

موسوعة

دائرة المعارف القانونية

الجزء الثاني
الاصدار الجنائي

إعداد
ياسر محمد نقار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المجوعة الدولية للمعاقاة
٣٣ شارع صفية زقاول - الإسكندرية
ت : ٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥

0190396



Library Alexandria

مَوْسُوعَةٌ

دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الإصدار الجنائي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المحكمة الدستورية بمحاكماته
٣٢ شارع صفية زقزلون - الإسكندرية
ت ٢٨٢٠٥٩٥٠ - ٢٨٢٣٨٠٨

موضوعات
الكتاب الثاني
(الإصدار الجنائي)

إختلاس
إخفاء أشياء مسروقة
إرتباط
إستئناف
إشتباه
إشتراك
أشخاص إعتبارية
إصابة خطأ
إضرار بحريوان
إعتداف
إفلاس
الإهمال الجسيم
التربح

إلتعاس إعادة النظر
الرقابة على المصنفات

الشروع

القصد الجنائي

أمن دولة

إنتهاك حرمة الغير

إهانة

بلاغ ماذب

بناء

تأمين

تبديد المحجوزات

تجريف الأرض الزراعية

تحقيق

إختلاس

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة إختلاس الأموال العامة :

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢

لا يشترط لإثبات جريمة الإختلاس المصوم عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الإستدلال العامة، بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة. ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ فيما إستلزمه من تطبيق قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى على الواقعة المادية المكونة لجريمة الإختلاس المسندة إلى المطعون ضده وفيما رتبته على هذا النظر من قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالنية لتجاوز قيمة المال المدعى بإختلاسه لنصاب الإثبات بها، إلا أنه وقد عول بصفة أساسية فى قضائه بعدم وجود وجه للإقامة الدعوى الجنائية قبل التهم على عناصر موضوعية خلص فيها إلى إطراح أقوال شهود الإثبات بما لقاضى الموضوع من سلطة تقدير الأدلة، وكانت الدعوى قد خلت من أدلة أخرى غير شهادة هؤلاء الشهود، لأن ذلك الخطأ القانونى الذى جنح إليه القرار المطعون فيه يكون غير ذى أثر، طالما أنه قد أحاط بالدعوى وأدلتها وخلص فى تقدير سائق إلى أن الأدلة القائمة فى الدعوى تحيطها الشك ولا تكفى لإحالة المطعون ضده للمحاكمة.

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥

من المقرر أنه لا يشترط لإثبات جريمة الإختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الإستدلال العامة بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها.

الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

لما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى تحصيله لأدلة الثبوت أنه إنما أخذ الطاعن عن إختلاسه مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه باعتبار أن هذا المبلغ هو القدر الذى تيقنت المحكمة من إختلاسه وفقاً لإقرار الطاعن، مما يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وأثبتت بها واعتبرت الواقعة التى أخذت الطاعن عنها فى حكم الحقيقة الثابتة لديها.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٣١/١١/٩

إن الغرامة التي نصت عليها المادة ٩٧ عقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات، وهي مؤسسة على قاعدة تخالف قاعدة الغرامات المزدوجة تقديرها للقاضي فهذه تكون مسئولية كل منهم فيها مرتبط بدرجة إدانته حسب تعين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عسرهم، بينما تلك تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة. للكل إنسان أني فعلاً يجعله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله. ومؤدى هذا أن الشارع إذا عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل، ولهذا أوجب التضامن فيه على المخكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك. فإذا تخطت المحكمة هذه القاعدة بتعديدها للغرامة وإيجابها كلها على كل واحد من المتهمين فإن حكمها بهذا لا يتمشى مع القصد الذى رعى إليه الشارع. ولحكمة النقض تصحيح هذا خطأ وجعل الغرامة المقضى بها مبلغاً واحداً يلزم به جميع المتهمين بالتضامن.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

إن جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البيئة والقرائن للمحكمة أن تستدل فى إثباتها إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

ليس لإثبات جريمة الاختلاس الواردة فى المادة ٩٧ عقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة. وتحقيق تولى أركان الجرائم من اختصاص قاضى الموضوع لمتى إتفق به وبينه فى حكمه مدلولاً عليه بما صح عنده من وجوه الاستدلال وجب على محكمة النقض إحكام رأيه .

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٣

يبين من نص المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الإيضاحية المصاحبة له أن جريمة المادة ١١٦ المذكورة تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء فى الواقع أو فى قصد الفاعل، وأن مجرد الإحتمال على أى وجه ولو كان راجحاً لا تتوافر به تلك الجريمة فى أى من ركنيها والزوج بين المصالح المتعارضة - مصلحة الشركة التي يديرها الطاعن - فى التمسك بإيقاع الغرامة التهديدية، مصلحة فى سر عملها وانتظامه، وإختيار أخف الأمرين وأهون

الضربين، لا يتحقق به الضرر المقصود في القانون أو القصد المعنى للملاص للفعل المادى المكون للجريمة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خاض فى تقريراته دون إلتفات إلى ما يشهد من مدونات حقيقة الواقع المطابق لصحيح القانون وعلى الأخص شهادة الوزير المختص ولحوى المذكرة المقدمة منه، يكون معيباً.

* الموضوع الفرعى : إختلاس الشئ الضائع :

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٠

إن جريمة إختلاس الشئ الضائع تتحقق ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك.

* الموضوع الفرعى : التركن المادى لجريمة إختلاس الأموال العامة :

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٩

معى كان الحكم قد أثبت أن المتهم، بوصف كونه صول بلوكات النظام ورئيس مكتب رئاسة البلوكات المذكورة، من مقتضى عمله فتح المظاريف المسجلة الواردة من وزارة الداخلية والتي تحوى أذون صرف بدل السفر للمسافر ورصد هذه الأذون فى دفتر خاص والتأشير عليها وعرضها على القومندان، فهو يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى يعرضها على رئيسه ويعول تسليمها للوئها. وما دام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فهو يعثر فى القانون أميناً على الودائع، فإذا هو إختلسها حق عليه العقاب بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكان عمله جناية إختلاس لا جنحة.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ٣/٢٠/١٩٥٠

معى كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم والطريقة التى تمكن بواسطتها من إختلاس المبالغ التى أدخلها فى ذمته أنه لم يكن إلا موظفاً كتابياً بحسابات الحكمدارية ولم يكن بمقتضى عمله صرافاً أو مساعداً للصراف أو منتدباً للصراف مستمداً هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو متوطناً بها رسمياً من رئيس أو أية جهة حكومية مختصة، بل كان الثابت أنه تدخل فى عمل صيارف الخزنة وأقحم نفسه فيما هو عاراج عن نطاق أعمال وظيفته تهاوياً من هؤلاء الصيارف أو تهاجياً منهم عنه، فإنه لا يمكن أن تضفى عليه صفة الصراف أو مساعده مهما إستطاع به الزمن وهو موغل فى هذه القوضى. وإذن فالأداة المنطبقة هى المادة ١١٨ من قانون العقوبات التى تعاقب كل موظف أدخل فى ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل، لا المادة ١١٢ التى يتطلب القانون لتطبيقها أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت فى عهدة الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته والتى روعى فى تغليظ

العقاب فيها إخلال الموظف الأميرى بواجب الأمانة فى حفظ الأشياء التى وضعت فى عهده، وهو غير الحاصل فى هذه الصورة. وإذن فلا يصح القضاء على هذا المتهم بقوى الغرامة ورد المبالغ المختلسة.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٥

يكفى لقيام جريمة الإختلاس أن يضيف المختلس الشئ الذى سلم إليه إلى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم يطالب به إذ المطالبة ليست شرطاً لتحقيق الجريمة. فمتى توافرت هذه الأركان حق العقاب حتى ولو رد المختلس الشئ أو قيمته لأن الظروف التى قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفى قيامها ولا تؤثر فى كيانها .

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١

إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إنما تعاقب الأشخاص الذين عيّنهم وهم مأمورو التحصيل أو المندوبون له والأمناء على الودائع أو الصيارفة النوطيين بحساب نقود أو أمتعة إذا تجاروا على إختلاس أو إخفاء شئ من الأموال التى فى عهدهم أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إليهم بسبب وظيفتهم، ولقضاء محكمة النقض مستقر على أن الأشخاص المشار إليهم فى هذه المادة هم وحدهم الذين تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبناء على هذا فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هى أن الطاعن وهو أومياشى بسلح المدفعية يشتغل سابقاً لإحدى سيارات الجيش قد شوهد يحتل بنزناً من خزان السيارة، فهذا الإختلاس يقع تحت نص المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات، إذ الطاعن بوصفه جندياً من جنود الجيش مكلف بقيادة إحدى السيارات لا يمكن إعتباره أميناً على وقود تلك السيارة، إذ هذا الوقود لم يسلم إليه لحفظه باعتباره أميناً عليه بل لإستعماله فى أمر معين هو إدارة محرك السيارة .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠

إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سوت فى نصها بين الأموال الأميرية والخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها فى عهده بسبب وظيفته. وإذن فإن الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقبضها فى دفتاره أو لم يحرر عقود الزواج التى دفعت هذه الأموال رسوماً عنها .

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٦

إذا كان المتهم يقوم فعلاً بمهمة الأمين على المخزن، وكان مكلفاً بمقتضى اللوائح بتسلم ما يرد للمخزن من عذرات ويقوم بحفظها وتبقى فى عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها، فهو من الأمناء على الودائع

المعرف عنهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا يغير من صفته الحقيقية هذه مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها إلا في عهدة الطبيب أو الصيدلي.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إن تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد نص في المادة الثامنة منه على أن "لوزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف المالي والتفتيش على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للتثبت من أن غلة أموالها وما تجمعها من إشتراكات وتبرعات يصرف في أوجه البر أو في الأغراض الاجتماعية المحددة في لائحة نظامها الأساسي". كما يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة أيضاً لقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ تنهلاً للقانون والذي "جعل إدارة الفلاح مخصصة بالإشراف على الوسائل المؤدية إلى إصلاح القرية بإقامة جمعيات المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي التي تعمل بإرشاد موظفي الإدارة وتوجيههم وجعل تسجيلها من اختصاص هذه الإدارة التي تشرف عليها من النواحي المالية والإدارية والفنية" كما أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إنشاء ديوان المحاسبة جعلت من اختصاص الديوان "مراجعة حساب وزارة الأوقاف وحسابات الجهات ذات الميزات الملحق بالميزانية العامة وحسابات مجالس المديرية ومجالس البلدية والقرية وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار" ويتضح من ذلك أن تدخل إدارة الفلاح في فحص عطاءات إنشاء المراكز الاجتماعية يحصل بمقتضى الحق المخول لها في القانون وأن تشكيل لجنة فحص العطاءات يكون مستنداً إلى هذا الحق فإذا تسلم مندوب الحسابات في لجنة فحص العطاءات بوصفه هذا تأمين لإنشاء مركزين اجتماعيين من مقالين، بمقتضى إيصالات موقع عليها منه وعقوبة بخاتم الدولة وإختصهما فإن تسلمه للمبالغ المختلطة يكون قد تم طبقاً لإختصاصه الوظيفي وبسبب الوظيفة مما تتحقق به جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في ذلك كون المال المختلس مالاً عاماً.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١

— إن جناية الإختلاس الماعاب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصراف بصفته هذه ولو لم يقيدها في دفاتر أو لم يعط وصولات لن سلموها إليه.
— إن كل مبلغ يصلحه الصراف لتوريده في الأموال الأميرية يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨
إن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تناول المكاتب والطفولات على السواء.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٥
- أطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ليشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته.

- إن تجريم الإختلاس والعقاب عليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ لا يستلزم سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليمأ مادياً أو أن يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١
لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين، ومن ثم فإن المتهم يحتر من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخزني بمصلحة السكة الحديد ومتوط به حساب النقود.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٦
متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المضاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين، والتي تحوى إذون البريد، وصيد هذه الأذون في دفتر خاص وإرسالها إلى الإدارة أغلبية، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى يرصدها في الدفاتر ويعتلى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له، وبذلك يحتر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٥
إن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد إليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليمأ مادياً أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٧

- لا يشترط لكى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار إليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى رسمى بل يكفى عند توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل.

- كل مبلغ يسلمه مأمور التحصيل لتوريده فى الأموال الأميرية سواء أكان خاصاً أم عاماً يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية.

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٧

مضى كان المتهم قد تسلم الخبز بوصف كونه باشجاويش الكتيبة لياشر توزيعه على الجنود، فإنه يكون هو المتسلط بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الإختلاس المسند إليه مكلفاً بخدمة عمومية عهد بها إليه، ومن ثم فإن الحكم إذ دانه بالمادتين ١١١، ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٧

مضى كان الثابت بالحكم أن المتهم يعمل سباكاً فى معامل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء عمله قطعة من الرصاص أخفاها فى ملابسه ولم يغير بذلك أحداً من زملائه فى العمل ورؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فضبطه الحارس، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جناية مصائب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ أو المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التى يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس فى معامل الكلية.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٧

تتحقق جناية الإختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلماً إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك فى دفتاره.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٨

من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال، فإذا إختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فإنه يكون مرتكباً الجريمة المشار إليها فى المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالرسم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣، ومن ثم فإذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الإختلاس كان يعمل كاتباً بجملة محكمة الجنح وأن المبلغ الذى إختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته فإنه ليس بلازم بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه بمن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٨

مضى كان الحكم قد بين الواقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته إلى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويحوز الشجرة التهم الثاني " وهو جبايش بالبلدية " فإن الواقعة على هذه الصورة وهي إستيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فإذا كانت القضية قد إستؤنفت من النيابة العامة ضد المتهمين فإنه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٨

تتحقق جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي يهدته على إعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٨

مضى كانت الواقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد التهم وهو معرض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فإسواب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات وللمهمات الطبية، فإن جريمة الإختلاس تكون قد تمت ذلك أن جريمة الإختلاس تتم بمجرد إخراج الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية إختلاسها.

الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٨

مضى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن التهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد إستولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنياً، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣، وهي إستيلاء موظف عمومي "أو من في حكمه" بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما إشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لئلا يفرها أن يكون الجاني موظفاً عمومياً "أو من في حكمه" وأن يكون المال الذي إستولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً

للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسندات وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات وإختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٨

مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس ما لا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته، وإذا كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن النهم - بوصفه جندياً في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات - ويصبح مسؤولاً عما يكون تحت يديه من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالاً عاماً أم لا.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٨

- تم جريمة الإختلاس قانوناً بمجرد إخراج الموظف العمومي أو المستخدم للخدمات الحكومية من المخزن أو المكان الذى تحفظ فيه بنية إختلاسها.

- لا يشترط تطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشئ المختلس فى حيازة الموظف، بل يكفى أن تمتد يده بغير حق إلى مال للدولة، ولو لم يكن فى حيازة الموظف .

- إن نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين فى المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها فى عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات، ولا جدال فى أن موظفى ومستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا ولا يزالون - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره - ممن يشملهم نص المادتين ١١٩، ١١٩ سالفى الذكر لأنه رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد "جمهورية مصر" وتغيير بعض الأوضاع فيها، فإن المشرع لا يزال يعتبر هذه المصلحة فى عداد تلك العام للهيئة التشغيلية كما هو مفهوم صراحة من مذكرة القانون الإيضاحية.

الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٣/٩/١٩٥٩

نصت المادة الأولى من قرار وزير الحرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه " تسرى على موظفى المصانع الحرية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة " فالتهم باعتبارهم عاملاً فى أحد المصانع الحرية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها

علاقة تنظيمية عامة، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة "١١١" من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية وجعل المعبرة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أدان المتهم " معاون المخطئ " - في جريمة الإختلاس - قد أثبت أن الأخشاب التي إختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته، فلا يكون الحكم قد أدخل بحق المتهم في الدفءاع - إذ هو لم يتحرر صفة هذه الأخشاب - هل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦

- أمين حوثة بنك التسليف في أداء ما كلف به - طبقاً للقوانين التموينية - إنما يقوم بخدمة عامة تجعله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وفضلاً عن ذلك فإن الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التموين والإستيعاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وفقاً للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف بإستلام ما يرد للشونة من محصول القمح وأن يقيه في عهده إلى أن يتم طليه والتصرف فيه فهو بلا ريب من الأمانة على الودائع المشار إليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

- إذا كان ما إستلمه المتهم من القمح تم بصفته أميناً لشونة بنك التسليف وحساب الحكومة، فيكون إختلاسه مما تنطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - يسعوى في ذلك أن يكون القمح الذي سلم للمتهم من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المبينة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في إختصاص المهتم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر، أو أمر إداري صادر ممن يملكه، أو مستمداً من القوانين واللوائح - فإذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن، والمنجى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره وكان الحكم لم يستظهر ما

إذا كان من عمل المنهم واختصاصه الوظيفي تنشئ نزلاء الحجر بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض، فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٠

يراد بالأمناء على الدائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والدائع وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به، أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كسائي أو إدارى - فإذا كان الثابت من الحكم أن المنهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه منه بصلته أميناً لمخزون المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التموين بها، وقد أعترف المنهم بتوقيعه على الإيصال، كما شهد الشهود بأن مخزون المدرسة فى عهده، فإن الحكم إذ أعبره من الأمناء على الدائع يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٠

يكفى أن يكون المال موضوع جنابة الاختلاس المنصوص عنها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه - ولما كان تسليم المال إلى المنهم على الصورة التى ألتها الحكم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه، فإنه إذا إختلسه بعد مختلساً لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١

لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكاً خالصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التساميم حتى عهدت بذلك إلى "الهيئة العامة لقناة السويس" التى أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهى من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التى تقوم على إدارة مرفق عام، لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً فى ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن أموال هذه الهيئة تعتبر أموالاً خاصة - هذا القول غير سديد لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة *domaine prive de l'etat* تميزاً لها من أموال الدولة العامة *domaine public de l'etat* ، وهى فى الحالتين من أموال الدولة التى قصد الشارع حمايتها بما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والغلر.

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٤/٤/١٩٦١

تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابي أو شفوي، بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة، ما دام لم يدع بأنه ألحق نفسه على العمل وأنه قام به مطلقاً أو مفضلاً أو لضوئاً سواء بتهاون من رؤسائه أو زملائه أو بإعفاء منهم .

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٦/٢/١٩٦١

إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما ورده المتهم الثالث بالفعل وبين ما إنجزم بعورده للدولة، فإن ما يفره المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير صديد، سيما وقد أثبت الحكم إستيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملاً من مال الدولة - وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورده بالفعل منه، ويكون الفرق مالاً خالصاً لما سهل المتهم الثاني للمتهم الثالث الإستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الإستيلاء على مال الدولة، وهي مرادفة لجريمة الإستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي - بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١/٢/١٩٦٢

لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في إختصاص المتهم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يمكنه أو مستمداً من القوانين واللوائح، فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي يعجز بحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٦١

لا يشترط لقيام جريمة الإستيلاء بغير حق على مال للدولة، النصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣، صفات خاصة في الموظف العمومي، كالتى إشرطتها

المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا أن يكون المال قد سلم إليه بسبب وظيفته، بل يكفي أن يكون الجاني موظفاً عموماً أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦
لا يشترط في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المال المختلس مالاً أمريئياً، بل يكفي أن يكون مملوكاً للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته.

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢
- مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٥ يشمل كل موظف عمومي أو من حكمه - طبقاً للمادة ١١١ من هذا القانون - يختلس مالاً مما تحت يده، متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم - وهو طواف بريد - أنه تسلم من الجنى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها إليه لتسليمها، لإختلس نفسه هذه الرسوم التي سلمت إليه بسبب وظيفته ولم يقم بتوريدها لحساب الخزنة، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الإختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً.

- الخطابات التي سلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية، ذلك أن عبارة " الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت باللفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢
جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي. ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة بالقانون سالف الذكر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - يختلس مالاً مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته. ولما كان المتهم الأول بوعصف جندياً في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات، فإنه يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي- ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون المشار إليه بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - يجلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته. ويتم الإختلاس في هذه الصورة متى إنصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له، وإن لم يتم التصرف فعلاً فيه. وهذه الصورة من الإختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الإختلاس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧، ٣١٨ من قانون العقوبات والذي يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بغية ذلك .

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤

- من المقرر أنه يكفي أن يكون المال موضوع الإختلاس المنصوص عنه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات والتي يختص الطاعن لحكمها بوصفه مستخدماً بإحدى الشركات العامة طبقاً للمادة ١١١ من القانون نفسه - قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يخبر مسؤولاً عنه. ولما كان تسليم البضاعة المختلسة على الصورة التي أوردتها الحكم وإستظهرها من أقوال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون الطاعن أميناً عليها ما دام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإنه إذا إختلسها غداً مختلساً لأموال عامة مما نصت عليه المادة المذكورة وحق عقابه عن جنابة الإختلاس بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سائلة البيان. ومن ثم فإن منازعة الطاعن حول حقيقة صفته كأمين للمخزن الذي جرت فيه واقعة الإختلاس ودعواه بأن هذا المخزن أميناً آخر كان غالباً وأميناً مساعداً وقع على إذن تسليم البضاعة الثالثة الذي كان تحت بصر المحكمة، كل أولئك لا يجديهم ما دام الحكم قد أثبت في حقه - أعملاً بشهادة الشهود - أنه كان مسئولاً عن الرسالة موضوع الإختلاس بصفته من أمناء مخازن الشركة مما يوفر في حقه فضلاً عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفته كأمين من أمناء الودائع.

- جريمة الإختلاس تتم بمجرد إخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية إختلاسها.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

- تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته، يسرى في ذلك أن يكون المال أميرياً أو مملوكاً لأحد الأفراد، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته.

- توافر أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣

لا مصلحة للطاعن فيما أثاره في طعنه بشأن تعدد التهم التي أسندتها إليه الحكم، ذلك بأنه اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعاً مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأحد تلك الجرائم وهي جناية الاستيلاء على مال الدولة، والتي لا ملطن للطاعن عليها.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٩

يشترط لتطبيق المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه. واستمر الجاني في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل من بعد انتهاء عقد عمله لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة ما لم يثبت أنه كلف بالعمل العام من يملك هذا التكليف، إذ لا يكفي أن يكون الشخص قد نذب نفسه لعمل من الأعمال العامة.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣

- لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ سوى وجود الشيء تحت يد أى موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون المشار إليه وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - يسرى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته.

- التحدث استقلالاً عن ملكية المال موضوع الاختلاس ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق فيه سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧

يكفي لتأنيب إستيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جنائية على مجرد توافر صفة العمومية في الجاني وكونه موظفاً عاماً أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الإتصال بالمال موضوع الإستيلاء.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

- يجب لإعمال نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً.
- تمسك الطاعن في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة من أن صفة الموظف العام قد انحسرت عنه اعتباراً من يوم ١٧ مايو سنة ١٩٥٥، وإصراره أن الأمر لم يقتصر على مجرد وقفه عن العمل بل تعداه إلى فصله من وظيفته منذ ذلك التاريخ، بعد دفاعاً جوهرياً في خصوص تهمة إختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه، لمساسه بصحة التكييف القانوني للوقائع التي أسند إليه إرتكابها في تاريخ لاحق للتاريخ المذكور ويوجب على المحكمة إجراء تحقيق من جانباها تستجلي به حقيقة الأمر، ما دام التضارب قد قام في الأوراق في هذا الشأن. وإلا كان حكمها قاصراً.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٧

إذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي يستولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما، أو سهل ذلك لغيره" فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه جنائية الإستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عصباً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من حكمه أيأ كان بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عتوة.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٨

- لا يقدح في إنطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على التهم، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية، ذلك بأنه فضلاً عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت، فإن النصوص تكمل بعضها بعضاً.

- استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بتصيب ما - أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد - فهي وحدها التي يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ما دام الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس مالها.

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٧
لما كان الحكم قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد، وأثبت في حقه التصرف في الكسب الذي أؤتمن عليه تصرف المالك له، فإن ذلك حسبه يأتناً بجناية الاختلاس كما هي معرفة في القانون بركنها المادى والمعنوى.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٨
المعجز في محرمات المخزن الذي أؤتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المعتلس بنية إضاعته على ربه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اقتصر في التبريل على قيام الاختلاس من مجرد ضياع الشيء من المتهم دون أن يقدم لفقده تعليلاً مقبولاً، وكانت قيمه هذا الشيء داخلية في حساب المبلغ الذى أؤتمن عليه المتهم برده، فإن الحكم يكون قاصراً البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٨
- متى كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن بوعصف أمين شونة بنك التسليف ومكلفاً بمقتضى وظيفته إستلام ما يره للشونة من محاصيل حساب الحكومة وإبقائها فى عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها وهو من الأمانة على الودائع المشار إليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد أثبت فى دفاتر الشونة قيام المتهم الثانى بتوريد ثمانية عشر طناً من الكسب منها عشرة حولة مقطورة سيارة هذا المتهم وأدخلها بذلك فى ذمة الحكومة وأصبحت فى عهده فإنها تعتبر من الأموال الأميرية ويقع إختلاسها تحت نص المادة ١١٢ ولو لم تدخل الشونة لعللاً .

- متى كان الطاعن بما قارله من فعل مادى قد تصرف فى المال عهده على إعتبار أنه مملوك له فإنه يكون لاعلاً أصلياً فى جريمة إختلاس المال الأميرى.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩

- الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا كان تسليم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في اختصاص التهم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح يسعى في ذلك أن يكون المال أميرياً أو مملوكاً لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته.

- إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أودعت عهدة التهم أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل إكتفى في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن التهم يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السرقات بهيئة البريد المخطوطة به الرسائل المختلسة وأن التهم اعترف بأنه إختلس الرسائل من قسم الصادر قبل ختم طوابعها، فإن ما أوردته الحكم فيما تقدم لا يتوفر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات إلا بتوافره مما يعيب الحكم بالنقصور .

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤

جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبنية في القانون بيان حصر - سواء كان عضواً بمجلس الإدارة أو مديراً أو مستخدماً - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتنيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين أو اللوائح، أما إذا كان الجاني قد إستلم المال بصفته عميلاً للبنك - لا بصفته موظفاً في المشروع - فإنه يكون مدينأ بهذا المال فحسب ولا تحقق بتسلمه له، جناية الإختلاس كما هي معرفة به في القانون .

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠

- إن صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذي أخذ به قانون العقوبات هي الركن المفروض في جناية الإختلاس تقوم بقيامها في النصف بها، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كيما يكون مستأهلاً للعقاب، إعتباراً بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات.

- إن قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٢ الموظف العام أو من في حكمه إذا إختلس شيئاً مسلماً إليه بحكم وظيفته، فقد دل على إتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الإختلاس وأراد - على ما عدده المادة ١١١ منه - معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملتحق بها حكماً مهما تنوعت أشكالها وأياً كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة، وأياً كان نوع العمل المكلف به، لا فرق بين الدائم وغير الدائم ولا بين ذي الحق في المعاش

ومن لا حق له فيه ولما كان البند السادس من هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نص على أنه يعد في حكم الموظفين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فإن الطاعنين بحكم كونهما خفيين في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعدان في حكم الموظفين العموميين.

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٨

- تتم جريمة الإستيلاء بغير حق مال للدولة بمجرد إخراج الموظف العمومي أو المستخدم للمال من المكان الذى يحفظ فيه بنية تملكه. ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم قد دلت على أن الناحس والأدوات موضوع الجريمة ضبطت بحياة في ماكينة السيارة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة فإن الجريمة تكون قد تمت.

- نتحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الإستيلاء بغير حق على مال للدولة، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذى خلص إليه، وما دامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها.

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

- إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تتحقق إلا إذا كان تسلّم المال المختلس من مقتنيات العمل وبدخل فى اختصاص النهم الوظيفى إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر من يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه الجريمة إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبة فحسب.

- إن تحقق صفة الموظف العام أو من فى حكمه ركن من أركان جناية الإختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما فى حكمه - المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١/١١٣ من قانون العقوبات. ومتى كان الحكم لم يستظهر هذه الصفة فى الطاعن، فإنه يكون معيّاً بالقصور فى البيان.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ٤/١١/١٩٦٨

- من المقرر فى القانون أنه لا يلزم لتجريم الإختلاس فى حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات، يسوى فى

ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته، ويعتبر التسليم منتجاً لأثره في إختصاص الموظف إذا كان مأموراً به من رؤسائه .

- إن الإختلاس يقتضي بطبيعته إضافة المختلس للمال المهود إليه إلى ملكه بنية إضاعته على مالكه .

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

الإستيلاء على مال الدولة يتم بإنتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة، فإنها تخصص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

- تتحقق جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في القانون بيان حصر - سواء كان عضواً بمجلس الإدارة أو مديراً أو مستخدماً - وأن يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في إختصاصه الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر من ملكه أو مستمداً من القوانين أو اللوائح.

- إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجلسة الثالثة الأولى قد إستلموا المال المختلس - الليرة الصغرى - بسبب وظيفتهم ويصفهم موظفين في المشروع "الجمعية التعاونية" وذلك بناء على التوظيف الصادر لأوهم من مجلس إدارة الجمعية بإستلام كمية الليرة - وهو ما لم يجهادوا فيه بأسباب الطعن - فإنه يتحقق بتسليمهم لها بسبب الوظيفة جنائية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات كما هي معرفة به في القانون، ولا ينال من ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دفع الثمن من ماله - بفرض صحة زعمه - ما دام أنه أبرم عقد الشراء لا بعفته أصيلاً وإنما نائباً عن الجمعية التعاونية المجنى عليها، مما يوجب عليه أن تصرف آثار عقد البيع بما فيه نقل ملكية المبيع لها، أما أمر الثمن فإنه يسوى فيما بعد بين دافعه والمشتري الأصلي طبقاً لطبيعة العلاقة بينهما.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

إذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات على أنه : "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عومى إستولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره ...". فقد دلت على أن جنائية الإستيلاء تقتضي وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة عنصراً من عناصر ذاتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمها بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ولا يعتبر المال أيضاً

كان الوصف الذى يصدق عليه قد دخل فى ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك. ومن ثم فإن ملكية الدولة أو ما فى حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه. ولما كان ما دفع به الحكم دفاع الطاعن من وصف المستند المقدم لتفى الملك عن المؤسسة بأنه عرلى لا يصلح رداً، ما دام صادراً من الجهة صاحبة الشأن منتجاً فى الأمر المراد إثباته وهى المرجع الوحيد فى هذا الخصوص، لأن حقيقة المستند من العرلية أو الرسمية لا يصح أن يجنب القاضى عن تحرى الواقع والحكم على مقتضاه إذ هو لا يتقيد فى أصول الاستدلال بطرق مخصوصة فى الإثبات إلا ما إستثناء الشارع بنص صريح، وجريمة الإستيلاء ليست من هذه المستثنيات ومن ثم كان خليفاً بالحكمة أن تحقق دفاع الطاعن بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد بما تنفيه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يظله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

مضى كان الدفاع الموقوف من الطاعن من أنه وقت ارتكاب جريمة الإستيلاء لم يكن موظفاً بالشركة الأجنبية عليها يعد - فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً هاماً ومؤثراً فى مصورها لما يوجب عليه من أثر فى تحديد مسؤولية الطاعن الجنائية، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى إطراره لهذا الدفاع على مجرد التصرص لنصوص قرار وزير الصحة الرقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ وتفسيره لدلولها دون أن يعنى بتمحيص ما قرره الطاعن فى هذا الشأن من أن اللجان التى شكلها رئيس مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة الأجنبية عليها تنفيذاً لهذا القرار إستغنت عنه ولم تلحظه من بين من تم إحقاقهم بالشركة وهى والعة كان يمكن للمحكمة حتى يستقيم فضاؤها أن تقف على مبلغ صحتها لو أنها قامت بتحقيقها، كما أنه يعن بالرد على ما سرده الطاعن من أدلة تسند دعواه من أنه لم يكن موظفاً عاماً وقت الحادث وبالأخص ما أشار إليه فى مراجعته الشفوية من أنه حين قبض عليه لم يصدور قرار بإيقافه عن العمل بالشركة. وبأنه لدى رفعه دعوى تعويض ضد الشركة أمام محكمة العمال دفع لخل الحكومة بعدم أحقيته فى التعويض لأنه لم يكن موظفاً بالشركة ولا يوجد عقد يدل على ذلك. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا كان تسلم المال المحض من مقتضيات العمل ويدخل فى إختصاصاتهم الوظيفية إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إدارى

صادر من ملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح ويستوى في ذلك أن يكون المال أميرياً أو مملوكاً لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

- من المقرر أن جنابة الإختلاس من النصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات - والتي دين الطاعن بإرتكابها - تتحقق متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته يستوى لى ذلك أن يكون المال أميرياً أو مملوكاً لأحد الأفراد، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

- يتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه لو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الإختصاص المقرر لوظيفته .

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

تتحقق جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته، وبأن يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه وتجه نيته إلى إعتباره مملوكاً له بأى فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بياناً لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن بصفته موظفاً عمومياً "مأفون" قام بمقد العديد من الزيجات دون أن يثبت عقودها بدلائل شهادات الزواج الرسمية بغية إختلاس رسومها وأنه لم يتم بزد هذه الرسوم إلا في خلال التحقيق وبعد أن تابعت الشكاوى المقدمة لى حقه وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهى أدلة سائقة لما مغنيها الصحيح من الأوراق وتزدى إلى ما رتب عليها، ثم عرض الحكم للدفاع الطاعن الذى أسس على إنشاء نية الإختلاس لديه نظراً لضآلة الرسوم وطول أمد تحصيلها وأطرحه فى قوله " وحيث أن تعمد المتهم عدم إثبات عقود الزواج التى اتهم بإختلاس رسومها فى دلائل المأذونية وسكوته على ذلك مدة طويلة وعدم تحركه لرد الرسوم إلا فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ بعد أن قطع التحقيق ضده بشأنها شوطاً بعيداً رغم أن بعض هذه العقود قد عقد فى عام ١٩٥٧ وإصراره فى كافة مراحل تحقيق الدعوى على أنه لم يقد هذه العقود، كل ذلك يدل دلالة واضحة على إنه إنتصوى إختلاس هذه الرسوم وتملكها والإحتفاظ بها لنفسه بعد تحصيلها. ولا يؤثر فى مسئوليته عن جنابة الإختلاس قيامه برد المبلغ المختلس بتاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٦٥ لأن هذا الرد ليس من شأنه أن يؤثر فى مسئوليته التهم الجنائية عن جريمة

الإختلاس التي إرتكابها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه". فإن دعوى الإخلال بحق الدخاع والقصور في الرد على إلتفاء الإختلاس لا يكون لها محل .

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٧/٢٤/١٩٧٢
تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة، ولما كانت وظيفة الطاعن وصفته في التحصيل لم تتغير أثناء وجوده في الأجازة المرضية وكان الثابت أنه تسلم المال المختلس بصفته الوظيفية المذكورة كان فعله جنابة منطبقة على المادة ٢/١١٢ من قانون العقوبات. ويكون النعي على الحكم بتجرد الطاعن من صفته كمأمور للتحصيل لكونه في أجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس غير سليم.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٧/٢٩/١٩٧٣
من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٧٣
منى كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون". وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد نصت في بندها السادس على أن يعد في حكم الموظفين العموميين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في ما لها بنصيب ما بأية صفة كانت". وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٣ منه الموظف العام أو من في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً أيّاً كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأياً كان نوع العمل المكلف به. ولما كان الطاعن بحكم كونه خطيراً في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين، يسرى في ذلك أن يكون عقد عمله محدد المدة أو غير محدد لها، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٣/٣١/١٩٧٤
عبارة " الأموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها " الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صيغت بالنسب عامية بدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو إعبارية - لما كان ذلك

- وكانت مستندات الجنى عليه المودعة بملفه - على لرحل صحة ما أثاره الطاعن في شأنها من أنها عبارة عن صورة لأوراق عرفية - هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلاً عن إمكان استعمالها والإنفاق بها بدلالة تقديمها من الجنى عليه لجهات الإختصاص كسند يشهد على ملكيته، كما أن الطاعن لا يجارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة. فإن مجادلة الطاعن في هذه الخصوص تكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤

لما كانت جريمة الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه - وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يجمعه أن المحكوم عليه الأول كان بوصفه مندوباً للبيع في الشركة يتجسس لنفسه نوعاً من الأقمشة تنتجها الشركة بأن يعمل على خلق أسماء وهمية لمعلاء يطلبون ذلك النوع من القماش ويصطنع محررات إتفق مع مجهول على التوقيع عليها بأسماء هؤلاء المعلاء بما يفيد إستلامها ثم يقوم بمعاونة الطاعنين - الحمالين بالشركة - بنقل الأقمشة المستولى عليها إلى منزله مع علمهما بعمله غير المشروع مقابل مبالغ من الرشوة كانا يتقاضيانها منه وقد ترتب على ذلك إستيلائه على مبلغ ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م للشركة فإنه لا مراء في أن ما أثاره المحكوم عليه الأول على النحو أنف الذكر للحصول على الأقمشة قد إنطوى على حيلة توصل بها إلى الإستيلاء على الأقمشة بغير حق فإن ما أورده الحكم من وقائع الدعوى تتواءم به كافة العناصر القانونية لجريمة الإستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها التي دان الطاعنين بتسهيل إرتكابها للمحكوم عليه الأول بما يضحى معه متعاهما في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥

إن جريمة الإستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى إستولى الموظف العام - أو من في حكمه - على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما يانتزعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وإضاعة المال على ربه، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الإعتلاص المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلماً للموظف بسبب الوظيفة وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعن - وهو مساعد معمل بالجموعة

الصحية - استولى بغير حق على كميات من مواد المعونة الأجنبية التي آلت إلى الدولة بسبب صحيح ناقل للملك قاصداً حرمانها منها، وكان الطاعن لا يجحد صفته التي أثبتها الحكم من كونه موظفاً عاماً، كما لا يتنازع في طعنه فيما أورده الحكم بشأن ملكية الدولة للمال المستولى عليه، لأن ما وقع من الطاعن تتوافر به - بهذه المثابة - الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سالفه الذكر التي دانه الحكم بها.

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٠

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دلى على وقوع الإختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه التصرف في مستلزمات الإنتاج التي أؤمن عليها تصرف المالك لها فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الإختلاس كما هي معرفة في القانون بركبتها المادى والمعنوى أما ما يثيره الطاعن بشأن حدوث المعجز في مدة غيابها عن الجمعية بسبب تجميده وتسانده في ذلك إلى إستثمارات الجمعية رقم ٤٣ "جمعيات" المار ذكرها وإلى بلاغ الحادث وشهادة مدير ووكيل بنك التسليف، فإنه لا يبدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تتنزم المحكمة بتسقيبه والرد عليه، وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٠

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دلى على وقوع الإختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من أدلة وشواهد سائغة، وأثبت في حقه أنه تصرف في الأدوية المسلحة إليه بسبب وظيفته على إعتبار أنها مملوكة له، فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الإختلاس كما هي معرفة في القانون بركبتها المادى والمعنوى وإثباتاً لوقوعها من الطاعن ويكون نعى الطاعن على الحكم بالصور أو الفساد في الإستدلال في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٨١

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن كان يتسلم جميع تذاكر الزيارات بالمستشفى من ليقوم ببيعها وقبض ثمنها بصفته من مأمورى التحصيل وتوريده إلى الذى يتولى بدوذه - توريدها لخزينة المستشفى بموجب إذن توريد ثابت بها أرقام التذاكر المباهة ولم يقدم الطاعن ما يدل على توريده قيمة ما سلمه لـ وأنه إختلس قيمتها التي بلغت ١٢٤٤ ج و٧٥٠م ولم يقم بتوريدها لخزينة المستشفى، وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستفادة من أقوال الشهود أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير، لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً

وسائفاً في إثبات عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها بما من ذلك بيان نية الإختلاس ذلك بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بهدته على إعتبار أنه مملوك له، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - لأن ما يثبته الطاعن من دعوى القصور يكون في غير محله .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨١

- مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرور من ذات القانون يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، فإذا كان الجنائي من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المألوفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سائلة البيان.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن الطعون ضده الأول أمين للمخزن ثم إنتهى إلى نفي هذه الصفة عنه بقالة عدم توافرها ما يؤكد، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على المصودة المقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص مدى إنطباق الظرف المشدد في جنابة الإختلاس لإضطراب العناصر التي أوردها المحكمة عنه وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أي أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى، ومن ثم يكون الحكم معيباً بالتناقض.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٦/٦/١٩٨٢

٥-١) لما كان القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نية - بإعتباره حائزاً له - إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له، وهو معنى مركب من لعل مادي - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوي يقرن به هو نية إضاعة المال على ربه.

من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئة عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الإختلاس مجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نية إنصرافه إلى

إضافة المال المختلس إلى ذمته مع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المعجز في حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالحصول معه وعلى الرغم من جوهريته هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألغى عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتحصيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع. لا يلزم أن يتحدث الحكم استغلاً عن نية الإحتلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تغيد بذاتها أن التهم قصد بفعله إضافة ما إحتلته إلى ملكه الأمر الذي خللت منه مدونات الحكم.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٣

لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في إختصاص التهم الوظيفي استناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر عن مملكته أو مستمداً من القوانين واللوائح، والعبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته - وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن المواد البرولوية - محل التهمة - قد أودعت عهدة الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته، بل إقتصار في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن الطاعن هو المشرف المستول عن الخطوة التي ظهر في ميزانية الجمعية أنها حققت خسارة وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم لا يتوافق به التذليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره - فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يطله ويعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتباطها بالحكم والتقرير برأى في شأن ما يثيره الطاعن في الأوجه الأخرى من طعنه.

الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣

لما كانت جنائية الإستيلاء على مال الدولة أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات تقتضي وجود المال في ملك الدولة أو ما في حكمها عصباً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة أو تسهيل ذلك للغير، ولا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة أو ما في حكمها إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته.

الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٩

إن جناية الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ولو لم يكن هذا المال في حيازته، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الاستيلاء على مالها، وذلك بانتزاعه منها عجلة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وإضاعته على ربه، وهو ما يقتضي وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات سالفة الذكر، عنصراً من عناصر ذمتها ولا يعتبر المال أياً كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون، قد دخل في ملكية الدولة أو إحدى الجهات المذكورة، إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية.

الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٩

من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن عطاء في العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

- من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي أو من في حكمه لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن عطاء في العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

- استناد الحكم إلى كل من تقرير لجنة الفحص وتقرير الجبر دون أن يعني بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها من إختلاس ودون أن يعرض إلى الأسانيد التي ألتم عليها هذان التقريران لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة خلوه مما يكشف عن وجه إعماده على هذين التقريرين اللذين إستنبطت منهما المحكمة معتقدها في الدعوى على أساسه مما يصح الحكم المطعون فيه بالقصور، ولا يفني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل الصرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

- لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ٨٢ سنة ١٩٦٣ قد نصت على أن " تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتبضع وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس

الجمهورية ويكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة .. ويكون للهيئة الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون " ونصت المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ سنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أنه " تسرى على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في اللوائح التي يعضها مجلس الإدارة". ويين من هذه النصوص في صريح عباراتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانون العام تقوم على مرفق الدولة وتتمتع بقسط من اختصاصات السلطة العامة ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون، كما أن مالها مال عام ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحة إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة.

- من المقرر أن جنابة الاختلاس النصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يسرى في ذلك أن يكون مالاً عاماً مملوكاً للدولة أو مالاً خاصاً مملوكاً .. للأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته.

الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٨
إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون العقوبات هي من صور جريمة خيانة الأمانة المبنية في المادة ٢٩٦ منه وإنما الذي يميزها أنها لا تقع إلا من موظف عمومي أو من في حكمه على أموال في عهده بحكم وظيفته سواء أكانت أميرية أم خصوصية، لكل مبلغ يستلمه الصراف بوصفه صرافاً يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية سواء أدرج هذا المال في الأوراد أو الدفاتر أم لم يدرج بها، فإذا اختلسه لفقابه ينطبق على المادة ٩٧ ع.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٦
لا فرق بين أموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركبة وبين أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها بصفتها سلطات خاصة محلية من حيث حماية القانون بمطالبة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة في الدولة. وبمجرد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية وإستقلالها بأموالها لتتفق في المصالح العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة المركزية لها في نتائج تصرفاتها - لا شيء من ذلك ينال في وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزءاً من أموال الدولة.

سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بمجاوبته واستيفته في يدها لتنفقه في المصالح العامة الخلية. وإذن لكل نص قانوني شرع لحماية أموال الحكومة أو الدولة يجب أن يمتد حكمه إلى أموال تلك الهيئات. فالوظف الذي يدخل في ذمته شيئاً منها ينطبق عقابه على المادة ١٠٣ ع.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٣٤
إن لفظة موظف الواردة بالمادة ١٠٣ عقوبات ليست مقيدة بأية صفة أخرى كما هو الحال في المواد المذكورة، بل هي تشمل جميع فئات موظفي الحكومة، لا فرق بين الدائمين ومنهم وغير الدائمين، ولا بين ذوي الحق في المعاش ومن لا حق لهم فيه، والقصد من هذا التصميم هو بلا ريب حماية مال الدولة من أن يعثر به أحد من التابعين لها، سواء بأخله نفسه أو بتسهيل سلبه على الغير.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٣٦
إن حكم المادة ٩٧ من قانون العقوبات كما يسرى على الصراف فإنه يسرى أيضاً على مساعديهم. وإذن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلص بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بدبه عمل الصراف ولا بأنه لم يقدم الضمان المالي الذي أوجب القانون المالي تقديمه مما يجعل إعتباره كصراف اعتباراً غير صحيح، بل هو - ما دام موظفاً معهوداً إليه فعلاً بحساب النقود - مسئول جنائياً بمقتضى المادة ٩٧ ع عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في تلك المادة.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١/١٩٣٧
إن إختلاس الصراف للأموال المسلمة إليه بسبب وظيفته يعد دائماً جنائية بمقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات. فالبالغ التي يسلمها من الأهالي لتوريدها إلى خزانة الحكومة، سداداً للضرائب وغيرها مما هو مستحق لها، تعبر بمجرد تسليمها له من الأموال الأميرية، ولو لم يحصل قبدها في الدفاتر وتوريدها للخزانة. وأثمان البذور المستحقة لبنك التسليف الزراعي، وإن كانت من الأموال الخصوصية، فإن إختلاسه إياها يعد جنائية ما دامت لم تسلم إليه إلا بحكم وظيفته.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣٧
إن جريمة الإختلاس تتحقق وتحدد بمجرد توالف أركانها القانونية، ولا يؤثر في قيامها ما يلحق ذلك من ظروف. فإذا كان الثابت أن المولين دفعوا إلى محصل البلدية - بصفته مندوباً للتحصيل - الضرائب المستحقة عليهم للبلدية لإختلاسها، فإن هذه الضرائب أصبحت بقضى المحصل لها بصفته المذكورة أموالاً أميرية يقع إختلاسها تحت نص المادة ٩٧ عقوبات. وتحصيل البلدية هذه الضرائب مرة أخرى من المولين

على أساس أنهم لم يقوموا بسدادها لا يغير من طبيعة الجريمة التي ارتكبت فعلاً ولا يقللها من جناية إلى جنحة بالمادة ٢٩٦ ع .

الظعن رقم ٩٥٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٧

ما دام المتهم قد حصل، بصفته صرافاً معيناً من وزارة المالية، أموالاً من الأهالي على اعتبار أنها ضرائب مستحقة أو أقساط بنك السليف أو أجور خفر، فإختلسها لنفسه، ولم يوردها للخزينة، وعجز عن ردها عجزاً تاماً، فقد توافرت في فعلته هذه أركان جريمة إختلاس أموال أميرية. وكون الأموال المسلمة إليه لم تدخل الخزينة قبل أن يختلسها لنفسه لا تأثير له في قيام الجريمة .

الظعن رقم ٨٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

المبالغ التي تسلم إلى صراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزينة سداداً للأموال الأميرية يقع إختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ع قديمة و ١١٢ ع جديدة ولو كان تسليمها لم يحصل إلا بمقتضى إيصالات عرفية ولم تورد قيمتها في الأوراق الرسمية .

الظعن رقم ١٠٩٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣١

الأموال المعاقب على إختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات يسعى فيها أن تكون أميرية أو غير أميرية وإنما الذي يهم هو أن تكون قد سلمت للمأمور المخصص بسبب وظيفته. فإذا كلف مدير المطبعة الأميرية أحد الموظفين فيها بتحصيل ثمن الأشياء التي تباعها المطبعة، وقام هذا الموظف بما كلف به ثم إختلس بعض الأموال التي حصلها، فإنه يستحق العقاب طبقاً للمادة المذكورة. وذلك لأنه إن لم يكن من مأموري التحصيل فهو مندوب له، ولأن الأموال التي إختلسها - عمومية كانت أو خصوصية - لم تسلم إليه إلا بسبب وظيفته.

الظعن رقم ١٠٨٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

إن جناية الإختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقيدها في دفتاره أو لم يعط وصولات لمن سلموها إليه، أو كانت الحكومة حصلتها مرة أخرى من هؤلاء على أساس أنها لم تصل خزانتها. ذلك بأن المادة المذكورة تأخذ بالعقاب " كل من تجارى من مأموري التحصيل ... إغ على إختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في عهده ... إغ أو إختلس شيئاً من الأمية المسلمة إليه بسبب وظيفته ... إغ". وهي بنصها هذا قد سوت بين الأموال الأميرية وبين الخصوصية، وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٦
إن المادة ١١٨ من قانون العقوبات إذ نصت بصفة عامة على عقاب " كل موظف أدخل في ذمته نقوداً للحكومة إلخ " قد دلت على أن الشارع أراد أن يتناول بالعقاب كل شخص مكلف بخدمة عامة مهما كانت درجة ونوع العمل المكلف به، ولو كان غير داخل في هيئة العمال. فكاتب إحدى المزارع التابعة لوزارة الزراعة المكلف بقيد العمال الذين يعملون في الزراعة يوماً في الدفاتر المخصصة لذلك هو من الموظفين الذين تعينهم المادة ١١٨ المذكورة .

الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٦
منى كانت المحكمة حين أدانت المتهم " صرافاً " في جريمة الإختلاس المأقاب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات قد أثبت أن الأموال التي إختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته، فلا يهم بعد ذلك ألا يكون المتهم قد قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة وأوراقها التي تحت يده، كما لا يهم أن تكون وقت إختلاسها ملوكة للأفراد أو للحكومة، لأن نص تلك المادة صريح في عدم الفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٧
إن المستفاد من عبارة المادة ٤٤ من قانون العقوبات وعبارة تعليقات وزارة الحفائية عليها أن الشارع إنما عني بالنص على الغرامة النسبية لضمن للدولة أن تحصل من المتهمين جميعهم مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس إلخ لا أكثر ولا أقل. وهذا واضح أيضاً من إستقراء النصوص الواردة في باب إختلاس الأموال الأميرية والفنر "م" ١١٢ وما بعدها" لأنها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده. وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالاً لأي شك، إذ نصت عبارتها الفرنسية بإلزام الجاني بمبلغ مساو لضعف ما إستفاده يرد نصفه لمستحقه ويؤخذ النصف الآخر غرامة. وإذن فالواجب في الغرامة النسبية أن يحكم بها على المتهمين معاً بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جمعاً بأكثر من مقدارها. أما إيجاب هذه الغرامة كلها على كل واحد منهم فغير سليم .

الطعن رقم ٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٨
إذا كان الموقوف "بلوكامين تحقيق شخصية" المتهم باختلاس طوابع ثغفة، بأن كان يسلمها من أصحابها ويلصق بدلاً منها على الأوراق طوابع أخرى مستعملة، غير مختص أصلاً بتسليم هذه الطوابع ولصقتها فإنه في تسلمه لها إما كان يترتب عن أصحابها لإستعمالها في أمر معين لتفقيهم، فهو بهذا وكيل عنهم فيعاقب إذا ما إختلسها إضراراً بهم .

الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٦

يجب للعقاب بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات أن يكون التهم موطّأً عمومياً ولا يكفي أن يكون مكلفاً بجلد عامة فإنه لو كان المشرع أراد ذلك لذكره صراحة كما فعل في نصوص أخرى كالمادة ١٠٤ وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن كاتب شونة بنك التسليف سلم بعض الأفراد إستمارات وتصاريح مزورة تتضمن توريدهم القمح المستحق عليهم للحكومة إلى شونة البنك وتمكنوا بذلك من صرف ثمن هذا القمح من نقود الحكومة، فهذه الواقعة لا تعتبر إلا جنحة لأن هذا الكاتب ليس من الموظفين العموميين والإستمارات المزورة "رقم ٢ قمع مصلحة الأموال المقررة" لا تعد من الأوراق الأثرية إذ هي صادرة من أمين شونة البنك ولم يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣١/١/١٨

أموال المجالس المحلية والمجالس البلدية ومجالس المديرية تعتبر داخلية من ضمن أموال الحكومة التي وضعت المادة ١٠٣ عقوبات لحمايتها .

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٦

إن المادة ٩٧ ع إذا تكلمت عن مأموري التحصيل فقد عتبتهم جميعاً من كان منهم داخلًا هيئة العمال ومن كان خارجاً عنها .

الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩

كاتب السجن والإدارة بالمركز الذي يباشر بحكم وظيفته تحصيل الغرامات وغيرها من المبالغ التي تدفع على ذمة القضايا لتوريدها إلى خزنة المحكمة أو المركز يعتبر من المندوبين للتحصيل الذين يتناولهم حكم المادة ٩٧ عقوبات .

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣

الأموال التي تحصل من الممولين باسم أجور الحفر تعتبر أموالاً بمجرد تحصيلها باسم الدولة ويعالِب مخلصها بالمادة ٩٧ ع. ولا يغير من اعتبارها كذلك أنها لم تدخل خزنة الدولة بعد تحصيلها، لأن ذلك ليس شرطاً في صحة هذا الاعتبار .

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

- جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من

قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس لد مسلم إليه بسبب وظيفته، ويسم الاختلاس في هذه الصورة متى إنصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال مسلم إليه أو وجد في عهده بسبب وظيفته، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عد المنهم بإعتباره موظفاً بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في حكم الموظفين العموميين وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١١١ والمادة ١١٩ من قانون العقوبات وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

- إن المادة ١١٣ مكرراً في قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته، إنما تطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت، ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مسئلة تشنها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام، وتصح في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد غلص إلى أن الطاعين - وهما من الموظفين العموميين - قد استمرا رغم ولساة والدتهما، في صرف العاش الذي كان مستحقاً لها من وزارة الخزانة ودانها - ضمن ما دانها به - بجرمة الإستهلاء على مال للدولة بغير حق وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من إعراف المنهم الثاني وأقوال مندوبي شياغات قسوى أول وثاني طنطا ومفتش صحة مركز طنطا وأقارب المنهمين وتقرير لسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الإطلاع على دفوى وفيات محلة منوف وقسم طنطا - فإن الأدلة التي أوردتها الحكم تكون ساتمة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧

من المقرر أن جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشى المختلس مسلماً إلى الوظف العموى أو من فى حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته بسوى فى ذلك أن يكون مالا عاماً مملوكاً للدولة أو مالا خاصاً مملوكاً للأفراد لأن العبرة هى بتسليم المال للجاني ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩٩/٢/٣

- متى كان الثابت أن قيام مأمور الضرائب ومنسوب الحجز بإيقاع الحجز على سيارة الممول وإنفاذ البيع وتحويل ثمن المبيع إنما حصل على مقتضى الحق المخول لمصلحة الضرائب بمقتضى القانون. فإن تسليم الطائفتين الأول بصفته مأمور الضرائب والثاني بصفته مندوب الحجز حصيلة بيع السيارة المحجوزة إنما يحصل طبقاً لإختصاصهما الوظيفي وبسبب الوظيفة، فإذا قبضتا لنفسيهما جزءاً من ثمنها بنية إغناصه على مالكة أباً كان، فإنهما يكونان قد ارتكبا جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢، ٢ من قانون العقوبات. ولا يؤثر فى ذلك أن يكون المال المختلس مالاً خاصاً ما دام لم يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفة.

- جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لتجريم الإختلاس فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشئ تحت يد الموظف العمومى أو من فى حكمه طبقاً للمادة ١١١ من القانون المذكور، يسعى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته كما لا يسعى أن يكون الشئ المختلس مالاً عاماً مملوكاً للدولة، أو مالاً خاصاً مملوكاً لأحد الأفراد لأن العبرة هى بتسليم المال للجاني ووجوده فى عهده بسبب وظيفته.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٩

إذا كانت مدونات الحكم عن أن الإطار المختلس هو لإحدى السيارات المملوكة للشركة الجنى عليها وأن هذه الشركة من شركات القطاع العام وأن الإطار نفسه يحمل رقماً مسلسلاً وقد إنترع من السيارة رقم ١٢٤، فإن فى ذلك ما يكفى لمواجهة ما أثاره الطاعن فى شأن عدم توافر الدليل على ملكية الشركة الجنى عليها للإطار المختلس.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٩

جناية الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه غلسة أو عتوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه، ولا مراء فى أن ما أثاره الطاعن للحصول على العلف المسعول عليه من إصطناع المهررات المزورة قد إنطوى على حيلة توصل بها إلى الإستيلاء عليه وحرمان الجمعية الجنى عليها منه، ولم يكن أداء الثمن - فى خصوص واقعة الدغوى - إلا وسيلة للوصول إلى الإستيلاء على العلف بغير حق.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

تتوافر أركان جنائية الاستيلاء المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات متى استوفى الموظف العمومى أو من فى حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال فى حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين فى تلك الجهات.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

إذ غالب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام أو من فى حكمه إذا استوفى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة، فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكمها أيّاً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه فى سلم الوظيفة وأياً كان نوع العمل المكلف به. ولما كان الطاعن يحكم كونه عاملاً فى شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد فى حكم الموظفين العموميين، فإن النى على الحكم باطلاً فى القانون إذ أسيع على الفعل المسند إليه وصف الجنائية فى حين أنه جنحة سرقة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩

- من المقرر فى القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس فى حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم، يسرى فى ذلك أن يكون قد سلم عليه تسليمًا مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته. ويعتبر التسليم منتجاً لأثره فى إختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الإختصاص المقرر لوظيفته.

- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دلت على وقوع الإختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت فى حقه أنه تصرف فى الزيت الذى أؤتمن عليه تصرف المالك فإن ذلك حسبه بياناً لجنابة الإختلاس تامة كما هى معرفة به فى القانون بركبتها المادى والمعنوى، ولا عليه إن يتخذ من ضبط الطاعن فى غير الطريق المباشر المؤدى لوجهته مخالفاً السور المرسوم له قرينة يعزز بها ما لديه من أدلة. ولا جناح على المحكمة إن هى بعد أن أثبتت إختلاس الطاعن لثمانية وخمسين لراً من السيارة وإفراغها فى عربة المتهم الثالث إستخلصت من ذلك أن جريمة الإختلاس قد تم وقوعها وتكاملت أركانها وصحت نسبتها إليه، ولا يقدح فى هذا أن يكون ما بقى بالسيارة من زيت يربو على ما أثبت فى سجلاتها طالما إنتهت المحكمة إلى أن السيارة حملت بما يزيد عن المقرر، وما دام أن واقع الدعوى - حسبما حصله - أن الزيت قد تسرب فعلاً وأن ما ضبط منه مماثل فى النوع لما حملت السيارة به.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣

إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إذ عاقبت الموظف العمومي المأمور بالحصول بقوة الجناية المغلظة الواردة فيها، إذا إختلس مالا سلم إليه بمقتضى وظيفته وبصفته هذه، فقد دللت على أن العبرة لى تحقق الجناية هي بالوقت الذى سلم إليه فيه المال على هذا الأساس، فإذا كان قد تسلمه أثناء قيامه بالخدمة لى جهة معينة، ثم نقل منها، فلا إختلس ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة، كان فعله جناية مغلظة لى الخالين بنس المادة المشار إليها، إلا إذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أميناً خاصاً فلا ينسرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف.

الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل لى إختصاص المتهم الوظيفى إستناداً لى نظام مقرر، أو أمر إدارى صادر ممن يملكه، أو مستمداً من القوانين واللوائح - فإذا كان الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن، واللتى عليه لم يصدر أمر قانونى بإيداعه سجن القسم حتى يسورخ للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط الثوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل فى أمره وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل المتهم وإختصاصه الوظيفى تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض، فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٥

يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما تفرضهم وظائفهم التكليف به، أو أن تكون عهده التى بحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو إدارى - فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم السلى بموجب إيصال مرفق عليه منه بعفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التموين بها، ولقد أعرف المتهم بتوقيعه على الإيصال، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة لى عهده، فإن الحكم إذ اعتبره من الأمناء على الودائع يكون صحيحاً فى القانون .

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١

يكفى أن يكون المال موضوع جناية الإختلاس المنصوص عنها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه - ولما كان تسليم المال إلى المتهم على الصورة التى أتبها

الحكم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه، فإنه إذا اعتسله يعد مختلساً لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة .

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦١/١/١٧

لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية للبترول السويس قد أصبحت ملكاً خاصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك إلى "الهيئة العامة لقناة السويس" التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهي من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التي تقوم على إدارة مرفق عام، لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن أموال هذه الهيئة تعتبر أموالاً خاصة - هذا القول غير سليم لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة *domaine prive de l'etate* تميزاً لها من أموال الدولة العامة *domaine public de l'etate*، وهي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع جبايتها بما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والعذر .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤

تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابي أو شفوي، بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسليمه دفاتر لسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة، ما دام لم يدع بأنه أقبح نفسه على العمل وأنه قام به متطوعاً أو مضطراً أو لفضولاً سواء بتهاون من رؤسائه أو زملائه أو بإعطاء منهم .

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٦

إذا كان الثابت أن المال المسروق عليه بهر حق هو قيمة الفرق بين ما وردته المتهم الثالث بالفعل وبين ما إلزم بهورده للدولة، فإن ما يجره المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد، سيما وقد أثبت الحكم إستيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملاً من مال الدولة - وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورد به بالفعل منه، ويكون الفرق مائلاً خالصاً لها سهل المتهم الثاني للمتهم الثالث الإستيلاء عليه بهر حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الإستيلاء على مال الدولة، وهي مرادفة لجريمة الإستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

لا يشترط لى يعير الشخص من مامورى التحصيل المشار إليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن ينسب بامر كتابى - بل يكفى عند توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢

لا يشترط لقيام جناية الإستيلاء بغير حق على مال للدولة، المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣، صفات خاصة فى الموظف العمومى، كالتى إشرطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ولا أن يكون المال قد سلم إليه بسبب وظيفته، بل يكفى أن يكون الجانى موظفاً عمومياً أو من فى حكمه طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذى إستولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

لا يشترط فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المال المخلّص ملاً آمرياً، بل يكفى أن يكون مملوكاً للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته.

الطعن رقم ٣٨٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩

من المقرر أن تحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المينة فى المادة ١١٩ عقوبات ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانونى الذى خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلزم الحكم بمواجهتها.

الطعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن فى حكمهم لما نصت عليهم المادة ١١٩ من ذات القانون يختص ما لا تحت يده متى كان قد وجد فى حيازته بسبب وظيفته، ويتم الإختلاس فى هذه الصورة متى إنصرفت لية الجانى إلى التصرف فيما يجوز به بصفة قانونية على إعتبار أنه مملوك له، فإذا كان الجانى من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معالته بالعقوبة المخلطة المنصوص عليها فى الفقرة التالية من المادة ١١٢ سالفه البيان. وهذه الصورة من الإختلاس هى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - أما الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ من قانون العقوبات فيقوم ركبتها المادى على مجرد الإخلال العمدى

من الموظف العام بنظام توزيع السلع كما حددته الجهة المختصة بأن ينتهج أسلوباً معيناً لنظام توزيع السلع ليحرم طائفة من الناس من بعض السلع أو يعلق التوزيع بوجه عام أو بالنسبة لبعض الأشخاص على شروط معينة مخالفة للنظام. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تدليل سائق أن الطاعن وهو أمين مخازن الجمعية الصاوية للإتشاء والتعمير بمحافظة دمياط قد قام في الفترة من أول يناير سنة ١٩٨٤ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٤ بإختلاس كميات من الأسمت الذي كان في عهده بسبب وظيفته بلغت قيمتها ٤٦٢١ جنيه و ٤٠٠ مليم بأن قام ببيعها والإحتفاظ بقيمتها لنفسه وهو ما تتحقق به جنائية الإختلاس بكافة أركانها القانونية لأن ما ينهائ الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٦

من المقرر أن جنائية المادة ١١٣ عقوبات تتحقق متى إسترى الموظف أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية ثلث المال وتخصيمه على ربه، وإذ كانت عبارته "مال أو أوارق أو غيرها" الواردة بالمادة ١١٣ عقوبات قد صيغت بالقفاط عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو إعبارية وهو ما ينطبق على العيتين محل الإتهام اللتين أخدنا بقصد تحليلها لما هما من قيمة في الكشف عن قيام تعاطي مخدر.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٨٧

لما كان الشارع في البند "هـ" من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات، قد إعتبر رؤساء مجالس الإدارة والمديرين ومسائر العاملين في الجهات التي أعتبرت أموالها أموالاً عامة وفقاً للمادة ١١٩ من ذات القانون - ومنها وحدات القطاع العام - موظفين عامين في تطبيق أحكام وجرائم إختلاس المال العام والصدوان عليه البنود المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون العقوبات - بعد إستبداله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - التضمن المادة ١١٢ منه المنطبقة على والقة الدعوى وأراد معاملة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها، وأياً كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به أو مدته، مؤلفاً كان أم غير مؤقت بأجر أم بغير أجر، طوعية كان أم جبراً، وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات بأدية الذكر بقولها "ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبراً" وإذ كان المنهم الأول - على ما سلف بيانه - يعمل أميناً لمخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين، وهي إحدى وحدات

القطاع العام المملوكة للدولة، فإنه يدخل في عداد الموظفين العمامين، ولو كان من عمال اليومية غير المتجدين "ظهورات".

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من المقرر أن جناية الإستيلاء بغير حق على مال بما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه. وكان ما أثاره الطاعن على النحو آنف الذكر قد إنطوى على حيلة توصل بها إلى الإستيلاء على الأقمشة، فإن الواقعة كما أوردها الحكم تكون قد توافرت فيها الأركان القانونية لجرمة الإستيلاء، وهو ما لا ينال منه أن تكون الشركة الأجنبية عليها قد استولت عن الأقمشة المستولى عليها بالسعر الرسمى المحدد إذ لم يكن أداء الثمن إليها إلا وسيلة للوصول إلى الإستيلاء على تلك الأقمشة بغير حق ومن ثم فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد يكون غير سديد

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

الأركان القانونية لجناية الإستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات يكفى لتحققها أن يستولى الموظف العام أو من فى حكمه على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ولا يلزم لقيام هذه الجريمة ما يشترط فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات من أن يكون المال قد وجد فى حيازة الموظف بسبب وظيفته.

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وماساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها فى بيان واف يكشف عن إلمامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط مذكرة نيابة عنديرات القاهرة بطلب تحديد جلسة لإعادة إجراءات محاكمة الطاعن الثالث فى الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ عنديرات الدرب الأحمر والزيلة بتأشيرة رئيس محكمة إستئناف القاهرة بتحديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر فى أمر حبسه فإن النعى على الحكم بالقصور فى بيان مؤدى هذا الدليل يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

- إن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات تعاقب كل موظف عمومي إختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته بالأشغال الشاقة المؤقتة، وكانت الفقرة الثانية < من المادة ذاتها تعاقب الجنائي بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان - فوق كونه موظفاً عاماً - من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة. فإن مؤدى ذلك أن مناط تطبيق الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ آتفة البيان أن تتوفر في الجنائي - فوق كونه موظفاً عاماً أو مستخدماً عمومياً أو من في حكمه عن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات - صفة أخرى هي أن يكون من الأمناء على الودائع أو غيرها من الصفات التي عددها النص كطرف مشدد في الجريمة .

- لما كان مدلول لفظ الأمين على الودائع لا يتصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس، فلا يتصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفة وقفية أو عرضية كالكلف بنقله لحسب، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن الثاني كان يعمل سابقاً لدى الشركة الجنى عليها وأنه تسلم الفوارغ المغطاة بسبب وظيفته آتفة الذكر وعلم إلى إعتباره من الأمناء على الودائع وطبق في شأنه - والطاعن الأول كشارك له - نص الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات، دون أن يعنى ببيان ما إذا كانت وظيفة ذلك الطاعن وطبيعة عمله كسائق لدى الشركة هي المحافظة على الفوارغ وأنه تسلمها على هذا الأساس فتوفر في حقه - من ثم - صفة الأمين على الودائع، أم أن تسلمه تلك الفوارغ إنما كان بصفة وقفية أو عرضية ليقوم بنقلها لحسب فلا يصح وصفه بأنه كان أميناً عليها، فإن الحكم يكون قاصراً في بيان توافر تلك الصفة بما يطله .

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧

لما كان ما تمسك به الطاعنان في دفاعهما الثابت بمحضر جلسة المحاكمة من أن صفة الموظف العام قد انحصرت عن الطاعنين وأن أموال الجمعية الجنى عليها ليست أموالاً عامة - مما يعد في خصوصية هذه الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً لمساسه بصحة التكيف القانوني للوقائع التي أسند إليها إرتكابه .

* الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة إختلاس المستندات :

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٠

إذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصل ليدودع بدلاً منه المحضر المزور، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر لقد منه، وهو ما يتحقق به جريمة الإختلاس التي دانه بها، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثر لها في قيام الجريمة بعد وقوعها.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٢

إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التي أوردتها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة مكرثر نيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جنابة - من اخفق المادة المخدرة لتحريرها لإختلاسها بأن إستبدل بها غيرها بغير علم الخفق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وأخفاها، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة إختلاس حرز المادة المخدرة - وجنابة إحراز المخدر في غير الأحوال التي بينها القانون .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥

من المقرر أنه متى كانت الأوراق القضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن إختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١/١٥٢ من قانون العقوبات ولو وقع الإختلاس في وقت لم تكن تلك الأوراق تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١٧ مجموعة صر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠

منى كانت الأوراق القضائية المخطئة مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن إختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ولو تصادف وقوع الإختلاس في وقت لم تكن له تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب التي قد تعرض. وإذا كان الإختلاس قد وقع من الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب وإليه فإنه يكون مؤاخذاً عليه بهذا النص. وإذا وقع من شخص آخر عليها وهي من الساعي فإن فعله تقع تحت هذا النص كذلك .

الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨

إن جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١، ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبيعة بها، مهما كان الباعث عليه، ويسعى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد بإستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو إمتلاكها.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٦

إذا كان الثابت بما أوردته الحكم أن المتهمين إختلسا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوابع الدفعة الخاصة بتقابة الخافيين والتي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات، والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فإن الحكم إذ دانهما طبقاً للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بومصف أنهما إستوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه.

• الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة اختلاس الأموال العامة :

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية، ولو شاء أن يلحق بالحكوم عليه في الجريمة المشروع لها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة نص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالف الذكر ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١١

الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو غاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها. فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لإعتباره شاعراً في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً إليه حالاً. ولما كان الثابت في الحكم أن الطاعن أحضر "الموتورات" الثلاثة إلى جوار فتحة سور المصنع الذي يعمل به تمهيداً لإخراجها من تلك الفتحة وأنه اتسوى سرفتها بدلالة وعده لحفر المصنع بإعطائه جزءاً من ثمن بيعها وألقده جنبها على سبيل الرشوة لقاء معاونته في إتمام الجريمة، فإنه يكون بذلك قد دخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن ما ارتكبه سابقاً على ضبطه يعد شروعا في جريمة الاستيلاء على المال المملوك للدولة المسند إليه، ويكون الحكم إذ دانه بهذا الوصف بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون.

• الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة اختلاس الأموال العامة :

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣

إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحظتها تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع بعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجنائي نية التدخل تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل فعه في إيقاع تلك الجريمة المعينة. ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلاً من الطاعين له شأن في إيقاع بيع السيارة المحجوز عليها وتحصيل ثمنها وتجريم الأوراق المالية للمزيدة وأنهما تلاحقا معاً في زمان معين وتكان معين وقاما بإجراء مزاييدة وهمية حرر

ثانيهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهما حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدبير بينهما فتقاسما أعمال الجرائم المسندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها، فإن ذلك حسب الحكم لإعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً في جرائم الاختلاس والتزوير والإستعمال التي دانها بها.

*** الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأموال العامة :**

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩
يكفي في بيان سوء نية مختلس الشيء المحجوز أن يذكر الحكم أن مندوب المحجز قد ذهب إليه وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٤
إن وجود المحجوز وعدم التصرف فيه - ذلك لا ينفي توفر جريمة الاختلاس متى ما ثبت لدى المحكمة أن التهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ كما أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفي توفر نية الاختلاس لدى التهم .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧
القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة يتحقق بمجرد إخفاء المحجوزات وعدم تقديمها للمحضر في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالبلغ المحجوز من أجله .

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٦
إذا كان الحكم قد أدان التهم في تبيد أشياء تسلبها من الجنى عليه بناء على مجرد قوله إن التهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردءا، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى التهم وهو إنصراف نية إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه - لذلك تصور يسعرب نقضه .

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩
إن مبلغ ضمان الإفراج الذي يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر بلا شك مائلاً للحكومة، لأنه وإن كان المفروض أن الموظف المذكور يستلمه من صاحبه لإيداعه أمانات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخصوصية بمجرد تسليمه من صاحبه إلى هذا الموظف ويصبح مملوكاً للحكومة حتى يرد لصاحبه إذا حصل الرد، فإذا أدخل الموظف المشار إليه في ذمته هذه النقود بنية الغش لأصداً بذلك حرمان الحكومة من بعض أموالها فإن هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة بديد.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٥
القصد الجنائى فى جناية الإختلاس النصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات يتحقق بإنصراف نية الحائز للمال، إلى التصرف فيه.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٥
إن جريمة إختلاس مهمات حكومية تم بمجرد إخراج المهمات من المخزن الذى تحفظ فيه بنية إختلاسها.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٦
الإختلاس المذكور فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يعنى تصرف الحائز فى الشئ المملوك لغيره متنبئاً بإضافته إلى ملكه. ويقع الإختلاس تاماً متى وضعت نية المختلس فى أنه يتصرف فى الشئ الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٨
كان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض العقاب على عبث الموظف بالإتيمان على حفظ الشئ الذى وجد بين يديه بمقتضى وظيفته - وهذه الصورة من الإختلاس هى صورة خاصة من صور غيابة الأمانة - لا شبهة بينها وبين الإختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة - فالإختلاس هناك يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر عسلة أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشئ المختلس فى حيازة الجانى بصفة قانونية لم تتصرف بية الحائز إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له ومتى تلبت هذه النية لدى الحائز وحول حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وجدت جريمة الإختلاس تامة - وإن كان التصرف لم يتم فعلاً - فإذا قال الحكم "أن التهم وزميلة بصفتهم مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحربى بالقتوات المسلحة نقلاً فعلاً جزءاً من البطاريات - المسلمة إليهما بسبب وظيفتهما لنقلها من التل الكبير إلى إدارة البوليس الحربى بالقاهرة - والنسب كانت موجودة أصلاً فى السيارة إلى منزل شقيق التهم الأول، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة فى أنهما إنتوبا إختلاسها وتملكها والإحتفاظ بها لنفسيهما وقد كاشف أولهما الشاهد الأول بذلك وطلب إليه مشاركة أخيه فى التصرف فيها وإقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض". ما قاله الحكم من ذلك يكفى لثبوت التغير الطارئ على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحاً إذ وصف الواقعة بأنها إختلاس تام لا ينفى فيها العلول بعد تمام الجريمة وتقام تحققها المسئولية ولا يمنع من العقاب.

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤

استخلاص الحكم علم التهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التهديد وهل وقع قبل إبلاغه بالحجز أو بعده، غير سائق ولا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

القصد الجنائي هو من الأمور النفسية التي قد لا تترك أثراً محسوساً يدل عليها مباشرة ليكون للقاضي أن يستخلصه بكافة المكنات العقلية.

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧

يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال الدولة قاصداً حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الإختلاس في حق الطاعن " من إستيلائه على كامل مرتبه في حين أنه يقوم بتحرير إستمارات للمحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصماً من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبلغ المختلس بنية الفسح قاصداً بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تتحقق به أركان جريمة إختلاس الأموال الأميرية " هذا الذي إنتهى إليه الحكم صحيح في التعديل على توفر الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويكون العسى عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

الطعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩

فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وإنصراف نية باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم " أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي " أنه حول حيازة بعض الأسلحة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك، فإن جريمة إختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه تكون قد تمت وإن كان التصرف في تلك الأموال المختلة لم يتم.

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢

— أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالإتصاف على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته، فهذه الصورة من الإختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الإختلاس الذي نص عليه

الشارع في باب السرقة - فالإختلاس في هذا الباب يتم بإتضاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية، ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له، ومعنى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية - وجدت جريمة الإختلاس تامة، ولو كان التصرف في تم فعلاً .

- لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائلة إطمأنت إليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نيته قد إنصرفت فعلاً إلى تحويل حيازته للبئذين الذي كان في عهده من حيازة نافقة إلى حيازة كاملة بنية التملك، وتحققت بذلك جناية إختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في إحتجاز البئذين المتحصل من هذه الجناية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض، فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه إشراك في جريمة الإختلاس يجافي التطبيق الصحيح للقانون، ذلك بأن مودى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جناية الإختلاس التي تمت فعلاً وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامي يتمثل في الأعمال التنقيبية التي قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجهزة أو المتممة للجريمة، مما يقصد به مجرد تقديم العون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويوجب عليها تحقق النتيجة الإجرامية المرجوة من ذلك التدخل - وإنما يندق عليها وصف إخفاء أشياء متحصلة من جناية الإختلاس مع العلم بها.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته بإعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له. وهو معنى مركب من فعل مادی - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى يقون به - وهو نية إضاعة المال على ربه.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهده على إعتبار أنه مملوك له. ومعنى ثبت ذلك في حقه فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها .

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

إن جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١، ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته، وبأن يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه ونتجه نيته إلى اعتباره مملوكاً له بأى فعل يكشف عنه نيته في تملك هذا المال.

الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٠

فرض القانون العقاب في المادة ١١٣ مكرراً عقوبات على عبث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته باعتباره جاثراً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف في المال ومن عامل معنوى يقترن به وهو نية إضاعة المال على ربه. ولا كان الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى نتيجة تقرير اللجنة التي تولت فحص أعمال الطاعن والمعاد الذي قام فيه الأخير بالسداد وما إذا كان تصرفه في كمية الكسب يشكل تصرفاً في الشيء المسلم إليه لغير مستحقه مع سداد ثمنه فلا يعد إختلاًساً ما دام هذا التصرف لم يكن على أساس أن الجاني يتصرف فيما يملك ونية إضاعة المال على صاحبه أم يشكل إختلاًساً قام الطاعن بسداد قيمته بعد إكتشاف الجريمة الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراعاة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بهنده على إعتبار أنه مملوك له، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قصور في الحكم في إستظهار قصد الإختلاس يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٦/٦/١٩٨٢

٥-١ لما كان القانون قد فوض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته - باعتباره جاثراً له - إلى التصرف فيه على

إعتبار أنه مملوك له، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنوى يقرون به هو نية إضاعة المال على ربه. من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئة عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر. الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة الإختلاس مجرد ثبوت عجز فى حسابه دون أن يستظهر أن نية إنصرفت إلى إضافة المال المختلس إلى ذمته مع أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم إنتظام العمل وقيام آخرين بالحصول معه وعلى الرغم من جوهريه هذا الدفاع - فى خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التى دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يغير به وجه الرأى فى الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألغت عن هذا الدلائل ولم يسقطه حقه ولم يعن بتوجيهه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع. لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلاً عن نية الإختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله إضافة ما إحتسبه إلى ملكه الأمر الذى علت منه مدونات الحكم.

الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩
لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلاً عن القصد الجنائى سواء ما تعلق منه بنية الإختلاس وعلم المتهم بأن المال مملوك للدولة أو من فى حكمها، إلا أن شرط ذلك أن تكون الوقائع التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة المال المستولى عليه إلى ملكه وعلمه علماً يقينياً بأنه مملوك للدولة أو من فى حكمها، وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من إستظهاره، وما لا يستفاد من الوقائع التى أثبتها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قاصراً البيان فى هذا الصدد متعبهاً نقضه والإعادة بالنسبة للثمتين السندتين إلى الطاعن لأن الحكم إعتبرها جرمين مرتبطين وقضى بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام بإعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٩
لقد فرض القانون العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نية إعتبره حائزاً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له

وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف فى المال ومن عامل معنوى يقون به وهو نية إضاعة المال على ربه.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ - يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن فى حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات بختلاس ما لا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ويقسم الإعتلاص فى هذه الصورة متى إنصرفت نية الجانى إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال مسلم إليه أو وجد فى عهده بسبب وظيفته.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ٢/٨/١٩٣٧

يكفى لوافر نية الإعتلاص المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم أن الموظف اتهم تصرف فى المال الذى بعهدته على إعتبار أنه مملوك له. ولا يؤثر فى توافر هذه النية رد الاتهم مقابل ما أضاعه من المال بعد تصرفه فيه .

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٠

لا يشترط فى جريمة التهديد أن يكون قد وقع ضرر بالفعل بل يكفى أن يكون الضرر محتملاً. وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائى من المسائل التى تقررها محكمة الموضوع فى الفصل فى كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها. ولا يكون لحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآته المحكمة فيها.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤١

يكفى لوافر القصد الجنائى فى جريمة الإعتلاص المنصوص عنها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف اتهم قد تصرف فى المال الذى بعهدته على إعتبار أنه مملوك له. ولا يؤثر فى ذلك دفعه مقابل المال الذى تصرف فيه. فإذا كان الاتهم قد أعوف فى التحقيق بأنه إنما تصرف فى المبالغ التى حصلها فى شؤونه الخاصة لضيق ذات يده، واعتمد الحكم على ذلك فى ثبوت القصد الجنائى عليه فلا غبار على الحكم.

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يسعى في ذلك أن يكون المال أميراً أو مملوكاً لأحد الأفراد، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته، ولما كان التهم الأول لا يجادل في أنه موظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز، وقد أثبت الحكم قبله أنه قام بغير حق وبوصفه مديراً للمنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والسلمة إليه قانوناً بصفته إلى التهم الثاني بمقتضى شيكات وذلك بنية اختلاس هذه الأموال، فإن النسي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٩

من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أتي بها الحكم تفيد بذاتها أن التهم قد قصد بفعلة إضافة ما اختلسه إلى ملكه.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩

يتم الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال الموهود إليه تصرف المالك له بنية إضاعته عليه.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

لا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم للدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما، إلا إذا انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء إلى تملكه وتضييعه على ربه. وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد قصر في استظهار هذه النية فإنه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩

من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي - أو من في حكمه - لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر وكان الحكم المطعون فيه قد استند في التبدليل على صحة الواقعة وثبوتها في حق المتهمين على ما شهد به الشهود من إكشالهم وجود عجز في عهدة المتهمين من السكر، وإقتصر الحكم على ذكر أسماء هؤلاء الشهود دون أن يبين لحوى ما شهد به كل منهم ودلالة تلك الشهادة على أن هذا المعجز ناجم عن جريمة اختلاس ساهم فيها جميع من قضى بإدانتهم، كما استند إلى ما تضمنته تقرير لجنة الجرد من وجود عجز وأن هذا المعجز يرجع إلى تلاعب رئيس وطاقم الوحدة البحرية دون الإشارة إلى ما قد يكون التقرير قد تضمنه

من الأسانيد التي عول عليها الحكم في قضائه بإدانة المتهمين جميعاً في جريمة الإختلاس ودون أن يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على ما يتوالت به القصد الجنائي لدى الطاعنين، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

القصد الجنائي هو من الأمور النفسية التي قد لا تترك أثراً محسوساً يدل عليها مباشرة فيكون للقاضي أن يستخلصه بكافة المكشآت العقلية.

الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

لما كان لا يشترط لقيام جريمة الإستيلاء ما يشترط في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات من أن يكون المال مسلماً إلى الموظف بسبب الوظيفة، فإن ما أثبتته الحكم من قيام الطاعة - والتي لا تجعد مفتها كموظفة عامة - بالإستيلاء على العيتين آنفي البيان وإعدامهما تتوالى به سائر الأركان القانونية لجناية الإستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سالفه الذكر التي دانتها الحكم بها، وإذا كان لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلاً عن توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تلبي بذاتها توافر نية الإختلاس لدى الطاعة، ومن ثم فإن ما تمناه على الحكم من دعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل.

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة إختلاس الأموال العامة :

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٠

إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن "كل موظف إرتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه". وما دامت الواقعة التي أدانت المحكمة فيها المتهم هي جناية إختلاس أموال أميرية وعاقبته عليها، تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون من المتعين الحكم عليه أيضاً بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر، وهي العزل من الوظيفة مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧

إن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون المذكور ويحكم بها على المتهمين معاً بحيث لا يستطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها .

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧

متى قضت المحكمة على المتهم بالإختلاس بعقوبة السجن وتفرغه مبلغاً يساوى ما إختلسه وأغفلت الحكم بالعزل فإن قضاءها يكون عتافاً لنص المادة ١١٨ ع. المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذى ربط الحد الأدنى للغرامة بمسماة جنيه كما أوجب الحكم بالعزل .

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١

نقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما أختلس ولا يؤثر فى ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس، فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذى يلزم به طبقاً لنص المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٥

لا يؤثر فى مسئولية المتهم فى جنابة الإختلاس مبادرته بسداد العجز، كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد باللائحة النقل المشترك - وهى لائحة إدارية تنظيمية - من إنذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر فى مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التى ارتكبها متى عرفت عناصرها القانونية فى حقه.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢

من المسلم به فى منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التى طبقها للمحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التى يحكم بها فى حالة الجريمة التامة فى جرائم الإختلاس والحكمة فى ذلك ظاهرة، وهى أن تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما إختلسه الجانى أو إسعوى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات. أما فى حالة الشروع، فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة.

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى - ١٠ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٧

يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت لدى عهده الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة التهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من إختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن إلا موظفاً كتابياً بمساهمات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمداً صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطاً بها رسمياً من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة، بل أقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته، فلا يمكن أن تفضى عليه صفة مأمور التحصيل أو المدوب له مهما إستطال به الزمن وهو موغل في غيه، وتكون المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة أو سهل لغيره إرتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعملها الحكم في حقه، وإذا فلا يصح القضاء بعقوبة العزل والغرامة ورد المبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار إليه، ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي دين بها التهم الأول جريمة إختلاس ورقة متعلقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها، ذلك أن هذه الواقعة تدرج تحت حكم المادتين ١٥١، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة القضي بها محمولة على المصاد ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ١/٤٠، ٤١، ٣، ٢ من قانون العقوبات - وهي التي طبقها الحكم على الطاعين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد ليكون الحكم مديداً من هذه الناحية بعد إستبعاد عقوبة العزل والرد والغرامة التي تعين نقض الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به منها وذلك بالنسبة إلى كلا الطاعين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى - ١٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

تقدير الصواب - إذا تعلق الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب، فلا يقبل من التهم أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار المبلغ المحكوم برده، ما دامت المحكمة قد اعتمدت في ذلك على أساس معقول مستمد من تقدير التهم نفسه، وتقديره أخشاباً بهذه القيمة بدل الأخشاب التي إختلسها.

الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى - ١٢ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٤

متى كانت المحكمة قد دانت المظنون بذههما عن تهمة إختلاس الأموال الأميرية المسندة إلى الأول والإشتراك فيه المسندة إلى الثاني، وأغفلت الحكم بعزل أولهما وهو كما ورد بالحكم المظنون فيه - من

المكلفين بخدمة عامة، كما أغفلت الحكم على المطعون ضدهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات، فإنها تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بتوقيع العقوبة طبقاً للقانون .

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢

مضى كانت العقوبة التي أعملها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكرراً، ١/١١٢ من قانون العقوبات - مع إعمال المادة ١٧ التي عامله بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن، والذي يتعين إدانته به عملاً بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه، فإنه لا جدوى للطاعن لما ينهض على الحكم من قصور في التدليل على اتفاقه مع التهمة الأولى على ارتكاب جناية الاختلاس، إذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإثباته نشاطاً مستقلاً عن نشاط التهمة الآخر يبعد بينه وبين وصف الإشراف في جرمته .

الطعن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨

المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقابل النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور. وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستنداتها وأمتعتها، ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ سابقة الذكر واختار لفظ "المال" ليشمل العقاب بها إختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها. ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر ما أسند إلى المطعون ضدهما الأول والثاني - من الإستيلاء على منقولات مملوكة للدولة [في ظل النص الجديد] - جنحة سرقة منطبقة على المادة ٥/٣١٧ عقوبات يكون قد أعطى في تأويل القانون وتطبيقه خطأً يعيه ويسوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

نصت المادة ١١٨ من قانون العقوبات على أنه " فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد من ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل... " ولما كان الطاعن قد دين بالجرميين المنصوص عليهما في المادتين ١١٢، ١١٣، وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت في بندها السادس على أنه يعد في حكم الموظفين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات

والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت، فإن الطاعن بوصف كونه خفيراً بأحد فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني يعد في حكم الموظفين العموميين وفق البند السادس من المادة ١١١ آنفة الذكر، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة العزل قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣

يبين نص المادتين ١١١ و ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منهما عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر في نص المادة المذكورة، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة إذا ما إقروا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢، ١١٣ من قانون العقوبات، وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة - على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون - أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالاً خاصة إلا أن إتصالها الوثيق بالإقتصاد القومي للبلاد يقتضي من الشارع رعاية أولى - أما إذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو إحدى الأشخاص المعنوية العامة تساهم بنصيب في مالها فإن العاملين فيها يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وفقاً للفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢، ١١٣ من قانون العقوبات حسب الأحوال .

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١١

إذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي يستولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره". فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جناية الاستلاء على مال للدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عنصراً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام - أو من في حكمه - بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة. ولا يعتبر المال - أيّاً كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون - قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وهو ما خلا الحكم من إستظهاره ومن ثم يكون قاصر الميكان واجب النقض والإحالة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

لا مصلحة للمتهم فى التمسك بإتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات على الواقعة المسندة إليه دون المادة ١١٢ من ذات القانون، لكون العقوبة المقررة فى القانون لأى من جنايتى الإختلاس والإستيلاء المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢، ١١٣ عقوبات

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

(١) إذا كسان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذى لم يطعن - حضروا جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى فى حضورهم واستمعت للدفاع الطاعنين وبعد أن استوفيا دفاعهما إنتهى إلى طلب الراءاء، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالى وفى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعنين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعنين.

(٢) من البدهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغيابه كذلك، واعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل .

(٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جناية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البيئة فى حضرته ويتم دفاعه أو يسمه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم.

(٤) إن العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هى بواقع حالها وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تزجل، ما دامت المحاكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مرارته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان فى الجلسة التالية التى أجلت إليها الدعوى فى مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين، فإن ذلك من جانبها تفرط فى واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يفرغما التمس على المحاكمة بشئ، لأن المحاكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليهما أن توليه حماية حقوق الدفاع .

(٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تتحل فى الواقع إلى عدة دعاوى، تفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجرى محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعنين والمتهم الأول من

إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما إتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء لهذا المال.

٦) لا محل لما طلبة الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون لمحكمة الجنايات من رأى فى وصف الحكم الصادر منها، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

٧) إن الإختصاص بحسب المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاحل بينها.

٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بإتزع المال علسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم فى دائرة محكمة معينة، فإنها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

٩) لأن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة التقض، مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع ألبها الحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التى أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناطق المتقدم، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد.

١٠) رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جرمى الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها الحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إنجاءه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكائها، وأياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد إعتبر البند السادس فى هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العموميين، أعضاء مجالس إدارة ومديروى ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

١١) لا محل للإستدلال بإخسار صفة الموظف العام عن موظفى الشركات فى موطن الحماية التى أسبغها المشرع على الموظفين العموميين فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى الجنائية

إذ المناط في قيام هذه الصفة، الموطن الذي إنصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره، ولا قياس في هذا الصدد.

١٢) من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربطها حداً أدنى لا يقل عن حسماته جنية، إلا أنها من الغرامات النسيئة التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضمنين في الإلتزام بها، ما لم ينص في الحكم على خلافه، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من في حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن الثاني عن عدم إنعطاف حكم الغرامة النسيئة عليه لكونه غير موظف، شريكاً لا فاعلاً، لا يتفق وصحيح القانون.

١٣) إن ضبط الأشياء المختلصة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسيئة الواجب القضاء بها.

١٤) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى.

١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعرافات التي عول عليها في الإدانة، وقال بصدورها عن طواعية وإختيار، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يفر أمام محكمة النقض.

١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثاني لم يدفع ببطالان الإعراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الإعرافات الموجودة في الدعوى "إعرافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينهه على هذه الإعراف مما يشكك في سلامتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي ساقها، تشكل دليلاً ببطالان الإعراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له، وكل ما يمكن أن تنصرف إليه، هو التشكيك في الدليل المستمد من الإعراف، توصلاً إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

عاقب المشرع الموظف العمومي ومن في حكمه بالأشغال الشاقة إذا إختلس مالاً سلم إليه بسبب وظيفته طبقاً للعادة ١١٢ من قانون العقوبات لم أضاف جزاءات أخرى - هي العزل والرد والغرامة النسيئة - نص عليها في المادة ١١٨ من هذا القانون - ذات طبيعة حرة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي أو

من فى حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك فى جنابة إذا توافرت شروط المادة ٤٤ من ذلك القانون.

الظعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤

الجرمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف فى أركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الإستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من ذلك القانون - لما كان ذلك - وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفاً عمومياً من مأمورى التحصيل رئيس حسابات وصراف فرع الشركة العامة للإنشاءات بأسوان إختلس مبلغ ٢٢٩٦٦ ج و ٩٨٣ م من المبالغ المسلمة إليه بسبب وظيفته. وطلبت النيابة العامة عقابه للمواد ٤٠، ٤١، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١١٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤ من قانون العقوبات وقضى الحكم الطعون فيه بعد إعمال المادة ٣٢ من هذا القانون بمعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ٣٠٩٣٧ ج و ٣٣٧ م وأورد فى أسبابه أنه ثبت للمحكمة أن الطاعن إختلس ٢٣٨٣٧ ج و ٣٣٧ م من المبالغ المسلمة إليه وسهل لآخر الإستيلاء بغير حق على مبلغ ٧٠٠٠ ج من مال الشركة وعاقبه بالنسبة لهذه الواقعة الأخيرة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات مبتعاً فى ملبوثاته أن المحكمة لا ترى حاجة للفت نظر الدفاع إليها طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة دون إضافة أية عناصر أخرى - فإن التعديل الذى أجرته المحكمة فى التهمة ليس مجرد تغير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها بإضافة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى أصلاً ولم ترد فى أمر الإحالة لا تملكه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى وبشرط تبينه التهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على هذا التعديل الجديد إذا طلب ذلك. وإذا كان ذلك. وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية ببدء دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على أساسه، فإن المحكمة تكون قد أغلقت بفتح فى الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

الظعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣

يبين من الرجوع إلى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهى المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣، والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ والمادة ١١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧، أن هذا النص ظل على أصله

من إضطرار أن تكون الأشياء مسلعة إلى الموظف بسبب وظيفته، وقد جاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة: (Qui etaient ent e ses mains en vertu de ses fonctions) بما يعنى أن يكون الشيء بين يدى الموظف بمقتضى وظيفته، وهو التعبير نفسه الذى إستعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى أخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى، وأن هذا التعبير من الشارع لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الإختلاس مقصوراً على الحالة التى يكون فيها الشيء قد سلم إلى الموظف تسليماً مادياً، وإنما أراد أن يجمع إلى هذه الصورة الحالات التى يكون فيها عمل الموظف قد إنتضى وجود الشيء بين يديه، وفرض الطاب على عبث الموظف بالإلتصان على حفظ الشيء، وهى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا سبه بينها وبين الإختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة، ذلك بأن الإختلاس فى هذه الحالة الأخيرة هو إنتزاع المال من الحيازة بنية تملكه أما هنا فإن الشيء فى حيازة الجانى بصفة قانونية ثم تصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له، فمضى وقع هذا التعبير فى نية الحائز إستحالات الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وتوافرت جريمة الإختلاس تامة، وإن كان هذا التصرف لم يتم فعلاً. وإذا كان ذلك وكان الشارع عند إستبدال النص الحالى للمادة ١١٢ بالنص السابق، لم يجعله مقصور - كما كانت الحال فى النص السابق - على مأمورى التحصيل أو المتدربين لا أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المتوطنين بحساب النقود، بل أطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يحتل مالا مما تحت يده متى كان مسلماً إليه بسبب وظيفته، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقراً عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رأى فى صياغة المواد الجديدة ما إنتهت إليه لجنة تعديل قانون العقوبات فى مشروعها مع إضافة مواد أخرى يشكل بها ما فات اللجنة إستكماله من نواحى النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد والحفاظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها. فإن تأويل التسليم المشار إليه فى النص بالأخذ المادى وحده، فيه تطبيق للمدى الذى يشملته لتطبيقه، وهو ما لا يتفق مع الإتجاه الذى أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الإختلاس والمقاب عليه لا يستلزم - كما هو مبين فيما سبق - سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف الذى عهد إليه به، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ولا يسع محكمة النقض وهى تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير كما سلف القول إلى أن الإختلاس المذكور فى تلك المادة - بإعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - يقع تامةً وضحت نية الحائز فى أنه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢١

لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخل في ميزانيتها. بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة إشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك المصلحة أم كان مودعاً عندها. فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الأوقاف ومجالس البلدية وأهلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤

- متى بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى... وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال أعضاء اللجنة الإدارية التي شكلت لفحص أعمال الطاعن ومما جاء بتقرير الخبير المعين في الدعوى ومن أقوال الطاعن بالتحقيقات وأورد مؤدى كل منها في بيان واف كما استند الحكم إلى ما أسفر عنه إطلاع المحكمة على الإستمارات ١١١ ع ح والدفتر ١١٨ ع ح بالوحدات الطبية التي ثبت وجود إختلاس بها وأورده في بيان تفصيلي تضمن حصراً لكافة الأدوية والمهمات الطبية التي توصل الطاعن إلى إختلاسها مع بيان الكمية المختلسة من كل صنف على حدة وذلك بما يتفق والحصص الذي أجراه خبير الدعوى بعد مقارفة بيانات صرف الأدوية التي أثبتتها الطاعن بالدفتر ١١٨ ع ح على البيانات التي أثبتتها في أصول الإستمارات ١١١ ع ح وصورها التي حررها الطاعن جميعها وانتهى - بعد أن أفصح عن إطمئنانه لأدلة الثبوت التي ساقها - إلى مؤاخذه الطاعن عن إختلاسه للأدوية والمهمات الطبية المشار إليها والتي قدرها الخبير بمبلغ ٥٦٢ ج ٨٠٨ م وعن التزوير في الإستمارات والدفتر المشار إليهما والذي أناء الطاعن سراً للإختلاس، وعرض الحكم لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن ورد عليه... ثم خلص الحكم إلى معاقبة الطاعن عملاً بمواد الإتهام وتوقيع عقوبة واحدة عليه هي العقوبة المقررة لأشد الجرمين اللتين دانه بهما للإرتباط عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه من أن واقعة الواقعة الدعوى أو في تحصيله لأدلة الثبوت - أنه إنما أخذ الطاعن عن إختلاسه ما قيمته ٥٦٢ جنيه ٨٠٨ مليمات من الأدوية والمهمات الطبية فقط باعتبار أن هذا هو القدر الذي تبقت المحكمة من إختلاسه وفقاً لما ظهر من تمحيصها لأعمال الخبير ومراجعة أعماله بنفسها بإطلاعها على إستمارات الصرف ودفتر المهددة الخاصة بالطاعن وحصص الأصناف التي أدرجها الطاعن بالزيارة في أصول الإستمارات وفي الدفتر سراً لإختلاسه بما يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى ولتت بها واعتبرت الواقعة التي آخذت الطاعن عنها في

حكم الحقيقة الثابتة لديها، وعول الحكم المطعون فيه على شهادة أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير دون تناقض إذ بين في مدوناته أنه قصد الإجزاء من أقوال أعضاء اللجنة على القدر الذي جزموا به وهو إرتكاب الطاعن لفعل الإختلاس دون أن يعول في تقدير قيمة المال المختلس على تقديرهم بإعتباره تقديريراً مبدئياً غير دقيق والصحح صراحة عن أخذه بتقرير خبير الدعوى في هذا الشأن، فإن لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من دعوى التناقض.

- من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الإختلاس رد الجاني مقابل المال الذي تصرف فيه.

الطعن رقم ٢٧٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٢
من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر في قولها "إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على إنفراد خلافاً للغرامات النسبية لأنهم يكونون متضامين في الإلتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك". وكان أعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معاً بهذه الغرامة متضامين فلا يستطيع التفتيل عليهم أكثر من مقدارها اتحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلا منهم بنصيب فيه، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من الطاعنين فإنه يكون معيأً باحطاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١/٦/١٩٨٣
لما كانت سياسة العقاب التي إتبعها المشرع لحماية المال العام وما يأخذ حكمه - وحسبما يبين من التعديلات التشريعية المتلاحقة التي أدخلها بالقوانين أرقام ٦٩ لسنة ١٩٥٣، ١١٢ لسنة ١٩٥٧، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - إنما تتجه دائماً إلى تليظ العقوبة على الأفعال التي جرّمها بل وإلى إستحداث صور يلحقها بها ليسد بها - وعلى ما أضحى عنه تقرير اللجنة التشريعية الذي صاحب مشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الثغرات التي كشف عنها التطبيق وذلك إعمالاً لما نص عليه الدستور في المادة ٣٣ من أن للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون بإعتبارها سنداً لقوة الوطن وأساساً للنظام الإشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب لما كان ذلك، وكان النص في المادة ١١٨ مكرراً الذي إستحدث بالقانون الأخير سالف البيان على أنه لا يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلاً من العقوبات المقررة لها - بعقوبة

الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة "يدل على أن نطاق تطبيقه إذا يدور وجوداً وعدمًا مع تحقق علته في حالتين : الأولى أن تكون قيمة المال موضوع الجريمة لم تتجاوز المبلغ سالف البيان أما إذا تجاوزته فلا عمل لأعمال النص والثانية إذا كان الضرر الناجم عنها لا يربو في قيمته عن ذلك المبلغ وهو ما يتحقق في صور شتى في التطبيق، وهو ما تنبئ عنه صياغة النص ذاته، ذلك أن المشرع ولئن جعل للقاضي سلطة تقديرية وفقاً لظروف الجريمة وملابساتها، إلا أنه قرن ذلك وقيدته بقيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها على ما سلف بيانه.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٥

إن ما تقضي به المادة ٩٧ ع من وجوب الحكم على المختلس برد ما إختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجتباً عليها من الإدعاء بحق مدني للمطالبة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب فعله المتهم للحصول على المبلغ المختلس، ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الغرامة التي نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية، أما المصاريف المطلوبة فهي من التي نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية، أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التعويض المدني. ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقاً للمستندات التي قدمتها .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

إن إختلاس الأموال إذا وقع بالفعال متتابعة بناء على تصميم واحد عد من الجرائم المتتالية [delits successifs] وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الإختلاس المقوفة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة. ومن مقتضى ذلك أن يكون غشمة الموضوع أن تصنف إلى أفعال الإختلاس المقامة بها الدعوى أفعال إختلاس أخرى ظهرت لها من التحقيق ما دامت هذه الأفعال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائي. وذلك بشرط أن ينسب المتهم إلى هذه الإضافة. ولها بالتالي أن توقع على المتهم العقوبات الأصلية والتبعية المقررة قانوناً لمجموع أفعال الإختلاس التي أثبتت وقوعها منه ما رفعت به الدعوى في الأصل وما ظهر أثناء المحاكمة .

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٤١/١/١٣

متى كان إستخلاص المحكمة لمجموع المبالغ المختلسة مبنياً على ما جاء في أوراق الدعوى من الأدلة والوقائع فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لصلقه بالموضوع. على أن مجرد الإدعاء بوقوع غلط في الحساب بسبب التكرار أو الأخطاء المادية لا يجدي المتهم وهو في ذات الوقت لا ينازع إلا في قيمة المبالغ الباقية بلمته، لأن عقابه يكفى فيه أى باقى في ذمته مهما كانت حقيقة مقداره. أما من جهة

التعويضات لإن تقديرها في الحكم القاضي بالعقوبة على أساس المبالغ المختلطة لا يمنع التهم من المناقشة فيه أمام المحكمة المدنية عند وقوع الخطأ أو التكرار.

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٠

— إذا كان التهم قد رد المبلغ المختلس إلى المجنى عليه قبل صدور الحكم فلا محل لإلزامه برده مرة أخرى. فإذا كانت محكمة الموضوع قضت بالرد خطأ تعين على محكمة النقض إعفاء الطاعن من رد المبلغ المحكوم برده.

— إذا ارتكب المتهم جرمين اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية ورأت المحكمة أن الجرمين مرتبطان إحداهما بالأخرى لقضت بتوقيع العقوبة المقررة لأشد الجرمين وهي التزوير لإستبعاد العقوبة الأصلية للجريمة الأخف وهي الإختلاس لا ينبغي أن يحول دون توقيع عقوبتها التكميلية.

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠

الرد والغرامة المكملان لعقوبة الإختلاس مقصودان بهاتهما لا يحول دون ترتيبهما أية عقوبة أخرى نجب عقوبة الإختلاس الأصلية. ذلك بأن الرد حق أصيل للمجنى عليه المختلس ماله لا تنفي عنه بالنسبة إليه أية عقوبة بدنية توقع على المختلس، كما أن الغرامة هي عقاب مالي وضع خصيصاً للمختلس جزاءً وفاقاً على إغترابه مال غيره، وفي ترتيب الشارع لها معنى خاص هو التأديب بشئ من جنس العمل. فإذا حكمت المحكمة بالعقوبة الأصلية ولم تحكم بالغرامة وجب على محكمة النقض تعديل الحكم بإلزام التهم بالغرامة أيضاً فوق العقوبة الأصلية.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

إن الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يعد في حكم الموظفين "أعضاء مجلس إدارة ومدير ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت" ومفاد هذا النص إنطاق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على ما يتركبه الأشخاص المذكورون به من أفعال تؤثما أي من هاتين المادتين. وإذا كان ذلك، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين ٧٦٣ لسنة ١٩٦٠، ٦٠ لسنة ١٩٦٣، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد حولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها. أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة

١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية وذلك بأنه فضلاً عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت، فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما. أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر بعقوبة أشد جساماً مما لو تركهم للقواعد العامة إذا ما إلتزموا القفل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢، ١١٣ من قانون العقوبات وتسرى المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ما دام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦

إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المرفوعة، وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم - في صورة الطعن الحالي - هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التي أوقعها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبرول التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النسي على الحكم بأوجه طعن متصل بجريمة التزوير في محرمات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

من المقرر أن جزاء الرد ينور مع موجه من بقاء المال في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه، وأن الرد في جميع صوره لم يشرع للعقاب أو التزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

- لما كان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرراً من ذات القانون يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ ساقطة البيان وكان مدلول عبارة الأمين على الودائع لا ينصرف إلا أن كان طبيعة عمله حفظ المال العام وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس فلا ينصرف إلى من كان تسليم المال لديه بصفة وقتية كالمكلف بنقله فحسب، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت ما مؤداه أن الطاعن كان يعمل رئيساً لتقسيم المحركات بشركة التيل العامة لتقليل البضائع وأن وظيفته الأصلية لم تكن حفظ الودائع وأنه تسلم قطع الغيار التي إختلسها بسبب وظيفته آتفة البيان قد خلص إلى إعتباره من الأمناء على الودائع وعاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على إعتبار أن العقوبة المقررة لها - وهي السجن ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية الإختلاس المبررة من أي ظرف مشدد والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٢ آتفة البيان ذلك لأن المحكمة - مع إستعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى للعقوبة الذي يجيزه نص الفقرة الثانية من المادة آتفة الذكر، وهو ما يشعر أنها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحصل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت له لولا هذا القيد القانوني.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

من المقرر أن قيام التهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها، لا يغييه من العرامة المقررة بتلك المادة، وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد.

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة التهم حتى الحكم عليه.

الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

لا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على إعتبار أن العقوبة المقررة لها - وهي السجن ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية الإختلاس المبررة

من أى طرف مشدد والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٢ آتفة البيان، ذلك لأن المحكمة - مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - قد إلتزمت الحد الأدنى للعقوبة الذى يجيزه نص الفقرة الثانية من المادة آتفة الذكر وهو ما يشعر أنها وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به أولاً هذا القيد القانونى .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٨

إن الحكم وإن أشار فى مدوناته إلى قيام الطاعن بعرض مبلغ ٢٤٠ جنيهاً من المبلغ المختلس على هيئة السكك الحديدية وإيداعه على ذمة تلك الهيئة خزانة المحكمة قبل محاكمته فلم يعرض لدلالة هذا العرض والإبداع ليقول كلمته فيه لما له من أثر فى تحديد المبلغ الذى قضى برده إعتباراً بأن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم بإختلاسه حتى الحكم عليه فجاءت مدونات الحكم بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره فوق إخلاله بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

لما كان البين من نص المادة ١٩٨ من قانون العقوبات أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس أو المستوى عليه فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه، ولما كان الثابت من مدونات الحكم نفسه أن الطاعن رد مبلغ ستمائة جنيه من قيمة ما إستولى عليه، فإن الحكم إذ قضى برد جميع ما إستولى عليه وانكسب عليه الآخر يكون معيلاً .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن غلص إلى التدليل على ثبوت الإتهام قبل المطعون ضدهما (المتهمان الأول والثانى) إنتهى إلى أن قيمة المال المختلس مبلغ (١٥٩) مائة تسعة وخمسين جنيهاً، ومن ثم فقد أخفجهما بنص المادة ١١٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان الشارع إذ نص فى المادة آتفة الذكر على أنه "يجوز للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها، إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها بدلاً من العقوبات المقررة لها بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة السابقة، ويجب على المحكمة أن تقضى فضلاً عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لها محل، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم إختلاسه أو الإستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح". فقد دل فى صريح عبارته، على إجازته لمحكمة الموضوع، وأن تستبدل بالعقوبة الأصلية المقررة

لأى جريمة من جرائم الباب المشار إليه بالنص، وهو الباب الرابع من قانون العقوبات فى شأن إختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر، والذي تدرج فى أحكامه جريمة إختلاس الأموال العامة المسندة إلى المظنون ضدهما، عقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح، متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه، فإن تجاوزت القيمة ذلك، انحسرت رخصة إعمال النص فى هذه الحالة وتعين توقيع العقوبات المقررة أصلاً للجريمة

الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥

من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر فى قولها "إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على إنفراد خلافاً للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين فى الإلتزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك" وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها فلا يستطيع التفيلذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب فيه، لما كان ذلك، وكان الشارع فى المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجاني بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه. وكان الحكم المظنون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم الطاعين فإنه يكون معيماً باطلاً فى تطبيق القانون ويكون ما تنهيه النيابة العامة والمحكوم عليه الطاعن فى هذا الخصوص صحيح فى القانون ويتعين لذلك تصحيح الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ذلك بالزامهم متضامنين بالغرامة المحكوم بها .

الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من هذا القانون -العقوبات- هى الأشغال الشاقة المؤبدة، فإن هذه الجريمة تكون، عملاً بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنابات، وهو ما يقتضى فى الأصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هى محكمة الجنابات - ولا يغير من طبيعة الجريمة بوصفها جنائية ما أجازته المادة ١١٨ مكرراً ٢- من القانون المشار إليه للمحكمة من النزول بالعقوبة إلى الحبس أو واحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكرراً إذا لم

تجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنيه، ذلك بأن الخيار لم يوقع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التى تملك توقيع أشدها .

• الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة إختلاس المستندات :

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين إختلسوا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طابع الدفعة الخاصة بنقابة المحامين والتى كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات، والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فإن الحكم إذ دانهما طبقاً للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بوصف أنهما إعتوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعين معه نقضه.

إخفاء أشياء مسروقة

* الموضوع القرعى : إثبات جريمة إخفاء لأشياء مسروقة :

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١٤مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠
إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة إخفاء الشئ المسروق "مصاب" مع علمه بسرقة قد إكفى فى صدد رده على ما دفع به المتهم من إنتفاء علمه بالسرقه بقوله: "أما ما دفع به غامى المتهم من نفى العلم عنه فإن لهما قررت محكمة أول درجة ما يكفى للإقتناع بأنه عالم أن هذا المصباح مسروق أو على الأقل أنه ليس لمن باعه أو سلمه إليه" فذلك يكون من القصور المغل. إذ أن ما قائله المحكمة ليس فيه ما يقطع بأن المتهم حين إحتاز المسروق كان يعلم بسرقة، بل هى قد إلتزعت فى حقه علمه فقط بأن المصباح لم يكن مملوكاً لمن سلمه إليه. والواجب فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التى وجدت عنده لابد أن تكون قد تحصلت عن سرقة لا عن طريق آخر غير السرقة.

الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ١٤مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠
يجب لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء المسروقات بيان علم المتهم بالسرقه وإيراد الأدلة على ذلك. فإذا كان الحكم مع إضاحته فى الأدلة التى تثبت أن الأشياء التى ضبطت عند المتهم بإخفائها مسروقة لم يتحدث بتاتاً عن علم المتهم بالسرقه، فإنه يكون قاصراً فى بيان الواقعة التى أدان الطاعن من أجلها.

* الموضوع القرعى : أركان جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة :

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩
من المقرر أن البواعث لا تؤثر فى قيام الجريمة، ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن كون الباعث على ارتكاب جرمته هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التى وقعت من غيره أو لئى غرض آخر .

* الموضوع القرعى : أركان جريمة إخفاء أشياء مسروقة :

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦
إذا كانت المحكمة لم تدلل على علم المتهم بأن الأشياء التى أدانته بإخفائها مسروقة إلا بما ذكرته من إدامه على شراها من شخصين غير معلومين له ومن عدم مبادرته إلى ردها بمجرد علمه بأنها مسروقة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبيح بما يستوجب نقضه إذ أن ما ذكرته من ذلك لا يؤدى إلى ما إنتهت إليه من ثبوت علم المتهم بأن الأشياء مسروقة. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم يستوجب نقضه

بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين المتهمين معه لوحدة الواقعة مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهم جميعاً.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠

إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أن "كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على القرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب" إلخ. ثم أوردت بعد ذلك العقوبات التى رتبها الشارع جزاء على الصور المختلفة لتلك الجريمة - إذ نصت على ذلك لم تفرق فى تحديدها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية، بل جاءت مطلقة. فمضى ثبت فى حق المتهم أنه أخفى دليلاً من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصداً من ذلك إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٣/٣/١٩٥١

إنه لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا إتحد الحق المعتدى عليه. فإن اختلف وكان الإعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٢

إذا قدم المتهم للمحاكمة بأنه أخفى بعض الزجاجات المسروقة والمبددة المملوكة لشركة من شركات المياه الغازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزجاجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد أخذة فى ذلك بدفاعه القائم على أن الشركة تقاضى من عملائها مبلغاً من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد إليها، وأن الزجاجات لذلك تتداول فى السوق، وأن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الإستعمال كما هو المفهوم من الإقرار الذى تأخذه عليهم فإن حكمها بذلك لا يكون مغلطاً.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٣

إن من أركان جريمة إخفاء شئ مسروق أن يكون الشئ قد سرق. وإذا لمضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إخفاء مستند مسروق مع علمه بسرقة، دون أن يبين الأدلة على أن المستند كان قد سرق فعلاً، فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الإخفاء متعباً بنقضه.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣
إن من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقة. فإذا كان الطاعن قد أقام دلاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق، وكان الحكم المطعون فيه مع تبرهه بهذا الدافع قد إقصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط عنده كان مسروقاً فإنه يكون مشوباً بالقصور جعياً نقضه.

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٨/١/١٩٥٤
لا يشترط في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الجاني قد أخفاها في مكان بعيد عن الأنظار وعن متناول الناس، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حين حازها كان عالماً بسرقتها.

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٤
إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتحقق متى استمر الخفي على حيازتها بعد أن إلتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل .

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٤
يكفى للتدليل على علم المتهم بسرقة الأدوات المدرسية التي ضبطت معه أن يقول الحكم "إن المتهم ضبط في الخامسة صباحاً بحمل كتباً تبين أنها مسروقة من مدرسة وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة إياها من المدرسة المذكورة، ومن ثم كان إدعاؤه بفرض صحتة من بيع القرائ له هذه الكتب والإتفاق على تسلمها في الرابعة صباحاً مما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع الأمر الذى تنطى معه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب الإقطع والحزم واثبتت تهمة الإخفاء في جانبه لثبوت أن الكتب التى كان يحملها مسروقة، وأن ظروف إستلامها وما قرره العسكرية من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة، ثم القول إنه إشرأها لبيعها لحاجته لما يقطع بعلمه بسرقتها".

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥
إن القانون يشترط في الشخص الذى يتجر في مثل الشئ السروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني، أن يتجر فيه حقيقة، ولا يكفى أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشوى أنه يتعامل مع تاجر.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

إن الركن المادى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق إلا بإتيان الجانى فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به المسروق فى حيازته.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

إذا كان الحكم إذ تعرض لركن العلم بالسرقه قال "إن ضبط أجزاء الموتيوسكيل [المسروق] مفرقة بمحلى المتهمين وبها علاماتها المميزة التى تعرف عليها الجنى عليه ومحاولتهما إخفاء معاملها بنسبتها إلى موتوسيكل آخر يقطع بعلمهما بالسرقه وفوق ذلك فقد حاول المتهم معارضة منذ بدأ التحقيق إخفاء مصدر أجزاء الموتيوسكيل كى لا تفضح سرقته فكان أن تضارب مع أخيه الأول وافتضح أمرهما" فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ ومقول ومؤد إلى النتيجة التى إنتهى إليها من توافر ركن العلم بالسرقه.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

- إذا إستظهر الحكم أن المتهم إتصلت يده إتصلاً مادياً بالشئ المسروق وإخفاؤه فى المكان الذى أراد إخفاؤه فيه فهنا يكفى لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معرف به فى القانون .

- عدم تحدث الحكم [بالإدانة فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة] صراحة وعلى إستقلال عن علم التهم بالسرقه لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقه .

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٨

يسوى لتوفر جريمة الإخفاء أن تكون الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقه أو من جريمة عشور على أشياء فاللدة بنه تملكها ما دامت قد توافرت لدى العاثر على الشئ الضائع نية إمتلاكه سواء أكانت هذه النية مقارنة للطور على الشئ أو لاحقة عليه . .

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٠

متى أثبت الحكم فى حق المتهم أنه يشترى الأسلحة المسروقة التى وجدت فى حيازته، وأنه أقر بملكه فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به فى القانون.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٧

لا تتحقق جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة إذا وقع من الجانى فعل إيجابى يدخل به متحصلات الجريمة فى حيازته، أما وجوده فى مكان الإخفاء أو فى محل دخله المخفى وضبط فيه، فلا يكفى لإعتباره مخفياً لشئ يحوزه غيره ودون أن يصل إلى يده.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٧

يلزم لتوافر جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة أن يشتمل الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الأشياء المخفاة وعلى ثبوت علم المخفي بوقوعها .

الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

يكفي أن يقوم الدليل - في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والأشخاص - فإذا دلل الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد إشوى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقه إلى متجر المتهم محملاً على عربة نقل يلاحظها أين المتهم ويتكليف منه، فتكون هذه الألفاظ المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده - ولو لم تصل إلى متجره فعلاً - ويكون الركن المادي للجريمة قد ثبت في حقه ولا محل للقول بعدم توافره .

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠

ثبوت النهم من تهمة إخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقرون بجناية إحراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح - لإستقلال كل من الجرمين عن الأخرى في عناصرها .

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١

لعل الإخفاء كما هو معرف به في القانون إنما يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله، فمجرد إستلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة يكفي لتوفر عنصر الإخفاء ولا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦١

يكفي للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط لها توافر نية التملك .

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ٢٢/١/١٩٦٢

جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها، وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد. ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة بمنح معه عقابه عن جريمة الإخفاء، والعلّة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار

السرقه ونتيجة طبيعية لها. ومتى كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن "جرمة الإخفاء العفائي وعناصر مستقلة عن جرمة وأنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب العفائي تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسروقات وهو علم بالطبع بسرقتها مما يتعين معه في هذه الحالة معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجرمة السرقة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات لإرتباط الجرمين بوحدة الفرض" - ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩

إذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده إتصلاً مادياً بالآلات المسروقة بسلولها من التهم الأول - السارق - ودلج جزءاً من الثمن إليه، فهو يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو متعارف به في القانون .

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٩

جرمة إخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى. وعلى ذلك فإن القضاء نهائياً - من محكمة أول درجة - ببراءة التهم بالسرقة لا يعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجرمة المسروقات بعد أن تحققت بالحكمة بالأدلة السائدة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها، وإنما يعتبر القانون جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن السرقة، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بآثارهما وطبيعتهما.

الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس لقضاء براءة الطعون ضده من تهمة إخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون أن يتل نصيبها من المبلغ المدفوع لرددها، مما مؤداه أن حيازته لها وهو في سبيل ردّها للمجني عليه هي حيازة قامت منذ نشأت لحساب المجني عليه ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما ينفي به قصد الإخفاء كما هو معرف به في القانون. ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض، فإن التعي على الحكم خطأ في القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٦٣

ركن العلم - فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة - مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود
لحسب، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣/٢٢/١٩٦٥

لا يعتبر القانون إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً فى السرقة ولا مساهمة فيها، وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها
أو منفصلة عن السرقة. ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بآثارهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا
يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه
أشياء متحصلة من سرقات متعددة. ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت أن وقائع الإخفاء المسندة إلى
الطاعن قد تعددت إلا أنه لا يبين من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما
وقع من المتهم الأول من سرقات. لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن وقائع
الإخفاء التى إرتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التى
ولقت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوباً بقصور يعبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٦٥

ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال
الشهود لحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/٣/١٩٦٦

من المقرر أنه لا يشترط لإعتراف الجاني عفاً لشيء مسروق أن يكون محرراً له إحرازاً مادياً بحداً بل يكفى
لإعترافه كذلك أن تصل يده به وأن يكون سلطاناً ميسوفاً عليه ولو لم يكن فى حوزته الفعلية. ولا يلزم
فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ذلك الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف
ما يدل على قيامه. إذ أن هذا الركن مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع
أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابسها وأدبياتها.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢/٢٢/١٩٦٦

يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يتضمن ما يوفر علم المتهم بالسرقة.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

ركن العلم فى جريمة إخفاء أشياء متحصلة من سرقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

استلزم القانون لتوقيع العقوبة الملقطة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات أن يعلم الجاني بالظروف المشددة للجريمة التى كانت مصدراً للمال الذى يحظره، أما إذا إنتفى علمه بتلك الظروف المشددة فيجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ساقلة الذكر.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩

مضى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل التهم بجريمة إخفاء أوراق النقد المتحصلة من جناية اختلاس - بالرفأه لحكم عليه بالجس - فقد كان من التعيين عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات توقيت عقوبة العزل - أما وأن الحكم لم يفعل - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يسوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيت عقوبة العزل.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

- العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.
- لا يشترط لإعتبار الجاني عفيفاً لشيء مسروق أن يكون محرزاً إحرازاً مادياً، بل يكفى لإعتباره كذلك أن تحصل يده به ويكون سلطانه ميسوفاً عليه ولو لم يكن فى حوزته الفعلية.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

لما كان ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة مسألة نفسية للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى، فإن الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه يسوغ به التدليل على توافر علم الطاعن الرابع بالظروف التى أحاطت بالجريمة التى تحصلت منها الأشياء المختلسة، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات، ولا يملو ما يثيره الطاعن الرابع أن يكون جدلاً موضوعياً حول الأدلة التى إطمأنت إليها المحكمة، هذا إلى أنه لا جدوى له من تعيب الحكم بإسناده له علمه بالطرف المشدد الذى أحاط بالجريمة التى تحصلت منها الأشياء التى أعفاهما، ما دام أنه آخذها بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المسندة إليه مجردة من هذا الطرف.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢

إن ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء نفسية، لا تستفاد من أقوال الشهود لحسب، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها، كما أن فعل الإخفاء يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المختلس مهما كان سببه أو الغرض منه، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باستدلال سانع إلى أن المضبوطات كانت بحمل الطاعن وأنه عمد إلى نقلها من محله إلى مكان آخر عندما شعر بانكشاف أمره، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لقيام فعل الإخفاء وركن العلم في حقه، ويكون ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا محل له.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٦

من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين من فوق اتصال التهم بالمال المسروق ما يوفر علمه بالسرقة. ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في إدانة الطاعن بقوله: "إن التهمة ثابتة قبل التهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر ركن العلم لديه بأنه متحصل من جريمة سرقة". وكان ما أورده الحكم قاصر البيان في إظهار ركن العلم ومن ثم يكون ممياً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦

العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل محكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها. ولا يشترط أن يتحدث عنه الحكم صراحة وعلى إستقلال، ما دامت الوقائع كما أثبتتها تليد بذاتها توفره. فإن النعي على الحكم بقصوره في الدليل على توفر هذا العلم يكون في غير محله، ولا يعدو ما يثيره الطاعن في هذا الشأن أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣

إن إقحام الضابط للمتهم إلى مقر الشرطة لإتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن شراءه حديثاً مسروقاً وجد جانباً منه أمام منزله وأسفل سلمه، مع عجزه عن إثبات مصدره، ليس فيه ما يخالف القانون بل إن القانون يسوغ للضابط هذا الإجراء وقد توافرت الدلائل على صحة البلاغ المقدم إليه، وليست التحقيقات أو جمع الإستدلالات بحالة الضرورة المعرفة في القانون والتي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة إذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلها وإلا كان للمرء أن يرتكب أمراً مجرمياً لم يقارف جريمة في سبيل النجاة بما إرتكبه .

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها، ولا يشترط أن يتحدث عنه الحكم صراحة وعلى إستقلال ما دامت الوقائع كما أثبتت بتقيد بذاتها توفره فإن النعى على الحكم بقصوره فى التبدل على توفر هذا العلم يكون فى غير محله، ولا يعدو ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة التى إطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

من المقرر أن جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة إنما هى جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى، فلا يعتبر الإخفاء إشراكاً فى الجريمة أو مساهمة فيها ولا يتصور وقوعها من شخص واحد ويجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

من المقرر أن ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠

من المقرر أن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً فى السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة - لما كان ذلك - وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن ما أورده الطاعن بوجه طعنه من ناحية تمسكه بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجلسة ٣٨٣٥ سنة ١٩٦٩ المعجزة إستناداً إلى أنه إشتري جميع المنقولات من النهم الأول دفعة واحدة - صحيح - ولظت الحكم عن الرد عليه على الرغم من أنه متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن لقضاءه بالنسبة لهذا الطعن يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

- من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتها الحكم تنفيذ بذاتها توافره وكان ما أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعنين سائق وكاف لحمل قضائه فإن ما يشير الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سليم.

-- متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعنين من الثاني إلى الرابع قد حضروا إلى منزل الطاعن الأول في الساعة الثالثة من صباح يوم الحادث لشراء الأسلاك التلفزيونية المسروقة وأن هذه الأسلاك قد ضبطت بعد أن تم نقلها بمعرفة الطاعنين إلى السيارة التي كانت تنتظرهم خارج المنزل، فإنه يكون قد استظهر أن الطاعنين قد اتصلت أيديهم اتصالاً مادياً بالمضبوطات المسروقة وأنهم أعفوها في السيارة وهو ما يكفي ليتحقق به ركن الإخفاء في حقهم على ما هو معروف به في القانون، إذ يكفي مجرد تسلم المسروقات لتوافر هذا الركن لا يشترط أن يكون احتجازه له بنية تملكه.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧

إن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود، بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها، وكان الحكم قد استخلص توافر هذا العلم لدى الطاعن استخلاصاً سابقاً ودل على ثبوته في حقه تدليلاً كالياً لحمل قضائه، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي إطمأنت إليها بحكمة الموضوع. لما كان ما تقدم، فإن الطعن بومته يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعياً.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٩

- لما كان من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتها الحكم تنفيذ بذاتها توافره

وكان ما أورده الحكم فيما تقدم، بمقام التذليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سائفاً وكالياً لحمل قضائه لأن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم .

— لما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بأنه تسلم المسروقات من المتهم الأول للتفكير في شرائها ثم إطرأه بما يبرر رفضه — على ما سلف بيانه — فإنه قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده إتصلاً مادياً بالمضبوطات وأنه أخفاها لديه وهو ما يتحقق به ركن الإخفاء في حقه على ما هو معرف به في القانون إذ يكفي مجرد تسلم السروق لتوافر هذا الركن، ولا يشترط أن يكون احتجازه بنية تمككه .

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

— العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا يستغاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينه من ظروف الدعوى، وما توحى به ملاساتها .

— من المقرر أن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة، بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .

الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

— من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستغاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافرها .

— الركن المادى لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بإدخال المخطئ الشيء المسروق في حيازته وأن عدم ضبط المسروق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن ينفي عنه الجريمة لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد إقتنعت بأن هذا المسروق كان في حيازته فعلاً ذلك أن فضلاً عن أن ضبط الشيء في حيازة المخطئ ليس ركناً من أركان جريمة الإخفاء فإن القانون لا يشترط فيها أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢

مضى كانت محكمة الموضوع قد إكتفت في رفض الدفع — النار من المحكوم عليه — بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجناية رقم ٧٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ الساحل ولا أساس للفايزة بينها وبين الجناية موضوع الطعن الحالي، لأن من المقرر أن القانون لا يعبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً، ولو كان موضوعه

أشياء متحصلة من سرقات متعددة - وبذلك جاء الحكم مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - إبتداء الوقوف عن وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والإرتباط - الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٤

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلتها عرض لدفاع الطاعن بإنشاء علمه بأن الأسلاك المضبوطة متحصلة من جناية إختلاس وطرحه مثيراً لهذا العلم في حقه بما مضمونه، أن هذه الأسلاك قد نقلت إلى محل الطاعن في سيارة حكومية ودفع جانباً من ثمنها وكان ينهى عليه الإطلاع على مستندات حصول البائع عليها من مزاد عام كما أن هربه إثر الضبط والحديث الذي دار بينه وبين سائق السيارة يدل على أنه يعلم بأن السائق موظف بهينة حكومية. لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أن حكمة الموضوع سلطة تقديرية أدلة الدعوى قلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة - إلا أنها متى أصبحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلّت به مؤدياً لما رتب عليها من نتائج من غير تصف في الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل ويكون حكمة النقض مراقبتها في ذلك. لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم تدليلاً على توافر علم الطاعن بأن الأسلاك متحصلة من جناية إختلاس - لا يؤدي في حمله أو تفصيله إلى ثبوت هذا العلم الذي يجب أن يكون يقينياً في حق الطاعن، ذلك أن إتمامه بالشراء على المضبوطات التي وردت في سيارة حكومية - كما يمكن حمله على أنها مختلصة يمكن حمله على نقيضه في تأكيد أنها مشواه من مزاد عام بما لا يلزم عنه بالضرورة ثبوت تحقق علم الطاعن بأحد الإحتمالين، كما أن الحرب إثر الضبط لا يسلس إلى هذا العلم - هذا إلى أن إفعال الحكم يبان فحوى الحديث الذي دار بين الطاعن والسائق قد أوصد وجه إستدلاله به في تحقق علم الطاعن علم النحو المحتر قانوناً. لما كان ذلك وكان ما إستدل به الحكم لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه يكون قد قصر إستدلاله بما يبيحه ويوجب نقضه، وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من الأقوال الشهادة بل حكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على إستقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تقيد بذاتها توافره.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤
علم محض الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسي من أركان جريمة الإخفاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات، فمن الضروري أن يثبت الحكم توافره، وإلا كان باطلاً.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٣٠
إن جريمة إخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج الشيء المسروق من حيازة محظه. فإذا أثبت الحكم أن السرقة وقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩، وأن المتهم باع الشيء المسروق في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢، وأن التبليغ بضبطه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ فإن الجريمة تعتبر ما زالت قائمة، لأن مدة سقوطها لا تبدأ إلا من تاريخ البيع .

الطعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢٨
إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء. ولا يتحقق العنصر الأول إلا بتسلم الجاني الشيء أو حجزه أو حيازته فعلاً. فبوسط المتهم في عرض أشياء مسروقة للبيع يفور أن تكون يده قد وصلت إلى هذه الأشياء لا يحد إخفاء لها لعدم توافر العنصر المادي للجريمة .

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٤
إن مجرد تسليم السروق يكفي لتحقيق ركن الإخفاء متى كان مقولاً بعلم المتسلم بأنه مسروق.

الطعن رقم ١٤٣٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٥
- إن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة جريمة إشراك في السرقة وإنما اعتبره جريمة قائمة بذاتها. وبناء على ذلك فإن تاريخ هذه الجريمة لا شأن له بيوم السرقة بل هو لا يكون إلا من يوم الإخفاء أى من يوم تسليم المتهم الشيء المسروق، فهذا اليوم هو الذي يجب أن يكون مبدأ لمدة سقوط الدعوى.
- إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتكون من : "١" فعل الإخفاء وهو يتحقق بتسلم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتهم. "٢" وكون المتسلم متحصلاً من طريق السرقة. "٣" وعلم المتهم بأن الشيء مسروق أو متحصل من طريق السرقة.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٢

إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق ركنها المادى إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشئ المسروق فى حيازته. فمجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجود فى منزله لا يكفى لإعتبره مخفياً له متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه وكان غيره من سكان المنزل هم الذين عملوا على ذلك.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إن فعل الإخفاء الذى تتكون منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة والقانون لم يبين للإخفاء وقتاً يجب أن يكون وقوعه فيه لكى يكون معاقباً عليه. ولذلك فإن القول بأن الإخفاء لم يكن معاصراً للسرقة لا وجه له. ثم أنه يكفى قانوناً لتوافر القصد الجنائى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالماً بأن الشئ الذى يخفيه مسروق، بغض النظر عن الباعث الذى يكون قد دفعه إلى الجريمة. فمتى أثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجديه ما يدعيه من أنه لم يقصد غشاً أو إضراراً بالغير. ثم إن عدم ضبط المسروق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن يلقى عنه الجريمة، لأنه يكفى أن تكون المحكمة قد اقتضت بأن هذا المسروق كان فى حيازته فعلاً إذ القانون لا يشترط فى جريمة الإخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢١

- لا يشترط فى جريمة إخفاء المسروق أن يكون فعل الإخفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكفى أن يقع على أى شئ يكون قد جاء عن طريق السرقة. فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفياً لمسروق.

- لا يشترط فى جريمة إخفاء المسروق أن يكون قد جاء إلى حيازة المتهم بدلاً مقابل، أو أن يكون فعل الإخفاء قد وقع خفية وسراً. فمن يشوى المسروق نهاراً جهاراً مع علمه بسرقة يكون مخفياً له.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٧

إن جريمة إخفاء السرقات لا يتحقق ركنها المادى إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشئ المسروق فى حيازته. فمجرد توسط المتهم فى رد المسروق مقابل جعل تقاضاه لا يكفى لإعتبره مخفياً له ما دام لم يثبت أنه كان فى حيازته. كما أن وجود الجانوسين المسروقين فى طبيعة المتهم وضبطهما مع ابنه لدى خروجه بهما من الضبعة لا يكفى. متى كان هو لا شأن له فى وجودهما فيها وكان غيره من سكان الضبعة هم اللذين عملوا على ذلك.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١

إن الركن المادى لجرمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بمجازة المخفى للمسروق. والحيازة تكفى مهما كان سببها. فليعد مرتكباً للجرمة من حياز المسروق، سواء أكان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعارضة أو الإجازة أو غير ذلك، وليس يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤

يجب لتحقيق جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن تكون الأشياء التى أخفيت متحصلة عن سرقة، لا عن أى سبيل آخر ولو جريمة. فإذا كان ما أوردته المحكمة فى حكمها غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة فى الواقع فلا تصح إدانة المتهم فى جريمة إخفاء تلك الأشياء. ولا يكفى فى الدلالة على علم المتهم بأن الأشياء مسروقة قول المحكمة إنها تبين ذلك من تصرفات المتهم من حيث وضعه للشيء فى منزل ليس منزله، ومن أن الشخص الذى ادعى أنه كلفه حفظ هذا الشيء - بقرض صحة ذلك - جندى فى الجيش ويعد أن يكون مالكاً له.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٨

إن جريمة إخفاء المسروق لا تتحقق إلا إذا كانت الأشياء المخافة متحصلة عن جريمة سرقة. فإذا كانت المحكمة قد نفت عن أخى المتهم بالإخفاء سرقة الشيء معتبرة أن نقله إياه إلى داره هو عمل برئ، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على إخفائه ذلك الشيء لأنها تكون قد أخطأت.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/٨

إن الإخفاء فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء عن أنظار الناس أو يضعه فى مكان بعيد عن متناولهم، كما هو مفهوم الكلية لعل، بل المقصود به فى إصطلاح القانون فى هذا المقام هو فقط الإحتياز والإتصال المادى مهما كانت صفته، أى ولو كان علناً وعلى رأى من الكافة ومهما كان سببه، أى ولو كان عن طريق الشراء ولو بضمن المثل، وسواء أكان بين المتهم وبين السارق علاقة أم لم تكن. وإذاً فإن معاملة المتهم من أجل جريمة إخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه إشترى الشيء المسروق ممن يتجر وبضمن مناسب.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤

إن فعل الإخفاء، كما هو معروف به فى القانون، يتحقق بكل إتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله. فإذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة سرقوها وعرضوا على شخص شرائها فقبل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما فراقضوه وساروا بها إلى

هذا المكان وهم معهم، فإنه بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة. وخصوصاً إذا كان هو، فضلاً عن ذلك، قد زود السيارة بالوقود وأدعى أنه هو المالك لها عندما فاجأه الحفيظ داخل السيارة مع زملائه.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٥
يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين علم المتهم بالسرقة ويورد الأدلة التي يعتمد عليها في صحة هذا البيان، ولا يكفي أن تقول المحكمة إن المتهم كان يعلم بأن الأشياء التي وجدت عنده غير مملوكة لمن سلمها إليه، إذ هذا لا يفيد علمه بأن هذه الأشياء لابد أن تكون قد تحصّلت عن السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة وغير المشروعة.

الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٤
يجب للإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده متحصلة عن سرقة وإلا كانت التهمة غير واثبة. وإذا كان الحكم قد اكتفى في صدد بيان الدليل على علم المتهم بالسرقة بقوله "إن الثمن الذي إشرى به يقل عن ثمن المثل" وكان هذا وحده - مع عدم بيان فرق الثمنين - لا يكفي بذاته لأن يستخلص منه العلم بالسرقة فإنه يكون واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤
يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة إخفاء شيء مسروق أيما كان قدره.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧
- من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتصلة من جريمة سرقة، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود، بل حكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملامستها.
- لا يشترط لإعتبار الجاني عفاً لنشيء مسروق أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفي كذلك أن تتصل يده به، ويكون سلطانه ميسوراً عليه، ولو لم يكن في حوزته الفعلية.

الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٨
يكفي أن يقوم الدليل - في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والأشخاص - فإذا طلل الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد إشرى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقه إلى متجبر

النهم محملاً على عربة نقل يلاحظها ابن النهم وتكليف منه، فتكون هذه الأقطان المسروقة قد دخلت فى حيازة النهم ووضع يده - ولو لم تصل إلى متجره فعلاً - ويكون الركن المادى للجرعة قد ثبت فى حقه ولا محل للقول بعدم توافره .

الطنن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١
فعل الإخفاء كما هو معرف به فى القانون إنما يتحقق بكل إتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان مسببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله، فمجرد إستلام الجاتى للشئ المسروق مع علمه بسرقة يكفى لتوفر عنصر الإخفاء ولا يشترط فى ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك.

الطنن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦١
يكفى للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط لها توافر نية التملك .

الطنن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٥
من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة النصوص عليها فى المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين لوق إتصال النهم بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها إستخلاصاً سائفاً كالتأويل لفضائه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث إطلاقاً عن علم الطاعن بأن الحديد الذى إشتراه وقام بتصنيعه - بفرض صحة واقعة سرقة - متحصل من جنابة سرقة وكان أقدام الطاعن على هذا العمل لا يفيد حتماً - وعلى وجه اللزوم - علمه بذلك وإذا لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بعدم توافر هذا الركن إيراداً ورداً رغم جوهريته، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث بالى أوجه الطعن.

الطنن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٥
أن الواجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة النصوص عليها فى المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين الحكم فوق إتصال النهم بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة وأن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها إستخلاصاً سائفاً كالتأويل لفضائه.

الطعن رقم ٤٨٨١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٧

من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً في السرقة ولا مساهمة وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يبرز أن يكون لعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه إخفاء أشياء متحصلة من سرقات متعددة مما كان لازماً أن تعرض المحكمة لما يثيره الطاعن من قيام إرباك بين الدعوى المطروحة والدعوى الأخرى الماثلة المنظورة بذات الجلسة التي جرت فيها محاكمته. أما وهي لم تفعل، فإن قضاءها يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٦٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٨٨

الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال التهمة بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لابد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتت المحكمة تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصاً سائفاً كافيّاً لحمل قضائه. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في إسطهار ركن العلم، ذلك بأن فرق الثمن بين القيمة الحقيقية للسلسلة وفمن شراء الطاعن لها ليس كبيراً خاصة وإن الثابت من أوراق الدعوى بأنه صالغ وأنه يتجر في مثلها، كما أن معرفته السابقة بالتهم السارق ولا تفيد ضمناً - وبطريق اللزوم - توافر العلم اليقيني بأن السلسلة التي إشارها منه متحصلة من جريمة سرقة، إذ أن تلك الصلة التي تربطه به - على فرض صحة ثبوتها - قد تولد لديه الثقة والإطمئنان بسلامة مصدرها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد دلت تدليلاً سائفاً وكافيّاً على توافر ركن العلم في حق الطاعن مما يحية بما يوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : الإحجار في الشيء الممسروق :**

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٦١

يشترط قانوناً في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني، أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر اليافع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشري أنه يتعامل مع تاجر، وتقدير الاحراف بالتجارة أو الإحجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها إلى محكمة الموضوع .

*** الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة إخفاء أشياء مسروقة :**

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٢
من يشترى المسروق مع علمه بحقيقة الأمر فيه يكون مسئولاً مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب المجنى عليه ولو أنه يعد في القانون غنياً لا سارقاً. وذلك على أساس أن كلاً منهما قد عمل على احتجاز المال المسروق عن صاحبه.

*** الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة إخفاء أشياء مسروقة :**

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٠
إن نص المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات يجرى بأن [كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستين، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يحفظها متحصلة من جريمة عقوبتها أحد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة] وإذاً فإذا كان الحكم قد أدان التهم بإخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جناية قتل بالظروف التي أورد بيانها إستناداً إلى أدلة وإعتبارات من شأنها أن تؤدي إليها ثم أخله بالرافعة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - فإنه لا يقبل من هذا التهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٢
تعاقب الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات المخفى لأشياء مختلسة مع علمه بذلك بعقوبة جناية الإختلاس. وإذا كانت كل من جرميتى الإختلاس والإخفاء مستقلة عن الأخرى فإن إحالة هذه المادة على المادة ١١٢ من القانون ذاته في شأن العقاب لا تنصرف إلا إلى العقوبة الواردة في هذه المادة الأخيرة دون غيرها مما نصت عليها المادة ١١٨ من هذا القانون والتي أراد الشارع إنزالها بالموظف العمومي أو من في حكمه لإعتبارات متعلقة بطبيعة جناية الإختلاس ذاتها وبصفته فاعلها. لمضى كان الحكم المطعون فيه إذ دان المظنون حدهما - وهما غير موظفين - بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية إختلاس وعالها بعقوبة الجنائية الواردة بالمادة ١١٢ مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور ولم يحكم عليهما بالفرامة بالنسبة التي نصت عليها المادة ١١٨ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٤٣٣٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ -

لما كان نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات قد جرى بأن كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع عملة بذلك يعاقب بالسجن مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين. وإذا كان الجاني يعلم بأن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة، فيأن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك وقضى عليه بالغرامة تطبيقاً لنص الفقرة من المادة الأولى ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات يكون قد مخالف القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٤

لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون الفعل المكون لها قد وقع سرّاً في غير علانية، أو أن يكون مرتكبه قد وصلت يده إلى المسروق بغير غش أو مقابل. وإذن فلا يحدى المتهم أن يكون قد إسرى الأشياء المسروقة جهاراً أمام الناس ما دام هو حين إشرافها كان عالماً بسرقتها.

إرتباط

* الموضوع الفرعي : إرتباط الجرائم :

الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٣

إن الإرتباط بين الجرائم من المسائل المتعلقة بالموضوع، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن لإتهامه بجناية شروع فى قتل وعلى متهمين آخرين بجنحة ضرب، وكانت محكمة الجنائيات قد قررت فصل تهمة الجنحة المسندة إلى المتهمين الآخرين، ونظرت قضية الجناية بالنسبة إلى الطاعن، فإن هذا الفصل ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذى يكفل للطاعن إستيفاء دفاعه وسماع المحكمة لشهود قضية الجناية لا يشوبه أنهم كانوا متهمين فى الجنحة التى تقرر فصلها ما دامت المحكمة قد إستعملت حقها فى تقرير هذا الفصل الذى أنهت به صفة إتهامهم أمام محكمة الجنائيات فوجب بذلك أن يكون سماعها لهم كشهود فى قضية الجناية المنظورة أمامها.

الطعن رقم ٢١٣٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

- إن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها فى الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه فى المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التى تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة إرتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جرعة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها، بل عرج على قواعد وحدة الجرائم وإرتباطها وأوجب فى تلك الحالات بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها، وذلك بما نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من إرتكاب جناية القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد هو التسبب بالفعل بجنحة أو لتسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة.

- الإرتباط من المسائل التى تدخل فى تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠

تقدير الإرتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى، وبمحكمة الجنائيات إذا ما أحييت إليها جنحة مع جناية للفصل فيها معاً حق فصل الجناية عن الجنحة متى لم يكن بينهما إرتباط غير قابل للتجزئة وهذا الفصل لا يحول دون مناقشة المتهم لأدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنحة التى فصلت.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦

إذا كان سماع المتهمين بإرتكاب جريمة مرتبطة بجناية كشاهدين في الجناية، بدون حلف عين، قد تم بمضور عمامي الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإنه يؤتب على ذلك سقوط حقه في الدفع بطلانه.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٥٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

تقدير الإرتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معاً هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٤

إرتباط الجنبعة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يجعل من حق التهم ألا توقع عليه محكمة الجنبعة عقوبة عن الجنبعة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها إرتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢

قررت المادة "١٨٣" من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الإختصاص هي أنه إذا إرتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من إختصاص محكمة إستثنائية - كجريمة عسكرية - إرتباطاً حتماً تنوألر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات إختصت بنظرهما والفصل لهما احكام الجنائية العادية، وذلك تفلياً لإختصاص احكام صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧

إن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن التهم أحرز السلاح بقصد إرتكاب جريمة القتل فإن الإرتباط بين الجريمتين يكون قائماً لما يقتضي إعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠

التشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزول وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة فى حين أن الإشباع صفة تلتحق بالشخص وينشئها مسلكه الإجرامى، وكلا الحالين متميز عن الآخر بمبحث الأول التعطل ومبحث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى، وليس هناك إرتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل.

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٠

إذا كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الإمتناع عن بيع سلعة مسخرة بالسعر المعين وبيعه إياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الإرتباط الواردة بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجرمين ولحقا لغرض واحد وكانت مرتبطين ببعضهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما، فإن الحكم إذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠

إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة طحن الضلال وهو يحمل أعواد القصاب بقصد إشعال النار فيها، فيكون بذلك قد أتى فعلاً من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة إرتباط السبب بالمسبب، ويعد هذا الفعل شروعاً لا مجرد أعمال تحضيرية.

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

إجابة الدفاع إلى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية أخرى لا يفيد حتماً قيام إرتباط بينهما كالذى أشارت إليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ولا يدل ييقين على إمتناع المحكمة بتوافره.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦١/٢/٦

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها الغرض واحد، وكانت إحدى تلك الجرائم جناية داخلية فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة - أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنائب العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة، ويستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص إرتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الإرتباط فإنه يجوز للنائب العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين

إلى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين إلى غرفة الإتهام، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١

لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لفرض واحد وكانت مرتبطين مع بعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضي وجوب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين للطعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لفرض واحد - ذلك الارتباط الذي لقصده الشارع في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وكانت إحدى هذه الجرائم داخلة في الجنايات النصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أيما ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة. ومن ثم يكون ما عارض فيه الطاعنون في خصوص ما أسماهوا بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة وإعتبار جريمة إحراز السلاح تابعة لجريمة القتل ومنسجمة لها - ما عارضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ٥/٥/١٩٦١ .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالفراغة عشرة جنهات عن التهمتين بدلاً من الفراغة خمسة جنهات عن كل تهمة التي قضت بها محكمة أول درجة وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من ارتباط الجريمتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون مشوباً بأخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ٦/١١/١٩٦١

من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣/٢٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦١

يكفى لتلغيط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، أن يثبت الحكم إسقاط الجرمية المقررة عن جنائية القتل وتمييزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنائيات المتعددة لفرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتمييزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجرمة مستقلة.

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التضادم، أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد أسقطت بمضى المدة فإنه لا يكون ثمة محل لأعمال حكم تلك المادة. إلا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد عمل حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجرمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تسقط بمضى المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فإنه لا جدوى للطاعن في التمسك بالحكم بأنه لم يحقق الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة بالنسبة للجرمتين الأخريين المرتبطتين لإعدام مصلحة الطاعن في التمسك بذلك.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

لفعل التسول في ذاته لا يرتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله ينسج تحت حكم التصدد المعنوي الناشئ عن النشاط الإجرامي الواحد الذي عنه الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات بل إنه إذا إقرون بجرمة التشرد يكونان معاً جرمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة لما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

قضاء الحكم بتيرة المطعون ضده من جريمة الحريق بالإهمال لا يسلب اغمكة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليه العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبله، وهو ما إستخلصه الحكم في حقه من إقراره بأن الالفة موضوع الإعلان - التي سببت الحريق - خاصة به ورتب على ذلك مسئوليته عن مباشرة الإعلان على وجه مخالف للقانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تنفي

قانوناً مع ما إنتهى إليه من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الإرتباط التى تحددت عناصره فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة النقض - لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أن تكيف تلك العناصر وإتزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى لا يتوافر فيه أى إرتباط بين جرميتى الرشوة والإختلاس اللتين دان المتهم بهما، بل يكشف عن تمام الإستغلال بينهما بما يتمتع معه تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات، فإنه إذ إنتهى الحكم بالرغم من ذلك إلى قيام الإرتباط بين هاتين الجرميتين إستناداً منه إلى ما أورده من ثبوت وحدة الغرض الإجرامى الذى يمثل على حد قوله فى "السعى إلى المال الحرام بأى طريق" يكون منطوقاً على فهم خاطئ لبعض الغرض فى مدلول المادة المذكورة فضلاً عن إغفال الإلتفات إلى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٣

مناط الإرتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الإرتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أحد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يطفى الحكم من التصدى لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم، بحيث إذا لم تر إمكان هذه النسبة تعين عليها تبرئته منها.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قضاى ١٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٦

- لا يصح القول بوحدة الغرض فيما يعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا إنجد الحق المعتدى عليه.
- قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الغرض متى كان الاعتداء التكرّر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٨

معى كانت الجرائم التى ارتكبتها الطاعن والمستورة لعقابه وهى إحراز جوهو غلور "حشيش" بقصد الإتجار وإحراز سلاح نارى مششغن "مسلس" بغرض ترخيص وإحراز ذخائر مما تستعمل فى هذا السلاح والتعدي على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق

في حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد يُعتبر أن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لأشدها، ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو يبان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضائها على ما يحمله قانوناً. ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أقوال المجني عليه والشاهدين أن المظنون عنده إطلاق عباراً من بندقية فرحاً وإبتهاجاً في حفل زفاف ياحدى القرى إجتمع فيه كثير من الناس دون إحراز منه أو مراعاة للقوانين فأصاب المجني عليه بالإصابة المينة بالقرير الطلى. وقد استخلصت المحكمة من ذلك في منطق سليم أن جرائم إحراز البندقية والذخيرة بغير ترخيص وحمل السلاح في فرح وإطلاقه داخل القرية قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن جريمة إصابة المجني عليه خطأ التي نشأت عن فعل إطلاق النار المستقل تمام الاستقلال عن الفعل الذي أنتج الجرائم سالفة البيان مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة لجريمة الإصابة بالخطأ. لأن التي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٨

تسوجب المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المينة بها وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة، فيجب إنطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون، أما إذا إنتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة، مما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بإرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجني عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة، ذلك بأن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول يفيد أن القتل إنما كان إنقاماً من المجني عليها لرفضها الزواج من الطاعن، وما أورده الحكم من مؤدى الأقوال الشاهد الرابع وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجني عليها وسرقة حليها إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة، كما أن ما حصله الحكم من مؤدى إعراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدى إلى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وغاية ما قد تتم عنه عبارات الإعراف هو أن القتل كان

بقصد إسرداد إيصال الدين وقائمة المقولات - المحورين من الطاعن كشرط لإتمام الزواج الذي رفضته
أجنى عليها - لما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن هذين السنتين مملوكان للطاعن، والسرقة لا تقع إلا
على مال منقول مملوك للغير. ومن ثم فإن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم لا تكون قاصرة عن إستظهار
رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يطله.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال، إلا أن الفارق
بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يتركبه الجاني من طرق إحتيالية أما فسى جريمة
خيانة الأمانة فإن المأل يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة
٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤلفة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

متى كانت الجريمةان المسندتان إلى المتهم - المظنون ضده - قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب
واحد وقد إنظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في صورة نفسية واحدة فإنهما تكونان مرتبطتين ارتباطاً لا
يقبل التجزئة لما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات. ولما كان الحكم قد أوقع على المظنون ضده عقوبتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما
يصين معه نفعه وتصحيحه.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

دلت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد إستثنى من
الخصوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب
مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى، لتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الفرض. وإذا كان ذلك
وكان الحكم المظنون فيه قد دان المتهمين بجريمة الهرب بعد القبض عليهما قانوناً، وكانت جريمة الهرب
مصحوبة بمجناية إستعمال القوة مع موظف عام هو الرقيب المكلف بعرضيهما إلى قسم الدحلات ومجنحة
سرقة القيد الحديدي فقد كان لزاماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة عن كل من هذه الجرائم المرتبطة
بالطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها، أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقهما
المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات وقضت على كل منهما بعقوبة واحدة هي القررة للجريمة المنصوص
عليها في المادة ١/١٣٧ مكرراً من ذلك القانون، فإن حكمها يكون مميماً بالخطأ في تطبيق القانون بما

يستوجب نقضه قطعاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون والقضاء بالعقوبة المقررة قانوناً لكل من جرمى الحرب والسرقة.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤
إذا كان الطاعن لم ينازع فى صحة ما أثبته الحكم من أنه كان محرراً سلاحاً نارياً، فلا على المحكمة أن هى
تبحث من هذه الواقعة دليلاً من أدلة ثبوت واقعة القتل فى حقه، ما دام أن هذا الدليل أصله الثابت فى
الأوراق.

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢
مضى كان الحكم المطعون فيه قد ألقى قضاءه برفض إذا ما تبين من التحقيق الذى تجريه أنهما مرتبعتان
بالفعل المكون للجنابة التى عوقب عليها إرتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١
مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن فى الجرائم الثلاث المسندة إليه وهى جريمة إحداث العاهة
المستديمة وجرمى إحرازه السلاح النارى غير المششخ وذخيرة بدون ترخيص، وأجرى تطبيق المادة
٣٢ من قانون العقوبات، وكانت العقوبات المقررة قانوناً لجريمة إحراز السلاح النارى غير المششخ بدون
ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ١/٢٦، ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه والمصادرة
- أشد من العقوبة المقررة لجنابة إحراز الذخيرة، وكذلك لجنابة العاهة المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤٠ من
قانون العقوبات وهى السجن ثلاث سنين إلى خمس سنين، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن
عقوبة الجرم الأشد وقضى بمعاينه بالسجن لمدة خمس سنوات وبطرحه حصة جنيته والمصادرة، فإنه
يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٨
جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى
حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تنفك
قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة
الإرتباط التى تحددت عناصرها فى الحكم. والنظر تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون
الصحيح عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أساس الإرتباط بين جرائم القتل الخطأ وليادة
سيارة بدون رخصة قيادة، وبمخالعة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر التى دان المطعون ضده بها

وكانت تهمة قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ليست مرتبطة بالتهمة الأخرتين المستندتين إليه لأنها لا تمثل ركناً خطئاً لهما ولم تنشأ الجرمين عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى إرتباطاً لا يقبل التجزئة الأمر الذى يشكل الخطأ فى التكيف القانونى.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١

إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تنسب بذاتها عن الإرتباط القائم بين تهمة الضرب والشروع فى السرقة ليلاً مع حمل سلاح المسندتين إلى التهم وأنهما ارتكبتا لفرض واحد فإن إغفال الحكم التحدث عن تهمة الضرب على إستقلال لا يوجب نقضه ما دام أنه قد إنتهى إلى معاقبة التهم بمعقوبة واحدة هى عقوبة الجرمين الأشد وهو ما كان سيتهى إليه حصراً فى واقعة الدعوى عملاً بنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧١

لما كانت كل من الجرائم المستندة إلى الطعون ضده وهى : إستخدامه عاملين دون أن يكونا حاصلين على شهادة قيد من مكتب التعليم التابع لوزارة العمل وقعوده عن إخطار ذلك المكسب عن الوظائف الخالية وعدم تحرير عقود عمل وعدم إنشائه ملف عمل لكل عامل وعدم توفيره وسائل الإسعاف الطبية وعدم إعداده سجلات لقيود أموال الغرامات وعدم إعطائه إجازات لهُذين العاملين فى المواسم والأعياد - إنما هى عمل مستقل تمام الإستقلال عن الآخر فإنه لا يوجد قسمة إرتباط بينها. ذلك لأن مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة وهو ما لا يتوافر فى الدعوى المطروحة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد وفر الإرتباط بينها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٢

إنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الإرتباط بين هذه الجرائم وإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الإرتباط والتى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب

الطعن. ولما كان الحكم قد أورد في مدوناته - وهو في معرض نفي قصد القتل عن المظنون ضده - أنه لم يعد على الموظفين العموميين القاتمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحاً ويحدث به الإصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية إلا بقصد الخلاص من جريمة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو يقتضي إعمال حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والإكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها، وهي العقوبة التي قضى بها الحكم المظنون فيه عن جريمة الصدى مع حمل السلاح على الموظفين القاتمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبتي السجن والغرامة فقط عن جريمة إحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بالافتها.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المظنون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها، فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

جرى قضاء محكمة النقض بأنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المظنون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح، ولما كان يبين من الحكم المظنون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المظنون ضده أخرج من جيبه مسدساً ليريه الجالسين معه في المقهى وعبث يده به فإلتطقت منه مقلوب نارى أصاب الجنبى عليه في مقتل بهيو قصد منه، وكان مؤدى ذلك أن جرمي إحراز المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة القتل خطأ وهو فعل الإطلاق المستقل تماماً عن فعل الإحراز مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين، وإذا كان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المظنون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن فإنه يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

- مناط تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة الافعال مكملة لبعضها البعض فتكون منها مجمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

- جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو لما يدخل في حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها المحكمة لا تنفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الإرتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون الصحيح عليها.

الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٢

من المقرر أن مناط الإرتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الإرتباط القانوني إلى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونقياً - ومن ثم فإن دعوى قيام الإرتباط بين كل من جريمة الشروع في التهريب الجرمي "موضوع الدعوى المطروحة" وبين الجريمة الإستوائية "التي لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الإستواء عنها" لا توجب البتة الحكم بإقتضاء الدعوى الجنائية عن أي منهما تبعاً لإقتضاءها بالنسبة للجريمة الأخرى لتصلح ولا تقتضي بدهاء إنسحاب أثر الصلح في الجريمة التالية إلى هذه الجريمة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حققت عليه عقوبة أشد الجرائم النسوبة إليه إعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٣

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ - الجريمة الأولى التي دين المظنون بحددها - طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوباً بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية - قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر - طبقاً للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٥ في شأن المرور هي الغرامة التي لا تقل عن ١٥

قرشاً ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فإنه كان يتمين على المحكمة الإستئنافية، وقد قضت بعقوبة واحدة عن هاتين العقوبتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية - عملاً للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات، وأن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتفريم المظنون ضده عشرين جنيهاً، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كان المظنون ضده هو وحده الذى إستأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطلعه، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمجمل العقوبة الحبس مع الشغل شهراً واحداً على ما قضى به الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ مكتب قضاى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

إنه وإن كان الأصل أن تقدير الإرتباط بين الجرائم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم توجب تطبيق تلك المادة، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التى تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح. ولما كان الثابت من مدونات الحكمين المظنون فيهما أن الطاعن إقترف جرمين إقامة جهاز أشعة وإستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك، فإن ذلك ما يتحقق به معنى الإرتباط بين هاتين الجريمتين، وكان الثابت أن الدعويين المشار إليهما لم يكن قد صدر فيهما حكم بات بل كان نظر الإستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد، فإنه كان لازماً على المحكمة الإستئنافية أن تأمر بضمهما معاً وأن تصدر فيهما حكماً واحداً، أما وهى لم تفعل وأوقعت على الطاعن بمقتضى الحكمين المظنون فيهما عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين المستندتين إليه، فإنها تكون قد أعطت فى تطبيق القانون - وإذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون، فإنه يتعين نقض الحكمين المظنون فيهما نقضاً جزئياً. وتصحيحهما بضم قضيتهما وجعل الغرامة المحكوم بها حصة جنيهاً عنهما وذلك بالإزالة إلى عقوبتى الغلق والنشر المقضى بهما.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قضاى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها، كما أن الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى

حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع. ولما كانت الوقائع كما ألجتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من مخالفة شروط المراقبة وإحرازه الجوهر المخدر المضبوط لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد مما لا يتحقق به الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرمين اللتين دين بهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة مسطرة عن كل من هاتين الجرمين لا يكون قد خالف القانون فى شئ.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

لما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة إلى المتهم ناشئة عن فعل واحد وأن تكون هذه الجرائم قد وقعت لفرض واحد وإرتبطت ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدر قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تنطبق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الإرتباط بينها فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكييف علاقة الإرتباط التى تحددت عناصرها فى الحكم والنسب تسوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢

لا يوجد فى القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل عمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل المرتبط بجنيحة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من القانون متى توافرت أركانها.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧

من المقرر أن مناط الإرتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجز على إحداها حكم من الأحكام العرفية من المسؤولية أو العقاب، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الإرتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونقياً. لا كان ذلك، فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها كما هو الشأن فى خصوص واقعة الدعوى المطروحة ومن ثم فلا محل للقول بإنقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية تريباً على إنقضاء الدعوى فى جريمة الشروع فى التهريب لجمركى موضوع التهمة الأولى ذات العقوبة الأخف المرتبطة بها، لأن مجال البحث فى الإرتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة.

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٥

إن القانون - بما نص عليه في المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد أوجب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة ياحالتها جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة مكاناً بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة لنظرها أمام محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية، ولما يفصل فيها. والقصد بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم. أما في أحوال الإرباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازى لمحكمة الموضوع. وإذا كان الأصل أن تقرير الإرباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكان البين لما أبداه الدفاع بمحضر جلسة المحكمة وأثاره الطاعن بوجه الطعن أن قضية الجثة - التي طلب ضمها إلى الجنائية المنظورة أمام المحكمة ولما يفصل فيها - مقيدة ضد متهمين آخرين - ليس من بينهما الطاعن الذى ألزمت له النيابة قضية الجنائية. وهو ما لا يتوالت فيه قيام الإرباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم والذى يتحتم معه إحالة الدعاوى المرتبطة إلى محكمة واحدة أو ضم الدعاوى المتعددة لنظرها أمامها، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن ضم الجثة المذكورة إلى الجنائية المنظورة أمامها، لما أوتته من عدم قيام الإرباط بينهما، ولا تترتب عليها إن هي ألزمت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن، إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطالان فلا يستأهل من المحكمة رداً، كما لا يعد هذا من المحكمة إخلالاً بحق الدفاع لذلك أن الفصل بين الجرمين ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذى يكفل للطاعن إستيفاء دفاعه.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٦

إن النيابة إذ قدمت المطعون ضده إلى المحاكم ليحاكم أمامها عن جرمينى المفادرة دون حمل جواز سفر وإجتياز الحدود المصرية اللبية - من غير المكان المخصص لذلك المعاقب عليهما ولقى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والأمر العسكري ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح - فإن الإختصاص يكون قد عقد صحيحاً هذه المحاكم. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى - المفادرة دون حمل جواز سفر معاقباً عليها طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح هي الحبس مدة لا تقل عن

سنة أشهر ولا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، وإذ كان ذلك فإن الجريمة الثانية - وهي جريمة اجتياز الحدود من غير المكان المخصص - تكون هي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي قضى بالحكم بالعقوبة لها مع مراعاة حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات نظراً لوقوع هاتين الجريمتين لغرض واحد ولارتباطهما ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة - على ما هو مستفاد من قضاء الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - الحكم المطعون فيه وإذ كان الأمر يحظر في مادته الثانية إيقاف تنفيذ العقوبة في الجرائم المنصوص عليها فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ومن ثم فلا تدفوت حاجة إلى التعرض للجريمة الأولى - مغادرة أراضي الجمهورية دون حمل جواز سفر - لأنها ليست ذات عقوبة أشد من عقوبة الجريمة الأخرى سالفة الذكر.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٢٨

١) لا يصح الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تذكر الفقرة التي طبقتها على التهم من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات ما دامت النيابة لم تتهم الطاعن إلا بالضرب العمد المقتضى إلى الموت ولم تطلب لذلك إلا تطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة، وما دامت المحكمة لم تسند إلى الطاعن سبق الإصرار الذي كان يسرّج تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة، وما دامت العقوبة التي عاقبت بها على هذه الجناية وجناية العامة المستدعية لم ترد على الحد الأقصى للعقوبة المدونة بالفقرة الأولى السابقة الذكر. بل يظهر من هذا بديهاً أن المحكمة تقصد تطبيق الفقرة الأولى.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٢٩

١) إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذي يكون فيه حكم القاضي الجزئي نهائياً تنص على عدم سريانه على الدعاوى التي صدر فيها حكم حضوري أو غيابي أو المؤجلة لتطوّل الأحكام وتجعلها خاضعة لأحكام النصوص القديمة.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١/١٦/١٩٨٠

لما كان البين من مدونات الحكم أن جريمة الخطف بالتحيل والإكراه قد بدأ تنفيذها في ميدان التحرير التابع لقسم قصر النيل حين إعرض الطاعن الجنى عليها وزوجها زاعماً أنه من أمناء الشرطة بقسم النيل ومدعياً بأن الجنى عليها من الساقطات إلى أن إصطحبهما بدعوى الإطلاع على وثيقة زواجهما إلى الجزيرة حيث إكتملت وقائع هذه الجريمة، فإن الاختصاص بتحقيقها يكون قد إنقضى لنيابة قصر النيل هي وجريمة هنك العرض التي إرتبطت بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ويكون معنى الطاعن لذلك في غير محله ولا تشريب

على محكمة الموضوع إن هي انفتحت عن الرد عليه طالما أنه دافع قانوني ظاهر البطالان وبعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٥/٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنقض الحكم المصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي أُنشئت في حق الطاعن أنه سهل للمتهم الثانية إرتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بغاء تلك المهمة وأدار محلاً لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الإرباط الوارد بالمادة ٣٢/٧ من قانون العقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

من حيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار إليها تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد إنضممتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجراماً لا ينفصم فإن تخلف أحد العنصرين ساقى البيان إنفتحت الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وإرتدت الأمر إلى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقاً للمادتين ٣٣، ٢٧ من قانون العقوبات مع التقيد عند التنفيذ بالقيود المشار إليها في المواد ٣٥، ٣٦، ٣٨ من ذلك القانون. لما كان ذلك، وكانت جريمتا صاحب العمل من عدم توفير أجهزة الإطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة هي من جرائم العمد التي تتحقق في صور سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين إذ يمكن تصور وقوع إحدهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ إحدهما لا يجزئ عن القيام بالأخرى وهذا النظر يتماشى مع روح التشريع الصادر في شأنه قانون العمل وهو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وإن تضمن أنواعاً مختلفة من الإلزامات المستقلة التي

يستهدف ببعضها حماية العمال أثناء العمل من الإضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ضماناً لسلامتهم في أداؤهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول حماية العمال أثناء العمل كما تصورها الشارع ومن ثم فهي تأتلف مع الإنجاء العام الذي ذل عليه الشارع حيث نص في القرارات الوزارية ومنها القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والذي أعمل الحكم المطعون فيه مقتضاه بصدد الدعوى المطروحة على تعدد التزامات صاحب العمل نحو تأمين وسلامة العمال أثناء أداء أعمالهم الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عفاً إلى التضييق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددتها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى توافر الارتباط بين جرمي عدم توفير أجهزة الإطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة وقضى ببقوة واحدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٣

لئن كان من المقرر أن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي جرى نصها على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم درجة واحدة وكانت مرتبطة لمحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً بإحداها فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولم يفصل فيها والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد يكون مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة إعيانها كلها واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحد تلك الجرائم أما في أحوال الارتباط البسيط - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي محكمة الموضوع وتلزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة - وهذا النظر قد ألزمته محكمة أول درجة على ما تقدم بيانه أخذ بالرخصة المخول لها في أحوال الارتباط البسيط - لتحقيقاً لحسن سير العدالة وهو يكفي لسلامة إختصاصها محلياً بنظر الدعوى ويكون الدفع المبدي من الطاعن في هذا الخصوص غير مبدل.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠

مضى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها. فإنه لا مصلحة له فيما يشير بشأن جرائم هنك العرض. والشروع والوقاع والإحتجاز بغير حق ما دامت المحكمة قد أدانته بجريمة الخطف بالإكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١/٣/١٩٨٣

مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، فإذا كان الطاعن قد عوقب من محكمة الجنب عن الجريمة الأخرى وهى الضرب البسيط فإن ذلك لا يمنع من محاكمته عن جنابة إحداث عاهة مستديمة المرتبطة بها، لأن العقوبة التى قضى بها عن الجنابة ليست هى التى يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين وهى عقوبة جنابة العاهة بوصفها أشد العقوبتين ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جنابة إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون، وبمضى ما يشير الطاعن من مخالفة ذلك لقواعد الإرتباط غير سليم.

الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٢

من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجنابة السرقة ياكراه مع حمل سلاح والتسبب عمداً فى إنقطاع المراسلات التليفونية وأعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة لجنابة السرقة التى أثبتها فى حقه باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعن مما يشير تهماً للحكم فى خصوص جريمة التسبب عمداً فى إنقطاع المراسلات التليفونية.

الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤

— لما كان من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنابية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجموعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها، وأن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع بلا معقب متى كانت وقائع الدعوى على النحو الذى حصله الحكم تتفق قانوناً مع ما إنتهى إليه — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما تنهه الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير سليم.

- لما كان القانون قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مالفة الذكر إعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - ومن لم فإنه إذا أقيمت الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فإنه يصعب تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها إبتغاء تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدهما وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى، ولكن لما كان التهم ينفي ألا يضار من إجراء غير صحيح لم يكن في وسعه أن يحول دونه - فإن المحكمة الثانية التي تنظر الجريمة الأشد يجب أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي سبق أن قضى بها عليه في الأولى وأن تبين ذلك في مدونات حكمها، بحيث لا تقضى في منظوره إلا بالقدر الزائد - مراعاة للمدالة وعدم ترك الأمر إلى جهات التنفيذ - فإن هي رأت أن العقوبة التي وقعت عليه في الجريمة الأولى كافية كمقوبة للجريمة الأشد فيما لو حكمت هي في الجريمة إبتداء - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإن من سلطتها النطق بالعقوبة مع النص على عدم تنفيذها إكتفاء بتنفيذ العقوبة المقضى بها في الجريمة الأخف.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٣٥/١/١٤

إذا طلب التهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة على إعتبار أن الجريمةين التين هما موضوع القضيتين ناشتان عن فعل واحد، وبحسب المحكمة هذا الطلب ولم تجبه، ولم يكن فيما قرره بشأنه أية مخالفة للقانون فلا دخل محكمة النقض فيه.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢١

إذا قضت محكمة الدرجة الأولى على متهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المستدتين إليه فاستأنف التهم وحده هذا الحكم فوات المحكمة الإستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى وطبقت المادة ٣٢ ع، فإنه يصعب عليها ألا تقضى عليه إلا بإحدى العقوبتين المقضى بهما إبتنائياً. أما أن تضم هاتين العقوبتين وتعمل من مجموعهما عقوبة واحدة تولقها على التهم فهذا خطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

إذا كانت الجريمةان المستدتان إلى التهم قد ارتكبتا بفرض واحد وكانت إحداهما مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وفصلت المحكمة فيها بحكم واحد فالطعن في هذا الحكم - وإن إقتصر على إحدى الجريمةين - يتناول حكماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية. وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٣٥
إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملاً بندقية صوبها نحو الجميع الحاضدين في الحارة بالجهة التي كان واقفاً فيها انجنى عليه وأطلق منها عيارين ناريتين متعاقبين أصاب أحدهما انجنى عليه فأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته، وأصاب الآخر أشخاصاً آخرين فأحدث بهم الإصابات الميمنة بالكشف الطي، فإن هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين، كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة. وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ولكن هذا لا ينفي وجوب الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين على أساس أن جريمة القتل إقوت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الإمتناء ومخالفاً للقواعد العامة لتجنب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى.

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٣٧
إذا قررت المحكمة الفصل بين قضيتين قلتما معاً إليها لعدم وجود إرتباط بينهما، وكان أحد المتهمين في إحداهما متهماً وحده في الأخرى، وكان موجهاً إليه في الأولى تهمة واحدة وفي الثانية تهمة واحدة، لم أصدرت المحكمة في كل من القضيتين حكماً مستقلاً ولكنها جمعت التهم الثلاث الموجهة إلى ذلك المتهم في القضيتين في حكم واحد، ولصرت حكمها في القضية المتهم فيها آخر معه على تهمة هذا الآخر فلا جناح على المحكمة في تصرفها على هذا النحو، إذ هي لم تخرج عن الفصل فيما كان مطروحاً عليها ولم يتناول حكمها شيئاً لم يعرض على الإتهام والدفاع.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ٣/١/١٩٣٧
إن إرتباط جريمة بأخرى إعتبار موضوعي لا رقابة حكمه النقض فيه. فإذا قدم منهم إلى محكمة الجنايات بتهمة جنائية [ضرب القضي إلى موت] وبتهمة جنحة [ضربه هو ومتهمين آخرين]، فقررت المحكمة فصل الجناية عن الجنحة وأمرت بإعادة الجنحة بالنسبة لجميع المتهمين فيها إلى النيابة لإجراء شؤنها فلا مخالفة للقانون في ذلك، ولا يجوز إثارة الجدل فيه أما محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٤/١٨/١٩٣٨
إن كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية بأن تكون إحداها قد تقدمت الأخرى أو إقوت بها أو تلتهها، ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٣٨
إذا ارتكب الجاني عدة جرائم ووقعت عليه المحكمة من أجل كل جريمة فيها عقوبة خاصة بها وأثبتت بحكمها في الوقت ذاته أن هذه الجرائم مرتبطة بعضها ببعض لإرتكابها لفرض واحد كان الحكم معيماً معيناً نقضه من جهة ما أوقعه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى عدا الجريمة التي هي أشدها عقوبة. وذلك وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٠
إذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة ولم يكن ذلك إلا تنفيذاً للفرض المقصود من التجمهر الذي كان المتهم مشتركاً فيه فإنه وإن كان الواجب قانوناً ألا يوقع على كل من إشرك في التجمهر إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة في واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضي البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها. وإذن فإن محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت بالبراءة.

الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠
إن الفصل في وجود ارتباط بين دعوى وأخرى من سلطة محكمة الموضوع. فإذا ادعى الطاعن أنه صدرت ضده أربعة أحكام في أربع دعاوى عن تهمة اختلاس أشياء معجزة مع أن هذه الأشياء هي لا اختلاف بينها في هذه الدعاوى الأربع فلا شأن بحكمة النقض بذلك ما دام هو لم يتقدم بهذا الدفاع إلى محكمة الموضوع وما دامت الأحكام المذكورة ليس فيها ما يفيد أن الواقعة واحدة في الدعاوى الأربع.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٤/١٩/١٩٤٣
إن تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة ويسوجب توقيع عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات مطلق بموجب الدعوى للمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها، ولا رقابة محكمة النقض عليها فيما تراه ما دام لقضاها لا يعارض مع العقل وحكم القانون. وإذن فإذا كان الحكم قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن أحد المتهمين إشرك مع آخرين في إحراز جواهر مخدرة "حشيش" ثم إتفق معهم على التبليغ في حق الجنسى عليه كذباً بأنه يتاجر في المواد المخدرة، وتعد هذا الإلتحاق بالنقل على الصورة التي بينها الحكم ثم قضت المحكمة على المتهم بعقوبة عن كل جريمة من الجريمتين : إحراز المخدر والبلاغ الكاذب على اعتبار أنهما لا تكونان مجموعاً غير قابل للتجزئة، فإنه إذ كان يجوز عقلاً أن يحوز الإنسان المخدر ثم يبدو له بعد ذلك أن

يدسه لغيره ويبلغ لى حقه كذباً ياحرازه لا يكون ثمة تشريب على الحكمة إذا هى أولعت عن كل من الجرمين عقوبة.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣
إن تقدير إرباط الجرائم التى تقع من المتهم إرباطاً لا يقبل التجزئة ويوجب توقيع عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى. فلمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع الطروحة عليها. ولا رقابة محكمة النقض عليها فيما تراه ما دام لفضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون.

الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢
إنه لما كان هذا الفعل يكون الجرمين المذكورين، وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد يقتضى إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإن المحكمة تكون على حق إذ أدانت المتهم فى جريمة شهادة الزور.

الطعن رقم ٨١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/١/١
إن تعرف وحدة الغرض فى الجرائم عند تعددها، وتقدير مدى إرباطها بعضها ببعض، وقابلية الإرباط أو عدم قابليته للتجزئة فى صدد تطبيق المادة ٣٢ ع - كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها. فإذا ما هى حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك إرباطاً بالمعنى المقصود فى المادة المذكورة. وما دام ما إرتأته من ذلك مائلاً فى حد ذاته فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تدخّل فيه.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣
متى كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المتهم وأخاه أطلقا على رجال القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحداً منهم فأزاده قتيلاً ولم تصب الأعيرة الأخرى أحداً لظروف خارجة عن إرادة المتهمين، فهذا مفاده أن عدة العمال متميزة وقتت، أحدها يكون جنابة قتل تامة والأخرى تكون جنابة شروع فى قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٨
إنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها أمراً داخلياً لى سلطة قاضى الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه إستناداً إلى الأسباب التى من شأنها أن تزدى إلى ما ينتهى إليه

إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتها الحكم - توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح. وإذا كانت عبارة الحكم قاطعة لى أن الجرمين اللتين أدمن فيهما التهم إنما ارتكبا لغرض واحد ومرتبطين إحداهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإنه يكون من الواجب الحكم على التهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجرمين.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣
إنه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جريمة أخرى أن تكون الجنايات قد ارتكبا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وكان تقدير ذلك من شأن قاضي الموضوع، فإن الحكم متى تضمن توأمة رابطة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢
إذا كان التهم قد وجهت إليه تهمة أنهما أنه ضرب شخصاً فأحدث به إصابات أفضت إلى موته وضرب آخر ضرباً بسيطاً، وكانت الواقعة قد وقعت في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد وفصلت النيابة بينهما فقدمت الجناية إلى قاضي الإحالة، فأحالها إلى محكمة الجنايات والجنحة إلى محكمة الجنب فأصدرت فيها حكماً، فهذا يكون خطأ، إذ ما دامت الجرمين مرتبطين إحداهما بالأخرى هذا الارتباط الذي لا يقبل التجزئة لكونهما قد إنتظما فكر جنائي واحد وحصلتا في فترة نفسية واحدة مما لا يجوز معه أن يوقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد فإنه يكون من المصين، متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائياً، العمل على أن تفصل فيهما محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٢٨/١١/١٥
١) إذا تعدد المتهمون وتعددت إصابات الجاني عليه وتخلقت عنده عاهة مستديمة واعتبر المتهمون جميعاً مسؤولين عنها فيعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها أن هذه العاهة قد تخلقت عن ضربات متعددة أوقتها المتهمون بالجاني عليه في مشاجرة لجنائية أو عن طرية من أحدهم بعينه في مشاجرة إنفردوا عليها فكانوا مسؤولين عنها جميعاً. وخلو الحكم من ذلك يبطل له.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١

الطاعن الذى أنهم بتزوير وإستعمال وقدم تخاكمته عليهما أمام المحكمة التى وقع الإستعمال فى دائرة إختصاصها وحكم عليه لهما بعقوبة واحدة لا مصلحة له من الطعن بخلو الحكم من ذكر المكان الذى حصل فيه التزوير وبخاصة إذا كانت محكمة الموضوع لم تستطع الإعتداء إلى هذا المكان من التحقيقات. على أنه يجوز - بسبب الإرتباط بين الجريمتين - أن يقدم المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر إحدى الجريمتين ولو كان مكان كل منهما معروفاً لأن مصلحة المتهم نفسه تقتضى ذلك ونصوص القانون توصى به وإن لم توجه.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٣١/١/٨

إن مسألة تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات مسألة راجعة إلى تقدير محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

إن مسألة ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى متهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها - هذه المسألة تقديرية وموجوعة ومحكمة الموضوع الفصل فيها نهائياً ولا رقابة محكمة النقض عليها فيما تراه ما دام رأياها لا يتنافر مع مقتضى العقل.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

إن مسألة ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى متهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها - هذه المسألة تقديرية ومعلقة بموضوع الدعوى، ومحكمة الموضوع حق الفصل فيها نهائياً ولا رقابة محكمة النقض عليها فيما تراه ما دام رأياها لا يتنافر مع مقتضى العقل.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٢

إن مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧

— إن إنطباق نص المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات على الواقعة كما أثبتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكيف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض، ومن لم فإن عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح.

— متى كان الطاعن قد نسب إليه فى التهمتين الثانية والثالثة إمتناعه جملة عن بيع سلعين إحداهما مسعرة والأخرى غير مسعرة فى ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مثل واحد طلب الصنفين معاً فإن ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الإمتناع عن البيع، ومن لم فإن المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات هى التى تحكمه، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بخلاف العقوبة التى أولفها بالنسبة إلى التهمة الثالثة إكتفاء بالعقوبة التى قضى بها من أجل جريمة الإمتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

— جرى قلنا بحكمة النقض على أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المركبة قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجرامياً لا ينقسم، فإن تخلف أحد العنصرين سالفى البيان إنتفت الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى تلك الفقرة وإرشد الأمر إلى القاعدة العامة فى التشريع العقابى وهى تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقاً للمادتين ٣٣ و٣٧ من قانون العقوبات مع التقيد — عند التنفيذ — بالقيود المشار إليها فى المواد ٣٥ و٣٦ و٣٨ من ذلك القانون.

— إن جرائم عدم الإشراك فى هيئة التأمينات الإجتماعية وعدم تقديم الإستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى وعدم إمساك سجلات لقيود أجور العمال هى من جرائم العمد التى تتحقق فى صورة سلبية تتمثل فى مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه، وهى بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع إحداها دون الأخرى، كما أن القيام بتنفيذ إحداها لا يجرئ عن القيام بالآخر. وهذا النظر ينمى مع روح التشريع الصادر فى شأن التأمينات الإجتماعية الذى وإن تضمن أنواعاً مختلفة من الإلتزامات

المستقلة التي تستهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمنان حقوقهم الفردية وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الإلزامات تدور في مجموعها حول تحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال كما تصورها الشارع، ومن ثم فهي تأتلف من الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من ذلك القانون على تعدد الفرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عقلاً إلى التطبيق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الإلزامات المختلفة وتعدد الجرائم بتعدد الجرائم. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توالف الإرباط بين جريمة عدم إشراك المطعون ضده عن عمله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الثانية والثالثة سالفتي البيان وقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالفرامة فلا يجوز للمتهم إستئنافها، لا يكون قد خالف القانون في شيء.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

— من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان وبعد عن محجة الصواب. ومعنى كان الثابت أنه بتاريخ ٤ من يولييه سنة ١٩٥٨ صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ — الذي عدل بعد ذلك بالقرار رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٠ — بتحديد المنشآت الصناعية التي أشارت إليها المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وكان من بين الصناعات التي تناولها قرار وزير الصناعة صناعة تعطين الكسان والهيل. ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية قد نصت على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة من أجر يومى شامل في المنشآت الصناعية التي تسرى في شأنها أحكام المادتين ١، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ خمسة وعشرين قرشاً، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس، ولا على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد عليه لظهور بطلانه.

— إن مناط تطبيق المادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض الآخر فتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

إن دعوى قيام الإرتباط أياً ما كان وصفه بين جرائم التعامل فى النقد الأجنبى واستيراد السيالكن الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبى وهى ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركى ذات العقوبة الأخف، لا توجب البتة الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعاً للحكم بإنقضائها فى جريمة التهريب الجمركى للتصالح، ولا تقتضى بداهة إسحاب أثر الصلح فى الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم، لما هو مقرر من أن مناط الإرتباط فى الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن تكون الجريمة المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المطبقة من المسئولة أو العقاب، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الإرتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى أحكامها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونظماً، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ٦/٢٣/١٩٦٩

الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع. ولما كانت الوقائع كما ألتها الحكم المطعون فيه أن الطاعين وباقى المتهمين إرتكبوا جرمى نصب على شخصين مختلفين وفى تاريخين ومكانين مختلفين وبوسائل متغايرة وهو ما يفيد أن ما وقع منهم فى كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد فلا يتحقق به الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرميين.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٩

لما كان ما يطره الطاعنون من نعى على الحكم فى خصوص عدم توافر ظرف الإقتران مردوداً بأنه يكفى لتفريط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقرنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنائيان قد إرتكبا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك ما يستغل به قاضى الموضوع، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١/١٨/١٩٨٩

لما كانت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصها فى الشق الأول من الفقرة الثانية منها على ظروف الإقتران فإنه يكفى لإنطباقها ومن ثم تفريط العقاب أن يثبت إستقلال الجريمة المقرنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنائيان قد ارتكبا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، وإذ كان ذلك الثابت من التحقيقات أن المتهمين إرتكبوا جريمة القتل العمد التى

استقلت تماماً عن جنابة السرقة مع حمل السلاح ليلاً - التي إرتكبوها أيضاً - والتي نلتها ببرهه وجيزة لتتحقق بذلك شرطاً الإستقلال والمصاحبة الزمنية الأمر المنطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، ذلك أن جنابة السرقة قد وقعت في إحدى الطرق العامة ليلاً بل وفي إحدى وسائل النقل البرية من المتهمين الثلاثة الذين كانوا يحملون أسلحة "مدى".

الظعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٩

١) لما كان الطاعنان السادس عشر..... وشهرته..... والسابعة عشر..... وإن قررا بالظعن بالنقض في المحاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لظعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض.

٢) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤتممة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي من بين الجرائم التي تتضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الإختصاص بنظر الدعوى معقوداً بحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم إرتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنابات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

٣) من المقرر أن واجب المحامي يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامي بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع التهم للمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في غيابه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده حساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالته الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته

المادية أو كان احرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تكون من جملة الأفعال التي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحظتها تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل لتحقيق لفرض مشوك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة العينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها.

٥) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد..... إلى قيامه ببعض التسجيلات إلى كان الشاهد الأول.... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد..... نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التناقض في التسييب.

٦) لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد..... لمناقشته في الأمر فليس لهما - من بعد - النعي عليها لقودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

٧) من المقرر أنه لا صفة لغرم من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصلة فيه.

٨) لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب مخركي والإشراك في إتفاق جنائي المرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسييب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركي. وحيث إن منعى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لما كان الحكم قد أقام قضاء بإشراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يعول الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإشراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صير منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد

بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائق وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشتراك وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

١١ من المقرر أنه لا يعيب الحكم إيراد القوال متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتقها بما لا تناقض فيه.

١٢ من المقرر أن للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣ من المقرر أن الإشتراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقق بإتخاذ نية أطرافه على ارتكاب جريمة أو جرائم معينة معى كان وقوعها ثمرة لهذا الإتفاق.

١٤ من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومعنى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٥ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

١٦ لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصور فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

١٧ من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعتراعات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت حقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

١٨) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موزناً وإليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

١٩) لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها الحكم.

٢٠) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتصلر على محام واحد أن يوافق عنهما معاً، أما إذا ألتم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الإتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا عمل للقول بقيام التعارض بينهما.

٢١) من المقرر أن الإعواف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عتصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

٢٢) الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاطئاً لتقديرها.

٢٣) من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق.

٢٤) من المقرر أن منوط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة لأعلن كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل لعلاً إلى ضبط الجناة.

٢٥) لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه "لا يعد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية إذا ثبت عدم وجودها تقدير سنه بواسطة خبير" وكان منوط رسمية السورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجزته على ذلك أو لم تجزها، ومن ثم فإن المحررات التي قدمها الطاعن

العاشر سواء محكمة الموضوع أو لهذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والنسب صدورهما إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسئولين بالخارجية اللبنانية التى مهرت بها هذه المحررات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضىف صفة الرسمية على محتواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

٢٦) الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

٢٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه "إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة لتحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها"، والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوالى فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويسعى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الارتباط.

٢٨) من المقرر أنه يعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدى الإثبات التى عول الحكم عليها فى إدانتهما، فإن ما يثيرانه فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٢٩) من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبنت صحتها والتفت بصورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد.

٣٠) من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماع إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠

ثبنة المتهم من تهمة إغواء سلاح نارى مع علمه بأنه متحصل من جنائية قتل عمد مقدون بجناية إحراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح - لإستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى فى عناصرها.

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

إجابة الدفاع إلى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية أخرى لا يفيد حملاً قيام ارتباط بينهما كالذى أشارت إليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ولا يدل بيقين على إقناع المحكمة بموافقه.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦١/٢/٦

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض واحد، وكانت إحدى تلك الجرائم جناية داخلية فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة - أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف التهم بالحضور أمامها مباشرة، ويسوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الارتباط فإنه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد التهمين إلى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين إلى غرفة الإتهام، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٣

لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين مع بعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحدهما - لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين للطاعن لأنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لغرض واحد - ذلك الارتباط الذى قصدته الشارع فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وكانت إحدى هذه الجرائم داخلية فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة المضالفة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أياً ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف التهم بالحضور أمامها مباشرة. ومن ثم يكون ما حاض فيه الطاعنون فى خصوص ما أسماه بالجريمة التابعة والجريمة التبعية وإعتبار جريمة إحراز

السلاح تابعة لجريمة القتل ومندرجة فيها - ما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على التهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالغرامة عشرة جنيهات عن التهمتين بدلاً من الغرامة خمسة جنيهات عن كل تهمة التى قضت بها محكمة أول درجة وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من إرتباط الجرمين إرتباطاً لا يقبل التجزئة وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨
لا مجال للبت فى الإرتباط الذى يوجب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا فى حالة إتصال محكمة الموضوع بالدعوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المنار فيها بالإرتباط وهو ما تخلف توافره فى الدعوى المطروحة ولا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى لا يصح أن يطالب محكمة النقض بإجرائه - ومن لم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣
أن مناط الإرتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة وكانت جريمة تهريب مخدرات الأفيون المسندة للمطعون ضده الأول مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدرات إرتباطاً لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة الجلب، وإذ امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن إطمأنت إلى أدانته - لما إرتأته من قيام موجب الإعفاء منها فقد كان لزاماً عليها ألا تحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف "التهريب الجمركى" المرتبطة بالجريمة الأولى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعاقب المطعون ضده الأول بعقوبة جريمة التهريب الجمركى بعد أن دانه بجريمة الجلب ذات العقوبة الأشد وإن أعفاه من العقاب عنها، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يؤذن منه هذه المحكمة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة التهم "المطعون ضده الأول" من تلقاء نفسها فى خصوص ما قضى به عليه من عقوبة الحبس فى جريمة التهريب الجمركى".

(١) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو غطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لمعنى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافي في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

(٢) لما كان الحكم لد سرده الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتي تشمل في أقوال المجنى عليها ووالدها..... و..... و..... و..... وما لبث من تقرير مصلحة الطب الشرعي ومن معاينة النيابة العامة والمحكمة بهيئة سابقة ودلفو إستقبال مستشفى القويم، فإنه لا تغريب على الحكم إذا هو لم يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

(٣) من المقرر أن غمكة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومصادر العناصر المطروحة على بساط البحث المبصرة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت في الأوراق، وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقاتها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

(٤) لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة واستنتاج نتائج تجربته المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

(٥) لما كان البين من المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد..... بواقعة هنك الطاعنين لعرض المجنى عليها وإخبار..... - صاحب أستوديو..... - هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأعلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بمثل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد..... وصفاً للواقعة نقلاً عن أقوال المجنى عليها التي أخبرته بها، له صداها بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد..... متفقة في مجملها وما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها، فإن ما ينهيه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ في الإنسان لا يكون له محل بما تحل معه منازعتهم في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى

جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاحن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعين إستناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستعد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلة فى ذلك.

٧) إن تأخر الجنبى فى الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على بينة بالظروف التى أساطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

٨) لما كان من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعنون بشأن عدول الجنبى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها فى الإبلاغ عن الحادث وتفليق التهمة، لا يعبو كل ذلك أن يكون دافعاً موضوعياً لا تلزم محكمة الموضوع بمتابعتها فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى ساقها الحكم بما لا يجوز معه مودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

٩) من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله والذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أبده البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهاوماً متساقطاً لاشئ، فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها.

١٠) لا يعيب الحكم خطاه فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

١١) لما كان الطاعنون لم يثروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٢) لما كان من المقرر أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل يعينه فيما عدا الأحوال التى قيده القانون فيها بذلك، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل

بعينه لما اقتضته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعنون بشأن الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معاينة النيابة العامة لمكان الإعتداء ومعاينة المحكمة بهينة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعي ودفع إستقبال مستشفى القويم وتحريات العميد..... والصور المقدمة من الجنى عليها، لا يملكون أن يكون جديلاً موضوعياً في العناصر التي إستبطلت منها محكمة الموضوع معتقداً مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

١٣) لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن صور الجنى عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسة المحاكمة ولم تكن مودعة في حوز مطلق لم يقض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النفي في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

١٤) لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستغافراً ضمنياً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البتوت السائلة التي أوردتها المحكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إنقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب تلوث ملابسها بالملازوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحفظ بالفيلم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث وإلا كانت قد طلبت أوصاله من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لتقابله واستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار الذي يفيد أن عدول الجنى عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

١٥) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المسبوبة للمقربة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة البتوت ثم أشار إلى النصوص التي أدخلهم بها بقوله "الأمر المنطبق عليه نص المواد ١/٢٦٨، ١/٢٩٠، معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩، مكرراً ٣٠٩ مكرراً ١/٢ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ من قانون العقوبات ومن ثم يعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد إرتبطت ببعضها إرتباطاً

لا يقبل التجزئة ومن ثم يعين اعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات". فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

١٦) لما كانت جريمة خطف الأنثى التي يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد الحبس بها وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير الجنجى عليها وحملها على مراقبة الجاني لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والإكراه. والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مغيب ما دام إستدلالتها سليماً.

١٧) لما كان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل الحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها، كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإنصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعله أو بالغرض الذى توخاه منه. ويكفى لتوافر ركن القسوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

١٨) لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف والتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

١٩) لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليها إدعت مدنياً قبل الطاعنين متضامنين بقرض صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو الخطأ فى بيان اسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للتخصوم - لا يتال من صحة الحكم ويكون النعى عليه بالبطالان غير صائب.

الطعن رقم ٣٨٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦

إن المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لإستحقاق العقوبة النصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكاب بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلص من العقوبة فيجب لإتطابق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون أما إذا إنتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين معه على المحكمة فى حالة القضاء بإرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة.

الطعن رقم ٤١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

لفصل محكمة الجنايات جنحة إحراز السلاح الأبيض عن جنابة إحراز المخدر بربط عليه أى توقع محكمة الجلس على المظنون بهذه الأول عقوبة عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذى تجرته أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التى عوقب عليها إرتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

لما كان الشارع قد نص فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة على إختصاص من محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بالقصل فى جرائم معينة ومن بينها الجرائم النصوص عليه بالباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتى - تسدرج ضمنها جنابة الإستهلاء المرتبطة بجريمة تزوير أو إستعمال محرر مزور إرتباطاً لا يقبل التجزئة المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١١٣ من قانون العقوبات، وإذ جاء نص هذه المادة مطلقاً يتسع مدلوله ليشتمل الإرتباط بجريمة تزوير أو إستعمال سواء كانت هذه الجريمة جنابة أو جنحة، فإن النعى بعدم إختصاص المحكمة - بوصفها محكمة أمن دولة عليها - بنظر جريمة التزوير المرتبطة بجنابة الإستهلاء ما دام أن التزوير مجرد جنحة لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧

لما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين الأول والثانى أنهما تتدخلتا فى تحرير المحرر المزور المورخ ١٩٨٣/٥/١٤ بأن حرر الأول بيانات صدره وحرر الثانى بيانات صلبه فليس يلازم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التى دونها كل منهما فى المحرر ما دام قد أثبت إتفاقيهما على تزوير المحرر واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التى وقعت وإتجاه نشاطهما الإجرامى إلى ذلك.

١) لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يفر شيئاً بشأن بطلان أمر الإحالة وكان هذا الأمر إجراء سابقاً على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدلع به أمام محكمة الموضوع.

٢) لما كان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن التهم وصناعاته ومحل إقامته بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذى رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم التهم ولقبه كما هو ثابت فى الحكم ومحضر الجلسة وكان الطاعن لا ينزاع فى أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثر فى مسئوليتهم أو عقابهم فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سبباً فى بطلان الحكم.

٣) لما كان الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تتكلم محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولما أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه التهم من أن الإعراف المزور إليه قد إتزع منه بطريق الإكراه أو صدر منه على أثر إجراء باطل بغير مقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة وكانت المحكمة قد خلصت فى استدلال سالف إلى سلامة الدليل المستمد من إعراف الطاعن أمام النيابة لما رآته من مطابقته للحقيقة والواقع الذى إستظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوصه مما يشوبه وصدوره عنه طواعية واختياراً فى غير رهبة من رجال الشرطة وإطمأنت إلى صحته وسلامته باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها فضلاً عن أن الحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه إحتجز بمقر الشرطة لفترة بغير حق قبل عرضه على النيابة بما أثبتته من أنه مثل أمام النيابة العامة فى ذات اليوم الذى تم فيه ضبطه وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن ما يثيره من مجادلة فى هذا الشأن يتحل إلى جندل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة مما يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض.

٤) من المقرر أن تصيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن إعرافه سالف الذكر قد جاء وليد قبض باطل لحصوله بدون إذن من النيابة العامة وفى غير حالات التلبس ونتيجة إستجواب مأمور الضبط القضائى له - وهو ما أثاره جديداً فى طعنه - وكان الظاهر من الحكم أن المحكمة كانت متفطنة إلى أساس الدفع ببطلان إعراف الطاعن - على خلاف ما يدعيه فى طعنه - وكان الحكم قد فسد الدلع المشار بأسباب سائفة ليس للطاعن أن ينص على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يفر لديها ولا يقبل منه الدلع بشئ من ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة.

٥) لما كان إغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني لا يعيب الحكم إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقروناً بشهادته لأن الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه.

٦) من المقرر أنه لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجل الضبط القضائي فيما يباشره من إجراءات ونعى إليه من معلومات فيما لا يتصل بالقبض المدعى بطلانه فلا تفرير على الحكم إذا هو عول على أقوال الضابط فيما قام به من تحريات سابقة على الضبط ومع ذلك فإن الطاعن لم يدلع ببطلان القبض عليه لعدم توافر حالة التلبس كما جاء جديداً بأسباب طعنه على نحو ما سلف بيانه فلا يسوغ له أن يدعى أمر هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

٧) من المقرر أن الأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الإستجواب المخطور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحجاً لها.

٨) لما كان الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشاهدة عليه ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من سؤال الطاعن عن التهمة المسندة فأقر له بها فإنه لا تفرير على المحكمة أن هي عولت على أقواله ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعن ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قيم.

٩) من المقرر أن قصد القتل أمر غشّي لا يدرك بالحنس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم بعد أن أثبت إصابة الجاني عليها نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية على النحو المشار ذكره إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله "وحيث إنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طعن الجاني عليها بألة صلبة حادة من شأنها إحداث القتل وقد أحدثته فعلاً ومن طعن الجاني عليها في عنقها أي في مقتل منها لما يؤكد أن المتهم قد قصد من ذلك قتلها عشية إفتتاح أمره" فإن هذا حسه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون.

١٠) لما كن يكفي لتعليق العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن. ولما كانت جناية قتل الجاني عليها قد تقدمتها جناية الشروع في موافقتها بغير رضاها وقد جمعتا رابطة الزمنية - وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - بما يتحقق به معنى

الإقوان المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي أنزل الحكم بموجبها العقاب على الطاعن مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق مادة القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

١) إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمتع عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالف الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

٢) إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من مخارج الجمهورية وإدخالها إلى الجمارك لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها لإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي يبينها بيان حصر، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل محله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول الناحية، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية وحققا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية

عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه، وهو ما يتبادى إلى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استثناء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الرخيص المطلوب من الجهة الإدارية المتوط بها منحة، بعد جلباً محظوراً.

(٣) إن النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن "يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة" يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما يشترط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

(٤) لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن "يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الرخيص المنصوص عليه في المادة ٣" وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الرخيص سالف الذكر يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جرمتي جلبها المؤتممة بالمادة ٣٣ آنفة البيان وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعدادات لحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية.

(٥) لما كان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطتي التحقيق أو محاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها منهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها، فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بطروفي التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يذهب في وجه النفي إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دلل الطاعن في هذا الخصوص كافيًا ويستقيم به ما خلص إليه من إطراره، فإن منى

الطاعن عليه يكون غير شديد فضلاً عن أنه لا يعلو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة.

٦٠ إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي استولت بثقتها فيها بالنسبة إلى منهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لثمنهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موثقاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

٧١ لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهها قد وقع عليه من مالك الباعرة، وهو في حقيقته دافع بإمتناع المسؤولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفي قيام هذه الحالة في قوله: "وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة....." وهو رد شديد وكاف في إطراح الدفع، لأن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل. ٨٢ لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تتناوله، ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إسماها عن الرد على دفاع لم يتره أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوي على التسليم بأنها قد تناولته.

٩٣ لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب لتحديد الطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو عطفه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفسح عن ماهية أوجه الدفاع الذي ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يتره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

١٠٠ لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمنتانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفالها الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه - وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها - لا يكون له محل.

١١) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند < ثانياً > على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل لتحقيق لفرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبتته في حق الطاعن عن أنه قد توافقت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وإن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الفرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إقون بالصواب وبضحي النفي عليه في هذا المقام غير سديد.

١٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا مطب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

١٣) لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وكان ما أثبتته المحكمة من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تخليه عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

١٤) لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة فساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول بطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

١٥) من المقرر أن حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

١٦) من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها.

١٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تظنن إليه وتطرح ما عدها وأن لها أن تحول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

١٨) لا كان تناقض الشاهد وتضاريه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن، بفرض صحته، يتمخض جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

١٩) من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوالت متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه أو يحوز به من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه، وأن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بالقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادره في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

٢٠) لا كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإذ ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا "مسلحين" لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى.

٢١) لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحول هذه المحكمة أن تلقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمياً جلب الجواهر المخدرة وتهريبها الثابتين دين بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يعين معه - ولحق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرمي، أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد مخالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإحالة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجرمي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨٨
لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإرباط الذى تتأثر به المستولية عن الجريمة الصلحى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الإرباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها

كيانها ولا يجوز دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونقياً. لما كان ذلك، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم - ولو كانت جنائية - كما هو الشأن في خصوص الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٦

لما كانت عقوبة جنائية القتل العمد المقنون بجناية وفق الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هي الإعدام، في حين أن العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان القتل العمد مرتبطاً بالجانب لفعل جنحة عملاً بالشق الثاني من الفقرة المذكورة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد جمع في قتاله بين الطرفين المشددين، الإقرار بجناية والإرتباط بجنحة، وجعلهما معاً عمادة، في إنزال عقوبة الإعدام بالمتهم، فإنه وقد شابه القصور في التسبب في صدد توافر جناية الإغتصاب بأركانها القانونية - على السياق بإحدى الذكور - لا يمكن الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة في خصوص العقوبة لو أنها تفتتت إلى صحيح حكم القانون وإنتهت إلى عدم قيام تلك الجناية.

الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣

من المقرر أن إرتباط الجنبه بالجانبية اغالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة، وأنه إذا فصلت المحكمة الجنبه المسندة إلى المتهم عن الجنبه فإنه لا يضار بذلك في دفاعه ما دام من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنبه عقوبة عن الجنبه إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجنبه التي عوقب عليها لإرتباط لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١

١) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكلون إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل في حق الطاعنين بقوله "....." وقد توافرت نية القتل قبل التهمين المائلين من إستعمالهم أسلحة نارية مششخنة ذات - سرعة عالية فتأكله بطبيعتها ويتصويرها إلى مواضع قاتلة باجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعمرة النارية عليهم فأصدين من ذلك إزهاق أرواحهم قاصابهم العديد منها بمواضع مختلفة برءوسهم وصنوبرهم ويطونهم وأطرافهم ولم يتركهم المتهمون إلا وهم جث هامدة لمتهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لا دخل لإرادة المتهمين فيها هي مداركتهم بالعلاج فتأكدت بذلك رغبة المتهمين في

التخلص من الجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود خلاطات لأرية سابقة، وكل هذه الظروف اغبطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التي أتاها المتهمون تتم عما ضمروه في نفوسهم من إنتواء إزهاق روح الجنى عليهم "وإذ كان هذا الذي إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائق وكاف في التديل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعين فإن مناعها في هذا الشأن يكون على غير أساس.

٢) إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو خطأً فيه أو إبتائه على الظن أو إغفاله جملة.

٣) من المقرر أنه لا يعيب الحكم عطله في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

٤) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

٥) من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها، وكان يبين ما أورده الطاعنان في أسباب طعنهما أنها متفقة في جملتها مع ما إستند إليه الحكم منها، فلا ضرر على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدين.....و..... إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول، ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف تحديداً لبعض أوصاف الطاعين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثاني أو أن الشاهد الثالث سمع حواراً بين الطاعين يفيد الإجهاز على الجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما إتفقوا بشأن أنه لم يستند في قضائه إلى ما زاد فيه الشاهد الثالث من أقوال.

٦) حق محكمة الموضوع بمزلة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها.

٧) لا يعيب الحكم ولا ينال من سلامته ما إستورد إليه تزيدياً من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستيراد في مجال الإسندال مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما بحمله وكان لا أثر لما تزيدي إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

٨) من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فإنه يتحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد.

٩) بحسب الحكم ما أثبت من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والزهد فى حق الطاعنين كى يستقيم لعباؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينصاه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانها بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول.

١٠) من المقرر أنه يكفى لتلغيط الطاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستغلال الجريمة المقررة عن جنابة القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيات قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك كما يستقل به قاضى الموضوع، فعنى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة الموضوع.

١١) لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاره من تخلف هذا الظرف.

١٢) من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والتفصل فيما يوجه إليها من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة، فلها الأخذ بما تطمئن منها والإلتفات عما عداه، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل المستعمل من تقرير الخبر مما لا يقبل التحدى له أمام محكمة النقض.

١٣) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته أو ندب خبر آخر فى الدعوى، فليس لهما من بعد التمسك على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترمى من جانبها لزوماً لإجرائه بما تتحسر منه عن الحكم فى هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكون التمسك على الحكم فى هذا الصدد غير مفيد.

١٤) لما كانت المحكمة قد عرضت لما سالفه الطاعنان من دفاع مزوداه أن الجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو المعاناة من وجود دماء فى مكانها مما يهدر أقوال شهود الإثبات وأطرحته فى قولها "أما المنازعة فى مكان وقوع الحادث بدعوى عدم وجود آثار دماء بمكان وقوف السيارة وعدم كفاية الطور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلاً على وقوعه فيه فإنها منازعة لا تنطق ومنطق الأمور ولا سند لها من الأوراق إذ ثبت بمعاينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث

فوق كوبرى جنانية القصر بالطريق الرابى المنفرع جزء منه إلى - الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحانية واتجاه السيارة للناحية القبلية، كما ثبت بمعاينة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالبقعد الخلفى وعلى الباب الخلفى وهو ما يتماشى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تحدث دماؤهم المتهرة قواعد كراسى السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة أثراً يمكن ولولها، أما الطلقات الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهى كافية لإرتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات الجنى عليهم التى لا تعدى إلى مجموعها مجموع تلك الطلقات". وهو قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن، هذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستغداً من أدلة الثبوت السابقة التى أوردها الحكم ومن بينها أقوال الشهود التى إطمأنت إليها المحكمة.

١٥) لما كان النعى يالضات الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم إرتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصاً آخرين مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستغداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

١٦) بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم لقضائه أن يسود الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتطهرا في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٧) للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

١٨) لما كان النعى على الحكم إستاده إلى تقرير صفة تشريعية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سبباً للطن فى الحكم.

١٩) من المقرر أن حكمة الموضوع أن تأخذ بما نطعن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، لأنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الوالصة بوصفها جنانية لتحقيق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنائيات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - إن هى أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ورقة من أوراق الإستدلال

في الدعوى المقدمة لها وعصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالنفي والناقشة، ولا عليها - من بعد - إن هي لم تعرض لي حكمها لدفاع الطاعين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٨
من المقرر أن تقدير توافر الإرباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما أثبتتها الحكم دالة على توافر شروط إنطباق هذه المادة، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تنفي بذاتها عن تحقق الإرباط بين الجرمين اللتين دان الطاعن بهما فإن الحكم يكون قد إقرون بالصواب فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة مستقلة عن كل منهما ويكون نعي الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

*** الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيم حالة الإرباط :**

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٠
مضى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم وقائع التزوير التي عاقبه عليها، فإن إستبعادها لبعض الأوراق المزورة الواردة بوصف الإتهام لا ينفي عنه الجريمة.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٠
إن تقدير قيام الإرباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أمر متعلق بموضوع الدعوى تفعل فيه محكمة الموضوع بحسب ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بشر تعقيب عليها في ذلك ما دام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون. فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جرمي التدخل في وظيفة من الوظائف العمومية والشروع في الحصول بالتهديد من اجني عليه مبلغ من المال. وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما، كما أدانته جنحة ضرب اجني عليه وعاقبه من أجلها قاتلاً في ذلك إن تهمة الضرب منفصلة عن تلك التهمين إذ المتهم لم يرتكب هذه الجرائم لغرض واحد كما أنها لم تنشأ عن عمل واحد، فهذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما إنتهى إليه ولا سبيل عكمة النقص عليه.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥
- إن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه إستناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

- إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب الضم إلا إذا كان الإرتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضية معاً.

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

إنه وإن كان تقدير تورط الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم تورطها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها أن تقرر فيه ما تراه إستناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنتهي إليه، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

إرتباط اللجنة بالجنابة الخاطئة إلى محكمة الجنابات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة، ولا يضار التهم بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنابات أدلة الدعوى يرمتها بما في ذلك ما تعلق منها باللجنة.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧

الأصل أن محكمة الموضوع الفصل - في حدود سلطتها التفسيرية - فيما إذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات، أم أنه لا إرتباط من هذا النوع. إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح لقيام الإرتباط المنصوص عنه في تلك المادة فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعةين المعروضتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر أحدهما وبالعقوبة في الثانية أن تعرض لهذا الإرتباط وأن تبدي رأياً فيما إذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد - قد إنضممتا فكر جنائي واحد وحصلتا في نسوة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الإرتباط غير قائم. ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة.

* الموضوع الفرعى : شرط القبول بوحدة السبب والغرض :

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢

لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى المتهمين، إلا إذا اتحد الحق المحدث عليه فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض. وإذا كان ما تقدم، وكان الحق المحدث

عليه في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المسعول عليه، وهو يختلف اختلافاً بيناً، عن حق الدولة المعدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو إقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع المهربة ومن ثم فإن القول بوالتر شرطي الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سديد ويكون من المتعين إيقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حدة.

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١
جرى قضاء محكمة النقض على أن جرميتي عدم التأمين على العمال وعدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين إرتباطاً لا يقبل التجزئة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يسوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المظنون حده عن كل جريمة على حدة.

الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤
من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها. ولما كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن في طعنه، تشير إلى أن السرقات التي لارفلها الطاعن هو وشريكاه قد وقعت على أشخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منهم في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد، فإن ذلك لا يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجرائم الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التي كانت منظورة معها في الجلسة نفسها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

* الموضوع الفرعي : شروط إرتباط الجرائم :

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٦
لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقنونة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي إقرنت بها، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية، وإن كانت تسرد إستقلالاً متى إنعقدت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يصعب الحكم في موضوعها إستقلالاً.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٦
الإرتباط الذى يرتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون فى حالة إتصال الحكم بالدعوى الثانية، وأن تكون مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٧
مضى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جرمى إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد، لأن الفعل الواحد كون الجرمين، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٢
مضى كانت النيابة قد فصلت جرمى عرض الرشوة والسرقة عن جثة التهريب، وأقامت الدعوى عن الجرمين الأولين أمام محكمة الجنائيات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنب، فإن ذلك لا يجوز بحكمة الجنائيات أن تصدى للقضاء فى تلك الجلسة التى لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنب حقها فى الفصل فيها.

الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٢
إذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعوين على الطاعن أحدهما لأنه زور سنداً واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بعقوبة فى كل من الدعويتين، وعند نظر الإستئناف قررت المحكمة ضم الدعويتين وقضت ليهما بعقوبة واحدة، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه إلى هذا الإجراء الذى تم لصاحبه والذى إنتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه وإستعماله بكل هذا كان نتيجة نشاط إجرامى واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة. ولما كان الحكم لم يصف جديداً للوقائع التى رفعت بها الدعويتان والتى تناوضا التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٧
مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة الأعمال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجموعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة. ولما كانت جرمين تعين عامل دون الحصول على شهادة قيد من مكتب القوى العاملة وعدم الإبلاغ عن الوظائف الحالية - المسندتان إلى المظنون ضده

- غير متلازمين فقد تقع إحداهما دون أن تقوم الأخرى، لأن ما انتهى إليه الحكم المطمون فيه من عدم قيام الإرتباط بين هاتين الجريمةين يكون سديلاً لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢
محكمة الجنايات إذا ما أحيل إليها بأمر إحالة واحد جنحة مع جنابة للفصل فيهما معاً أن تقرر الفصل بينهما وتستبقى الجنابة وحدها إذا كان لا يوجد بينهما إرتباط وثيق يحول دون ذلك. ولا يمنعها هذا من أن تسمع بعض التهمين في الجنحة كشهود في الجنابة المنظورة أمامها.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣
إن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجنايتان ناشتتين عن فعل واحد كمار ناري يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص، إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من إنطباقها. أما إذا تعدد الفعل، كما إذا أطلق الجاني قاصداً القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار، كانت تلك الفقرة الثانية هي النطقة ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين. ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنايتين بل بالعكس فإن هذه الفقرة في نصها على تغليظ العقاب متى كانت جنابة القتل العمد قد تقدمتها أو إقترنت بها أو تلتهما جنابة أخرى ما يدل على إنطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الإقتران في هذه الصورة على أخصه.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٥
إن تقدير إرتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها بتعلقه بموضوع الدعوى فالناقشة في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل.

الطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢
متى كان الثابت من الحكم في قضية معينة وفي قضية أخرى أن الجناة أنفسهم ترصدوا في الطريق لمن يمر عليهم وإرتكبوا جنايتين في وقتين مختلفين وعلى مجئ عليهم مختلفين، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت إذا هي لم تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرت الحادتين غير مرتبطتين إحداهما بالأخرى إرتباطاً لا يقبل التجزئة ولو أنهما وقعتا في ليلة واحدة.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨
محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في القول بوجود الإرباط بين تهمتين متبنتين لشخص أو علم وجوده. ففضاؤها بعدم إرباط إحداهما بالأخرى وترتيبها جزاء مستقلاً على كل واحدة منهما لا مدخل لمحكمة النقض فيه.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٣١/١/١٩٢٩
لا تطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات إذا كانت الجريمة حدثت من فعل واحد غير متجزئ في ذاته كرماسة أطلقت فأصاب رجلين أو قبلة للذئب فأصاب عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على أناس فقتلهم أو سهم رمى لإعزوق صدر إثنين. أما إذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم بتعددته فإن الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع تكون هي المنطقة ولو كانت الأفعال وتائجها المتعددة حدثت في أثناء مشاجرة واحدة ونحت تأثير سورة غضب واحدة. إذ العبرة في عدم الإنطباق هي بوحدة الفعل لا بوحدة السورة الإجرامية.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٥/٧/١٩٧٩
مضى كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتمت لها خطة جنائية واحدة بعده أفعال مكملية لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها، ولما كان الأصل أن تقدير قيام الإرباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه - وعلى ما يسلم به الطاعن - تشير إلى أن السرتين اللتين قارلها الطاعن قد ولعا على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين وظروف مختلفة وهو ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد، وذلك لا يتحقق به الإرباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة وموضوع الدعوى الحالية وبين الجريمة الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التي كانت متضمنة إليها ومن ثم فإن إزال الحكم عقوبة عن كل من المجرمين يكون صحيحاً في القانون وما أورده في الدعوى على هذا الدفاع ساتع ومقبول ومنعى الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩
لما كانت المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تسوجب لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على التهرب أو التخلص من العقوبة، فيجب لإنطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة

رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون، أما إذا إنتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة بين القتل والجناية مما يتبين معه فى حالة القضاء بإرتباط القتل بجناية سرقة أن تبين المحكمة غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة. لما كان ذلك، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه إرتكب قتل الجنى عليها عمداً مع سبق الإصرار بقصد إرتكاب جناية سرقة، ودارت المرافعة على الوصف الذى دأبته به المحكمة بعد إستبعاد ظرف سبق الإصرار، وكان الحكم وإن خلاص إلى أن القصد من القتل العمد هو إرتكاب جناية السرقة وهو أحد القصود المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات المشار إليها إلا أنه لم يستظهر هذا القصد ولم يقم الدليل على توافره فى حق الطاعن بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة على النحو الذى إنتهى إليه الحكم، ذلك بأن ما أورده فى تحصيل الواقعة وما بسطه من إعراف الطاعن، وهو الدليل على مقارفته القتل والسرقة. مفاده فى موضع منه إرتكاب الطاعن قتل الجنى عليها حتى لا تتعرف عليه وفى موضوع آخر خشية إستعانتها والإبلاغ عنه وكلاهما لا يدل على أن القصد من القتل هو إرتكاب السرقة، وما سالفه الحكم أن الطاعن توجه إلى مسكن الجنى عليها بقصد السرقة لا يؤدى حتماً إلى قيام الإرتباط بين الجريمتين. لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قاصراً عن إستظهار رابطة السببية بين القتل وإرتكاب السرقة.

* الموضوع الفرعى : عقوبة الجرائم المرتبطة :

الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣
معنى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فإنه يكون قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر فى سلامته كونه قد أغفل الإشارة إلى هذه المادة.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥
إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص فى فقرتها الثانية على أنه "إذا وقعت عدة جرائم المرحى واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم" فإذا كان الثابت بالحكم أن الواقعة الدعوى تخلص فى أن الجنى عليه كان عائداً من حقله وبينما هو فى طريقه إلى بلدته أطلق عليه المتهم عياراً نارياً من فرد كان معه وأن هذا الفرد ضبط وإعترف المتهم بالتحقيقات بإحرازه له بدون ترخيص وتبين من فحصه أنه عبارة عن آلة نارية بخرطوش عيار ١٦ وأنه صالح للإستعمال، وكان المتهم قد دفع فى المذكرة المقدمة منه للمحكمة الإستئنائية بعدم

اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بناء على أن السلاح المسند إليه إحرازه بدون ترخيص أسند إليه أيضاً أنه استعمله في واقعة شروع في قتل لا يفصل فيها بعد، لما كان ذلك وكانت واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه توحى بالإرتباط الذي يقول به الطاعن، ومع ذلك قضت المحكمة برفض الدفع وتوقيع عقوبة على المتهم، لأن حكمها يكون ميباً مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨

مضى إستخلصت المحكمة في منطق سليم أن جريمة إحراز المسدس بغير ترخيص وقتل الجنى عليه خطأ نشأتا عن فعلين مستقلين عن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم توافر شروط الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، لأن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة المرحوع.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١١

مضى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه، وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة، لأن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه والية لا تصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤

استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الإشباه أو المود لظك الحالة تستوجب دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكها المشتبه فيه، يسعى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معاً أو عن كل جريمة منهما على حدة، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٢/١/١

مضى كانت جريمتا إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتين دين المتهم "الطاعن" بهما مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمداً التي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته منها، مما يقتضى اعتبارها كلتاهما جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - وإذ كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه، فإنه ينعين نقض الحكم بالنسبة لما لفضى به في النهم جميعها وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين.

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٢

إذا كان الحكم قد بين الجرائم التى لارتكبتها الطاعن والمسجوبة لعقابه وأنها أرتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد هذه الجرائم، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة، ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التى طبقها من المادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٣

لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة للمطعون ضده - هى الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثابتة - هى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات، فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات. ولما كان الحكم الابتدائى قضى بتفريم المطعون ضده مائى قرش عن التهمتين، وكانت النهاية قد إستأنفت هذا الحكم للخطأ فى تطبيق القانون لأن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون، مما يتعين معه نقضه والقضاء بمعاينة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦

من المقرر فى القانون أنه يجوز أن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة. ومن ثم فإن النعى بعدم توافر القصد الجنائى فى جريمة الإهانة وأنها لا وجود لها لأنها والقذف فى فعل واحد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٦

- يجرى نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة عمال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها". فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النهاية العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها. والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، ويجب على المحكمة إعتبارها كلها جريمة

واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم أما في أحوال الإرتباط البسيط - حيث لا توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي غكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة.

- جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقرير الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية غكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما إنتهت إليه المحكمة من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الإرتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تسميه بالخطأ في تطبيق القانون. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى في كل من الجنائيين المضمومتين لا يتوافق فيه أى إرتباط بين جرمي القتل الثنين دان المحكوم عليهم بهما بل كشف عن إستغلال كل من الجرميين عن الأخرى ذلك بأن الجريمة الأولى وقعت في تاريخ معين بناء على إتفاق المتهمين مع الجنى عليه في الجريمة الثانية على قتل شقيقة الجنى عليه الأول لقاء جعل يتقاضونه، أما الجريمة الثانية فقد إقترفها المتهمون في تاريخ لاحق بقتل الجنى عليه الثاني وزوجته لأنه لم ينقدم باقي أجرامهم عن إرتكاب جريمة القتل الأولى فالعروض الإجرامى من إقرار كل من الجرميين بخلف عن الآخر، فضلاً عن تباین كل من الجرميين من حيث شخص الجنى عليه وزمان ومكان وسبب إرتكاب كل منهما، فكان لزاماً على المحكمة - وقد أمرت بضم الدعويين - أن تفصل في كل منهما على حدة. أما وهى لم تفصل وفضت بإرتباط الجرائم في الدعويين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ويعتبارها كلها جريمة واحدة وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، فإن حكمها يكون معيباً بالبطلان في الإجراءات فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى التهم لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهى عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إليه إعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

متى. كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجرميين المرتبطين وفقاً لحكم المادة

٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المظنون ضدهما عقوبة الغرامة في الحدود المبينة في النص المنطبق لأنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠

— تقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والمبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ٦٠، ١١، ١٢، من قانون العقوبات. ولما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى "هي عدم الإشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية" والمنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي غرامة قدرها مائة قرش تعدد بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم، وكانت عقوبة الجريمة الثالثة — وهي عدم تقديم الإستثمارات والبيانات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية — المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون المذكور هي غرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهات، فإن الجريمة الثالثة تكون هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها والتي لا تعدد بها العقوبة بقدر عدد العمال، ويكون الحكم المظنون فيه إذ قضى بمعاقبة المظنون ضده بعقوبة المخالفة المقررة للجريمة الأولى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء التعدد الذي قضى به في الجريعتين الأولى والثالثة، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد إنتهت على خلاف حكم القانون إلى قيام إرتباط بين هاتين الجريعتين مع أنه لا إرتباط بينهما.

— مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة العمال متكاملة تكون مجموعاً إجرامياً لا ينقسم، فإن تخلف أحد العنصرين إنتفت الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة. ولما كان لا تلازم بين جريمة عدم الإحفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية "الجريمة الثانية" وجريمة عدم الإشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية "الجريمة الأولى" إذ يمكن تصور وقوع إحدهما دون الأخرى، كما أن القيام بأحد الواجبين لا يجزئ عن القيام بالآخر، فإن الحكم المظنون فيه إذا إنتهى إلى عدم وجود إرتباط بين الجريمة الثانية وما عداها يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٨

إن ملاحقة الطاعن للمعتنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال والأفعال حسبما إستظهره الحكم المطعون فيه لما توافر به أو كان جريمة الفعل الفاضح العلني ينطوي في ذاته على جريمة التعرض لأشئ على وجه يندش حياءه بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ مكرراً "أ" من قانون العقوبات مما يقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى جريمة الفعل الفاضح العلني. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه "إذا رفعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم". فتطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٠ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

إن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع، ما دامت تقيم لفضاءها على ما يحمله قانوناً، وإذا كان ما تقدم، وكان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت الطاعن الثاني بجريمة السرقة بعد إستبعاد ظرفها المشدد القائم على حمله السلاح أثناء إرتكابها، وتكون بالتالي قد أنهت - في حدود سلطتها التقديرية - الارتباط المقول به بين جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التى سبق محاكمة الطاعن عنها وجريمة السرقة موضوع المحاكمة، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٥

إن تقدير توافر شروط المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات، أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم لفضاءها على ما يحمله قانوناً. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من إعراف الميهم ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على المجنى عليه من السلاح المضبوط معه وقت الحادث وإنتهت في منطق سليم إلى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة إلى الطاعن حده، وهى القتل عمداً وإحراز السلاح وذخيره بدون ترخيص، قد أرتكبت لغرض واحد وأنها مرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة، الأمر الذى يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدّها وهى جريمة القتل العمد، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١

مناطق تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المسندة إلى التهم ناشئة عن فعل واحد أو أن تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وإرتبطت ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١/٣/١٩٧٢

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغر عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس، بينما العقوبة المقررة لجريمة الإصابات الخطأ طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، والعقوبة المقررة لجريمة قيادة سيارة بحالة تعريض حياة الأشخاص والأموال للخطر هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات والحبس مدة لا تزيد عن شهر أو إحدى هاتين العقوبتين لأنه يتعين على المحكمة إذ دانت التهم بالجرائم الثلاث وأعملت في حق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظراً إلى ما إرتأته من قيام الإرتباط بين الجرائم الثلاث سالفة البيان أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي الجريمة الأولى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكفى بتفريم التهم حصة جنيهاً عن الجرائم الثلاث، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٢

لما كانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً مرتبطة بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مخفومة من مصلحة السياحة وكانت عقوبة الجريمة الأولى أشد من الثانية لأن محكمة النقض الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة التهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢

إن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص، التي دين الطعون ضده بها أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص المتصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢. ولما كان الحكم قد أعمل في حق الطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات بعد أن رأى - بحق - توافر الإرتباط الذي لا

يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إليه وأوقع عقوبة الجريمة الأشد، فإنه لا جدوى مما تثيره النيابة - الطاعسة - بشأن جريمة القتل خطأ بالنسبة لوفاء إثنين من المني عليهم.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦
المبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لتوجيهها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤
مناط تطبيق المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة العمال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارح بالحكم الوارد في هذه المادة.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣
مضى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن مقارنفة جريمة تخريب الإثاث على مفادرة البلاد للإستغال بالدعارة والشروع فيها - إستناداً إلى الأدلة الساتفة التي أوردتها - فإنه لا يجدي الطاعن ما ينعاه في شأن إدانته بجريمة التخريب على الدعارة طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التخريب على الدعارة.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢
لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسيب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية التي دين المطعون ضده بها طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس في حين أن العقوبة المقررة لجريمة التسيب خطأ في إصابة شخص طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين، فإنه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية وقد أيدت الحكم الابتدائي واعتقت أسبابه وأعملت في حق المطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظراً إلى ما إرتأته من قيام الإرتباط بين الجريمتين سالفى الذكر - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمى الضرب المقضى إلى الموت والضرب البسيط اللذين دان الطاعن بهما على الرغم مما تبين عنه صورة الواقعة كما أوردتها من أن الجرمين قد إنتظمتا غطلة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرائية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٤
لئن كان ما أوردته المحكمة فى مدوناته ليس فيه ما يتحقق به توافر أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود - من الحصول على المبلغ بغير حق وأن يكون التهديد هو الوسيلة إليه والقصد الجنائى الذى يمتثل فى أن يكون الجاني وهو يقارف فعله عالماً بأنه ينتصب ملاً حق له فيه إلا أنه وقد أعمل الحكم فى حق الطاعن المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لما بين الجرمين المستدين إليه من إرتباط ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة، وكانت العقوبة المقررة لكل من الجرمين واحدة، وإذا كانت العقوبة المقضى بها - وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجريمة السرقة مع آخرين المنطبقة على المادة ٣/١٧ من قانون العقوبات التى أثبت الحكم توافرها فى حقه، فإنه لا يحدى الطاعن ما يشهده فى صدد الجريمة الأخرى المرتبطة.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥
إن المادة الثانية من الأمر العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح لا تحيز إيقاف تنفيذ العقوبة فى الجرائم النصوص عليها فيه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن التهم الثلاث - مغادرة أراضى الجمهورية دون الحصول على إذن خاص، ودون أن يكون حاملاً جواز سفر قانونى، وإحتياز الحدود المصرية اللبية خارج نطاق بوابة السلام - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٢/١٣/١٩٢٨

١) لا يصح الطعن في الحكم بزعم أن الدلاء طلب استدعاء الطبيب الشرعي ولم تجب المحكمة طلبه إذا كان هذا الطلب جاء عرضاً كما في الصيغة الآتية: - "إذا ظهر لحضراتكم أنه حصل إهمال في معالجة الجنى عليه للحضراتكم أن تقدروا الظروف وتبته التهمين فيها. وإذا ما وجدتم أنه حصل إهمال في المعالجة للحضراتكم أن تستدعوا الطبيب الشرعي لمعرفة إن كانت هذه الوفاة نتيجة طبيعة للجرح". إذ هذا لا يعتبر طلباً بل هو مجرد بيان لواجب من الواجبات المعلوم من القانون بالضرورة أن القاضي يؤديها بدون لفنة من أحد إليها. وخصوصاً إذا كان الحكم لم يفته ذكر السبب في عدم نذب الطبيب الشرعي.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٢٦

لما كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تنبئ بناتها عن الإرباط القائم بين جريمة القتل الخطأ وبالقى التهم الثلاث المسندة إلى الطاعن - مخالفته لإشارة المرور، وقيادته سيارة دون أن يهدئ السير عند الإقواب من ملتقى الطرق، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر - فإن إغفال الحكم التحدث عن إحدى هذه التهم الثلاث على إستقلال لا يوجب نقضه ما دام أنه قد انتهى إلى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد. القتل الخطأ.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٢٨

معنى كانت التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن ، عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة - معاقباً عليها طبقاً لأحكام المادتين ١٣٧ فقرة ٢، ١٤٣ فقرة ٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف إحدى المادتين ١٣٦، ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تفليهاً لأحد البنود (أ) لتحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح" ب، ج، د، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة الحجر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة - وليس بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفتها النيابة العامة وسأيرها الحكم الطعون فيه - وكانت التهمة الثانية - عرض للبيع أغذية مفسوخة - معاقباً عليها طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة المواد موضوع الجريمة.

ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المسندتان إلى الطاعن مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - وهي الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والإكفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مسطرة عن كل من جرمي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة بنجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنص عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدتا نشاط إجرامي واحد يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي عنه الشارع بالحكم الوارد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الغرامة المقتضى بها عن التهمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعنين عن جرائم الرشوة والتزوير في محررات رسمية والإضرار العمدي بأموال ومصالح محافظة الإسكندرية والتسهيل للغير الإستيلاء بغير حق على ماله. وأوقع عليهما عقوبة جريمة الرشوة - باعتبارها الجريمة الأشد - عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط بين الجرائم التي دانتهما بها. كما أوقع على الطاعنين عقوبة الغزل ورد المبالغ التي حصل عليها للغير بغير حق. المقرزين لجرمي الإضرار العمدي بأموال الدولة والتسهيل للغير الإستيلاء بغير حق عليها. وإذا كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسوغة للعقوبة بياناً تتحقق به أو كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها. والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها تمكياً تحكماً النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً. وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وإن بين لعمري الأدلة التي عول عليها في قضائه إدانة الطاعنين بجريمتي الرشوة والتزوير

إلا أنه خلا من الأسباب ومن بيان مؤدى الأدلة التى إستخلص منها إدانتهم بما يجرمنى الإضرار العمدى بأموال الدولة والتسهيل للغير الإستيلاء بغير حق عليها. مع أنه أوقع على الطاعنين عقوبة العزل وقضى برد البالغ التى حصل عليها الغير بغير حق المقررتين لثابتين الجرميتين. مما يصمم بالحكم بالقصور فى البيان. ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثبتها بالحكم والتقارير برأى فيما يشره الطاعن بأوجه الطعن. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين لوحدة الواقعة ولإتصال العيب الذى شاب الحكم بالطاعن الأول أيضاً.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

- من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها، وأن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

- لا مجال فى الإرتباط الذى يوجب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا فى حالة إتصال محكمة الموضوع بالدعاوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها الإرتباط، ولا يقبل من الطاعة أن تثير لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى لا يصح أن تطالب هذه المحكمة بإجرائه، ومن لم يكون ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

(١) لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم لتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن..... هى الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن.... هى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكناتهما من العقوبات المقيدة للحرية ولم يتقدم الطاعنان لتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنيهما.

(٢) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تنهيم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

٣) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي للأنظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة موزنة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٤) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص لبونها عن طريق الإستنتاج كما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية.

٦) غمكة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزراً بدليل آخر.

٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي طلعت عن أى دليل آخر في الأوراق لأن في عدم إيرادها له أو التحديث عنه ما يفيد إطراره وعدم التعويل عليه.

٨) من المقرر أن للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت مظقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

٩) ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تحمل الواقع في الدعوى، وإذا كان الطاعن لم يكشف بوجه طعنه عن مبنى إختلاف أقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بالخلاف بينها مرسلأ مجهلاً ولا يجازى في صحة ما نقله الحكم من تلك الأقوال.

١٠) لما كان مفاد ما أثبتته الحكم أن الطاعن إتفق مع المتهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العمليات الأهلية والأجنبية وأن يقتصر دور المتهم الأول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل وإعداد المعلومات اللازمة لذلك وأن الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس في إتفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل إعداد الأدوات والخامات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لإعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجرائم التي دانه الحكم بها، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلاً للجريمة: "أولاً" من يرتكبها وحده أو مع غيره. "ثانياً" من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة الأفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فالبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالتيه، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي إستخدمته وهو المادة ٣٧ من: قانون الجندي أن

الفاعل إما أن ينقر بجرمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة، وإما أن يأتي عملاً تفضيلاً لها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بسواء طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف، وليس بلام أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أتبها، كما أنه ليس بلام أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة ما دام قد أثبت في حق الطاعن إتفاه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد المحلية والأجنبية وإتفاق نيهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفي لتضاعفه في المسؤولية الجنائية بإعتباره فاعلاً أصلياً.

(١١) لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل.

(١٢) لا مصلحة له في النعى على الحكم بأنه قد أثبت في حقه مقارنة بعض الجرائم التي دانه بها دون البعض، ذلك أن الثابت من الحكم أنه أعمل في حقه وسائل المتهمين حكم الإرباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة إليهم جريمة واحدة ولغى بالعقوبة المقررة لأحدها وهي جريمة تقليد العملة والتي لا يمارى الطاعن في أن الحكم قد تناولا بالتدليل على ثبوتها في حقه. ومن ثم فإن ما ينمعه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس.

(١٣) لما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما إعتراضاً على تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير، فإن النعى بتعيب هذا التقرير لا يعلو أن يكون دفعاً بتعيب من إجراءات التحقيق التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١٤) من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يتخدع به حتى المدقق، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يلدغ الناس، وإذا كان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء المحلية أو الأجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيئات مصطنعة وأن تزيفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يقبلونها في

التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يمدح الناس، ومن ثم فإن معنى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سليم.

الطعن رقم ٣٥١٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه "إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة يجب إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم" فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الإرباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم يجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك المقررة لأشدّها إذا تفاوتت العقوبات المقررة لها كما دلت ضمناً وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائي بالإدانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها. لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة في القانون لكل من جرمي تزوير المحرر العرفي وإستعماله واحدة، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإشواك في تزوير المحرر العرفي برغم سبق صدور حكم نهائي بإدانتته في جريمة إستعمال ذلك المحرر يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة يجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد، إذ يستمر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر، إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها. يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين إذا أردف الشارح عبارة "الحكم بعقوبة الجريمة الأشد" بمادة "دون غيرها" في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط

تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي. ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد، ولما كانت ثمة حاجة إلى إفراد فقرة لكليهما. لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارله الطاعن بتداوله وصفان قانونيان : إستيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والأوضاع المقررة للإستيراد من الخارج، وتهريب هذه السبائك بإدخالها إلى البلاد وتعمد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها، مما يقتضى - إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التى تخضع عنها الوصف الأشد - وهى جريمة الإستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلية كانت أو تكميلية، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جرمى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقاً لأحدهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر، وهو ما يكون معه قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جرمى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم، ودون حاجة إلى بحث السبب الثانى من سبب الطعن المتصل بجريمة التهريب لإنتفاء الجذوى منه بعد إستبعاد عقوبتها. ولا يمنع من ذلك أن يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها "تعويض" طالما أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها، وضاعفه في حالة العود وهو ما يتبادى منه أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية، والحكم به حمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين في الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التى رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتماً عدم الإستمرار في الإجراءات والحكم بإقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية. ولا يغير من هذا النظر أنه أجز في العمل - على سبيل الإستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك "التعويض" والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل، وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت لمصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر تنشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركى ذاتها، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية

كفاتها للردع والزجر، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريقة النبعة للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢

لما كانت جريمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً مرتبطة بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار وكانت عقوبة الجريمة الأولى أشد من الثانية مما يتعين معه توقيعها عن التهمتين، فإن النعى على الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون يكون فى محله مما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً فى خصوص ما قضى به عن هاتين التهمتين وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٤

من المقرر أن الإرباط الذى تاتر به المستولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراعة.

الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٤

قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلى أن تصب الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور فى ذلك، بموجب الأمر القانونى للإرباط، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، وإذ كانت جريمة إحراز الجواهر المخدرة سالفة الذكر تخص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها وهى المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية "طوارئ" التى تشرك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى الطاعن فإنه يتعين أن تصب الجريمة الأخيرة الأولى فى التحقيق والإحالة والإختصاص بالمحاكمة، وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ من إحالة الجرائم التى تخص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة وهى قاعدة عامة واجبة الإلتباع فى المحاكمات الجنائية.

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٤

لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت عند إنتضاء موجبات الرأفة إنزال العقوبة الوحيدة وهى عقوبة الإعدام بكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك والوصد فى حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة على أنه " .. وأما إذا كان القصد منها - أى من جنابة القتل العمد المجرد عن سبق الإصرار والوصد - التأهب لقتل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ". لما

كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته قد جمع في قضاائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار والإقوان وجعلهما معاً عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعين - فإنه وقد شاب إستدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار بهيه فلا يمكن - والحال هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تطلعت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يوكه تخلف الظرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها إلتصرت على أعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الإقوان - الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الإعدام. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة. لما كان ذلك، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بالحكم عليها الثالثة التي لم تطعن على الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العتالة. فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعين وانحكرم عليها الثالثة.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نعت في فترتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب اعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨

إجراء عملية جراحية بغير ترخيص يتحقق معه في آن واحد وبمجرد حصوله مظهران قانونيان : مظهر مخالفة لائحة تعاطي صناعة الطب ومظهر جنحة إصابة خطأ. ففاعِل هذه العملية يعتبر مخالفاً ويعتبر في الوقت عينه مرتكباً جنحة الإصابة الخطأ لتجب عليه عقوبة الجنحة وحدها لا عقوبتا الجنحة والمخالفة لأن المخالفة والجنحة اللتين إرتكبهما نشأتا معاً عن فعل واحد هو إجراء العملية، والفعل الواحد إذا كون جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها. أما إيجاب عقوبتين إحداهما على الجنحة والأخرى على المخالفة فلا يكون إلا في صورة ما إذا لم تكن المخالفة والجنحة نشأتا معاً عن فعل واحد بعينه كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم إنساناً في أثناء سيره.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨

إذا أنهم منهم مجرمين وحصلت المرافعة فيهما وحكمت محكمة الدرجة الأولى بالعقوبة في كل منهما ثم حكمت المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وتيرة المتهم لما أسند إليه فإن حكمها هذا بصيغته العامة يعتبر صادراً في التهمتين ولو أن المحكمة لم تتناول في أسباب حكمها إلا إحداهما. ولا يجوز للنيابة أن تقدم الدعوى ثانية إلى المحكمة الإستئنافية، فإذا فعلت وسمعت المحكمة الإستئنافية الدعوى وأعدادت النظر في موضوع التهمة التي أهملت الإشارة إليها في الأسباب كانت في عملها هذا خارجة على القانون، إذ هي مهما كانت مخلفة في حكمها الأول فمن انحراف عليها أن ترجع فيه. وتصحيح هذا الخطأ يكون من شأن المحاكم الأخرى على وفق القانون.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٩

إذا عولب منهم على جرمين : جريمة تعرض بالقوة لحياة المدعى بالحق المدني، وجريمة إتلاف بسوء قصد "إقتلاع شجرة مملوكة لهذا المدعى المدني"، ورات محكمة النقض أن جريمة التعرض غير ثابتة على المتهم من الوقائع التي أوردها الحكم، وأن جريمة الإتلاف بسوء قصد هي وحدها الثابتة عليه كان لها أن تنقض الحكم فيما يتعلق بتهمة التعرض، وتبرئ المتهم منها، وأن ثبوتها على حاله من جهة تهمة الإتلاف مع اعتبار العقوبة المقررة بها أنها عن هذه التهمة الأخيرة فقط، وإلغائها هي والتعويض المدني على حالهما، مادامت هذه الجريمة الثابتة كافية بمفردها لإستحقاق العقوبة التي توقعت على المتهم.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٣٩/١/٩

إن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد في جنابة القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظروف المشددة المنصوص عليه فيها. فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والرصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق إصرار ولا رصد فمن الخطأ في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قارفا جرمين مستقلين لإستحقاق عقوبة عن كل منهما.

الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٣

إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس أشياء محبوزة، وكان أساس الإختلاس في كل هذه القضايا واحداً، وهو عدم تقديم المحبوزات في اليوم الذي كان محدداً ليحبس فيه وإعتراف المتهم بالنصرف فيها، فإن المحكمة المنظور أمنها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها أن توقع على

التهمة عقوبة في كل قضية بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها إلى بعض، ونحكم عليه لها بعقوبة واحدة، لأنه لم يقارف إلا والعة جنائية واحدة لا يمكن أن تكون إلا جريمة واحدة.

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٢/١١/١٩٤٥
إن استعمال الموظفين ومن هم في حكمهم القسوة مع الناس إعتداداً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات يكون أيضاً - إذا حصل بالضرب - الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو غيرها من المواد الأخرى التي تعاقب على إحداث الضرب أو الجرح عمداً. ولما كان الفعل الجنائي في الجريمتين واحداً، وكان يجب بمقتضى المادة ٣٢ لفقرة أولى من قانون العقوبات ألا يوقع على التهم به إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد، وكانت العقوبة المقررة في القانون بالمادة ٢٤١ ع من الضرب الذي يعجز المضروب عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أشد من العقوبة المقررة بالمادة ١٢٩ ع، فإنه لا يكون من الخطأ معاقبة التهم "وهو عمدة" بالمادة ٢٤١ إذا ما ثبت أن الضرب الذي وقع منه على المجني عليه قد بلغ ذلك الحد من الجسام.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٧
لا مانع قانوناً من الجمع بين عقوبة جنائية التزوير وبين الغرامة النسبية في جنائية الإختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط. وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٢٩
العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات نوعية "Specifique" لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها. فلهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فإن تطبيقها لا ينبغي أن يجب تلك العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هي لها. بل لا يزال واجباً الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤٤٧ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٦
إن قيود صاحب العمل عن الإشتراك عن عماله أمر مستقل تماماً عن إخلاله بواجب الإحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به ارتباطاً لا يقبل التجزئة فلا يجوز القيام بالواجب في شأن أحدهما عن الأخرى وينبغي عنها بحسب الأصل الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٩

العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لتزويهم فى المواد ١٠، ١١، ١٢ من القانون المذكور لا وفقاً لما يقدر القاضى فى الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ودون تحويله من وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين فى كليهما، فإن إتحدت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون إعتداد بالحد الأدنى، وإذ نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الإعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية فى الجريمة - مقيدة بمحد أدنى. ولما كانت المحكمة قد إنتهت بالمخالفة لذلك إلى عقاب المتهم بمائة قرش عن تهمة إعداد سجلات قيد العمال وأجورهم وإصاباتهم وعدم التأمين عليهم على أن تعدد بقتل عدد العمال وكانت هذه العقوبة المقررة للجريمة الثانية "عدم التأمين على العمال" التى يميز فيها التعدد دون القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى الأشد "عدم إعداد السجلات" التى لا تعدد فيها العقوبة بقتل عدد العمال، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يسوجب نقض الحكم وتصحيحه فيما لقضى به من تعدد العقوبة وإلغاء هذا التعدد.

الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٩

لما كانت المادة ١٧ من ذات القانون تنص على أن "لكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القراءات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتعدد العقوبة بعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد". وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٧ ساقطة البيان بتوقيعه عقوبة واحدة عن الجريمةين سالفى الذكر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بتفريم المظنون ضده مائة جنيه عن كل تهمة وتأييده فيما عدا ذلك.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٩

لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها". فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب إعتبار الجريمة التى تتمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد، إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل

التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر، إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها. يؤكد هذا النظر صيغة الفقرتين إذ أورد الشارع عبارة "الحكم بعقوبة الجريمة الأشد" بعبارة "دون غيرها" في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى فقرة لكليهما. لما كان ذلك، وكان الفعل الذي لاقاه المحكوم عليه يتداوله وصفان قانونيان جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة والشروع في تهريب هذا المخدر بالعمل على إخفائه عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التخلص من سداد ما إستحق عليه من رسوم جمركية مما يقتضى إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف الأشد وهي جريمة جلب المخدر والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادتين ١/٣٣، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها دون عقوبة الشروع في التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلية كانت أو تكميلية، لأن الحكم المطروح إذ إنتهى إلى القضاء بإلزام المحكوم عليه بعقوبة التعريض الجمركي المقررة لجريمة الشروع في التهريب بالإضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب ورغم إلتائه في مدوناته إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين العقوبة المقررة للجرمين وليس تطبيقاً لأشدها مما لا سند له من القانون وما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر وهو ما يكون معه قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جمركي.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا

تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ مسالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها. لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارفه الطاعن وباقي المحكوم عليهم يتناولون وصفان قانونيان، إختلاس بضائع مملوكة لإحدى وحدات القطاع العام، وتهريب هذه البضائع إدخالها إلى البلاد وتعهد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها، إذ أن فعل إختلاس المتهمين لهذه البضائع يتحقق به الركن المادي لكل من جرمعتي الإختلاس المؤتممة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعتداد بحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وفي جريمة الإختلاس والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجرمعتي الإختلاس والإشراك فيه العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه منى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله.

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١

لما كانت جرمعتا الشروع في تصدير الجوهر المخدر وتهريبه اللتين دين المحكوم عليهما. قد نشأتا عن فعل واحد مما كان يمين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع في التصدير باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة الشروع في التهريب الجمركي، أصلية كانت أو تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع في التصدير، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع في التهريب الجمركي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وهو ما نعت عليه النيابة العامة - في طعنهما بما لها من مركز قانوني خاص يتيح لها الطعن في الأحكام، وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في

الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ومن ثم يعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من إثم المحكوم عليه بأن يؤدي مبلغ ٢٥٩٤ جنيهاً إلى مصلحة الجمارك.

الطعن رقم ٤٧٠٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

من المقرر أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة هي بها وذلك بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق. على الجرمين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - بما مؤداه أن طلب الإحالة للإرتباط يجب أن يبدى أمام المحكمة التي تنظر الجريمة ذات العقوبة الأخف بطلب إحالتها إلى المحكمة التي تنظر الجريمة الأخرى - وليس العكس - وإذا كان قد صدر حكم بات في الأخيرة أمكن الدفع بموجبه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما إذا صدر حكم بات في الأولى فإنه يمكن التمسك به لاستئصال مدة العقوبة من العقوبة التي سوف يحكم بها في الثانية.

الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣٠

لما كان الحكم قد اعتبر الجرمين اللذين دان الطاعن بهما مرتبطين وأعمل في شأنه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة جلب المغرل مع تطبيق نص المادة ١٧ من قانون العقوبات، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء لأصله أو التعويض المدني للخراتعة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما إرتبط ب تلك الجريمة من جرائم أخرى فإن الحكم إذ أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولغى بالتعويض النصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

لما كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي ألبها في حق الطاعن من أنه تقاضى من اجنسى عليه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ولم يحور له عقد إيجار يتحقق به معنى الإرتباط الوارد في المادة ٧/٢٢ من قانون العقوبات لأن الجرمين المسندتين إلى الطاعن ولغوا لفرض واحد كما أنهما مرتبطتان ببعضهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة ما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن الجريمة الثانية الخاصة. بعدم تحرير عقد إيجار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة التي أوقعها بالنسبة لهذه

الجرمة إكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل الجريمة الأولى الخاصة بتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإنجاز باعتبارها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦

لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمتع عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأنه لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تبين صياغة الفقرتين إذ أورد الشارع عبارة "الحكم بعقوبة الجريمة الأشد" بعبارة "دون غيرها" في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجررت صياغتها بعبارة واحدة وعلى نسق واحد، ولما كانت ثمة حاجة إلى إيراد فقرة لكليهما. لما كان ذلك، وكان الفعل الذي لاقفه المظنون حده يتداوله وصفان قانونيان : الشروع في تصدير جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة والشروع في تهريب هذا المخدر بمحاولة إغراقه من البلاد بالمخالفة للنظم المعمول بها، مما يقتضى - إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - إعتبار الجريمة التي تتمتع عنها الوصف الأشد - وهي جريمة الشروع في تصدير جوهر مخدر - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادتين ٤٥، ٤٦ من قانون العقوبات والمادتين ١/٣٣، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم أعمالها والإنجاز فيها دون عقوبة الشروع في التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلية كانت أو تكميلية.

الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧

إن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلي أن تصبغ الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحثة والمحاكمة وتدور في للكها بموجب الأثر

القانونى للإرتباط، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجرمين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات. وإذا كانت جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستتجة مألوفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها، وهى المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية "طوارئ" التى تشترك مع القضاء العام فى الإختصاص بنظر جريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى المظنون ضده، فإنه يتعين أن تباع الجريمة الأخيرة الأولى فى التحقيق والإحالة والإختصاص بالمحاكمة، وهو ما يوجه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من إحالة الجرائم التى تختص بها المحاكم من درجات مختلفة، إلى المحكمة الأعلى درجة، وهى قاعدة عامة واجبة الإتباع فى المحاكمات الجنائية.

الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢

— إن جريمة تعريض أكثر من حدث للإغتراف موضوع إتهام الطاعنين فى الدعوى الماثلة وما أسند إليهما فى الدعوى الأخرى المحكوم فيها من جرائم إدارة مسكن للدعارة وتسهيل وإستغلال دعارة أنثى كانت وليد نشاط إجرامى يتحقق معنى الإرتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوقوع جميع هذه الجرائم تحقيقاً لفرض واحد وإرتباطها ببعضها بإرتباط لا يقبل التجزئة وإذا نصت هذه المادة صراحة على اعتبار الجرائم المرتبطة جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه يتبادى من ذلك أن صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوبة، ولما كانت جريمة تسهيل دعارة أنثى المحكوم فيها نهائياً على الطاعنة الثانية فى الدعوى رقم..... لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف غرب الإسكندرية معاقباً عليها طبقاً للفقرة "ب" من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة بالحس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة إلى خمسمائة جنيه أخذاً بما يبين من الأوراق من أن..... التى وقعت عليها هذه الجريمة لم تتم إحدى وعشرين سنة، وذلك بصرف النظر عن أن المحكمة أنزلت العقاب خطأ طبقاً للفقرة ٣ من المادة المذكورة إذ المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون غير مقيدة بالوصف الذى أسبع على الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه، بينما جريمة تعريض أكثر من حدث للإغتراف المسندة للطاعنة الثانية فى الدعوى الحالية معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بالحس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات، فإن الجريمة الأولى بهذه المثابة تكون ذات العقوبة الأشد ويكون الحكم المظنون فيه إذ دان الطاعنة وقضى بمعالجتها عن الجريمة الأخيرة قد

أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بالنسبة لها والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها.

— إن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام الملغية من المسؤولية أو العقاب، فلا محل لإعمال حكم هذه المادة عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم المرتبطة أو سقوطها أو إنقضائها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدلع المبدى من هذا الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٤

إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب اعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمتع عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجنائي كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إحتضنت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

١) حيث إن الطاعن الثاني..... وإن قرر بالطعن بالنقض في المبدأ إلا أنه لم يودع أمباًباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢) لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين والفة الدعوى بما توالت به كافة العناصر القانونية لجرمعى جلب المخدرات وتهريبها التين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولا تخضع للقانون الجنائي المصرى ورد عليه في قوله "بأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن فى إجراءاته هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياتة واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وإن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة عند هذا

الشخص بقدر يور تعرض التفتيش لحرته في سبيل كشف إتصاله بالجريمة وإذا كان الثابت من مطالعة محضر التحريات المحرر بمعرفة العميد..... رئيس قسم النشاط الخارجي بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الساعة التاسعة من صباح يوم..... أن الياخورة..... المطلوب الإذن بتفتيشها وضبط من عليها متواجدة بالفعل بالمياه الإقليمية المصرية وقد صدر إذن النيابة العامة بناء على التحريات المسطرة بمحضره في ذات اليوم الساعة العاشرة والربع صباحاً ومفاد ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تخضع للقانون المصري وتحقق وقوعها من مقارنتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة لا تخضع للقانون الجنائي المصري ولا يغير من قناعه المحكمة في هذا الخصوص كون عملية الضبط قد تمت فجر يوم..... حال تراكى الياخورة بميناء بور سعيد إذ أن ذلك لا ينفي تواجدها بالمياه الإقليمية المصرية وعلى ظهرها شحنة المواد المخدرة المجلوبة من لبنان وقت صدور الإذن بالضبط والتفتيش حسبما جاء بالتحريات أو على لسان العميد /..... محضر التحريات والقائم بالضبط والتفتيش والعميد /..... الذى شاركه في ذلك والتي تضمن إليها المحكمة في هذا الخصوص وتأخذ بها في هذا الشأن سيما وأن الثابت من أقوال..... أن المركب قد وصلت بعد ظهر يوم..... إلى ساحل طرابلس وتم وضع شحنة المخدرات بها وفي اليوم التالى أى..... أبحرت المركب على الفور مما لا ينفي إمكان تواجدها بالمياه الإقليمية المصرية صبيحة يوم..... الصادر فيه الإذن بالضبط والتفتيش وإذا كانت المحكمة قد إلتصمت بمجدية التحريات التي أسفرت عن أن الطاعن وآخرين قد جلبوا كمية كبيرة من المواد المخدرة لترويجها بالداخل، وأن الأمر بالتفتيش صدر لضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجدة بالمياه الإقليمية المصرية بما مفهومه أن الأمر صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنتها لا لضبط جريمة مستقبلية. ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادر لضبط جريمة والمة بالفعل ويكون ما ينمى الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

٣٣ من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد لتأخذ منها ما تطمنن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، وأنه لا يشترط في شهادة كل شاهد أن تكون دالة بذاتها على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تخبره محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها. ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

٤) من المقرر أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات. ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً

٥) الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاص لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ إذ يبين من إستقراء هذه النصوص أن الشارع إشتراط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من جهة الإدارة المختصة لا يسمح إلا للفتات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل محله في عمله وأوجب على مصلحة الجمارك في حائتي الجلب والتصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادةه إلى الجهة الإدارية المختصة، كما يبين من نصوص المواد الثلاثة الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية والدول الناحية وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية وتعتبر خطأ جبركياً خفياً قناة السويس وشواطئ البحيرات التي يمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في المياه المحيطة به، ومفاد ذلك أن الخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الرخص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - بعد جلباً محظوراً ويضحي النفي في هذا الخصوص غير سديد وإذ كان الحكم قد أثبت أن المركب إجتازت بالمخدرات الخط الجمركي ودخلت المياه الإقليمية المصرية فإن ما أئجه الحكم من ذلك هو الجلب بعينه ويضحي النفي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد.

٦) لما كان قصي العلم بحقيقة الجوهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج من موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي وإذ كانت المحكمة قد إستظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها علم الطاعن بكنه الجوهر المضبوط وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض

٧) من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب لى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورد لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى. وهذا المعنى يلبس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقديره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ويدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما أسسته فى الحياة أو الإحراز لأن ذلك ترديداً للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتزعه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حياة المخدر أو إحرازه.

٨) لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافق به العناصر القانونية للجريمتين المستدتين إليه وأورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور فى التسييب ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لى غير محله.

٩) لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال فى إيراد أقوال..... إلى ما حصله من أقوال..... كما بين من المقررات المضمومة أن الأقوال متفقة فى جملتها ولم تختلف أقوالهما إلا فى نفي..... سماعة الحديث الذى جرى بين الطاعن الأول والأشخاص المسلحين الذين نقلوا شحنة المخدرات إلى المركب. لما كان ذلك، وكانت إحالة الحكم فى أقوال..... إلى أقوال..... رغم الخلاف فى تلك الجزئية غير مؤثر فى عقيدة الحكمة التى خلصت إليها وكانت أقوال شهود الإلبات والمتهمين التى إطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على أن الطاعن الأول لاعل أصلى فى جرمته جلب المخدرات وتهريبها اللتين دين بهما ومن ثم فلا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها. لما كان ذلك، وكان ما حصله الحكم من أقوال أفراد طاقم المركب تردت إلى أصول ثابتة فى تحقيقات النيابة ولم يجد الحكم عن نص ما أثبت به أو فحواه، فإن الحكم يكون قد انحسرت عنه قالة الخطأ فى الإستناد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

١٠) لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها فقد دلت بصريح

عبارةها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب اعتبار الجريمة التي تختص عنها الوصف والتكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي تختص عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد. إذ يعتبر الجنائي كأن لم يرتكب إلا هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي إعصمت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تبين صيغة الفقرتين إذ أورد الشارع عبارة "الحكم بعقوبة الجريمة الأشد" عبارة ودون غيرها في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت حاجة إلى أفراد فقرة لكلهما.

١١) لما كان الفعل الذي قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان: جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة وتهريب هذا المخدر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليه، مما يقتضي - إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تختص عنها الوصف الأخد - وهي جريمة الجلب - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادتين ١/٣٣، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها دون عقوبة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أصلياً كانت أو تكميلية، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون معنى الطاعة على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

١٢) من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة. لما كان ذلك، وكان الفصل في ثبوت أو تخلف القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدرة هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاؤه بذلك على ما يسوغه.

*** الموضوع الفرعي : نظر الجرائم المرتبطة :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٨

يظل إختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل فى موضوعهما، ولا ينفك عنها هذا الإختصاص ولو قضى فى الجريمة الأصلية التى هى من إختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه للإقامة الدعوى، وذلك لورود النص بصيغة عامة، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١/٢٩/١٩٦٢

يسقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الإرتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها فى تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً لما هو مصروف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات. فإذا كان الثابت بما أراهه الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح الناري وذخيرته بمنزل المتهم فى الوقت الذى ضبط فيه محرراً مخدراً، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى إحراز السلاح والذخيرة إرتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ سالفة الذكر، لأن جريمة إحراز المخدر هى فى واقع الأمر هى جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين، فإنه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام. ومن ثم فإن النيابة إذ أحالت التهم "الطاعن" مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعها، فأدانه الحكم المطعون فيه عنها وأنزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى المقررة قانوناً لجريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار، فإنه يكون مشوباً بالبطالان متعيناً نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة إحراز المخدر وإعادة الدعوى لتهمتى إحراز السلاح الناري وذخيرته إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين.

الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٧٠

من المقرر أن الإرتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالمقوية دون البراءة التى لا تسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل التهم، وإذ كان ما تقدم، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الجريمة التى دين عنها المطعون ضده الأولى المرتبطة بجريمة إحداث العاهة المستدعية محل هذا الطعن، هى جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهى الجريمة الصغرى، وأن المطعون الثانى والثالث قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب

المضى إلى الموت وهي الجريمة الكبرى، فإن الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسئولية المظنون ضدهم الجنائية عن الجريمة محل الطعن، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى هذه الجريمة سابقة الفصل فيها والذي قضى بالحكم المظنون فيه بقبوله، غير سديد فى القانون مما يعين معه نقض هذا الحكم.

الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢

إن إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنائيات فى جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له يجب - بحسب الأصل - أن تكون أمام محكمة الجناح الجزئية المختصة لفصل فى الجريمة المسندة إليه بالطريق العادى ما دامت قد زالت حالة التلبس التى إستلزمت محاكمته أولاً أمام محكمة الجنائيات لوقوع الجريمة منه أمامها بالجلسة، إلا أنه نظراً للارتباط بين هذه الجريمة وبين الجنائية المسندة إلى الآخرين الذين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضاً، يكون من المصلحة - تحقيقاً لسر العدالة - أن تنظر الدعوى بالنسبة للجميع أمام محكمة واحدة وهي محكمة الجنائيات دون أن يكون فى ذلك أى تقليل من الضمانات القانونية بالنسبة للمتهم المذكور.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٣٠

إن حق محكمة الجنائيات فى أن تفصل أو لا تفصل عن الجنائية المرفوعة إليها ما رفع لها من جناح باعتبارها مرتبطة بها هو من إطلاقات القانون لقاضى الدعوى يستهدى فيه بما يرى أنه أجدى على قضية الجنائية لفصل عنها ما أحيل معها من جناح إن عاف عليها التعطيل أو التشويش وكان له إلى هذا الفصل سبيل وإلا نظر الكل معاً متى رأى فى ذلك فضل كشف وتوہر لتلك الجنائية. وتصرفه هذا يخرج - بحسب الأصل - عن رقابة محكمة النقض إلا إذا وقع على صورة فيها إخلال بحق الدفاع عن المتهم فى الجنائية.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١٣

إن الارتباط بين الجرائم الذى يستوجب نظرها معاً أمر متعلق بالموضوع. فلمحكمة الجنائيات أن تفصل عن الجنائية ما يكون قد أحيل معها من جناح كلما خافت عليها التعطيل أو التشويش وكان لها إلى هذا الفصل سبيل. ولا يقلل من التهم الإعراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى بأكملها وأن فصل الجناحة عن الجنائية يفتقر عليه هذه المصلحة ويخل بمقه فى الدفاع، لأن الفصل لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها أدلة الجناحة

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٠
مسألة وجود الارتباط الذي يدعو لإجابة طلب ضم قضية إلى قضية منظورة مسألة موضوعية تفصل فيها
نهائياً محكمة الموضوع.

إستئناف

* الموضوع الفرعى : إستئناف الأحكام :

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٢

إذا كان الحكم الابتدائى قد لضى برفض الدعوى المدنية ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ومع ذلك لضى المحكمة الإستئنافية بإلزام المتهمه بالمصاريف المدنية الإستئنافية، فإن حكمها يكون فى غير محله، إذ لم يكن معروضاً عليها سوى الإستئناف المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر لى الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٢

إنه بين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها الإستئناف فى مواد المخالفات والجنتح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى هذه المواد لا يجوز إستئنافه. والعبارات التى إستعملها الشارع فى المادة ٤٠٢ سواء فى فقرتها الأولى أو الثانية صريحة فى التفرقة بين مناهى حق المتهم فى الإستئناف والذى جعله المشرع تابعاً لتقدير العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة "فى الإستئناف" الذى علقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة فى الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفهاً بالجلسة. وإذن فغير سديد القول بأن للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر لى أمة جنحة يزيد الحد الأقصى للفرامة المقررة لها على خمسة جنهيات مهما نقص مقدار الفرامة المحكوم بها.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٢

إنه بين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها الإستئناف فى مواد المخالفات والجنتح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى هذه المواد لا يجوز إستئنافه. والعبارات التى إستعملها الشارع فى المادة ٤٠٢ سواء فى فقرتها الأولى أو الثانية صريحة فى التفرقة بين مناهى حق المتهم فى الإستئناف والذى جعله المشرع تابعاً لتقدير العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة [فى الإستئناف] الذى علقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة فى الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفهاً بالجلسة. وإذن فغير سديد القول

بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١/١/١٩٥٣

إنه بين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجناح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز إستئنافه. والعبارات التي إستعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناح حق التهم في الإستئناف الذي جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة في الإستئناف الذي علّقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفهاً بالجلسة. وإذن فغير سديد القول بأن للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٢

إنه بين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الإستئناف في مواد المخالفات والجناح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز إستئنافه. والعبارات التي إستعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناح حق التهم في الإستئناف الذي جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة في الإستئناف الذي علّقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفهاً بالجلسة. وإذن فغير سديد القول بأن للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها.

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١/١/١٩٥٣

إن الشارع قد أراد من الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يجعل الحق في الإستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعاً للقبوات وحدها وفي الحدود التي نصت عليها تلك المادة غير متأثر بالتعويض القضائي به في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٤

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "لما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من التهم أو من النية العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها" لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون، وإنما قصد خطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة، ذلك لأنه من غير المقبول أن ينفق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المذكورة، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً. ومن ثم يجب التسوية بإجازة الطعن بالاستئناف في كل الأحوال التي يجوز فيها الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥

إن استئناف الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النهائي.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١١/١٤/١٩٥٥

لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقررة بها من عكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من التهم وحده دون النية حتى لا يضار باستئنافه، وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٨

إن الطعن بالاستئناف المرفوع من التهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة، لا يصح قانوناً أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنص على موضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحاً عليها.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٩

إن عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يشترط فيما يشترط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى أن يكون استئنافه غير جائز لم تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٩

يبين من نص المواد ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن هذا القانون عرض حالة البطلان الذى يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم وخص المتهم والنيابة العامة وهدمها وإستئناف الأحكام التى تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحقوق المدنية، ومن ذلك ما يكون قد لحق الحكم الابتدائى من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليه.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم القبايى - على مسا جرى به قضاء محكمة النقض - نظرا إلى أن كلا الحكمين متداخلا ومتدجان أحدهما فى الآخر - مما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٤/١٢/١٩٦١

العبارة التى إستعملها الشارع فى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية سواء فى فقرتها الأولى أو الثانية صريحة فى التفرقة بين منطقتى حق المتهم فى الإستئناف والذى جعله المشرع تابعا ل مقدار العقوبة المحكوم بها، وبين حق النيابة الذى علقه على ما تبديه من طلبات. والتصوير بعبارة "إذا طلبت النيابة الحكم..." إنما يتصرف إلى ما تطلبه فى الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهة بالجلسة، وسواء فى ذلك أكانت أبدته فى مواجهة المتهم أو فى غيبه بجلسته أعلن لها، ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة.

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٢

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه "بصفته صاحب عمل لم يقم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه. الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢" قلضت محكمة أول درجة بتفرغه مائتى قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملا، فإن إستئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا - ذلك أن العبرة فى تقدير نصاب الإستئناف إنما يكون - فى مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحقوقيهم، وهذله من ذلك تشديد العقاب الواجب إنزاله على الفعل المؤثم. وهذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة فى مجموعها إنما أنزلها الحكم

بالتهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بإزداد عدد العمال الذين أجحف بهم هذا الفعل، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حداً يجعلها أشد خطراً على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيهات التي جعلت حداً لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساساً لتقدير هذا النصاب. كما أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي يقتضي وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الإرتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز إستئناف التهم "الطاعن" يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين لذلك نفضه.

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/٦/١٩٦٤

إن عبارات المادة ١٠٢/٤، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناطق حق التهم في الإستئناف والذي جعله المشرع تابعاً لقياس العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت النيابة الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد تضمنه ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة التهم أو في غيبتها بجملة أعلن لها، ويستوى كذلك إن تم في الجلسة أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك ما دام التهم قد أعلن بتلك الجلسة.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢/٢٤/١٩٦٤

البيانات التي صاغ بها المشرع نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بفقرتها الأولى والثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناطق حق التهم في الإستئناف والذي جعله المشرع رهناً بمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت النيابة الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة، سواء تم إبداءه شفاهاً بالجلسة أو تضمنه ورقة التكليف بالحضور وسواء أكان في مواجهة التهم أو في غيبتها بجملة أعلن لها ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة. فإذا كان بين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد التهمة وطلبت إنزال حكم المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات لما أسندته إليها من أنها بتدوت نفوداً سلمت إليها على سبيل الوكالة إضراراً بالجنى عليها، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس دون غيرها لتكون بذلك قد طلبت توقيع هذه العقوبة عليها وهو ما يكفي قانوناً لتمازى النيابة حقها في الإستئناف إذا صدر الحكم بالبراءة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن

ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ والقضاء بجواز الإستئناف.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٥

من المقرر أن إستئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابياً يفيد أنه تجاوز عن إستعمال حقه في المعارضة إكتفاء منه باللجوء إلى طريق الإستئناف. ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة الإستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر في مجرد طلب معاملته بمزيد من الرأفة ولم يفر لديها شيئاً مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٥٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦

لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده. ولما كانت العقوبة المقضى بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضلع الرسوم المستحقة عن الرخص بالنسبة إلى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقاً لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، فإنه وقد سكنت النيابة العامة عن إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - ما كان يجوز للمحكمة الإستئنافية وقد إنجذت إلى إدانة المطعون ضده بتلك الجريمة أن تصحح هذا الخطأ.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٧

الشارع إذ أجاز للقاضي في الفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم - بدلاً من وضع المشتبه فيه غير العائد تحت مراقبة البوليس أن يصدر حكماً غير قابل للطعن فيه بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً - إنما دل على أنه متى إرتأت المحكمة الإكتفاء بإنذار المشتبه فيه كان تقديرها في ذلك نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قبل إستئناف المطعون ضده للحكم الذي صدر بإنذاره ثم تصدى لمناقشة وقائع الدعوى وظروفها وقضى في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالبراءة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه وتصحيحه قانوناً والحكم بعدم جواز الإستئناف.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٧

لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده. ولما كانت العقوبة المقضى بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضلع الرسوم المستحقة عن الرخص بالنسبة إلى جريمة إقامة

البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقاً لما تقتضيه المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد سكنت عن إستئناف ذلك الحكم فإنه ما كان للمحكمة الإستئنافية - وقد إنجذبت إلى إدانة المظنون ضده بترك الجريمة - أن تصحح هذا الخطأ.

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٠
تنص المادة ١/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه "يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنح..." ومفاد هذا النص هو إطلاق حق الإستئناف في الجنح لكل من المتهم والنيابة. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز إستئناف المتهم إستناداً إلى أن محكمة أول درجة قضت بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات يكون قد أخطأ طريقه إلى صحيح القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٧١
معنى كان الطاعن قد نسب إلى ضابط المباحث وآخر "المظنون ضده" والتمه تحصلهما منه على مسند بطريق الإكراه، وكانت النيابة العامة قد إستعادت في قرارها قيام إكراه وقع على الطاعن لإجباره على التوقيع على السند، فإن هذا التصرف يتطوّر حتماً على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل ضابط المباحث والمظنون ضده عن هذه الواقعة، وقد إستأنفه الطاعن على هذا الإعتبار ضدهما معاً ومن ثم يكون إستئنائه جائزاً بالنسبة إلى المظنون ضده ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف بالنسبة له قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه. وإذا كان هذا التقرير القانوني الخاطي قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٥
نصت المادة ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "أما إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الإستئناف". ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لإتهامه بجريمة التلبس وكانت محكمة أول درجة قد قضت - بإدائته - لإستئناف المحكوم عليه هذا الحكم وحده، إلا أن المحكمة الإستئنافية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى أن الواقعة تكون جنابة تنطبق على المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً لما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الإستئناف، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥
إستئناف المنهم على إستقلال يفيد منه المستول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والضرورة.

الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

المفكرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أنه لا يجوز لكل من المنهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنب فقد دلت على أن القانون لا يقيد حق المنهم أو النيابة العامة فى إستئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى مواد الجنب بأى قيد. وكان الحكم المطعون فيه إذ عاى هذا النظر حين قنى بعدم جواز إستئناف المنهمة على سند من قوله "أن الثابت أن المنهمة لم تقم بسداد الغرامة المقضى بها وهى أحكام واجبة النفاذ ولعدم حصول الإستئناف طبقاً لنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية" يكون قد أخطأ فى تأويل القانون خطأ يؤذن عكمة النقض تصحيحه ولقى حكم القانون إذ أن هذا الخطأ عس حق الإستئناف وهو من الحقوق الأساسية للخصوم فى الدعوى الجنائية ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد حق إستئناف المنهمة للحكم الصادر بالغرامة ضدها فى جنة من محكمة جزئية بشرط سداد الغرامة على خلاف صريح نص المفرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على ما تقدم بيانه، أما ما نصت عليه المادة ٤٦٣ من ذات القانون من أنه "الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول إستئنافها" فإنه منبت الصلة بحق المنهمة فى إستئناف الأحكام الصادرة ضده بالغرامة من المحكمة الجزئية فى مواد الجنب إذ أن هذا النص صريح لى عباراته وواضح فى دلالة على أنه لا يترتب على الطعن بالإستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٥

الإستئناف المرفوع من المنهم عن الحكم الصادر عليه ينقل الدعوى بمآلتها التى كانت عليها أمام محكمة الدرجة الأولى إلى المحكمة الإستئنافية لتعيد النظر فيها بكامل حريتها فى تقدير عناصرها، غير متقيدة بشى إلا بمقدار العقوبة الذى يعتبر فى حالة إستئناف المنهم وحده حداً أقصى لا يجوز للمحكمة أن تتعداه. وللنيابة أيضاً فى هذه الحالة أن تستند أمام المحكمة الإستئنافية فى طلب تأييد الحكم إلى كل الأدلة التى كان يجوز لها الإستناد إليها فى إدانة المنهم لدى محكمة الدرجة الأولى حتى ما كان منها قد إستندت إليه فعلاً ورفضته تلك المحكمة. كما أن للمحكمة الإستئنافية من تلقاء نفسها أن تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير التى ذكرها الحكم المستأنف وتعتمد عليها فى تأييد إدانة المنهم. وعلى ذلك فإذا دافع المنهم أمام محكمة الدرجة الأولى بطلان محضر التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس قبلت دفعه، ورفضت

بطلان هذا المحضر. ومع ذلك أدانت التهم إمتداداً إلى أدلة أخرى لإستأنف التهم الحكم دون النيابة ورات محكمة الدرجة الثانية أن محضر التفتيش صحيح فاعتمدته دليلاً من أدلة الإدانة، فلا مخالفة منها في ذلك للقانون، ولا تريب عليها إذا هي نصت على صحة محضر التفتيش في حكمها.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٩

الإستئناف في المواد الجنائية حق منوط بشخص الخصم يستعمله بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر - محامياً أو غير محام - يوكله لهذا الغرض إذا شاء. أما ما جاء بالمادة ٢٤ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ من أن حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم مقصوراً على المحامين ومن تأذن لهم المحكمة من بعض الأقارب فإنه لا يقصد به إلا الحضور للمرافعة وإنهاء الطلبات بالجلسة. وأما ما جاء بها بعد ذلك من أنه لا يجوز تقديم صحف الإستئناف إلا إذا كان موقعاً عليها من أحد المحامين فإنه خاص بالإستئناف في المواد المدنية فقط. إذ هذا الإستئناف هو الذى يوجب القانون أن يكون بصحف مشتملة على أسباب وبيانات لا يضطلع بها سوى المحامين. بخلاف الإستئناف في المواد الجنائية فإن القانون لا يوجب أكثر من التقرير به في قلم الكتاب. وإذن فإذا قرر وكيل محام إستئناف الحكم الصادر ضد المتهم بناء على توكيل يسمح له ذلك فقبضت المحكمة بعدم قبول الإستئناف شكلاً بمقولة إنه رفع من غير ذى صفة لأنها تكون قد أخطأت.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١

ما دام التوكيل الذى قرر المحامي الإستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له إستئناف أى حكم يصدر ضد الموكل فإن هذا يكفى قانوناً في تحويله الإستئناف في كل دعوى، ولا يلزم أن تكون الدعوى معينة بالذات في سند التوكيل.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠

إذا كان الحكم الإستئنافى قد قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائياً مع أن الإستئناف إنما كان مرفوعاً من النيابة وحدها لذلك منه خطأ يتعين تصحيحه بإرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه وجد في حالة إشباه - لا أنه عاد إلى حالة الإشباه بعد إنذاره - وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضى توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنذار، فالمحكم فيها بالإنذار لا يجوز إستئنافه.

الطنن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٤٧مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٠

مجرد تيرنة التهم من الجريمة لا ينقله إلى صف المسئولين عن الحقوق المدنية المشار إليهم بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات، بل إن الحكم عليه بالتعويض مع تبرئه لا يخرج عن أنه محكوم عليه يتنفع في الاستئناف من حيث جوازه وعدمه بالنص العام الوارد بالمادة ١٧٥ تحقيق. فإذا حكم بتيرنة متهم من الجريمة مع إلزامه بالتعويض المدني فإنه يجوز له أن يستأنف هذا الحكم من جهة التعويض ولا يصح الدفع بعدم قبول الاستئناف بزعم أن التعويض أقل من النصاب الجائز له الاستئناف.

الطنن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٩

استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر حده غيابياً يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة إكفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف. لما كان ذلك، فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلغى لما إذا كان الحكم المستأنف هو حكم قابل للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن عن النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن، خاصة وأن دلاعه لديها قد انحصر في عدم قيامه بالبيع يوم الحادث وطلب استعمال الرافعة معه ولم يثر لديها شيئاً مما يبره بطله بما لا يقبل معه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٩

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نص في المادة ٤٠ منه على أنه "يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عما الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه". لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالتوبيخ وهو ما يجوز إستئنائه أصلاً. ومن ثم لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض من باب أولى مما يكون معه الطعن مفصلاً عن عدم قبوله.

* الموضوع الفرعي : إستئناف الدعوى المدنية :

الطنن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٣٠/١/١٩٥٠

للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية وحقه في هذا مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق التهم في الاستئناف، لا يقبده فيه إلا التقيد الوارد بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات خاصة بالنصاب، ومن ثم فإن له أن يستأنف الحكم الصادر برفض دعواه المدنية ولو كان قد قضى ببراءة التهم ولم تستأنف النيابة، ومتى رفع هذا الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة بمقتضى القانون أن تقول كلمتها في دعواه ويكون قولها صحيحاً ولو كانت جريمة. ولا يؤثر في هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه لأن هذا الحكم لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين

عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجة الحكم الجنائي.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٢

الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد صار نهائياً فيما يخص بالدعوى الجنائية لعدم إستئنافه من المتهم فيها أو من النيابة حتى لا يتصل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعها، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صده فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في إستعمال حقه. وإذاً فإذا كانت المحكمة قد أسست لفضائها برفض الإستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية على ما قائلته من حجة للحكم الجنائي تتعدى إلى الإستئناف المرفوع منها فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥١

للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية، ولو كان قد قضى ببراءة التهم ولم تستأنف النيابة. ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفعل موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبه إلى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية. ولا يمنعها من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجة الحكم النهائي.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥١

الحكم الصادر بالبراءة ورفض دعوى التعويض لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائياً لعدم إستئنافه من النيابة لأن القانون قد عمول المدعى بالحقوق المدنية في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه المدنية دون أن يقبده في ذلك بقيد سوى النصاب الجائز إستئنافه.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٣

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أورد المادة ٤٠٢ منه لبيان الأحوال التى يجوز فيها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية فى الجرح والمخالفات كما خص المادة ٤٠٣ منه لبيان الأحوال التى يحول فيها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجرح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها ومن التهم فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها، وبين من ذلك أن الأحوال التى يجوز فيها للمتهم إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية هى غير الأحوال التى يجوز له فيها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية وحدها لإختلاف نصاب الأحكام فى كل من الدعويين وإن إستئنافه للحكم الذى يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف منوط بقوله بأن يكون الحكم بذلك صادراً عليه فى الدعوى الجنائية أى ببقوة أخرى أصلية أو تكميلية غير الغرامة والمصاريف لا بالتعويض فى الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٨

يشترط لصحة إستئناف التهم الحكم الصادر عليه فى الدعوى المدنية بغير تعيد نصاب معين أن يكون إستئنافه للحكم الجنائى جائزاً، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم جواز إستئناف التهم المرفوع عن الحكم الصادر بتفريقه خسمائة قرش وبإلزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً له للقانون.

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦١

من المقرر قانوناً أن إستئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل المضار المؤتم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية التى يمين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكل ما عليها من قيد ألا توجه العالاً جديدة إلى المتهم. ومن ثم فإنه من حق المحكمة الإستئنافية فى هذه الحالة، أن تعدل وصف التهمة - التى هى أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة الخطأ المنطوق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة الجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ - والمحكمة فى هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه "التهم" فعلاً جديداً، ذلك لأن الوفاة إنما هى نتيجة للإصابة التى حدثت بخطئه والتى أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها. ولا يؤثر على حق المحكمة الإستئنافية فى ذلك كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المقضى، لأن هذه الحكم لا يكون

ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها، إذ الدعويان وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عن الأخرى.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣

إذ خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تحويل المحكمة الإستئنافية وهي تفصل في هذا الإستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة، مما يقتضاه أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توالى الخطأ والفسور ورابطة السببية بينهما في حق المتهم "المستأنف عليه" ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد إستمرت في السر في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة. ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه، إذ أنه لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن موضوع الدعوى يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية إستئنافياً، إنما يشترط قيام التلازم عند بدء إحصال القضاء الجنائي بهما.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧

العبارة في تقدير قيمة الصويض هي بما يطالب الخصوم به لا بما يحكم به لعلاً. ولما كان المبلغ المطلوب القضاء به كصويض يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً واُحدد في القانون بما لا تتجاوز فيه قيمة الدعوى حسين جنبها، فإنه يكون للمدعية بالحقوق المدنية طبقاً لنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الحق في إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣

تنتهى الوكالة طبقاً لحكم المادة ٧١٤ من القانون الدنى بموت الموكل. والأصل أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السر فيه، فإذا كان الثابت بالأوراق أن المحامي قرر باستئناف الحكم الابتدائى بصفته وكبلاً عن المدعى بالحقوق المدنية، في حين أن هذا الأخير كان قد تولى قبل التقرير بالإستئناف، فإن الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية يكون قد تقرر به من غير ذي حفة. ولا يغير من الأمر حضور ورثة المحنى عليه جلسات

الحكمة الاستئنافية، إذ أن مثولهم أمام المحكمة لا يخفى عن وجوب التقرير بالإستئناف ممن له صفة لدى ذلك.

الطنن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

— تنص المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "ممتنع أمام محكمة الجنائيات جميع الأحكام المقررة في الجنب والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك" ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهاي للقاضى الجزئى، وبالتالي لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض.

— بين من إستقرأ نصوص المواد ٢٦٦ و ٣٨١ و ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ومما جرى به قضاء محكمة النقض، أن مراد الشارع — بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ ساقفة الذكر فى باب الإستئناف — من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية، من المدعى بالحقوق المدنية، هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصب الإنتهاي للقاضى الجزئى ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت، قد إنصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يقبل أن يكون فى الوقت الذى أورد فيه باب الطعن بالإستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقللة النصاب أن يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض، وسوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنائيات إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المفارقة فى الحكم فى ذات المسألة الواحدة بغير ما مرر وهو ما ينتزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده، فلا يتصور أن يكون الحكم فى الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنب غير جائز الطعن فيه بالنقض لقللة النصاب ويكون فى الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن بمجرد صدوره من محكمة الجنائيات ورغم أن ضمان العدالة منها أكثر توافراً. ولما كان ذلك، وكان الطاعن — فى دعواه المدنية أمام محكمة الجنائيات — قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهله المطالبة لا يجاوز النصاب الإنتهاي للقاضى الجزئى فإن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الطنن رقم ١٥٤١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٩

لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — فيما يختص بالحقوق

المدينة وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً. فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى، ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الإستئناف فى هذه الدعاوى لطاعة قيمتها وفى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١

من المقرر أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة والمتهم.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩

إن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المعالفات والجنح فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب، ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توالم أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لرتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى، لأن الدعوين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توالم أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المرتب على ذلك، ومن ثم لأنه لم يكن هناك ثمة وجه لإصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر إستئناف الطاعن مع إستئناف المتهم طالما أن من شأن نظر إستئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من

جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل في الفعل الجنائي المسند للمتهم فلا تشريب على المحكمة إن هي أطرحت هذا الطلب لإنشاء ما يبرره.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠

إن كان الأصل إنه وإن كان على المحكمة الإستئنافية وهى بصدد نظر الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه أن تنحرى توأله أركان الجريمة وثبوت الواقعة المكونة لها وصحة نسبتها إلى المظنون ضده غير مقيدة فى ذلك بقضاء الراءة الصادر من محكمة أول درجة، إلا أنه لما كان الخطأ القانونى فى الحكم القاضى بالراءة - بفرض ثبوته - لا يبيح ما دام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بترتة التهم على عدم إطمئنائه إلى ثبوت التهمة فى حقه بعد أن أم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها لما لا يجوز معه مصادرته فى اعتقاده، فإن تعيب الحكم المظنون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعى فى هذا الشأن غير مفيد.

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ٨/٦/١٩٨٠

أجازت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أو التهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها - إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً فإنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب، لا يتجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، حتى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينطلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يقبل أن يكون الشارع قد حظر إستئناف هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها، وفى الوقت ذاته يميز الطعن فيها بطريق النقض. لما كان ذلك، وكانت الطاعة قد إدعت مدنياً بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز الطعن فى دعاوها المدنية بطريق النقض طالما أن التعويض المطلوب فى حدود النصاب النهائى للقاضى الجزئى. ولا يفر من ذلك أن يكون الحكم المظنون فيه قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن إستأنف التهم الحكم الابتدائى القاضى بالإدانة والتعويض ذلك أن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعية مدنياً حقاً فى الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عنها حق الطعن ابتداء بطريق الإستئناف. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جوازه ومصادرة الكفالة والزام الطاعة بالمصاريف.

الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

مضى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن "كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو اتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف" لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائى لعدم إستئناف النيابة العامة له، فإن محكمة ثانى درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنشاء علة الإحالة لسبق الفصل فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى من قبل ما يستحيل معه أن يترتب على الفصل فى التعويضات إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩، لذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل فى موضوعها أما وهى لم تفعل وتحتل عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آتفة الذكر ويكون قد إنطوى على خطأ فى تطبيق القانون لما يعبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

لما كان الحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ليس منها للخصومة فى الدعوى المدنية أو مانعاً من السور لها، فإنه لا يجوز للمدعية بالحق المدنى أن تستأنف وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض غير جائز لما هو مقرر من أنه حيث يتفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

مضى كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح ولها يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، وحق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والتهمة، ومتى رفع إستئنائه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وصحة نسبتها إلى التهمة لرتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بما قضت به محكمة أول درجة فى هذا الخصوص، ولا يمنعها من ذلك كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بمجعية الحكم الجنائى

وإلا لمطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعلطلت وظيفه محكمة الجناح المستأنفة فى شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو المستأنف وحده.

الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤
المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يخص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً وحقه فى ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية بإستئناف الطاعن المسئول عن الحقوق المدنية - لو كان مقبولا شكلاً - لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توالى أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المربوب على ذلك.

الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦
لما كان من المقرر أن للمحكمة الإستئنافية وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهم المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة - وقد إستمر المدعون بالحقوق المدنية فى السير فى دعواهم المدنية المؤسسه على ذات الواقعة ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى إحدهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجة الحكم الجنائى ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦
من المقرر أن للمحكمة الإستئنافية وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد إستمر فى السير فى دعواه المدنية المؤسسه على ذات الواقعة ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها فى ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن

سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه في الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠
لما كانت العبرة في جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في التعويضات بالمبلغ المطالب به لا بما تقضى به المحكمة وكان المدعى بالحق المدني الأول قد طلب أمام محكمة أول درجة تعويضاً مؤلفاً مبلغ ٥١ جنيهاً مما يتجاوز النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي. فمن لم يكون طعن المدعى بالحق المدني الأول بطريق النقض جائزاً.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٣
إذا حكم براءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه، وإستأنفه المدعى بالحق المدني وحده، فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الإستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية، لأن إتصالها بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١
إن محكمة الدرجة الأولى متى قضت براءة المتهمين من جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم، فإنها تكون قد إستنفدت سلطتها في الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية، ولا تملك المحكمة الإستئنافية، لأي سبب من الأسباب، أن تعيد إليها القضية للفصل في موضوعها. وإذا كان الإستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني يوجب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى لفصل فيها فيما يتعلق بحقوقه المدنية فإن المحكمة الإستئنافية لا تكون مخطة إذا هي بحث موضوع الدعوى واصلت فيه.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٠
لا يعيب إجراءات المحاكمة أن يحضر المدعى بالحقوقي المدنية المقضى برفض دعواه ابتدائياً أمام المحكمة الإستئنافية ويتألف في الدعوى من غير أن يكون قد إستأنف الحكم الابتدائي، ما دامت المحكمة لم تقض له بتعويضات مدنية، وما دام المتهم لم يعرض على حضوره.

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٧
الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التصريح لعدم كفاية الأدلة لا يصبح بالبداهة أن يكون ملزماً للمحكمة الإستئنافية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها على أساس أنه

صار نهائياً فيما يخص بالدعوى الجنائية لعدم إستثله من النيابة. إذ يجب للتمسك بحجية الحكم الجنائي النهائي أن يكون ذلك في دعوى أخرى غير التي صدر فيها حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعها، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقي في صدره. فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في إستعمال حقه.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٨

إنه لما كان القانون صريحاً في أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم به نهائياً، وكانت دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت، وكان ما جاء في المادة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية من أنه "إذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه لا تتجاوز قيمة هذا المبلغ (أى النصاب) فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه" لا يمكن أن ينطبق على هذه الحالة، فإن الحكم الذي قبل إستئناف المدعى عن مبلغ جنبه واحد لكونه وصف بأنه تعويض مؤقت يكون معطلاً.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

الحكم النهائي الصادر بالبراءة في الجريمة من محكمة أول درجة لا يفيد المحكمة الإستئنائية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية من جهة ثبوت الفعل، بل إن من واجب هذه المحكمة أن تعرض له من حيث وقوعه وصحة نسبه إلى المدعى عليه لئلا يثبت على ذلك آثاره القانونية.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

من واجب المحكمة الإستئنائية، وهي تنظر في الإستئناف المرفوع أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها ابتدائياً بالرفض مع براءة المتهم، أن تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سواء أكانت المحكمة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن، بل إن من واجبه أن تتحرى ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له فلعل أن يكون له أثر في قضائها.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

إستئناف المدعى بالحق المدني في دعوى الجنب لا يطرح أمام المحكمة الإستئنائية إلا الدعوى المدنية في حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها. وقد جرى الفقه والقضاء في فرنسا على إعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتهياً بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجنب لكفاية هذا القدر من

تحريكها في اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية. أما ما يجري بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة وإستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها. فإذا حكمت محكمة أول درجة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأنها مخالفة وإستئناف المدعى المدني وحده هذا الحكم ولم تستأنف النيابة كان حكم المحكمة الإستئنافية بإعتبار الدعوى جنحة باطلاً ووجب إعتبار حكم محكمة أول درجة نهائياً.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٩

من المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض - لما كان ذلك - وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثاني درجة بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى إمتنع عليها حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف - لما كان ما تقدم - فإن الطاعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه، فعلى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية.

* الموضوع الفرعي : إستئناف النيابة العامة :

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٥٠

من المقرر قانوناً أن إستئناف النيابة للحكم الغائبي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد، وأن اتصال المحكمة بالإستئناف الأول وإنسحاب إستئناف النيابة للحكم الغائبي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق النجعة والزموم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة

صادراً بالتأييد أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، فإذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد قضى بوقف تنفيذ العقوبة فإنه يكون له عدلها بالتخفيف، إذ أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره في كيانها، وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم، فإنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة على المتهم على أساس أن إستئناف النيابة للحكم الغيائي أتم.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠

المحكمة غير مقيدة بما تستند إليه النيابة في تقرير الإستئناف أو تبديله في جلسة المرافعة من الطلبات، بل إنه يتوجب على رفع الإستئناف من النيابة نقل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الإستئنافية، وإتصال هذه المحكمة به إتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون. وإذا فلا تترتب عليها إذا هي رأت إلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم به ابتدائياً ولو كانت النيابة لم تطلب إليها ذلك في تقريرها بل إقتصرت على طلب القضاء بإشهار الحكم الذي أغفلته محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ٢/١٨/١٩٥٢

إن إستئناف النيابة يعيد طرح الدعوى الجنائية أمام المحكمة الإستئنافية، فإذا كانت المحكمة الإستئنافية بعد أن قضت بعدم قبول الإستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً لم تتعرض لموضوع الدعوى بالنسبة إليه وقضت بقبول إستئناف النيابة عن هذا الحكم وإستئناف منهم آخر معه شكلاً وإلغاء الحكم بالنسبة إليه وبراءته فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٢

من المقرر في القانون أن إستئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الإستئنافية، غير مقيدة فيه بطلب النيابة وسواء أكان ذلك لمصلحة المتهم أم عليه.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ٣/٣١/١٩٥٢

إن إستئناف النيابة يتوجب عليه نقل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الإستئنافية وإتصال هذه المحكمة به إتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه، والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون غير مقيدة في ذلك بأى قيد تضعه النيابة في تقرير الإستئناف أو طلب تبديله في جلسة المرافعة. فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تقض بنشر الحكم الصادر على المتهم في جريدتين على نفقته، وكانت النيابة قد إستأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة السوابق، وطلبت أمام المحكمة الإستئنافية تأييد الحكم المستأنف فذلك لا يمنع المحكمة الإستئنافية من أن تقضي بالنشر. وفضلاً عن ذلك فإنه لا كان النشر عقوبة تكملية كان للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها مع العقوبة الأصلية عند قيام موجباتها ولو لم تطلب النيابة ذلك.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

إن قانون الإجراءات الجنائية قد بين في المادة ٤٠٢/٤ على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة، وواضح من نص هذه الفقرة أن حق النيابة في الاستئناف لا يرد إلا إذا كانت النيابة قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ولم يحكم بما طلبته أو حكم بالبراءة، وما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجناح فإنه لا يجوز لها استئنافه. وإذن لمضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت من النيابة ضد المتهم تخالفته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل، فإن هذا الحكم يكون قضاء بما طلبته النيابة في حدود المادة ٣١٨ من قانون العقوبات، ويكون استئنافه له غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

مضى كانت النيابة قد قررت بالاستئناف في ظل قانون تحقيق الجنايات، فإنه لا يكون لصدور قانون الإجراءات الجنائية تأثير على استئنافها الذي قررت به صحيحاً حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات. إذا كان الحكم قد لمضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقاً للمادة ٤٠٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١١

مضى كانت النيابة قد طلبت من محكمة أول درجة مساءلة المظنون ضده بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ١٧٣/١ من قانون العقوبات دون تحديد مقدار العقوبة التي تطلب توقيعها عليه ودون طلب تطبيق مواد العود، وكانت المحكمة قد حكمت على المظنون ضده بالحبس شهرين مع الشغل أى بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المواد التي طلبت النيلية تطبيقها، فهذا الحكم لا يجوز استئنافه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على عدم جواز استئناف النيابة ما دام قد لمضى بالعقوبة التي طلبتها.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٨

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها للنيابة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح، والطلب الذي علقت عليه هذه المادة جواز الاستئناف إنما هو ما تطلبه النيابة صراحة في الجلسة أو في ورقة التكليف بالحضور، أما مجرد طلب النيابة تطبيق نص القانون على واقعة الدعوى فلا يحقق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما قصده المشرع.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٣

إن قضاء محكمة النقض بإجادة إستئناف الأحكام الصادرة بإنذار المتهم متى كان عائداً منه تطبيق القواعد العامة للإستئناف في غير الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التى تحيل على الفقرة الأولى من المادة الثانية دون الفقرة الثانية. وعقضى لقانون تحقيق الجنايات الملقى كان حق النيابة فى إستئناف الأحكام الصادرة فى الجرح غير مقيد، أما وقد وضع قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٤٠٢ منه [قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢] قيوداً على حق النيابة فى إستئناف الأحكام الصادرة فى الجرح والمخالفات، وجعله منوطاً بطلباتها أمام محكمة أول درجة، فإنه يتعين مراعاة هذه القواعد. وإذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة موافق المتهم للأوراق أو تبين لها أن المتهم عائد، فأوقعت المحكمة عقوبة الإنذار التى أجاز لها القانون فى المادة الثالثة من ذلك المرسوم بقانون توقيعها بدلاً من العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية، فإن حكمها يكون غير قابل للطعن. ولا يجوز للنيابة أن تتحدى أمام المحكمة الإستئنافية بأن المتهم عائد تنطبق عليه الفقرة الثانية لا الأولى ما دامت هى لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية ولم تطلب إليها تطبيق عقوبة المرد.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٣

إن إستئناف النيابة على ما جرى به قضاء محكمة النقض تطبيقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية منوط بما إذا كانت قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣

إذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون أن تحدد القدر الذى طلبه من هذه العقوبة تحديداً صريحاً، وقتت المحكمة الحبس فى حدود العقوبة المقررة بهذه المادة فلا يجوز للنيابة من بعد أن تستأنف هذا الحكم، لأن المحكمة تكون فى هذه الحالة قد حكمت بما طلبته النيابة.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٣

إذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر

أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا، فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد حكمت على المتهم بغرامة مائة قرش لهذا الحكم يكون جائزاً إستئنائه، إذ الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز الإستئناف المرفوع من النيابة عن الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجزئية في الجنب في حالة ما إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٦

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجنب من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغرامة أو المصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته. فإذا كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جلسة المحاكمة وفي إعلان الدعوى على معاقبة المظنون ضده بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات دون أن تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات لم قضت المحكمة ببراءته، لإستأنفت النيابة، فقضت المحكمة الإستئنافية بجواز الإستئناف المرفوع من النيابة، لهذا الحكم يكون خاطئاً، إذ أن المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد على العشرين جنيهًا. وهذه العقوبة تدخل في نطاقها الغرامة بمبلغ خمسة جنيهات أو ما دونها وإذن فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز إستئناف النيابة يكون متخلفاً.

الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٦

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لأنه تسبب من غير قصد في قتل الجنبي عليه وكانت النيابة قد طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، متى كان ذلك وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه، وكانت النيابة لم تطلب في ورقة تكليف المتهم بالحضور ولا أمام المحكمة توقيع عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات وهو ما شرطه الشارع لجواز الإستئناف في المادة ٢٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية، بل اكتفت بطلب تطبيق تلك المادة وهي لا تنص على عقوبة الحبس وجوباً ولا على حد أدنى للغرامة يزيد على النصاب القانوني للإستئناف - فإن من شأن ذلك أن النيابة العامة لا تكون قد طلبت توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات، ويكون إستئنافها لحكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة غير جائز.

الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣

لا يجوز للنيابة إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة إستناداً إلى أن سوابق المتهم لم ترد ما دام الحكم قد أجابها إلى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

إذا كانت النيابة طلبت عقاب المتهم على مقتضى المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين هو الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهماً فإن الإستئناف المرفوع من النيابة يكون جائزاً وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٤

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن حق النيابة في الإستئناف منوط بما تبديه من طلبات، فإذا كانت عقوبة الجريمة القائمة بشأنها الدعوى هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه وقضت المحكمة بالبراءة فإن إستئناف النيابة لهذا الحكم لا يكون جائزاً إلا إذا كانت قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الإستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها" لم يقصد أن يكون الإستئناف مقصوراً على الحالة الأولى من المادة ٤٠٢ من ذلك القانون، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة، ذلك بأنه من غير المقبول أن يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الإستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً، ولا يوجد مسوغ أو حكمة بشرعية للفرقة بين الحالتين ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٦

لا يصح في القانون القول بتقييد الإستئناف المرفوع من النيابة بأى قيد إلا إذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة، وهذا الإستئناف لا يتخصص لسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لتصل بها إتماماً يتولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير إستئنافها أو تبديه في الجلسة من الطلبات.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠

حق النيابة فى الإستئناف مطلق تباشره فى الموعد له متى كان الحكم جائزاً إستئنافه ويكون على غير أساس ما يشيروه المتهم من عدم قبول إستئناف النيابة لإرضائها الحكم الإبتدائى.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠

متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذى تطلبه من العقوبة تحديداً صريحاً بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إبداء هذا الطلب فى غيبة المتهم لا يعتبر طلباً جديداً يستلزم إعلاناً جديداً ما دام يدخل فى نطاق المواد الواردة فى ورقة التكليف بالحضور التى أعلن بها المتهم لإذ قضت المحكمة فى هذه الحالة فى جريمة التهديد المسندة للمتهم بمجسه شهراً وهو دون ما طلبته النيابة فإن إستئنافها يكون جائزاً إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠

متى كان نص القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضى فضلاً عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإغلاق ونشر الحكم وجوباً وحكم ببراءة المتهم فإن إستئناف النيابة جائز طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٣

إذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن لها المتهمان ولم يحضراها فإنه لا يعد بهذا الطلب عليهما - فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين فى حدود مادة الإتهام المطلوبة، فإنها تكون قد أجابت النيابة إلى طلباتها وبالتالي يكون إستئنافها غير جائز ويكون ما إنتهى إليه الحكم من ذلك صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٦١/١/١٧

إذا كانت النيابة العامة قد طليت معاقبة المتهم بالمادتين ١٩ و ١٣ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى، فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه على الأقل بعقوبة الغرامة فى حدها الأدنى المنصوص عليه فى المادة ١٩ وهو عشرة جنيهات، ويكون إستئنافها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فى لقرتها الثانية.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

لا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلاً للمعارضة بالنسبة للمتهم، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على إنقضاء ميعادها وميعاد الإستئناف - فإذا كان الثابت أن التهم قد أعلن بالحكم الغيائي الصادر من محكمة أول درجة لمعارض فيه، وكان ذلك الإعلان والقرار بالمعارضة حاصلاً - بعد الحكم الإستئنافي - فإن المحكمة الإستئنافية ما كان لها أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيائي الابتدائي ما دام التهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الإستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الإستئنافي الغيائي، فإنها تكون قد أعطت لى تطبيق القانون وكان لازماً عليها إيقاف النظر في الإستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم الغيائي الابتدائي الصادر ضد التهم، ومن ثم يمتنع نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الإستئناف المرفوع من النيابة ضد التهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

يسقط إستئناف النيابة للحكم الغيائي بصدور الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابياً بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقديم العقوبة وله أثر في كيانها.

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٦

لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق خاص بكل منهما. ولإستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة بما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه. فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارداً على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز إستئناف النيابة فإن الطعن لا يكون مقبولاً، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتلوع في تحدده عن حق النيابة في الإستئناف بدعوى إسقاطه منه، إذ أن إسقاطه التهم من إستئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون إستئنافها مقبولاً وعندئذ تكون المحكمة الإستئنافية حرة التقدير التي حولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، بأن تزيد الحكم أو تلهيه أو تعدله سواء ضد التهم أو لمصلحتها.

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٢

إذا كان الحكم الإستئنافي "الطعون فيه" قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص الواقعة الدعوى وحدها ثم عرض الحكم إلى الأسباب التي أقامت عليها النيابة إستئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق

القانون، وإنهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التى إعتمد عليها فيما إنتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعة بهما، ودون أن يحيل لى هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف، فإنه قد أغفل إيراد الأسباب التى بنى عليها مخالفاً حكم المادة ٣١٠ إجراءات مما يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣٠

لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغايى الذى قضى بالغرامة وضمن رسم الرخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشئ إلى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الإعلانات، وإنما إستأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضده فى ذلك الحكم، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الإستئنافية وقد إنجذبت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابياً لأنها بذلك يكون قد سوت مكره وهو ما لا يجوز إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها - ومن ثم فإن ما تطلبه النيابة العامة فى طعنها من القضاء بالزام المطعون ضده رد الشئ إلى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه فى حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يمتنع معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الرخيص وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والإزالة المقضى بها.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

من المقرر أن إستئناف النيابة العامة، وإن كان لا يتخصص بسببه، إلا أنه يحدد حتماً بموضوعه، فلا تتصل المحكمة الإستئنافية بغير الموضوع الذى طرح لديها بموجب تقرير الإستئناف، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب الخطأ فى القانون. فإذا كان البين من تقرير الإستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء لعللة الثبوت فيما لم يثبت لدى محكمة أول درجة من وقائع الدعوى التى قضى فيها بالبراءة - مما لازمه قصره فى موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للبعد الذى وجهته النيابة العامة فى تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى فيه بالإدانة من التهم، دون أن يقدر فى هذا النظر أن يكون تحديد إستئناف النيابة فى موضوعه قد سبق لعللة الثبوت مساق السبب، لأن العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والباطى - فإن تعرض المحكمة الإستئنافية للتهمة الثانية الموجهة إلى التهم بإلغاء وقف التنفيذ ولو وقع القضاء به مخالفاً للقانون، وإنما هو تصد لوالمة لم تتصل بها بموجب تقرير الإستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة المستأنفة، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧

حق النيابة فى الإستئناف مطلق تباشره فى الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً إستئنافاً، ولها كسائر الخصوم فى الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان إستئنافها لمصلحة المتهم. ومتى كان ذلك، وكان الحكم الصادر فى المعارضة للرفوعة من المتهم حكماً قاتلاً بذاته، فللنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجهاً لذلك، وغاية الأمر أن إستئنافها يكون مقصوراً على هذا الحكم لا يحول المحكمة الإستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد إستأنفته أيضاً، ومن ثم فإن المحكمة الإستئنافية إذ قضت بعدم قبول إستئناف النيابة للحكم المذكور - يكون حكمها معيماً - إذ كان على المحكمة المذكورة أن تعرض للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء.

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٧

من المقرر قانوناً أن إستئناف النيابة العامة للحكم الغيابى يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل فى المعارضة - لأنه بإلغاء الحكم الغيابى أو تعديله بالحكم الصادر فى المعارضة لا يحدث إندماج بين هذين الحكمين بل يعبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر فى الدعوى الذى يصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالإستئناف. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف النيابة شكلاً على الرغم من تعديله فى المعارضة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٠٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٧

ينسحب إستئناف النيابة للحكم الغيابى على الحكم الصادر فى المعارضة بطريق التبعة والالتزام، ما دام الحكم فى المعارضة صادراً بالتأييد. ويسوغ بالتالى للمحكمة الإستئنافية أن تصحح ما وقع فى الحكم المستأنف من خطأ فى العقوبة ولو بتشديدها على المتهم على أساس أن إستئناف النيابة للحكم الغيابى قائم.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٣/٢٣/١٩٧٠

من المقرر فى تفسير المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إستئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو، عدا إستئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم النيابة العامة فتصل به - متى إيسر فى شرائطه القانونية إتصالاً بخونها النظر فيه من جميع نواحيه، وحينئذ يحق للمحكمة الإستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده. ولما كان يبين من مطالعة الأوراق أن كلا من النيابة العامة وأحكام عليه "الطاعن" قد طعنا فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإستئناف وقبلت محكمة الدرجة الثانية إستئناف النيابة

العامة فطرحت الدعوى برمتها عليها وإنسخ الجبال أمام الطاعن في أن يبدى ما شاء له من أوجه دفاع بعد أن مثل أمامها وصدر الحكم عليه حضورياً. ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه - بأنه إذ قضى بعدم قبول إستئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد شابه القصور ذلك بأنه لم يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالإستئناف في الموعد المقرر - لا يرتب سوى أمر نظري ولا يعتبر من المصالح العترة التي توجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢

من المقرر أن إستئناف النيابة العامة للحكم النهائي يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لأنه بإلغاء الحكم النهائي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث إدماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانوناً أن يكون عللاً للطعن بالإستئناف. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف النيابة للحكم الابتدائي النهائي شكلاً على الرغم من تعديله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤

و حيث إنه لما كان حق النيابة العامة في الإستئناف مطلقاً، تباشره في الموعد المقرر له، ولو لصلحة التهم متى كان الحكم جائزاً إستئنافه، ورأت هي وجهاً لذلك، وغاية الأمر أنها إذا ما إستأنفت الحكم الصادر في المعارضة، فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي النهائي المعارض فيه، كي لا يضار المعارض بمعارضته، اللهم إلا إذا كانت النيابة قد إستأنفت هذا الحكم، لما كان ذلك، وكانت الحال في الطعن المائل أن الحكم الابتدائي النهائي قضى بتبريم المطعون ضده جنيهاً عن الجرمين اللتين دانه بهما، بيد أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما إستأنفت الحكم الصادر في المعارضة والقاضي باعتبارها كأن لم تكن، فإن المحكمة الإستئنافية لم يكن لها بناء على هذا الإستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي النهائي. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وتشديد العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ذلك، وكان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولاً ومبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإن المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو خطأ في ذكر نصه وأوجب الإقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بنقض الحكم وإعادة

الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، لأن مژدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه، حظر نقضه كله أو بعضه، - ومن ثم لزوم في الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ مאלقة الذكر - وذلك بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

من المقرر إذا إستأنفت النيابة وكان معاد المعارضة لا زال متشداً أمام المحكوم عليه غيابياً - فيعين إيقاف الفصل في إستئناف النيابة حتى ينقضى معاد المعارضة أو يتم الفصل فيها. وترتباً على هذا الأصل يكون الحكم الذى صدر من المحكمة الإستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بناء على إستئناف النيابة العامة للحكم الغيابى القاضى بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من التهم المحكوم عليه غيابياً - المطعون ضده - معيماً بالبطلان، إلا أنه لا كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه من يملكه فإنه ينتج أثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية. لا كان ذلك، فإنه كان من المصين على المحكمة الإستئنافية، وقد عرض عليها الإستئناف الذى رفع من التهم - المطعون ضده - عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتنقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وإنها عاودت نظر الدعوى وتصدت لها من جديد حين عرض عليها الإستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر عن معارضته الابتدائية بتأييد الحكم المعارض فيه - ولضت فيها - بحكمها المطعون فيه - وإلغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما أسند إليه ورغم صدور حكم نهائى سابق منها بإدانته إنتهت به الدعوى الجنائية، فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون بما يجيب حكمها ويسوجب نقضه - وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥

- لا يصح فى القانون القول بتقيد الإستئناف المرفوع من النيابة العامة بسأى قيد إلا إذا نص فى التقرير على أنه واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة.

- إستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة ثلثى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لفصل فيها بما يحولها النظر من جميع نواحيها غير مقيدة فى ذلك بما تضعه النيابة فى تقرير إستئنافها أو تبرئه فى الجلسة من الطلبات.

الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

من المقرر قانوناً أن إستئناف النيابة العامة للحكم الغيائى يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل فى المعارضة لأنه يالغاء الحكم الغيائى أو تعليقه بالحكم الصادر فى المعارضة لا يحدث إدماج بين هذين الحكيمين، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر فى الدعوى الذى يصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالإستئناف لأن الحكم المطعون فيه وقد قضى فى الإستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الغيائى الصادر من محكمة أول درجة بقوله شكلاً يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يقتضى نقضه وتصحيحه بالنسبة للطاعن والقضاء بسقوط هذا الإستئناف.

الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٦

من المقرر أن حق النيابة العامة فى الإستئناف مطلق تباشره فى الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً إستئنافه، وكان الحكم الصادر فى معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته للنيابة حق الطعن عليه بالإستئناف إذا ما رأته وجهاً لذلك، وغاية الأمر أنها إذا إستأنفت الحكم الصادر فى المعارضة فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الابتدائى الغيائى المعارض فيه - كى لا يضار المعارض بمعارضته اللهم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيائى. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الغيائى قد قضى بتفريم الملعون ضده عشرة جنيهاً والإزالة إلا أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما إستأنفت الحكم الصادر فى معارضة الملعون ضده والقاضى بتأييد الحكم الغيائى المعارض فيه فإنه لا تشريب على المحكمة الإستئنافية أن هى قبلت إستئناف النيابة لهذا الحكم، بيد أنه لم يكن لها بناء على هذا الإستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التى قضى بها الحكم الابتدائى الغيائى وإذ خالف الحكم هذا النظر وشدّد عقوبة الغرامة برفعها إلى مائتى جنيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى فإنه يعين - إعمالاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيح الحكم المطعون فيه وفقاً للقانون بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

من المقرر أن نطاق الإستئناف يتحدد بعقبة واحدة، فإن إستئناف النيابة العامة - وهى لا صفة لها فى التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الإستئنافية إلا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأمر النسبى للطعن. وإذا تصدّت المحكمة الإستئنافية للدعوى المدنية وقضت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت لأنها تكون قد تصدّت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لم يتنقل إليها ولم يطرح عليها، ويكون حكمها معيباً بمخالفة القانون فى هذه

الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥

لما كان لا يصح في القانون القول بتقيد الاستئناف بالرفع من النيابة العامة بأي قيد إلا إذا نص في التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة، وكان استئناف النيابة لا يختص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة لثاني درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فغضل بما يخولها النظر من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسة من طلبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون لما كان ذلك، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وأن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون لجعل عقوبة الغرامة خمسين جنياً.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٥

لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحديث هذا التنازل. فإذا أثبتت المحكمة في حكمها تنازل الوصي بصفته عن دعواه المدنية لإثبات هذا التنازل ليس حكماً بصحة الصلح الذي قدم الوصي ورفقه للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس الحسي لم يأذن بالصلح، وإنما هو مجرد إثبات لواقعة حصلت فعلاً أمام المحكمة وهي التنازل عن الدعوى. ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف لأن المحكمة لم تقرر اعتماد الصلح بل اقتضت في حكمها على مجرد إثبات هذا التنازل، فهي في عملها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحاً للسمي في إبطاله لدى جهة الاختصاص المدنية. وإذا عين المجلس الحسي وصياً للخصومة ليس له أن يدخل في الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية لأن دخوله لا يكون استمراراً لاستئناف صحيح حصل طبق القانون من الوصي الأول بل يكون استمراراً غير جائز.

الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٢

إن مجرد حصول الإستئناف من النيابة يلزم عنه حتماً إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الإستئناف، ومتى إتصلت بها كان لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوها، وفي التصرف فيها كأنها لم تقدم من بادية الأمر إلا إليها، طبقاً لما تراه من الدواعي والمقتضيات دون أن تقيد بأى قيد تضعه النيابة في تقرير الإستئناف، سواء وقت الإدلاء به لقلم الكتاب أو بعد هذا الإدلاء، وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا يعتد به، ولا تأثير له فيما يجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوها والتصرف فيها بكامل الحرية، حتى القيد الذي يكون ظاهر مفهومه أنه يجعل الإستئناف معلقاً على شرط لاسخ لا يقيد المحكمة في شيء ولو تحقق هذا الشرط، بل يكون الإستئناف مع ذلك صحيحاً منتجاً أثره، والشرط غير معبر لإخلاله بموجب الإستئناف، إنما لتقيد المحكمة بما ورد في تقرير الإستئناف في صورتين : صورة ما إذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الإستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض، وصورة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الإستئناف على بعضهم دون البعض. ووجه التقيد هو أن الإستئناف لا ينقل للمحكمة الإستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه، ولا يسبح لها العرض لغير المستأنف عليه من المتهمين.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٣٤

إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن إستئناف النيابة للحكم النهائي يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه. أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الإستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك.

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٦

إن بناء النيابة إستئنافها على أسباب ما لا يقيد بها تلك الأسباب عند المرافعة في الدعوى. فإذا هي إستأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم لإحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم عائد لذلك لا يمنعها من أن تطلب تشديد العقوبة حتى ولو إتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم.

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩/٤/١٩٣٧

في المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم إلا بإتقضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة. فإذا إستأنفت النيابة وحدها صح إعتبار هذا الإستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً، ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتج عليه بأنه لم يستأنف. وإذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده واستأنفته النيابة وقضى بتأييده، فلهذا المتهم الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم الإستئنافي ولو أنه مزيد للحكم الابتدائي الذي لم يكن قد إستأنفه.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٣٧

إن الأحكام الصادرة على الصغير بتأديبه جسمانياً أو بسليله لأهله هي أحكام صادرة بقوانين قررها القانون وإن كان قد إختص بها المجرمين الأحداث لما إرتآه من أنها أكثر ملائمة لأحوالهم وأعظم أثراً في ترويحهم. وإذا كان القانون لم ينص على هذه الأحكام في باب العود ولم يعتبرها من السوابق التي تجبز تشديد العقوبة، فإن ذلك لا يفقدها صفتها المذكورة، بل إن كل ما أرادته من ذلك هو ألا تكون عقبة في مستقبل هؤلاء الأحداث. وهذه الأحكام، من حيث جواز إستئنافها، خاضعة للقاعدة العامة التي قررها قانون تحقيق الجنايات في المادة ١٧٥ بإستثناء واحد هو ما أشارت إليه المادة ٢٤٣ من منع المجرم الصغير من إستئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني. وهذا الإستثناء لا يصح التوسع فيه، بل يجب حصره في الدائرة الضيقة المرسومة له وهي منع الصغير وحده من حق إستئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني فقط. أما حق النيابة في إستئناف تلك الأحكام جميعها لحق ثابت قانوناً وغير مفيد بأي قيد.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٨

الإستئناف المرفوع من النيابة العامة يوجب عليه نقل الموضوع الصادر بشأنه الحكم المستأنف برمته إلى المحكمة الإستئنافية، وإتصال هذه المحكمة به إتصلاً يتحول لها النظر فيه من جميع وجوهه، دون أن يقيدوا في ذلك أي قيد تضعه النيابة في تقرير الإستئناف. فإذا كانت النيابة قد قصرت إستئنافها على طلب تبوير وصف التهمة وإعتبار المتهم فاعلاً أصلياً لا شريكاً فقط، فإن هذا لا يمكن أن يحد من سلطة المحكمة الإستئنافية في نظر الموضوع والحكم فيه بما تراه في حدود القانون.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٨

إن إستئناف النيابة يتحول للمحكمة الإستئنافية الإتصال بالموضوع المستأنف حكمه والنظر فيه من جميع نواحيه رغم ما تضعه النيابة من القيود في تقرير الإستئناف أو تبديه في طلباتها بالجلسة.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٥/٤/١٩٤٢

إن الإستئناف الذي ترفعه النيابة العامة عن الحكم يوجب عليه نقل الموضوع برمته إلى المحكمة الإستئنافية فتصل هذه المحكمة به إتصلاً يتحول لها النظر فيه من جميع نواحيه دون أن تكون مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير الإستئناف أو تبديه في الجلسة من الطلبات. فإذا كانت النيابة قد أقصرت في تقرير الإستئناف على طلب الحكم بعلم إختصاص المحاكم الأهلية وإحالة الأوراق إلى النيابة العسكرية فإن المحكمة الإستئنافية إذا رأت أنها مختصة لا يقيدوا ما ورد في ذلك التقرير، ولا يحد من سلطتها المطلقة في

نظر الموضوع من كل نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون. وإذن فلا تشرب عليها إذا هي شددت العقوبة المحكوم بها ابتدائياً.

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٣
إن إستئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط من تلقاء نفسه وبطبيعة الحال متى قضى بتعديل هذا الحكم من الجهة المختصة بالفصل في المعارضة. وعلى النيابة إذا كان لديها بعد ذلك وجه للتظلم من الحكم أن ترفع عنه إستئنافاً جديداً، وليس لها أن تتمسك بالإستئناف الأول.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٤٤
إن المحكمة الإستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة العمومية ما دام الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من جانب التهم. لأن إصطافها بالدعوى معلق على مصر تلك المعارضة. فعليها إذا ما قدم إليها الإستئناف في هذه الحالة أن تقف النظر فيه حتى يفصل في المعارضة أو يتقضى معادها ثم معاد الإستئناف المقرر لسائر الخصوم.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٤
إن إستئناف النيابة لا يصح قانوناً أن يصدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير في الدعوى المدنية. فإذا كان الثابت أن النيابة، دون المدعي بالحقوق المدنية، هي التي إستأنفت الحكم الابتدائي فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تحكم للمدعي بتعويض على التهم، لأنه ما دام لم يرفع إستئنافاً فإن الحكم الابتدائي يصير نهائياً بالنسبة إليه.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٤٥
إن الأصل قانوناً أن الأحكام الصادرة في مواد الجنب تكون قابلة للإستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة. فإذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها فيه إستئناف الحكم الغيابي، فإن هذا لا يوجب عليه إلا أن المحكمة يكون ممتنعاً عليها أن تشدد العقوبة المقررة بها في هذا الحكم، ولكنه لا يوجب عليه منع النيابة من إستئناف الحكم الذي يصدر فيما بعد في المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابياً ولو من طريق وقف تنفيذها. فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب، بل أيضاً بتنفيذها أو عدم تنفيذها، إذ وقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الزجر، فهو إذن عنصر من عناصرها التي تراعى عند إيقاعها. وإذن فإذا كان الحكم الغيابي غير مأمور فيه بوقف تنفيذ العقوبة، فإن قضاء المحكمة، بناء على معارضة المحكوم عليه بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلاً للعقوبة إلى أخف. أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من إطلاقات القاضي وأنه متى صدر فلا

يصح لأحد أن يتظلم منه لمردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو - كما مر القول - مختص من العناصر التي تراعى في تقديرها وقت إيقاعها، كما هو الشأن في مدتها. وإذن فللنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ولو كان لم يخالف الحكم النهائي إلا في أنه أمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في الحكم النهائي. ولكن لا يكون للمحكمة الاستئنافية، بناء على هذا الاستئناف، أكثر من أن تُلغى وقف التنفيذ، كى لا تتجاوز العقوبة ما كان مقضياً به في الحكم الذي لم تستأنفه النيابة.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٢
إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابياً بحسب المتهم ستة شهور مع الشغل ولم تستأنفه النيابة بل إستأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتمديده إلى أخف، فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها، بمقتضى القانون، أن تحكم - بناء على هذا الاستئناف - بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جنائية، أو أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابياً.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦
إستئناف النيابة بعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغها التقدير الذي تراه لصيرى أو تدين وتنزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو ترفلها إلى حدها الأقصى بدون أن تكون ملزمة - إن هي شددت العقوبة - بإبداء أسباب لهذا التشديد.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
حصول إستئناف التهمة للحكم الابتدائي قبل إستئناف النيابة لا يمنع المحكمة من تشديد العقوبة ما دام إستئناف النيابة قد حصل في الميعاد القانوني.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٦١/١/١٧
إذا كانت النيابة العامة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ١٩ و ١٣ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى، فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه على الأقل بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩ وهو عشرة جنيهات، ويكون إستئنافها حكم الرأفة الصادر من محكمة أول درجة جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦١/١/٢
لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلاً للمعارضة بالنسبة للمتهم، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصر تلك المعارضة أو على

إنقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم الغيائي الصادر من محكمة أول درجة معارض فيه، وكان ذلك الإعلان والتقرير بالمعارضة حاصلًا - بعد الحكم الاستئنافي - فإن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيائي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتباعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي الغيائي، فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون، وكان التزاماً عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم الغيائي الابتدائي الصادر ضد المتهم، ومن ثم يصح نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

يسقط استئناف النيابة للحكم الغيائي بصدور الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقررة بها غيابياً بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقديم العقوبة وله أثر في كيانها.

الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١

لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يحصل بتقرير في لقم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تصرف حدود ما استأنف بالفعل من أجزاء الحكم، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وأن كان لا يخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بمسألة الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب، وإذا كان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء قاصراً على ما قضى به الحكم المستأنف بالبراءة في الجريمة الأولى وحدها مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعته النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به في الجريمة الثانية وهي عدم الإعلان عن الأسعار ومن ثم فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الثانية بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة - وهي الخصم المستأنف - مما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٥٠١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١

لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية يحصل بتقرير في لقم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون المرجع في تعرف حدود ما استأنف بالفعل من أجزاء

الحكم، وكان من المقرر أن إستئناف النيابة العامة وإن كان لا يختص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه. فلا تتصل المحكمة الإستئنافية بغیر الموضوع الذى طرح لديها بموجب تقرير الإستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب، وكان البين من تقرير الإستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء قاصراً على ما قضى به الحكم المستأنف فى التهمتين الأولى والثالثة فحسب مما لازمه قصره فى موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيء الذى وجته النيابة العامة فى تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به فى التهمتين الثانية والرابعة.

*** الموضوع الفرعى : التقرير بالإستئناف :**

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٩
إن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن طلب الإستئناف يكون بتقرير فى قلم الكاتب وإذن فإنه يكفى أن يحضر طالب الإستئناف فى قلم الكاتب ويقرر أمام الكاتب المختص شفاهاً برغبته فى رفعه فيقوم هذا بتدوين هذه الرغبة فى تقرير يوقع عليه هو. وبمجرد تحرير هذا التقرير يعتبر الإستئناف قائماً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه. وإذن فمن الخطأ فى تطبيق أن تنصر المحكمة الإستئناف المرفوع من النيابة غير قائم لعدم التوقيع على تقرير الإستئناف من أحد وكلاء النائب العام.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٨
ثبت التأشير بمجدول النيابة بمحصول الإستئناف يعتبر دليلاً على التقرير به طبقاً للشكل المقرر فى القانون أعداً بما إسطر عليه العمل.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٢/٩/١٩٥٩
التقرير بالطعن ما هو إلا عمل إجرائى يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به فمضى أثبت الكتاب رغبة الطاعن فى الطعن فإنه يكفى لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره، فيكون الحكم الإستئنافى إذ قضى بإعلان تقرير الإستئناف إستناداً إلى أنه غير موقع عليه بإمضاء من قرر بالإستئناف غير صحيح فى القانون.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٩
تقدير كفاية العلو الذى يستند إليه المستأنف فى عدم التقرير بإستئنافه فى الميعاد من حق قاضى الموضوع فعلى قدر القاضى العلو ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلاً.

الطعن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٦٣

من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الإعراض على الحكم بالشكل الذي إرتأه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الأجل الذي حدده في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية فمتى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاهاً برغبته في رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو فإن الاستئناف يعد قائماً قانوناً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويؤتب على هذا الإجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنافية وإتصالها به. ولما كان الحكم قد أثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة بالأوضاع التي نص عليها القانون وأطرح ما قدمه الطاعن من أوراق مستعدة من جداول قيد القضايا ببنابة المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف تأسيساً على أن هذه الجداول لا شأن لها بإثبات التقرير بالاستئناف على الوجه الذي حدده القانون. وهو إستخلاص سائع يحمل قضاء الحكم في هذا الشأن، فإنه لا جنوى للطاعن من النعي على الحكم التفتاته عن طلب ضم ملف تقارير الاستئناف طالما أن المحكمة قد واجهت أسانيد دفاعه وإطمأنت إلى سلامة طعن النيابة بالاستئناف وحصوله في الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٣

إنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به، إلا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي فإنه لا يعد به إذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه الحكم عليه بالاستئناف. فإذا كان الثابت من الأوراق أن تقرير الاستئناف المرفوع من التهمة "الطاعنة" يحمل رقماً مسلسلاً يسبق الرقم الذي يحمله تقرير الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي قضى بقبول إستئنافه شكلاً لرفعه في الميعاد القانوني، فإن المحكمة إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهمة شكلاً بمقولة إن التقرير به حصل في ١٩٦٢/٣/١٠ في حين أن التقرير يحمل الرقم السابق مباشرة على تقرير الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي صدر منه في ١٩٦٢/١/١٠ أي في الميعاد فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه لعدم ترجمه لتلك الواقعة وتحقيقها مع ما لها من أثر على شكل الاستئناف.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٦/٦/١٩٦٦

تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما إستأنف بالفعل من أجزاء الحكم.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣

- المرض من الأضرار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها، والتخلف بالتالي - إذا ما إستطاعت مدته - عن التقرير بالإستئناف في الميعاد المقرر قانوناً. ومن ثم فيعين على الحكم إذا ما قام عن المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه وإلا كان مشوباً بالقصور.

- التقرير بالإستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمحكوم عليه، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم إستعماله والتقرير بالإستئناف بشخصه. ولما كانت المحكمة - بما قرره خطأ من أنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالإستئناف بواسطة وكيل - قد حجت نفسها عن تمحيص عن مرضه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيه بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

متى كان الثابت من الشهادة الرسمية من النيابة العامة والمرفقة بأسباب الطعن أن المتهم قرر بالإستئناف في ١٩٦٦/١/٦ لا في ١٩٦٦/١٢/٦ مما مفاده أنه قرر به خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن المتهم لم يقرر بالإستئناف إلا في ١٩٦٦/١٢/٦ ورب على ذلك القضاء بعدم قبول إستئنافه شكلاً لتعديمه بعد الميعاد يكون قد أخطأ في الإسناد خطأ جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦

تعتبر ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بيلانته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧١/٤/٥

إنه وإن كانت ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بيلانته ومن بينها صفة من تقدم للتقرير به، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي، فإنه لا يحد به إذ العبارة بمقتضى الواقع. ولما كان الثابت من ملف المفردات والدفور الخاص ببيد إستئنافات النيابة والذي يحتوي على أصل لكل تقرير وصورة منه ترفق بملف القضية، أن المقرر بأصل التقرير هو وكيل النيابة وهو نفسه الذي وقع تحت البيان الخاص بالمقرر في أصل التقرير وصورته، فإن هذا الإستئناف يكون حاصلًا من النيابة ويعد قائماً قانوناً ويترب. على التقرير به دخول الطعن في حوزة المحكمة الإستئنافية وإتصالها به، فإن المحكمة إذ قضت باعتبار أن إستئناف النيابة هذا غير قائم مجرد الخطأ المادي الذي وقع فيه الكتاب المختص بيلانته في صورة تقرير الإستئناف أن المقرر به هو المحكوم عليه، فإن حكمها يكون معيماً بما يستوجب

نقضه. وإذا اعتبر الحكم أن إستئناف النيابة حصل من المحكوم عليه على خلاف الواقع فإنه يكون قد حجب هذا التقرير الخاطئ عن بحث شكل هذا الإستئناف ومصدره وأسبابه مما يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨١

مضى كانت البين من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أن النيابة العامة إستأنفت الحكم الابتدائي بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ وخلا هذا التقرير من توقيع عضو النيابة الذي قرر بالإستئناف وأن الذي وقع هو الكاتب فقط قضت المحكمة بقبول إستئناف النيابة شكلاً. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطعن بطريق الإستئناف إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي إرتأه القانون وهو للتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصحرت الحكم في خلال الأجل الذي حددته المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية فعني حضر طالب الإستئناف في قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاهه برغبته في رفعه وقام هذا الأخير بعدوين تلك الرغبة في التقرير المبد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه لأن الإستئناف يعد قائماً قانوناً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويوجب على هذا الإجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الإستئنافية واتصالها به.

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٤

يحصل الإستئناف ويعتبر قائماً بتقرير كتابي يحرر في قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه، وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات. وهذا التقرير يحصل من رافع الإستئناف. وليس في نص المادة ١٧٨ المذكورة ما يمكن أن يفهم منه أنه يكفي لحصول الإستئناف التقرير به شفهاً في الجلسة أو تقريره كتابة بغير الصورة التي نصت عليها المادة. لهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية بعبارة "يستأنف" غير كاف لإعتبار الإستئناف قائماً، لأن ذلك يخالف الشكل الذي حددته المادة ١٧٨ المذكورة من وجوب حصوله بورقة رسمية أمام الكاتب المختص.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٤

إن الدليل القانوني على حصول الإستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب ميباً إليه حضور صاحب الشأن أمامه وطلبه إثبات رفع الإستئناف عن الحكم الذي يتظلم منه. فإذا لم يتبع الكتاب هذا الوضوح الذي رسمه القانون في المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات يكون الإجراء معدوماً ولا أثر له ولا يعني عن ذلك ما يكون قد أثبتته من البيانات الأخرى التي تدل على نية رفع الإستئناف فالتأشير من النيابة

على الرول أو على ملف القضية أو في الكشف المرسل للرياسة برغبة إستئناف حكم معين غير كاف لإعتبار هذا الإستئناف قائماً.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٢

إن القانون إذ غول المتهم أن يستأنف الحكم الذي يصدر ضده فإنه إما خوله هذا الحق ليستعمله هو بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء. وإذاً فإذا طرأ على المتهم عنتر قهرى منعه من الذهاب بنفسه لى الموعد القانونى إلى قلم كتاب المحكمة ليقرر فيه بالإستئناف فلا تصح محاسبته عن الموعد محسوباً من يوم صدور الحكم على أساس أنه كان من المتعين عليه فى هذه الحالة أن يوكل عنه من يختاره ليلعب إلى قلم الكتاب بالنيابة عنه. وذلك لأن التوكيل أمر إختيارى لا يصح أن يلزم به أحد، فإذا لم يشأ للمتهم أن يوكل غيره فلا يصح أن يوجب على ذلك أى جزء تضار به مصلحته. وإذاً فمن الخطأ أن تقضى المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً بمقولة إن المتهم وإن كان مريضاً لا يقوى على الذهاب بنفسه إلى قلم الكتاب إلا أنه كان عليه أن يوكل غيره فى التقرير بالإستئناف.

الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٦

المحكوم عليه غير ملزم بعمل تقرير الإستئناف فى قلم الكتاب بوكيل عنه أو فى ذات اليوم الذى صدر فيه الحكم، بل إن من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفى أى وقت شاء غير متجاوز الأجل المحدد بالقانون. فإذا هو مريض فى أثناء هذا الأجل مريضاً يقعه عن الإنتقال إلى قلم الكتاب فهذا المرض يحير من لبيل القوة القاهرة التى يجب أن يكون لها إعتبار عند حساب الأجل. وإذاً فإذا تمسك المحكوم عليه بأنه كان مريضاً فى المدة التى لم يرفع فيها الإستئناف مستنداً فى ذلك إلى شهادة طبية قدمها، فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الشهادة وتقدر قيمتها كدليل على المرض المدعى وجسماته وتاريخه ثم تعرض لعائره فى التأخير فى تقرير الإستئناف على أساس ما يظهر لها. فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٩

إذا كان الذى قرر بالإستئناف عن المتهم هو الخامى الموكل عن والده المتهم . معه، لهذا الإستئناف لا يقبل ولو كان توكيل الوالد للمحامى موقعاً عليه منه عن نفسه وبصلته ولياً على ابنه البالغ. ولا يصحح هذا الإستئناف حضور الإبن جلسة المرافعة مقرأً هذا التوكيل، كما لا يشفع فى ذلك مرضه وعدم إستطاعته عمل التوكيل ما دام هو لم يرفع إستئنافه على حسب الأصول إثر زوال المرض.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

من المقرر أن تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما يستؤنف بالقلع من أجزاء الحكم، وأن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة واضحة، ومن ثم فإن حكم محكمة أول درجة في شقه القاضي ببراءة المتهم الخامس يظل قائماً طالما أن النيابة العامة لم تستأنفه فقد أصبح نهائياً وحاز حجية الشيء المقضي فيه ويكون الحكم الاستئنافي فيما قضى به من بطلان الحكم الابتدائي قاصراً على المستأنفين دون غيرهم.

*** الموضوع الفرعي : الفصل في الاستئناف :**

الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٣

الأصل هو أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوماً لسماع الشهود. وإذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع الشهود ومناقشتهم فلم تجبه إلى طلبه فإنه لا يصح له أن ينص عليها بسبب ذلك.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٤

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فللمحكمة أن تزيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء جدد المتهم أو لمصلحته، ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" وإذا كان الحكم قد قضى بتشديد العقوبة بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائياً دون أن ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلاً فيما قضى به من التشديد لتخلف شرط صحة الحكم به وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على المتهم إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة. والنص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافر إجماع آراء القضاة شرط لازم لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد النص على ذلك بطل الحكم. فإذا كان الحكم الغيبي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد خلا من النص على صدوره بإجماع الآراء، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وحاول تصحيح البطلان الذي لحقه بأن نص على أن صدوره هو كان بإجماع آراء القضاة لهذا يكون مخالفاً لنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه لا يجوز بأي حال أن يصار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه، وإذا كان هذا الحكم معنياً نقضه مع تأييد الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٤

إن المادة ١٧ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بأنه إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة، يسرى حكمها على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى قضى برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء إستأنفت معه النيابة الحكم الابتدائى أو لم تستأنفه، فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر إبتدائياً برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء لقضاة المحكمة، كما هو الشأن فى الحكم الصادر بالبراءة عند إستئنافه وذلك نظراً لإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٦

جرى قضاء هذه المحاكمة على أن حكم المادة ١٧ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بأنه إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة يسرى أيضاً على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه.

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٧

فى وسع محكمة ثانى درجة أن ترد حالة الإشباه التى لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدهنا ونحكم فى الدعوى بما يطابق القانون، وليس فى هذا إساءة إلى مركز المتهم القانونى ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يعد فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة مما يسوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه فى الجلسة.

الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١/٦/١٩٦٤

من المقرر أنه إذا إستأنفت النيابة الحكم وكان معاد المعارضة لازال معتمداً أمام المحكوم عليه غيابياً - فليتم إيقاف الفصل فى إستئناف النيابة حتى ينقضى معاد المعارضة أو يتم الفصل فيها. وترتباً على هذا الأصل يكون الحكم الذى يصدر من المحكمة الإستئنافية بناء على إستئناف النيابة العامة للحكم الغيابى القاضى بالعقوبة قبل الفصل فى المعارضة التى رفعت عنه من المحكوم عليهم غيابياً - معياً بالطلان، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليهم غيابياً وقد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه فإنه ينتج أنه القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٥٤ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التى رفعت من المحكوم عليهم غيابياً أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ويؤتب على ذلك سقوطها إذا كان الحكم الغيابى - المعارض فيه غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن ألغاه الحكم الصادر من

محكمة ثاني درجة بناء على إستئناف النيابة - لما كان ذلك فإنه كان من المتعين على المحكمة الإستئنافية - وقد عرض عليها الإستئناف الذي رفع من المتهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتقضي وفقاً للقانون بأن تبحث في مدى قيام هذا الحكم قانوناً بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه بترئة المتهم إستئنافياً حتى يتحقق لها جواز إستئنائه وذلك قبل أن تتطرق إلى البحث في شكل الإستئناف، إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق الفصل في شكله، مما كان يقتضي منها بعد إستعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك المتهم.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٧

إنه وإن كانت العقوبة المقررة بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الرخص على الرغم من وجوب ذلك قانوناً، فإنه - وقد سكنت النيابة العامة عن إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - ولا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من الميسور محكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وإنزال الضرر بالمستأنف.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠

مضى كان الثابت أنه قد صدر من المحكمة الإستئنافية حكمان متناقضان نهائيان على المطعون ضده في دعوى واحدة أحدهما بحبس شهرًا مع الشغل والآخر بوقف تنفيذ هذه العقوبة وهو ما ينطوي على خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة المحكمة للدعوى الواحدة بالفصل مرة في إستئناف النيابة وأخرى في إستئناف المتهم. وكان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إلى المطعون ضده، فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

إذا كان خطأ الحكم، فقد حجب محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع إستئناف المتهم من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إليه وتحقيق دفاعه عن أن عمله بالشركة عمل فني بحث لا يمت للأعمال الإدارية بعلة وبالتالي فلا يمثل الشركة في ذلك ولا يصح إسناد الجرم إليه، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعن المتهم والنيابة العامة لوحدة الموضوع، بغیر حاجة لبحث ما تنشره في الطعن القدم منها من تعيب للحكم في مخالفته للقانون لنزوله عن الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة لجرمة عدم وضع لائحة النظام الأساسي بالمؤسسة ولقضائه بقوة واحدة عن جرمين عدم إعداد ملف لكل عامل وعدم

إعطاء العمال إجازتهم السنوية رغم عدم الإرتباط بينهما، إذ لا يتسنى النظر في تصحيح هذا الخطأ إلا بعد أن يقول الحكم كلمته في موضوع الدعوى من حيث صحة إسماع التهم مادياً إلى التهم.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١١/٨/١٩٧١

مضى كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الإستهتاف شكلاً لرفعه بعد الجهاد دون أن يتعرض إلى الموضوع، فإن المحكمة يكون متعباً عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولاً في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الإستهتاف، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد، وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم إنتقلت إلى موضوع الدعوى، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تعرض للعقوبة فتعدها في مصلحة المعارض. أما إذا هي قضت بالبراءة متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً متعباً نقضه وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٤

إن المادة ١٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كان الإستهتاف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الإستهتاف". وإذا كان ما تقدم كذلك وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجناح لإتهامه بإرتكاب جنحة سرقة وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقاً للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فإستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم، وقضت المحكمة الإستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى ما قاله من أن سوابق التهم المثبتة بصحيفة حاله الجنائية تجعله عائداً في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨

من المقرر قانوناً أن إستئناف النيابة العامة للحكم الغيبي يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لأنه بإلغاء الحكم الغيبي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث إنعماج بين هذين الحكمين، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده - الصادر في الدعوى والذي يصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالإستهتاف. ومن لم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف النيابة للحكم الغيبي شكلاً على الرغم من تعديله في المعارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٨

للمحكمة الإستئنافية وهي تفصل فى الإستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمقروها المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد إستمرت فى السير فى دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى إحدهما يختلف عنه فى الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي. كما أنه من المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبط تماماً بالحكم بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى فى حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك كما هى الحال فى الدعوى الماثلة. لما كان ذلك، وكانت واقعة زراعة المعارض للدخان فى مساحة ستة عشر قيراطاً قد ثبتت فى حقه مما أثبتته مفتش الإنتاج فى محضر ضبط الواقعة ومن إعزاله على التفصيل المسار ذكره. ولا يبرأ عنه المسؤولية ما تدرع به من أنه كان يجهل حكم القانون الذى يؤثم زراعة التبغ لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون ليس بعذر، وحيث إنه وقد ثبت لهذه المحكمة قيام المعارض بزراعة شجيرات الدخان فى مساحة ستة عشر قيراطاً، فإن الدعوى المدنية المقامة ضده من مصلحة الجمارك بمطالبتة بتعويض قدره ٢٤٠٠ ج وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تكون على أساس سليم من الواقع والقانون، إذ قضى حكمها بالزام الفاعلين والشركاء متضامين بأداء تعويض لمصلحة الجمارك بواقع مائة وخمسين جنبها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب فيه التبغ. وحيث إنه لما تقدم من أسباب وللأسباب الأخرى التى بنى عليها الحكم المعارض فيه واتى تأخذ بها هذه المحكمة، يكون ذلك الحكم فى محله ويتعين لذلك تأييده مع إلزام المعارض المصروفات المدنية عملاً بالمادة ١/٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

إذ كان نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بانه إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تزيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الإستئناف، وكان الطاعن هو المستأنف وحده - دون النيابة العامة - فلا يصح فى القانون أن يلفظ العقاب عليه إذ لا يجوز أن يضار بإستئنافه. ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة الغلط فى ترتيب العقوبات،

إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بتوعين من العقوبة الحبس والغرامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن هي أنقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التي حكم بها مع الحبس ابتدائياً. ولا تكون قد أضرت الطاعن باستئنائه، وليس لما ذلك طالما أنه المستأنف وحده، إذ هي مع إيقانها على نوعي العقوبة من حبس وغرامة قد زادت في الأخيرة مع إيقانها على الأولى وإن أنقصت من مدتها فهي لم تحقق للطاعن ما ابتغاه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة.

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كان لم تكن يندمج في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابياً بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد اليماد لأن ما يتناه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة بحاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه إلا إذا كان الإستئناف مقبولاً من ناحية الشكل وإلا إنعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى في الموضوع وهو ما لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضي.

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٢

لما كان الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ كان على علم بهذا التعديل وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصباً على هذا التعديل الوارد به ومن ثم فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٠

لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل في الإستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النهائي طالما كانت المعارضة فيه جائزة من التهم، فإن سلطة المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة تكون معلقة حتى يفصل في المعارضة إن كانت رفعت، أو حتى يمضي ميعاد الإستئناف إن كانت لم ترفع. فإذا صدر حكم غيابي من محكمة الدرجة الأولى بقطاب التهم، فإستأنفته النيابة وعارض فيه التهم، فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها في موضوع الإستئناف باطلاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٢

لا تصح مطالبة الخصم بإستئناف الحكم بسبب وجود خطأ في أسبابه متى كان الحكم قد قضى له بكل طلباته، فإن إستئنائه في هذه الحالة لا يكون مقبولاً منه لعدم المصلحة.

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٤

إن الاستئناف، ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده، يعيد طرح الدعوى بمرتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطي الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها القانوني الصحيح. وكل ما عليها ألا توجه أفعالاً جديدة على المتهم وألا تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المسائل وحده. فإذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي هي أن المتهم وجد داخل منزل المجني عليه ليلاً مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجهم، وكان المتهم قد تراءى على هذا الأساس ولم يعرض عليه، فلا يقبل من هذا المتهم النعى على المحكمة الاستئنافية أنها طبقت عليه المادة ٣٧١ ع دون المادة ٣٧٠ التي طلبت النيابة العامة تطبيقها، ما دامت هي لم توجه إليه أفعالاً جديدة ولم تشدد عليه العقاب.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٤

إذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم، فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية، إذا رأت إلغاء هذا الحكم، أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها، فإن هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه. ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها. وهي حين تفصل في الموضوع في هذه الحالة إنما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها عن الحكم الابتدائي. ولا يصح القول منها بأنها تصدت لموضوع لم يكن داخل في الاستئناف بل إن تخلها يعتبر استناعاً منها عن الفصل في هذا الاستئناف.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٥

إن المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية. فإذا قضت المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص لإن حكمها يكون خاطئاً. وإذا كان هذا الحكم من شأنه أن ينهي الخصومة أمام جهة الحكم، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجناح وحدها، ومحكمة الجنايات لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها، فإنه يكون من المتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

إنه لما كان ضم تهمة إلى أخرى نظرها معاً والفصل فيهما بحكم واحد، سواء أكان ذلك بسبب الإرباط بينهما أم بسبب عدم التجزئة، يوجب عليه نتائج قانونية معروفة، فإن المصلحة لدى إستئناف الحكم الذى يفصل - على خلاف مقتضى القانون - بين التهمتين الواجب ضم إحداهما إلى الأخرى تكون ظاهرة وعقبة، وإذن فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أغفلت بلاحق الفصل فى تهمة العود إلى الإشتباه التى طلب منها الفصل فيها مع تهمة السرقة للإرباط الوثيق بينهما، ثم إستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى تهمة العود فقطت المحكمة بعدم قبول الإستئناف لإتعدام موضوعه بمقولة إن التهمتين وإن ضمتهما قضية واحدة فإن كلاً منهما مستقلة عن الأخرى، وتهمة العود لم يصدر لى شأنها حكم، فهذا الحكم يكون خاطئاً، إذ إن إستئناف النيابة للحكم يوجب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتى سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى، على محكمة الدرجة الثانية للفصل فيها، سواء فى ذلك ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى وما لم تفصل فيه. ولا يخفى للمحكمة فى هذا الخطأ قولها إنه لا يوجد ما يمنع النيابة من أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى التهمة التى لم يفصل فيها، لأن إمكان إعادة نظر دعوى العود أمام محكمة الدرجة الأولى مرة أخرى شئ والعمل على تحقيق المصلحة المرجوة من ضم هذه التهمة إلى تهمة السرقة والسير فى إجراءات المحاكمة عنهما فى دعوى موحدة شئ آخر. ولأن عدم صدور حكم فى تهمة العود بعد أن نظرتها المحكمة وصححت أدلتها ليس من شأنه قانوناً أن يحول دون إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى كما قدمت إلى المحكمة بغية توحيد سير الإجراءات فى صدد التهمتين المضمومة إحداهما إلى الأخرى. على أن الإستئناف فى هذه الحالة يصح القول عنه بأنه تنظلم من الحكم الذى صدر على صورة من شأنها الفصل بين تهمتين واجب ضمهما.

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩

لا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من التهم، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على إنقضاء معادها كما أن إستئناف النيابة يكون معلقاً كذلك على تأييده أو إلغائه أو تعديله. فإذا كان النابت أن التهم لم يعلن بعد بالحكم الفياى الصادر من محكمة أول درجة، وكانت المحكمة الإستئنافية قد نظرت الإستئناف المقدم من النيابة وقضت فى موضوعه، فإنها تكون قد أخطأت لى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر فى الإستئناف المرفوع من النيابة.

الطعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ توجب على المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية في جرائم انتهاك حرمة ملك الغير - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار الصادر من قاضي الحيازة أو بإلغائه دون مساس بأصل الحق، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن طلب إلغاء قرار قاضي الحيازة. وكان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه كلاهما قد أغفلا الفصل في هذا الطلب، فإنه يكون للطاعن أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بمحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الواجب إعماله أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتباره من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، ويكون النعي على الحكم فيما لم يفصل فيه في هذا الصدد غير جائز.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٩

لما كان ما تثيره الطاعة الأولى من أنه وقد تبين بحكمة ثاني درجة أن إصابة المتهم الرابع تخلفت عنها عاهة مستديرة فقد كان لزاماً عليها أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الواقعة برمتها مردوداً بما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" مما مفاده أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جنائية لما في ذلك من تسوية لمركز المستأنف ولا يكون أمامها في هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإدانة الابتدائي أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمني بالإختصاص قوة الأمر المقضي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون. ومن ثم فإن منعي الطاعة في هذا الصدد يكون غير مفيد.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦١

إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة برفلتها وتأييد الحكم المعارض فيه، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - وقد ألفت الحكم المستأنف - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أما وهي لم

تفعل واقتصرت على الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى إستفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها في الموضوع، فإن حكمها هذا يكون معيماً معيئاً نقضه.

الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١

لما كان الحكم المطعون فيه - بما تضمنه قضاؤه سالف الذكر من تسوي لمرکز المظنون ضدهم في إستئنافهم - قد خالف القانون فإنه يمين نقضه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١

لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أنها خلت من تقارير إستئناف للنباية ومن ثم يكون إستئنافها غير قائم، ولا يبنى من ذلك وجود تأشير للنباية على ملف كل قضية بالرغبة في إستئنافها لأن ذلك غير كاف لإعبار هذه الإستئنافات قائمة.

الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٠

إن الشارع لم يوجب على المحكمة الإستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا لغت هذه الأخيرة بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى، أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد حوّل الشارع المحكمة الإستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى. لما كان ذلك، وكان الثابت أن المحكمة الإستئنافية لغت بطلان الحكم المستأنف لخلوه من تاريخ إصداره وتصدت للفصل في الموضوع لأنها قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون العي عليها في هذا الخصوص غير سليده.

الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

لما كان من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الغايي الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين فإن الحكم فيه إذا أغفل الفصل في الشكوى المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أعطى صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩

لما كان لا يصح أن يعارض المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده ولما كانت الطعون القضائية بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن المصارعة أو نشر ملخص الحكم في جريدتين واسعي الإنتشار فضلاً عن عدم

ورودهما في مادة العقاب - المادة ٣٨ - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمصادرة ونشر ملخص الحكم يكون قد خالف القانون.

* الموضوع الفرعي : تسبيب الحكم الاستثنائي :

الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠
المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالقواعد التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي غير مقيدة بالنسبة إلى الدفع وطرق الدفاع، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم تأييداً للتهمة أو دليلاً لها ولو كان جديداً فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بحثها على القرابة كمانع من الإستحصال على كتابة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك حالة الإضطراب من جانب المدعي بسبب القيود المفروضة على تداول السلة المدعى بتبديدها والظروف التي تمت فيها الودعة لقيام الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتهديد وهو عمدة فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٧
من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقيم قضاءها على ما هو ثابت بالأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون سماع شهود إلا إذا رأت هي إستجلاء للدعوى استدعاء من ترى لزوماً لسماعه أمامها. وإذا كان المتهم لم يطلب إليها سماع شهود فلا يكون له أن يعي عليها أنها أغفلت سماعهم.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤
إن سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى أقوال الشهود الذين سمعهم وقضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمناً أنها لم تر فيما شهدوا به أمامها ما يقنعها به غير ما إلتفتت به محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٠
إذا كان الحكم الاستئنائي قد أورد أسباباً جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه، فإنه إذا قرر بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكبلة له فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع الأسباب الجديدة.

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٧
إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى نصوص القانون التي عاقب التهم بموجبها وكان الحكم الاستئنائي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٧

إن بيان المحكمة التى صدر منها الحكم، والهيئة التى أصدرته، وتاريخ الجلسة التى صدر فيها وأسماء المتهمين فى الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إليهم، هى من البيانات الجوهرية، وخلو الحكم منها يجعله كأنه لا وجود له، فإذا أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلاً أيضاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٩

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذاً بأسبابه، مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة لثلى درجة.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

الشهادة السلبية التى ثبت تأخير توقيع الحكم فى معاد الثلاثين يوماً المتصوص عليها فى المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هى الشهادة التى يمررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتى تفيد عدم إيداع الحكم فى خلال تلك المدة - فإذا كانت الشهادة التى يستند إليها الطاعن هى إشارة من وكيل نيابة على كتاب لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد، فإن هذه الإشارة لا تعتبر شهادة سلبية فى نظر القانون ولا تنفى عنها.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٩

لا تلزم المحكمة الاستئنافية، عند إلغائها الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة، بأن تناقش أسباب هذا الحكم - ما دام حكمها بالإدانة مبنياً على أسباب تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها. ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على القرينة التى ساقها الحكم الابتدائى بعدم توافر ركن العلم بالسرقه - فى جريمة الإخفاء المسندة للطاعن - فى غير محله ما دام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى إستند إليها فى إدانة الطاعن وبين العناصر التى إستقى منها توافر ركن العلم بالسرقه قبله.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفتد ما إستندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب، وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً ناقصاً موجباً لنقضه.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن يحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة إعتبرتها كأنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن بشأن إعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

- في سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى الأقوال التي أدلى بها الشاهد أمامها ولقضاها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر في شهادته ما يغير من إقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة.
- من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها. فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن يحيل إليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

لما كانت المحكمة الاستئنافية لا تلزم عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة، بأن تناقش أسباب هذا الحكم، ما دام حكمها بالإدانة مبنياً على أسباب كافية تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها - كالحال في الدعوى القائمة، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢

لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام الصاهر متفقاً بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما إستخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما إستخلصته منها محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٢

إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً في صدر مادة القانون التي طبقها المحكمة وخالياً صلبه من ذكر تلك المادة، ولكنه كان قاضياً بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى، وكان الحكم الابتدائي قد جاء في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة، فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨
إن البدأ الذي يحرم على محكمة الاستئناف تشديد العقوبة على المتهم ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي إنما ينصب على مقدار العقوبة الذي يعتبر في هذه الحالة حداً أقصى لا يجوز غرامة الاستئناف أن تتعداه. ولا يتناول هذا البدأ المسائل الأخرى إذ تحتفظ محكمة الاستئناف بحريتها في تقدير جميع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة المستأنفة بسببها. فلها أن تقضى بالبراءة من بعض التهم التي يكون الحكم الابتدائي اعتبرها ثابتة وحكم فيها جميعاً بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات. وفي هذه الحالة يكون لها أن تؤيد مقدار تلك العقوبة الواحدة عن التهمة أو التهم التي إعتبرتها ثابتة ما دام أن العقوبة المقررة قانوناً لهذه التهمة أو التهم لا تقل في نهايتها عن المقدار الذي قضى به الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩
ما دام الحكم الاستئنافي مشتملاً على أسباب فليس من الضروري أن يرد به تفنيد أسباب الحكم المستأنف سبباً سبباً. لأن المحكمة ليست مقيدة بالرد إلا على طلبات الدفوع والدفوع القرعة.

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨
ليست المحكمة الاستئنافية ملزمة - عند إلغائها الحكم المستأنف - بأن تناقش ذلك الحكم فيما أوردته من الأسباب. بل يكفي أن يكون حكمها هي مبنياً على أسباب تؤدي نتيجتها إلى إلغاء الحكم الابتدائي.

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
الحكمة ليست مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة ثاني درجة قد رأت الحكم المستأنف في عمله للأسباب التي بنى عليها والتي اتخذت أسباباً لها، فإن ذلك منها إفصاح في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها الحكم الابتدائي لحمل قضائه بالإدانة. ومن لم لا يعيب حكمها عدم إيرادها لأقوال شاهد إستمعت إليه ما دامت لم تعمل عليها في قضائها بتأييد حكم الإدانة.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١
لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وتنازع الدعوى كلها أو بعضها - ومنها مواد الاتهام التي طبقها الحكم الابتدائي - إلى ما ورد بهذا الحكم حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر منطيقاً بين ما عولت هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما إستخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لا إستخلصته منها محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١

لما كان من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

من المقرر أنه يكفى فى احكامات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطعن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازلت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو أدخلتها الريبة فى عناصر الإتهام - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إعطائه إلى أقوال الشاهد أمين الشرطة وحاصلها أن انجنى عليه قد عبر الطريق فجأة أمام السيارة التى يقودها المطعون جسده وقد عول الحكم فى قضائه على هذه الرواية لخلو الأوراق من أى دليل يناقضها وهو إستدلال مسانغ لا شائبة فيه، وله أصل ثابت فى الأوراق - حسبما بين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - فإن المنازعة فى سلامة ما إستخلصه المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل إلى جسد موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معطدها وهو ما لا تجوز إثارتها أمام محكمة التقضى.

• الموضوع القرعى : تقرير التلخيص :

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٠

إن ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٤١٢ منه هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الإستئناف تقريراً موقفاً عليه منه، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى، وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والإجراءات التى تمت، ولم يحسم القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو فى ورقة معينة. وإذن فلا يترتب على تحريره بوجه ملف الدعوى أى بطلان.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

مضى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التى نظرت الدعوى، وأن الحكم قد نطق به فى جلسة علنية، فلا يقبل من المتهم إثبات عكس ذلك إلا بإتباع إجراءات الطعن بالتزوير.

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧

ذكر البيانات الواردة فى المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب إذا إتصلت المحكمة بموضوع الدعوى. أما إذا كانت بصدد الفصل فى الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكفى فى قرار التلخيص بالقدر الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

لا يقدح فى سلامة الإجراءات أن يكون إثبات تلاوة تقرير التلخيص قد ورد فى ديباجة الحكم المطبوعة ما دام أن رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كتابها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٨

مضى كان الثابت فى ورقة الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى فلا يجوز إثبات عكس ما ثبت من ذلك إلا عن طريق الطعن بالتزوير.

الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

و حيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى لما كان ذلك فإنه لا يقدح فى صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التى فصلت فى الدعوى إذ فى تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه - وقد إطلع على أوراق الدعوى - رأى أن ما أشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما إستخلصه من جانبه لها. وأنه لم يجد داعياً لوضع تقرير آخر.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٤

إن غرض الشارع من تلاوة تقرير التلخيص هو أن تلم الهيئة قبل سماع المرافعة فى القضية وقبل المداولة فيها بمجمل وقائع الدعوى ومجرياتها من واقع التقرير الذى يكون قد أعده أحد القضاة قبل الجلسة. ولم

يشترط القانون أن يطلى التقرير حتماً بواسطة القاضي الذي أعده، لتعلن ذلك في بعض الأحوال. فإذا طلب رد أحد القضاة وندبت المحكمة قاضياً آخر ليكمل الهيئة، فقرأ القاضي المنتدب الملخص الذي كان أعده القاضي المنسحب فلا شائبة في ذلك.

* الموضوع الفرعي : سقوط الاستئناف :

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩
إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل الجلسة، لا بمجرد إستئنافه الحكم الصادر عليه، وإذن فإذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها إستئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط إستئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر إستئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة. وهي إذ أجلت نظر الإستئناف إلى جلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠
إن البداهة القانونية تقضى بأن ما إشرطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الإستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عندما يكون ذلك التنفيذ واجباً عليه قانوناً، وهو لا يتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ، ما دام المحكوم عليه قد إستأنف الحكم.

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/١٩
إن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الإستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة لأنادات بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيه من يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه كان قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١
متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها إستئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط إستئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر إستئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

يعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً، فإذا كان غير واجب فإنه يعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النيابة - وهى تعادل الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ - لا زالت باقية بالخوافة إلى الآن على ذمة المتهم ولم تدع النيابة العامة إخلالاً بشروط هذه الكفالة قد ولى أو أن لها حقاً عليها، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الاستئناف مع لبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦

يبين من ظاهر نص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تمهيداً لإيداعه السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفى أن يكون قد تقدم للتنفيذ أى أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها وعن ثم فإذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس، فإنه يعتبر أنه قد قدم نفسه إلى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقاً للمادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه: "يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقديم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة، فألادت بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية، بل يكفى أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها، فإن التهم إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع إستئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف ويكون الحكم إذ قضى بسقوط إستئناف التهم رغم تقدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه - منطناً في القانون ويعين لذلك نقتضه.

الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٨

يجب لكى يسأل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف إعمالاً للمادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون علماً بتاريخ هذه الجلسة إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد هذا العلم أو بإعلانه به. ولا يفنى عن إعلانه علم وكيله الذى قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير بالاستئناف. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الغيابى الاستئنافية الذى قضى بسقوط استئناف الطاعن إستناداً إلى أنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة واستفاد علمه بتاريخ هذه الجلسة من توقيع وكيله على تقرير الاستئناف يكون معياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٦

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة". ويجب لكى يسأل المحكوم عليه عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أن يكون علماً بتاريخ هذه الجلسة إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد هذا العلم أو بإعلانه به ولا يفنى عن إعلانه علم وكيله الذى قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير بالاستئناف.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٨

تنص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة". لما مفاده أنها جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيه فى يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفى أن يكون التهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد إنخلت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها، فإن المطعون ضدها إذ مثلت أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى إستئنافها عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليها قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع إستئنافها قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحته رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الاستئناف متوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يلزم إعمالها إلا عندما يكون التنفيذ واجباً وهو ما يتحقق إذا لم تسد الكفالة المعينة في الحكم الابتدائي والتي شرعت ضماناً لحضور المستأنف الجلسة. وعدم فراره من الحكم الذي يصدر ومن ثم فإن التخلف عن سدادها يكون من شأنه أن تبقى العقوبة واجبة النفاذ وأن تصبح المادة ١٢٤ المشار إليها واجبة التطبيق ما دامت علتها قائمة.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٢٢ صفحته رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٦

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة". ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداده الغرامة المقررة بها ضده ابتدائياً، فإنه يكون محطاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحته رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات - الجنائية يفرض أن المدعى بالحقوق المدنية ذو صفة في النص على الحكم لعدم إعمالها - إذ نصت على أن يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة، فقد جعلت سقوط الاستئناف متوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة، وألحقت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة، ما دام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ولما كان من المقرر أن يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون الاعتداء بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أم بعدها، فإن المطعون ضده، إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ تعرض لموضوع الاستئناف قد إقرن بالصواب.

الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحته رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين حضرا بجملة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ أثناء نظر استئنافهما ثم حجزت الدعوى للحكم بجملة أول أبريل سنة ١٩٨٠ حيث صدر الحكم المطعون فيه لما

كان ذلك، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مفيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة". قد جعلت سقوط الاستئناف متوطناً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة" فالأدلة بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة، ما دام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف، لما كان ذلك، فإن الطاعين إذ مثلاً أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنافهما عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليهما قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئنافهما رغم مغولهما أمام المحكمة قبل نظر استئنافهما، يكون قد أخطأ في القانون ويعين لذلك نقضه، ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها.

الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠
مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقاً لحكم المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ألا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعاً إلى غرض قهري.

الطعن رقم ٣٢٢٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥
لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مفيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الاستئناف متوطناً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة - فالأدلة بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف. لما كان ذلك، وكان لا يشوب في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإبداء المتهم السجن طبقاً للمادة ٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراء التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها. لما كان ما تقدم، فإن الطاعين إذ مثلاً أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعين رغم ذلك يكون مخطئاً ويعين لذلك نقضه. ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها.

الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" فقد دلت بذلك على أن سقوط الإستئناف هو جزء وجوبى يقضى به على المستأنف إذا لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية واجبة النفاذ قبل الجلسة المحددة لنظر إستئنافه، وذلك معاً لإساءة إستعمال حق الإستئناف وإحراماً للحكم الواجب النفاذ، وهو جزء إجرائى يزيل عن المتهم حقه فى مباشرة الطعن بالإستئناف - الذى كان قد توافر له منذ صدور الحكم المستأنف - تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون إلتفات منها إلى أمر الإستئناف من حيث الشكل.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢

المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه: "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الإستئناف منوطاً بعدم تقديم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة، فالأدات بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيه فى يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف ولما كان لا يشترط فى تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذ كانت هذه السلطة قد إنتقلت قبله لإجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها، فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية للفصل فى موضوع إستئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف ويكون الحكم إذ قضى بسقوط إستئناف المتهم رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه - معطئاً فى القانون وتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" قد جعلت سقوط الإستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة، فالأدات بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيه فى يوم الجلسة، ما دام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف. لما كان ذلك، فإن المحكوم عليه إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية للفصل فى موضوع إستئنافه عن

حكم مشمول بالنفاذ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط إستئنافه رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه للسبب آنف الذكر يكون قد خالف القانون معيناً نقضه.

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٨
لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم للتنفيذ قبل الجلسة". قد جعلت سقوط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ رهناً بعدم التقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر الإستئناف فيها. لا مجرد إستئنافه الحكم الصادر عليه، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها إستئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط إستئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر إستئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة وهي إذا أجلت نظر الإستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي يصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط إستئناف الطاعن يكون قد أخطأ في تأويل القانون ويعين لذلك نقضه.

*** الموضوع القرعي : قبول الإستئناف شكلاً :**

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٩/١/١٩٥٠
إذا كان المتهم قد إستأنف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه في يوم صدوره لقضى بعدم قبول هذا الإستئناف شكلاً بمقولة إن الحكم المعارض فيه أعلن للمتهم فلم يعارض فيه إلا بعد فوات ميعاد الثلاثة الأيام المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات، وإستئناف الحكم الغيابي يبدأ بالنسبة إلى المتهم من اليوم الذي تعتبر فيه المعارضة غير جائزة القبول طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فكان لزاماً على المتهم لكى يكون إستئنافه مقبولاً أن يستأنف الحكم الغيابي الصادر حده في ظرف عشرة أيام تبدأ من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة، فذلك يكون خطأ إذ أن ما قالته المحكمة من ذلك يبين منه أنها إعترت الإستئناف وارداً على الحكم الغيابي مع أن الواقع أن المتهم إنما إستأنف الحكم المحضوري الصادر في المعارضة وإذا كان إستئنافه إياه في يوم صدوره فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٧

إن مما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف على وفق أحكام المواد ٣٠/٤٤، والمادة ٤٢ تنص على أنه "إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقرير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه يغور إلتفات إلى نصيب كل منهم فيه". وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذي يستد إليه المدعى في طلب التعويض هو الجريمة وأن المدعى عليهم وإن كان قد نسب إلى بعضهم تزوير الشهادة الإدارية إلى بعض الإشتراك في هذا التزوير وإلى بعض إستعمال الشهادة المزورة مما لا يغور من وحدة السبب وهو جريمة التزوير، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعاً على المدعى، فإنه لا يجوز في هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقرير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف، فإذا كان هذا المبلغ سعين جنيهاً وهو ما يجاوز النصاب النهائي للمقاضى الجزئي جاز إستئناف الحكم، وكان الحكم القاضى بعدم جواز الإستئناف في هذه الصورة بدعوى إختلاف السبب في ظروف الواقعة غير صحيح.

الظعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٠

إذا كانت النيابة العامة قد إستأنفت حكم محكمة أول درجة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى الذي كان يطلق حق النيابة في إستئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح، فلا يجوز التحدى في صدد قبوله بقانون الإجراءات الجنائية الذي عمل به من بعد، إذ القاعدة أن كل إجراء ثم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً.

الظعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩

إن حق كل من المتهم والنيابة العامة في إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح هو حق خاص بكل منهما، وإستعمال كل من الحقيقتين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم إلى أن يباشر حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الظعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه، وليس للمتهم أن يتلوع في تحديه عن حق النيابة في الإستئناف بدعوى إستفادته منه، فإن إستفادة المتهم من إستئناف النيابة محله أن يكون هذا الإستئناف مقبولاً شكلاً، وعندئذ تكون للمحكمة الإستئنافية حرية التقدير التي عولتها المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأن تقيّد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء حدد المتهم أو لصلحه.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢
إن الخطأ في إثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الإضرار بالمتهم إذ أن المحكمة لا تنقيد بهذه الطلبات ولما أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً ولو لم تطلب النيابة ذلك.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣
مضى كان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أن النيابة عند نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة، قد دفعت بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد، فقصت المحكمة حضوراً بقبول استئناف الطاعن شكلاً وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة أخرى لسماع شهود الدعوى وإشعار المدعى بالحق المدني ذلك لما تبين لها من أن الطاعن عند نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة كان محبوباً على ذمة قضية أخرى، إلا أنها عادت بعدئذ وحكمت في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلاً - متى كان ذلك فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلاً، لأن المحكمة بمحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قد استغذت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ٩/٧/١٩٥٣
مضى كان الحكم الابتدائي قد قضى بتفريم المتهم خمسة وعشرين قرشاً عن شغله الطريق العام بدون رخصة ويزالهما بأن يدفع مجلس بلدى المنصورة مبلغ ٢٥ جنيهاً و ١٦٠ مليماً والعصافير المدنية وكان يبين من الحكم أنه قضى بهذا المبلغ باعتباره تعويضاً عن الضرر الذى تولى القانون تقديره في حالة ثبوت الواقعة لدى المحكمة، فإن ما يقوله الطاعن من أن هذا التعويض عقوبة تبعة مما يجعل الحكم بها مع الغرامة قابلاً للاستئناف طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية مردود بأنه وإن كان القانون قد راعى في تقدير هذا التعويض نوعاً من الجزاء إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعويضاً، ولذا فإنه يخلص في جواز استئنائه حكم المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى لا تجيز استئنائه إلا إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحاً فيما قضى به من عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة في شقيه الجنائى والمدنى على أساس أن الغرامة المحكوم بها لا تزيد على خمسة جنيهات، وأن مبلغ التعويض المطلوب لا يزيد على النصاب النهائى للقاضى الجزئى.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٦
تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر في موضوعه.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٦
متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعاً من التهم الحقيقية الذى أقيمت عليه
الدعوى فينبى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٠/١٤/١٩٥٧
لا يجوز تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة
الإستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر فى موضوعه.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٨
إن فقد تقدير الاستئناف لا يوجب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١/٢٥/١٩٦٠
لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة فلا
تترتب عليها إن هي أطرحها لما أرتأت من عدم جديتها للأسباب السالفة التى أوردتها.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٠
متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ورد على
دفاعه - القائل بأنه كان نزول مستشفى الروضة بالقاهرة فى المدة من ٨ مايو سنة ١٩٦٩ حتى ٢٤ يولييه
سنة ١٩٦٩ محالاً إليها من جهة عمله - بأنه ثبت للمحكمة أن الطاعن قد مثل أمام الموقع بامورية توثيق
الزيورن لعمل توكيل خلال الفترة السابقة مما يقطع بكذب دعواه بمرضه خلالها، وكان ما أورده الحكم لا
يصلح رداً على دفاع الطاعن ولا يسع رفض المحكمة منحه أجلاً لإثبات علوه فى التقرير بالإستئناف بعد
الميعاد، ذلك أن تقل الطاعن فى حدود مدينة القاهرة فترة مرضه لا تكفى وحده للتدليل على أنه كان
بمكتبه الإنطال منها إلى بلد آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التى يجب التقرير بالإستئناف فيها.
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١١/١٦/١٩٧٠
متى كانت ورقة الحكم الابتدائى قد خلت من تاريخ صدوره، وأنه وإن كان بين من الإطلاع على
المقررات المنضمة أنه أثبت فى جدول "رول" قاضى محكمة أول درجة أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ
١٢ يونيه سنة ١٩٦٩ إلا أنه أثبت فى تقرير الإستئناف أن الحكم المذكور صدر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة
١٩٦٩ الأمر الذى كان يعين معه على المحكمة أن تتحقق من صحة تاريخ صدور ذلك الحكم وهول

كلمتها في شأنه قبل البت في الإستئناف من حيث الشكل ما دام لذلك التاريخ أثره في قبول أو عدم قبول الإستئناف شكلاً، أما هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٠

مضى كان الحكم الغايبى الإستئنافى المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع، فإن المحكمة يكون متعيناً عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولاً فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الإستئناف، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقضت عند هذا الحد، وإن رأت أنه خاطئ ألفه ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى، وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة أما إن هي ألقت الحكم وقضت بالبراءة موهمة أن الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى، فإن حكمها يكون باطلاً متعيناً نقضه ويتعين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته بهيئة أخرى لنظر المعارضة فيه من جديد.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٢

مضى كان الإستئناف المرفوع من النيابة العامة غير مقبول شكلاً وكان الإستئناف المقبول شكلاً الذى طرح أمام محكمة ثالثة درجة هو الإستئناف المرفوع من المتهم "الطاعن" وحده فلا يصح فى القانون أن يغلط العقاب عليه إذ لا يجوز أن يضار بإستئنافه، ولذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائياً مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١/٣/١٩٨٣

لما كان ما يفرضه الطاعن - من أن إستئناف النيابة للدعوى الجنائية للحكم الصادر من محكمة الجنب قد تقرر به بعد الميعاد وأن محكمة الجنب المسانفة أخطأت بقبوله شكلاً - فى غير محله ما دام أن الطاعن لم يطعن فى ذلك الحكم الإستئنافى بطريق النقض لما يدعيه من خطأ قانونى، وإذا فرت على نفسه الطعن بهذا الطريق فإن القضاء بقبول الإستئناف شكلاً يجب إحواؤه لأنه قد حاز نهائياً قوة الشئ المقضى به وإذا ألزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دفاع الطاعن فى هذا الخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٣

ومن حيث أنه وإن كانت ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد إثبات بطلانته ومنها تاريخ التقرير به، إلا أنه مضى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به وتكون العبرة بحقيقة الواقع. لما كان ذلك وكان الثابت من الدفوع الخاص بقيد الإستئناف - الذى

أمرت المحكمة بضمه - تحقيقاً لوجه الطعن - أن تقرير الاستئناف المرفوع من التهم يحمل رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وأنه يوسط تقريرى الاستئناف رقمى ٧٦١، ٧٦٣ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ أيضاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف التهم للحكم الابتدائى الصادر ضده بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩، بقالة أن الإستئناف قد رفع بعد المهاد، يكون مخالفاً للواقع من التقرير باستئنافه يوم صدوره، بما يعنيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤
تأجيل الدعوى أو قبول مذكرة فى الموضوع لا يحول دون القضاء بعدم قبول الإستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة الإستئنافية من وجوب التحقيق من حصول الإستئناف وفقاً للقانون قبل النظر فى موضوعه.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٩
إذا كان الحكم الإستئنائى لم يفصل إلا فى شكل الإستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه بأوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى وهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام.

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٠
إن الممول عليه فى تقدير نصاب الدعوى عند تعدد الطلبات أو المدعين فيها هو السند "le titre" الذى رفعت الدعوى بناء عليه. فإذا كان السند واحداً كان الممول عليه - سواء فى تحديد الإختصاص أو فى معرفة ما إذا كان الحكم قابلاً للإستئناف أو غير قابل - هو المبلغ المدعى به بتمامه. وإذا كان المدعيان بالحق المدنى يطالبان المتهمين متضامين بتعويض قدره ٢٥ جنيهاً عما أصابهما من الضرر الناشى عن الجرائم التى وقعت عليهما، فإن السند الذى يرتكبان إليه فى دعوتهما يكون واحداً ويجب إذن تقدير قيمة الدعوى بإختبار المبلغ الذى يطالبان به كله بغير بحث فى مقدار نصيب كل منهما فيه. ولا يغير من ذلك أن دعوى كل منهما تحتاج إلى البحث فى عنصر خاص به وهو الضرر الذى أصابه هو من تلك الأفعال الجنائية، لأن المقصود بالسند قانوناً ليس إلا السبب الذى تتولد عنه المسؤولية وحق المطالبة فىشرك فيه جميع من أضررت بهم تلك الأفعال. أما الضرر الذى أصاب كلاً منهما بالفعل فإنه وإن كان متصلاً بالسبب المذكور لا يخلط إليه لأنه فرع عن هذا الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥

ما دام أول تأجيل للحكم في الدعوى كان في حضرة المتهم فإنه يكون عليه، بلا حاجة إلى إعلان، أن يتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها. ولا يقبل منه إدعاؤه بأنه تعقب الجلسات التي نطق فيها بقرارات التأجيل، ولم يقف بالتالي على الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم فإن شأنه يكون شأن من يوجه إليه الإعلان ليحضر الجلسة ثم يهمل العمل على مقتضاه، وإذن فإن ذلك المتهم إذا استأنف بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم لاستأنفه لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٩

الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم، وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجاز قبول الإجراء بناء على هذا التوكيل فلذلك مرجعه الرغبة في تسير السبل لهم. وهذا لا يصح معه بأية حال من الأحوال إعتبار توكيل الغير عنهم، ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة، واجباً عليهم. وخصوصاً أن هذا الوجوب قد يكون من ورائه الوقوف بالإجراءات المرسومة للمحاكمة الجنائية في أول الطريق أو في أثنائها قبل الوصول إلى الفرض المنشود، على حين أن الملحوظ فيها هو تقصي الحقيقة الخالصة تحقيقاً لمصلحة الجماعة حتى لا يبدأن برىء أو يفلت من العقاب جان. فإن التوكيل قد يتعلل لإعتبارات خارجة عن إرادة الخصم كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلاً أو طلب مقابل منه ليس في وسعه أن يقوم به حتى لو صح أنه مريض، كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل في الميعاد القانوني، دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة منه كفى صدد تبرير تأخيره عن التقرير بالإستئناف يكون قد أخطأ. إذ كان الواجب تحقيق هذا العذر حتى إذا ما إطمأننت المحكمة إلى أن المتهم كان مريضاً حتى اليوم الذي حصل فيه تقرير الإستئناف كان عليها أن تقبل إستئنافه، وإلا حكمت بعدم قبوله على أساس أنه لا عذر له في التأخير.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩

حتى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول الإجراء وكان الواجب على ذي الشأن إستيفاء حتى يكون الإجراء معتبراً. ومهما إستعاض عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه فإن هذه الإستعاضة لا تغني بل يبقى الإجراء في نظر القانون معدوماً لا أثر له. فالدليل القانوني على حصول الإستئناف هو التقرير الذي يجره موظف قلم الكتاب مثبتاً فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلب تدوين إرادته إستئناف الحكم. أما ما عداه من عريضة تقدم لقلم الكتاب أو للنيابة العامة أو خطاب يرسله النائب العمومي أو أحد وكلائه لقلم الكتاب فلكله لا يغني مهما تكن إداة الإستئناف منصوباً عليها فيه. ومن باب أولى لا يغني أن يكون قصد الإستئناف ثابتاً من

عمل آخر ولو كان متصلاً بقلم الكتاب ومن شأنه عادة أن لا يأتيه إلا مريد الإمتثال كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لإيقاف تنفيذ الحكم المراد إمتثاله.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

لما كان الإمتثال المقبول شكلاً الذى طرح أمام محكمة ثانية درجة - بالنسبة للدعوى الجنائية - هو الإمتثال المرفوع من التهم وحده فلا يصح فى القانون أن يغلظ العقاب عليه، إذ لا يجوز أن يضار بإمتثاله، وبذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى بها إنتهاياً مخالفاً للقانون، مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ذلك - بالقضاء بقبول إمتثال التهم ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٩/٣/١٩٨٩

لما كانت أوجه التعى التى يشرها الطاعن خاصة بالموضوع، وكان الحكم الإستئنافى - فيما يتصل بهما - لم يفصل إلا فى شكل الإمتثال بعدم قبوله - وقضاؤه فى ذلك سليم فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، ومن ثم فإن طعنهما يكون على غير أساس متعين الرفض.

• الموضوع الفرعى : ميعاد الإمتثال :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٧٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ٥/٢/١٩٥١

مضى كان الطاعن مسلماً فى طعنه بأن سفره خارج القطر إما كان فى شئون عمله المتداد فلا يقبل منه أن يتنزع لعدم تقريره الإمتثال فى الميعاد بهذا السفر بإحضاره حادثاً قهراً.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٥٠

الشهادة المرجعية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة. فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الإمتثال شكلاً لرفعه بعد الميعاد ولم تعول على الشهادة التى قدمها المستأنف بمرجه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جلية فى نظرها - فلا يقبل منه الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بها.

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠

إذا كان الطاعن معروفاً بأنه أعلن بالحكم ولم يمارض فيه ولم يستأنفه فى الميعاد واعتلر بجهله للقانون فهذا العذر لا يعتد به، ويكون الحكم القاضى بعدم قبول الإمتثال شكلاً فى عمله.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥١

لما كان القانون فى المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات قد أعطى لمن له حق الإستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائى فى ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

إن تقدير كفاية العذر الذى يستند إليه المستأنف فى عدم التقرير بإستئنافه فى الميعاد من حق قاضى الموضوع. فمضى قدر القاضى العذر ورفضه فلا تدخل بحكمة النقض، اللهم إلا إذا كانت العلة التى يبيدها للرفض يستحيل التسليم بها عقلاً.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٢

إن ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من يوم صدوره.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ٦/٢/١٩٥٢

يجب رفع الإستئناف فى موعده محسوباً من اليوم المقرر لبدئه. فإذا طرأ على الحكم عليه مانع أجهرى منعه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه. وإذا كان بين من الحكم الطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالإستئناف إلا فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ فى حين أن حالة المرض التى كان يعانيها قد زالت عنه طبقاً للشهادة التى قدمها فى يوم ١٩ منه، فإن إستئنافه يكون حاصلاً بعد الميعاد.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٣

ما دامت المحكمة قد أسست قضاءها بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفضه بعد الميعاد القانونى على إلغراض صحة العذر الذى أبداه الطاعن إستناداً إلى الشهادة المرفوعة التى قدمها، والتى تقول إنه كان مريضاً من يوم سابق على يوم صدور الحكم بإعتبار المعارضة كان لم تكن، فإن ميعاد الإستئناف لا يسرى فى حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به رسمياً، وما دام أنه لم يعلن أو يثبت علمه رسمياً بصدور الحكم - فإن إستئنافه يكون مقبولاً شكلاً. وإذا كان كانت واقعة الدعوى محل هذا الإستئناف قد أصبحت غير معاقب عليها فإنه يكون من المتعين مع قبول الطعن القضاء ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢

إن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "يحصل الإستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى

المعارضة أو من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن". فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديره بعد الميعاد، ولم تعد بما دلت به الطاعن بالجلسة من أنه كان غائباً بالقاهرة وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإنه يكون قد أصاب، ولا على المحكمة إذا هي لم تلتفت إلى علو زعم الطاعن أنه أبداه في عريضة قدمها إلى النيابة وقت تقريره بالإستئناف ما دام أنه لم يبد هذا العلو للمحكمة بالجلسة.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠

معنى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وكان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة الإستئنافية أن الطاعن وإن قرر أمامها بأنه كان مريضاً بمنزله فلم يتمكن من رفع الإستئناف في الميعاد إلا أنه لم يقدم للمحكمة دليلاً على دعواه، فأعده الحكم بناء على ذلك وعلى أنه لم يقرر بالإستئناف إلا بعد ضبطه لتفليد الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة مما رآته المحكمة دليلاً على عدم صدق دفاعه - متى كان ذلك وكان للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يدينه أمامها غير مؤيد بدليل فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض بجملة المعارضة راجعاً لعلو قهري، وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد إستئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا من يوم علم المحكوم عليه به رسمياً من تاريخ صدوره. وإذا لمعنى كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة الإستئنافية أن الطاعن عندما سئل عن سبب عدم إستئنافه الحكم في الميعاد قرر أنه كان مريضاً بالمستشفى وعولج به عشرين يوماً ثم تردد على عيادته الخارجية أياماً أخرى، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يضي يبحث ما إذا كان عدم حضور المعارض بجملة المعارضة راجعاً حقيقة لمانع المرض أم لا، فإن الحكم يكون قاصراً مبنياً على الخطأ في تأويل القانون.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة، وكان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة الإستئنافية أن الطاعن يحضر من تخلفه عن رفع الإستئناف في الميعاد بأنه لا يعرف المواعيد وكان

الحكم قد رد عليه بأنه لا عثر له بالجهل بالقانون، وأخذ بناء على ذلك بتخلقه عن رفع الاستئناف في الميعاد، فإنه لا يكون عطفاً في القانون. ولا يقبل من الطاعن الإدعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان معدداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً مع دفاعه بأنه كان مريضاً في الفترة التالية لصدور الحكم وتقيده شهادة مرضية قائلة إنه على فرض صحة دفاعه فقد كان في وسعه أن يستأنف بموكله غاميه - فإنها تكون قد أخطأت في قولها هذا لأن هذا التكليف الذي كلفته به لا سند له من القانون.

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ٩/١١/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف المتهم للحكم الصادر بإعتبار معارضته كان لم تكن لرفضه بعد الميعاد، مع أنه قد تبين أنه كان محبوساً بالسجن في اليوم الذي كان معدداً لنظر المعارضة فإنه يكون عطفاً، ذلك أن وجود المتهم بالسجن في يوم نظر المعارضة يعد مانعاً قهرياً حال دون شهوده الجلسة وعلمه بالحكم الذي صدر فيها، وكان يوجب على ذلك أن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره لا من يوم صدوره.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٤

عند مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذي منعه من التظرو به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٤

إن قانون الإجراءات الجنائية قد فرق في مبدأ ميعاد الاستئناف بين الأحكام، فيما نص في المادة ٤٠٦ منه على أن يبدأ ميعاد استئناف الأحكام الحضورية أو الصادرة في المعارضة من تاريخ النطق فإنه قد قضى في المادة ٤٠٧ على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمحصرة بحضوره طبقاً للمواد ٢٣٨ - ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها. ولما كان لا محل للتأويل والاجتهاد حيث يكون النص صريحاً فإن ميعاد استئناف الحكم المحرر حضورياً لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه به بعض النظر عما إذا كان قد علم عن طريق آخر غير الإعلان بصدور الحكم. وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ميعاد استئناف الحكم المحرر حضورياً سارياً في حق الطاعنين من تاريخ تقريرهم بالمعارضة فيه يكون عطفاً.

الظعن رقم ٧٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤

إذا كانت محكمة الموضوع قد ذكرت في الحكم أنها لا تأخذ بالشهادة الطيبة المقدمة من المتهم لإثبات عذره في التخلف عن التقرير بالإستئناف في الميعاد القانوني، فإنه لا معقب على حكمها في ذلك.

الظعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٥/٤/١٩٥٥

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٦٥ على أن إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال، قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهتهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلائته هم إعلاناً رسمياً، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر.

الظعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ٢/٥/١٩٥٥

— إن الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد، وإن كانت لا تخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة فإن محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها أم لا.

— إن التقرير بالإستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله وقرر بالإستئناف بشخصه بعد الميعاد لعلو قهرى كالمحرض.

الظعن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٦

إعتدار المستأنف بمجهله ميعاد الإستئناف لا يصلح علواً.

الظعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١/٥/١٩٥٦

ميعاد الإستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن، ولا محل للإحتجاج بأن الحكم النهائي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم.

الظعن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٧

إذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهرى منه من رفع الإستئناف في موعده محسوماً من اليوم المقرر لبدئه كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يقرر بالإستئناف إلا في

يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ في حين أن حالة المرض التي يعانيها قد زالت عنه طبقاً للشهادة التي قدمها في آخر يناير سنة ١٩٥٤، فإن إستئنافه يكون بعد الميعاد.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠
إن المخراط المعارض في خدمة البوليس منذ اليوم الذي نظرت فيه المعارضة وترحيله من جهة إلى أخرى بعد مانعاً قهرياً حال بينه وبين حضور الجلسة والعلم بصدور الحكم الذي صدر فيها، وينبني على ذلك أن ميعاد الإستئناف لا يسرى بالنسبة إلا من يوم إعلانه أو علمه رسمياً بصدور الحكم.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٠
مضى كانت المحكمة قد إستعبدت القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد أن قضت غيابياً فيها ثم حكمت حضورياً بتثبيت الحكم الغيابي الذي أغفلته المحكمة فلم يعلن للمحكوم عليه فإن ميعاد الإستئناف يكون طبقاً للمادة ٤٠٦ أ. ج هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ويكون التقرير بالإستئناف فى حقيقته منصفاً على الحكم الغيابي الذى أُلتمج فيه.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٨
مضى كان الحكم المستأنف قد صدر فى ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الإستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذى وافق يوم عطلة بلغت حد الرسمية حيث أضربت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل فى دواوين الحكومة فإن التهم إذا إستأنف الحكم فى يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أى فى اليوم التالى لعطلة يوم الجزائر فإن إستئنافه يكون قد صادف الميعاد القانونى.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٨
إذا كان الثابت أن محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة، وفيها أبدى دفاعه، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته، فإن الحكم الصادر فى الدعوى يكون حضورياً - حتى لو لم يحضر المتهم جلسة النطق به، ويسرى ميعاد إستئنافه من تاريخ صدوره عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك لأن واجب التهم بقضى عليه يتبع سر الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها.

الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥
الميعاد المقرر لرفع الإستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة أن تفصل فيه أية حالة كانت عليها الدعوى - فإذا كانت المحكمة عند نظرها الإستئناف قد إستعمت إلى دفاع المتهم وناقشته ثم أجلت

الدعوى لسماع الشهود من غير أن تكون فصلت في أمر الإستئناف من حيث الشكل، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمياً وشكل الإستئناف ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الإستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٢

إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يلزم إعلان المتهم للجنة التي تنظر فيها بالحكم الصادر في معارضته، مع وجوب ذلك قانوناً، فإن ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمي - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لزمه بعد الميعاد محسباً من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علماً رسمياً يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٢

تقدير كفاية العلم الذي يستند إليه المستأنف في عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد من حق القاضي الموضوع، فمضى إنتهى إلى رفضه فلا عقب عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلاً.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٤

ميعاد استئناف الحكم الحضورى الإعتبارى وفقاً للمادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه. فإذا كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فإن الحكم الغيابى الإستئنافى - المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً محسباً بده ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الإستئناف شكلاً.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٤

الميعاد المقرر لرفع الإستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام، وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى. فإذا كانت المحكمة عند نظرها بالإستئناف قد إستتمعت إلى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم أجملت الدعوى لضم أصل محضر الحجز تحقيقاً لدفاعه من غير أن تفصل في أمر الإستئناف من حيث الشكل فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمياً في شكل الإستئناف ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الإستئناف وأن تقضى بعدم قبوله شكلاً لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٤

الأصل أن الميعاد المقرر لإستئناف الحكم الابتدائى الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره، إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التى صدر الحكم فيها وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً إلى سبب غير مقبول، أما إذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته فى المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهرى من الحضور أمام المحكمة فإنه لا يصح أن يفرض فى حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس، بل يجب أن يظل باب الإستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم أو يعلم به بأى طريق رسمى آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الإستئناف بالنسبة له. فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التهم وإن لم يعلن بملسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن إلا أنه قد علم به علماً رسمياً عندما شرع فى تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه فى الميعاد المقرر قانوناً وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم نهائية الحكم المشار إليه ورتب على ذلك إستبعاد الظرف الشديد المنصوص عليه فى المادتين ٧ ح، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعباً نقضه.

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٤

فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الإستئناف فنص فى المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد إستئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التى يجوز المعارضة فيها وإعتبر هذا الميعاد سارياً من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورياً وإعتبر بدء ميعاد إستئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلائته بها. ذلك بشأن هذه الأحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكورة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية -- غيبية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ إعلان المتهم بها. ولما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص فى المادة ٢١ على أنه "لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة" وإذا كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وإن جاز إستئنافه فإنه يخرج من عداد الأحكام الغيبية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من

قانون الإجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء معاد إستئنافها من تاريخ إنقضاء معاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإنما يبدأ إستئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضورياً، إذ أن كلاً من هذين الحكمين غيائى في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز إستئنافه إطلاقاً في مواد الجنب. ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم النهائي الابتدائي الصادر بإدانة المظنون ضدها لم يعلن إليها بعد فإن إستئناف المظنون ضدها لهذا الحكم - وإن كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد إستئنافه بالإعلان - يكون صحيحاً وفي مواعده القانوني. ولا يغير من الأمر أن تكون المظنون ضدها قد علمت بصدر الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الإستناتجة عنه بغيره بما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه. ومن ثم فإن الحكم المظنون له إذ قضى بقبول الإستئناف شكلاً يكون صحيحاً في القانون.

الظعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٩

تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "إذا إستأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة، يمتد معاد الإستئناف إن له حق الإستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ إنتهاء العشرة الأيام المذكورة". وهو نص مستحدث أخذ فيه الشارع بفكرة الإستئناف الفرعى جريماً على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالتقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المخطط لما في ذلك من حكمة شاعرة ألصح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية "على المادة ٤٣٥ التى أصبحت ٤٠٩" بقوله: "... فقد إستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد إمتنع عن الإستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صوتاً لمصاحه... وعلى ذلك إذا إستأنف المتهم الحكم الصادر عليه يمتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى وغنى عن البيان أن الإستئناف الفرعى لا يجوز إلا إذا كان الإستئناف الأصلى مرفوعاً في معاد العشرة الأيام.. ولا يشترط لإمتداد الميعاد أن يحصل الإستئناف الأصلى في نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الإستئناف الأصلى قد تم في نهاية المدة أو فى خلالها. ولما كانت النيابة العامة قد إستأنفت الحكم المستأنف فرعياً في معاد الخمسة الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للإستئناف الأصلى والذي قررت فيه التهمة بالإستئناف، فإن الحكم

المطعون إذ قضى بعدم قبول إستئناف النيابة العامة شكلاً لأنها لم تقرر به إلا فى اليوم الحادى عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه، بالقضاء بقبول الإستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلاً للفصل فى موضوع الإستئناف مشكلة من هيئة أخرى.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦

— إن واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها. ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت فى حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته فإن الحكم الصادر فى الدعوى يكون حضورياً حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به. ويسرى ميعاد إستئنافه من تاريخ صدوره عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

— إذا كان الطاعن علل تخلفه عن رفع الإستئناف فى الميعاد بأنه يجهل الميعاد القانونى. وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأنه لا عثر له بالجهل بالقانون وأخذ بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الإستئناف فى الميعاد القانونى محسباً من يوم صدور الحكم الحضورى المستأنف، وهو نظر صائب فى القانون. فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سديناً.

— من المقرر أنه إذا حال علر قهرى دون التقرير بالطعن فى الميعاد الذى حدده القانون إمتد هذا الميعاد إلى ما بعد زوال المانع. إلا أنه يجب المبادرة إلى التقرير به فور زواله مباشرة.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

لا يصح فى القانون الحكم بإعيار المعارضة كان لم تكن إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى علر قهرى. ولما كان الحكم قد سلم فى مدوناته بقيام هذا الصلر، إلا أنه إلروض علم المحكوم عليه بالحكم إثر زوال المرض وحاسبه على عدم التقرير بالإستئناف فى خلال عشرة أيام من زوال المرض وهو تقرير خاطئ إذ فاته أنه فى هذه الحالة يبدأ ميعاد الإستئناف من يوم علم المحكوم عليه رسمياً بالحكم لا من يوم صدوره. فإذا تبين أن الطاعن لم يعلم بهذا الحكم بوجه رسمى حتى يوم التقرير بالإستئناف، يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد مغطناً فى القانون.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣

الحكم الصادر حضورياً إعتبارياً لا يبدأ ميعاد إستئنافه بالنسبة إلى المحكوم عليه — وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية — إلا من تاريخ إعلانه به، بعض النظر عما إذا كان قد علم من طريق آخر بصدوره.

الظعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٧

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان معاد الظن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب إرادته دخل فيها، فإذا كانت هذه الأسباب قهريه ولا شأن لإرادته فيها فإن معاد الظن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى يعلم فيه رسمياً بالحكم وأنه إذا تقدم المعارض بما يفيد قيام علوه فى عدم حضور الجلسة، فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه. فإذا كان بين من مطالعة محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قرر أمام المحكمة أنه كان محبوساً يوم صدور الحكم المستأنف وأنه لذلك لم يستطع أن يستأنف فى المعاد، فإنه كان يعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وتعنى بتحصيصه، أما وقد إنقضت عنه وأغلقت الرد عليه ونقضت بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد المعاد محسباً من يوم صدور الحكم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى البيان، منوطاً على إخلال بحق المطعون ضده فى الدفاع بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الظعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٦٧

مجرد تقييد حرية المتهم وتواجده بالسجن لا يعتبر علراً يحول بينه وبين التقرير بالإستئناف فى المعاد القانونى ما دام أن نظام السجون يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض.

الظعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٥/٦/١٩٦٨

معاد الإستئناف - ككل مواعيد الظن فى الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حال كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستتباً إلى وقائع ألبها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الظعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٠

- لئن كان معاد الإستئناف - ككل مواعيد الظن فى الأحكام - من النظام العام، ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض، مشروط بأن يكون مستتباً إلى وقائع ألبها الحكم، وأن تقتضى تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به فى التقرير بالإستئناف تأخره فى الموعد المقرر قانوناً، فإن ما يثيره فى هذا الشأن من عدم إعلانه بجلسته المعارضة ومن مرجه فى تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن غير مقبول

ولا يجوز التحدى بأنه أبدى هذا الدفاع ولكنه لم يثبت فى محضر الجلسة، إذ كان عليه ما دام أن هذا الدفاع يهجم تدوينه - أن يطلب صراحة إثباته فى محضر الجلسة.

- وإن نصت المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية، على أن يقدم الاستئناف فى مدة ثلاثين يوماً على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظره، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التى لا يترتب البطلان على مخالفتها.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٣

مضى كان يبين أن الحكم الغيابى الابتدائى الصادر بإدانة المظنون ضده والمقصود بالإستئناف أصلاً، لم يعلن إليه بعد، فإن إستئناف المظنون ضده لهذا الحكم - وإن كان قد قرر به قبل سريان مواعيد إستئنافه بالإعلان - يكون صحيحاً وفى موعده القانونى، ولا يغير من الأمر أن يكون المظنون ضده قد علم بصدر الحكم من طريق رفع المعارضة فيه، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الإجراء، ولا يجوز الإستماع عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤١ مكتب قضاى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤

مبدأ الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب قهرية لا شأن لإرادته فيها، فإن مبدأ الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى يعلم فيه رسمياً بالحكم. ولما كان يبين أن وكيل الطاعن لم يقر أمام محكمة ثانى درجة قيام علز قهرى لدى الطاعن حال بينه وبين الحضور بجملة المعارضة التى صدر فيها الحكم برفضها: كما أن الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه بقيام ذلك المفرد، وكان الطاعن لم يقرر بإستئناف الحكم الصادر فى المعارضة إلا بعد مضى مبدأ الإستئناف المنصوص عليه فى المادة ٤٠٦ إجراءات الواجبة التطبيق، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد المبدأ يكون قد وافق صحيح القانون.

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضاى ٢٣ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٦

من المستقر عليه فى قضاء النقض أن المبدأ المقرر لرفع الإستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام. وإذ كان الحكم المظنون فيه رغم إشماله على بيانات دالة بذاتها على أن المظنون ضده قد قرر بالإستئناف بعد فوات مبدأ العشرة أيام المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه إنتهى إلى قبوله شكلاً دون أن تورد المحكمة الأسباب التى حدثت بها إلى ذلك ودون أن تعرض

للعوى الشهادة المرجية التي تمل بها المطعون ضده كملر مرور لتجاوزة ميعاد الإستئناف حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوية ما قطعت به في هذا الصدد، فإن حكمها يكون قد جاء مشوباً بالقصور بما يبطئه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨
من المقرر أنه متى كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم - الطاعن - فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة - كما هي الحال في هذه الدعوى - ويكون الطاعن إذ إستأنف الحكم بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فإن إستئنافه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩
- من المقرر أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالإستئناف إلا بعد مضي ميعاد عشرة الأيام المنصوص عليه في هذه المادة فيكون ما إنتهى إليه الحكم من القضاء بعدم الإستئناف شكلاً قد وافق صحيح القانون.

- لا تشفع للطاعن في تجاوز ميعاد التقرير بالإستئناف الشهادة المرجية المقدمة منه للمحكمة الإستئنافية والمؤرخة في ٢٣ يناير سنة ١٩٧١ "في اليوم التالي ليوم صدور الحكم المستأنف" والتي تلزمه بالإعتكاف لمدة عشرة أيام تنتهي في ٣١ يناير سنة ١٩٧١ إذ كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة بالتقرير بالإستئناف فور زوال المانع.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠
- إن الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالإستئناف وفقاً للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام، وللنائب العام - أو اخصام العام في دائرة اختصاصه - أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم. ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠ وتم التقرير بالطعن فيه بالإستئناف في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٠، وكان الثابت أن الذي قرر بالإستئناف هو وكيل النيابة بغير تفويض من النائب العام أو اخصام العام المختص فإن إستئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئنافها شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون.

- من المقرر أن معاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ليجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

مضى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة له صدر حضورياً إعتبارياً فهو بهله الماتبة لا يبدأ معاد استئنافه بالنسبة إلى المحكوم عليه - وفقاً لما تقتضى به المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا من تاريخ إعلانه به بغض النظر عما إذا كان قد علم من طريق آخر بصعود الحكم. ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه لم يعلن بهذا الحكم إلا في ذات اليوم الذي قرر فيه باستئنافه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً - محسباً معاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف - يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً. ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يبين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١

لما كان معاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً، وإذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يور تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانوناً، فإن ما يفور في هذا الشأن من مرضه في تاريخ جلسة المعارضة "في الحكم الابتدائي" التي صدر فيها الحكم برفضها يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يقدم بأى عنر ليبر تقريره بالاستئناف بعد الميعاد وقرر بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه لا يعرف لذلك سبباً، إلا أنه وجد ملف الدعوى شهادة طبية لا تحمل تاريخاً صادرة من طبيب تغد مرض الطاعن وحاجته للراحة التامة لمدة شهرين - من تاريخ الحكم في المعارضة الابتدائية - وهذه الشهادة غير معلاة في الأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها الطاعن بجلسة المحاكمة، مما يقطع بأنها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر الاستئناف ولم يتجج بدلائلها على قيام عنر الطاعن في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ومن ثم فلا وجه للنس على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عنر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٣

من المقرر أن تقدير كفاية العذر الذى يستند إليه المستأنف فى عدم التقرير بإستئنافه فى الميعاد من حق قاضى الموضوع، لمضى إنتهى إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض غير سائفة. ولما كان للمحكمة أن لا تصدق دواعي التهم الذى يبيده أمامها غير مؤيد بدليل، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فى قوله: "حيث إن محكمة أول درجة قضت فى ١٩٧١/٦/٥ باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإستأنف التهم فى ٥ من يناير سنة ١٩٧٢ ومن ثم فإن إستئنافه غير مقبول شكلاً للتقرير به بعد الميعاد، ولا يقدح فى ذلك قول التهم بأنه كان مريضاً إذ لم يقدم دليلاً على ذلك ولو كان صادفاً لهما قرره لأعد لذلك الدليل حتى يكون تحت بصر المحكمة ورقابها عند مثوله أمامها فى الجلسة الإستئنافية". وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يحصل الإستئناف بتقرير فى لقم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم بإعبارها كأن لم تكن" فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فى قضائه بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً لتقديمه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٩

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس لقضائه بعدم قبول إستئناف النيابة شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر حضورياً فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ ولم تستأنفه النيابة إلا فى ١٣ مايو سنة ١٩٧٤. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة بجلسته ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ وفيها لم يحضر المطعون ضده وعدلت النيابة إسمه وطلبت تأجيل الدعوى لإعلانه بالإسم الصحيح فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ لهذا الغرض وبهذه الجلسة الأخيرة حضر المطعون ضده وقضت المحكمة حضورياً ببراءته فإستأنفت النيابة العامة هذا الحكم يوم صدوره أى فى الميعاد القانونى وكان الواضح الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ لم ينشأ إلا عن سهو وقع من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم. فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الحكم الابتدائى صدر فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ وربب على ذلك القضاء بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يسوجب نقضه.

الطنن رقم ١٥٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٩

لما كان بين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الدعوى الجنائية أقيمت على المظنون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية جمهورية مصر العربية غادر أراضي الجمهورية دون أن يكون حاصلاً على إذن خاص وقضت محكمة أول درجة غيابياً بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٧٣ بتجريده ٥٠ ج لمعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه والإيقاف بإستئناف النيابة العامة هذا الحكم الأخير بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٤ للخطأ في تطبيق القانون وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بعدم قبول الإستئناف للقرير به بعد المعاد إستناداً إلى أن معاد الإستئناف يبدأ من تاريخ الحكم الغيابي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٧٤ وإلى أنها لم تقرر بإستئنافه إلا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٤ بعد صدور الحكم في المعارضة أى بعد تجاوز المعاد المنصوص عنه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تبريراً لقضائه قد جانب الصواب، ذلك أن حق النيابة في الإستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً إستئنافه ولما كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان إستئنافها لمصلحة التهم. ومعنى كان الأمر كذلك وكان الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المظنون ضده حكماً قائماً بذاته للنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجهاً لذلك وغاية الأمر أن إستئنافها يكون مقصوراً على هذا الحكم ولا يتناول المحكمة الإستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد إستأنفته أيضاً، ومن ثم كان الواجب على المحكمة الإستئنافية أن تعرض بناء على الإستئناف المرفوع من النيابة للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء. أما وهي لم تفعل وقضت بعدم قبول الإستئناف شكلاً لأن قضاءها يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦

إن معاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العلم ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع انتهت المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقاً موضوعياً. وإذا خلا الحكم ومعرض الجلسة من أى دفاع للطعن يبرز به تأخره في التقرير بالإستئناف في الموعد المقرر قانوناً، وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقاً موضوعياً بما تحسر عنه وظيفة محكمة النقض، فإن ما يثيره الطاعن في شأن علو مرجه تبريراً للتأخر في التقرير بالإستئناف في المعاد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦

مياد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن إثارة أى دواع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دواع للطعن يبرر به تأخره في التقرير بالإستئناف في الموعد المقرر قانوناً، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من أنه كان مقيد الحربة يوم النطق بالحكم المستأنف وعدم علمه به إلا عند التقيد عليه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٦

مياد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن لا تقتضى تحقيقاً موضوعياً. وإذ كان كل من الحكم ومحضر الجلسة قد خلا من أى دواع للطعن يبرر تأخره في التقرير بالإستئناف في الموعد المقرر قانوناً. فإن ما يثيره في أسباب طعنه عن مرضه في تاريخ جلسة المعارضة الابتدائية التي صدر فيها الحكم يرفضها بكونه غير مقبول، ولا يجوز له التحدى بأنه سبق أن أبدى هذا الدواع ولكنه لم يدون في محضر الجلسة، إذ كان عليه - ما دام يرى أن هذا الدواع يهيمه - أن يطلب صراحة إثباته في محضر الجلسة.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٧

إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص على تحديد مياد إستئناف الحكم النهائي بمصوله في ظرف عشرة أيام من تاريخ إنتضاء المياد المقرر للمعارضة، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن، وكان من المقرر أن الطعن بالإستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام. لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق بإستئناف الأحكام النهائية ومن ثم يكون إستئناف الطعون ضدها للحكم النهائي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصدر الحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن صحيحاً في القانون طالما أنه قد رفع في المياد مسعواً لشرايطه القانونية.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً لرفضه بعد المياد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩/٦/١٩٧٥ ولم يستأنفه إلا في ٣٠/١٠/١٩٧٥، لما كان ذلك وكان ثابت أن الحكم المستأنف قد صدر في ٣٠/١٠/١٩٧٥ لا في ١٩/٦/١٩٧٥ وإستأنفه المحكوم عليه في

ذات تاريخ صدوره، مما مفاده أنه قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٥/٦/١٩ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في الإستناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الإستئناف شكلاً، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الإستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

إن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت "لن له حق الإستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره" فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣

من المقرر أن ميعاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع ألبها الحكم وأن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومعضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالإستئناف في الموعد المقرر قانوناً على الرغم من حضوره بجلسة المعارضة الإستئنافية فإن ما يبرره في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

من المقرر أن الميعاد المقرر لرفع الإستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام، وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى. ولما كان ما يبرره الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة أن تفصل في أية برهنة معارضته قبل تنفيذ قرارها السابق بإعلان اجتهاد عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة، هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان الإستئناف المقدم منه جائزاً ومقبولاً حتى يتسنى للمحكمة الإستئنافية أن تتصل عن طريقه بالموضوع وتجري فيه ما تراه من أوجه التحقيق. وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الإستئنافية عن حكم صدر بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد أجلت الدعوى لإعلان اجتهاد عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة تحقيقاً لمنازعة التهم في شأنه من غير أن تكون قد فصلت في أمر الإستئناف من حيث الشكل فإن ذلك منها لا يعبر لصلاً ضمنياً في شكل الإستئناف ولا يتمتع قانوناً عند

إصدار حكمهما من النظر من جديد في شكل الإستئناف وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الإستئناف شكلاً بعد أن ثبت أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني - ولا جناح على المحكمة في هذه الحالة أن هي عدلت عن قرارها السابق بإعلان اجتهاد عليه لمناقشته بعد أن أنفلق أمامها سبيل التصدي للموضوع بقعود التهم عن رفع الإستئناف خلال الميعاد المقرر في القانون.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٠

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٥/١٢/٢٣ ولم يستأنفه إلا في ١٩٧٦/١/٤ لما كان ذلك وكان الثابت أن يومي ٣، ٢ من يناير سنة ٧٦ قد وافقا عطلة رسمية وقد إستأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده في اليوم الرابع من الشهر المذكور مما مفاده أنه قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني إعمالاً لحكم المادة ١٨ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ذلك ورتب عليه القضاء بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون أعطاه في تطبيق القانون كان هذا الخطأ القانوني قد حجب بحكمة الموضوع أن نقول كلمتها في موضوع الإستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ٥/١١/١٩٨٠

لما كان ميعاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - متعلقاً بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتت الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومعتبر الجلسة من أي دفاع للطاعن في هذا الشأن، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد حلت بما يظهر هذا الدفع، فإن ما يشوه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

لئن كان ميعاد الإستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتت الحكم وألا يقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه، ولما كان ميعاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز

التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطاً بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضي تحقيقاً موضوعياً وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالإستئناف في الموعد الذي حدده القانون وكان هذا الدفاع يقتضي تحقيقاً موضوعياً تحسر عنه وظيفة محكمة النقض، فإن ما يشهده الطاعن في شأن عذر مرضه تبريراً للتأخير في التقرير بالإستئناف في الموعد يكون غير مقبول، ولا يغير من ذلك أن إجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة قد تمت في غيبته إذ أن مقتضى إطرار المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة الإستئنافية أنه كان في إمكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بتلك الجلسة، وكان في مقدوره إيداع عذره في التأخير في التقرير بالإستئناف في الموعد وقعوده عن ذلك يحول بينه وبين إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أنه من المقرر أنه وإن كان من المسلمات في القانون أن حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع يدرجتها الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إيداع دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إيداعه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفته.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨١

"أ" مواعيد الطعن في الأحكام ومنها ميعاد الإستئناف، هي من النظام العام ومن ثم يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أنه يشترط لجواز إثارة الدفع بشأنه أمام محكمة النقض أن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً.

"ب" لا يجوز محكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضي وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢

- المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعيرة حضورياً طبقاً للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ يبدأ ميعاد إستئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانها، وكان هذا النعي وأن ذكره المتهم إلا أنه يسرى أيضاً على المستول عن الحقوق المدنية من باب القياس.

- لما كان قضاء محكمة النقض جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدءاً لمصاد فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه، وإذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة قد أعلنت بالحكم المستأنف إعلاناً قانونياً إلى أن قررت بالإستئناف، فإن الحكم المطعون فيه إذ حاسب الطاعنة على عدم التقرير بالإستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيساً على أن تقديم الطاعنة مذكرة خلال حيز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها اليقيني لصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان

القانوني أو يعني عن حضورها الجلسة الأخيرة التي حجزت فيها الدعوى للحكم، يكون قد أخطأ صحيح القانون.

- ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٨١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧

لما كان من المسطر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام، وكان الحكم المطعون فيه رغم إشماله على بيانات دالة بطلانها على أن الطعون ضده قد قرر بالإستئناف بعد العشرة أيام النصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه انتهى إلى قبوله شكلاً دون أن تورد المحكمة الأسباب التي حددت بها إلى ذلك، ودون أن تعرض لدعوى الشهادة المرضية التي تعلل بها الطعون ضده كعذر مبرر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يستسي محكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسويغ ما قضت به في هذا الصدد، فإن حكمها يكون قد جاء مشوباً بالتقصير الذي له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن بما يعبه ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أُنْتُهتَ الحكم والا تقتضي تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١

وكان من المقرر أن الطعن بالإستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق بإستئناف الأحكام النهائية ومن ثم فإن إستئناف المحكوم عليه - الطاعن - للحكم النهائي الابتدائي رغم سبق إستئنافه للحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها وصدور الحكم برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف يكون صحيحاً في القانون طالما أنه رفع في الميعاد مسبقاً لشرائطه القانونية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مسجوباً نقضه.

الطعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

ميعاد الإستئناف من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إشارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٤

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨٠ ولم يستأنفه الطاعن إلا فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٠. لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الإستئناف الموفق بالمفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن الطاعن قد قرر بالإستئناف فى ١٠ يوليو سنة ١٩٨٠ وليس فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٠ كما جاء بالحكم المطعون فيه، مما مقتضاه - وقد صدر الحكم الإبتدائى المستأنف فى ٨ من يوليو سنة ١٩٨٠ - أن يكون الإستئناف مرفوعاً خلال الأجل القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف الواقع إلى أن الطاعن قد قرر بالإستئناف فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٠ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فى حين أن الإستئناف قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون، فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد - خطأ يتسع له وجه النعى - وقد جره ذلك إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بقبول الإستئناف شكلاً. ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها فى موضوع الإستئناف، فإنه يصح - مع ذلك التصحيح - أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٢

- الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة، سواء فى موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن، لا يمكن أن يكون محلاً لمعارضة أخرى، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره، وعملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات يمكن القول بلا حرج بأن ميعاد إستئنافه يجب أن يتبدى بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه، وهذا هو المتعين الأخذ به.

- إذا كان أنهم لم يعلم بإيام جلسات المحكمة بطريقة الإعلام القانونية، أو كان بعد إعلامه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره، ثم إستأنف ولو بعد الميعاد، وأثبت للمحكمة الإستئنافية ما يدعيه من ذلك، وجب عليها أن تقبل إستئنافه شكلاً وتتصرف بما يقضى به القانون.

الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٢١
الأحكام الغائية المادرة في المعارضة، سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن يبدأ ميعاد إستئناف
المتهم لها من تاريخ صدورهما، ولا حاجة إلى إعلانها إليه حتى يبدأ هذا الميعاد كما هو الشأن في الحكم
الغايي الأول القابل للمعارضة.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٣
إن مواعيد الإستئناف لا هواده فيها. ولا يقبل الإعتراض عن تجاوزها بعلّة المرض، ما دام التقرير بالإستئناف
ليس محتملاً فيه أن يباشره المستأنف بشخصه، وما دام التوكيل فيه جائزاً، وما دام المريض في وسعه هذا
التوكيل.

الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٥
لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الإستئناف، لأن القواعد العامة تقضي بعدم إحتساب هذا اليوم
ضمن المواعيد المقررة للإعلان، سواء أكان ذلك الإعلان في مواد مدنية أم في مواد جنائية. ولم تشذ المادة
١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة، لأن ما ورد بها من أن ميعاد الإستئناف يبتدىئ من يوم
صدور الحكم لا يقصد به إحتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الإستئناف، بل يقصد منه أن هذا الميعاد لا
يتوقف سريانه على إعلان الحكم. ويستثنى من ذلك حالة صدور الحكم غيابياً فإن ميعاد الإستئناف لا
يبتدىئ في هذه الحالة للمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة، كما جاء في هذه المادة
نفسها.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٦
القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الإستئناف المقرر قانوناً. فيقبل شكلاً الإستئناف المرفوع بعد الميعاد
القانوني متى ثبت أن المستأنف كان مسجوناً وأن قوة القاهرة عارضة عن إرادته منعه من الحضور للمحكمة
في اليوم الذي حدد لنظر معارضته ومن العلم بصدور حكم فيها فلم يتمكن من إستئنافه في الميعاد
القانوني.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ٨/٢/١٩٣٧
يجب على كل محكوم عليه أن يرفع إستئنافه عن الحكم الصادر ضده في الميعاد القانوني. ولا يشفع له في
مخالفة ذلك أن يكون مسجوناً، ما دام نظام السجون يمكنه من ذلك بوجود الدفاتر الممنعة لهذا الغرض فيها.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٧

إن المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن معاد الإستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابياً فلا يبدأ، فيما يتعلق بالتهم، إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة. فإذا كان الحكم الغيابي صادراً في معارضة فهو، لعدم جواز المعارضة فيه، يبدأ معاد إستئنافه من يوم صدوره ولا ضرورة إذن لإعلانه.

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ٨/١١/١٩٣٧

إذا لم يكن التهم حاضراً الجلسة التي أجلت منها القضية للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف القاضي بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه، ولم يكن قد أعلن بهذه الجلسة الأخيرة، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد علمه بصدور ذلك الحكم، ففي هذه الصورة يكون معاد الإستئناف بالنسبة له غير مفيد مبنياً ما لسريانه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٧

- الحكم الغيابي الصادر في المعارضة يبدأ معاد إستئنافه من يوم صدوره، لا من يوم إعلانه.
- الاحتجاج بالمرض المقعد عن رفع الإستئناف في معاده القانوني هو مما يفصل فيه قاضي الموضوع لمضى رفضه فلا يجوز إثارة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٣٨

إذا كان المعارض قد أعلمه قلم الكتاب - وقت أن قرر بالمعارضة - أن معارضته ستظر في يوم معين ثم جاءه إعلان بالحكم الغيابي الصادر ضده وعليه إشارة في قلم الكتاب نفسه بأن المعارضة حدد لنظرها يوم آخر لاحق لليوم الأول المحدد في تقرير المعارضة، وظهر أن الإعلان قد وصل المعارض قبل حلول هذا اليوم، ثم نظرت المعارضة في اليوم المحدد لها أولاً ولم يحضر المعارض، لحكمت المحكمة باعتبارها كأنها لم تكن فلا يجوز احتساب معاد إستئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره، لأن المحكوم عليه يجهل صدوره بسبب إعلانه رسمياً بما يفيد تعديل يوم الجلسة إلى يوم آخر.

الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٨

إن معاد إستئناف المحكوم عليه للحكم الغيابي الصادر ضده في المعارضة، سواء في موضوع الدعوى أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، يبدأ من يوم صدور هذا الحكم لا من يوم إعلانه. ذلك لأن نص المادتين ١٥٤ فقرة أولى و ١٧٧ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات يوجب سريان معاد إستئناف الحكم الذي لا تقبل فيه المعارضة من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه للمحكوم عليه. وهذا هو قصد الشارع الذي ألصق عنه في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في سنة ١٩٣٧ للعمل به أمام المحاكم المختلطة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٣٨

الحكم الغايى يبدأ ميعاد إستئنافه - على مقتضى المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات - من تاريخ اليوم الذى تكون فيه المعارضة غير مقبولة [أى بعد مضى ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه دون حصول معارضة فيه] لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المعارضة التى رفعت فيه بعد الميعاد. ولكن إذا إستؤنف هذا الحكم بعد الميعاد القانونى - محسوباً كما تقدم - ولقضت محكمة الإستئناف خطأ بقوله شكلاً على اعتبار أن ميعاد الإستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم فى المعارضة بعدم قبولها وفصلت فى موضوع الدعوى، ولم تطعن النيابة بطريق النقض فى الحكم الإستئنافى لما وقع فيه من الخطأ القانونى وطعن فيه المحكوم عليه وحده وقبل طعنه فى الموضوع فلا ينقض هذا الحكم إلا فيما قضى به فى موضوع الإستئناف فقط، أما من ناحية قضائه يقبل الإستئناف شكلاً فيجب إرجاؤه لأنه قد حاز نهائياً قوة الشئ المقضى به.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٢/١٩/١٩٣٨

إذا حكم غيابياً على متهم لم يحضر جلسة المعارضة فحكم بإعتبار معارضته كأنها لم تكن ثم إستأنف ودفع أمام المحكمة الإستئنافية بأنه كان مريضاً وقدم لها شهادة طبية فلم تكن بالرد على دفاعه وحكمت بغيره قبول الإستئناف شكلاً لتقديره بعد الميعاد، فإن فى إغفال المحكمة الرد على هذا الدفع إخلالاً بحق الدفاع، إذ لو صح أن المتهم كان مريضاً بحيث لم يستطع الحضور بنفسه جلسة المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى لكان لذلك أثره فى قبول الإستئناف، لأن ميعاد الإستئناف فى هذه الحالة لا يسرى من التاريخ الذى جعله الحكم الإستئنافى مبدأ لهذا الميعاد، وهو يوم صدور الحكم بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن، وإنما يسرى ابتداء من تاريخ علم المتهم رسمياً بهذا الحكم.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٤/٣/١٩٣٩

تقدير الاعتذار بالمرض عن تجاوز الميعاد القانونى فى التقرير بالإستئناف أمر موضوعى. فإذا رأت المحكمة أن رافع الإستئناف لم يكن ليمتنع مرضه عن التقرير به فى الميعاد أو فى القوة التى تلت إنتهاء مرضه حتى اليوم الذى قرر فيه فعلاً، فلا يجوز المجادلة بشأن ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١/٢٩/١٩٤٠

إنه لما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات تنص على أن ميعاد إستئناف الحكم يبدأ من يوم صدوره إلا إذا صدر غيابياً فإن الميعاد لا يبتدىء بالنسبة للمتهم إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة، ولما كان الحكم الذى يصدر فى المعارضة سواء أكان صادراً بإعتبارها كأن لم تكن أم بتأييد الحكم المعارض فيه

لا تجوز فيه المعارضة فإن هذا الحكم يكون إستئنافه من حيث المبدأ خاضعاً لحكم القاعدة الأصلية، فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٤

الأصل أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في غية التهم المعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ ميعاد إستئنافه من يوم صدوره إلا إذا كان المحكوم عليه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر هذا الحكم فيها، ففي هذه الحالة لا يمكن أن يبدأ ميعاد الإستئناف إلا من تاريخ العلم به رسمياً. وبناء على ذلك إذا دلع التهم لدى المحكمة الإستئنافية بأنه لم يعلن بجلسته المعارضة في محل إقامة بل كان إعلانه إلى النيابة فإنه يتعين عليها أن تبحث هذا الدلع حتى إذا تبنت صحته قبلت الإستئناف شكلاً على أساس أن ميعاده لا يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة. فإذا هي لم تقبل الإستئناف وكانت لم تبحث ذلك فإن حكمها يكون معيماً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٦

الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم. فإذا كان الخصم قد منعه عن عذر قهري عن أن يعلن في الحكم فإن ميعاد الطعن يعد حتى يزول العذر، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن. وإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعتبر مرض المتهم عذراً كافياً لتأخيره عن رفع الإستئناف بناء على أنه في استطاعته أن يوكل محامياً عنه لرفعه في الميعاد، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٢٣

إن القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل عنه محامياً أو غيره في إستئناف الحكم الصادر عليه، بل إنه أعطى حق الإستئناف للمتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء. ولهذا فإنه إذا أثبت أنه لم يستطع لعذر مقبول الذهاب إلى قلم الكتاب ليقرر فيه بالإستئناف فلا تصح محاسبته على أساس أنه كان ينبغي عليه قبل فوات الميعاد أن يوكل من يهده إليه بالإستئناف نيابة عنه، بل يتعين في هذه الحالة - ما دام العذر الذي إستحال معه الذهاب إلى قلم الكتاب قائماً - قبول الإستئناف منه متى كان قد حصل على إثر زوال العذر مباشرة. وإذا ما أعزى المتهم عذر منه عن الذهاب إلى قلم الكتاب ليقرر بالإستئناف، فوكل عنه محامياً في ذلك، فإن تأخر انحامي عن التقرير بالإستئناف إلى ما بعد فوات الميعاد، أو عدم تقريره به عقب توكيله مباشرة إذا كان الميعاد قد إنتقض قبل ذلك، لا يصح إعتبار أيهما كأنه حاصل من الموكل وذلك ما دام عذر الموكل قائماً بالفعل، إذ الغرض من التوكيل إنما هو مجرد التقرير بالإستئناف نيابة عن

الموئل، ولذلك لا يصح ان يكون له اثر فيما للموئل من الحق في إمتداد ميعاد ام سساف بالنسبة له سى يزول عنفره.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٧
انه وان كان الميعاد المقرر لإستئناف الحكم الإبتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا ان ذلك محله ان يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها، وان يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً إلى سبب غير مقبول. أما إذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه، أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة، فإنه لا يصح أن يفرض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس، بل يجب أن يظل باب الإستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر لتعديل يبدأ ميعاد الإستئناف بالنسبة له.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨
لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كان المعارض قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته إعلاتاً صحيحاً لشخصه أو في محل إقامته. أما إعلانه للنياحة فلا يصح أن يبنى عليه الحكم بذلك. وإذن فإذا قضى الحكم بعدم قبول الإستئناف شكلاً على أساس أن ميعاده ابتدأ من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، في حين أنه أثبت أن إعلان المعارضة بالجلسة كان للنياحة ولم يكن لشخصه أو في محل إقامته، فإنه يكون قد أخطأ في قضائه، إذ أن ميعاد الإستئناف في هذه الحالة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابياً.

الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١
انه وان كان ميعاد إستئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم النطق به إلا أنه يشترط لذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر بعد إعلان المعارض إعلاتاً قانونياً بيوم الجلسة، وأن يكون المعارض قد تخلف عن الحضور فيها بغير علم مقبول حتى يصح أن يفرض في حقه علمه بصدور الحكم عليه. أما إذا كان لم يعلن بيوم الجلسة، أو كان عدم حضوره فيها راجعاً إلى عذر قهري، فإنه يجب لسريان ميعاد الإستئناف في حقه أن يعلن بالحكم الذي صدر في معارضته، ولا يبدأ ميعاد إستئنافه إلا من يوم إعلانه به. وإذن فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد حاسبت المستأنف على أساس أن ميعاد إستئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن لا من يوم إعلانه به، ولم تبين تدعيماً لقضائها بذلك أنه كان معلناً إعلاتاً

قانونياً بالجلسة التي صدر فيها الحكم وأنه لم يكن لديه عذر قهري منعه من الحضور لأنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٢

إذا كان الدافع عن الطعن لم يتمسك أمام المحكمة في صدد عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد القانوني محسباً من يوم صدور الحكم المستأنف عليه بأنه كان مريضاً فقط، بل تمسك أيضاً وبصفة أصلية بأنه ما كان يعلم بصدور ذلك الحكم في اليوم الذي صدر فيه لأن القضية لم تنظر في اليوم الذي كان محمداً لنظرها بل أجلت إدارياً ولم يعلن هو بعد ذلك للحضور في اليوم الذي عين لنظرها، وإستدل على ما قاله من ذلك بما أثبتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل فيها التأجيل، فإنه لما كان هذا الدافع مهماً إذ هو لو صح لما جازت محاسبة المتهم على أساس أن ميعاد إستئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم كان يجهل بل يكون واجباً قانوناً محاسبته على أساس أن الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدور الحكم المستأنف - لم كان ذلك كان من الضروري أن يرد الحكم على هذا الدافع، فإذا هو لم يرد عليه، ثم قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسباً من يوم صدور الحكم المستأنف، فإنه يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب لقصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢

إن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم رفع إستئنافه في الميعاد القانوني من سلطة محكمة الموضوع. فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة فإن الجدل فيه أمام محكمة النقض لا يقبل.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٠

إذا كان الحكم قد أسس لقضائه بعدم قبول إستئناف المتهم شكلاً على أنه وإن كان الظاهر من الشهادة الطبية المقدمة أن المتهم كان مريضاً بأنفلونزا إلا أن هذا المرض لم يكن لينتفع من الحضور إلى قلم الكتاب للتقرير بالإستئناف، فإنه يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها. إذ أن مرض الأنفلونزا كغيره من الأمراض المشابهة له، قد يكون شديداً بحيث يمنع المريض به من مغادرة فراشه فإلتصار الحكم على القول بأن المتهم كان مريضاً بأنفلونزا لا يكفي للرد على دفاعه بأنه لم يكن يستطيع مغادرة فراشه.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

الإستئناف الفرعي غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات. فلا يسوغ إذن القول بأنه في حالة إستئناف النيابة يجب قبول إستئناف المتهم ولو رفع بعد الميعاد قياساً على الإستئناف الفرعي في المواد المدنية.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٢

إن الأصل أن الحكم الصادر في المعارضة، ولو في غية المعارض، يبدأ ميّاد إستئنائه من يوم صدوره إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه قد أعلن إعلاناً صحيحاً للجلسة التي صدر فيها الحكم، فبذلك يصبح في حقه القول إنه علم بالحكم حقيقة أو إعتباراً. أما إذا كان لم يعلن فإن ميّاد إستئنائه لا يصبح أن يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم. فإذا كان الثابت أن المتهم لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها المعارضة في محل إقامته، وإنما كان الإعلان للنيابة فقط، فإنه إذ كان إعلان المتهم في النيابة لا يصبح أن يترتب عليه أثر إلا جواز الحكم عليه غيابياً على إعتبار أن له أن يعارض في الحكم الذي يصدر في غيبه فتتاح له بذلك فرصة تدرك ما فاتته - إذ كان ذلك كذلك فإنه يكون من الخطأ القضاء بعدم قبول الإستئناف المرفوع من هذا المتهم شكلاً على أساس أنه رفعه بعد الميّاد محسباً من يوم صدور الحكم.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

إنه وإن كان صحيحاً أن المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى في مواجهته إلى يوم معين للنطق بالحكم فيها أن يتبعها ليعتبر الحكم عند النطق به صادراً بحضوره، إلا أن هذا محله أن يكون المتهم في مقدوره أن يتبع سير دعواه ويعلم أولاً وأخيراً بما جرى أو يجري فيها، فإذا حال بينه وبين ذلك مانع قهري كالمرض أو التجنيد، فلا يصبح إضرار علمه بالحكم يوم صدوره ومحاسبته على هذا الأساس بالنسبة إلى ميّاد الإستئناف. لأن النص على أن ميّاد الإستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم المحضوري قوامه علم المحكوم عليه بطريق قانوني بصدور ذلك الحكم. فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه لم يعلم بالتاريخ الذي صدر فيه الحكم المستأنف لأنه كان مريضاً بمستشفى الجيش فقضت المحكمة بعدم قبول الإستئناف المرفوع منه بعد الميّاد شكلاً دون أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع الذي لو صح لكان له أثر ظاهر في قبول الإستئناف، فإنها تكون قد أخطأت.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنائية بأن تأخره عن رفع الإستئناف في الميّاد القانوني إنما يرجع إلى عدم علمه في الوقت المناسب بصدور الحكم المستأنف عليه لسبب قهري هو وجوده في السجن محبوساً على ذمة قضية أخرى في اليوم الذي صدر فيه ذلك الحكم، وقضت المحكمة بعدم قبول إستئنائه شكلاً، ولم تقل في تبرير ذلك إلا أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ كذا والمتهم لم يقرر بالإستئناف إلا بتاريخ كذا، أي بعد الميّاد القانوني، فهذا الحكم يتعين نقضه. إذ أن الدفاع الذي تمسك به المتهم مهم

ومن شأنه لو صح أن يبرر تأخره في التقرير بالإستئناف وأن يغير النظر الذي إنتهت إليه المحكمة، لعدم تحقيقه والرد عليه يكون من القصور المطلق.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤

يجب رفع الإستئناف في معاده المعين محسوماً من اليوم المقرر لبثه. فإذا طرأ على المحكوم عليه مانع قاهر منعه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يادر على الفور إلى رفعه وإلا كان إستئنافه حاصلاً بعد الميعاد متعياً عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤

إنه لما كان لا يصح بمقتضى القانون أن يحكم في المعارضة في غيبة المعارض بناء على إعلانه في مواجهة النيابة العمومية بل يجب لذلك أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه غيابياً أو في محله إذ الإعلان للنياية لا يمكن عده كافياً في المواد الجنائية إلا بالنسبة إلى طلبات الحضور قبل صدور الأحكام الغيابية فقط - لما كان ذلك كان من التعيين على المحكمة الإستئنافية أن تعبر الحكم الابتدائي الصادر في غيبة المعارض برفض المعارضة المرفوعة منه بناء على إعلانه في مواجهة النيابة كأنه صدر بغير إعلان وأن تقرر أن ميعاد إستئنافه لا يبدأ من يوم صدوره لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٤

- متى كانت المحكمة قد تعرضت للدليل الذي قدمه المحكوم عليه لإثبات أنه كان مريضاً فلم يستطع أن يقرر بالإستئناف في الميعاد فلم تأخذ به ولم تعبر بما اعتذر به لذلك منها يكفي في الرد على ما تمسك به.

- لا سند في القانون للقول بأن أحد المتهمين يستفيد - في صدد الإستئناف المرفوع منه بعد الميعاد - من إستئناف النيابة بالنسبة إلى المتهمين الآخرين معه.

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١١

إذا كان الحكم قد صدر في ٨ من أكتوبر وكانت النيابة قد قررت إستئنافه بتوكيل من النائب العمومي في يوم ٩ من نوفمبر، وكان ذلك على إثر إقتضاء عطلة عيد الأضحى ويوم الجمعة التالي لها فالإستئناف يكون قد رفع في الميعاد.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١١

إذا كان المستأنف كما جاء في الحكم القاضي بعدم قبول الإستئناف المرفوع منه شكلاً - محجوزاً في الحيز الصعي في اليوم الذي صدر فيه الحكم في معارضته في الحكم الابتدائي باعتبارها كأنها لم تكن

فهذا الحجر يكون مانعاً قهرياً له حال دون حضوره الجلسة في اليوم المذكور وعلمه بالحكم الذي صدر فيها، فمبدأ إستئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بصوره، ولا تصح تخاسبه على أساس يوم صدوره.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠
إذا كانت الشهادة التي قدمها المتهم لإثبات مرضه الذي قال إنه منعه من الانتقال للتقرير بالإستئناف قد جاء فيها أنه يعالج بالحمى الروماتيزمية من كذا إلى كذا وأنه مضى الغالب من هذه المدة ملازماً للفراش ونصح بالآ يقوم إلا بالتدريج وأن يكون متنهلاً في ذلك، وكانت المحكمة قد قالت في صدد تبرير عدم أخذها بهذه الشهادة إن ثمة توكلاً صدر من المتهم لوالده من محكمة كذا الشرعية، وهذه المحكمة مقرها بلدته، بتاريخ كذا "في أثناء مدة المرض الواردة بالشهادة" مما يدل على أن مرضه لم يكن من شأنه أن يقعه عن الحركة واتخاذ ما يلزم لرفع الإستئناف في الميعاد، فهذا الذي قالته المحكمة لا يكفي للقول بأن مرضه لم يكن من شأنه أن يمنعه عن السفر من بلدته إلى مقر المحكمة للتقرير بالإستئناف، لأن ثقله في حدود بلدته لا يدل على أنه كان في مكتبته الإنتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها.

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٦
إذا قضت المحكمة بعدم قبول الإستئناف المرفوع من النيابة شكلاً بمقولة أنه رفع بعد الميعاد على أساس أن التقرير به حصل في يوم كذا على الرغم مما هو ثابت في المذكورة التي حررت بالأسباب والمرفقة بالتقرير من أن تاريخها في يوم كذا "في الميعاد"، وكان التقرير بالإستئناف قد ذكر فيه يوم الأسبوع الذي حصل فيه بجانب يوم الشهر، وكان التاريخ الذي قالت المحكمة إن الإستئناف رفع فيه لا يتفق ويوم الأسبوع المذكور، فإن حكمها يكون معيباً لعدم تعرجه لهذا الخلاف وتحقيقه وتبين أثره في الحقيقة القانونية التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩
الحكم الذي يصدر في غيبة المعارض برفض المعارضة المرفوعة منه عن حكم غيابي وإن لم يذكر فيه وصفه هو حكم غيابي. ومثله لا يتبدى ميعاد إستئنافه إلا من يوم إعلانه.

الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩
يتبدى ميعاد إستئناف المتهم للحكم الحضورى من يوم صدوره لا من يوم إعلانه. والعبارة في إعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هي بشهود المتهم جلسة المحاكمة والمرافعة وعدم شهوده إياها لا بحضوره وغيابه بجلسته النطق بالحكم.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

نصت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لن له حق الإستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره. واليوم الصادر فيه الحكم لا يحسب ضمن هذا الميعاد.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

نص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا إستأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة بمعد الإستئناف لن له حق الإستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ إنتهاء العشرة الأيام المذكورة" وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرفقة لقانون الإجراءات الجنائية تعليقاً على نص المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ - "أنه قد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الإستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صوناً لمصلحته... وعلى ذلك إذا إستأنف المتهم الحكم الصادر عليه إمتد الميعاد بالنسبة للنهاية والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى - لما كان ذلك - فإن القول بأن من حق المستول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه فى الخمسة أيام التالية لإنهاء العشرة أيام المقررة قانوناً لإستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون، إذ أن خصم المتهم هو النهاية والمدعى بالحقوق المدنية وليس المستول عن الحقوق المدنية الذى يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تابعة مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرورة وتقوم على فكرة الضمان القانونى ليعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن مع التابع.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

إذ كان المرض من الأعداء القانونية التى تثير عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - إذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالإستئناف فى الميعاد المقرر قانوناً، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام علر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه، وكان يبين من الإطلاع على المقررات وجود شهادة طبية - مرفقة بتقرير الإستئناف مع طلب مقدم من الطاعن لوكيل النيابة مؤشراً عليه بتعيين الطاعن من الإستئناف وقد أثبت بها أن الطاعن كان مريضاً ولزم القرفص وأن الطبيب الذى حرره كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه إستمر فى العلاج فى الفترة التى حددت الشهادة مبدأها ونهايتها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها للطاعن لإثبات صحة ذلك العلر تبريراً لتأخره فى التقرير بالإستئناف ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى

بمحصيه بل إفتت عنه وأغل الرد عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالقصور في البيان ومنطوياً على إخلال بحق الطاعن في الدفاع.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

لما كان بين من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٥، وأن وكيل النيابة قرر بالطعن فيه بالإستئناف في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ دون أن يكون موكلأ في ذلك من النائب العام أو اأخامى العام، ولما كان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالإستئناف وفقاً للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام، وللنائب العام - أو اأخامى العام في دائرة إخصاصه - أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم، وكان ميعاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة، وكان الثابت أن الذي قرر بالإستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو اأخامى العام المختص، فإن إستئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئنافها شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون، لما يعين معه نقطه فيما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول إستئناف النيابة العامة شكلاً.

الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٩

- لما كان قضاء الحكم الإستئنافي النهائي بسلوط حق الطاعن في إستئنافه لا يعتبر في صحيح القانون فضلاً جسيماً بقبول الإستئناف شكلاً، ولا يمنع المحكمة قانوناً عند إصدار حكمها في المعارضة المرفوعة عنه من النظر من جديد في شكل الإستئناف، وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلاً إذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانوني.

- من المقرر أن للمحكمة الفصل في شكل الإستئناف في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام.

الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٠

الميعاد المقرر لرفع الإستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة أن تفصل فيه أية حالة كانت عليها الدعوى - فإذا كانت المحكمة عند نظرها بالإستئناف قد إستمعت إلى دفاع المتهم وناقشته ثم أجلت الدعوى لسماح الشهود من غير أن تكون فصلت في أمر الإستئناف من حيث الشكل، فإن ذلك منها لا

باعتبار فصلاً ضمياً وشكل الإستئناف ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الإستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥
لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة فلا تريب عليها إن هي أطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي أوردتها.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨
- لما كان ميعاد الإستئناف - كما هو الشأن في كل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الإستئنافية من أي دفاع أو مستندات للطاعن يبرر بها تخلفه عن التقرير بالإستئناف في الموعد المقرر بالرغم من حضوره بثلث الجلسة فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

- لما كان مجرد تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق نذب خبير فيها من غير أن تكون قد فصلت في أمر الإستئناف من حيث الشكل لا يعتبر في صحيح القانون فصلاً ضمياً بقبول الإستئناف شكلاً ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من النظر من جديد في شكل الإستئناف وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلاً إذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦
لما كان المرض من الأعداء التي تبرر عدم تصح إجراءات المحاكمة، والتخلف بالتالي - إذا ما إستطالت مدته - عن التقرير بالإستئناف في الميعاد المقرر قانوناً، مما يتعين معه على الحكم إذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقدم دليلاً، أن يعرض الحكم لهذا الدليل ويقول كلمته فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الغيائي الإستئنافي القاضي بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد، دون أن يعرض البتة للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن لإثبات صحة ذلك العذر. تريباً لتعزيره في التقرير بالإستئناف، ولم يحقق دفاعه ذاك والفت عنه كلية، فإنه يكون معيماً بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه وإعادة.

الطعن رقم ٢٨٧١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٨
لما كان بين من الحكم الغيائي الإستئنافي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أن يحكم المستأنف صدر في ١٩٨٦/١٠/١٩ ولم

يستأنفه إلا في ٣١/١٠/١٩٨١. لما كان ذلك، وكان الثابت أن يومي ٢٩ و ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨١ قد وافقا عطلة رسمية، وقد إستأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده في يوم ٣١ من الشهر المذكور مما مفاده أنه قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني إعمالاً لحكم المادة ١٨ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ذلك ورتب عليه القضاء بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً للتقريب به بعد الميعاد فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون مما يعيه ويوجب نقضه والقضاء بقبول الإستئناف شكلاً.

الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة فإنها جعلت سقوط الإستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فإنها جعلت سقوط الإستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فأفادت بذلك ألا يسقط إستئناف متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح واقعاً قبل نظر الإستئناف. ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإبداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهمة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية للفصل في موضوع إستئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط إستئناف المتهم رغم تقدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه مخطئاً في القانون ويعين لذلك نقضه وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل في موضوع الإستئناف فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

* الموضوع الفرعي : نطابق الإستئناف :

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٣

إن حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم لبعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد إقفال باب المرافعة لا يمكن إعتباره إستمراراً للمرافعة، ما دامت المحكمة لم تحدد فيه موعداً لكل منهم لتقديم مذكرته حتى تناف الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم مما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعدل كونها توضحاً للطلبات التي أبدت قبل إنتهاء المرافعة. وإذن لتعديل المدعى

المدنى طلباته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً فى مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر فى رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز إستئنافه.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٣

متى كان الحكم الابتدائى قد صدر غيابياً بحبس الطاعن لمدة أربعة أشهر مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل إستأنفت الحكم الصادر فى المعارضة الذى قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابياً، فإن المحكمة الإستئنافية لا يكون لها بناء على هذا الإستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابياً وهى حبس الطاعن أربعة أشهر مع الشغل، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحسب الطاعن ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين هذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيابياً من محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١

إن المادة ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصلعة رافع الإستئناف". وإذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لإرتكابه جريمة سرقة، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ تطبيقاً للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات، لإستئناف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الإستئنافية قضت بعدم إختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المدونة بتذكرته تجعله عانداً فى حكم المادتين ١/٤٩، ٥١٠ من قانون العقوبات متى كان ذلك فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً لنص المادة ٣/٤١٧ مאלفة الذكر ويتعين نقض الحكم.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما تنطبق فى الحالة التى تعرض فيها الواقعة على المحكمة الإستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم إنتهاى بعدم إختصاص محكمة الجنب بنظرها.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣

لم يوجب الشارع على المحكمة الإستئنافية أن تعيد القضية محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السر فى الدعوى، أما فى حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الإستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى.

الظعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٩

تصل محكمة ثانية درجة بالدعوى من واقع تقرير الإمتشاف - فهي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية - فإذا دانت المحكمة الإستئنافية المتهم فى واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته بعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول التهم له، فقضاؤها على تلك الصورة باطل.

الظعن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٩/٣/١٩٥٩

لا يوجب الإمتشاف قانوناً إلا على التقرير به.

الظعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢/٣/١٩٥٩

لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته بعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام.

الظعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٩

تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها فى الدعوى بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد، فإذا رأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلاً فى الإجراءات أو فى الحكم، فعليها - وفقاً للمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية فى فترتها الأولى - أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى.

الظعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٩

الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمعنى المدة هو فى الواقع حقيقة الأمر حكم صادر فى موضوع الدعوى إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عليه، ولا يجوز بحال للمحكمة الإستئنافية أن تتغلب عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن إستنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها.

الظعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٩

الأصل أن الإمتشاف - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يبيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تمنع الوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى وحفظها القانونى الصحيح وأن تعبر فى تفصيلات التهمة وتبين عناصرها ومحدداتها وكل ما عليها هو ألا توجه أصلاً جديداً

إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بمجتها في تناول ما وقع من المتهم من خطأ على قيادته السيارة بسرعة وعدم احتياظه ومراعاته اللوائح، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك عنصراً آخر كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى وهو قيادته السيارة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والملائة فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

إستئناف الحكم الابتدائي - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الواقع الثابتة بالحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح، دون أن توجه إلى المتهم أفعالاً جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥

الواجب أن تنقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف فإذا أغفلته ولم تلتفت إليه كان حكمها معيباً.

الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١

إستئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطي الواقع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدددها، وكل ما عليها ألا توجه أفعالاً جديدة إلى المتهم - ومن ثم فإنه لا يجب حكم محكمة ثالثة درجة إن أضاف عنصراً من عناصر الخطأ - حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد أطرحته، ما دام هذا العنصر كان مطروحاً على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥

متى كانت محكمة ثانية درجة وإن أقرت الطاعة "المتهمة" على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيبي، إلا أنها عقت على ذلك بما مؤداه أن إستئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن إستعمال حقها في المعارضة إكتفاء منها بإستئناف الحكم الذي يبدأ مياده من تاريخ إنقضاء مياد المعارضة فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعان من أنه كان يعين على محكمة ثانية درجة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تفوت عليهما درجة من درجات التقاضي - يكون على غير أساس معيناً أطراحه.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم النهائي الأول.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

الأصل أن الإستئناف ولو كان مرفوعاً من التهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية - فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وكل ما عليها ألا توجه العالاً جديدة إلى التهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده. ولما كان الثابت من تحصيل الحكم الواقعة الدعوى أن الطاعة إتصلت بالتهمة الثانية وطلبت إليها الحضور لممارسة الدعارة في البنسون الذي تديره ثم لفتها للشخصين اللذين وجدا بالبنسون وقت الضبط لإرتكاب الفحشاء معها نظراً جعل تقاضته منهما ما حدا بالحكمة نظراً إلى عدم توافر ركن العادة إلى إستبعاد جريمة إدارة البنسون للدعارة وإعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ الذي وقعت الجريمة في ظله - بوصف أن الواقعة مجرد تسهيل للبناء. وكانت المحكمة فيما ذهبت إليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى وهو ما لم يماز في الطاعة، وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور ليست أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي كانت مقامة بها الدعوى أصلاً، فلا تشريخ على المحكمة إن هي عدلت الوصف على هذا النحو وأنزلت على الواقعة صحيح القانون دون أن تلتفت نظر الطاعة للمرافعة على أساس الوصف المعدل.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤

من المقرر أن الإستئناف ولو كان مرفوعاً من التهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية. فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها وكل ما عليها ألا توجه العالاً جديدة إلى التهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده. ولما كان الخطأ المسند إلى الطاعن كما ورد بوصف التهمة التي وجهتها إليه النيابة العامة هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربية بكيفية ينجم عنها الخطر وكانت محكمة أول درجة قد إستظهرت في حقه أنه قواد العربية على يسار الطريق دون أن يتخذ الحيلة اللازمة ودون أن ينبه السائقين في الطريق. ثم جاءت المحكمة الإستئنافية وحددت في بيان واضح عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيلة الواجبة أثناء

قيادته للعربة ولم ينه الساترين بالطريق، وهى عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى. فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن فى الدفاع.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧
تنص المادة ٤١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الإستئناف" ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنب لإتهامه بإرتكابه جنحة شروع فى سرقة، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقاً للمواد ٤٥، ٤٧، ٢/٣١٧، ٣٢١ من قانون العقوبات لإستئناف المحكوم عليه هذا الحكم وحده، وقضت المحكمة الإستئنافية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عادلاً فى حكم المادتين ٤٩، ٥٩ من قانون العقوبات، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣
من المقرر أن نطاق الإستئناف يتحدد بصفة رافعة. ومن ثم فإن إستئناف النيابة العامة وهى لا صفة لها فى التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الإستئنافية إلا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها، طبقاً لقاعدة الأثر النسبى للطعن. ولما كانت الدعوى المدنية قد إنحسم الأمر فيها برفضها، وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه عن يملكه وهى المدعية بالحقوق المدنية وحدها، فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه، وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون. ويكون الحكم المطعون فيه ميباً من هذه الناحية بما يتعين معه القضاء بنقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧
من المقرر فى تفسير المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إستئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده، علماً إستئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة فتصل به - متى إستوفى شرائطه القانونية - إتصلاً بخولها النظر فيه من جميع نواحيه، وحينئذ يحق للمحكمة الإستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده. ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يعارض فى الحكم الذى يصدر من المحكمة

الإستئنافية غيائياً طبقاً لما هو مقرر في المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي أطلقت للمتهم الحق في المعارضة في الأحكام الغيائية الصادرة في مواد المخالفات والجحج، سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الإستئنافية بناء على إستئناف النيابة أو بناء على إستئنائه هو.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٧

إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلاً يقتصر في موضوعه على هذا الحكم بإعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الغيائي الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين - فإذا أغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون إذ كان من المتعين في هذه الحالة أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب - إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٠

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية، وبقبول الدعوى المباشرة وتصدت لموضوعها وفصلت فيها فصلاً مبدئياً بمعالجة الطاعن وإلزامه بالتعويض، مع أنه كان من المتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقاً لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، لا أن تعرض للموضوع وتفصل فيه، وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الإنقطاع بإحدى درجتي التقاضي، أما وهي لم تفعل وقضت في موضوع الدعوى، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون، مما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٠

من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم بإعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الغيائي الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين. فإذا أغفل الحكم الإستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة العلق وهو ما لم يكن مطروحاً، فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه. ولما كان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ن فإنه ينعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

من المقرر أن الإستئناف - ولو كان مرفوعاً من التهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين عليها أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسببه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه العالاً جديدة إلى التهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧

متى كان المظنون ضده هو وحده الذى إستأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطلعه، فإنه يتعين عند نقض الحكم الإستئنافى المظنون ليه للخطأ فى تطبيق القانون تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

لا يصح فى القانون القول بتقيد الإستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا إذا نص فى التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة. لإستئناف النيابة لا يتخصص لسبه وإثما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة ثانى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتصل بها بما يحول النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة فى ذلك بما تضعه النيابة فى تقرير إستئنافها أو تبدييه فى الجلسة من الطلبات.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

متى كان بين من مطالمة دياحة الحكم المظنون فيه أن النيابة العامة إستأنفت حكم محكمة أول درجة وقد طرح إستئنافها مع إستئناف الطاعنتين فقطت المحكمة بحكمها المظنون فيه بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بما مفاده أن المحكمة نظرت الإستئنافين معاً وقضت برفضهما موضوعاً فإن ما تثيره الطاعتان "من أن محكمة ثانى درجة أغفلت الفصل فى إستئناف النيابة مما ينبئ عن أنها لم تحط إحاطة كافية بأوراق الدعوى ووقائتها وأطراف الإستئناف المطروح عليها" لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

من المقرر أنه متى كان الإستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعاً من التهم الحقيقية التى ألحقت عليه الدعوى فينبغى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة وإذ كان البين أخذاً بوصف النيابة العامة للواقعة ومن تحصيل المحكمة لها أن الدعوى الجنائية رفعت على زوج الجنى عليها - بتبديد مقولات زوجته - وهو المحكوم عليه، وأن الذى قرر بالإستئناف فى الحكم

الصادر بإدائته هو والديه، وكان من المقرر أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وهي من كليات القانون لا تجيز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى، وكانت النيابة العامة لا تمارى في أن الأب هو الذي قرر بالإستئناف بصفته المحكوم عليه وليس بصفته وكيلًا عن ابنه المتهم الحقيقي، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة يكون له أضرار صحيحة القانون.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٧

من المقرر أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الإستئناف وأن إستئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، وأن حضور المدعي بالحقوق المدنية أمام المحكمة الإستئنافية - إذ لم يكن قد إستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية - لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٤

من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين، فإذا أغفل الحكم الإستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وهو ما لم يكن مطروحاً فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه - لما كان ذلك - وكان الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣

لما كان اليمين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الحاضر عن الطاعن نفى عن موكله التهمة المسندة إليه وقرر أن فساد العجوة المضبوطة لدى المتهم الثاني سببه طول مدة بقائها لدى هذا الأخير وسوء تخزينها وطلب مناقشة محلل العينة في أسباب العفن والسوس الموجود بالعينة المخلفة وعمّا إذا كان ذلك طارئاً على المادة بعد إنتاجها أم أنه موجود بها عند صنعها، لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة إنما تنهى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل أن القانون

يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع - بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبّر ذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسولي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ولما كانت المحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع بشأن مناقشة محلل العينة ودون أن تعرض لهذا الطلب إيراداً له ورداً عليه مع أن الطاعن لم يمثل أمام محكمة أول درجة حتى يقال أنه تنازل عنه. كل ذلك مما يصح الحكم بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧

لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية - يحصل بتقرير في لقم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استأنف بالفعل من أجزاء الحكم، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وإن كان لا يختص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة - المرفق بالمقررات المضمومة - أنه جاء قاصراً على ما قضى به الحكم المستأنف في الجريمة الثانية وحدها مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيّد الذي وضعه النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به في الجريمة الأولى ومن ثم فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الأولى بتشديد العقوبة المقضى بها عنها إنما هو تصدّ لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة - وهي الخصم المستأنف - مما يجب حكمها.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٨

لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية، لاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية - التي كانت قد إدعت بقرض صاغ على سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنف. ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأمر النسبي للطعن. ولما كانت الدعوى المدنية قد إنضم الأمر فيها برفضها وصرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه من يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصدياً منها لا لا تملك

القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينتقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وتصحيحه بإلغاء ما قضى به الدعوى المدنية ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل بل لما يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز المعارضة دون أن يتعرض للحكم الابتدائي فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ولا خطأ فيه. ولا يغير من ذلك ما إستطرد إليه الحكم عن علم الطاعن بصدر الحكم القاضي بإدائه بدلالة تقريره بالطعن فيه بطريق المعارضة إذ لا يعدو ذلك أن يكون تردداً لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها ولا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٩

لما كان الحكم المطعون فيه وإن جرى منطوقه بقول الإستئناف شكلاً على نحو يشير لى شاعره إلى أن المحكمة قد فصلت في إستئناف واحد رغم أنه كان في الدعوى إستئنافان أحدهما مرفوع من النيابة العامة والآخر مرفوع من الطاعن إلا أنه يبين مما أورده الحكم في مدوناته أن المحكمة واجهت كلا من الإستئنافين والفصلت في بيانها لوقائع الخصومة أن كلا من النيابة العامة والطاعن لم يرتضيا الحكم الابتدائي الذي قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لظعن فيه كسل منهما بالإستئناف كما محصت إستيفاء الإستئنافين لشرائطها الشكلية وأقردت فقرة خاصة من الحكم نصت فيها على أنهما مقبولان شكلاً - وهو نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها الدعوى وإحاطتها بظروفها ونطاق الخصومة فيها.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨

متى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى بأن "كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف"، وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة

أول درجة قد دانت المطعون ضده بجرمة القتل الخطأ المسندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فقد كان يعين على محكمة ثاني درجة أن تقتصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها إستئناف المتهم إليها وألا تصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها إذ لم تكن مطروحة عليها، إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه على إنضاء الخطأ من جانبه، وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مساماً بقيد حرية القاضي المدني إعتباراً بأن نفى الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية الخالية عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتماً إلى القضاء برضاها إعمالاً لنصوص القانون ونزولاً على قواعد قوة الشئ المقضى فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية، فإن مصلحة الطاعين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعواهم المدنية تكون منتفية، ويكون منعاهم في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المستأنف بإستئنائه. فإن الحكم المطعون فيه إذ غلط العقوبة على الطاعن في الإستئناف المرفوع منه من الغرامة إلى الحبس فإنه يكون له مخالف القانون مما يقتضى تصحيحه أيضاً فيما قضى به من ذلك تبعاً لتصحيحه في شكل إستئناف النيابة.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٣١

من المقرر أن نطاق الإستئناف إنما يتحدد بصفة واضحة فإن إستئناف النيابة العامة وهي لا صلة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الإستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن

الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

من المقرر أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئنافها من النيابة والمتهم - ولما كانت الدعوى الجنائية قد انجم الأمر فيها بالقضاء براءة الطاعن وضرورة هذا القضاء نهائياً لعدم الطعن عليه فمن يملكه فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء فيها بالغاء حكم البراءة وإدانة الطاعن يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلأ فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً من هذه الناحية بما يعين منه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤

لما كان من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لما يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف اثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الإستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى لسابقة الفصل فيه في الإستئناف المرفوع من ذات المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بعدم جوازها وهو ما لا يعتبر قضاء في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة يجوز حجية الشيء المحكوم فيه وتتقضى به الدعوى الجنائية - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٢٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

من المقرر أن نطاق الإستئناف يتحدد بصفة رالعه فإن إستئناف المدعى بالحق المدني - وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الإستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن، ولما كانت الدعوى الجنائية قد إلحسم الأمر فيها بترئة التهم وصوررة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهى النيابة العامة وحدها فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل يكون تصديقاً منها لما لا تملك القضاء فيه ولصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً من هذه الناحية مما يعين معه نقضه عملاً بنظر الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية، لما كان ذلك وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت في الإستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى المدنية وتصدت لموضوعها وفصلت فيها فصلاً مبتدأ بإلزام الطاعن التصويى المؤقت مع أنه كان من المستحسن عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم أحد درجتى التقاضى وذلك طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أما هي ولم تفعل لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، لما كان ذلك وكان هذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مالف الذكر أن نقض الحكم لمصلحة

المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

إن المفهوم من نصوص القانون المصرى الخاصة بقيمة ونطاق الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الأحكام النيابة أن المعارضة فى الحكم الغائى لا تسقط الحكم بل تجعله معلقاً إلى أن يفصل فيها. فإذا صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد أيضاً بعدم تفرع مركز الخصوم وباتصال القضاء الأول بالثانى واتحادهما معاً وكان إستئناف النيابة إذن للحكم الأول الذى تأيد بالثانى إستئنافاً قائماً لم يسقط ومنصباً على الحكم الثانى بطريق التبعة والضرورة ولم يكن على النيابة أن تجرده. أما إذا حصل إلغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيعين على النيابة أن تجدد إستئنافها لأن هذا الحكم قد إستبدل به حكم آخر يجب أن يكون هو محل الإستئناف ولا يمكن أن ينسحب عليه إستئناف الحكم الغائى.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢

ليس للمحكمة الإستئنافية الجنائية أن تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه، لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتي التقاضى، وليس فى قانون تحقيق الجنائيات نص يبيحه.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١

ليس للمحكمة الإستئنافية أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى قبل أن تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى لأن فى هذا التصدى حرماناً للمتهم من إحدى درجتي التقاضى، فإذا هى فعلت فإنها تخل بحق الدفاع إخلالاً يستوجب نقض حكمها. فإذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية لإستأنفت النيابة واتهم هذا الحكم، ثم رأت المحكمة الإستئنافية أن الواقعة جنعة فيجب أن يقتصر حكمها على إلغاء الحكم الابتدائى مع إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فى موضوعها.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٦

يرتب على الإستئناف المرفوع من أحد الخصوم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتى سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتكون محل تقديرها عند نظر الإستئناف. والمحكمة الإستئنافية وإن كانت ترتبط بالوقائع التى أوردتها محكمة إلا أن لها، إذا ما رأت أن هذه المحكمة أخطأت أو استبدلت بواقعة الدعوى واقعة أخرى، أن ترجع الأمور إلى نصابها، وتفصل فى الموضوع الذى رفعت بها الدعوى. وليس فيما تجريه من ذلك تسوئ لمرکز المستأنف ما دام منطق الحكم لم يمسح بما

يضره. وإذا كانت الدعوى مرفوعة على المتهم بأنه يبدد عقد بيع كان مودعاً عنده إجراً بالمشوى فقضت المحكمة الابتدائية ببراءته بناء على ما استخلصت من أن العقد المودع لم يكن عقداً بيع بل هو عقد تبرع منه ومن إخوته رجوعاً عنه، وقضت مع ذلك بإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغاً على سبيل التعويض، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية لمخالفت محكمة الدرجة الأولى واعتبرت أن العقد بيع وأن المتهم إحتلسه، وقضت بالتعويض على هذا الأساس مع أن الحكم الابتدائي لم يكن قد استؤنف إلا من المتهم وحده، لأنها لا تكون قد أخطأت في ذلك. إذ الواقعة التي جعلتها أساساً لحكمها هي ذات الواقعة التي كانت الدعوى مرفوعة بها، ولأن استئناف أحد الخصوم يطرح موضوع الدعوى من جديد على المحكمة الاستئنافية.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥

إنه لا كان يوجب على الاستئناف المرفوع من المتهم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف حتى إذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التقدير كان من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصائها الصحيح وتفضل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها - لا كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا قالت في واقعة إهانة المحكمة في عبارة مطلقة إن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع من المتهم في حقها تكون قد أخطأت. إذ كان الواجب أن تقدر هي ذلك الفعل وتقول كلمتها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها ومنها ما قالته محكمة أول درجة. وخصوصاً إذا كانت هذه المحكمة قد عاقبت المتهم دون أن توجه عليه تهمة الإهانة وتسمع دفاعه عن الإيذاء والإبصامة اللذين عدهما إهانة.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بإدانته ينقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة إلى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها وتقدير عناصرها بكامل حريتها دون أن تكون مقيدة بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة. للمحكمة الاستئنافية إذن أن تستند في تأييد الحكم إلى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها بل حتى لو كانت أصدرت في شأنها حكماً خاصاً. وإذا فلا خطأ إذا ما عولت المحكمة الاستئنافية في إدانة المتهم على ما أسفر عنه التحقيق الذي رأت صحته بعد أن كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بطلانه واستعمدت بناء على ذلك الدليل المستمد منه.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٣٠

إستئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني. فإذا حكم ابتدائياً بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وإستأنفت النيابة العمومية هذا الحكم دون المدعى بالحق المدني فلا يجوز الحكم بالتعويض لهذا الأخير ولو قضى إستئنافاً بقبول الدعوى.

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١١/١/١٩٧٩

إن الشارع لم يوجب على المحكمة الإستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الإختصاص أول بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السو في الدعوى. أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحاكم الإستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى. ولما كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت في موضوع الدعوى ببراءة المتهم الأول ومعاقبة المتهم الثاني "الطاعن" بالحبس سنة مع الشغل عن الجرائم الأربع المسندة إليه بناء على قولها : "وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني "الطاعن" لما جاء بمحضر الطب وعدم دفعه للتهمة بدلاء مقبول ومن ثم يتعين الحكم بإدائته عملاً بمواد الإتهام" فإستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس الطاعن لمدة ستة شهور عن التهم الأربع وأورد الحكم الإستئنافية أسباباً جديدة تكفي لحمل قضائه بالإدانة تصحيحاً لما شاب الحكم المستأنف من قصور في السبب فإن ما سار عليه الحكم المطعون فيه من ذلك يتفق وصحيح القانون ذلك أن محكمة أول درجة وقد إستفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته في الموضوع فلا سبيل لإعادة القضية لها مرة ثانية مهما إنطوى عليه حكمها أو شابه من عيوب في السبب.

الطعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٩

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن اللجنة رقم.... لسنة ١٩٨٣ النى ضمنها محكمة أول درجة لم تفصل فيها تلك المحكمة فقضى الحكم المطعون فيه بإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وهو ما يتفق وصحيح القانون لأن الفصل في تلك الدعوى من محكمة ثاني درجة سوف يترتب عليه حرمان الطاعنين من درجة من درجات التقاضي وهو ما يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته ويكون معنى الطاعن غير سليم.

الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٩

إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بأنه إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس المحكمة إلا أن تزيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الإستئناف.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" لإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جنائية لما في ذلك من تسوي لمرکز المستأنف ولا يكون أمامها في هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإداة الابتدائي أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمني بالإختصاص قوة الأمر المقضي. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى استناداً إلى أن الواقعة تشر شبهة جنائية، فإنه يعد منهاجاً للمقصومة على خلاف ظاهرة لأنه سوف يقبل حتماً بقضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها إذ لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد أن صار هذا الاختصاص معقوداً بحكمة الجنب وحدها، ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض في الحكم المائل جائزاً.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١

لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستنائه وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١

لما كان من المقرر أن الطاعن لا يعارض إعمالاً بالمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوع من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وكان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجنب لإتهامه بإرتكاب جنحة سرقة، وكانت محكمة أول درجة قد قطعت بحسه سنة مع الشغل والنفاذ، لاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن الواقعة تشكل جنائية السرقة بإكراه النصوح عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٣١٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٦
من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائى لإختلاف طبيعة كل من الحكمين.

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢/٢٦/١٩٨٧
لما كان الطعون ضده هو المستأنف وحده فإنه يتعين ألا تزيد الغرامة المقضى بها من محكمة أول درجة عن القدر الذى قضت به.

الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٤/١٥/١٩٨٧
من المقرر أن الإستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية، مما لازمه أن تتحقق فى المحكمة أمامها ذات ضمانات الدفاع التى أوجبها القانون لكل متهم، كما لا يمتنع منه أن تكون المحكمة الإستئنافية قد صرحت للمتهم بتقديم مذكرة بدلاعه فى فترة حجز الدعوى للحكم، ذلك أنه فضلاً عن أن المفردات المضمومة قد حلت من أى دفاع مكتوب، كبديل للدفاع الشفوى الذى يبد، فإنه لا يصح فى الدعاوى الجنائية بعامة، وفى مواد الجنايات بخاصة، أن يجبر الخصوم على الإكتفاء بالمذكرات فى دفاعهم.

الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٧
من المقرر أن إستئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائى الفاصل فى الموضوع لإختلاف طبيعة الحكمين - كالتأني فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة الابتدائية لم يتعرض للحكم الصادر بالإدانة وكان الطعن بالنقض قد إنصب على الحكم المطعون فيه الذى لم يفصل إلا فى تأييد الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة، فإن الحكم الابتدائى القاضى فى موضوع الدعوى بالإدانة يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للإستئناف الذى تحدد نطاقه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول المعارضة، مما لا يجوز معه للمحكمة الإستئنافية أن تعرض لباقى ما أثاره الطاعن متعلقاً بموضوع الدعوى من أوجه دفاع ودفع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا تنترم بالرد عليها إزاء ما إنتهت إليه من تأييد الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول المعارضة الابتدائية.

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٧

من المقرر أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمهم ولما كان الثابت أن المدعين بالحق المدني هم وحدهم دون النيابة العامة اللذين إستأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى قضى ببراءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الدعوى الجنائية قد انجمم الأمر فيه وأصبح نهائياً حائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بإدانة الطاعن وتفرجه مائتى جنيه يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفضلاً فيما لم ينقل إليها وي طرح عليها مما هو مخالف للقانون ويكون الحكم المطعون فيه معيباً من هذه الناحية مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية.

* الموضوع الفرعى : نظر الإستئناف :

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ٧/٢/١٩٢٩

إذا أحرز شخص أفيوناً وثبت أنه ناتج من زراعته حين لم تكن زراعة الحشيش الناتج منه الأليون محظورة فلا عقاب على هذا الإحراز.

إشنتباه

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الإشتباه :

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣

إن المتهم الذى يحاكم على أنه يمد مشبوهاً ولو أنه إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها، ولا جناح على القاضى إن هو استعان فى بحسه بشواهد منها وإن كان عليه - وهو بصدد بحث حالة التهم القائمة ومحاسبته على إتهامه الحاضر - أن يبين فى حكمه الأدلة التى تربط ذلك الماضى الذى كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذى يحاسبه عليه. ولا يقال فى هذه الحالة إن التهم يحاسب على الماضى.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢١

لا جناح على المحكمة إن هى استعانت فى اعتبار التهم مشبوهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه - إلا أنه يتعين عليها وهى بصدد بحث حالة التهم ومحاسبته على إتهامه الحاضر أن تورد فى حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضى بهذا الحاضر، وإلا ساغ النعى على الحكم بأنه إنما يحاسب المتهم على ماضى إنقضى عليه أمد بعيد .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣

إن نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يستلزم أن يكون الوضع تحت المراقبة بموجب حكم، بل يكفى أن يكون مصدرها القانون، وإذا كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المراقبة التى أقيمت الدعوى على المطعون ضده بمخالفة شروطها قد وضع تحتها إعمالاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالبراءة على أن المطعون ضده لم يصدر ضده حكم بوجبه تحت المراقبة، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون كما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤

إن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذى هو معنى الإشتباه والذى يريد الشارع الإحباط منه لمصلحة الجماعة وإنما هى تكشف عن وجوده، فهى والشهرة بمنزلة سواء. ولهذا فإن الإستدلال على حاضره إتهامه التهم بأحكام صدرت عليه قبل العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ليس فيه بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره. وإذن فإنه لا مانع من أخذ التهم بهذا القانون اعتماداً على الأحكام المتكررة

المصادرة عليه قبل العمل به متى كانت قرينة البون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو العناصر أو التماثل إلخ كافية لإقناع القاضي بأن صاحبها ما زال خطراً يجب التحرز منه .

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١

إذا كانت المحكمة قد إضمدت في إدانة المتهم بوجوده في حالة إشتباه على ما شهد به الشهود من سوء سيره، ولم تعتمد على سوابقه - سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ما لحقه - إلا على إعتبار أنها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الإثبات، فلا جناح عليها في ذلك.

*** الموضوع الفرعي : أركان جريمة الإشتباه :**

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

إن حالة الإشتباه تقتضى دائماً توقيع جزائها من جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات يسوى فى ذلك أن ترفع الدعوى العمومية عن الإشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة، ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣

حالة الإشتباه تقتضى دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات يسوى فى ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الإشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة والقول بغير ذلك يوجب عليه تعطيل نصوص العقاب الذى فرضه الشارع لجرائم الإشتباه وإخفاف عن الغاية التى تنهاها من هذه النصوص .

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣

إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم، إذ نصت على جرائم الاعتداء على النفس، إنما قصدت جرائم الإعتداء التى تتناول إلى الجسم دون تلك التى تصيب الشخص فى شرفه أو عتباره. فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة المتهم باعتباره عائدلاً للاشتباه على أساس اتهامه بإهانة أحد رجال الشرطة، مع أن هذه الجريمة ليست من بين الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧

لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن التشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الواردة بها ومنها جرائم الإعتداء على المال - إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت بذلك على أن الإشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما يفرض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص النصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه، كما دلت على أن الإشتهار والسوابق لسيما في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثبات وجودها وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الإشتباه. وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده. متى كانت قريبة اليون نسبياً - وكانت من الجساماة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن إستناداً إلى ما تضمنه محضر الضبط من أنه سبق إتهامه وإدانته وأنه لا زال يزاول نشاطه الإجرامي، وليس له وسيلة للعيش دون أن يفصح الحكم عن نوع الاتهامات التي وجهت إلى الطاعن والتي تضمنتها محضر الضبط أو يبحث وقائع تلك الاتهامات لتبين مدى الجدية فيها وأثرها في توافر حالة الإشتباه القائمة على الإشتهار فضلاً عن إغفاله بيان المستندات التي قدمها الطاعن للدليل على حسن سلوكه أو الرد عليها مكتفياً بالإشارة إلى تقديمها لما يضمنه بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بوجوده في حالة إشتباه على أساس أنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الإعتداء على المال والالتجار بالمواد المخدرة مسندة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وإلى ما إستظهرته من صحيفة موابقه ومن قضية إحراز غدر برئ منها لبطان الفتيش فلا تريب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٤٢٣٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٨

لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن التشردين والمشتبه فيهم - إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة في الجرائم الواردة بها - ومنها جرائم التجار بالمواد المخدرة، وتقديمه للغير - أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه إعتاد ارتكاب تلك الجرائم - قد جعلت السوابق والإشتهار لسيما متعادلان في إبراز حالة الإشتباه بشرط أن يكون الإشتهار مبنياً على أسباب

جدية تبور القول بوجوده، مما يوجب على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة الإشباه القائمة على أساس الإشباه أن يعنى بيان تلك الأسباب، وأن يمحس ما يكون قد وجه إلى التهم من اتهامات متكررة ويحث وقائها للوقوف على مبلغ صلاحيتها للكشف عن توافر حالة الإشباه، وهو ما يقتضى من المحكمة أن تطلع على القضايا التي وجهت فيها تلك الاتهامات وأن تبحث الأدلة التي يركز عليها الإتهام في كل منها لتقدر جديتها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الإشباه إستناداً إلى ما ورد بمحضر الضبط من سبق إتهامه في أربع من الجنايات المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات دون إستظهار أن ما أسند إلى الطاعن في كل منها هو الإتجار بالمخدر أو تقديمه للغير، وليس ما عدا ذلك من الأفعال المعيرة جنايات بموجب القانون المشار إليه ولكنها لا تدخل في عداد الجرائم المكونة لحالة الإشباه وفق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥، كما لم تكن المحكمة بالإطلاع على تلك الجنايات المشار إليها بمحضر الضبط لبحث مدى جدية الإتهام في كل منها، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

* الموضوع الفرعي : العود إلى الإشباه :

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩
إذا كان التهم قد سبق الحكم عليه بأنه في حالة اشباه لم حكم عليه بعد ذلك بالحس في سرقة فإنه يكون في حالة عود للإشباه. فإذا كانت النيابة قد قدمت هذا التهم إلى المحكمة الابتدائية ووصفت هذه الحالة خطأ بأنها حالة اشباه فأصدرت المحكمة حكماً غيابياً بوضعه تحت المراقبة لمدة شهرين فلم يعارض ولم يستأنف، واستأنفت النيابة طالبة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بناء على أن التهم عائد للإشباه. فقضت المحكمة الإستئنافية ببراءته قولاً منها بأن إستئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية، ولذلك فهي لا تستطيع الفصل فيها كيلا يحرم التهم من درجة من درجات التقاضي وأن التهمة الملصق بها وهي تهمة الاشباه قد سبق الفصل فيها بحكم سابق في قضية أخرى، فإنها تكون قد أعطت؛ إذ الموضوع المطروح أمام المحكمة الإستئنافية بمقتضى إستئناف النيابة لا ينطوى على واقعة جديدة بل هو مقدم لحاكمته على حالة عاقلة به تدخل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمة الابتدائية والإستئنافية وصفتها النيابة خطأ بأنها حالة اشباه مع أنها في صحيح القانون حالة عود للإشباه، بل لقد كان من واجب المحكمة الإستئنافية أن تصحح الوصف القانوني لهذه الحالة حتى ولو لم تلفتها إليه النيابة في أسباب إستئنافها بشرط أن تلفت نظر التهم إلى الوصف الجديد وهذا الشرط هو الذي يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على

مقتضاه، ويضطرها إلى إحالة القضية إلى المحكمة الإستئنافية بهيئة أخرى للفصل فيها مجدداً بعد سماع دلاء المتهم.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢

إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره. فهذا كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للإشبهاء ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحبس ستة أشهر مع الشغل لإرتكابه جريمة سرقة فإنه بذلك يكون قد عاد إلى حالة الإشبهاء بأن يرتكب عملاً من شأنه تأكيد حالة الإشبهاء الناجمة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس.

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إن جريمة العود للإشبهاء تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى للعقوبة المراقبة مدة سنة. وإذن يكون الحكم قد أعطى إذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة إلى العقوبة.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

إذا كانت صحيفة السوابق التي قدمتها النيابة في الدعوى يبين منها أن الحكم الذي تستند إليه في إعتبار المتهم عائداً حكم غير نهائي، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون إذا هي لم تعتبر المتهم عائداً بناء على الأوراق الموجودة في الدعوى .

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢

إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل. أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره. وإذن كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء إنذارات الإشبهاء ومكوناتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة فإنه متى كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للإشبهاء ثم حكم عليه في ١٢

من إبريل سنة ١٩٤٩ بمجسه سنة مع الشغل لأنه ارتكب جريمة سرقة كان هذا المتهم قد عاد إلى حالة الإشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الإشتباه الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

الظعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢١ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٢

إن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة خاصة، هي حالة إختيار القاضي الحكم بإنذار المشتبه فيه بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة، وهي حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الإشتباه المنصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معاً، وتحكمها قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات، ومقتضاها يعتبر عائداً من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة. فإذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للإشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤، وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات، وكان المتهم قد أتهم بجريمة الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الإشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل مضي خمس سنين من إنقضاء العقوبة السابقة فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متعباً عقابه بالحبس والمراقبة معاً تطبيقاً للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

الظعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٢

إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم قد نصت على أنه "إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة". لما كان ذلك فإن لصاري ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقاً لهذه الفقرة وتأسيساً على إتهامه في جريمة هو أن تبحث ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الإشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع التهمة الأخرى. فإذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن البحث في التهمة المسندة إلى المتهم بمقولة إن الجناية المتخذة أساساً لها لا يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢

إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد حالة الإشباه بأن اتهم فى قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه بإعتباره مشبوهاً، وكان يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية السرقة إستكمالاً لتحقيق الدعوى ولكنها لم تترث حتى ينفذ هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم فى القضية التى أمرت بضمها ولم تضم أو على أن إتهامه فيها كان إتهاماً جدياً وعلى أساس حفظ حق النيابة فى الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها بخلافه بذلك ما تقضى به المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - لحكمها بذلك يكون مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه .

الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٢

إن الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم قد حدد فى المادة الخامسة منه من بعد مشتبهاً فيه، ثم نص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه ممن تنطبق عليهم إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة الخامسة، ونص فى الفقرة الثانية منها على "أنه فى حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين"، ثم أنه فى الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضى بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً، ونص فى الفقرة الثانية على أنه: "إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشباه فيه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم، وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة" وباستقراء هذه النصوص يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه فى الإشباه فعل من شأنه تأييد حالة الإشباه .

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٣

مضى كان الحكم قد إستند فى إدانة المتهم بجرمة الإشباه إلى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ فى جريمة تهديد وفى ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ لسرقة، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ فى جنابة شروع فى قتل، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين فى طرب، كما إستند الحكم أيضاً إلى شهادة شيخ البلد من أن المتهم اتهم بقتل ابنه [ابن الشاهد] وقدم إلى محكمة الجنابات غاكمته عن هذه الجنابة وإلى إعراف المتهم بهذا الإتهام وبأن القضية لا يفصل فيها بعد، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد إنطوت نفسه على عادة ارتكاب

جرائم الإعتداء على المال والنفس حتى في أبشع صوره، فإن ما إستخلصته من ذلك سائق في العقل والنطق .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٨

إن محكمة النقض سبق أن قررت أن المادة السابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ خولت القاضي أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بالندار المتهم فإن عمل ذلك أن تكون الفقرة الأولى من المادة السادسة هي المنطقة على واقعة الدعوى أى عندما يكون للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو إستبدال الإنذار بها. أما في حالة العود المنصوص عليها في الفقرة الثانية فإنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بالإنذار فإن فعل فإن حكمه يكون مخالفاً للقانون، ويكون إستنائه جائزاً. وإذا كانت المادة السابعة قد أتت في أحوال الإشتباه بذات أحكام المادة الثالثة المتعلقة بالشرود، فإن الحكم الصادر بالندار المتهم لا يكون جائزاً وبمقتضى إستنائه إلا حيث يكون للقاضي أن يحكم به، أى في حدود المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية أما حيث تكون الحالة من أحوال العود فإنه لا يجوز له أن يحكم بالإنذار، بل يجب تطبيق الفقرة الثانية، وإذا كانت الثانية قد طلبت معاملة المطعون ضده بالفقرة الثانية التي تقضى بأن العقوبة في حالة العود تكون هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ولم يحكم بما طلبت فإن الحكم يكون قابلاً للإستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٢

إن جريمة العود إلى حالة الإشتباه تحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه، ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصر الإتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بإرتكابه إحدى الجرائم، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الإشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه غير مقيدة بمصر الإتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكوناً لجريمة أخرى إلا بما تقضى به المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجرمين بما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التي إرتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم بالحبس في تلك الدعوى .

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٥٠ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧

إذا تبين للمحكمة الإستئنافية أن المتهم بعد الحكم عليه نهائياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة إشتباه، قد إرتكب جريمة مرفوعة وشروع فيها، مما يجعله عاتلاً لحالة الإشتباه فإن ذلك

يسوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين بعد تبينه التهم إلى الوصف القانوني الصحيح تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣
إذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للإشتباه، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعين إعتبارهما فعلاً واحداً ويمكن وصفه قانوناً بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣
إن الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للإشتباه ومثاله الظاهر - إرتكاب جريمة سرقة - وإن كان يدخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للإشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما أن المشرع بما أورده في المادتين ٦٥ / ٢٥١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجرمين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥
إن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عائداً للإشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرر الفعل المألّف لحالة الإشتباه ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم بإعتباره عائداً لحالة الإشتباه ينصرف إلى كل ما سبقه من وقائع ولا يحتر بعده التهم عائداً من جديد لحالة الإشتباه يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠
- تتحقق جريمة العود إلى حالة الإشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوجهه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه، وهذا العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الإتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بإرتكابه إحدى الجرائم، ويتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الإشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه غير مقيدة بمصير الإتهام الأخير المبني على ذلك الفعل بإعتباره مكوناً لجريمة أخرى .

- إن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الإشتباه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٨

متى كان الحكم قد أفصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارلها المتهم بجريمة العود للإشتباه والمتخذة اسماً للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة إستناداً إلى ذلك، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٨

- بشرط توافر جريمة العود للإشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الإشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة إذا كان لسنة فأكثر، فإذا كانت جريمة العود للإشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسركة قد سقطت بمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السركة الأخيرة التي إرتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ إنقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة العود للإشتباه لا تكون متوافرة.

- العبرة في إثبات العود إلى حالة الإشتباه طبقاً للمرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجريمة لا بأيام الحكم فيها.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٩

إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسركة، فإن رد إعباره عن جريمة الإشتباه أخكوم فيها بعدها لا يكون وفقاً للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بمضي ١٢ سنة على إنقضاءها، وإذا كان سبق الحكم للإشتباه على المتهم - بجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص قائماً وموجباً لتطبيق الفقرة "و" من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بعد أن نزل بها الحكم إلى عقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧" من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٥

جريمة العودة للإشياء جرمية وقتية والعبرة فى تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التى تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاحقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢١

جرمة العود للإشياء هى جرمية وقتية، والعبرة فى تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التى تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة، ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء محكمة النقض فى خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يتركبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذى استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة، فى حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٣

- تتحقق جريمة العود للإشياء إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الإتهام الموجه إليه، وليس بلام أن ينتهى الإتهام بهذا الفعل إلى حكم بالإدانة.

- التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهى تنظر جريمة العود للإشياء من أن تقدر جدية الإتهام الموجه إلى المتهم العائد لحالة الإشتباه غير مقيدة فى ذلك بالقرار الذى أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة - إذ معناه أنها لم تو. ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه، وهو ما يغير المعنى المستفاد من حالة العود للإشياء التى تستشف من تمحيص مركز المتهم فى الواقعة التى نسبت إليه - إذ قد يدل إتهامه فى الدعوى على أنه ما زال خطراً على الأمن.

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

إنه وإن كان لعل السرقة قد دخل على نوع ما فى تكوين أركان جريمة العود للإشياء، إلا أن هذه الجريمة لا تزال فى باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة، مما يتعلو معه اعتبارهما فعلاً واحداً يكون جرمين أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامى واحد، حتى يصبح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - يؤكد هذا النظر ما ورد فى المادتين ٥ و١/٦ - من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب ترفيع عقوبة الحبس والمراقبة على العائد للإشياء علاوة على العقوبة التى سبق أن حكم بها

عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها الرسوم قانون المشار إليه، مما يدل على أن الشارع لم يرد
الأحد في خرمين تحكم المادة ٣٢ سلفة الذكر

الظعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٢

إن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم بوصف أنه وقع منه ما يؤيد
حالة الاشتباه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هو أن
نبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه، وليس يلزم أن ينتهى الاتهام
بهذا الفعل إلى حكم نهائى بالإدانة، فإن قابلية هذا الحكم للطعن، ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقرير
جدية ذلك الاتهام بعد فحص الواقعة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى براءة المتهم من تهمة تأييد
حالة الاشتباه فجرد أن الحكم الصادر في قضية الشروع في السرقة - التي أسند إليه ارتكابها بعد سبق
الحكم بإنذاره باعتباره مشتبهاً فيه - كان حكماً غائباً لم يتغل، ودون فحص الواقعة التي تناوشت التحقيق
لبيان مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره في تأييد حالة الاشتباه، فإنه يكون مشوباً باحطاً في تطبيق القانون بما
يستوجب نقضه

الظعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٦٢

جريمة العود للإشياء جريمة وقتية، والمبرة في تحقيقها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد
سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكابه الجريمة.

الظعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٢

جريمة العود للإشياء تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من
الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة
على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه المسوحى من سلوكه الإجرامى الذى
أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه إحتياطياً لمصلحة المجتمع وإصطياناً للأمن وذلك بصرف النظر عن
مصدر الاتهام الموثب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى
يرتكز على أدلة لها وجاهتها ومن ثم يتعين على المحكمة أن تطلع على القضية موضوع الاتهام الذى يجعل
المتهم عائدًا لحالة الاشتباه كى تدلى برأى في مدى جدية الاتهام الذى لم تكشف عنه مذكرة النيابة المقدمة
في الدعوى وعن مبلغ صلاحية للكشف عن الحالة التي يتوالى بها العود للإشياء.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١

الإشياء في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدل عليها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إلهي الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص النصف به ورب عليه محاسبته وعقابه عنه فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة لعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافياً لإعتباره عائداً لحالة الإشتباه مستحقاً للعقوبة المقررة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر، ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن جرعة العود للإشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المسوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه إحتياطاً لمصلحة المجتمع وصوناً للأمن بصرف النظر عن مصر الإتهام الموثب على ذلك الفعل سواء إنتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يتركز على أدلة لها وجهتها. وهذا العود إنما يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس. ولا كانت مدة العود لن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ إنتضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة إلى المَطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ إنتضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١

جرى قضاء محكمة النقض على أن جرعة العود للإشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المسوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه إحتياطاً لمصلحة المجتمع وإصطياناً للأمن وذلك بغض النظر عن مصر الإتهام المترتب على ذلك الفعل سواء إنتهى بحكم نهائى

بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها. ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الإتهام بعد تمحيص الواقعة التى تبطلت أساساً لإتهامه بالعود للإشتباه ومبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التى يعرف بها هذا الإتهام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده مجرد أن الحكم الصادر فى قضية السرقة كان غيائياً ولم تثبت نهائيته دون تمحيص الواقعة التى تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الإتهام وأثره فى تأييد حالة الإشتباه يكون قد شابها خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧

لا تتحقق جريمة العود للإشتباه إلا إذا وقع من المشتبه فيه فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم - والسرقة من بين هذه الأفعال بإعتبارها من جرائم المال - بعد أن يكون قد صدر عليه حكم نهائى بالإدانة بإعتباره مشتبهاً فيه طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات، من أنه يجب فى العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها. ولما كان الحكم الصائى الصادر من المحكمة الاستئنافية لا يصير نهائياً وبالتالى لا يعتبر سابقة فى العود، إلا إذا كان المتهم قد أعلن به وفات معاد المعارضة فيه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المحكوم عليه عائداً على الرغم من أن الحكم بوضعه تحت المراقبة للإشتباه لم يكن قد صار نهائياً وقت مقارنته للفعل الذى اعتبر به عائداً، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، مما يعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه.

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٢

- من المقرر أنه بشرط توافر جريمة العود للإشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فى خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان بسنة فأكثر .

- لما كانت العبرة فى إثبات العود إلى الإشتباه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هى بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها. وكانت الجريمة الأخيرة التى ارتكبتها المطعون ضده وقضى عليه بالإدانة فيها وقد وقعت منه بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر عليه لا يعتد بها لإثبات العود للإشتباه وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه المطعون ضده عائداً بها لحالة الإشتباه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تمحيص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها وما إذا كانت تكون جريمة إشتباه من عدمه، فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

لما كان يشترط لاعتبار التهم عائداً فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما لمدة سنة على الأقل فى سرقات أو فى إحدى الجرائم التى يبتهاها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيراً أن يرتكب جنحة مماثلة لما نص عليه فى المادة ٥١ سابقة الذكر. وكان يبين من الإطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها - المرفقة بالمفردات المضمومة - أنها عائدة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها فى ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع فى سرقة فى قضية الجنائية رقم ١٧٤٥ سنة ١٩٦٤ شين الكوم" وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع فى السرقة - موضوع الدعوى المطروحة - بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة، فإن الواقعة تكون جنابة تخرج عن نطاق اختصاص محكمة الجناح.

الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين على وجه التحديد سوابق التهم وما صدر فيها من أحكام وبيان مبدأ نهاية تنفيذ العقوبة فى كل وكان من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للإشهاد أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فى خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٢٢/١٢/١٩

لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائياً أم إستئنافياً، بل يكفى بحسب نص هذه المادة أن يوجد من "الأسباب الجديدة" ما يؤيد ظنون البوليس عن موله المشبوه وأعماله الجنائية.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٢٢/١١/٢٨

١) لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يظن أمام محكمة النقض فى هذا الحكم بزعم أنه قدر سنة بأقل من حقيقتها، وأدخله بذلك بغير حق فى زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان فى استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع فى أى دور من أدوار المحاكمة، ولم يعترض أمامها على

التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بمحكم المادة ٦٨ عقوبات. وعلى كل حال فإنه لا فائدة له في هذا الطعن، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام المود كما هو الشأن في عقوبة الحبس.

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٣٣
لا خطأ في إعتبار الشخص عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع، وإن كانت سوابقه التي قضى بها بحسبه سنة قد سقطت، ما دامت سابقتها الأخيرة لا تزال قائمة، لأن هذه السابقة الأخيرة تكفي لإعباره عائداً. ومتى كان عائداً فيكفي أن يكون سبق الحكم عليه في أي زمن مضى بعقوبات مفيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي إعتبر بها عائداً ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ ع.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٣٣
إذا كانت للمتهم سوابق تجعله عائداً وفقاً لنص المادة ٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات، وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف الدعوى عند نظرها أمام المحكمة الإستئنافية، فيصين في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص، ولو كانت النيابة إكتفت أمام المحكمة الإستئنافية بطلب تشديد العقوبة. ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات، وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها، ولو لم تطلبه النيابة، ما دامت صحيفة السوابق موجودة بملف الدعوى خصوصاً إذا كان القاضى الملخص قد أطلع عليها ونه المحكمة إلى ذلك في تقريره .

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٤
إن نص المادة ٥٠ " من قانون العقوبات صريح في أن العائد في الجرائم المينة بها لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجرد شروع. فإن كانت الجريمة الأخيرة شروعاً في إحدى الجرائم المينة بتلك المادة امتنع تطبيقها، وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتعدين على الإجراء إذا توفرت شروطها.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٣٧
إنه وإن كان حكم المادة [٥٠] من قانون العقوبات لا يتناول حالات الشروع في الجرائم المينة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاصة بالمجرمين المتعدين على الإجراء صريحة في إعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ جنابات متى كان مرتكبها عائداً في حكم هذه المادة .

الظعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٤

يشترط لإعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ عقوبات: - [أولاً] أن يكون عائداً بمقتضى القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ [ثانياً] أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة. وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام. [ثالثاً] أن يرتكب جنحة مماثلة لما نص عليه فيها. فمن توافر فيه هذه الشروط يعتبر عائداً طبقاً لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه، والتي اعتبر عائداً من أجلها، ليست في سرقة أو في جريمة أخرى مماثلة لها، إذ أن هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٧/٤٩ عقوبات.

الظعن رقم ٥٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/١٨

إن المادة التاسعة من قانون التشردين والمشببه فيهم فرقت بين حائتين: حالة صدور حكم على المشتبه فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد ضده عن ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة المبينة بالمادة المذكورة، والحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أمياله المشبه فيه وأعماله الجنائية. فبمقتضى هذه المادة تتحقق جريمة العود إلى الإشتباه في الحالة الأولى بمجرد صدور الحكم على المشتبه فيه أو تقديم البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل الحصر. أما في الثانية فلا تتحقق بمجرد صدور الحكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك بل يجب أن يطلب البوليس إعتبار المتهم عائداً إلى الإشتباه على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجدية المؤيدة لظنونه عن أمياله وأعماله الجنائية. فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدر حالة المشبه وأمياله وهو الذي يطلب أن يحكم بمراقبته على هذا الأساس. وللمحكمة تقدير جدية الأسباب التي بنى عليها البوليس ظنونه وإذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه عاد إلى الإشتباه على أساس مجرد حكم يادانته في جريمة الإحتجاز في مواد مخدرة - تلك الجريمة التي لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الأولى - فعدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة لتدخل في الحالة الثانية بقولها إنه وجد لدى البوليس أسباب جدية تؤيد ظنونه عن أمياله المشبه فيه، ولم تبن مع ذلك إن كان ما قالته عن البوليس له أصل في التحقيق أم لا. فلو أن هذا منها يعتبر قصوراً مسجوباً لتبعض حكمها.

الظعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٨

إنه لما كانت جريمة العود من الإشتباه تتحقق، على مقتضى الشرط الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣، يطلب البوليس إعتبار المتهم قد عاد إلى حالة الإشتباه بمخالفته بمقتضى الإنذار السابق

توجيهه إليه، على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجذرية التي تزيد ظنونه من أعمال المهم وأعماله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الابتداء عنه لكيلا يخلق حوله ظنوناً أو شبهات تقيد ولو من بعد اتصاله به، وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده عن واقعة معينة بالذات - لا كان ذلك كذلك فإنه يكفي لسلامة الحكم في قوله بتحقيق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المهم قد أُنلر مشبوهاً لم أرتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية.

الظعن رقم ٢١٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه بعد مشتبهاً فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرقة والإتجار بالمواضع المخدرة أو تقديمها للغير، كما نصت المادة ٦ على أن يعالَب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس. فإذا كان الحكم قد أثبت أنه سبق الحكم على المتهم بالحبس مرتين إحداهما في سرقة والأخرى في جنحة عذر وأن العنيدة شهد عليه بأنه إعتاد الإتجار في المخدرات، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت حالة الإشتباه التي أدين بها. ولا أهمية لكون المتهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة عذر، ما دام القانون قد ذكر جرمي السرقة والإتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الإشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم الواحد.

الظعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٨

العادة في إثبات العود بناءً على أحكام الإدانة في حالة الإشتباه - طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هي بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها. فإذا كانت المحكمة لم تكن ببيان تاريخ ارتكاب الجرائم التي قالت بقيام حالة العود منها، فإن حكمها يكون قاضراً معيناً فقط.

الظعن رقم ٣٦٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٧

إن القانون يوجب للإدانة في جريمة العود للإشتباه أن يبين الحكم سنده الذي يبرر القول بأن المشتبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأكيد حالة الإشتباه. فإذا كان المتهم بهذه الجريمة قد دفع التهمة بأن الجنائية التي هي سند الإتهام لم يتم التصرف فيها بعد، وكان كل ما قاله الحكم في صدد إدانته هو أن الإتهام الموجه إليه في الجنائية المذكورة إتهام جدي لتقيد الدعوى ضده، فإن هذا الحكم يكون قاضراً البيان واجباً فقط. إذ أن قول المحكمة إن الإتهام جدي لتقيد الواقعة ضد المتهم لا يمكن أن يكون كافيًا، لا من ناحية الرد على دفاع المتهم، ولا من ناحية بيان الواقعة المكونة للجريمة التي أدانته فيها، فإن قيد القضية ضد المتهم بمعربة النيابة

لا يفيد جدية الإتهام إذ قد تنجذ قضية ضد متهم لم تنتهى بالحفظ لعدم الصحة أو لعدم وجود جنائية، ثم إن القيد ليس إلا مجرد إجراء إدارى لرصد القضايا فى الجداول الخاصة بها .

الظعن رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧

إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة "حالة العود" ليس هو العود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات، وإنما المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالإشبهاء أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشبهاء السابق الحكم بها عليه، وذلك وفقاً لما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم المذكور إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود فى حالة سبق الحكم بالإشبهاء وحالة سبق الحكم بالمراقبة. وإذا ن فلا يلزم فى حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الإشبهاء من جديد بنزاع على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التى بنى عليها حكم الإشبهاء الأول، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة للإشبهاء أى فعل من شأنه تأييد الحالة الناجمة بالحكم الأول فى حقه .

الظعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

لم يجز المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم، طبقاً للمادة السابعة منه الإجراء بعقوبة المراقبة فقط دون الحبس إلا إذا كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الإشبهاء بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً. ولما كان المتهم قد عاد إلى حالة الإشبهاء بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة فإنه كان يتعين إعمالاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار إليه القضاء بعقوبة الحبس بالإحالة إلى عقوبة المراقبة المقررة فى الحكم.

الظعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٥

جريمة العود للإشبهاء جريمة وقتية والعبرة فى تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التى تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

الظعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٦١/١/٧

تتحقق جريمة العود لحالة الإشبهاء إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الإشبهاء - فإذا كان الحكم قد بنى قضائه بالبراءة على مجرد مضي فترة زمنية تخمس خلالها سلوك المتهم - دون أن يناقش الأثر الموثب على الحكم عليه لإرتكابه جريمة سرقة، ولم يستظهر أيضاً مدى جدية الإتهام المسند للمتهم فى جنابة السرقة بإكراه، وهل يؤدى أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الإشبهاء وتأكيد خطر المتهم، فإن الحكم يكون منطقياً على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١١/١/١٩٦١

- تتحقق جريمة العود للإشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لعل من الأفعال البصوح عليها في المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصر الإتهام الموجه إليه، وليس بلام أن ينتهي الإتهام بهذا الفعل إلى حكم بالإدانة .

- التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهي تنظر جريمة العود للإشتباه من أن تقدر جدية الإتهام الموجه إلى المتهم العائد لحالة الإشتباه غير مقيدة في ذلك بالقرار الذي أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة - إذ معناه أنها لم تر ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه، وهو ما يغير المعنى المستفاد من حالة العود للإشتباه التي تستشف من منحصر مركز المتهم في الواقعة التي نسبت إليه - إذ قد يدل إتهامه في الدعوى على أنه ما زال خطراً على الأمن.

* الموضوع الفرعي : إنذار الإشتباه :

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٢

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش بقضى ابتدائياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ٢ و ٤ و ٨ و ٩ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لإستأنف ثم قضت المحكمة الإستئنافية بتعديل ذلك الحكم والإكتفاء بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً - فإن المحكمة بحكمها هذا تكون قد إستعملت الرخصة التي منحها القانون لها في المادة الثالثة من الرسوم بقانون سالف الذكر من الإكتفاء بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد، إلا أن صيغة الإنذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة، ويكون من المتعين تصحيح هذا الخطأ بالحكم بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٢

إن القانون لم يجعل لإنذار الإشتباه أمداً ينتهي فيه أثره، بل إن المادة التاسعة إذ نصت على أنه "إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه" يدون أن تبين مدى هذه البعديّة، فقد ألدت أنها بعديّة مطلقة لا حد لها، وأن إنذار الإشتباه غير قابل للسقوط بمضى أية مدة كانت، بل هو يلصق بالشخص صفة إستبداده للإجرام وكونه خطراً على

الأمن العام إلصاقاً لا يحويه الزمن، بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة، في أي وقت كان بعد هذا الإنذار، وجب إعتباره وتطبيقها.

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٤
إن المادة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدده مدة معينة لسقوط إنذار الإشتباه بل جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المادة.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٢٥
إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والأشخاص المشتبه فيهم تنص على أنه إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه، أو قدم ضده بلاغ جديد عن إرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية أو عن شروعه في إرتكاب إحدى تلك الجرائم، أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة، أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن آميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية، فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب التالي. فإذا إعتمدت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجدية التي أيدت ظنونه عن موال التهم وأعماله الجنائية، وطبقت عليه المواد ٩ و ١٠ من القانون المتقدم الذكر، فهذا الإعتماد باعتماد كونه تقديماً موضوعياً داخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ولا مراقبة محكمة النقض عليه.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٣٦/١/٦
إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحفانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ من أن الإنذار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يشبه في أنه من المشردين هو رغم جواز الطعن فيه، إنذار مشمول بالنفاذ المؤقت - ما جاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يفردها ولا يوجبها إلا قانون يصدر بها. أما وزير الحفانية فلا يملك تقريرها ولا إجباها خروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التشرد والمادة ٣٤ منه. وإذن لجريمة التشرد لا تعبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص أحوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوماً من تاريخ صيرورة الإنذار نهائياً. فإذا تسلم شخص إنذار البوليس في ٣١ يناير ١٩٣٥ مثلاً، ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥، فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه، ثم قدمت الشخص المنذر للقضاء حكاهم بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة تشرد رغم إنذاره، فهذا الشخص الذي لم يجهل إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافاً لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة

بمشرتين يوماً لا تصح إدانته، والحكم الذى يعاقبه على إعيار أنه متشرد يكون حكماً مخالفاً للقانون متعيماً
نقضه.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٤

إن المادة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الإشتباه بل
جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة خلافاً لإنذار التشرد الذى
نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه لا يكون نافذاً للمفعول إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ
صدوره.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٨

— إن إنذار الإشتباه متى أعلن من البوليس للمشتبه فيه وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه أو باستفاد الطرق
المقررة للطعن يعتبر فيما يتعلق بموضوعه وفيما صدر من أجله عنواناً للحقيقة حائزاً قوة الشئ المحكوم به.
فلا يجوز لأية هيئة البحث من جديد فيما رآه رجال السلطة العامة وفيما قرروه لى شأن حالة من صدر
إليه الإنذار بمقتضى ما هم من سلطة خوهم إياها القانون وإختصم بها. ولذلك فلا تجوز من بعد للمشتبه
فيه إثارة الجدل حول الأسباب التى دعت البوليس لتوجيه إنذار الإشتباه إليه .

— إن القانون لم يجعل لإنذار الإشتباه أمداً ينتهى فيه أثره، بل جاء نصه دالاً بذاته على عدم تقيد الإنذار
بمدة ما وأوجب عقاب المنذر إذا خالف مقتضى الإنذار فى أى وقت كان. ولا تصح الموازنة بين إنذار
الإشتباه وإنذار التشرد والقول بأن الأول يسقط بمضى الزمن كما هو الحال بالنسبة للثانى لإختلاف طبيعة
الأمرين إذ أن الإشتباه صفة خلقية تشع بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أن له نفساً مائلة
للإجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع. وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص بمجرد وجوده
فى إحدى حالات الإشتباه الواردة فى القانون، بل يجب لذلك أن يرى رجال الضبط أنه خطر على الأمن
العام فيشعروا عليه هذه الصفة بإنذار يوجهونه إليه. ومعنى ذلك أن الإشتباه حالة ينشئها إنذار البوليس
إنذاره للكف عن متابعته. ولذا فقد حدد القانون أمداً لسقوط إنذار التشرد، أما إنذار الإشتباه فقد أراد
القانون عدم توقيته .

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/١٦

إن المشبهة إذا كان مسبب إنذاره الإعتياد على الإتيار فى المخدرات وكانت إساءة الظنون فيه بعد ذلك
راجعة إلى الإعتياد على الإتيار فى المواد المخدرة أيضاً فإن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المقدمة الذكر
تنطبق عليه .

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨
إن المادة التاسعة من قانون التشديد والأشخاص المشبه بهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الإشباه كما فعلت بالنسبة لإنذار التشدد، بل لقد جاء نصها عاماً مفيداً بذاته عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٦٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٨
يكفي قانوناً للقول بمخالفة إنذار الإشباه أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أى موجب من الموجبات المبينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف المشبه المنذر مقتضاه بوقوعه في أى سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الإنذار يختلف عن مسمى سبب المخالفة. فإن القانون قد اعتبر الموجبات التي ذكرها في المادة ٢ هي والأسباب التي ذكرها في المادة ٩ كلها منتهية إلى وصف واحد، بالنسبة إلى من تتوافر في حقهم كلها أو بعضها، هو الذي حرص على أن يعمل على وجوب الابتعاد عنه تحقيقاً لمصلحة الجماعة. وإذا أنذر المشبه بسبب الإعتداء على النفس فهو مخالف للإنذار إذا ما إعتدى على المال. لأن الإعتداء، على النفس كان أو على المال باعتباره وليد آفة النزوع إلى الإجرام، هو الذي أراد الشارع، إبتغاء خير المجتمع، أن يصد عن الميل نحوه أو عن التوجه إليه.

الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٤٩/١/٤
إن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه "إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأكيد حالة الإشباه فيه في خلال السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة النصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة". وإذا لم تكن كان المتهم قد حكم ببزائه مشبوهاً ثم أنهم في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالشروع في السرقة فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الواقعة حتى إذا ما تبينت جدية الإتهام فيها أدانت المتهم بالإشباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة، أما إذا هي لم تفعل ولقضت ببرائه فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢
إن المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما جعلت حكم القاضي الجزئي غير قابل للطعن في حالة ما إذا أصدر حكماً بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً، أما إذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة فإنه يكون للنيابة أن تستأنف حكمه لأنها رفعت الدعوى بمقتضى القانون الذى ينص على أنه في حالة الثبوت يحكم بالرقابة ويحول القاضي الإكتفاء بالإنذار.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٠/٥/٢٢
إن جرائم الإشتباه المبينة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ تقوم كلها على سبق إنذار المشبوه وعلى فعل مادي من الأفعال المبينة في هذه المادة وعلى قصد جتاني متزعم من إقدام المشبوه على العود للإشتباه بإرتكابه فعلاً من تلك الأفعال رغم سبق إنذاره مشبوهاً.

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٣٠/٦/٥
إنه ما دام الغرض من إنذار المشتبهين والمشتبه في أحوالهم تسجيل عفة الإشتباه على الشخص المنذر وتنبهه رسمياً إلى أنه من المشتبه في أحوالهم ودعوته للكف عما جعله مشتبهاً في أمره، وما دام الغرض من إسقاط أثره هذا يمرور ثلاث سنوات عليه هو إفكاك المنذر نفسه من قيد الإنذار ومحو ما طبعه به من طابع ماس بالشرف والكرامة - إنه ما دام الأمر كذلك فإن مدة سقوط الإنذار يجب أن تقطع بكل ما يعبر به المنذر قد عاد إلى التشرد والإشتباه بوقوع ما يحقق هذا الوصف عنده كإرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ أو كان يتوفر ضده لدى البوليس من الأسباب الجديفة ما يؤيد ظنونه عن أفعال المشتبه فيه وأعماله الجنائية.

* الموضوع الفرعي : عقوبة الإشتباه :

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٣
إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد إنتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منطوقه بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، إذ أن أمره في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا ينفلخ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها. ويتعين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة الحبس .

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣
جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الإشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائنها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخلاً بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات، يستوي في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الإشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة، وأن لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

معي كانت العقوبة المقررة لجرعة تخريب الحدث على إحدى حالات التشرد، التي دين المطعون ضده بها هي الحبس مدة لا تقل عن سنة بالتطبيق لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائي الذي قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة شهور مع الشغل وإكفي بتوقيع عقوبة الغرامة عليه في الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه بدوره يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم الابتدائي - رغم نزوله عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة - طالما أن المطعون ضده هو الذي طعن فيه وحده بالمعارضة ثم الاستئناف - دون النيابة العامة - إعمالاً للأصل العام بأنه لا يصح أن يضار طاعن بطعنه لأنه كان في مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائي ولا يطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣١

إذا أنهم شخص بسرقة مع العود وأحيل إلى محكمة الجنج فحكمت بإرساله إلى محل خاص تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام فإن الحكم يكون باطلاً لأن الحكم بهذه العقوبة - وهي عقوبة جنائية - من شأن محكمة الجنائيات وحدها. أما قاضي الجنج ومحكمة الدرجة الثانية فلمس لهما في هذه الحالة إلا أن يحكما بعقوبة الحبس. فإذا قضى أيهما بإرسال المتهم إلى محل خاص فقد تجاوز سلطته وأخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٣٦

المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة. فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستئنافية، ما دامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لواجب إنذار الإشتاء ثابتة، أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضي ببراءته على أساس أن العقوبة التي أولمها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقررة قانوناً.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤١

إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشرديين والمشتبه فيهم تشمل جميع الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الخامسة من المادة الثانية، أي الأشخاص الذين إشتهر عنهم لأسباب جدية الإعتداء على النفس... إلخ. ونص هذه الفقرة عام يشمل كل صور الإعتداء على النفس

وإن لم يبلغ حد إغتيال الحياة، فيدخل فيه الضرب البسيط أو التعدي على رجال الحفظ. وإذن فالمشبهو الذي تقع منه أية هاتين الجريمتين تطبق عليه المراقبة الخاصة.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٥

— إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة "إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جدي عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً ... إلخ" فقد دل على أن البلاغ المشار إليه في هذه المادة كافي للحكم بوضع ذلك الشخص تحت المراقبة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد انتهى أمره بالحفظ أو البراءة. وكل ما في الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جدياً والقول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ قول لا سند له في القانون ولا له من موجب يقتضيه.

— إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة بالمشتبه فيهم الذين يجوز توجيه الإنذار إليهم، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يتألف مقتضى الإنذار، فإنه إذا كان الحكم قد قضى بوضع المشتبه فيه تحت المراقبة بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم ضده بلاغ عن ارتكاب جريمة سرقة، لا يكون ثمة وجه للنسعى على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١/٧/١٩٤٩

إن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على العقاب للفعل، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل — كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبقى له أثره. والنص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرد مع سكوت هذه المادة عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم إن هي إلا تطبيق لهذه القاعدة. فإذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للإشبهاء، وحكم عليه بحبس ستة أشهر مع الشغل في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقعت منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأكيد حالة الإشبهاء، ويتمين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٩

إن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل، أما إذا كان قد استبقى ضفة الجريمة للفعل، كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥، فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبقى له أثره. ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون المذكور على إلغاء إنذارات النشر وصورتها عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة. وإذا كان الشايب أن المتهم سبق الحكم عليه "فى ١٩٤٢/٣/٣" بوضعه تحت مراقبة البوليس للإشبهاء ثم حكم عليه "١٩٤٧/٣/٢" بالحبس لإرتكابه جريمة سرقة، فإنه يكون قد عاد إلى حالة الإشبهاء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الإشبهاء التابعة فى حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢١/١١/١٩٢٩

أنذر شخص إنذار مشتببه فيه ثم ارتكب سرقة فاتهمته النيابة بالسرقة وبأنه عاد للإشبهاء لإرتكابه هذه السرقة رغم إنذاره إنذار مشبوه فحكمت محكمة أول درجة عليه فى التهمة الأولى بالحبس شهرين وفى الثانية بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة فإستأنف فقضت المحكمة الإستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهراً مع الشغل فرفعت النيابة نقضاً فرأت محكمة النقض أن المحكمة الإستئنافية مع أنها أدانت المتهم فى التهمتين لم تحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً للتهمة الثانية وفى المراقبة الخاصة المنصوص عليها كمقربة أصلية بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ مع أن الحكم بها كان معنياً بقتضى المادة التاسعة من القانون المذكور. لكن محكمة النقض وجدت أيضاً أن المحكمة الجزئية كانت قد حكمت بالمراقبة العادية والتهم هو الذى إستأنف الحكم دون النيابة. ومن أجل ذلك لم تصحح الحكم بإيجاب المراقبة الخاصة على المتهم بل إكتفت فى التصحيح بالمراقبة العادية البسيطة التى حكمت بها المحكمة الجزئية .

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١

إذا اتهم أحد المشتبه فيهم بأنه لم يسلك سلوكاً مستقيماً بأن اتهم فى جريمة قتل عمد وطبقت المحكمة عليه المادة التاسعة والعبارة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وحكمت بوضعه تحت المراقبة بالرغم من تيرته من تهمة الجناية فإن هذه التيرة لا يصح أن تكون سبباً لنقض الحكم ما دامت محكمة الموضوع قد أثبتت أن اتهامه فى قضية الجناية كان جدياً وأن محكمة الجنابات لم تيرته إلا لعدم كفاية

الأدلة في نظرها والنظر في كون البلاغ جدياً أو غير جدي هو امر متعلق بالموضوع لا شأن لمحكمة
القضاء به.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥

لما كانت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٨٠، ١٩٥ لسنة ١٩٨٢ - والذي أمد الإتهام إلى المظنون ضده خلال العمل به - قد حددت التدابير التي يعاقب بها المشتبه فيه ومنها التدبير الذي عدل عنه الحكم المظنون فيه والتدبير الذي قضى به فأوجبت أن يكون هذا التدبير لمدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات. وكان الحكم المظنون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها قانوناً على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. إذ كان الميب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القضاء الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة القضاء في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يعين معه تصحيح الحكم المظنون فيه. ولما كان المظنون ضده هو المستأنف وحده، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يعين ألا تزيد مدة التبر القضي به عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتصحيح الحكم المظنون فيه بمعدل مدة وضع المظنون ضده تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أشهر.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ قد نص في المادة السادسة منه على أن يعاقب المشتبه فيه بتدبير أو أكثر من التدابير الوقائية الآتية ١- تحديد الإقامة في جهة أو مكان معين. ٢- منع الإقامة في جهة معينة. ٣- الإعادة إلى الوطن الأصلي. ٤- الوضع تحت مراقبة الشرطة. ٥- الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدّد بقرار من وزير الداخلية، ويكون التدبير لمدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على ثلاثة سنوات وفي حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حاملاً أسلحة أو آلات أو أدوات من شأنها إحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.

• الموضوع الفرعي : ماهية الإشتباه :

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣

الإشتباه هو وصف يقوم بذات المشبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كموثوق خطر في شخص المتصف به ورتب عليه، إذا بدر من المشبه فيه ما يؤكد هذا الخطر، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الإشتباه وإتصال فعله الحاضر بماضيه الذي إنتزع منه هذا الوصف، ولما كان وصف الإشتباه بهذا المعنى رهناً بشروط مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشبه فيه لنوع من الإجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكماً واجب التنفيذ فوراً إما بالإنذار المشبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

جرائم الإشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين ويتقضى بالانقضائه وإنما هي في حقيقتها وصف إذا توفرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من إنجاء إلى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معياراً موضوعياً للكشف عن هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠

الإشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشبه فيهم وصف يقوم بذات المشبه فيه عند تحقق شروطه القانونية، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كموثوق خطر في شخص المتصف به ورتب عليه إذا بدر من المشبه فيه ما يؤكد هذا الخطر، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الإشتباه وإتصال فعله الحاضر بماضيه الذي إنتزع منه هذا الوصف، وتظل صفة الإشتباه لاصقة بالمشبه فيه حتى يرد إعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه بجرعة الإشتباه ولم يكن هذا الجزء قد محى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة إحراز السلاح التي دين بها، فإنه يعد من المشبه فيهم الذين عتصم الفقرة "و" من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تهليظ العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١

إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن التشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة في الجرائم الواردة بها، ومنها جرائم الإغواء على النفس والمال أو أشهر عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد على ارتكاب هذه الجرائم، فقد دلت على أن الإشتباه وصف يقوم بذات المشتبه فيه إذا توافرت عناصره القانونية، وهذا الوصف ليس فعلاً مما يحس به في الخارج ولا واقعة مادية يدلها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في الجرائم الأخرى، وإنما إفترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه إذا بدا من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر وجوب إنذاره أو عقابه بوضعه تحت مراقبة البوليس. ولما كان الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالبراءة على أن السوابق مجردة من أى دليل آخر لا تؤكد كمون هذه الحالة فيه ولا يوجد بالأوراق ما يؤيد ذلك، دون أن تناقش المحكمة الأثر المترتب على سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة سرقة ولم تعرض أيضاً لما شهد به رجال الحفظ من أن الطعون ضده سئ السمعة والسرقة، وهو ما أثبت الحكم في مدوناته، ولم تقل كلمتها بشأنها وهل يؤدي أيهما أو كلاهما إلى توافر حالة الإشتباه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور الذي يتسبب له وجه النعي مما يعين معه نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

لما كان مفاد ما أوردته محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك الطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا يبنى بذاته عن إتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر التلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على إتهامه بها أو القرائن القوية على إغفاله ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يميز القبض عليه وتفتيشه، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديداً في القانون، ذلك أن القوائين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوى الشبهة والتشردين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من خيرة وإرتباك دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه. ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه بإعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن إلى جدول موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

مفاد نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشردين والمشتبه فيهم أن الإشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس به من الخارج ولا هو واقعة

مادية يدلغها نشاط الجاني إلى الوجود، وإنما إلغى الشارع لهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه. كما تنهيد المادة أيضاً أن الإشتهار والسوابق قسيما في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلا في إثبات وجودها وأن السوابق لا تشي بذاتها الإتهام الخطر الذي هو منشأ الإشتهاء وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار، ومن ثم جاز الإعتماد على الإتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم، ولو لم تصدر بشأنها أحكام حذرة متى كانت قرينة البون نسبياً وكانت من الجسماء أو الخطورة بما يكفي لإقتناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٢

الإشتهاء هو صفة ينشئها الإنذار في نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظه النظام، بخلاف التشرد فإنه حالة مادية يقررها الإنذار تقريراً محضاً. لانتزاعه من الواقع الذي لا خيار لحفظه النظام فيه. وعلة الإشتهاء هي خطر المشبه فيه على الأمن العام، أما علة التشرد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩

الإشتهاء على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشبه فيه عند تحقق شروطه، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً محسوساً في الخارج ولا واقعة مادية يدلغها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إلغى الشارع بهذا الوصف كمن الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه بوضعه تحت مراقبة الشرطة أو إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً، فإذا وقع من المشبه فيه بعد الحكم بإنذاره بإعتباره مشبوهاً عمل من شأنه تأييد حالة الإشتهاء فيه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي وضع المشبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة شهور ولا تزيد عن خمس سنين، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقاً لهذه الفقرة إلا إذا أثبت للمحكمة سبق الحكم عليه بإنذاره مشبوهاً ثم إتيانه فعلاً يؤدي حالة الإشتهاء فيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن في تهمة تأييد حالة الإشتهاء رغم عدم سبق صدور حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً وإعتبر أن التدبير الوقائي المحكوم به عليه عبثاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليها في قانون الإشتهاء سالف الإشارة حال أنه لا يقوم مقامها في صحيح حكم القانون فإنه لا يكون معيياً بما يوجب نقضه.

لما كان من المقرر على ما جرى قضاء محكمة النقض - إن المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المنتشرين والمشتبه فيهم - إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى الجرائم الواردة به - ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالحة الدعارة - أو أشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت بذلك على أن الإشتباه حالة تقوم فى نفس خطره قابلة للإجرام وهذا الوصف بطبيعته ليس لعلاً يحس من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود وإنما يفرض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر فى شخص المنصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه. كما دلت على أن الإشهار والسوابق قسيمان فى إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان فى إثبات وجودهما وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الإتياء الذى هو مبنى الإشتباه وإنما هى تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشهار ومن ثم جاز الاعتماد على الإتهامات المتكررة التى توجه إلى المتهم - ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده - متى كانت قريبة البون نسباً وكانت من الجسامة والخطورة بما يكفى لإقتناع القاضى بأن صاحبها خطير يجب التحرز منه. لما كان ذلك، وكانت الطاعنة لا تنازع فى أن الإتهامات التى عول عليها الحكم المطعون فيه بين ما عول - كانت قائمة بالفعل عند صدور الحكم - فإن ما تثيره بشأن عدم نهائية الأحكام الصادرة فيها يكون فى غير محله.

إشترك

• الموضوع الفرعي : إثبات قيام الإشتراك :

الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٩

من حق القاضي، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة - إذا لم يتم على الإدراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الإنفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به - فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة على الإشتراك يؤدي إلى ما رتب عليه من أن الطاعن كان على إتفاق سابق مع المحكوم عليهما الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجمل وإحضار الغلام المخطوف فحسب، بل من مساومته في قيمة الجمل إنقضاء وإرتفاعاً - على حد ما قال به الحكم - دون الرجوع إلى أي أحد آخر، مما يدل على أنه هو صاحب الرأي الأول والأخير في الأمر فإنها بذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٢

يتم الإدراك غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه، فيكفي لبثوه أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤

مضى كان ما أثبتته المحكمة كالياً بذاته للدليل على إتفاق الطاعنة الثالثة مع باقي المتهمين على قتل الجنى عليها من معيتم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهم قصد الآخر في إتباعها، بالإضافة إلى وحدة الحق المحدث عليه ومن ثم يصبح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعنة المذكورة فاعلة أصلية في الجريمة.

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩

من المقرر أن الإنفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكوّن محلاً له وهو غير التوافق الذي توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينته به كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم إتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه، وهو ما لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة

فى القانون على سبيل الحصر - كالتشان لىما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعالجة المتهم عن فعل يرتكبه غيره أن يكون قاعلاً لىه أو شريكاً بالمتى المحدث لى القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعين دخلاً منزل المجنى عليه - وهما يتفقان الشاهد ... الذى أحتسى به - متوافقين على الإعتداء علىه بسبب الشجار الذى نشب بينهما ولما لم يمتكنا من إدراكه اعتدياً على المجنى عليه. ثم عاد الحكم - وهو بصدد إبطراح دفاع الطاعين وإثبات مسئوليتهما معاً عن وفاة المجنى عليه - فقال أنهما إتفقا على ضرب المجنى عليه وأدى كل منهما بدوره فى الإعتداء علىه حتى بعد سقوطه على الأرض وأن هذا السلوك الإجرامى يكفى لتضامتهما فى المسئولية الجنائية باعتبارهما لفاعلين أصليين وأنه ليس بلام أن تحدد الألغال التى أتاها كل منهما لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً، مما يدل على إختلال فكرته عن عناصرها وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها. وذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره فى ألوال مرسله يجعله متخاذلاً فى أسبابه متناقضاً بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الإشفاق فى حق الطاعين أو مجرد التوافق مع ما فى ذلك من أثر فى قيام المسئولية التضامنية بينهما أو عدم قيامها. وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميه والإستيفاق من أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشتراك الطاعين فى جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التى يعولى الشاهد الأول حراستها فى مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإشتراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التى إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعين بالشاهد السالف لحساب الطاعين الثلاثة الأول وما صدر منهما فى هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين فى جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التى يعرضونها علىه، وإذا أثبت الحكم فى تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشتراك وأن جرعة الجلب التى تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائى الآخر الذى تضمنته الأوراق.

الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤

من المقرر أنه وإن كان الإشتراك فى الجرائم يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهى تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

إن مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إستناداً إلى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة، وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفاً، ولا يتجافى مع المنطق والقانون، فإذا كانت الأسباب التى يعتمد عليها الحكم فى إدانة الطاعن والعناصر التى إستخلص منها وجود الإشتراك، لا تزدى إلى ما إنتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

*** الموضوع الفرعى : أركان الإشتراك فى الجريمة :**

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧

الإشتراك فى الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الإتفاق والمساعدة قد قما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الإشتراك يستوى فى ذلك أن تكون الجريمة وقية أو مستمرة، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالإشتراك فى القبض على المجرى عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب التهم القدية لإعادة المجرى عليه وقبضه القدية بالفعل أو الراعى فى تبليغ الحادث، فإن ذلك لا يؤدى إلى قيام الإتفاق والمساعدة فى مقارفة الجريمة .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صلحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٥

تقدير ظروف الواقعة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التى ثبت لديها قبل التهم - فإذا عتبرت المحكمة المتهمين الثانى والثالث شريكين فى جرمين القتل مع سبق الإصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقت عليهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة - فهذا مفاده أنها أخذت فى اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وهى الإعدام ثم نزلت بها إلى العقوبة التى أباح لها هذا النص النزول إليها جوازياً، وكان فى وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، وما دامت لم تفعل ذلك فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها فعلاً مع الواقعة التى ثبتت لديها .

الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١
ليس بلامر للعقاب أن يقترن التحريض بوسيلة الإغواء والمساعدة مما دام أنهما تكررنا لعلى الإشتراك طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٨
الإشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من إتخاذ نية أطرافه على إرتكاب الفعل المكون المئق عليه، وهذه النية أمر داخلى لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضى - فيما عدا الحالات الإستثنائية التى قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة - إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة أو غيره، أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التى تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الإشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٨
الأصل فى القانون أن المساهمة النبعة من الشريك ياحدى وسائل الإشتراك التى نص عليها القانون فى المادة ٤٠ عقوبات وهى التحريض والإغواء والمساعدة.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٨
الإشتراك فى الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التحريض أو الاتفاق سابقاً على وقوعها، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها، وكان وقوع الجريمة ثمرة لذلك الإشتراك بحيث إذا تمت الجريمة، فإن كل نشاط تال لتتمامها، لا يصح أن يوصف فى القانون بوصف الإشتراك، وإنما يصح أن يكون جريمة مستقلة متى توافرت شرائطها وإن جاز الاستدلال على الإشتراك بفعل لاحق يسوغ الإستشهاد به .

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٩
١) لما كان الطاعان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قرأ بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطنعهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.
٢) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤتمة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هى من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الإخصاص بنظر الدعوى معقوداً بحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم إرتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - لأن الحكم المعلنون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادراً

منها ولا يعدل ما وزد بمحضر الجلسة أو دياجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنائيات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

٣) من المقرر أن واجب اغمي يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب اغمي بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع التهم للمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابيه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المواد تجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجاني قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالته الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً لها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فىأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطتها تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشوك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد التفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها.

٥) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار فى تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه ببعض التسجيلات الى كان الشاهد الأول طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يهول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما إعتد فى هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تتحسر معه عن الحكم فى هذا الصدد دعوى التناقض فى السبب.

٦) لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة إستدعاء الرائد لمناقشته فى الأمر فليس لهما - من بعد - النعي عليها لعدمها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

٧) من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يسغيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

٨) لما كان مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جرمي والإشتراك في إتفاق جنائي الفرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسبيب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب يوقع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجرمي. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجرمي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشتراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يعول الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإشتراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف حسبنا الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشتراك وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إتباعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

١١) من المقرر أنه لا يجب الحكم بإبراده أقوالاً متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتقها بما لا تناقض فيه.

١٢) من المقرر أن للمحكمة أن تجزي أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمنن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣) من المقرر أن الإشتراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقق بإتخاذ نية إرتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الإتفاق.

١٤) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتوصل

عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٥) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

١٦) لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على استقلال إلا إذا كان الجوهر المغلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخبر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

١٧) من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعوانات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

١٨) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى..

١٩) لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة.

٢٠) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يصغر على محام واحد أن يوافق عنهما معاً، أما إذا إلتزم كل من المتهمين بجانب الإنكار ولم يبادلوا الإتهام - كإخلال في هذه الدعوى - فلا محل للعقل بقيام التعارض بينهم.

٢١) من المقرر أن الإعوان في المواد الجنائية لا يترج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يشوه الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

٢٢) الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالوجهة أو يطلب منها التهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها.

٢٣) من المقرر أن القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للمحكوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق.

٢٤) من المقرر أن مناهة الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٢٥) لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه "لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير" وكان مناهة رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره، ومن ثم فإن المحررات التى يقدمها الطاعن العاشر سواء محكمة الموضوع أو هذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والمنسوب صدرها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما في حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسؤولين بالخارجية اللبنانية التى مهرت بها هذه المحررات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضفى صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقيق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

٢٦) الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

٢٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه "إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة محال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها"، والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوالى فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع

عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويستوى الحال لو وقعت تحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط.

٢٨ من المقرر أنه يعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدي الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهم، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٢٩ من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

٣٠ من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي النصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٧٠٩٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨

لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي النصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع، وإله يكفي أن تستخلص المحكمة العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه. وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل ما أن تستخلص الخفايا القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي.

*** الموضوع الفرعي : الإشتراك بتفليق :**

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٩

متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين جميعاً قد إتفقوا على قتل الجنى عليه وكنوا له ثم ساهم كل منهم في الأعمال التفيلية للجريمة بما أحدثه بالجنى عليه من إصابات فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن موت الجنى عليه بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعله بعينها وأياً كانت الضربة التي أحدثها بالجنى عليه .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

متى ثبت أن إطلاق الأعيرة النارية من المتهمين على الجنى عليهما كان تنفيذاً لإتفاق تم بينهما وبين باقي الجناة على قتل الجنى عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من أهله فإن ذلك يكفي لساءلتهما عن جنايته

القتل العمد والشروع فيه يستوى في ذلك أن يكون مطلق الأعية النارية التي أصنبت انجنى عليهما معلوماً معينا بالذات أو غير معلوم.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٧٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١
لما كان الإشتراك بالإتفاق والتعريض يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١
الإشتراك بالإتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضى الجنائى إذا لم يقيم على الإشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو ما شابه كل ذلك أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له .

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٤
لا يتحقق الإشتراك في الجريمة إلا إذا كان الإتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الإشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٨
التوافق على ارتكاب الجريمة إنما يقع بين المتهمين فجأة في اللحظة التي تسبق وقوعها ولا تعارض بين إنتفاء سبق الإصرار وبين التوافق على ارتكاب الجريمة .

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧
متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعاً في جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأحلمهم بالقدرة المتيقن دون أن يعرض لوجود إتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه، فإنه يكون قاصراً وذلك أنه لا تعارض بين إنتفاء سبق الإصرار وبين إنتفاء المتهمين فجأة الإعتداء على انجنى عليه وإتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها، ومن ثم فلا يكفى لأخذ المتهمين بالقدرة المتيقن نفى ظرف سبق الإصرار بل لا بد لذلك من إنتفاء الإتفاق بينهم .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

الإتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التى قارلها كل منهم، وأثبت عليهم إتفاقهم على قتل الجنى عليه والشروع فى قتل الباقي عمداً مع سبق الإصرار ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارلتها واتحاد نيهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفى لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين فى جرمي القتل والشروع فيه. وليس بلامر والخال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التى أتاها كل منهم على حدة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة، أو على الأعمال' الأجهزة والمهولة لإرتكابها، سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع - وبالعالم المشتركون فى الإتفاق الجنائى بمقتضى المادة المذكورة سواء إتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الإتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون فى الإتفاق الجنائى على مسرح الجريمة المقصودة منه فى حال تنفيذها .

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣

الإشراك بطريق الإتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفق عليه ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الإستدلال عليها، وإذا كان القاضى الجنائى مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من وقائع الدعوى، فإن له إذا لم يقم على الإتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التى تقوم لديه، ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله ظروف الدعوى ما يبرره.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٤

من المقرر أنه متى كان الحكم المنهين فى جريمة الإشراك فى القتل بطريقى الإتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الإشراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها. فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الإتفاق كطريق من طرق الإشراك لأنه لا يكفى لقيامه مجرد توارد الحواطر بل يشترط فى ذلك أن

تحدد النية على إرتكاب الفعل المتفق عليه، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه فى صراحة كما لم يثبت فى حق الطاعنين توافر الإشواك بأى طريق آخر حدده القانون. وكان مجرد التوافق لا يرتب فى صحيح القانون تضامناً بين المتهمين فى المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذى إرتكبه. وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت فى حق المتهمين أنهم ساهموا فى قتل جميع الجنى عليهم، لأنه بذلك يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٥

- لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى النصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جريمة أو جنحة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع، فإن الحكم المطعون فيه بترنة المظنون ضدهم فى جريمة الإتفاق الجنائى بمقالة أنها - بسبب أن التزيف كان مفضوحاً - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

- عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غاييتهم من إتحاق التزيف - لا يجعل جريمة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الإتهام من أن إرادة المظنون ضدهم قد تجددت على إرتكاب تلك الجريمة وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الإتفاق الجنائى - أما سوء تنفيذ موضوع الإتفاق الجنائى وتعمره لأمر ما فهو لاحق على قيام الإتفاق الجنائى وليس ركناً من أركانه أو شرطاً لإنعقاده.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥

- الإتفاق يتطلب تقابل الإبرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التى تكون عملاً له.

- التوافق هو توافر خواطر الجناة على إرتكاب فعل معين يتنوبه كل واحد منهم فى نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم إتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه. وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل إرتكبه بعضهم إلا فى الأحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات. أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعالجة المتهم عن فعل إرتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه وشرطاً بالمعنى المحدد فى القانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٧

الأصل أن التوافق هو توافر خواطر الجناة على إرتكاب فعل معين واتجاه كل منهم بذاته إلى ما إنجذبت إليه خواطر الباقيين دون أن يكون هناك غمّة إتحاد بين إرادتهم.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٧ مكتب قضي ١٨ صفحته رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٧

لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي المخصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جنائية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٤/٣/١٩٦٨

يتحقق الاشتراك بطريق الإتفاق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية. وإذا كان القاضي الجنائي فيما عدا الأحوال الإستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له إذا لم يقيم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له تسوغ قيامه

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٢

إذا كانت النيابة العامة قد إتهمت الطاعن بالإشراك بطريق المساعدة مع بعض الأشخاص في إرتكاب الجريمة المسندة إليهم وهي ممارسة القمار بمحل عام. وكان البين من الحكم المطعون فيه أن هؤلاء الأشخاص كانوا يزاولون لعبة الكونكان بالمقهى مقابل غن المشروبات وهي اللعبة المظنور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى قرار وزير الداخلية ٣٧ سنة ١٩٥٧ وأن الطاعن قاه بتقديم أوراق اللعب إليهم ووقعت الجريمة نتيجة لهذه المساعدة وكان الحكم قد إستطرد إلى حكم المدعة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ التي نصت على مساءلة مستغل المحل ومديره والمشف على أعمال فيه. فإن هذا الإستطراد منه لا يعدو أن يكون تزيهاً فيما لم يكن في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٢

من المقرر أن الإشراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه. وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية. وإذا كان القاضي الجنائي - فيما عدا الأحوال الإستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة - حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له - إذا لم يقيم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به. لمضى كان الحكم قد استدل على أن الطاعن كان على إتفاق سابق مع المتهم الأول على نقل الحديد المختلس بالسيارة قيادته من مخزن الشركة إلى مخزن المتهم الثالث، وإلى أنه نفاذاً لهذا الإتفاق قام بنقل

الحديد معه من مخازن الشركة رغم إعراض خفي المخزن لهما وتم نقلها إلى مخزن المتهم الثالث الذي لم يكن ضمن خط سير السبارة المصرح لها به وما أثبتته تحريات الشرطة من تصرفهما في الحديد ببيع إلى المتهم الثالث، وكان ما أورده الحكم سابقاً في النطق ويعرف به الإشراك بطريق الإغشاق والمساعدة في جريمة الإغشاق على ما هو معروف به في القانون، فإن النسي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها يتحقق حتماً إذا وقعت نتيجة إتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم لعللاً بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

يعترف الإشراك في جريمة السرقة بطريق الإغشاق متى اتحدت إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة وولمت الجريمة بناء على هذا الإغشاق. ولما كان الحكم قد عرض في مقام إستخلاصه لما ثبت في حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه إتفق مع باقي المتهمين سواء في المرة الأولى أو الثانية على سرقة أجنبي عليها فقط دون إيقاع أي أذى بها ثم أورد الحكم: "وحيث أن المتهم الأول "الطاعن" إحصرت مسئولية على ما سلف في الإشراك مع المتهمين في سرقة أجنبي عليها بالتحريض على إقواف الإثم مما يمتنع قصر عقابه على ما إقوف"، متنبهاً في التكيف القانوني للواقعة إلى أنه إرتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جنابة السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات، ولما كان البين من مراجعة مدونات الحكم إنها جرت على أن الطاعن إتفق مع غيره من المتهمين في الدعوى على إرتكاب جريمة سرقة أجنبي عليها - وهي خالة والدته - وإنه رافقهم في المرتين اللتين توجهوا لهما إلى منزلها وإن شيئاً لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية إنصرف قبل وقوع الجريمة فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الإشراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سابقاً.

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦

لا يقدح في سلامة الحكم ما يثيره الطاعنون من غلو الأوراق مما يغيد سبق إتفاقهم على خدع أجنبي عليه ذلك بأنه يكفي أن تستخلص المحكمة ذلك الإغشاق من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه. وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم

من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقصاء العقلي والمنطقي. وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم منها أن اتفاقاً مسبقاً قد تم بين الطاعنين على خدع اجنبي عليه فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارن بنفسه الجريمة من المصيرين عليها، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تصميم المتهمين على قتل اجنبي عليه بما يرتب تضامناً في المسؤولية، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارنه كل منهم محمداً بالذات أو غير محدد ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة الموتية عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى مؤاخذه الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم، لا يكون قد أخطأ في شيء.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

إن الإشراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من إتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضي - فيما عدا الحالات الاستثنائية التي لبده القانون بنوع معين من الأدلة - إذا لم يقم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه.

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

- الإشراك بطريق الاتفاق إنما يكون بإتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي إذا لم يقم على الإشراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه.

- ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإشراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الإشراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ما دام في تلك الوقائع ما يمسوغ الاعتقاد بوجوده.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

من المقرر أن الإشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من إيجاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية وإذا كان القاضي الجنائي - فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة - حراً في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذ لم يقع على الإشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال مائتفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره. كما أن يستتج حصوله من أى فعل لاحق للجريمة.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٧

من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الإلتحاق بينهما، إذ الإلتحاق على ارتكاب الجريمة لا يقتض في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشركون ولا يشترط لتوافره معنى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الإلتحاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة. ومن ثم فلا تضارب بين إنشاء سبق الإصرار ولبوث إلتحاق المتهمين على ضرب الجنى عليه ومساهمته في الإعتداء عليه مما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن النتيجة التي وقعت تنفيذاً لهذا الإلتحاق من غير حاجة إلى نقص محدث الإصابة التي نشأت عنها العامة. وإذا كان ما تقدم كذلك، وكان الأمر المطعون فيه لم يمرض للقيام بالإلتحاق أو إنقائه بين المطعون ضده الأول ووالده - الذي قضى بإنتضاء الدعوى الجنائية بولائه - على ارتكاب جريمة ضرب الجنى عليه الذي تخلفت لديه عاة مستديعة، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

- لا يشترط لتكوين جريمة الإلتحاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إيجاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو السهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإلتحاق أو لم تقع.

- من المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستتج الإلتحاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به.

- للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الإلتحاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يوجب الاعتقاد بوقوعه.

-أن تعثر تنفيذ ذلك الإتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثانيهم بعد أن تمكن الباقون من الهرب، هو أمر لاحق على قيام الإتفاق الجنائي وليس ركناً أو شرطاً لإنعقاده. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون الثاني والثالث والرابع في هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، ويضحي هذا المعنى على غير أساس حليفاً بالرفض.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/١٣/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل إستناداً إلى تقرير الصفة التشريعية وأقوال الشهود على أن ... وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين - ناريين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمقذوف الثاني أطلق من بندقية الخفيف ... وأن كلاً من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلاً من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة فإن الجدل بعد ذلك فيما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المسندة إليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتملة لساهمته في جناية الشروع في السرقة، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٣٠

إذا حكم بالقوة على متهمين لإشراكهم في جريمة بطريق الإتفاق على ارتكاب جريمة أخرى معينة وكانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة لهذا الإتفاق فيجب أن يبين الحكم بياناً كافياً ما كان من إتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة المعينة حتى يكونوا مسئولين بعدئذ جميعاً عن الجريمة التي تلت ذلك والمقول بأنها كانت محتملة الوقوع .

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لنسب الإصرار .

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٧٨

- من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الإتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي إتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء، ومن ثم فإن ما

يفره الطاعن الثانى من إقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديداً فى القانون .

- لما كانت نية القتل من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته بإعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل فى حق موقوفها يكفى لحمل فضائه، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد إتفقوا على إرتكاب جريمة السرقة التى وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها، ودلل على توافر نية القتل فى حق الطاعن الثالث بإعتباره الفاعل الأسمى فى جريمة القتل العمد لذلك حسب، إذ ينطلف حكمه على من إتفق معه على إرتكاب جريمة السرقة مع علمه بإحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دامت المحكمة قد دلت تدليلاً سليماً على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التى إتفق الطاعنون الثلاثة على إرتكابها .

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠

- من المقرر أن الإشراك بالإتفاق إما يتحقق من إنحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المفق عليه وهذه النية أمر داخل لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يتم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستج حصوله من فعل لاحق للجريمة بشهد به.

- ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإشراك بطريق الإتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيتها للقول بقيام الإشراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ما دام فى تلك الوقائع ما يسوغ الإعتقاد بوجوده.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨١

من المقرر أن عدم قيام طرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الإتفاق بينهم إذ الإتفاق هو إنحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المفق عليه، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التى توافر لديه .

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨١

الإشراك بطريق الإثاق هو إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المظق عليه، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه، ويتحقق الإشراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب صده مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناعاً لعقاب الشريك .

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢

إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشراك بالإثاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإثاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم قد أثبت تصميم التهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يوجب تضامناً في المسؤولية يسعى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه.

الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ٥/٤/١٩٨٣

من المقرر أن فعل الإشراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الإشراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروع فيها، ولأن الأصل أن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي بما يستتبع على ما إنتهى إليه الحكم أن يتبع الفرع أصله ومن ثم فإن قضاءه بتبرة المطعون ضده الثالث من تهمة الإشراك فيما نسب للمفاعلين يكون قد صادف صحيح القانون. وفضلاً عن ذلك فإنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لأدلة الثبوت ووازن بينها وبين دفاع المطعون ضدهم إنتهى في صراحة إلى نفي تواطؤ المطعون ضدهما الأول والثاني مع المطعون ضده الثالث فيما نسب إليهما، وهو ما يقتضي لزوماً في المعنى إنتفاء الوجه المقابل وهو نفي تواطئه معهما، وهو ما يسلس إلى عدم لبوت فعل الإشراك في حقه - بما يستقيم معه القضاء ببراءته، لهذا السب ولعدم وقوع الجريمة .

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣

لما كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمة الإشراك في الاختلاس بطريقى الإثاق والمساعدة، فقد كان عليه أن يستظهر عناصر هذا الإشراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها، إلا أن ما أورده الحكم من مجرد ضبط الطاعن والقاء أمام السيارة - مع شيخ الخفراء التهم باختلاس الأخشاب - محسكاً في يده الأربعين جنبها، لا يفيد بذاته الإثاق

كطريق من طرق الإشتراك، إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المنطبق عليه وهو ما لم يدلل الحكم على توافره، كما لم يثبت في حق الطاعن توافر الإشتراك بأي طريق آخر حدده القانون.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٤

ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها - على نحو ما سلف بيانه - توافر به العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائي كما هي معرفة في القانون، ذلك أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المنجزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٤

لما كان ما يدعيه الطاعن من أنه لا يمكنه تحريض أو مساعدة متهمين غير مدركين لأفعالهما مردوداً بأن الإشتراك بطريق التحريض أو المساعدة - بخلاف الإشتراك بطريق الإتفاق - لا يستوجب إنقضاء إرادتي الشريك والفاعل الأصلي فلا يستلزم أن يكون فاعل الجريمة أهلاً للمسؤولية الجنائية أو متوافراً لديه القصد الجنائي. لما كان ما تقدم، فإن الطعن بومته يكون على غير أساس خليفاً برفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٣١

يجب لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات أن يثبت في الحكم أن الإعتداء الذي وقع من المتهمين كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى وأن المتهمين توافقوا على التعدي والإيذاء .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٣١

مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها. وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣٢

إن المادة ٢٠٧ عقوبات لم تشترط إلا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمعهم مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء. فالتوافق على التعدي هو المحور الذي تدور عليه علة التشديد الذي إرتأه المشرع بوضعه هذه المادة التي أريد بها العقاب على الفكرة الإجرامية المتحدة التي تنشأ عند عصابة من

المعتدين في وقت واحد وتقتصر ظروفها عن توافر شروط الإشتراك بمعناه القانوني وشروط سبق الإصرار. وهذه الفكرة الإجرامية قد تتحقق في التصور من غير أن يعد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر إلى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع في فكرة الاعتداء.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٢
إذا وقعت الجريمة لعللاً فلا يؤثر فيها أى اتفاق يكون حصل بعد وقوعها للتخلص من نتائجها.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٨/١/١٩٣٤
الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده، بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات، لتحصيل كل من المطلقين نتيجة ذلك الاتفاق، ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي إتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى. ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمر أن تنتج عن الجريمة التي إتفق مع شركائه على ارتكابها. فإذا إتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين، فإن القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ عقوبات، على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دعوهم منزله فيقاوم دفاعاً عن ماله فيحاول للصوص إسكاته خشية الإفصاح، فإذا عجزوا عن إسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره. تلك حلقات متسلسلة تصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمطلوب، فكل من كانت له يد في أولى الحوادث - وهي حادثة السرقة - يجعله القانون مسئولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل، باعتبارها نتيجة محتملة للأولى. وإذا لم يكن في الاستطاعة موازنة ذلك الشخص على إعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة، لعدم قيام الدليل على ذلك، فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذته قانوناً بقصد الإحتمال فيما يتعلق بجريمة القتل، على إعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل إن لم يكن توقعه فعلاً. ومسئوليته في القتل بنية إحصائية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطوراً أو أية أداة أخرى.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩/٢/١٩٣٤
إن الإشتراك بالاتفاق يقتضى أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المطلق عليه. وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر، وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان في تلك الوقائع ما يساعد على الاعتقاد بوجودها. فإذا كان إكتفى بالحكم بإلزام أن شخصاً ذهب مع اثنين لمقابلة المجنى عليه يوم الحادثة واجتمعوا به وتناولوا مكرراً بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعاً في عربة إلى حيث نزل ذلك الإنسان

وذمبا مع الجنى عليه وارثكبا جرمتهما فى حارة كانا ألهماه أن بها منزلاً للدعارة توافقوا على الذهاب إليه، فهذا لا يكفى وحده فى إثبات إشراك ذلك الشخص فى الجريمة المرتكبة، بل لابد من إثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله إلا لأنه متفق معهما على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنيتهما فى ارتكابها .

الظعن رقم ٤١٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٣٥

١) الإتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه، ولا يشترط لتوفره مضى وقت معين. فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة .

الظعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٣٥

إن مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ ع لا تسمى إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون فى حد ذاته جريمة ما. فإذا إتفق زيد مع بكر على أن يستخرج السالى للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين، لعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ما وقع عليه الإتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤخذ زيد على جريمة التزوير طبقاً للمادة ٤٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للإتفاق الذى تم بينهما، ما دام الإتفاق الذى تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الإحتمالية، وما دام إستخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعى الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير.

الظعن رقم ١٩١٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٣/١/١٩٣٨

إن نص المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات عام يشمل الإتفاق الجنائى على ارتكاب الجنائيات أو الجنح بجميع أنواعها، وليس مقصوراً على الإضافات الجنائية المتصلة بالأغراض السياسية أو الإجتماعية. فالإتفاق على ارتكاب جنابة تقليد الأوراق المالية [البنك لوت] يدخل فى متناول هذه المادة .

الظعن رقم ٩٤٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٤١

الإتفاق الجنائى جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام الإتفاق قائماً. ومدة سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بها لا تبدئ إلا من وقت إنتهاء الإتفاق، سواء بإتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها أو بحدول المتفقين عما إتفقوا عليه.

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٤١
إنه لما كان نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات القديم عاماً مطلقاً كان كل إتفاق على جناية أو جنحة منصوص عليها في قانون العقوبات - كأنها ما كان نوعها - معاقباً عليه وكان القول بقصر هذا النص على الجرائم السياسية أو الخطيرة الشأن تخصيصاً بدلاً من تخصيص لاسمها أن الأعمال للتحضيرية للمادة المذكورة ليس فيها ما يدل على تعلقها بنوع معين من الجرائم دون نوع. وهذا هو الذي جرى عليه قضاء محكمة النقض بإطراد.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٣/٥/١٩٤٣
إنه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للإتفاق الجنائي على ارتكاب جناية أو جنائيات هي السجن لكل من إشترك فيه والأشغال الشاقة المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل في إدارة حركته، فإن الحكم يكون قد أخطأ إذا أوقع على جميع المتهمين - من كانت تهمة التحريض على الإتفاق ومن كانت تهمة الإشراك فيه - عقوبة الأشغال الشاقة، دون أن يذكر في تبرير هذه العقوبة إلا ما قاله عن أحدهم من أنه هو اغرض على الإتفاق والمدير لحركته، وما قاله عن باقي المتهمين من أنهم إشتركوا في هذا الإتفاق بما عقوبته السجن فقط. وتصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للطاعين الذين أدينوا في الإشراك متعين ولو كان ما تمسكوا به في الطعن من قصور الحكم في بيان الأسباب التي أقيمت عليها غير صحيح من النواحي التي عينها صراحة، فإن هذا يتسع لذلك العيب. ومن يكون من هؤلاء المشركين لم يقدم أسباباً لظلمته بعد أن قرر به فإنه يستفيد من طعن غيره لوحدة الواقعة ولعموم السبب الذي قبل الطعن من أجله وإشراكه بينهم.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٤٣
إن مادرة أحد المتفقين إلى الإخبار بوجود إتفاق جنائي ومن إشتركوا فيه لا يترتب عليه بنص المادة ٤٨ أكثر من إعفائه وحده من العقاب. وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الإتفاق إلا بين اثنين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٦/١١/١٩٤٤
إن سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب الجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الإتفاق عليه، سواء ما وقع منه أو من زملائه.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٨

إذا كان النهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة أنه وآخر شرعاً في القتل بأن أطلق كل منهما عياراً نارياً على من كانا يقصدان قتله ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أنه لم يطلق عياراً ما فعدته شريكاً للآخر بالإتفاق والتعريض على أساس ما تضمنه الوصف الأصلي من أن إطلاق العيارين كان بناء على إتفاق سابق بين التهمين، فهذا الذي أجرته لا يعدو أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها، إذ هي لم ترد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها بل إنها إستبعدت جزءاً منها لعدم ثبوتها، وهذا من حقها أن تجربها في الحكم بالإدانة دون أن تلفت الدفاع .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٨

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الإشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة، وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على إرتكاب الفعل المكون لها، أو بناء على إتفاقه على إرتكابها مع غيره أي كان ومهما كانت صفته، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لها. يسعى في هذا كله أن يكون إتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبالواسطة. إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر النص - على علاقة التهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها. والشريك إنما يستمد صفته بمسبب الأصل من فعل الإشتراك الذي إرتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على إشتراكه، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها. وإذن لمضى وقع لعل الإشتراك في الجريمة - كما هو معروف به في القانون - فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة إنه لم يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

إن القانون لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات أكثر من اتحاد شخصين أو أكثر على إرتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لإرتكابها. وإذن فالمشركون في الإتفاق الجنائي يعاقبون بمقتضى هذه المادة سواء إتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجناية أو الجنحة المقصودة من الإتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد.

الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٧

الإشتراك في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا كان الإتفاق والمساعدة النسبوان إلى النهم به قد وقعا قبل تمام الجريمة. فإذا كان كل ما أسنده الحكم إلى النهم من الوقائع ليس فيه ما يدل على إتفاقه مع زميله

المختص على واقعة الاختلاس التي تمت بها الجريمة، بل أقصى ما يدل عليه هو أنه إنما أراد أن يعاونهُ على التخلص من تهمة خيانة الأمانة أو على بيع الشيء الذي إحتلته. فإنه يكون قد خلا عن بيان العناصر الواقعية لتكوين الإشتراك .

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٧
إنه وإن كان من المقرر قانوناً أن الأفعال المكونة للإشتراك يجب أن تكون سابقة على إقتراف الجريمة أو معاصرة لها، إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الإشتراك بطريق التحريض والإتفاق أن تقع الجريمة بناء عليهما، ولقيام الإشتراك بطريق المساعدة أن تنصب المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لإرتكاب الجريمة، إلا أنه لا حرج على المحكمة في أن تستنتج فعل الإشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٤٨
إن قانون العقوبات قد عرف بالإتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه في قوله "يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على إرتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها". فهذه الجريمة، على ما هو واضح من مفهوم هذا النص، لا يمكن أن تتكون إلا بإتخاذ الإرادات على ما نهى النص عنه بحيث إذا كان أحد أصحابها جاداً في الإتفاق والآخر غير جاد فلا يصح أن يقال بأن إتفاقاً جنائياً قد تم بينهما لعدم إتخاذ إرادتهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر. وإذن فبإذا كانت الواقعة هي أن زبداً إتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه أن يبيع هذا أسلحة من الجيش البريطاني فتظاهر هذا الجندي له بقبول العرض واتصل بأحد رؤسائه، وهو ضابط بريطاني، وألقى إليه بالأمر، فاتفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول العرض وماوما المعارض على غن الأسلحة، ثم إتصل الضابط بالبوليس المصرى وبلغه بما وقع، ثم أحضر الضابط والجندي البريطانيان بعض الأسلحة بدعوى سرقتها إياها من مخازن البوليس ثم هما بتسليمها لزيد فذاهمه البوليس المصرى، فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة الإتفاق الجنائي ولا عقاب عليها.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠
الإتفاق على إرتكاب جريمة ما هو من الأمور التي قد تبقى سرية بين المتفقين ولا يقوم عليها دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود، ولكن عدم قيام هذا الدليل المباشر لا يمنع من الاستدلال عليها بطريق الإستنتاج من القرائن.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٣٠
إعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للإشراك الحاصل بين المتهمين طبقاً للمادة ٤٣ عقوبات هو أمر موضوعي
تفصل فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة المطلقة ولا رقابة عليها بحكمة النقض ما دامت هي لم تشذ
عن حكم القانون.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١/٢٥/١٩٣١
ليس من الواجب أن يشتمل الحكم الصادر من محكمة الموضوع على الوقائع المكونة للإشراك بالإتفاق
والتحريض، لأن هذا النوع من الإشراك قد لا يظهر في الخارج بأعمال مادية. ويكفي أن تكون المحكمة
قد عللت ما استنتجته من وجود الإتفاق والتحريض بطريقة تسوغ إعتمادها بحقيقة حصوله.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٣١
ليس من الواجب حتماً أن يشتمل الحكم على وقائع مادية مكونة للإشراك بالإتفاق، لأن هذا النوع من
الإشراك قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه، ويكفي أن يبين الحكم الأسباب التي ألتعت بحكمة
الموضوع بوجود ذلك الإشراك.

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١/١٣/١٩٦٩
- الإشراك بطريق الإتفاق هو إتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنطوق عليه، وبم غالباً دون مظاهر
خارجية أو أعمال محسوبة يمكن الإستدلال بها عليه.

- يتحقق الإشراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخل مقصوداً يتجاوب صده مع فعله ويتحقق
فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناعاً لعقاب الشريك.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٤١٤٠ بتاريخ ٣/٣١/١٩٦٩
يكفي لتحقق الإشراك بطريق الإتفاق، إتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنطوق عليه.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ٥/١٩/١٩٦٩
إن الفرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الفرامات النسبية التي أشارت إليها
المادة ٤٤ من هذا القانون، وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقضى بها
على كل من ساهم في الجريمة - فاعلاً كان أو شريكاً - فإذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامين في الإلزام
بها.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٩

لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الإلتحاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به. وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أثبت إلتحاق التهم الأول وآخرين مع التهم الثانى على تهريب الذهب، وإلتحاق الطاعن الأول مع التهم الثانى نفسه على ذلك، فقد إنتقد بهذا الإلتحاق المزدوج بين أطرافه على جريمة التهريب وهو ما يكفى لتأنيده.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٥/٢١/١٩٧٩

من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى التهمين لا ينفى قيام الإلتحاق بينهم، إذ الإلتحاق على إرتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه. ولا يشترط لتوفره معنى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الإلتحاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الحطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة. ومن ثم فلا تعارض بين إنقضاء سبق الإصرار وبين ثبوت إلتحاق التهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المجنى عليه مما مقضاه مساءلة كل منهم بإعتباره فاعلاً أصلياً عن النتيجة التى وقعت تنفيذاً لهذا الإلتحاق من غير حاجة إلى تقصى محدد الإصابات التى نشأت عنها الوفاة.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٤/٩/١٩٧٩

من المقرر أن الإلتحاق هو إلتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المنقذ عليه. وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التى تتوفر لديه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل وجود إلتفاق بين الجانبين فى قوله "إن الطاعن الأول كان يقف بين رجاله. وأخذته العزة بالإلثم ربطه بياقى التهمين صلة العمل فضلاً عن المعية فى الزمن والمكان وإتجه وإياهم إلى قصد واحد مشترك بينهم هو الإعتداء على والتنكيل به ينشدون إعلاء راية الباطل والقوة الفاشحة وأسهم كل منهم بدور فى تنفيذ هذا الإعتداء بحسب الحطة التى تكونت لديهم لحظة تنفيذ الجريمة فوضع الحديد فى يديه من خلف وقدميه وطرح أرضاً على وجهه وأخذ التهم الأول وبياقى التهمين وقد نزعته الرحمة من قلوبهم يركلونه بأقدامه". ثم خلص الحكم إلى أنه قد ثبت لدى المحكمة ثبوت لا ريب فيه أنهم إتفقوا فيما بينهم على ضرب وبأشهر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الإلتفاق الذى تكون لديهم وقت أن خلص إليهم داخل القسم وأن وفاته قد حدثت مما أحدثته الإصابات السابق بيانها فى التقرير الطبى الشرعى. لما كان ذلك، وكان ما أوردته الحكم كافيّاً لإثبات

تقابل إرادة المتهمين على التداخل في ضرب الجنى عليه الأول - لا مجرد التوافق بينهم بناء على استقراء
سائح من المحكمة لا يتألفي وحكم النطق بما تنفي معه عن الحكم قالة القصور في التسبب أو الفساد في
الإستدلال.

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩
من المقرر أن الإشتراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية
أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذ كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد
عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الإشتراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة بشهود أو
غيره أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله من
ظروف الدعوى ما يبرره، كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٩
من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف
بنفسه الجريمة من المصيرين عليها، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما يبينه من
الوقائع المقيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تصميم المتهمين على ضرب الجنى عليه
الأول بما يربت تضامناً بينهما فى المسؤولية، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارله كل منهما محدداً
بالذات أو غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المولدة عليه فإن الحكم
المطعون فيه إذ إنتهى إلى مواخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين فى جريمة الضرب المقضى إلى الموت
التي ولقت تنفيلاً لذلك التصميم لا يكون قد أخطأ فى شئ.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٩
١) لما كان الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قررا بالطعن
بالنقض فى المبدأ إلا أنهما لم يردعا أسباباً لطعنهما لما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة
٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.
٢) لما كان الين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤقتة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من
قانون العقوبات هى من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الإختصاص
بنظر الدعوى معقوداً لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها
بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى
إلى هذه المحكمة -- مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادراً

منها ولا يعدو ما ورد بحضور الجلسة أو دياجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنابات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا يتال من سلامته.

٣) من المقرر أن واجب انخامى يقضى عليه بالإستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء انخامكة فإذا تلب انخامى بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع انهم للمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده حساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمرى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون عمزاً مادياً لها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان اعمرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فىأى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجانى نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد التفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فاعلاً بدور فى تنفيذها.

٥) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار فى تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه ببعض التسجيلات الى كان الشاهد الأول طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد فى هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تحسر معه عن الحكم فى هذا الصدد دعوى التناقض فى التسبب.

٦) لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة إستدعاء الرائد لمناقشته فى الأمر فليس هما - من بعد - النعى عليها لقودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

٧) من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يسغيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

٨) لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وتهريب رشوة وتهميش جرمي والإشتراك في إتفاق جنائي الغرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسيب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب يرفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجرمي. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجرمي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشتراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يعزى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإشتراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإيات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشتراك وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إلتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

١١) من المقرر أنه لا يجب الحكم بإعادة أقوالاً معارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتمدها بما لا تتألف فيه.

١٢) من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداها.

١٣) من المقرر أن الإشتراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقق بإتخاذ نية أطرافه على إرتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الإتفاق.

١٤) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يثقها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتوصل

عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.

١٥) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تنفذ عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

١٦) لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصور فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المنهم بقيام قصد التصايل لديه أو لدى من نقل المخدور لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

١٧) من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعتراقات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه.

١٨) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظنن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظنن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يحد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

١٩) لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة.

٢٠) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يوالع عنهما معاً، أما إذا إنتم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الإتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما.

٢١) من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرأ من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يشوه الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

٢٢) الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطات التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه عاجزاً لتقديرها.

٢٣) من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق الخصوم وتوجب حتماً العمل على تنفيذها هذه الحقوق.

٢٤) من المقرر أن مناهات الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تنطبق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٢٥) لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه "لا يعتد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية إذا ثبت عدم وجودها فقدر منه بواسطة خبير" وكان مناهات رسمية الورقة ولقي المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره، ومن ثم فإن المحررات التي قدمها الطاعن العاشر سواء بحكمة الموضوع أو هذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والنسب صدرها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أي منهما في حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يفر من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسؤولين بالخارجية اللبنانية التي مهرت بها هذه المحررات، إذ ليس من شأن ذلك أن يفر من طبيعتها أو ينفى صفة الرسمية على لحوائها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

٢٦) الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر الواقع.

٢٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه "إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إخصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة محال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها"، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوالى فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع

عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويسرى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص إرتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط.

٢٨ من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدي الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهم، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون مقبولا.

٢٩ من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتضت بصورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

٣٠ من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي النصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جريمة أو جناحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجزأة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠
الإتفاق على إرتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشرّكين فيه ولا يشترط لتوافره معنى وقت معين فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة .

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١/٢/١٩٦٠
الإشراك بطريق الإتفاق كما هو معرف به في القانون هو إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المنقضى عليه ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يقد على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائماً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدثت المحكمة عن إتفاق المتهمين على مقارنة الجريمة بقوله: "... إن عدم توافر ظرف سبق الإصرار لا ينفي أن المتهمين قد إتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على والد الأولين وهم الثالث - إتفقوا على ضرب الجنسى عليه وتوجهوا حاملين العصي من مساكن العزبة إلى حيث يوجد الجنسى عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما لقرره الشاهدان من أنهما رأيا المتهمين وهم مقبلون معاً من جهة مساكن العزبة حاملين العصي وانهاوا في وقت واحد على رأس الجنسى عليه ضرباً بالعصي وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة إلى حيث كان يوجد الجنسى عليه ... إلا بعد أن إتفقوا على ضربه إنتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم لثالهم وحلوا عصيهم واتجهوا إلى مكانه

وأنهالوا على رأسه ضرباً ... " فإن ما أورده الحكم في التدليل على إتفاق التهمين على مقارفة الجريمة سائق في العقل، ويتوالى به الإشتراك بطريق الإتفاق على إرتكاب الجريمة .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التى قارلها كل منهم، وأثبت عليهم إتفاقهم على قتل الجنى عليه والشروع فى قتل الباقيين عمداً مع سبق الإصرار ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقتل مقارلتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفى لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية بإعتبارهم فاعلين أصليين فى جريمتى القتل والشروع فيه. وليس بلام والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التى أتاها كل منهم على حدة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جنابة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة، أو على الأعمال المجهزة والسهلة للإرتكابها، سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع - وهما الشركون فى الإتفاق الجنائى بمقتضى المادة المذكورة سواء إتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الإتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد، ولا يشترط للعقاب أن يظهر الشركون فى الإتفاق الجنائى على مسرح الجريمة المقصودة منه فى حال تنفيذها .

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥

إن الإشراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المنطوق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يقم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره. كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥

من المقرر أن الإشراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المنطوق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو

غيره، أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره، كما له أن يستنج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢

من المقرر أن الإتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لوفوره مضى وقت معين ومن الجائز عقلاً ولانوراً أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعنية وأسهم لعلأ بدور فى تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكون لديهم فجأة، وأنه يكفى فى صحيح القانون لإعتبار الشخص لعلأ أصلياً فى الجريمة، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها.

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

- من المقرر أن الإشتراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفخ عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية. وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدتها من أى مصدر شاء فإن له -إذا لم يقم على الإتفاق دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السانفة التى أوردتها على أن الأقمشة المستولى عليها لا يمكن أن تخرج إلا بإتفاق الطاعن والمحكوم عليهما لأن كلاً منهما يعرف جيداً بحكم وظيفته ما يلزم هو به فى شأن توزيع حصص شركات القطاع العام ويعرف أن حصص الجمعيات التعاونية ضئيلة بالنسبة لحصص تلك الشركات ويشترط أن تكون طلباتها معتمدة من الجهات المعنية وهو ما نفتقره هذه الواقعة فإن هذا حسيه ليستقيم قبضاه، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإتفاق بأدلة مادية محسومة بل يكفيا القول بقيامه أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٧

من المقرر أن الإتفاق هو إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفخ عليه. وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التي توأجر لديه.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢

من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

١) من المقرر أنه لا يلزم في الإعراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه أن يرد على وقائع تستتج أحكامها منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية إعراف الجأى للجريمة.

٢) لا يلزم في الأدلة التى يعول عليها الحكم أن يبنى كل منها ويقطع فى كل جريمة من جزئيات الدعوى بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مادية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

٣) لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً فى الدلالة وعلى ما تستخلصه المحكمة منه، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاصها سليماً لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى .

٤) لما كان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التى إستند إليها فى قضائه، وحصل إعراف الطاعن الأول بما مؤداه أن اجنئى عليه - فى الدعوى الماثلة - قتل شقيقه بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٤ وبعد الإفراج عنه من محبسه احتياطياً دأب على إثارتة وإستفزازة، مما أثار حفيظته وقرر الإنتقام منه وأعد لذلك العرض البندقية المعبوطة. وفى طريق عودة اجنئى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه لتبعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقتله أخلاً بثأر شقيقه، ثم بين أقوال الشاهدين ما محصله أن لسدى عودتهما من الحقل صلبه اجنئى عليه يوم الحادث وعند بلوغهما حظيرة المتهم الثانى - المحكوم عليه غيابياً - والذى كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول منهما يعمل بندقية آلية (المضبوطه على ذمة القضية) وأطلق على اجنئى عليه عياراً نارياً لم يصبه فلذا اجنئى عليه بالمغرب إلا أن الطاعن الأول تبعه بالعدو خلفه ومعه الطاعن الثانى والمتهم الآخر، ولحق به وأصابه بعدة طلقات أجهزت عليه. وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحرياته السرية دلت على التهمين قتلوا اجنئى عليه ثأراً للقتل شقيق المتهمين الأول والثانى. وعلى النحو الذى شهد به الشاهد الأول.. كما أورد الحكم مضمون تقرير

الصفة التشريعية وتقدير فحص السلاح. والذي جاء به أن وفاة الجنى عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجنه في وقت يعاصر تاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها باستعمال مثل البندقية المضبوطة والطلقات على النحو الوارد بمذكرة النيابة. وإذا كانت هذه الأدلة في مجموعها كافية لأن تزود إلى ما رتبته المحكم عليها ومنتهجة في إكمال إلتصاع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتحسر به عن الحكم دعوى القصاص في الاستدلال .

٥) من المقرر أنه ليس بلامزم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٦) إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

٧) إن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء لما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمم والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة. فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وأقر به الطاعن الأول وبين تقرير الصفة التشريعية، ويكون الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى في هذا الخصوص، ويكون معنى الطاعنين في هذا غير سليم. ولا يعدو الطعن عليه في هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

٨) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إلتصقت به مما حواه تقرير الصفة التشريعية بما لا يتعارض مع إقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود فلا تفريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع الطاعنين المنى على المنازعة فى صورة الواقعة ما دام أنه غير منتج فى نفي التهمة عنهما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله .

٩) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يزودون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى نظمته إليه، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين

المنهم خصومة قائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنح من الأخذ بأقواله متى إتسمت المحكمة بصدقها .

١٠) لما كان ما يثيره الطاعنان من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات الأولين لا يعدو أن يكون من أوجه الدلائل الموضوعية والجدل في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها لما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه وألغت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردأ صريحاً، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم جنابات السنطة وأشار في مرافعته إلى أن القصد من ذلك هو وقوف المحكمة على إبعاد الخصومة بين المجنى عليه والشاهدين وبين الطاعنين والمحكوم عليه الآخر، فإنه فضلاً عن أن المحكمة لم تلغ من بين العناصر التي كونت منها عقيدتها في الدعوى وحصلته في بيانها لوائقتها وأوردته ضمن إقرار الطاعن الأول الممول عليه في قضائها، فإن القصد منه ليس سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة، ومن ثم لا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لإلغائهم المحكمة عن طلب ضم هذه القضية .

١٢) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالأسس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كائناً وماتماً في التبدل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين، وهو ما ينحسر به عن الحكم قالة القصور في البيان في هذا الصدد.

١٣) من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الظن أن يكون واضحاً محدداً مبنياً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً لما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه.

١٤) من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشراك بالإتفاق بالنسبة لن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع القيدة لسبق الإصرار .

١٥) إذ كان الحكم قد أبت تصميم التهمين على قتل المجنى عليه، فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارله كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد، وبصرف النظر عن

مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة الموترية عليه، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل الجنى عليه من معينه في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها، بالإضافة إلى وحدة الحق المعدي عليه، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن - الثاني - فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق، ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله .

١٦) لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية، وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعنين وإن أشار في مرافعته إلى شخصين كان يجب أن يقدم أولهما كشاهد وإن الثاني لم يحضر للإدلاء بشهادته، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما في طلباته الختامية، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة، عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه، هذا إلى أنه يفرض إصرار الطاعنين على طلب سماع شاهدي النفي في ختام مرافعته، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعنان لم يعمما الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة ٢١٤ مكرراً منه، بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات.

* الموضوع الفرعي : الإشتراك بطريق الاستنتاج :

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قس ٣٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على ما قرره المتهمان بجريمة الإعتلاس، من إتفاقهما مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة بمخزنه وإستخلاص من ذلك إشواك الطاعن بطريق الإتفاق والمساعدة في جريمة الإعتلاس تلك. لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إستناداً إلى القرائن، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الإتفاق على إرتكاب الجريمة أو المساعدة في ذاتها، وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المستمد منها لا يحتاج إلى معالجات المنطق والعقل، فإذا كانت الأسباب التي إعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر التي إستخلص منها وجود الإشتراك، لا تؤدي إلى ما إنتهى إليه - كما هو الحال في الحكم المطعون فيه، وكان المقرر كذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبت الدليل المعبر، ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة وكان إقرار المتهمين

بجرمة الإختلاس أنهما إتفقا مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة التي إختلسهاها، لا ينصب على واقعة الإتفاق أو المساعدة في إرتكابه جرمة الإختلاس، ولا يكفي مجردة في ثبوت إشتراك الطاعن فيها لأن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الإستدلال مؤسساً على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة.

*** الموضوع الفرعي : الإشتراك في الإتفاق الجنائي :**

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨
إن الشارع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أن "كل من إشترك في إتفاق جنائي سواء أكان الغرض منه إرتكاب الجنائيات أم إتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود منه يعاقب مجرد إشتركه بالسجن، فإذا كان الغرض من الإتفاق إرتكاب الجنح أو إتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشرك فيه بالمحبس " ثم نص في الفقرة الثالثة منها على أن " كل من حرض على إتفاق جنائي من هذا القبيل، أو تدخل في إدارة حركته، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية " ثم نص في الفقرة الرابعة على أنه " ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الإتفاق إلا إرتكاب جنابة أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنابة أو الجنحة " إذ نص على ذلك فقد أفاد أن الشارع لم يستثن من الحكم الذي قرره في الفقرتين الثانية والثالثة إلا الحالة التي يكون فيها الغرض من الإتفاق إرتكاب جنابة أو جنحة معينة. ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يجوز توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنابة أو الجنحة. أما إذا كان الغرض من الإتفاق إرتكاب عدة جنائيات أو عدة جنح فيجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت أشد مما نص عليه القانون لأي من الجرائم المقصودة من الإتفاق. وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على التهم أنه حرض على إتفاق جنائي القصد منه إرتكاب جنح سرقات، وأدار حركته بجمع الغلمان الذين إستخدمهم في النشل ثم تقديم ما يحصلون عليه، فقد حقت عليه عقوبة السجن المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ ع ولو أنها أشد من العقوبة المقررة بجنحة السرقة.

*** الموضوع الفرعي : التمييز بين الفاعل الأصلي والشريك :**

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٦
يكون فاعلاً لا شريكاً في جريمة الإتلاف التهم الذي يقف حاملاً سراحاً إلى جانب زملائه لجرمهم ويتلقون الزراعة، لأن فعله هذا هو من الأعمال المكونة للجريمة.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧

إن المادة ٤٢ عقوبات إذ نصت على أنه "إذا كان لفاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً قد جاءت بعبارة عامة يتناول حكمها الجرائم كافة، ويسرى على الإشتراك بجميع الطرق النسي يقع بها. وهذا هو الذى يتسق مع ما نصت عليه المادة ٤١ من قانون العقوبات من أن عقوبة الشريك هى العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر الفاعل، ومع ما نصت عليه المادة ٤٠ التى عرفت الشريك فى الجريمة دون أن تشترط فى حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل، مما مفاده أن الشريك - بحسب الأصل - يستمد صفته من الجريمة التى وقعت ومن لعل الإشتراك الذى يرتكبه ومن قصده هو من لعلته، وأنه لا يجب لعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو إتفاهه على ارتكابها مع غيره أيأ كان ومهما كانت صفته، أو بناء على مساعدته فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التمتعة لها. يسوى فى ذلك كله أن يكون إتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبالواسطة. لعللى مقتضى ذلك يصح أن يكون الشريك عالماً بالجريمة التى يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها، والفاعل الأصللى مباشر ارتكاب الفعل المادى المكون لها وهو حسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة. وإذا كان يجوز فى العقل تصور ذلك فى جريمة الرشوة أو الشروع فيها فإن المحكمة إذا إستخلصت أن الشريك حين إتفق مع الفاعل وساعده فى أن يقدم المبلغ الذى قدمه إلى الموظف كان فى الواقع وحقيقة الأمر يقصد هو والموظف أن المبلغ إنما هو فى مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته لا للعمل الذى قدمه الفاعل من أجله معتقداً أنه عمل برئ - إذا إستخلصت ذلك وكانت الأدلة التى ذكرتها مؤدية إليه، فإنها لا تكون قد خالفت القانون فى شئ. وإختلاف قصد فاعل الشروع فى الرشوة عن قصد الموظف، وكون الأول لم يقصد عملاً من أعمال الوظيفة - ذلك، وإن كان ينفى الجريمة عن الفاعل، ليس من شأنه أن ينفىها عن الشريك متى كانت جميع عناصرها القانونية متوافرة فى حقه .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إن إدانة المتهم فى السرقة مجرد كونه حضر مع باقى المتهمين إلى محل تجارة أجنبي عليه حيث إختلس أحدهم السروق - ذلك من القصور. لأنه لا يكفى لإدانة شخص بصفته فاعلاً أو شريكاً فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانت ظروف الدعوى كما أوردتها الحكم ظاهراً منها أنهم جميعاً كانوا متفقين على السرقة.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٢
يؤخذ من نص المادتين ٣٩ و ٤٠ من قانون العقوبات أنه - تبين الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي والشريك في جريمة تعدد فيها المتهمون - ينظر إلى الأعمال التي إقترفها كل منهم، فإن كانت هذه الأعمال داخلة مادياً في تنفيذ الجريمة التي حدثت عد مقولتها لفاعلاً أصلياً، أما إذا كانت تلك الأعمال غير داخلة في تنفيذ الجريمة اعتبر مقولتها شريكاً فقط إذا كان هذا العمل هو من قبيل التحريض أو الإغواء أو المساعدة بالقيود المدونة بالمادة ٤٠ عقوبات.

* الموضوع الفرعي : الشريك في الجريمة :

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥
إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا توجب لعقاب الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة، بل إن كل ما توجه أن تقع الجريمة بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو بناء على إغوائه مع غيره على ارتكابها أيأ كان ذلك الغير ومهما كانت صفته، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة يستمد صفته من فعل الإشراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على إشراكه.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١
إن الإشراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الإشراك في الجريمة وهو عالم بها، وأنه ساعد في الأعمال المجزأة أو المسهلة للإرتكابها.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦
الشريك إنما يستمد صفته من فعل الإشراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على إشراكه حتى ولو مع شريك له..

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١
الإشراك بطريق الإغواء كما هو معرف به في القانون هو إغواء نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنقذ عليه ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يقم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن إغواء المتهمين على مقارفة

الجرمة بقوله: "... إن عدم توافر ظرف سبق الإصرار لا ينفي أن التهمين قد إتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على والد الأولين وهم الثالث - إتفقوا على ضرب الضنى عليه وتوجهوا حاملين العصي من مساكن العزبة إلى حيث يوجد الجنى عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من أنهما رأيا التهمين وهم مقبلون معاً من جهة مساكن العزبة حاملين العصي وانهالوا في وقت واحد على رأس الجنى عليه ضرباً بالعصي وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب، الأمر الذي يفيد حتماً أن التهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة إلى حيث كان يوجد الجنى عليه ... إلا بعد أن إتفقوا على ضربه إنقائاً لضرب والد التهمين الأولين وعم ثالثهم وحلوا عصيهم واتجهوا إلى مكانه وانهالوا على رأسه ضرباً ... " فإن ما أورده الحكم في التدليل على إتفاق التهمين على مقارفة الجريمة صالح في العقل، ويتوافق به الإشراك بطريق الإتفاق على ارتكاب الجريمة .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٢٩

إذا رفعت الدعوى على متهم باعتباره شريكاً بالإتفاق والمساعدة لنهم آخر هو الذى قارف جريمة القتل بإطلاق العيار الناري على القتل وسعت المحكمة دفاعه على هذا الوجه فلا يجوز لها عند إصدارها الحكم أن تعتبره أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعيار بنفسه. لأن عملها هذا ليس بمجرد تعديل لوصف الأفعال المسندة للمتهم "ما فلكه بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل حاكم الجنايات بلا سبق تبينه" بل هو تعديل لنفس التهمة يقتضى تبينه الدفاع إليه وإلا كان هناك إخلال بحق الدفاع مبطل للحكم.

* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في الجريمة :

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٥١

ما دام الحكم قد إستظهر أن التهم قد ساهم في مقارفة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلاً أصلياً لا شريكاً، وما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإشتراك فإن مجادلته فيما أثبت الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة منها.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١/٦/١٩٥٣

يكفى لإعتبار الجاني فاعلاً للجريمة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن يكون قد إتفق مع غيره على ارتكابها وأعدا لذلك عدتها وتسليح كل منهما ببندقية وتوجهوا إلى المكان الذى إعتاد الجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجدها أطلق كل منهما عليه عياراً من البندقية التى يحملها، ولو كان عياراً واحداً هو الذى أصاب الجنى عليه ونشأت عنه وفاته. ذلك بأن ما أثبت كل منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة التى إتفقا معاً على ارتكابها ورتبنا الدور الذى يقوم به كل منهما في المساهمة فيها، وما دام كل

منهما قد قام بالدور الذى إختص به، وما دام هذا التدبير قد أنتج النتيجة التى قصدوا إليها وهى القتل. وإذن فلا عمل للبحث فيما إذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار واحد أو عن عيارين.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١

مضى كان الثابت من مدونات الحكم أن العمل الذى قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمسرح الجريمة وإطلاق النار على كل من يحاول الإقتراب منه وقت إرتكابها يكون بحسب ظروف إرتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها بين المتهمين - دوراً مباشراً فى تنفيذها إقتضى وجوده على مسرحها للقيام به وقت إرتكابها مع المتهمين الأول والثانى - فهو بهذا يعتبر فاعلاً أصلياً وفقاً للمفردة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩

مضى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته عيناً وشمالاً هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهرهما فى مسرح الجريمة فى فترة التنفيذ وتسهيل هروبهما بعد ذلك وقد أنتج التدبير الذى تم بينهم النتيجة التى قصدوا إليها وهى القتل، فذلك يكفى لإعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير سبق إصرار .

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها مما تدخله فى نطاق المفردة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يجعله فاعلاً أصلياً فى الجريمة التى دبتوا بها - فإذا كانت الواقعة الطابئة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عائداً فى الطريق إلى بلدته يتقدمه أخوه [الشاهد الثانى] إذ خرج عليه المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وأمسك المتهمان الثانى والثالث بأخ المجنى عليه ولما حاول مقاومتها إعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بعقب البندقية على رأسه وذراعه فأصابه، بينما أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه بهناقلهم وعذبوه بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه وإقتادوه قسراً عنه إلى مكان مجهول، وكان المتهمان الثانى والثالث آنذاك مسكينين بالشاهد الثانى حتى أختفى الإخنة ومعهما المجنى عليه، فإن الحكم إذ دان المتهمين كفاعلين أصليين فى جريمة القبض بظرفها المشدد، يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩

ظرف الإكراه فى السرقة من الظروف العينية التى تلحق ماديات الجريمة، وكل من ساهم من المتهمين فى فعل السرقة أو الإعتداء المكونين لجريمة السرقة يأكراه يعتبر فاعلاً أصلياً فى هذه الجريمة .

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢

إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة التهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشقة ودخولهم جميعاً بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه التهم من أن دوره لا يتعدى الإشراف في الجريمة.

الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد إنتهى إلى ثبوت إتفاق الطاعنين على ضرب الجنى عليه وترصدهم له في السوق، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم بإعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلفت بالجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي أوقعوه عليه، وذلك دون حاجة إلى تقصى من منهم الذى أحدث إصابة العاهة.

الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٣

إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد إتفق مع المتهمين الآخرين ليقترأ النية فيما بينهم على قتل الجنى عليه إنقاماً منه لسابقة إتهامه في قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فأعدوا لذلك سلاحين ناروين تسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبوا إلى مقهى الجنى عليه يرافقهما الطاعن لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكنوا بذلك من مقارفة الجريمة 'نشق' عليها بينهم. ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على الجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهم المشترك، فإن ما ذهب إليه الحكم من إعتبار النذع فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحاً في القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٦١/٤/٣

إذا كان الطاعن - وهو التهم بالإشواك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبسده الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد - إلا أنه نظراً لإرتباط جرمه بجريمة الفاعل الأصلي (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أى الشريك. يستفيد حتماً بالتبعة من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لإنتفت مسئوليته وبالتالي تنفى مسئولية الطاعن. إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور معتبناً نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف حكمه 'الإبتدائي' الصادر ضده.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك، أو أن يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تفليلاً للغرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها. ولما كان الحكم غير قائم على أن هناك إتفاقاً بين المتهمين الثلاثة على مقارفة الضرب، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم، وفيما أوردته فى تحصيلها لأقوال الشهود الذين إعتدت على أقوالهم فى قضائها بالإدانة، لم تحدد الضربات التى وقعت من كل من الطاعنين، وكل ما أوردته عن تقرير الصفة التشريعية لا يفيد أن جميع الضربات التى أحدثها الطاعنون قد ساهمت فى إحداث الوفاة، بل يبين منه أن الإصابات التى وجدت بالجنى عليه متعددة ساهم بعضها فى إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها. فإن الحكم إذ رتب مسئولية الطاعنين عن الحادث ودان كلا منهم باعتبارهم فاعلين بضرب الجنى عليه عمداً ضرباً أدى إلى وفاته يكون قاصراً.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين إنزالوا معاً على الجنى عليه ضرباً بالمصى والشارش بقصد إزهاق روحه أخذاً بالثار وأنهم أحد ثوابه جملة إصابات فى رأسه ورقبته وصدوره وأطرافه وأن الإصابات جميعاً بين راحة ولطمية قد ساهمت فى إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية، فإن كلاً منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلاً أصلياً بغض النظر عن الضربة التى أحدثها.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفى سبق الإصرار والوعد فى حق الطاعنين مما يوجب فى صحيح القانون تضامناً بينهما فى المسئولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التى وقعت تفليلاً لقصدتهما المشترك الذى يبا التية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٥

الذين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات فى صريح لفظه وواضح دلالتيه، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر الذى إستمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى، أن الفاعل إما أن يتفرد

بجرمته أو يسهم معه غيره في إرتكابها، فإذا أسهم وإنما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تفليدياً فيها، إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال، سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطأ تفليدها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره، إذا صحت لديه نية التدخل في إرتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها، عرف أو لم يعرف.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبإدلة سائلة وجود الطاعنين جميعاً على مسرح الجريمة، وإطلاعهم الأعيرة النارية على الجنى عليه تفليداً لقصدتهم المشترك الذى يبرأ النية عليه، فإن فى هذا ما يتحقق به مسؤولية الطاعنين جميعاً عن جناية قتل الجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يستوى فى هذا أن يكون مطلق الأعيرة التى أودت بحياة الجنى عليه معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم، ومن ثم يكون النصى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

- يكفى فى صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها.

- متى كان بين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن أنه ألقى بحوال الحيز المضبوط من المعيز إلى الطريق العام واستظهر استظهاراً سليماً أن ذلك منه كان بقصد منع الجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بأدائه، فإن الطاعن يكون قد ساهم فى الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وقارطها مع الباقين بفعل من الأفعال المكونة لها، وهو ما يكفى لإعتبار كل منهم فاعلاً أصلياً.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٨

من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم فى القيام بالمعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً. فإذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته - التى تضمنت وقائع اللذاف - إلا أنه بالقطع بمده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تنفق وصاغ الموكل فى الأساس ولا يمكن إن يقال أن المحامى يتدخل الوقائع فيها. ولا يقدح فى ذلك ما قرره محامى الطاعن فى محضر جلسة المحاكمة من أنه وحده هو المستول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة فى الدعوى.

لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "يعد فاعلاً للجريمة "أولاً" من يرتكبها وحده أو مع غيره "ثانياً" من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها" والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي إستمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يفرض بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم إما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده، ويتحقق حتماً قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لإتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وأن لم يبلغ على مسرحها حد الشروع، ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمهر الجاني وتدل عليه بطريق مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في إرتاف جريمة قتل الجنى عليه تحقيقاً لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق العدوى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في إستظهاره حسبما تقدم بيانه، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد، وفوق ذلك فإنه لا كان الحكم المظنون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد إنهالوا معاً على الجنى عليه ضرباً وطعناً بالسكاكين والمسدى بقصد إزهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه وصدره وظهوره وأن الإصابات مجتمعة بين طعنات وقطعية ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور وتزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلاً أصلاً بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها.

الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٦

إن الجريمة إذا كانت ترتكب من جملة أفعال "كما هو الشأن في تزوير إيصال مركب مادياً من العبارة الواردة بعصبة ثم من الإمضاء" فكل من أتى فعلاً من هذه الأفعال المادية التي من مجموعها تتكون الجريمة فهو لفاعل أصلي لهذه الجريمة، وإن لم يكن هو في باقي الأفعال التي صدرت من غيره سوى مجرد شريك كما جاء بالمادة ٢/٣٩ ع .

الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢

يعتبر لفاعلاً أصلياً في الجريمة كل من أتى عملاً مادياً من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها. فإذا دللت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل الجاني عليها، ثم أثبت أن قصد أحدهما من ضربه الجاني عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لإفقادها المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية، ثم عدت المتهمين كليهما لفاعلين أصليين في جنابة القتل، فإنها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أولتها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٠/١/٨

إذا كسان التهم قد وقف ليرقب الطريق بينما كان زملاؤه يجمعون القطن لسرقته فإنه - مثل زملائه - يكون لفاعلاً أصلياً في السرقة، لأن هذا الذي فعله هو من الأعمال المكونة لها. ومع ذلك فلا مصلحة له في أن يظن في الحكم سواء أكان اعتبره فاعلاً أصلياً أم شريكاً لأن العقوبة واحدة في الحالتين.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٢٨

إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظروف خاص به فلا يكون التهم بالإشتراك مسئولاً على أساس وجود هذا الطرف إلا إذا كان علاناً به، ويجب في هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم.

الطعن رقم ٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٤١/٢/٣

إن المادة ٣٩ من قانون العقوبات يؤخذ من عبارتها ومن تعليقات وزارة الخقانية عليها، خصوصاً الأمثلة التي أوردتها هذه التعليقات شرحاً لها، أنه يعتبر لفاعلاً: "أولاً" من يرتكب الفعل الذي تتكون به الجريمة كلها سواء أكان هو وحده أم كان معه غيره. "ثانياً" من يأتي بقصد ارتكابها عملاً من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان عمله في حد ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم بهذا الفعل وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها". فإذا إتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جنابة القتل، ثم إعتدى كل منهم بالضرب على الجاني عليه، فإنهم يعتبرون لفاعلين في جنابة القتل ولو

كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد منهم فقط عرف بعينه أو لم يعرف. يدل على ذلك المقابلة بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة. فالأولى عملها أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون لكل الجريمة، أما الثانية فعملها أن تكون الجريمة قد إتفق بين عدة أشخاص على ارتكابها بجملة الأفعال على أن يقوم كل واحد منهم بمباشرة فعل منها. وهذا هو مفهوم نص المادة ٣٧ من القانون الهندي التي أخذت عنها الفقرة المذكورة.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤

إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات، ومن تعليقات وزارة الحفانية عليها، أنه يعتبر فاعلاً للجريمة : "أولاً" من يرتكبها وحده أو مع غيره. و "ثانياً" من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال يأتي عمداً عملاً من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها، متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها. فإذا ما إتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل، ثم إعتدى كل منهم على الجاني عليه تنفيذاً لما إتفقوا عليه، فإن كلا منهم يعتبر فاعلاً لا شريكاً، ولو كانت وفاة الجاني عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف. وإذا كان ذلك كانت المحكمة قد ذكرت، نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعي الإصابات التي وجدت بجثة الجاني عليه، وبينت رأى الطبيب في أن بعض هذه الإصابات نشأت عن المصادمة بألة حادة ثقيلة كبلطة أو ما شابهها، وأن بعضاً نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض عشن أياً كان نوعه وأن الوفاة تسببت عن كسور الحنجمية وما صاحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ، وأن هذه الكسور ناشئة عن الضرب بألة حادة ثقيلة ويجوز حصولها من مثل الساطور المضبوط، ثم بعد أن أوردت الأدلة التي إعتمدت عليها في ثبوت التهمة على المتهمين عرضت إلى نية القتل ثم إلى سبق الإصرار والوصد، وأثبتت توافر كل ذلك لديهم، ثم إعتبرتهم جميعاً فاعلين، لأنها لا تكون قد أخطأت. ولا يعبى حكمها عدم تحمله عن أحدت كلا من الإصابات القاتلة أو غير القاتلة والإصابات القطعية أو الرضية، فإن ذلك لا ضرورة له بعد الذي أثبتته من أن كلا من المتهمين قد أتى ما يعتبر في القانون شروعاً في جناية القتل وأن الجناية وقعت بالفعل نتيجة لتفاهمهم وتنفيذاً للقصد المشترك بينهم.

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٨

لا يشترط في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس، بل يكفي في عدمهم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أى الفعلين، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المنقضى عليها بينهم جميعاً. فإذا كان الحكم قد بين، بناء على الإعتبارات التي أوردتها أن

المتهمين كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة، وأن اثنين منهم باسرا ضرب ائجنى عليه لتسهيل فعل الإختلاس الذى باشره الآخرون، فإن كلاً منهم يكون فاعلاً للجريمة بإعتبارها جناية سرقة بإكراه، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الإختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدى على ائجنى عليه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٥

ما دام الطاعن يسلم فى طعنه بأن الضربة التى وقعت منه والضربة التى أوقفها زميله بائجنى عليه كانتا مجتمعين، السبب فى الوفاة، فإنه يكون قد ساهم فى إحداثها بما يبرر مساءلته عن جناية الضرب المقتضى إلى الموت.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩

لا مطن على الحكم إذا إعتبرت المحكمة متهماً ما فاعلاً أصلياً فى تهمة أراوت النيابة بجملة المرافعة لقط أن تعبره مجرد شريك فيها. بل إن مثل هذا الطعن معلوم القائلة ما دامت عقوبة الشريك كعقوبة الفاعل الأصلى فى الجريمة التى هى موضوع الإتهام.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ٦/١١/١٩٣٠

إن الظروف والدلائل التى بينها القاضى فى حكمه ويبنى عليها إعتقاده بأن المتهم قد قارف الجريمة كفاعل أصلى مع متهم آخر لا رقابة محكمة النقض عليها ما دام إعتقاد القاضى مبنياً على إعتبرات لا تتسلى مع إنتاجه.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٣١

إذا حكمت المحكمة بعقوبة شخصين متهمين بضرب آخر على إعتبار أن كلاً منهما فاعل أصلى ولم تذكر ذلك فى الحكم بصريح اللفظ فلا وجه للطعن فى الحكم ما دامت عباراته تدل على ذلك فى غير لىس ولا غموض.

الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٩

لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن كان على مسرح الجريمة حاملاً مطواة وهدد ائجنى عليه بها بقصد سرقته فشل بذلك مقاومته حتى تمت السرقة، وكان الطاعن لا يتنازع فى أن هذا الذى أثبتته الحكم له أصله الثابت فى الأوراق، فإن ذلك يكفى لإعتباره فاعلاً أصلياً فى جريمة السرقة بإكراه، ويضحق نعمة على الحكم بالخطأ فى الإستناد غير سديد.

الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

من المقرر أنه يكفى فى صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلاً فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن الأول أنه قد ساهم فى جريمة السرقة التى قارفها ودير أمرها مع المتهمين الآخرين بأن القههم فى السيارة الأجرة وشاركهم فى إرتكابها إستناداً إلى الأدلة الساتفة التى أوردها والتى لا ينزع هذا الطاعن فى صحة إستناد الحكم بشأنها وهو ما يكفى لإعتباره فاعلاً أصلياً فى الجريمة، ومن ثم يكون معنى الطاعن الأول على الحكم فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فىأتى عمداً عملاً من الأفعال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سائغ وتدلil مقبول أن الطاعنين قد اتفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور فى إنمام عملية الجلب طبقاً خطة تنفيذها بأن كلف قائد السيارة الخاصة المملوكة له بعوصيل الطاعن والمتهم... - المحكوم عليه غايياً إلى منطقة إنزال المخدرات بشاطئ ميامى ليمكنا من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثانى قد إتفق مع المتهم... والطاعن الثالث على نقل المخدرات وحدد لها الشخص الذى سيقدم لهما مفتاح الكابين ورتب على ذلك إسهامهما فى إرتكاب جريمة جلب المخدر باعتبارهما فاعلين أصليين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩

ظرف الإكراه فى السرقة من الظروف العينية التى تلحق ماديات الجريمة، وكل من ساهم من المتهمين فى فعل السرقة أو الإعتداء المكونين لجريمة السرقة بإكراه يعتبر فاعلاً أصلياً فى هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/١١

سوى القانون فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الأدى "المعرض على إرتكاب الجريمة" واعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً فلا تكون المخكمة - فى هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الإدراك.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢

إذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه أسهم بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشقة ودخولهم جميعاً بها ومعهم الأدوات التى تستعمل فى فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الإشراف فى الجريمة.

الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى ثبوت إتفاق الطاعنين على ضرب الجنى عليه وترصدهم له فى السوق، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن العادة التى تخلفت بالجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى أوقعه عليه، وذلك دون حاجة إلى تقصى من منهم الذى أحدث إصابة العادة.

الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٣

إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد إتفق مع المتهمين الآخرين ليعتوا النية فيما بينهم على قتل الجنى عليه إنتقاماً منه لسابقة إتهامه فى قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فأعدوا لذلك سلاحين نارين تسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبوا إلى مقهى الجنى عليه يرافقهما الطاعن لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكنوا بذلك من مقارنة الجريمة المثق عليها بينهم. ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على الجنى عليهم تفهناً لمقصدهم المشوك، فإن ما ذهب إليه الحكم من إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحاً فى القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٦١/٤/٣

إذا كان الطاعن - وهو التهم بالإشراك فى تبديد ميارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبده الفاعل الأصلي من أن السيارة التى حجز عليها فى الطريق العام كانت موجودة بالجراجح ولم تبديد - إلا أنه نظراً لإرباط جرمته بجريمة الفاعل الأصلي (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أى الشريك يستفيد حصاً بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لإنتفت مسئوليته وبالتالي تنفى مسئولية الطاعن. إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مصعباً لقلبه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر حده.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٦

لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "بعد فاعلاً للجريمة "أولاً" من يرتكبها وحده أو مع غيره "ثانياً" من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها" والبن من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة الناعمة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تزك من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحطة تنفيذها، وحيث أن يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف إعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده، ويتحقق حتماً قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لإتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحطة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن - يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة العنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمرة الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه.

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٦

لما كان نص المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد جرى على أنه: "إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجب مع ذلك معاقبة الشريك" بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً" كان من الأحوال الخاصة ما لا يمنع من معاقبة الفاعل ولكنه يحول دون رفع الدعوى عليه إلا بعد إذن كصفة القاضي أو عضو النيابة وهذه الأحوال شخصية بحيث يستطيع منها الفاعل ولكنها لا تمنع من إقامة الدعوى الجنائية على الشريك - وذلك ما عدا جريمة الزنا لإعتبارات تتعلق بالحكمة التي دعت إلى تقيد حرية النيابة في رفع الدعوى عنها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد لقى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة للمطعون جدهما الثاني والثالث اللذين لا تتوافر لهما الصفة التي توافرت للمطعون جده الأول واستلزمت صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى لإمكان رفع الدعوى

الجنائية عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الحكم المطعون فيه بالنسبة لهما منه للخصومة على خلاف ظاهره.

الطعن رقم ٤٠٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢

لما كان من المقرر أن مصلحة التهم في التزوير لا تكفي مجردها لإدانة بتهمة الإضرار فيه، فإن منعى الطاعة في هذا الشأن يكون على غير أساس لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة لم تقدم بمستندات تثبت عدم إقامتها مع والدتها بالعنوان المبين في الإعلان، فإن منعى الطاعة على الحكم إلغائه عن هذه المستندات لا يكون له محل، ومع ذلك فقد ألصح الحكم عن إطمئنانه إلى إقامتها بالعنوان المشار إليه، ودلل على ذلك بأسباب سائفة تؤدي إلى ما رتب عليه ومن ثم يكون ما تثيره الطاعة في هذا الصدد جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى لا يقبل أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تلتفت عن الدليل ولو حلتته ورقة رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأن إليها.

الطعن رقم ٧٠٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨

من المقرر أن طرف الإكراه إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة اللاحقة بنفس الفعل، ولذلك فهي تسري على كل من ساهموا في الجريمة القوية بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء وليس لأحد منهم أن يتصل من المستولية عن النتائج الموثبة عليها.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٦

لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات، أن يكون الجاني قد قلّد نفسه خاتم أو علامة أو علامة، إحدى الجهات الحكومية بنفسه، بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره، ما دام كان مساهماً معه فيما قارفه، فقد سوى الشارع بين من قلّد نفسه شيئاً مما تقدم، وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره، مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً أصلياً في الجريمة.

الطعن رقم ٣٢٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدى قيام نية القتل لدى المطعون ضده كما لم ينف توافر طرف سبق الإصرار لديه الأمر الذي يوجب في صحيح القانون تضامناً بينه وبين المتهمة الآخر في المستولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولاً عن الجريمة التي وقعت تقييداً لقصدتهما المشترك الذي يثبت التية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يسرى هذا أن يكون أفعال الذي قارفه كل منهما معدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة الموثبة عليه.

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٧

إن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسيية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون، وإن كان الشارع قد ربطها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنية يقضى بها على كل من يساهم في الجريمة - فاعلاً كان أو شريكاً - فإذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامين في الإلتزام بها.

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٧

من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يساهم بالفعل من الأفعال المكونة لها، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الأول أنه اتفق مع المتهمين الآخرين على مقارفة الجرمين المسندتين إليه ونفاذاً لذلك سحب التهم الحادث عند ذهابه إلى النخل وساعده في الدخول إليه وأعاد غلق بابيه عليه وانتظروا في الخارج لمراقبة الطريق حتى تمكن التهم الحادث من الإستيلاء على المسروقات وقام بإشغال التيران فيه إتماماً للخطة المتفق عليها بينهم، فبان هذا يكفي لإعتبار الطاعن الأول فاعلاً أصلياً في جرمي الحريق العمد والسرقة ومن ثم فإن التمي على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محلة.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨

١) إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سائلة الذكر إذا لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بالجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

٢) إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الحاضج لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦

التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها لإشترط لذلك الحصول على ترخيص كاتبي من الجهة الإدارية المختصة لا يسمح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصص، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كاتبي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل عمله في عمله، وإجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضمننا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي يمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمتطلبات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة، يعد جلباً محظوراً.

(٣) إن النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن "يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة" يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما يشترط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

(٤) لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن "يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣" وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وماتر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة، لأن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر، يتحقق به الركن المادي المكون لكل من جرمي جلبها المؤتممة بالمادة ٣٣ آتفة البين وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضي إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعتداد

فحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرمي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية.

٥) لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها، فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يذهب في وجه النعي إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الخصوص كالياً وبسليم به ما خلص إليه من إطراره، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون تضييماً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحاكمة.

٦) إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها أن هي إسؤمست بتفتها فيها بالنسبة إلى متهم ولم تظمن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يجب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعي وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

٧) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهه قد وقع عليه من مالك الباعرة، وهو في حقيقته دفع بإمتناع المسئولة الجنائية لقيام حالة الضرورة المتصور عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع. وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة في قوله: "وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية واتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغ السلطات بما يجعله من مادة محرمة " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

٨) لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تستأوله، فليس له من بعد أن ينعي على المحاكمة إسماها عن الرد على دفاع لم يفره أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المخضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوي على التسليم بأنها قد تناوله.

٩) لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفوع الذي ينص على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

١٠) لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن الحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها وإعتمادها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن منعي الطاعن على الحكم إغفالها للوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه - وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه احكمتها فأطرحتها - لا يكون له محل .

١١) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند (ثانياً) على أن يعتبر فعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركزت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبتته في حق الطاعن عن أنه قد توافقت إدواته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلاً منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إلتون بالصواب ويضحي النمي عليه في هذا المقام غير سديد.

١٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحسب إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا عقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

١٣) لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصدته احكمتها، وكان ما أثبتته الحكم من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نفوذ، لا يعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تحليه عن المخبر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

١٤) لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يفرضه من قالة لفساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول بطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن .

١٥) من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

١٦) من المقرر أن المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

١٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تمددت وبيان أوجه أخذها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عدها وأن ها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها .

١٨) لما كان تناقض الشاهد وتضاريه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سافلاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يفرضه الطاعن في هذا الشأن، يفرض صحته، يتمحض جدلاً موضوعياً في تدعيم المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

١٩) من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخلو أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه أو يحوزه هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه، وأن الميرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإطمئنائه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل ينعين ينص عليه .

٢٠) لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن افراد طاقم القارب الذي نقل منه المخلو إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا "مسلحين" لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تخطئ .

٢١) لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمها جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين بهما - لد نشأتا عن فعل واحد بما كان يصنع معه - وفق صحيح

القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرمي، أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المخكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجرمي، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠

لما كان دفاع الطاعن الثاني أنه لم يسهم في الجريمة وتواجد على مسرحها بحض الصدفه هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً، ومع هذا فقد أطرحه الحكم بقوله: "..... إن شهود الواقعة أجمعوا على أن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) إشرك في الجريمة مؤيداً ومسانداً للمتهم الأول ومهدداً بسلاح أبيض للمجنى عليه ولكل من يقرب منهم " وكان ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دنا بها، فإنه يكون سائفاً وصحيحاً في القانون رد الحكم على دفاع الطاعن ذاك ومساوئه كفعال أصلي في جريمة القبض بظرفها المشدد، ويكون ما يثيره في هذا الشأن غير صحيح .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩

من المقرر عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .

* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في الإشتراك :

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

- الأصل أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبتها أو إشرك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداءً وفقاً للمجرى العادي للأمر، قد خرج عن ذلك الأصل، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها، على أساس إلحاض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائجه الطبيعية، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

– المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الإشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الإحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي ألحقت بها إدارة الفاعل أولاً وبالمصادات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمر .

– من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للإشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب، ولا رقابة محكمة النقض عليها ما دام حكمها يسائر التطبيق المنطقي السليم – فإذا كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الحفيين إنما كان على إثر مقاومة الجنى عليها واستغالتها لتحول دون إغصاب الطاعنين إياها، مما دفع الطاعن الأول – إلتباساً للخلاص من القضية – إلى إطلاق النار، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها، فإن الحكم يكون سديداً إذ أعطى الطاعن الثاني بمجناتة القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في إغصاب الجنى عليها وفقاً للمجرى العادي للأمر، إذ أنه ما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذ ما أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يملكه .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢٢

إن المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً فقد جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها. فمضى ثبت حصول تغيير في الحقيقة في ورقة رسمية، وثبت إشتراك المتهم في هذا الفعل بإحدى طرقه، وتوافرت سائر أركان جريمة التزوير في حقه، وجبت معاقبته ولو كان الفاعل الأصلي غير معاقب ما دام عدم عقابه راجعاً إلى سبب خاص به هو. وإذن فإذا كان الفاعل الأصلي في جريمة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة قد قضى ببراءته لجعله حقيقة تاريخ الوفاة فلا يحتاج على المحكمة إذا هي عاقبت الشريك في هذه الجريمة على أساس أنه هو كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ.

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٤

إله وإن كان صحيحاً أن الإشتراك لا يتحقق إلا في واقعة معاقب عليها تقع من الفاعل الأصلي، وأن الشريك لا يجوز عقابه إذا كان ما وقع من الفاعل الأصلي غير معاقب عليه، إلا أن ذلك لا يستلزم أن تكون محاكمة الشريك ملققة على محاكمة الفاعل الأصلي والقضاء عليه بالعقوبة، إذ ذلك يؤدي إلى عدم

معاينة الشريك إذا تضررت محاكمة الفاعل الأصلي لكونه مجهولاً أو متوفى أو غير معاقب عليه لانعدام القصد الجنائي عنده أو لأحوال أخرى خاصة به، وإذن تنصح محاكمة الشريك إستثنائياً قبل أن تنظر معارضة الفاعل الأصلي إستثنائياً.

الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة إستخلصت، في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، أن كلاً من المتهمين أطلق، في وقت واحد وفي حضرة الآخر، على الجنى عليه مقلوباً نارياً بقصد قتله، وكان المستطاد من الواقعة - كما لهماها المحكمة - أنهما حين أحباها الجنى عليه بالبارين كانا متفقين على قتله، وإنهما لم يرتكبا ما إرتكباها إلا تنفيذاً للقصد جنائي مشترك بينهما، فإن معالجتهم لفاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ع. ذلك ولو كانت الولاة بن تشا إلا عن فعل أحدهما، ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها، ما دام ما وقع منه شروعا في القتل. ومع ذلك فلا مصلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين مجهول من بينهما في جناية القتل ما دامت المحكمة حين أدانتهمما بوصف كونهما فاعلين، وقالت إنهما تأخلاه بالرافة لم توقع عليهما إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة. لأن تقدير ظروف الرافعة وموجباتها مرجعه إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفته المحكمة به. وقد كان في وسع المحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى أقل ما نزلت إليه على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك. وما دامت هي لن تفعل فيستوى من جهة العقاب أن يعد المتهمان شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

- الأصل أن الجنائي لا يسأل إلا عن الجريمة التي إرتكبها أو إشرك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة إبتداء وفقا للمجرى العادي للأمر، قد عرج عن ذلك الأصل، وجعل للمتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها، على أساس إضواض أن إرادة الجنائي لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائج الطبيعية، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

- المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الإضواض إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك ومبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الإحتمال

إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إدارة الفاعل أولاً وبالمثل وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمر .

- من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للإشواك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب، ولا رقابة محكمة النقض. عليها ما دام حكمها يسائر التطبيق المنطقي السليم - فإذا كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الخفيين إنما كان على إثر مقاومة المجنى عليها وإستغاثتها لتحول دون إغتصاب الطاعنين إياها، مما دفع الطاعن الأول - إلتماساً للخلاص من الفضيحة - إلى إطلاق النار، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها، فإن الحكم يكون سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بمجانية القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في إغتصاب المجنى عليها وفقاً للمجرى العادي للأمر، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمر أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذا ما أتى جريمة وأحس بالكشف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله .

*** الموضوع الفرعي : شروط الإشتراك في الجريمة :**

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢١
إذا كان حصل ما وقع هو أن التهمة عندما أنشأت عريضة دعاها وضعت للمعلن إليه عنواناً لا يقيم به ثم قدمت العريضة للإعلان فلما إنتقل المحضر مباشرة للإعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه "لا سكن للمطلوب إعلانته وعلى الطالبة الإرشاد"، وإذ دل ما أثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه، فقد تكتشفت الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصلة الرسمية وهي صفة لا تكسب في مطها إلا بإتخاذ إجراءات الإعلان، أما قبل ذلك فإن الورقة تظل عريضة في ملك التهمة، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما إنتقلت على الورقة كانت تحمل معها ما يحسب به أثر البيان المطعون فيه فهي إذن قد انسحبت في خصومه على ما هو في حكم العدم ولما كان المحضر - طبقاً للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى التهمة الإشواك فيه، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد إمتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بمحل إقامة المعلن إليه، وإمتنع القول تبعاً لذلك بحصول إشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور.

الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٥
من المقرر قانوناً أن فعل الاشواك لا تتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشواك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروطها فيها. فإذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه صريحة في أن الجريمة التي

اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يتم الدليل على وقوعها فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه شريكاً في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٧
الأصل في القانون أن الإشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التحريض أو الإتفاق سابقاً على وقوعها وأن تكون المساعدة سابقة أو معاصرة لها، وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الإشتراك. يستوى في ذلك أن تكون الجريمة واقعة أو مستمرة.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٢
إن عبول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولته الجنائية إذا وقعت الجريمة فيما قبلها بوصفه شريكاً، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للإشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها.

الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٩
لما كان الحكم المطعون فيه قد دلت تدليلاً سائفاً - على السياق المتقدم - على أن الطاعن هو محدث إصابة الجنى عليه التي أدت إلى وفاته ومساءلته عنها إستناداً إلى ذلك، فهذا حسيه كما يتم تدليله ويستقيم من ثم لتضاؤه، وذلك دون حاجة إلى بيان ما إذا كان ثمة إتفاق بين الطاعن وآخر لم ترفع عليه الدعوى عن الجريمة تلك، لأن مجال ذلك لا يكون إلا حيث يساءل الحكم الطاعن بوصفه متضامناً في المسؤولية مع ذلك الآخر، وهو ما لم يؤسس الحكم قضاءه عليه.

* الموضوع الفرعي : صور الإشتراك في الجريمة :

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٤/٨/١٩٥٢
لا يشترط لتحقيق الإشتراك بطريق المساعدة التصور عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك إتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون الشريك علماً بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥٥
لا يكفي في إسناد الإشتراك بالمساعدة المالب على قانوناً تعاصر فعل الفاعل مع ما وقع من غيره، بل لابد أن يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطاً لعقاب الشريك .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥

المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة فى الإشراك "المواد ٤٠، ٤١، ٤٣ من قانون العقوبات" انها تتضمن أن قصد الإشراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة، فإذا لم يثبت الإشراك فى جريمة معينة أو فى فعل معين فلا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للإشراك لأنه لم يقع عليها. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصراً فى الدليل على أن الطاعن الثالث كان يعلم علماً يقينياً بما إنتهوه المتهمان الأولان من ارتكاب جريمة السرقة، وأنه قصد إلى الإشراك فى هذه الجريمة وهو عالم بها وبظروفها ومساعدتهما فى الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمدهما بسيارة لتفويض الفرض الإجرامى الذى دبره معهما. فإن الحكم يكون قاصراً البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦٤/١/٦

المساهمة الجنائية تتحقق من الشريك بأحدى الصور التى نص عليها القانون فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهى التحريض والإتفاق والمساعدة .

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

يتحقق حقماً قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة إتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشوك هو الغاية النهائية من الجريمة، أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الحطة التى وضعت أو تكونت لديهم وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط فى الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلى للجريمة، ومن ثم يكفى لتحقيق إشراكه فى الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها، إذ الشريك إنما هو فى الواقع شريك فى الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الإشراك الذى ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت بناء على إشراكه. لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أنه لا غتاب على الإشراك فى الإشراك يكون غير صحيح، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٣١/١١/٢

إذا اتهم شخص بجريمة شروع مع سبق الإصرار فى قتل مجنى عليه معين وكان معه آخرون كل منهم منهم بجريمة معينة من هذا النوع ولقدنوا للمحاكمة على هذا الاعتبار ثم عدلت المحكمة وصف التهمة بدون

لفت الدفاع إلى ذلك فاعتبرتهم جميعاً جملة واحدة شارعين مع سبق الإصرار في قتل الجنى عليهم جملة واحدة لأن هذا الإعتبار وإن كان خاطئاً لا يسوغ للمتهمين الطعن على الحكم ما داموا لم يضاروا به. لأن كلاً منهم هو - على أقل تقدير تراعى فيه مصلحة - شريك في الجريمة التي إرتكبوها زميله وفاعل وأصلى في الجريمة التي إرتكبوها هو بنفسه، فإعتبار جميع المتهمين جملة فاعلين أصليين في الجرائم التي إرتكبوها فرادى لا يسوى حالتهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي عقوبة الفاعل الأصلي. لكن لو أن الجريمة التي أدين فيها المتهمون كانت جريمة القتل التام لكان خطأ محكمة الجنائيات فيما ذهبت إليه من إعتبارها سائل الذكر واجباً وكان للمتهمين مصلحة في الطعن لأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الإعدام مركزه أسوأ من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فقط، فإعتبار الشريك فاعلاً أصلياً يجب في هذه الصورة أن ينبه إليه الدفاع.

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣١
للمحكمة أن تعتبر المتهمين فاعلين أصليين في الضرب الذي أحدث الوفاة ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل متى ثبت أن الضربات التي نشأت عنها الوفاة كانت أزيد من عدد الضاربين.

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٣٥
إذا أقامت النيابة الدعوى العمومية على متهمين بأنهم مع غيرهم ضربوا الجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته، ثم بين الحكم أن الذي ثبت للمحكمة هو أن الذين ضربوا الجنى عليه هم هؤلاء المتهمون، وأنهم أحدثوا به الإصابات العديدة التي أثبتها الكشف الطبي ومن بينها الضربة الواحدة التي أفضت إلى موته، وأنه لم يعرف بطريقة قاطعة من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدثها فاعتفتهم من مسئولية الضرب الذي سبب الوفاة وأخذتهم بالتقدير المتيقن من الضرب الذي وقع منهم فحكمت عليهم بالعقوبة المينة بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامهم بأن يدفعوا لورثة الجنى عليه تعويضاً، فالذي يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة التي أحدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لا حقت أن هذه الضربة كانت إحدى نتائج فعل حصل منهم جميعاً وهو الإيذاء الذي يتحدث إرادتهم على إيقاعه بالجنى عليه فقضت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة التي كانت نتيجة لهذا الإيذاء. وهذا الذي فعلته المحكمة صواب لأنه إذا كان لم يتيسر مؤاخضة المتهمين بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات فإنه لا مانع من إعتبارهم مسؤولين مدنياً بطريق التضامن عن الضرر طبقاً للمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٠

إن توافق طرف سبق الإصرار لدى متهمين عدة في جريمة يجعل كلاً منهم مسئولاً عن فعل الآخر فيها. فإذا أدانت المحكمة المتهمين في جريمة ضرب النفس إلى الموت، على الرغم من عدم تعيين من أحدث منهم الإصابة المميتة، فلا مخالفة في ذلك للقانون متى كان الثابت بالحكم أن الجريمة وقعت بناء على إصرار سابق بين المتهمين .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٤

إن إسنادة شخص بآخر أو بآخرين على تأييد القوال وإدعاءاته المكلوبة للإستيلاء على مال الغير يرفع كلبه إلى مصاف الطرق الاحتمالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب. فإذا أيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على رد الأشياء المسروقة، وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها، فإن هذا التوكيد وذلك التأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل الجني عليه على تصديق الشخصين فيما يزعمانه من الإدعاءات، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها الجريمة. ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشخصان لأعاليين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أحدهما فاعلاً والآخر حسن النية إلا أنه يشترط دائماً لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعي الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغور طلب أو إتفاق، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الشخص الآخر، في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييداً صادراً عن شخصه هو لا مجرد تردد لأكاذيب الفاعل. لذلك يجب أن يحصى الحكم ببيان واقعة النصب، وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة الجني عليه ما حمله على التسليم في ماله، فإذا هو قصر عن هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض والإبرام لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم وتعين لذلك نقضه .

الطعن رقم ٢٣٤٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤

إن فعل الإحشاك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الإحشاك فيها، ومن ثم لا يصور سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من الأفعال الأصلية. كذلك ما دام الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة بعد وقوعها لم ينقض بمجرور الزمن لا يمكن أن تسقط الدعوى بالنسبة للشريك .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٦

إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطاءعين، ثم البائعين والموزعين والمصقيين، ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما يستعمل في ارتكاب الجريمة إذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة، فإن نصه هذا محله فقط - حسبما هو واضح - معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس إعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة. ولا علاقة له بعقاب من منهم - كاتبة ما كانت مرتبه - يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي يخلط منه وصفه مستورداً أو طابعاً أو موزعاً أو ملصقاً متى كان عالمياً بما حوت الورقة التي تحمل الجريمة، فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لا على أساس أنه فاعل أصلي بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة في الجريمة التي قصد إليها والتي ولقت بناء على فعله.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢٢

متى كان المتهمون في جريمة قد ساهم كل منهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها لذلك يكفى لإعتباره فاعلاً أصلياً. وإذا كان المتهمون في سرقة قد قام بعضهم بتلوية سكان المنزل، وبعضهم بدخوله والإستيلاء على المسروقات، وقت الجريمة بناء على ذلك، فإنهم جميعاً يكونون فاعلين أصليين.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٢

متى كانت حوادث السرقة محل الدعوى ارتكبت من عدة متهمين على مجبى عليهم متعددين في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة، وكان ما أسند إلى كل من المتهمين في جريمة الإخفاء هو أنه إشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة، فإنه إذا كان لا يصح أن يسأل أى من أولئك عن فعل غيره. ما دام لم يكن على اتفاق معه، يكون من الواجب على المحكمة، وهي تبحث مسئولية المتهمين بالإخفاء أن تحقق موقف كل منهم واحداً واحداً، فتبين في حكمها الشيء المسروق الذي أخفاه والدليل على علمه بسرقة فإذا هي لم تفعل بل اعتبرتهم جملة عقيين للمسروقات، واستدلت على علمهم بالسرقة بدليل عام مجهل لا يعرف إذا كان يصدق عليهم جميعاً أو لا يصدق إلا على بعضهم فقط، لأنها تكون قد أعطت بتقصيرها في بيان الأسباب التي أقامت عليها الإدانة.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٨

إنه لا جدال في أن الإشراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال إيجابية ولا ينتج أبداً عن أعمال سلبية كما لا جدال في أن أعمال التحريض والإغراق لا تكون الإشراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ

الجريمة، وأن أعمال المساعدة لا تعد إشراكاً إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة، وإذاً فلا إشراك بأعمال لاحقة للجريمة. إلا ما تجدر ملاحظته أن الإشراك بالإتفاق إنما يتكون من إتخاذ نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، كما أن الإشراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه. وإذا كان القاضي الجنائي، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يقده القانون فيها بنوع معين من الأدلة، حراً في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له، إذا لم يتم على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القران التي تقوم لديه، كما له أن يستنتج حصول التحريض أو الإتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقة لها.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٢٩

لا يلزم لصرف التحريض على الجريمة قانوناً أن يكون للمحرص سلطة على المحرض تجعله يخضع لأوامره. بل يكفي أن يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيج شعور الفاعل ليدلعه للإجرام.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٣٠

إذا تعدد المتهمون وتعددت الجرائم الثابتة عليهم وثبت سبق إصرارهم عليها وكان فعل كل جريمة منها لا يمكن تصور وقوعه إلا من فاعل بعينه ولم يعرف الفاعل الأصلي لكل جريمة فلا تصح نسبة الفعل الأصلي لكل واحد من هؤلاء المتهمين، لأن هذه النسبة تكون مشكوكاً فيها، والشكوك فيه لا يصح اعتباره أساساً للحكم. وإنما يجب اعتبار المتهمين جميعاً شركاء بالإتفاق في كل من هذه الجرائم ما دام الإشراك هو القدر المتيقن في حق كل منهم. ولا مانع في القانون بمنع من عقاب الشريك إذا كان الفاعل الأصلي مجهولاً كما لا مانع عقلياً ولا قانونياً بمنع من إعتبار الشخص شريكاً فقط متى وقع الشك في نسبة الفعل له وكانت عناصر الإثبات متوفرة في حقه توافراً لا شك فيه.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٥/٤/١٩٣١

كان المتهمون في هذه القضية ثلاثة وقد أثبت محكمة الموضوع قيام نية القتل عند ثلاثتهم وكذلك سبق إصرارهم وإجتماعهم لهذا الغرض، كما أثبت أن كلاً من الأول والثاني أطلق عياراً نارياً وأن أحد العيارين أصاب الرأس ونشأت عنه الوفاة وثالبهما أصاب الكتف، ثم ذكرت المحكمة أن هذا يجعل المتهمين الثلاثة فاعلين أصليين وطبقت عليهم المواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات وعاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات واستعملت المادة ٣٢ بالنسبة للثالث. وقد قالت محكمة النقض إن هذا الحكم مخالف للقانون لأن النابذ فيه أن المتهم الثالث لم يطلق عياراً نارياً ففي غير الإمكان اعتباره فاعلاً

أصلياً في جريمة القتل لأنه لم يرتكب هو الفعل الذي تنفذ به القتل مادياً، وليس هذا الفعل وهو إطلاق العيار الناري مما يحتمل عادة أن يرتكبه غير شخص واحد إرتكاباً مادياً، فشرط قيام الفعل الأصلي بحسب المادة ٣٩ع غير مؤثر شيء منها بالنسبة له ولا يمكن إعتباره إلا شريكاً فقط وتكون عقوبته الأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن بما أن هذا التهم الثالث قد ارتكب جريمة أخرى هي الشروع في قتل آخر وعقابه عليها هو الأشغال الشاقة المؤبدة كذلك، وبما أن محكمة الموضوع طبقت عليه المادة ١٧ عقوبات فكان يجب أن تكون عقوبته في كل من جريمتي الإشتراك في القتل والشروع فيه هي الأشغال الشاقة المؤقتة، ثم بما أن محكمة الموضوع إستعملت معه أيضاً المادة ٣٢ وكل من العقوبتين تساوى الأخرى فيجب أن توقع عليه إحداهما فقط، ويكون إذن من المصين بالنسبة لهذا التهم تطبيق القانون على الإعتبار المتقدم الذكر ومعالفته بالأشغال الشاقة حس عشرة سنة بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة. أما بالنسبة للمتهمين الأول والثاني فإنه يجب التمييز بين الفاعل الأصلي منهما والشريك في جريمة القتل، وبما أن كلا من المتهمين أطلق عياراً نارياً أصاب أحدهما الرأس ونشأت عنه الوفاة وأصاب ثانيهما الكتف، وبما أنه لم يعرف صاحب العيار الذي نشأت عنه الوفاة فلا يصح إعتبارهما هما الإثنين فاعلين أصليين كما إعتبرتهما محكمة الموضوع، لأن الفاعل الأصلي هو صاحب العيار القاتل ولم يعرف، وحينئذ فيجب إعتبارهما شريكين لأن الإشتراك هو القدر المتيقن في جانب كل منهما وتكون عقوبة كل منهما بحسب نص المادة ١٩٩ الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، وبتطبيق المادة ١٧ تكون عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤقتة، ولذلك يصين نقض الحكم وتطبيق القانون على الإعتبار المتقدم الذكر ومعالفته كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة حس عشرة سنة.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

إن الإشتراك بطريق الإتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنطوق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضى إذ لم يقيم على الإشتراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التى تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستتج حصول الإشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ قيامه.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٩

١) من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى جعلت إليها .

٢٧ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتألفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق.

٣٨ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقتناعية للمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي ثبت لديها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى، ومن ثم فإن ما يغيره الطاعن بأن الحاقبة سلمت لأمين المخزن ولفلها واختامها سليمة وأنه لا يتصور تمكن الجناة من فتحها ثم إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها من قبل وإن الثابت من محضرى الجرد ولفى الاختام سلامة قفل واختام الحاقبة كل ذلك لا يمدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط مقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤٩ من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال في ذمة المتهم بإختلاسه حتى الحكم عليه وأن الرد في جميع صوره لم يشرع للطالب أو الزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

٥٥ من المقرر أنه لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

٦٦ من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إليه لأسبابه إلا ما كان منها مكمللاً للمنطوق .

٧٧ لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بهربح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تتمخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البته مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يصير الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها بعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها. لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارله الطاعن وباقى المحكوم عليهم يتناول وصفان قانونيان، إختصاصي بضائع مملوكة لإحدى وحدات القطاع العام وتهريب هذه البضائع بإدخالها إلى البلاد وتعمد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها، إذ أن فعل إختلاس المتهمين لهذه البضائع يتحقق به الركن المادى لكل من جرمي الإختلاس المزعمة

بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وتهريبها المزمعة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعتداد بحسب الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفى جريمة الاختلاس والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصليه كانت أم تكميلية، لأن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الاختلاس والإشراك فيه العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ بين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

٨) من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك إعماله بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستدل إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى، على بساط البحث فى الجلسة وأن تعمل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من إعراف ما دامت قد إطمأنت إليه .

٩) من المقرر أن الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق بما فى ذلك محضر الضبط متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

١٠) من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما فى أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن من تناقض فى شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من إعرافات، وأخذ الحكم بأقوال المتهمين الثانى والرابع فى حقه رغم إطراحه أقواله وأقوال الطاعن بهذا المحضر يكون غير سديد وتتحل المجادلة فى هذا الشأن إلى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة بما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

١١) من المقرر أن الإشراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتخاذ نية أطرافه على إرتكاب الفعل المنقذ عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذا كان القاضي الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يلق على الإشراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة

شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(١٢) إن الإثبات على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشركين فيه ولا يشترط لتوافره معنى وقت معين فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(١٣) لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد نصت على إنه "فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل" وكان الطاعن قد دهن بالإشراك في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات أن تعامله بالزالة وتقتضى عليه بمقربة الحبس ومن لم فقد تخلف شرط تطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات لتوقيت مدة العزل، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة العزل - دون توقيت مدته - قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩
لما كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم الاختلاس والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها مع علمه بتزويرها فقد أوجب مساءلته عنها سواء ارتكبتها وحده أو مع غيره ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفر من هذه الأفعال وهو ما أثبت الحكم في حق الطاعن.

الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١
ليس بلازم للعقاب أن يقدر التحريض بوسائل الإغاث والمساعدة ما دام أنهما تكونان فعلى الإشراك طبقاً للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨
من المقرر أن مناط تحقق الإشراك أن يثبت إقوال الفعل المادى للمساهمة التيمية في وقت سابق أو معاصر للجريمة، وأن تقع هذه الجريمة ثمرة لهذا الإشراك، وهو ما لم يدل على الحكم تدليلاً سائفاً. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور في التسيب الذي يطله ويرجب تقعه.

• الموضوع الفرعي : عقوبة الإشتراك في الجريمة :

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢

البقرة في إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة جملة لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لإستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعبير عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث القتل وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالطراوة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لنسبة السرقة .

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

١) لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن هي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكلتاهما من العقوبات المقيدة للحرية ولم يتقدم الطاعنان للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يصين الحكم بسقوط طعنهما .

٢) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لمعنى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٣) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

٤) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص بوثها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتعريحات الشرطة بإعتبارها قرينة معززة لما ساقه من أدلة أساسية .

٦) شكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزراً بدليل آخر .

٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي انفتحت عن أي دليل آخر في الأوراق لأن في عدم إيرادها له أو التحدث عنه ما يفيد إطراره وعدم الصواب عليه .

٨) من المقرر أن للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت منطقاً مع ما استند إليه الحكم منها .

٩) ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، وإذا كان الطاعن لم يكشف بوجه طعنه عن مبنى إختلاف أقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بالخلاف بينها مرسلاً مجهلاً ولا يجازى في صحة ما نقله الحكم من تلك الأقوال .

١٠) لما كان مفاد ما أثبتته المحكمة أن الطاعن يتفق مع المتهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العملات اغلبي والأجنبية وأن يقتصر دور التهم الأول على الناحية الفنية ويعزى الثلاثة الآخرون التحويل وإعداد الخانات اللازمة لذلك وأن الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس في إتفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل إعداد الأدوات والخانات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لإعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجرائم التي دانه الحكم بها، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلاً للجريمة: "أولاً" من يرتكبها وحده أو مع غيره . "ثانياً" من يدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال يأتى عملاً عملاً من الأعمال المكونة لها، فالذين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في إرتكابها، فإذا أسهم إما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة، وإما أن يأتى عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها، وحسب ذلك يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في إرتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف، وليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أثبتتها. كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة ما دام قد أثبت في حق الطاعن إغفاله مع باقي المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد اغلبي والأجنبية وإتفاق نيهم على تحقيق النتيجة التي وقعت وإتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفي لانتزاعه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلاً أصلياً .

١١) لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصلية هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

١٢) لا مصلحة له في النعي على الحكم بأنه قد أثبت في حقه مقارفة بعض الجرائم التي دانه بها دون البعض، ذلك أن الثابت من الحكم أنه أعمل في حقه وسائر المتهمين حكم الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة إليهم جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لأحدها وهي جريمة تقليد العملة والتي لا يمارى الطاعن في أن الحكم قد تناوّلها بالتدليل على ثبوتها في حقه. ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس .

١٣) لما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضاً على تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير، فإن النعي يتعيّب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دفعاً بتعيب من إجراءات التحقيق التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٤) من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح، ولا يشترط أن يكون التقليد متفناً بحيث ينخدع به حتى المدقق، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس، وإذا كان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير أن الأوراق التي عولب الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء المحلية أو الأجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيات مصطنعة وأن تزيفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس، ومن ثم فإن نعي الطاعن بهذا الوجه يكون غير سليم .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٢٠ صلحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

- إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الإشواك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة، وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها، أو بناء على إغاثته على ارتكابها مع غيره أياً كان ومهما كانت صلته أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها، يسرى في هذا كله أن يكون اتصاله

بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبواسطة، إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر النص - على علاقة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها.

- الأصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الإشراك الذي إرتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على إشراكه، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها، وإذن فعلى وقع فعل الإشراك في الجريمة - كما هو معرف به في القانون - فلا يصح القول بعدم المقاب بقوله إنه لم يقع مع هذا الفاعل أو ذاك، بل وقع مع شريك له أو مع غيره من الفاعلين.

* الموضوع الفرعي : مسئولية الشريك :

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩

ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن الولاة نشأت عن الإصابة التي أحدثتها التهم بانجني عليه فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالوإعى في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن الجاني عليه كان متعمداً تجسيم المسئولية .

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢

عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الإشراك في حقه.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧

من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد إرتكابها وتم الإلتصاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي إلتفق الجناة على إرتكابها لفاعلين كانوا أو شركا .

الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦

بمجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسئولية الجنائية بل يجعل كلاً منهما مسئولاً عن نتيجة لفعله الذي إرتكبه.

* الموضوع الفرعي : مناهج الإشتراك في الجريمة :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٣٠

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الثانية على أن الإشراك يكون بواسطة الإلتصاق قد نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن الإشراك يكون أيضاً بالمساعدة إذا أعطى شخص للفاعل أو

الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شئ آخر مما يستعمل فى ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لإرتكابها". فكل ما يشترطه القانون فى هذه الفقرة لتحقق الإشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عائلاً يارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعد به بقصد المعاونة على إتمام إرتكابها فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لإرتكابها ولا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك فى هذه الحالة ؛ إذ لو كان ذلك لازماً لما كان هناك معنى لأن يقر القانون فقرة خاصة يعنى فيها بيان طرق المساعدة وشروط تحقق الإشتراك بها مع سبق النص فى الفقرة الثانية على تحقيقه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على إرتكاب الجريمة.

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التى تعرف الإشتراك فى الجريمة لا تشترط فى الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة. وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على إرتكاب الفعل المكون لها، أو بناء على إتفائه على إرتكابها مع غيره، أما كان ومهما كانت صفة، أو بناء على مساعدته فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لها. يستوى فى هذا كله أن يكون إتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً بالواسطة، إذ المنار فى ذلك - كما هو ظاهر من النص - على علاقة المتهم بذات الفصل الجنائى المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها. والشريك إنما يستمد صفة - بحسب الأصل - من فعل الإشتراك الذى إرتكبه، ومن قصده منه، ومن الجريمة التى وقعت بناء على إشتراكه. فهو على الأصح شريك فى الجريمة لا شريك مع فاعلها. وإذن فمعنى وقع فعل الإشتراك فى الجريمة - كما هو معروف بالقانون - فلا يصح القول بعدم المقاب عليه بمقولة إنه لم يقع مع الفاعل بل مع شريك له.

أشخاص إعتبارية

• الموضوع الفرعي : الشركات التجارية :

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٦

يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى فى المسئولية الجنائية الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة فى عدد المصيرين المستخدمين فى الشركة [بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكاتب للشركة المنشأة فى الخارج، وليس فى هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة فى الخارج والمنشأة فى مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة بل إن الشارع جعلهما متثلين فى هذه المسئولية فى كل حال يثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

• الموضوع الفرعي : الشركات الخاصة :

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤

- تحريم الشركة مالكة للحصص والأموال والتقولات وليس لأى من الشركاء إنشاء لياهما أو حال تصفيتها إلا الحق فى الاستيلاء على الربح .

- من المقرر مراعاة مصلحة الشركاء ولدائى الشركة ومدينها أن إنتهاء عقد الشركة لا يمنع من إعباها قائمة محفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية، وبذا تكون كل موجوداتها فى غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكاً شائعاً بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف فى شى منها مما لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة يجعل تصرف الشريك فى المال الشائع مرتبطاً بنتائجها .

الطعن رقم ٤٤٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠

لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه أنه قد أخذ الطاعن بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتباراً من تاريخ نشره فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٧، والذى تنص المادة الثالثة منه على حظر مزاوله أعمال الشركات السياحية المنصوص عليها فيه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة، وتنص المادة ٣٨ منه على معاقبة مخالفة حكم المادة الثالثة المشار إليها بمقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد على ألف جنيه، فإن النص بأن نشاط الطاعن غير مؤتم وقفاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤، لا يصادف محلاً من الحكم الطعون فيه.

• الموضوع الفرعي : الهيئة العامة للإصلاح الزراعي :

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩

- بين من نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ و١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، فى صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانون العام تقوم على مرافق من مرافق الدولة، وتتمتع بقسط من إختصاصات السلطة العامة ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها فى حدود القانون كما أن ما لها مال عام، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التى تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لا تحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للموظفات العامة.

- متى كان البين من مدونات الحكم أن المواد المختلة مال عام فملك للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أما دور الجمعيات التعاونية فمقتصر على الإشراف على توزيعها، فإنه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية.

• الموضوع الفرعي : الهيئة القومية للتبريد

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٣

نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ فى مادته الأولى على أن صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية رغم ما نصت عليه المادة السادسة منه على أن معاملاته مع المودعين تكون عن طريق مكاتب البريد.

• الموضوع الفرعي : شركات القطاع العام :

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٢

مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة، موظفوها يعدون فى حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التى يضعها مجلس الإدارة، كما تنطبق عليهم الحماية الخاصة التى أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص فى الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغیر النائب العام أو ائامى العام رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو

بسيها. وهذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقاً لمراد الشارع الذي ألصق عنه في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة حسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩
المؤسسات العامة على ما بين من لوائين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام، ومن ثم فإن العاملين فيها يمدون من الموظفين أو المستعملين العاملين .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٩
مضى كان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه في أن الشركة التي كان يعمل بها وأنهم بالإستيلاء على الفضل منها وكانت أصلاً شركة خاصة لم حمت إلى القطاع العام - وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه - فإن في ذلك ما يكفي لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بنصيب ما. ومن ثم فهي تدخل في عداد الشركات النصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون المطبوعات المعدلة القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أما ما قاله الطاعن من أن الشركة بقيت لها شخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام، فإن ذلك لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة سالفه الذكر .

* الموضوع الفرعي : مرافق السكك الحديدية :

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٢
مرافق سكك حديد وجه بحري تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهي عقد إمتيازها في ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهي ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة. فإذا كان بين من الأوراق أن الطاعن، ولت إرتكابه جريمة القتل الخطأ المسندة إليه، كان يعمل سابقاً عموماً لدى هذه الشركة لأنه حينئذ لا يعد في حكم الموظف أو المستعمل العمومي. ويكون النعى على الإجراءات بالطلان، لن الدعوى ولعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٣/٦٣ إجراءات، في غير محله .

* الموضوع الفرعي : مرافق النقل العام :

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣
القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن يلتزم يدير المرافق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته. وتبعاً لذلك فإن جميع الإلتزامات التي توجب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرافق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن

لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها، فإذا أُنهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل عن شئ من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به. ولما كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ - فى شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة القاهرة أنه لم يرد به نص على إلزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التى علفت بلمة الشركة المذكورة إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون. وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية - فإن دعوى التوضيح المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة. ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الجدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها - قد مخالف القانون مما يستوجب نقضه.

إصابة خطأ

• الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة الإصابة الخطأ :

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٠

العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل السبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتولاه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً أو خروجه ليماً يرتكبه بخطئه عن دائرة التعسر بالمواقف العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحثة - لتقاضى الموضوع تقديرها، ومعنى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة شكمة التقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تزدى إلى ما انتهى إليه - فإذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤيدة على اتصال فعل المتهم بمحصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالمسبب، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٣

لما كان الحكم الابتدائي - في حدود ما هو مقرر شكمة الموضوع من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد إستظهر رابطة السببية بين الضرر الثابت من خطأ الطاعن وبين ما إنتهت إليه حال الجنى عليه من إصابته بالعامة المستدعية بما أورده من أنه "لو أجرى الفحوص الطبية لبل إجراء الجراحة وتبين منها أن المريض مصاب ببؤرة قلبية لا تمتنع عن إجراء الجراحة ولو أنه أجرى الجراحة في عين واحدة - لتمكن من تلافي أى مضاعفات قد تحدث له ولما تسبب في إفقاده إحصار كلتا عينيه". كما رد على دفاع الطاعن في شأن إنتفاء رابطة السببية بقوله: "وحيث أن المحكمة لا تطمنن إلى دفاع المتهم من أن ما حدث للمدعى بالحق المدني إنما جاء نتيجة حساسية إصابته في عينيه، وهو أمر يخرج عن إرادة الطبيب المعالج ذلك أنه حتى على فرض أن المريض قد فاجأته الحساسية بعد الجراحة - لأن ذلك يكون ناشئاً من عدم التأكد من خلوص جسده من البؤرة الفاسدة قبل إجراء العملية ولو كانت العملية أجريت على عين واحدة لتبين الطبيب ما يمكن تلافيه من حساسية أو مضاعفات حدثت في العين الأولى"، كما أن الحكم المطعون فيه أورد من تقرير الطبيب الشرعي الأخير أن خطأ الطاعن على نحو ما سلف بيانه نقلاً عن هذا التقرير - قد عرض مورث المطعون ضدهم للمضاعفات السيئة في العينين معاً في وقت واحد وأن الطاعن يحمل مسؤولية النتيجة التي إنتهت إليها حالة المريض - وكان الطاعن لا يتلزع في صحة ما نقل الحكم المطعون فيه من ذلك التقرير - لأن مؤدى ما أثبت الحكم من ذلك أنه قد إستظهر خطأ الطاعن ورابطة السببية بينه وبين

النتيجة التي حدثت بمورث الملعون جندهم من واقع التقارير الفنية بما مفاده أن الحالة المرضية لهذا الأخير لم تكن تستدعي الإسراع في إجراء الجراحة وأن الطاعن - وهو أستاذ في فن - بما له من مكانة علمية وطول خبرة فنية كان يتعين عليه أن يتوقع حدوث المضاعفات بعيني المريض عقب الجراحة التي أجراها له وقد كان من مقتضى حسن التبصر والتحرز ألا يغيب هذا عنه خاصة في ظل الظروف والملايسات التي أجريت فيها الجراحة، وهو ما يكفي ويسوغ به تدليل الحكم على توافر رابطة بين الخطأ والضرر، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الصدد.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٨

لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة خطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقوف كل من المتهم والجاني عليه حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفي السير العادي للأمر. كما أن خطأ الجاني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. لما كان ذلك، وكان الحكم لم يبين مودى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسيارة للسريّة والفرار وإستخدام الجاني عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض دون إستظهار كيفية وقوع الحادث وبمحت موقف الجاني عليه الذي كان متدليلاً من الطريق الجاني كيفية سلوكه لئسنى من بعد بيان متى قدرة المتهم قائد السيارة في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

الحكم الصادر بالعقوبة تطبيقاً للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها، وكذا الإعمال وعدم الإحباط التسويين إلى المتهم، وما كان عليه موقوف كل من الجاني عليه والمتهم، حين وقوع الحادثة. فإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه.

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٤٣/١١/١

إن القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالجاني عليه. وإذا كان الدلائل عن المتهم قد تمسك بإعدام

رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى عليه، فإنه يجب على المحكمة، إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع، أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده، وإلا كان الحكم قاصراً.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٤
إن القانون لا يشترط لقيام الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه. فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة، إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا معزز وعائلاً للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة، فوقع الحادث، فلا ينفي مسئولته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن إندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دوليها.

الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٤٥
يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذي وقع من التهم وكان سبباً في حصول الإصابة، ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه، وإلا فإنه يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٩
إن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر.

الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٤/٨/١٩٨٧
مجرد الإنحراف من جهة إلى أخرى لا يعتبر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرره لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنحل من مجرد إجتياز الطاعن السيارة التي أمامه وإغراقه القسي اليمن ما يولر الخطأ في جنابة دون أن يستظهر ماهية الحيفة والخلو اللتين ساء له عن قعوده عن إتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها، ليسنى - من بعد - بيان مدى قدرته على تلافي الحادث وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو إنفائها، فإنه يكون معيباً بالفساد في الإستدلال والقصور.

*** الموضوع الفرعي : ركن الخطأ في جريمة الإصابة الخطأ :**

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥
مضى كان الحكم قد أسس عطا التهم بالإصابة الخطأ على إسرعه فلا يؤثر فى قيام هذا خطأ أن يكون الطاعن قد انحرف إلى يساره أو إلى يمينه، كما أنه فى حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحرف التهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى مفاداة الحادث وهل خطأ بهذا الانحراف أو لم يعطى.

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧
لا يلزم لتوليع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردتها هذه المادة بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوالى صورة واحدة منها. وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من التمس على الحكم لسادته فى الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هى قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩
يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على عطاين من شخصين مختلفين ولا يسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسئولية عن الآخر، إذ يصح أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٤
تقدير تورط السببية بين الخطأ والإصابة، أو عدم توافرها. هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع وبغير معقب عليها، ما دام تقديرها سائفاً، مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق. وإذا كان ذلك وكان الحكم قد خلص فى منطق سائغ وتدليل مقبول، إلى أن ركن الخطأ الذى نسبته إلى الطاعن يتمثل فى عدم تحققه من سلامة المارئين فى الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطع سيارة أخرى ثقيلة دون إعتبار أو حيلة منه لتحركها، فلم يوفر المسافة الكافية بينه وبين العربة الثقيل التى تسير فى نفس اتجاهه، عند اجتيازها لها، لإصطدمت بها السيارة المقطورة، مما أدى إلى وقوع الحادث، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ فى جانب.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١
يكلّي للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ أن تتوالى صورة واحدة من صور الخطأ التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢
إن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم، ومن ثم فإنه يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي يعتمد عليها في ثبوت الواقعة، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق، وإذا كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين من عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمعنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف انجني عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة انجني عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتفاتها، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور لما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦
من المقرر أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لإنطاق الفقرة الثانية من هذه المادة أن تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد أسباباً سالفة تفيد عدم إطمئنان المحكمة إلى أن إصابة انجني عليه قد حدثت أثناء وجوده بالسيارة الأوتوبس لدى حصول الحادث وكانت الطاعة لا تجادل في أن ما ذهبت إليه المحكمة له معناه بالأوراق - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطعون حذو نص الفقرة الأولى من المادة سالفة البيان دون الفقرة الثانية منها وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجرائم الثلاث التي داله بها وكانت العقوبة التي أوقعتها على الطعون حذو تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من ذلك القانون باعتبارها الجريمة الأشد فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس معيماً وافعه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢
إن مجرد إعراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي الذي وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسئولية صاحبه.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أنه لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها، لما كان ذلك، وكان ما قاله الحكم تمييزاً لقضائه بإدانة الطاعن مؤداه أنه لم يكن يقطعاً وحلواً عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام غلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه الإصفاة وأنه لو كان يقطعاً وتنبه للحادث لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفاذى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق، يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ - ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للأنظمة السكك الحديدية فحسب ما دام الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردها والتي منها عدم الإحواز وعدم الإنتباه على الوجه بادي الذكر وما يكفي وحده لإقامة الحكم.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٩

من المقرر أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه. فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لا يوجب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم.

الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١

من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام الخطأ لم يوجب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة.

إضرار بحيوان

• الموضوع الفرعي : أركان جريمة الإضرار بالحيوان :

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤
إنه لما كانت جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور الشروع فى ارتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهى وقوع هذا الضرر الكبير، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به، وهى ضرب المتهم حماراً بغأس على ظهره من الخلف، شروعاً فى تلك الجريمة يكون قد أعطى فى تأويل القانون وفى تطبيقه.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩
جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور فيها الشروع لأن تحقق نتيجة الفعل بوقوع ضرر كبير ركن لازم لقيامها. ولما كان الحكم قد اعتبر ما وقع من المتهم شروعاً فى تلك الجريمة دون أن يعنى فى مدوناته ببيان مدى الضرر الذى لحق الدابة من جراء إصابتها بما لا يتسر معه شحمة القطع مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم. ومن ثم فإن الحكم المظنون ليه يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥
القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى عمد إقواف الفعل المادى، ويقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل. وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المظنون فيه أن المظنون ضده كان خلال شجار يقصد ضرب إنسان وفى سبيل تحقيق قصده حاد فعله وأصاب ماشية لغيره، فلم تتحقق النتيجة التى قصدها أولاً بالذات، وإنما تحققت نتيجة أخرى لم يقصدها البتة، ومن ثم يكون غير قائم - فى صورة الواقعة - القصد الجنائى المطلوب فى كل من المجرمين العمديتين - الإضرار ضرراً كبيراً بماشية بدون مقتضى واستعمال القوة مع الحيوانات - المؤثمة أولاًهما طبقاً للفقرة أولاً من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات، والأخرى بالمادتين ١١٩، ١٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وبالفقرة "ب" من المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يسرى عليها حظر استعمال القوة مع الحيوانات "حبس أو تقييد الحيوان أو تعذيبه بغير موجب". لما كان ذلك وكنان الحكم المظنون فيه قد عرض لوصف المخالفة وفق الفقرة ثانياً من المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات - التسبب فى جرح بهيمة للغير بعدم التبرع أو الإهمال أو عدم الإطعام أو عدم مراعاة اللوائح بقوله "كما أن الواقعة المادية محل الإتهام لا ينطبق فى شأنها أيضاً حكم المادة ٣٨٩ والنسب تعاقب كل من تسبب

فى موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم إنفاذه أو عدم مراعاته للوائح أى أنها تتحدث عن جرح الحيوان نتيجة للخطأ، وهو الأمر الغير متوافر فى هذه الدعوى إذ أن المتهم - المظنون سده - كانت لديه نية الإيذاء - ومن ثم فلا محل للقول بتعديل وصف التهمة". ومن ثم فإنه يكون قد أعطى فى تأويل القانون حجة عن بحث ركن الخطأ فى تهمة المخالفة سائلة الذكور.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٣٢
إن عدم مقتضى النصص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والذى هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل، فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون منتجة لها. وإذا كان لخاصي الموضوع - عندما يادعى أمامه بوجود مقتضى ويطلب إليه الفصل فيه - مختصاً وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه فى إثباتها أو نفيها فإن إعتباره إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض، إذ يسرط فى الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً مذكوراً بجانب الضرر الذى حصل اتقاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذى يستوجب القتل قد كان خطراً حائفاً وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى. فإذا كان الثابت فى الحكم أنه "على أثر دخول الغزة فى زراعة المتهم قد ضربها بالعصا لأمانتها" فهذا القتل لم يكن له مقتضى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١/٢/١٩٣٧
إن تقدير جسامة الضرر النصص عليه فى المادة ٣١٠ فقرة أولى من قانون العقوبات هو أمر موضوعى. فمضى كانت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدى إلى فلا رقابة محكمة النقض فى ذلك.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ٥/٥/١٩٤١
الحيوانات المستأنسة المنوء عنها فى المادة ٣٥٧ عقوبات هى التى تكون فى حوزة الإنسان، وتعيش فى كنفه، ويصونها بالتغذية والرعاية. فالقردة، وهى قابلة لكل ذلك، تدخل فى عداد هذه الحيوانات عندما تتوافر فيها هذه الصفة. وإذا فالقردة إذا كان فى حوزة صاحب يرعاه ويروضه على ما يهوى من الألعاب يكون قتله من غير مقتضى معاقباً عليه بهذه المادة.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤١
إن معنى مقتضى النصص عنه فى المادة ٣٥٥ عقوبات وهو الضرورة التى تلجئ الإنسان إلى الإضرار بالحيوان. ومن ثم لكلمة كان فى الإمكان أن يقتضى خطر الحيوان بأية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن

المقتضى يكون منعدياً. وإذا كان ثابت بالحكم أن المتهم أحدث ضرراً بلياً بخروف لأنه وجده في زراعته، ولم تر المحكمة في ذلك مقتضياً ترتفع به المسئولية الجنائية عن المتهم لأنه كان في وسعه أن يرد الخروف عن زراعته من غير أن يوقع به أذى، لأن المحكمة لا تكون معطلة، ولا يصح الطعن على حكمها من هذه الناحية.

إعتراف

• الموضوع الفرعي : أثر إقرار المتهم :

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢١ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣
إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانة المتهم على إقراره بإقراره للسلاح وذخيره،
موتين في محضر البوليس ثم في محضر إستجواب النيابة، يتخذت المحكمة من ذلك دليلاً قاعماً بذاته مستقلاً
عن التفتيش فإن مصلحة هذا المتهم فيما يتره بصدد بطلان التفتيش تكون متفية.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/٩
ما دام الحكم قد اعتمد في إدانة الطاعن في إحراز بخدر بصفة أصلية على إقراره الصادر منه في محضر
إستجواب النيابة وأخذ منه دليلاً قاعماً بذاته مستقلاً عن التفتيش، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان
إجراءات القبض عليه وتفتيشه.

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٠
متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم إقرار بجرمة التزوير في الورقة الرسمية، وأنه لم يطلب إلى
المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة، فليس للمتهم أن ينص على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليها
وعرضها عليه .

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٦
للمحكمة بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكفي بإقرار المتهم وتحكم
عليه بغير سماع الشهود .

الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٨
لما كان من الجائز أن يكون الإقرار وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع القضاء ببطلان التفتيش وكان
الثابت في محضر ضبط الواقعة أن المتهم قد أعترف بأنه باع مواد مخدرة "حشيشاً بالأجل"، وكانت المحكمة
إذ قضت ببطلان التفتيش وبرائة المتهم لم تشر في حكمها إلى هذا القول المسند إلى المتهم وتبين رأيها فيما
إذا كان بعد إقراراً منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهل هو مستقل عن إجراءات التفتيش التي
قالت ببطلانها، لما كان ذلك، فإن إغفالنا التحدث عن هذا الدليل يجعل حكمها قاصر البيان قصوراً
يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١١/١/١٩٥٤
مضى كان الحكم قد استند الى إدانة التهم إلى إعماله بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه، لأنه لا يكون له جدوى مما يثيره في طعنه من أن المحكمة لم تحقق في دفاعه القائم على أنه لم يعلن باليوم الذي تحدد للبيع ما دام الحكم قد استخلص من إعماله أنه بدد الأشياء الموكولة إليه حراستها وهو ما يكفي لإقامة الحكم على أساس سليم.

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١١/١/١٩٥٤
إذا كان الحكم الطعون فيه قد اعتمد في إدانة التهم بصفة أصلية على إعماله الصادر منه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة، وتخلد منه دليلاً لأنما بذاته مستقلاً عن التفتيش، فإن مصلحة التهم فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون متفية.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٤/١٠/١٩٥٥
إذا كان المستفاد من عبارة الحكم أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير لكمة الإعراف كدليل لإثبات في الدعوى وتقدير الظروف التي أحاطت بهصدوره من التهم قد اعتبرت دليلاً سليماً مستقلاً عن القبض والتفتيش الباطلين وأن التهم حين أدلى به لم يكن متاثراً بما وقع عليه بل قصد الإلزام بالجرعة طاعماً مختاراً - لأن إدانة التهم اعتماداً على هذا الإعراف لا تخالف القانون في شيء.

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٥
إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش، ومن هذه العناصر إعراف التهم اللاحق بمجازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥
حجية الإعراف في حق التهم أو في حق غيره من المتهمين الذين تناولهم هذا الإعراف هي مسألة يقدرها قاضى الموضوع وله أن يأخذ بهذا الإعراف إن اعتقد صدقه، أو يستعده إن شك في صحته.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٦
بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى لجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الإعراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١

مضى كان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبتلّان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما إعرف به المتهم بمجلسة المحاكمة من حيازته للعلمية التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشئ لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التي قضى بطلانها لأنه يكون قاصراً. ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الدلائل من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فإن ذلك كما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٩

مضى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه إعرف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه، ولم ينأزع المتهم في صحة هذا الإعراف، فإن إغفال الحكم الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٦

- بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر إعراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش.
- تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الإعراف قد صدر أمام نفس الضبط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧

مضى كانت المحكمة قد دالت المتهم في جريمة اختلاس أشياء معجوزة أخذاً بإعرافه ببيع المحصولات المحجوز عليها، دون أن تسمع شهوداً للواقعة، لأنها تكون قد استعملت حقاً مقررأ في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٨

مضى كانت المحكمة قد عولت أبعداً فيما عولت لإدانة المتهم على الإعراف المنسوب إليه إثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الإجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها لأن الحكم يكون معياً .

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

لا يعيب الحكم أنه عول في إدانة المتهم على الإقرار في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المخبوز دون أن تسمعه المحكمة، ذلك لأنه من حقها أن تتزود بحكمها من أدلة الدعوى بما تطعن إليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحاً على بساط البحث بالجلسة .

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٠

إنه وإن كانت أحوال المتهم "الطاعن" في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها إعراف صريح بصحة إرتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسندة إليه إلا أنه متى كان الحكم قد أول إجابات المتهم بما تزدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إليه فإنه يكون سليماً في نتيجته ومنياً على فهم صحيح للواقع. ومن لم فإن ما يتماه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦

من المقرر أن حكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت. غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يهد أنها محصت الدعوى وأساطت بطرفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بهر وبصورة، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لإعراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وإشراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة، ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه، فإن حكمها يكون معيياً مسترجياً للنقض .

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٢

إستناد الحكم في القضاء بالإدانة إلى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد إعرف بمجازته الأسلحة المضبوطة يكفى وحده لحمل قضائه طائلاً أن المحكمة قد إطمأت إلى هذا الإعراف وصدقه. ولا يؤثر في ذلك ما يقوله الطاعن من أن الإعراف المذكور كان مبهمة الحرف من الاعتداء والإماتة ما دام أنه لا يدعى أن هذا الحرف كان وليد أمر غير مشروع.

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧

من المقرر قانوناً أن يطلان الغشيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم أو بمزله ليس من شأنه في ذاته أن يبطل حتماً الإعراف الصادر منه، ولا هو من مقتضاء ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات

الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها به إتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه إلى النتيجة التي أسفر عنها، وهو ما لا يصح معه القول بكقاعدة عامة ببطلان إعراف المتهم أمام النيابة إستناداً إلى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه. فالإعراف بعقبة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها، وهذه المحكمة تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملاساتها وإن تأخذ به في إدانته متى تبين من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلاً عن التفتيش واعتبرته دليلاً قائماً بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي إنجذرت في حقه من القبض عليه وتفتيشه. ومن ثم فإن ما إنتهى إليه الأمر المطعون فيه من إطلاق القول بعدم الاعتداد بالإعراف إذا ما جاء تالياً لتفتيش باطل، وأنه ليس للإعراف من قوة تدللية إلا إذا كان لاحقاً لتفتيش صحيح، إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون .

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧
لا جدوى من النعي على الحكم بالمقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش الطاعن الثاني وتفتيش منزل - ما دام أن الحكم أخذ الطاعنين الثاني والثالث بإعترافهما في التحقيقات.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧
يصح قانوناً الأخذ بإعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه وإطمئناناً من المحكمة إلى صحته - ولو عدل عنه المتهم بعد ذلك.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٨
الإعراف بعبث مبلغ الرشوة وإجراء التفتيش الذي يسفر عنه لسيما لورودهما على محل واحد وتأديهما إلى نتيجة واحدة .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٧١
معي كان يبين من الإطلاع على المقررات أن الطعون حده قد إعرف في تحقيق النيابة في اليوم التالي لعبطه بإحرازه المختبرات المضبوطة بقصد التاطي، وكانت المحكمة لم تشر في حكمها إلى هذا القول المسند إلى الطعون حده وتبين رأيها فيما إذا كان يعد إعرافاً منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهل هو مستقل عن إجراءات القبض والتفتيش التي قالت بطلانها، وكان من الجائز أن يكون الإعراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش، فإن الحكم إذ تغفل التحدث عن هذا الدليل يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٢

إنه وإن كان إقرار الطاعن بأن التهم الأول كلفه بنقل الحديد من مخزن الشركة وأنه انصاع لأمره وقام بنقله معه في السيارة المملوكة للشركة إلى مخزن التهم الثالث، لا يعد إعمالاً بجرعة الإشراك لى إختلاس الحديد التى دين بها كما هى معرفة به قانوناً، إلا أنه يتضمن فى الوقت ذاته إقراراً بالاعلة إضاقه مع التهم الأول على نقل الحديد موضوع الدعوى. ولا يقدح فى سلامة الحكم عطا المحكمة فى تسمية هذا الإقرار إعمالاً طالاً أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/١/١٩٧٣

معى كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعنة أو المدافع عنها قد دلع أى منهما بأن الإعتراف المنسوب إليها قد صدر منها نتيجة إكراه وقع عليها فى أثناء التحقيق معها، فلا يقبل منها أن تثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ٥/٦/١٩٧٣

لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطلان إستجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالاً أنه لا يتعارض فى سلامة إعماله فى تحقيقات النيابة الذى إستند إليه الحكم فى لقائه .

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

من الجائز أن يكون الإعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المردات المضمومة أن الطعون ضدها "التهمة" أقرت فى محضر تحقيق النيابة بإسرازها لفافة المخدر المضبوطة وقررت أن شخصاً سمته قد أعطاها هذه اللقافة فى القاهرة دون أن يجرها بفحواها وطلب إليها أن تنقلها إلى بلدته التابعة لمركز ملوى وأنقدها جنهين مقابل ذلك، فلما إستقلت القطار فى صباح يوم الضبط غلت إلى دورة المياه وأغفت اللقافة حول وسطها تنليداً لما أمرها به. ولما كان الحكم الطعون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة إلى الطعون ضدها فى محضر تحقيق النيابة وبيان مدى إستغلالها عن إجراءات القبض والتفتيش التى قال ببطلانها وتقاعد عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالإجراءات التى قرر بطلانها فإنه يكون ناقص البيان .

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن إعوانه كان وليد تهديد أو خوف من رجال الضبط فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠

إذا كان ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الثاني أعترف أمام قاضي المعارضات، له صداه في محضر جلسة نظر المعارضة في أمر الحبس مما أدلى به الطاعن المذكور من أقوال تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها من معنى الإقرار بوقوع فعل الواقع بمنزل الزوجية، مما يجعل الحكم سليماً فيما إنتهى إليه ومينياً على لهم صحيح للواقعة كما كشفت عنها، ومن ثم فلا تثير على الحكم المطعون فيه أن أطلق على هذه الأقوال أنها إعراف، وبذلك ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠

من المقرر أن إلزام بطلان التفويض ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه قائمة بذاتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد إطمأت إلى إعراف الطاعن بتحقيق النيابة واعتبرته دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن الإجراءات المقول بطلانها، فإن حكمها يكون سليماً ومعنى من الخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك - وكان الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي قللت محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير مقرب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعوانه وليد إكراه ما دامت تقيمه على أسباب سائفة - كالشأن في الدعوى الماثلة - وحتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الإعراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

من المقرر أن تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحميد مدى صلة هذا الإعراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قررت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحه غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها، لم كان ذلك، وكانت المحكمة قد قررت في حدود سلطتها التقديرية أن إعراف الطاعن أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمانت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلها، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجباً للرفض. لما

كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرعة تعامله في النقد الأجنبي المضبوط على خلاف الشروط والأوضاع القانونية وعاقبه بمقتضى المادتين ١/١، ١/٩، ٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وكانت المادة التاسعة قد نصت على أن تكون الغرامة التي يقضى بها في هذه الجريمة تعادل ضعف المبالغ التي رفعت الدعوى الجنائية بسببها على ألا تقل عن مائة جنيه" كما يجرى نص الفقرة الثالثة منها على أن "تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم لمصادرتها لحانب الخزانة" لما كان ذلك، وكان المفهوم من صريح هذا النص أن الغرامة تقلد بضعف قيمة النقد الأجنبي الذي كان محل التصامل وكذلك الشأن في المصادرة فإنها تنصب على النقد الأجنبي المضبوط والذي كان محل الجريمة التي دين بها الطاعن، وإذا كان الحكم الابتدائي المأيد بالحكم المطعون فيه قد عم قضاءه بالغرامة لجعلها مقدرة بضعف قيمة المبالغ المضبوطة التي شملها أيضاً بالمصادرة على الرغم من أن من بين المضبوطات تسعمائة وعشرين جنيهاً مصرياً لم يكن لها صلة بالجريمة التي أخذ بها الطاعن فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد أعطى تطبيق القانون كما يتعين معه تصحيحه بجعل الغرامة المقررة بها معادلة لضعف قيمة النقد الأجنبي المضبوط فقط دون غيره من النقود المصرية المضبوطة وقصر المصادرة أيضاً على ذلك النقد الأجنبي المضبوط فحسب وذلك بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقررة بها.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١١/١/١٩٧٦

إن ما أورده الحكم بالنسبة لإعراف الطاعن بمقتضى مراد الشارع الذي إسعجه في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات من دعوى بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة لأن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورده مؤدى إعراف الطاعن أمام مستشار الإحالة على حدة منفرداً عن إعرافه أمام النيابة وحسبها في ذلك أن يكون الدليل الذي إطمأنت إليه وإقتضت به له ماخذ صحيح من الأوراق.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١/٧/١٩٨١

مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والتبض عليه والجريمة في حالة تلبس لا يشكل إكراهاً من أي نوع كان ذلك بأن الشارع يحول في المادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية للأمور الضبط القضائي في حالة الجنابة التلبس بها أن يقضى على المتهم الحاضر وأن يسمع فوراً أقواله ولا مرة في أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوماً وحماً إحاطته علماً بالتهمة النسوبة إليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات، وإذا كان هذا الإجراء مشروعاً فمن اليباهة ألا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

من المقرر أن تقدير قيمة الإعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحميد مدى صلة هذا الإعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا فُرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها وإذا كانت المحكمة قد فُرت في حدود سلطتها التقديرية أن إعتراف الطاعن أمام النيابة كان دليلاً مستغلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك، وليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يطره أمامها ولا يقبل منه التحدي بأن إعترافه كان وليد إكراه وهو دفاع موضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١

يشترط في الإعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات أن يكون صادفاً كاملاً يغطي جميع وقائع الرشوة التي إرتكبها الراشي أو الوسيط دون نقص أو تحريف وأن يكون حاصلاً لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته، فإذا حصل الإعتراف لدى جهة التحقيق لم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الإعفاء .

الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٣

لما كان للمحكمة تقدير أقوال المتهم ولها أن تنفذ إلى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها . كما أن لها في حالة الدفع بطلان إجراء ما وثبت ذلك أن تقدر مبلغ إتصال هذه الأقوال بالإجراء الباطل ومدى تأثرها به من حيث إذا فُرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها، ولما كانت المحكمة - تأسيساً على ما سبق - قد إطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من إعتراف الطاعن بالتحقيقات بصور الأحاديث المسجلة على شرائط التسجيل المضبوطة منه فعلاً وإلى أن هذه التسجيلات قد تمت وفق القانون لأن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مديد.

الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

معي كان ما يطره الطاعن بشأن تمويل الحكم على إعترافهما بمحضر الجلسة رغم ما ورد به من إنكارهما لتهمة القتل حالة كون تهمة القتل كانت موجهة للطاعن الأول فقط، مردوداً بأنه من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة. إنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه وإذا كان الطاعنان لا يماريان في صحة ما ألبت بمحضر الجلسة من صدور إعتراف منهما بمجازة وإحراز السلاح، فإن ما يطره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٤
لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدلعا أمام محكمة الموضوع بأن إعرافاتهم كانت وليدة إكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منهما إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٢
إن إعراف المتهم بوجود المخدر معه، متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ولم يكن لإجراءات التفتيش تأثير فيه، فإنه يكون صحيحاً ولا تريب على المحكمة في أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلاً.

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ٦/٨/١٩٤٢
إن بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإلزام الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها. فإذا كان المتهم قد إعراف أمام المحكمة بمجازته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه لأعذله المحكمة بمقتضى هذا الإعراف فلا تريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلاً.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٤٦
إذا كان المتهم قد إعراف بالسرقة وقال بأنه ألقم المسروقات مع باقي المتهمين وبأن بعضها يوجد لدى منزله، فإنقل ضابط البوليس الحقن إلى منزله وأحضر ما به من المسروقات فلا يحمل عندئذ للقول بأن ما أجراه الضابط بعتري تفتيشاً باطلاً، إذ هو فيما فعل إنما كان يعمل بناء على طلب المتهم.

الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٩
مضى كانت المحكمة قد بنت حكمها على إعراف المتهم أمام النيابة بإحرازه المادة المخدرة، وعدت هذا الإعراف دليلاً قائماً بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي إتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه لأنها تكون على حق في الأغلب به، إذ لا يصح القول كقاعدة عامة ببطلان إعراف المتهم أمام النيابة بناءً على مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٩/١٩٨٩
من المقرر أن تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتهديد مدى صلة هذا الإعراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقلصه حسبما يتكشف لها من ظروف

الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها. وإذا كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن إعراف المتهمين أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك ويضحى ما يفرضه الطاعن بصدد بطلان الإعراف على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به المدافع عن الطاعة من بطلان إعرافها لأنه وليد إكراه وإجراءات باطلة وإطراحه لى قوله "إن للمحكمة أن تتول على إعراف المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى إذا إطمأنت إليه وكان الثابت بتحقيقات النيابة إقرارها بسرأى النيابة ونافز السيد وكيل النيابة المحقق المتهمه وأحاطها علماً بالتهمة المسندة إليها وبقرينتها وأن النيابة العامة هى التى تباشر إجراءات التحقيق فأدلت بإعرافها كاملاً ولا دليل على ثمة إكراه وقع على التهمة الأمر الذى تطمئن معه المحكمة إلى الإعراف الصادر من التهمة بالتحقيقات بما بين منه فساد الدفع ويتعين الإنفاذ عنه" وهو تدليل سائق فى الرد على الدفع بطلان إعرافها، لما هو مقرر من أن الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما تدعيه التهمة من أن إعرافها وليد إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سالفة، كما أن لتلك المحكمة السلطة المطلقة فى الأخذ بإعراف التهمة فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدلت عنه بعد ذلك ما دامت إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما تشريه الطاعنة فى شأن بطلان إعرافها، وعدم مناقشة المحكمة له وأخذها به رغم عدولها عنه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وباقى المتهمين لم يدلفوا بأن إعرافاتهم وليدة إكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي لتحسر عنه وظلغة هذه المحكمة .

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

لما كان لا بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد دلح أى منهما بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منه أنه يفر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

- من المقرر قانوناً أن حق المدين فى بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية يعمد بالاحتجز على ذات المحصول حجزاً قضائياً، ذلك لأن هذا الحجز الأخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف فى المحجوز إجمالاً لأمر القضاء - ليكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع التهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يفيده من المسؤولية الجنائية صحيح فى القانون .

- لا يعيب الحكم أنه عول فى إدانة التهم على إقراره فى محضر ضبط الواقعة بالتصرف لى المحجوز دون أن تسمعه المحكمة، ذلك لأنه من حقها أن تزود حكمها من أدلة الدعوى بما تظمن إليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت فى الأوراق وكان مطروحاً على بساط البحث بالجلسة .

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠

لا تلتزم المحكمة ببيان السبب فى عدم إجراء التحقيق ما دام التهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات، ومن لم لا يكون عطلاً المحكمة فى تسمية إقرار التهم إقراراً وقضائياً فى الدعوى بناء عليه - مؤثراً فى منطق الحكم أو فى نتيجته .

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

(١) لما كان الأستاذ اغتمى قرار النيابة عن الأستاذ بصفته وكيلًا عن المحكوم عليها بالطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه، يذ أنه لم يقدم التوكيل الذى يتوله الحق فى الطعن ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، وإذ كان التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة مما يصح معه الحكم بعدم قبوله شكلاً.

(٢) من المقرر أن التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى المهاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحده إجرائية لا يقوم لهما أحدهما مقام الآخر ويعنى عنها. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثالث إن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، فإن طعنه غير مقبول شكلاً.

(٣) من المقرر أنه يكفى فى الماكرامات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى تقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تظمن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل

على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بطرولها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات.

٤) من المقرر أنه لا يصح التمسك على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام لقضائه على أسباب تحمله.

٥) من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنلزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنه أطرحت ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المظنون ضده. لا كان ذلك فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل.

٦) من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٢٠ من قانون العقوبات - إجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك - وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلفها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة، ولما كانت أحكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية إلا في المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الأمتعة والأثاث الموجود داخل الذي يفتح أو يدار للفجور أو الدعارة ومن ثم فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة مع التهمة الثانية والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - إعمالاً لنص المادة ١/٣ من قانون العقوبات لا تكون هذه جانباً لتطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نصه الطاعنة من دعوى التناقض والخطأ في تطبيق القانون.

٧) إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن "يستيعب الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمشردين".

٨) لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنابة أو جنحة بالفراغة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أو تبعية أما الجزاءات الأخرى التي وأن كان فيها معنى العقوبة ليست عقوبات بحسب فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها، لما كان ذلك وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد به ما يحظر على القاضي الحكم بوقف تنفيذ العقوبة القسرية

بها على مخالفة أحكامه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التفتيش المقرر بالمادتين ٥٥/٥٦ من قانون العقوبات لا يكون له مخالف القانون، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع لمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يحصل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه استعماله بل رخص في ذلك لفكره لمشيبته وما يصير إليه رايه. وبالتالي يكون ما تنهاه الطاعة في هذا الصدد على غير أساس.

٩) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقبحتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن الأقوال التي يدل بها المتهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدهم.

١٠) من المقرر أن مجرد القول بأن الإعراف موحى به من رجال الشرطة أو صدر عن خشية منهم لا يعد قرين الإكراه المبطّل للإعراف لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستغل إلى المتهم بأذى مادياً كان أو معنوياً.

١١) من المقرر أن جريمة تسهيل الدعارة تنال بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من وراءها إلى أنه يسر لشخص بقصد مباشرة التسلق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقدير المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة.

١٢) من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معيشة، إنما جاء النص بصيغة عامة، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق، بحيث يتناول شتى صور التسهيل.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي القضاء أن الطاعن قد دفع بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه فإنه لا يكون له من بعد التمس على المحكمة لمودها عن الرد على دفاع لم يفر أمامها ولا يقلل منه التحدي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

*** الموضوع الفرعي : بطلان إقرار المتهم :**

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٩

لا يصح التحويل على الإعراف متى كان وليد إكراه. فإذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة المتهمين على إعرافهما عند إستعرااف الكلب البوليسي عليهما لم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة، قائلة إن الإعراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسي عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف، سواء أجهج الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء، فهذا القول لا يصلح رداً على ما دلفعا به من أن إعرافهما كان وليد ما وقع عليهما من إكراه، إذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الإعراف الصادر عنهما سواء لدى عملية إستعرااف الكلب البوليسي أو في منزل العمدة. ولا يفتنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وبجورده من قصد حمل التهمين على الإعراف.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٩

الإعراف المشوب بالإكراه لا يصح التحويل عليه كدليل إثبات في الدعوى. فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الممارات التي فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسي عليه إنما صدرت منه وهو مكره لوثوب الكلب عليه دلفعا لما خشيه من أذاه، ومع ذلك فإن المحكمة قد عدتها إقراراً منه بإرتكاب الجريمة وعولت عليها في إدانته دون أن ترد ما دلفع به وتنفده، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٢/٢٢/١٩٦٦

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدهما أو إسبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها لظفت إلى أن هذا الدليل غير قائم. فإذا كان الثابت من تحقيقات النيابة أنها قد سجلت مشاهدة وكيل النيابة لإصابة بالطاعن الأول، ومع ذلك لم يعرض الحكم لما أثاره المدافع عن الطاعن الثالث عن بطلان إعراف الطاعن الأول الذي يتخذ منه الحكم دليلاً حده بالرغم من أنه دفاع جوهرى كانه يبين على الحكم أن يحصه ويقول كلمته فيه، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يعيه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٥/١٥/١٩٦٧

الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادف - إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كاتناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه.

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١
الأصل أنه يمتنع على المحكمة أن تبحث الصلة بين إعراف التهم والإصابات المقول بمصونها لإكراهه عليه
ونفى قيامها في استدلال ساذج إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠
لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على إعرافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢
من المقرر أن الدلع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه، هو دلع جوهري، يجب على محكمة
الموضوع مناقشته والرد عليه، يستوي في ذلك أن يكون التهم المقر هو الذي دلع بالبطلان أو أن يكون
منها آخر في الدعوى قد تمسك به، ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإعراف.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢
من المقرر أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، ويعتبر الإعراف غير إختيارى وبالتالي غير
مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف، وإنما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير
مشروع، فلا يكفي بالتطوع بوجود المقر في السجن تنفيذاً لحكم صدر ضده، حتى يتحلل من إقراره متى
كان حبه وقص صحيحاً وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢
إن مجرد توجيه الإجراءات أول الأمر ضد والد المظنون ضده ليس من شأنه أن يشكك في ثبوت التهمة
قبل المظنون ضده طالما أنه بعد إعرافه بالتهمة المسندة إليه سارت الإجراءات وإستأنفت ضده، هذا إلى أن
الحكم لم يفتن إلى ما قرره المظنون ضده من أن والده قد تولى من نحو شهرين سابقين على الواقعة مما لا
يتأتى معه أن يكون قد إستهدف من إعرافه إبعاد الإتهام عن والده ومن ثم فإن ما إستند إليه الحكم
المظنون له لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وينطوي على تعسف في الإستنتاج ويتألف في حكم
العقل والمنطق مع ما خلص إليه لما يحبه ويوجب نطقه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/١
لما كان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعة أمام قاضي المعارضات بجلسة ١٩٧٧/٥/١٥
أنكرت التهمة وقررت "أنها إعرافت أمام النيابة رغم أنها لأن الضباط الذين قابلوها بمركز الشرطة لأموا
بتعريفها" ثم أثار المدافع عنها بملذات الجلسة أن إعرافها بمحضر تحقيق النيابة كان وليد تأثيرات

خارجية. لما كان ذلك وكان هذا الدفاع - بأن إعزاف الطاعة كان وليد إكراه - مطروحاً على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند إليه - في إدانة الطاعة إلى إعزافها بالتحقيقات دون أن يعرض إلى ما قرره من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكرت ما أسند إليها من إتهام في مرحلتى الإحالة والمحاكمة وهو ما يجب الحكم بالقصور بما يطله .

الظعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول بطلان إعزافه واستجوابه، وبعد أن رد عليه بما يكفى لإطراحه عن أن إعزاف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقته على استجوابه وإيجابته بما لا يخرج عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع، وإذا كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص، لأن ما يشبهه في شأنه يكون غير سديد.

الظعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦

لما كان الإعزاف لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره، وكان الأصل أنه إذا رأت المحكمة التعويل على الدليل المستمد من الإعزاف، أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بمفعوله، وأن تنفى قيامه في استدلال سائب، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه دفاع الطاعن بأن الإعزاف المعزى إلى المتهمين المذكورين قد جاء وليد إكراه غير سائب ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، ذلك بأن قالة الحكم بإطمنتانه إلى الإعزاف المنسوب إلى المتهمين الأول والثاني والثالث للإدلاء به أمام النيابة العامة على نحو مفصل، وعدم ذكر أى منهم وقوع إكراه عليه، لا يصلح رداً على القول بصنوره نتيجة إكراه ويعمل مصادرة من الحكم لدفاع الطاعنين، قبل أن ينحسم أمره، ما دام أن الدفع بطلان الإعزاف على نحو ما سجله الحكم، يتضمن بطلانه كذلك في تحقيق النيابة العامة إذ من غير المستغ في منطق العقل والبداية، أن يرد الحكم على الدفع بطلان الإعزاف في التحقيقات كالة بأنه يضمن إلى سلامة هذا الإعزاف - بما يقيد براءته مما يشوبه من عيوب - لتزديده في تحقيق منها، طالما أن سلامته محل منازعة في هذا التحقيق أيضاً.

الظعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢

- من المقرر أن الدفع بطلان الإعزاف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائفاً يستري في ذلك أن يكون المتهم المقرر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول في لغضائه بالإدانة على هذا الإعزاف.

- لما كان الإعراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختيارياً صادراً عن إرادة حرة فلا يصح التحويل على الإعراف - ولو كان صادراً - متى كان وليد إكراه أو تهديد كائناً ما كان قسره، وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الإنكار والإعراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الإعراف فائدة أو يتجنب ضرراً، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن إعراف المحكوم عليهما الأول - والخامس كان نتيجة إكراه مادى تمثل فى تعذيب المحكوم عليه الخامس وإكراه أدبى تعرضا له سوياً تمثل فى التهديد والعدو والإغراء أن تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما لأن هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها أن وكيل النيابة لم يشاهد بهما أية آثار تفيد التحقيق بما يفتى وقوع إكراه عليهما مع أن عدم ملاحظة وكيل النيابة وجود أية آثار بهما لا يفتى ببلاته وجود آثار تعذيب أو ضرب بالمحكوم عليه الخامس الذى آثار وقوع الإكراه المادى عليه، كل ذلك دون أن تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد والإغراء وبين إعرافهما الذى عولت عليه وتقول كلمتها فيه لأن حكمها يكون معيياً بفساد التدليل فضلاً عن القصور.

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٢

مضى قبلت المحكمة الدلع بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدبر التهم على أساس وجود المخدر عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالإدانة مبنياً على أدلة أخرى كافية. فلذا كانت المحكمة قد قضت بطلان التفتيش وأسبغت ما أسفر عنه كدليل إثبات فى الدعوى ومع ذلك أدانت المتهم بناء على ما قالته من أنه قد قرر فى جميع أدوار الدعوى هو وزوجه أن المادة التى يحاكم عن إحرازها قد حبطت بين طيات فراشه، وأنه قد ثبت من التحليل أنها حشيش، لأن حكمها يكون معيياً لأن هذا القول من المتهم وزوجه لا يعد إعرافاً وإنما هو مجرد تقرير للتفتيش الباطل ولما نتج عنه.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٧

إذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام المحكمة بطلان الإعرافات الصادرة من المتهمين لأنها وليدة الإغراء مستنداً فى ذلك إلى ما شهد به أمام المحكمة مأمور المركز ومعاون مباحث المديرية من أنهما استمراا المتهمين إلى الإعراف بالإحتيال عليهم، فاعتبرت المحكمة دفاع المتهم مقصوراً على إعراف واحد من المتهمين لإستدعت أقواله من أدلة البتة ثم إستندت فى إدانته إلى إعرافات المتهمين الآخرين عليه لأن حكمها يكون قاصراً، إذ كان يمتنع عليها، مع تمسك المتهم أمامها بطلان جميع الإعرافات الصادرة من المتهمين فى الدعوى، أن تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة إلى المتهمين الآخرين الذين أعدته بأقوالهم .

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٧
إذا كان دافع التهم مبنياً على أن الإعزاف المزمع إليه في التحقيقات كان وليد إكراه ولحق عليه وكان المستفيد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الإعزاف وهوت من شأن ما إدعاه التهم من أنه كان نتيجة وقوع الإكراه عليه، فالتة إن الآثار الطفيفة التي وجدت بالتهم والتي أثبتها الكشف الطبى ليس من شأنها أن تدعوه إلى أن يقر بجرعة لها عقوبة مغلظة، فهذا منها لا يكفى رداً على ما تمسك به، إذ هي ما دامت قد سلمت بوقوع الإكراه على التهم يكون عليها أن تعنى ببحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال التهم فإن الإعزاف يجب ألا يعول عليه، ولو كان صادقاً، متى كان وليد إكراه كانتا ما كان قدره .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٢٨
ليس من اختصاص محكمة النقض أن تبحث في صحة إدعاء أن ضابط المباحث قد استعمل التعذيب مع التهم والشهود للحصول على إعراف منه بالإكراه أو على شهادة غير مطابقة للواقع، لأن ذلك مما يعرض على قاضى الموضوع الذى له وحده دون غيره بحث إعوفات التهمين وشهادة الشهود وتوفر البواعث عليها وتقدير قيمتها والأخذ بها أو ردها.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩
إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلاً، تعين إطراح الأقاويل التى جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع، متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه أبداً كان قدره من الضوولة، أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بتلك الأقاويل.

الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٩
الأصل أن الإعزاف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كانتا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، وكان من المقرر أن الدفع بطلان الإعزاف لمصدوره تحت تأثير الإكراه وهو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه بسوى فى ذلك أن يكون التهم المقرر هو الذى آثار البطلان أم آثاره منهم آخر فى الدعوى ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الإعزاف .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٥
ممن المقرر أن الإعزاف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كانتا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، وكان من المقرر أن الدفع

بإعلان الإعتراف لصدوره، تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الإعتراف، لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بالنسبة إلى الطاعنين وأكفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ومحضر التحريات دون أن يورد مضمونها ودون أن يبين وجه إستدلاله بهما على ثبوت التهمة المسندة إلى كل منهما بعناصرها القانونية كافة، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية الأخيرة التى حيزت فيها الدعوى للحكم أن المدافع عن الطاعن الثانى دفع بإعلان الإعتراف المعزى إليه لصدوره تحت تأثير الإكراه فى ظل تعذيب النهم الأول "الطاعن الأول" وكان الحكم المطعون فيه فوق ما تقدم قد أكفى بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائى - الذى عول فى إدانة الطاعن الثانى على ما جهله من أقواله بمحضر الضبط - ولم يرد على هذا الدافع الجوهري وبطل كلفته فيه، لأنه يكون معيياً بالقصور فى السبب بما يوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الثانى والرابع والخامس وإلى الطاعنين الأول والثالث الذين قضى بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلاً لإتصال وجه الطعن بهما عملاً بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٥
لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بمرجعها بأن إعرافه كان وليد قبض باطل ولم يصدر عنه طوعية وإعتياداً لأنه لا يقبل منه إثارة هذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض.

* الموضوع الفرعى : تجزئة إعتراف المتهم :

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٢ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٥١
للمحكمة فى المواد الجنائية أن تجزئ إعراف المتهم، فتأخذ منه بما تطمنن إليه دون أن تنقيد بالأخذ بهاقه.
الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢١ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥١
يجوز فى مواد العقاب تجزئة الإعراف. ليكون للمحكمة أن تأخذ بجزء الإعراف الذى إطمأت إليه ولا تأخذ بالجزء الذى لم تطمنن إليه .

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قضى ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥
للمحكمة فى المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل ولو كان إعرافاً من منهم على غيره، فتأخذ منه بما تطمنن إليه فى إدانة من ترى إدانته وتطرح سواء فى حق من لا ترى توافر الدليل على إدانته .

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٣

من المقرر أن الإعراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعروف، فلها أن تجزئ هذا الإعراف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا يتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك. ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى إعراف المتهم فى تحقيق النيابة من توافر سبق الإصرار لديه على إرتكاب جرمه باستقرار نيته على قتل زوجته المحبى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشرائه المطواة بقصد إستعمالها فى الحادث قبل وقوعه بثلاثة أبهام، ولم تأخذ بما زعمه فى بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب إصرارها على الإستمرار فى مسلكتها الشاتن، فإن ذلك لا يعيب حكمها، خاصة وقد أبهت المحكمة توافر هذا الطرف لدى الطاعن بوقائع أخرى أوردتها الحكم. ومن ثم فإن النسي على الحكم بالقصور فى السبب لا يكون سديلاً .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٦

محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها - أن تجزئ الدليل ولو كان إعرافاً، وتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٦/٦/١٩٦٦

محكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحة إعرافه ومطابقته للحقيقة والواقع .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠

للمحكمة أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ولو كان إعرافاً وتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح سواء.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٧

لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاهاها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها، وكان من المقرر أيضاً أن الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإمتدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعروف فلها أن تجزئ هذا الإعراف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح - سواء مما لا يتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك. لما كان ذلك، وكان منعى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه مؤسراً على أن الطعون ضده قد إعرّف فى التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه فى جرمين إحرار مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك أو أنها قد طلبت تأجيل نظر الدعوى

لهذا الغرض، فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم بأنه إنفت عما تضمنته إعراف المتهم في هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إستبعاد ظرف العود المانع من الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة - يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت في الأوراق، ويكون الطعن على غير أساس معنياً ورفضه .

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨

لما كان ما يثيره الطاعن بشأن كلبية تصويره لوالدة الدعوى وقت ومكان حدوثها والآلة المستعملة في طعن المجنى عليه قد عرح له الحكم المطعون فيه ورد عليه بقوله "وحيث إن المحكمة لا تتول على ما قاله المقيم في التحقيقات من أن طعنه للمجنى عليه حدث في الساعة الثامنة والنصف مساءً على سلم السينما كما لا تتول على ما قاله في تلك التحقيقات من أن الطعن حدث بسكن المعجون بعد أن ثبت من أقوال الشهود والتقارير الطبية الشرعى من أنه حدث بمطواة وترى المحكمة أن المتهم إنما عمد إلى التصليل بهذا الإعراف الكاذب في هاتين الجزئيتين وتأخذ بهاتى إعرافه رغم عدوله عنه بالجلسة من أنه طعن المجنى عليه في جسده لما هنا من تجزئة الإعراف والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ولأن هذه الجزئية الأخيرة من الإعراف تأيدت بأقوال الشهود وتقارير الصفة التشريعية". لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لوالدة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها من أقوال الشهود ومصادر العناصر المطروحة على بساط البحث، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق ولما أصلها في الأوراق، كما هي الحال في الدعوى الماثلة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التى إلتصت بها وإسقرت في وجدانها. لما كان ذلك، وكان محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وتجزئة الدليل ولو كان إعرافاً والأخذ منه بما تطعن إليه وإطراح ما عده، وكان الطاعن لا يتنازع في أن ما أخذه به الحكم من الإعراف له أصله من الأوراق، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يفر شيئاً في دفاعه بشأن تحديد شخصية المجنى عليه كما قصداه في إعرافه، وكان ما أخذه به الحكم من إعراف الطاعن يثق وأقوال شهود الإثبات وتقارير الصفة التشريعية. لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن بشأن من كان يقصده بإعرافه، ومن عدوله عن هذا الإعراف بجلسة المحاكمة إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض،

ومن ثم فإن منعه في هذا الخصوص يكون على غير أساس. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون حقيقياً بالرفض .

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧
من المقرر أن الإعزاف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الإعزاف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا يتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك، وأنها ليست ملزمة في أخذها بإعزاف التهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى، مسافة الذكر، الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والنطق.

الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥
لما كان الإعزاف من المسائل الجنائية لا يخرج عن كون عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الإعزاف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا يتق به، دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم في الإعزاف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج أحكامها منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية الإستنتاجية لإقرار الجاني للجرمة كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم فلا يجدي الطاعن نفعه على الحكم بأنه أغفل ما إستطرد إليه في أقواله من أنه لم يكن يعنى شيئاً من وراء عدم إثبات تاريخ الإبداء أو من المقرر أنه لا عيرة بالباعث في جرمة التزوير. لما كان البين من جـ - محضر جلسة ١٦-١٢-١٩٨١ التي مثل فيها المحكوم عليهما والدفاع أن المحكمة فحست المظروف المحصى على المستند المقول بتزويره، ومن ثم فقد كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكتة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة، ذلك فإن ما يشهده من بطلان في الإجراءات لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٥
الأصل أن الأحكام لا تبنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها، وكان من المقرر أيضاً أن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الإعزاف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح

سواء مما لا يتفق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك. لما كان ذلك وكانت النيابة العامة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أو تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا تكون قد عاقلت القانون في شيء.

الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٨
محكمة الموضوع أن تجزئ إعراف المتهم لتأخذ ببعضه وتهدر بعضه. فإذا أخذت متهماً بإعوانه عن سبق الإصرار ولم تأخذ بما قرره عن إشراك غيره معه في القتل فذلك لا يعيب حكمها. خصوصاً إذا كان سبق الإصرار مدلولاً على توافره بوقائع أخرى ذكرها الحكم.

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣
إن عدم تجزئة الإعراف لا محل للقول به في المواد الجنائية حيث لا يفرض على القاضي أن يبيع قواعد الإثبات المقررة للمواد المدنية بالقانون المدني، بل له أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة تقدم إليه مما مقتضاه أن يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لأخذ ما يراه صحيحاً منها والعدل عن المدلول الظاهر هذه الأقوال إلى ما يراه هو المدلول الحقيقي المقبول عقلاً أو المنطق مع وقائع الدعوى وظروفها.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/١٨
إنه لم كان إعراف المتهم طريقاً من طرق الاستدلال التي لقاضي الموضوع تقديرها بأكمل حريته كان للقاضي أن يجزئ هذا الإعراف ليأخذ منه بما يراه مطابقاً للثبوتية وي طرح ما يراه مخالفاً لها.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥
إن القول بعدم تجزئة الإعراف في المواد المدنية لا يمنع من إعتباره مبدأً لثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه.

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦
للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أي دليل ولو كان إعرافاً وتأخذ منه بما تعطين إليه وتطرح سواء.

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٦
إن قاعدة عدم جواز تجزئة الإعراف في المسائل المدنية لا يمكن الأخذ بها في المسائل الجنائية حيث لقاضي الموضوع - فيما عدا بعض مسائل مستثناة - كامل الحرية في تكوين عقيدته من جميع عناصر التقدير التي

تعرض عليه وعلى الأخص من أقوال المتهمين وإقراراتهم وبياناتهم. فله أن يأخذ بها أو يستبعدا سواء في مجموعها أو في جزء منها بحسب ما يراه من مطابقتها أو مخالفتها للواقع في نظره.

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٨
إن المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل أن لها أن تجزئه وأن تستبط منه الحقيقة كما كشفت عنها.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٦
من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبط منه الحقيقة كما كشفت عنها، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر في قضائه أن إعتراف المتهم الثالث الذى أخذ به الطاعن قد ورد نصاً في الإعتراف بالجرمة وإطمأنت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع، فإنه لا يؤثر فيه إشماله على أنه تم تهديد المجنى عليه بالسلاح أثناء تواجده بالسيارة أو على أنه أرغم على التوقيع على الشيكات بمسكن المحكوم عليه الأول، ذلك أنه لا يلزم أن يرد الإعتراف على الوالدة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تمتنع المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات الطلية والإستجابية إلزام الجاني للجرمة.

* الموضوع الفرعى : تقدير إعتراف المتهم :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٠
إن تقدير قيمة الإعتراف كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن بإعترافه أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بعد ذلك بمجلسات المحاكمة ما دامت قد إطمأنت إلى صدوره عنه.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٠
إنه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ بإعتراف المتهم في التحقيق متى إقنعت بصحته، إلا أنه إذا ما أنكر المتهم صدور الإعتراف منه فإنه يكون عليها أن تبين سبب إبطالها لإنكاره وتصلها على الإعتراف المسند إليه، فإذا هي لم تعمل كان حكمها قاصراً معنياً نقضه.

الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٠
محكمة الموضوع أن تأخذ بإعتراف المتهم الوارد بمحضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ولا يصح للمتهم أن يعيب الحكم لأخذه بهذا الإعتراف دون إستدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر لكي يتيح له فرصة مناقشته ما دام هو لم يطلب إلى المحكمة هذا الإستدعاء.

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٥١
للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم بمحضر البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة متى إطمأنت إليه وولت به .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ٥/٧/١٩٥١
محكمة الموضوع - بما لها من سلطة التقدير - أن تحول على إعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة متى إطمأنت إليه على الرغم من إنكاره أمامها بجملة المحاكم.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١/٦/١٩٥٣
للمحكمة أن تعتمد في حكمها على إعتراف للمتهم في محضر ضبط الواقعة ورغم عدوله عنه بعد ذلك ورغم صدوره منه فور القبض عليه أمام الضابط الذي قام بضبطه ما دامت قد إطمأنت إلى صحته .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٣
إن تقدير قيمة الإعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثره بها، كل ذلك من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملاحظاتنا. وإذن فمنى كان ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يبدل إقراره في البوليس إلا متأزراً بالتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنسبة التي أسفر عنها هذا التفتيش قد إستخلصته من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه فإنه لا يكون هناك محل لجادلته فيما ذكرته من أنها لا تطمن إلى الأخذ بهذا الإعتراف .

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٣
مضى كان الدليل المباشر الذي عول عليه الحكم في إدانة الطاعن هو إعتراف المتهم الأول في التحقيقات والقرائن الناطقة بهذاتنا المستخلصة من مجموع التحقيقات، وكانت المحكمة قد ناقشت التهم الأول في الجلسة في هذا الإعتراف الذي إبداه في التحقيقات والذي اعتبره الحكم الدليل الأساسي المباشر قبل الطاعن - لأن شغوبة المرافعة تكون قد تحققت في الحدود التي إقتضاها طرف الإثبات في الدعوى.

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٣

متى كانت المحكمة حين قضت بإدانة المتهم بإحراز سلاح ناري بغير ترخيص قد أخذت بإعوانه، فقول الطاعن بأنه لم يعرف إلا بالعمور على البندقية، وأنه كان ينوي تسليمها للجهات الحكومية لا يكون له محل إذا المحكمة غير ملزمة بظاهر أقواله، بل إن لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

حكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به أمامها في الجلسة بغير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك. إذ أن الأمر مرجعه إلى إطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٢

لا يصح الاستدلال على الزوجة بالإعزاز المسند إلى شريكها في الزنا والمتب في محضر التفتيش الباطل ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل، وكان إعزازه منصباً على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش.

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٢

إن الإعزاز يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به ولو عدل عنه صاحبه كما لها أن تطرحه ولو كان مصراً عليه .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

لا محل لتقييد القاضي الجنائي بإتباع قواعد الإثبات المقررة للمواد المدنية في شأن الإعزاز، بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى، وأن يستخلص منها ما يراه إعمالاً منه بالجريمة.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤

إن تقدير صحة الإعزاز وصدقه فيما أخذ به الحكم منه هو مما تستغل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٠

للمحكمة أن تطرح إعزاز المتهم على نفسه بإرتكاب الجريمة ما دامت لم تصدقه فيه .

الطعن رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٩
للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ولو كان إعواناً وتخاذ منه بما تظمن إليه
وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤
إن تقدير لزمة الإعراف الذى يصدر من المتهم على أثر فتش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعراف
بواقعة الغشيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى
وملاساتها، ولها أن تعتمد فى حكمها عليه رغم المدول عنه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
غكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير الإعراف وكونه صحيحاً أو غير صحيح، شأنه فى ذلك شأن سائر
أدلة الدعوى.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨
إن تقدير المحكمة للدليل المستمد من الإعراف هو من المسائل الموضوعية التى تستقل هى بالتفصل فيها.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢
لا يلزم أن يوقع المتهم على الإعراف الصادر منه والثبت بمحضر التحقيق ما دام المحضر موقعاً عليه من
المحقق والكتاب .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
غكمة الموضوع فى حدود سلطتها أن تعتمد فى حكمها على الإعراف الصادر من المتهم فى محضر تحقيق
البوليس متى إطمأنت إليه، رغم عدوها عنه فى تحقيق النيابة.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧
للمحكمة أن تعتمد فى حكمها على إعراف المتهم فى محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه بعد ذلك ما
دامت قد إطمأنت إلى صحته .

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٠
إن تقدير لزمة الإعراف الذى يصدر من المتهم على أثر فتش باطل، وتحديد مدى صلة هذا الإعراف
بواقعة الغشيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى

ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط ما دام هو غير الذى تتولى إجراءات الضبط والتفتيش الباطلين.

الظعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٦
لا يعتبر تفریط التهم فى مكتون سره والإلقاء بذات نفسه وجهاً للظن على الدليل المستمد من إعرافه طوعية وإختياراً .

الظعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٥
تقدير قيمة الإعراف كدليل لإثبات فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل عنه التهم فيما بعد ما دامت قد إطمأت إلى صحته .

الظعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢١/٢/١٩٥٦
لقاضى الموضوع - متى تحقق أن الإعراف سليم ما يشوبه وإطمأت إليه نفسه - أن يأخذ به فى إدانة التهم المعترف سواء أكان هذا الإعراف قد صدر أمامه أو فى أثناء التحقيق مع المتهم وسواء كان المتهم مصرراً على هذا الإعراف أم أنه عدل عنه فى مجلس القضاء أو فى إحدى مراحل التحقيق، وهذا من سلطة قاضى الموضوع غير خاصع فى تقديره لرقابة محكمة التقض .

الظعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٥
تقدير قيمة الإعراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتجنيد مدى صلة هذا الإعراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها.

الظعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥
إعراف المتهم فى محضر ضبط الواقعة يصلح أن يتخذ دليلاً عليه ما دامت المحكمة قد إقتضت بصحته.

الظعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٦
محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعول على إعراف المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق متى إطمأت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بمجلسة المحاكمة .

الظعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٦
الإعراف فى المسائل الجنائية - بوصفه طريقاً من طرق الإستدلال، هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجته وقيمتها فى الإثبات، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨
إذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس وإطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تريب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٦
إعتراف المتهم أمام المحكمة بإحدى التهم المسندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٧
تقدير الدليل المستمد من إعتراف المتهم في التحقيق الإداري هو من المسائل الموضوعية التي يسفل قاضي الموضوع بالفصل لها .

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٠
معي كان دخول رئيس مكتب المغدوات ومعه قوة كبيرة إلى منزل التهمة مشروعا، وكانت قد أدلت بإعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكدولا لها فيه حرية الدلاء عن نفسها بكافة الضمانات، فإنه لا يصح الإعراض على الإعتراف بمقولة أنه تولد عنه نوع إكراه يمثل فيما تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٢
لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إعرافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغو سماع الشهود .

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٠
تقدير الدليل المستمد من إعتراف المتهم موكدول إلى محكمة الموضوع لمعي إطمأنت إليه، وكان نصا في إعتراف المتهم الجريمة، ولم يكن وليد إكراه فلا مقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥
- خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حلت عليه لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات.
- لا تلزم المحكمة في أخذها باعتراف المتهم بنصه وظاهره - بل أن لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/٧

الإعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات. أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الإعتراف بسبب مخالفته المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا جدوى له من إثارة. ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالتهمة المحبوس داخل السجن، ولا يترتب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على التهمة وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

تفريط التهمة في مكنون سرها والإفضاء بذات نفسها لا يعتبر وجهاً للطعن على الدليل المستمد من إقرارها طواعية وإختاراً. ولا تأثير لحرف التهمة في صحة إقرارها ما دام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٥

للمحكمة سلطة تقدير أقوال التهمة، ولها أن تنفل إلى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها .

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات. للقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه التهمة من أن الإعتراف المعزوف إليه قد اتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه إطمأنات إليه نفسه كان له أن يأخذ به، وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف التهمة في حق نفسه وعلى غيره من التهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل عنه بعد ذلك، ومتى إطمأنات إلى صحة إعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع. ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاوله مصادرتها في عقيدتها.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٣
من المقرر أن الإعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها، فلها أن تأخذ به بالكامل، كما أن لها تجزئته لتأخذ منه بما تظمن إليه دون أن تعيد بالأخذ بهاليه .

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣
الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة - متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع - وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الإعتراف لأن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعصارات التي سألها الدفاع حملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٩/١١/١٩٦٥
الإعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصاً في الإعتراف الجريمة، وتقدير الدليل المستمد منه موكول إلى المحكمة. ولما كان ما قرره المظنون جنده الثاني من إحزائه الغناء طلباً للرزق لا يعد إعترافاً بالتسول بل بممارسة فن شعبي على ما يبين من دفاعه وتفهيم المحكمة له فلا تترتب عليها إن هي أطرحته ضمناً بعد أن احاطت بطررف الدعوى وانتهت إلى ما إرثاته بحق في شاتها.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٥
حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحة إعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٥
من المقرر أن الإعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدللية على المعروف، فلها أن تجزئ هذا الإعتراف وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تنق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك. ولها أن تأخذ بإعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠
من المقرر أنه لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه، متى كان ذلك مخالفاً للواقع والحقيقة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧
الإعزاف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها، فللمحكمة أن تأخذ بإعزاف المتهم في محضر التحقيق ولو عدل عنه أمامها متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع .

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣
تقدير قيمة الإعزاف الذي يصدر من التهم على أثر تفتيش باطل وعديد مدى صلة هذا الإعزاف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤
محكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال المتهم - ولو عدل عنها - متى رأت أنها صحيحة وصادقة وبغير أن تلزم ببيان علمه ما إرائته، إذ مرجع الأمر إلى إطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢
الحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعزاف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل لها أن تستبسط منه الحقيقة كما كشفت عنها.

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦
من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الإمتدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها، وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعزاف متهم في محضر ضبط الواقعة، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، ومتى غلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الإعزاف، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت فيه جميع الإعتبارات التي سألها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها، بما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

محكمة الموضوع مخزنة الدليل ولو كان اعترافاً والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عند بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يستعمل سلاحه الأمريرى بل انصر على أنه قتل الجنى عليها بطبقة أعدها لذلك وعندما أورد اعتراف الطاعن ذكر أنه أقر بأنه أطلق على الجنى عليها العيار من مسدسه الأمريرى المسلم إليه ثم أخذ بما إطمأن إليه من اعتراف الطاعن فى شأن مفارقه للقتل وإطراح ما عداه فى شأن السلاح المستعمل، فإن ما ينعاه الحكم من دعوى التناقض فى السبب فى هذا الشأن لا يكون لها محل.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/١١

من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع. ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف لما إرتأته من أنه مطابق الواقع الذى إستظهرته من الظاير الطبية الإستشارية وأيدته أقوال الجنى عليها، مما مفاده أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى سألها الدفاع حملها على عدم الأخذ به، فإنه لا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠

مضى كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن أقوال الطاعن وإن كانت لا تتفق مع ما وصلت به فى الحكم من أنها اعتراف صريح بصحة ما أمدد إليه إلا أنها تحمل هذا المعنى فقد سئل عن التهمة المنسوبة إليه فأنكر وقال : "إن المبلغ الذى أخذته كان هدية من ... لأنه صديقى". ولما كان الحكم قد أول هذه الإجابة بما تزدى إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إلى الطاعن فإنه يكون سليماً فى نتيجة ومبنياً على لهم صحيح للواقع، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذه الخصوصية يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأغلأ اعتراف التهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥

— من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها ألا تتول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع.

— متى كان الحكم بعد أن حصل دفاع الطاعن بما مفاده إنكاره ما نسب إليه وقوله بأنه ذهب إلى مكان الحادث بعد وقوعه لوجود به الجرار المملوك لأبيه يقوده أخوه. عرض لأقوال هذا الأخير بما مفاده قوله أنه كان يقود الجرار المملوك لأبيه فأحسك إطاره الأيمن بالنجى عليها أثناء سيرها ثم خلص الحكم إلى القول بأنه قد إسبأن له من عناصر الثبوت فى الدعوى أن الطاعن هو الذى كان يقود الجرار وقت الحادث وأنه مرتكب، وكان ما أورده الحكم من أدلة كافيةً وماتفاً وتوافق به العناصر القانونية للجرعة التى دان الطاعن بها، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى الأدلة الساتفة التى ضمنها حكمها فلا يقبل مجادلتها فى تقديرها أو مصادرتها فى عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعة التى تستقل بها بغير معقب.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قسى ٢٣ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٥

إن الإشراك فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات. ومعنى كان البين من عبارة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تظمن إلى إعراف ... لا قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحه ليكون ما يحتاج به الطاعن فى هذا الوجه مجرد جدول موضوعى لا تجوز إثارته لدى محكمة التقضى .

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ مكتب قسى ٢٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

لما كان تقدير قيمة الإعراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بلا معقب، فلا على المحكمة إذا هى أدخلت الطاعة بإعرافها فى محضر جمع الإستدلالات رغم عدوها عنه بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليه وإرتاحت إلى صلوره عنها .

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قسى ٢٥ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١

إن الإعراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات وأن سلطتها مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن الأقوال التى يندل بها المتهم فى حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدهم. ولما كان الحكم قد أورد فى مقام مرده لأدلة الثبوت أن الطاعة والتهمة الأخرى إعرافاً بمحضر جمع الإستدلالات بممارستها الفحشاء مع ساكنى الشقة لقاء أجر معين وأنهما اعتادتا ممارسة الدعارة فى الأشهر الثلاثة السابقة على ضبط كما إعرفت التهمة الأخرى بتحقيقات النيابة العامة بأنها مارست الدعارة هى والطاعة نحو ست مرات فى الشهرين السابقين على يوم الضبط نظير أجر وكانت الطاعة لا تنمى فى أن ما أورده الحكم فى هذا الشأن له أصله الثابت فى الأوراق فإن ما تنمى فى شأن

إستاده إلى إعرالها هي والتهمة الأخرى في محضر جمع الإستدلالات وإعراف الأخيرة في محضر تحقيق النيابة العامة لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى، وأن تحكمة الموضوع سلطة تقدير تلك الأدلة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردها وإستدلّت به مؤيداً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ويكون تحكمة النقض مراتبها في ذلك. لما كان ذلك، وكان الطعون ضده وطوال مراحل التحقيق قد أصر على إعراله بأنه ضرب زوجته اغتني عليها يده في بطنها عندما رأها تقف مع آخر وقد خلعت سرواها عنها فلما وقعت على الأرض مفشياً عليها قام بفتحها بالثدي والقي بجسدها في مجرى "الكباش" وكان الحكم قد أطرح إعراف الطعون ضده قولاً منه بعدم توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة باعتبار أن تقرير الصفة التشريعية لم يقطع بسبب الوفاة وما إذا كان جنائياً من علمه، وأن ما أثبتته التقرير من أنه لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة إسفكسيا الحنق للإعتبارات التي ذهب إليها إنما هو وليد ظن وإستنتاج، فإن الحكم الطعون له فيما رتبته من نتائج على تقرير الصفة التشريعية يكون منطقياً على عسف في الإستنتاج وتنافر مع حكم العقل والمنطق ذلك أن تقرير الصفة التشريعية لم ينف قيام رابطة السببية بين فعل الطعون ضده والنتيجة إذا أوردى في هذا الخصوص بأنه "لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة إسفكسيا الحنق بالضغط على الحنق بجسم لين كمنديل راسي أو ما أشبه حسبما قرر المتهم - الطعون ضده - إذ أن الحنق بهذه الوسيلة قد لا يترك أي أثر يدل عليه أو قد يترك آثار إصابة بسيطة بالحنق تزول بفعل التعفن كما وأن عدم وجود كسر بالعظم اللامسي لا ينفي أيضاً إمكان حصول الواقعة على النحو الذي قرره المتهم إذ دانه من المعروف أنه في حالات كثيرة من الحنق لا يحدث كسر بالعظم اللامسي وخاصة في الحالات التي تكون وسيلة الحنق بإستعمال جسم لين". وهذا الذي أورده الحكم نقلاً عن التقرير الطبي الشرعي لا يقوم على ظن أو إستنتاج كما ذهب إليه الحكم، ويكون بذلك قد تعيب بفساد الإستدلال الذي يجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤

الإعراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة - إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو أطرحتها، فإنه يلزم

أن يكون ما أورده وإستدلت به مؤدباً لا رتب عليه من نتائج من غير تصف في الإستنتاج ولا تسافر في حكم العقل والنطق ويكون حكمة النقض مراقبتها في ذلك.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥
من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمته التدللية على المعوف وغيره من المتهمين .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف التهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع ومتى كان ذلك - وكانت المحكمة قد إستظهرت في الحكم مؤدى إعراف المتهمين في محضر الضبط وخلصت إلى سلامة الدليل المستمد من هذا الإعراف لا إزائه من مطابقته للواقع، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠
إن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الإعراف، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سألها الدفاع على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣
محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للواقع - لا كان ذلك - فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يقلل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦
إن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعراف التهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف الممزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم بما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها. ولما كانت المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى ومجرياتها والمراحل المختلفة التي ردد فيها الطاعن اعترافه وظروف إدلائه به، أفصحت عن إطمئنانها إلى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طوعية واختيار ولم يكن نتيجة أي إكراه وإقتضت بسلامته وصحته فإن ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير الدليل كما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تتعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع -- لما كان ذلك -- فإن ما يفرضه الطاعن بشأن عدم تمويل الحكم المطعون فيه على إعراف والد الطاعن بمقارنته الجريمة وحده واستنتاج الحكم مساهمة الطاعن فيها ومن أن نقله لجهة الجنى عليه يفرض صحة ذلك بشكل جريمة أخرى التي دين بها يكون مردوداً.

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وكان الحكم قد أورد مضمون إعراف الطاعنين الآخرين بمحضر ضبط الواقعة بما يفيد أخذه به، وكانت محاضر جلسات المحكمة قد خلّت من أي ماغد للطاعنين على هذا الاعتراف فليس لهم من بعد التمسّي على المحكمة تخليها عن تحقيق تردد الطاعنين بين الإعراف والإنكار، ولما تندلع دعوى الإخلال بحق الدلائل.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

لما كان الحكم قد أورد مؤدى إعراف الطاعنة في تحقيقات النيابة بقوله "واعرفت التهمة عند سؤالها في تحقيقات النيابة بعبث المخدرات معها وأنها كانت تحملها في مكان حساس من جسمها لئلا يفتش بها من

بيروت وأن سيدة تعرفت عليها هناك هي التي طلبت منها أن تحملها معها إلى القاهرة لقاء أجر قدره خمسة جنيهات^١ وكان لا ينقص من قيمة الإعراف الذي تساند إليه الحكم في قضائه ما تذهب إليه الطاعة من القول بأنه غير وارد على إرتكاب الجريمة بجميع أركانها، وبالتالي لا يمتد إلى العلم بأن ما تخفيه هو من الجواهر المخدرة المخطور جلبها بهر ترخيص، لأن تقصى هذا العلم هو من شئون محكمة الموضوع، وليست مقيدة في أخذها بإعراف التهم بأن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستبطن منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقية التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق. وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد إستظهرت ذلك العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وأقامت على توافره في حق الطاعة - توافراً فعلياً - أدلة سائفة في العقل والمنطق إلتصق بها وجدانها، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٦

لما كانت الطاعة قد إعرفت بأنها كانت تحمل بشرجها الخوابير الثلاثة المضبوطة وأن تلك الخوابير هي بذاتها التي أسفر عنها الكشف عليها طياً. فإنه لا يغير من وصف هذا الإعراف ما تذهب إليه الطاعة من القول بأنه لا يمتد إلى العلم بأن ما تخفيه من الجواهر المخدرة، لأن تقصى هذا العلم من شئون محكمة الموضوع، وهي ليست مقيدة في أخذها بإعراف التهم بأن تلتزم نصه وظاهره، بل لها أن تستبطن منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقية التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر ذلك العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وأقام على توافره في حق الطاعة - توافراً فعلياً - أدلة سائفة حين قال "كما ثبت من أقوال المتهمه بتحقيق النيابة بعد عرض الخوابير الثلاثة المضبوطة عليها أنها إعرفت بإحرازها لها وبأنها أحضرتها من بيروت بعد أن أخفتها في شرجهما وأن تلك الخوابير المضبوطة هي التي أسفر عنها الكشف الطبي عليها بمستشفى منشية البكري إلا أنها إدعت عدم علمها بأنها تحوى مادة مخدرة مقرة أنها كانت تعتقد أن بداخلها برشاماً وهو إدعاء لا تعول عليه المحكمة إذ ينبغي حرصها على إخفاء الخوابير المضبوطة بكمكان حساس من جسمها بالإحالة إلى أن كون الخوابير الثلاث من مادة البلاستيك "النايلون" يجعل محيياتها ظاهرة للعين المجردة بحيث تظهر إذا كانت لجسم واحد أو لعدد من الأقراص "البرشام" فضلاً عن أن ملمسها يختلف في حالة الجسم الواحد عنه في حالة العديد من الأقراص مما يقطع بكذب إدعاء المتهمه وبأنها كانت تعلم بأن ما تحمله هو مادة مخدرة" فإن في هذا الذي سألته المحكمة ما يكفي

لاطراح دلاع الطاعة فى هذا الشأن ما دام هذا الذى إستخلصه الحكم لا يخرج منه عن موجب الإقتضاء العقلى والنطقى.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٦
إن عطا المحكمة فى تسمية الإقرار إعوازاً لا يقدر فى سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز من أدلة الدعوى الأخرى، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٧٦
من المقرر أن الإعتراف من المسائل الجنائية من عناصر الإستلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات. ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٦
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٦
شككة الموضوع أن تأخذ بالقول متهم فى حق نفسه ولحق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إليها، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالقرار المتهم بعد أن إطمأنت إليه، فإن ما يشهده الطاعن فى أسباب طعنه يتصل إلى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى مما لا شأن شككة النقض به .

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٧
من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بحضور الشرطة أو فى تحقيق إدارى متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، فإن ما ذهب إليه الطاعن من تعيب الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تشكل محكمة الموضوع كاملاً الحرية فى تقدير صحتها وليمتنها فى الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الإعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعترافات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

— من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع.

— المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بإعتراف المتهم أن يلتزم نفيه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبط منه الحقيقة كما كشف عنها.

— إظهار الحكم فى قضائه أن الإعتراف الذى أخذ به الطاعن ورد نصاً فى الإعتراف بالجريمة وإطمأنت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم إشماله على توافر نية القتل أو ظرفى سبق الإصرار والوجد، ذلك أنه لا يلزم أن يرد الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه أن يرد على واقع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة المكتبات العقلية والإستنتاجية لإقرار الجاني للجريمة — وهو ما لم يخطئ فيه الحكم.

— أن الخطأ فى تسمية أقوال الطاعن إعتراف على فرض وقوعه — لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانونى للإعتراف وهو الإكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عدتها.

— لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان إعترافه لوروده وليد التضليل ورد عليه بقوله: "أن المحكمة تطمئن إلى إعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها إليه. فلقد صدر الإعتراف من المتهم طواعية وإختياراً بإقراره وعن إرادة حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو خوف دفعه إليه. وما أثاره الدفاع فى خصوص الإعتراف لا دليل عليه ولا تعول المحكمة على عدول المتهم عن إعترافه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعينة التى أجرتها لمكان آخر يبعد نحو مائتى متراً عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى الجثة فيه كما لا تعول على إنكار المتهم التهمة المسندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد إطمأنت وإرتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردها". وهو تدليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان إعترافه، لما هو مقرر من الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تشكل محكمة الموضوع

كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إعزافه ولید إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

لما كان الدليل قبل المدعى عليه قد انحصر على ما أسند إليه من إعزاف فى محضر الضبط، وكان من المقرر أن الإعزاف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع. لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الأوراق وأن التحريات كانت قد أسفرت عن أن هو الذى يزرع الدخان فى الأرض التى جرت فيها واقعة الضبط وكان طلب إتخاذ الإجراءات وطلب رفع الدعوى الجنائية وتقدير مفتش زراعة صدفا المهندس الزراعى والقرار المشرف الزراعى وكتاب الجمعية الزراعية بناحية الغنایم وإقرار دلال المساحة جميع هذه الإجراءات كانت منصبة عليه من دون المدعى عليه الذى لم يظهر اسمه فى واقعة الدعوى إلا عندما إستدعى والده لسؤاله لمحضر هو ليدلى بتلك الأقوال مما ينبئ عن أن ما قاله فى محضر الضبط إنما إستهدف به مجرد إفتراء والده لاسيما وأنه قدم بطاقته الشخصية تبين منها أنه من موالید ١٩٥٧/٥/١٦ أى أن سنه كانت وقت ضبط الواقعة أربعة عشر عاماً وشهرين وبضعة أيام ومن ثم فإن المحكمة لا تطمنن إلى صدق ذلك الإعزاف .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

- لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بإعزاف الطاعن فى تحقیقات النيابة لبراءته مما يشوبه وإطمئناناً من المحكمة إلى صحته وإن عدل عنه بعد ذلك، وكان من المقرر أن الإعزاف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستند من الإعزاف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به، فإن ما يشتره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

- أن القول بعدم مطابقة إعزاف الطاعن للواقع لأنه لم يكن يبرز سوى بعض من المخدر المضبوط. وإن منهماً آخر كان يبرز شطراً منه، هو بغيره صحة - لا يجدى الطاعن لأن فى البعض الذى يعرف بإحرازه ما يكفى لحمل قضاء الحكم .

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦
من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأتوال التي إطمأنت إليها.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨
من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال، التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعرف.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣
من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، أن سلطتها مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١
لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان الحكم قد عُلص إلى أن إعتراف الطاعن بمحض جمع الإستدلالات كان عن طوعية واختيار ولم يكن وليد إجراء باطل وقد إلتون بإرشاد الطاعن عن المسروقات وإحضاره إياها فإنه يكون من غير القبول أن يجادل الطاعن في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨
محكمة الموضوع أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الإستدلالات من إعترافات ما دامت قد إطمأنت إليها لما هو مقرر من أن الإعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغیر معقب تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠
من المقرر أنه ليس بلامزم أن تتطابق إقرارات التهم ومضمون الدليل القنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق. بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل القنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوافق.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨١
الإقرارات فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة، ولها سلطة مطلقة فى الأخذ بإقرارات التهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك، ومتى إطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من الإقرارات فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١
من المقرر أن الإقرارات فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقتها للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨١
من المقرر أن الإقرارات فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٢
الإقرارات فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ بإقرارات التهم فى أى دور من التحقيق بما فى ذلك محضر العبط متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٢
من المقرر أن الإقرارات فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات وكان البين من عبارة الحكم المطعون إليه أن المحكمة لم تطعن إلى إقرارات لا قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحته لأن ما تثيره الطاعة بشأن تناقض الأقوال

الشهود ودلائله وإطراح إعزاف زوج الجنى عليها ينحل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥
من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي غلقت المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢
من المقرر أن الإعزاف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمتها التدللية على المعزوف وغيره من التهمين ولو عدل عنه بعد ذلك.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨
إنه وإن كان صحيحاً بموجب القانون المدني أن إعزاف الشخص حجة قاصرة لا ينتج أثره إلا في حقه وحده ولا يمتداه إلى غيره، إلا أن هذه القاعدة لا تسري في المسائل الجنائية، إذ للمحكمة الجنائية مطلق الحرية في تقدير الدليل الذي يقدم إليها. فإذا اطمانت لسبب ما عند نظرها الموضوع إلى صدق إعزاف متهم على آخر، ورأت الأغد بذلك الإعزاف في حق المعزوف عليه، فإن لها ذلك بلا مراء.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٣٤/٧/١٢
تقدير وقائع الإعزاف من شأن القاضي الموضوع وحده، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك، بل هي تأخذ تقديره قضية مسلحة، ما دام هذا التقدير لا يتنافر عقلاً مع الوقائع الموضوعية التي أتبنتها في حكمه.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٥
لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الإعزاف سليم مما يشوبه وإطمانت إليه نفسه - أن يأخذ به في إدانة المتهم، سواء أكان هذا الإعزاف قد صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم. ولا يخضع القاضي في ذلك لرقابة محكمة النقض. وللقاضي أيضاً السلطة في أن يأخذ بإعزاف منسوب إلى منهم، ولا يعول على إعزاف آخر منسوب إلى منهم آخر، تبعاً لما يتحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٦

إذا عدل الموقوف عن إعزاله بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا العدول لا تأثير له، إذ ليس من مستلزمات الإعزاف في مثل هذه الحالة أن يصير عليه الموقوف إلى النهاية بل يكفي أن ينتج ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٧

للقاضي أن يأخذ بإعزاف المتهم في محضر البوليس متى إطمأن إلى صحته. فإذا إعتمدت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة تبديد أشياء محجوزة على ما قرره في محضر البوليس من أنه باع الحصول المحجوز لسداد دين آخر، فلا تثريب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٣٧

تقدير الدليل المستمد من إعزاف المتهم من شأن محكمة الموضوع، فلها أن تأخذ بالقول له أمام النيابة ولو عدل عنها فيها بعد أمام المحكمة .

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٧/٣/١٩٣٨

من المقرر قانوناً أن الإعزاف في المواد الجنائية، سواء أكان تاماً صريحاً أم جزئياً ملعوباً، لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجتها وقيمتها التدللية على الموقوف وعلى غيره. فللمحكمة أن تأخذ من الإعزاف ما تطعن إلى صدقه وتؤكد منه ما لا تنق به.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ٨/١/١٩٤٠

إن ما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنائيات من أنه في حالة إعزاف المتهم بإرتكاب الفعل المسند إليه "يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة" ذلك ليس فيه ما يحد من سلطة المحكمة من السلطة في سماع الشهود وإجراء كل ما تراه ضرورياً من التحقق لتوفير الدعوى والكشف عن ظروفها وملابساتها، بل المقصود من هذا النص هو تحويل المحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة إلا إذا كان إعزاف المتهم كائناً لتكوين عقيدتها. فإذا كان هذا الإعزاف غير كاف كان من الواجب سماع باقي أدلة الدعوى.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١

إذا أنكر المتهم بالجلسة الإعزاف المزور إليه في التحقيق ورات المحكمة أن تأخذه به فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تضمن حكمها ما يفند هذا الإنكار وإلا لأنها تكون قد أغفلت الرد على دفاع جوهرى.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٧
للمحكمة في المواد الجنائية الحرة المطلقة في أن تأخذ بإعتراف المتهم في التحقيق متى إقتضت بصحته. إلا أنه إذا أنكر المتهم صدور الإعتراف المعزى إليه ورات هي أن تأخذه به فيجب عليها أن تضمن حكمها الرد على إنكاره، فإذا خلا حكمها مما يدل على أنها بحث هذا الدلائل الجوهرى الذى من شأنه أن يؤثر في رأيها فإن حكمها يكون معيياً.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٤٣/١/١١
إنه وإن كان للمحكمة في المواد الجنائية السلطة الكاملة في أن تأخذ بإعتراف المتهم في التحقيق متى إقتضت بصحته، إلا أنه إذا أنكر المتهم الأقوال التي نسب إليه في التحقيق أنه قالها يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدلائل، وأن تضمن حكمها الرد عليه، وتفتده إذا ما رأت عدم صحته، ثم تأخذ بالإعتراف إذا رأت صدقه. أما أن يدفع المتهم أمامها بأن الإعتراف التسرب له في محضر التحقيق لم يصله عنه، فرد بأنها لا تبا بدفاعة لأنه معرف في التحقيق، فذلك منها لا يمكن أن يعد رداً. وإذن فالحكم بالإدانة الذى يكون قوامه مثل هذا الإعتراف يكون معيياً لقصوره.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٨
إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين لوجوده مع متهم آخر إعترف بالسرقة في مجلس واحد بمنزله هو ومعهما المتهم الذى حصل معه الإتفاق على ارتكاب السرقة والأشياء التي إتفق على سرقتها مستخلصة من ذلك أنه لابد ضالع في الإتفاق مع المعترف فهذا جائز لها ولو كان مدلول الإعتراف لا يتعدى المعترف.

الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٧
الإعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات. للقاضي الموضوع، دون غيره، البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزى إليه قد إنزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه، ومتى تحقق أن الإعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به، وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٤٤/١/١٠
ليس في القانون ما يمنع المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على متهم متى إطمأنت إلى صحتها ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

الظعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٤
إن تقدير لئمة الاعتراف وقيمة المدول عنه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها لقاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض. فإذا كانت المحكمة قد التفتت بصحة إعراف المتهم في تحقيق البوليس وبينت الوقائع التي أيدت لديها ذلك، ولم تأبه بعنونه عنها أمام النيابة وبجلسة المحاكمة لما ظهر لها من أنه عدول قصد به التخلص من المسؤولية بعد أن تطورت حالة المني عليها وأنتهت بولائه، فإنه لا يصح أن ينص عليها شيء من ذلك.

الظعن رقم ١٧٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١
ليست المحكمة ملزمة في أخذها بإعراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستبسط منه الحقيقة كما يشف عنها

الظعن رقم ١٤٣٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣
صحيح أنه لا تصح إدانة المتهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إلتصق القاضي أنه تسلم المال بقصد من عقود الإلتصان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة، وصحيح كذلك أن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تألثم إنسان ولو بناء على إعرافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم في جرمة خيانة الأمانة وبينت أن الوصول الذي تسلم بموجبه المبلغ الذي إختلصه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة وأن المتهم نفسه قد إعراف في التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصول، فإن المجادلة في هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها، مما لا شأن بحكمة النقض به .

الظعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
أخذ المحكمة بإعراف المتهم في التحقيقات مع إنكاره لديها هو أمر متعلق بطريق الاستدلال وقاضي الموضوع هو حر فيه لا رقابة عليه بحكمة النقض .

الظعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢١
الإعراف أو الإقرار في المسائل الجنائية سواء أكان تاماً أم جزئياً ليس له المعنى المقصود في المسائل المدنية ولا هو خاضع للشروط التي ينص عليها القانون المدني. ويجوز وجوده مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع نهائياً فسواء أصدر أمام البوليس أم صدر في وقت آخر فهو لا يخرج عن كونه أحد العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدللية .

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٠
تقدير قيمة الإعزاف أو قيمة الرجوع عنه من المسائل الموضوعية. وإذا نسبت إلى التهم جملة إعزافات لقاضى الموضوع وحده هو المختص بوجوب أحدها والأخذ بما يراه.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
إن الإعزاف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعزاف التهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى إطمأت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى. ومتى كانت المحكمة قد تحققت من أن الإعزاف سليم بما يشوبه وإطمأت إليه نفسها للأسباب الساتفة التى أوردتها فلا عليها أن هى أخذت به وعزلت عليه حتى ولو عدل المقرر عنه أمامها. ومن ثم فإن ما يثوره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٦٩
من المقرر أن الإعزاف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعزاف التهم فى معرض ضبط الواقعة متى إطمأت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، وإن عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جنائى تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبرول والتزوير، قبل إعزاف الطاعن بإرتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اتّره الطاعن فى شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات، بما يدل على إطراره.

٢) إن العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة الرشوة بقبوله الرشوة المروجة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة.

٣) مناط الإعفاء من العقاب لتفديد الجاني لشعوره واختياره فى عمله وقت إرتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة واجباً - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت إرتكابه للجرائم التى دين بها ووقت إعزافه بإرتكابها فى التحقيقات، فإن التمس عليه فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٤) بيان عدد الأوراق المزمرة لا شأن له في توأمر أركان جريمة التزوير.

٥) تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون، كما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعيتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

٦) إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المزمرة، وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بنصيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا الميب عن الحكم - في صورة الظن الحالي - هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التي أولقتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبول التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن تحصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولغت بمعاليتها بالطريقة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى.

٧) الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد.

٨) متى كانت الواقعة التي إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً منه التي طلبتها النيابة العامة، فإن هذا التعديل لا يعطي الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني المتهم أو الدفاع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون.

٩) إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إغراضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التبدلية لتقرير الخبر، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها إلى مسعود الجمعية ونقيد إسرافاد كميات بترولية من المسهدين الذين من

بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدته فيه أمام محكمة النقض.

١٠) ليس ما يتبع المحكمة من أن تكتفى بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدماً في ذات الدعوى كدليل.

١١) جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم، هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمنتانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر.

١٢) الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب، ما دامت تقيمه على أسباب سائغة.

١٣) من المقرر في قضاء محكمة النقض أن حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

١٤) لأن كان القانون قد أوجب سماع ما يذنبه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في 'الدعوى، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب.

١٥) الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع، والتي لا تلزم بإيجابته، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التبديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

١٦) ليست المحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها، وإطمنتانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٧) لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٣٠

إن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومعنى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل لتستمد من الإعراف، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به، ومن ثم فإن ما يشيروه الطاعن

في شأن الأدلة المستقاة من التحقيقات والتي تنقض إعرافات الطاعن وتكشف عن بهانها وعدم سلامتها
ينحل إلى جمل موضوعي في تقدير الدليل بما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٩

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل
الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبل ذلك أن تأخذ بإعراف المتهم في أي دور من
أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى لما كان ذلك وكان
يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع بيطلان الإعراف الصند منه ولا أنه
كان وليد إكراه أو تهديد فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٩

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة
الموضوع كسائر الأدلة، إلا أنه متى أفصحته المحكمة عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحته
فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً إليه بما رتب عليه من نتائج من غير تصف في الاستنتاج
ولا تناقض في حكم العقل والمنطق، ويكون محكمة النقض مراقبتها في ذلك، لما كان ذلك وكان مفاد ما
أورده الحكم المطعون فيه أنه أطرح إعرافات الطعون هذه في المراحل السابقة على المحاكمة الإستئنائية
تأسيساً على عدوله عن تلك الإعرافات أمام محكمة ثاني درجة والتي عزا صدورهما إلى ما وقع عليه من
إكراه، وعلى ما لاحظته المحكمة من وجود آثار إعتناء بجسم الطعون هذه وكان ما أورده الحكم تبريراً
لإطراحه تلك الإعرافات ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدارها إذ كان على المحكمة وقد إسرابت في
أمرهما - ومن بينها إعرافه أمام محكمة أول درجة وحتى يستقيم لفضاؤها أن تجري تحقيقاً نسبته إلى به
حقيقة الأمر قبل أن تنصبي إلى ما إنتهت إليه. أما وهي لم تفعل إن منى النجاة في هذا الشأن يكون في غير
محله.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير
صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تحول عليه متى تراءى لها أنه يخالف الحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ٤/٢/١٩٨٩

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل
الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلا تترتب عليها إن هي لم تأخذ بإعراف المتهم، وأخذت

بمدوله عنه، وبما شهد به شهود النفي إذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن إلى صحته ويتكون إقتناعها وكان
اليمين بما أورده الحكم أن المحكمة لم تطمئن إلى إعتراف المظنون ضده الأول لما قدرته من أنه لا يطابق
الحقيقة والواقع فأطرحته، وأيضاً لم تطمئن إلى باقي أدلة الثبوت التي قدمتها النيابة العامة في الدعوى ولم
تقتنع بها وراثتها غير صالحة للإستدلال بها على ثبوت الإتهام، وهو ما يدخل في مطلق سلطتها بغير مقب
عليها في ذلك من محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

- من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن
تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها، ومن لم فلا خير على المحكمة متى كانت لم تعد بدفاعه المشار إليه
إن هي أضفت على هذه الأقوال وصف الإعتراف لما إستظهرته من دلالتها على إقراره بالمساهمة في
الجرمة المستدة إليه، كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية هذه الأقوال إعترافاً طالما
أنها تضمنت من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر
القانوني للإعتراف .

- الإعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها
وقيمتها في الإثبات، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المزور إليه قد
إنتزع منه بطريق الإكراه .

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير مقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في
الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق بما في ذلك
محضر الضبط متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

الإعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع
كامل الحرية في تقدير حجيته وقيمتها التدليلية على المعروف، فلها أن تجزئه، هذا الإعتراف وتأخذ منه ما
تطمئن إلى صدقه وتطرح سواه بما لا يتفق به. دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم في
الإعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على واقع تستتج المحكمة منها ومن
باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية إدراك الجنائي للجرمة .

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٩

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تحول على ما تضمنه محضر جمع الاستدالات من إعرافات ما دامت قد إطمأنت إليها لما هو مقرر أن الإعرافات فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى أى دور من التحقيق بما فى ذلك محضر ضبط الواقعة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع وطالما أنها إستخلصت الإدانة من هذه الإعرافات إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٩

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وأن محكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف العزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الإعراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٩

لما كان تشكيك الطاعن فى إعرافه للضابط يتمخض جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارت أمام محكمة النقض، فإن مناه فى هذا الصدد يكون لا محل له .

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٩

من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٩

من المقرر أن تقدير قيمة الإعراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التى يفعل فيها لاجئ الموضوع بلا معقب، فلا على المحكمة إذا هى أخذت الطاعن بإعرافه فى محضر جمع الاستدالات رغم عدوله عنه بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليه ولوثاحت إلى صدوره عنه، ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

الظعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/٧

الإعزاف في المسائل الجنائية من العناصر التي تقلل عمكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات. أما ما يشتره الطاعن من بطلان ذلك الإعزاف بسبب مخالفته المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا جدوى له من إثارته. ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تخليده من اتصال رجال السلطة بأنهم المحبوس داخل السجن، ولا يترتب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على النهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

الظعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

تفريط التهمة في مكون سرها والإفضاء بذات نفسها لا يحير وجهاً للطعن على الدليل المستمد من إقرارها طوعية واعتباراً. ولا تأثير لحوف التهمة في صحة إقرارها ما دام هذا الحوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

الظعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تقلل عمكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بإعزاف التهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن الأقوال التي يدلي بها المتهم في حق غيره من المتهمين تحصل منه شاهد إثبات ضدهم.

الظعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعزاف التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وكان الحكم قد استند إلى إعزاف الطاعن بالتحقيقات وألغت عن إنكاره بالجلسة فإن ما يدعيه الطاعن من تناقض بين التعويل على إعزافه وبين الإلطات عن إنكاره لا يكون له عمل.

الظعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٢

من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بإعزاف التهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ما دامت قد إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع فإن ما يشتره

الطاعن في شأن عدم سماع المحكمة للشهود وعدم مناقشتها الطاعن في إعدائه الذي عدل عنه أمامها لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٨
من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بإعراف التهم متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥
من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعراف التهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى كما أن لها أن تجري الإعراف لتأخذ منه ما تظمن إليه وتطرح ما عداه وتقدر قيمة الإعراف من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولو كان صادراً من التهم التي تفتش بساطل بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها.

الطعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦
من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن من إطلاقاتها الأخذ بإعراف التهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار - التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧
إن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه التهم من أن إعدائه نتيجة إكراهه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سافهة، ولا يلزم من ذلك عدول الطاعن عن إعدائه وإنكاره بمجلسة المحاكمة الإتهام المستند إليه، إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ بإعراف التهم في تحقيقات النيابة ليراعه مما يشوبه من عيب الإكراه وإطمئناً من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له عمل .

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٧

لما كان الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولما أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لما أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المنزوي إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه أو صدر منه على أثر إجراء باطل بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة، وكانت المحكمة قد خلصت في إستدلال مانع إلى سلامة الدليل المستمد من إعتراف الطاعن أمام النيابة لما رأيته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي إستظهره من باقي عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عنه طواعية وإختياراً في غير رهبة من رجال الشرطة وإطمأنت إلى صحته وسلامته باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها فضلاً عن أن الحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه إستجيز بمقرر الشرطة لفورة بغير حق قبل عرضه على النيابة بما أثبتته من أنه مثل أمام النيابة العامة في ذات اليوم الذي تم فيه ضبطه وهو ما لا يجازي فيه الطاعن لأن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة بما يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٨

من المقرر أنه لا يلزم في الإعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة المكشآت 'عقلية' والاستنتاجية 'إقرواف' الجنائي للجرمة.

* للموضوع الفرعي : تقدير إعتراف المتهم على آخر :

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٤٩

ليس في القانون ما يمنع القاضي من أن يستند في الإدانة إلى مجرد إعتراف منهم آخر متى إطمأن إليه .

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٠

للمحكمة أن تعول في إدانة منهم على أقوال منهم آخر معه متى إطمأنت إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها. كما لما أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على هذه الأقوال على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها .

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٥
إن قول منهم على آخر هو فى حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تتول عليها فى الإدانة وإذن لماذا كان الحكم فى صدد تحمله عن منهم فى الدعوى لقضى ببراءته قد عبر عنه بلفظ "شاهد" لذلك لا يضيره ولا يؤثر فى سلامته .

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/١
من حق محكمة الموضوع متى رأت أن إعراف منهم على منهم جاء صحيحاً ومغلاً لفتحها - أن تأخذ به فى إدانة المتهم المعروف عليه.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩
إن حجة إعراف منهم على آخر مسألة تقديرية بحجة مووكة لرأى قاضى الموضوع وحده، فله أن يأخذ منهم بإعراف منهم آخر عليه متى أعتمد بصحة هذا الإعراف وإطمأن إليه.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦
شككة الموضوع أن تأخذ بإعراف منهم على منهم فى التحقيقات متى إطمأن إليه ووثقت به ولو لم يلبس هذا الإعراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة، كما أنه ليس ثمة ما يمنعها من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراق الكلاب البوليسية متى ارتاحت إليه كوسيلة من وسائل الاستدلال فى الدعوى .

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٧
للمحكمة أن تأخذ المتهم بإعراف منهم آخر عليه، دون أن تكون ملزمة بتعزيز هذا الإعراف بأدلة أخرى فى الدعوى ما دامت هى قد وثقت به وإطمأن إلى صحته .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤
لا جناح على المحكمة إن هى عولت على إعراف منهم آخر فى التحقيقات الأولية متى وثقت به وإطمأن إليه، ولو عدل عن هذا الإعراف بعد ذلك.

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٤
إذا كان يبين من الحكم أن أحد المتهمين إعراف على الآخر وأن المحكمة أخذته بإعواله فى حق نفسه ولم تأخذ بإعواله بالنسبة للمتهم الآخر لأن مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل حمام خاص تتوالى له حرية الدفاع فى نطاق مصلحة الخاصة، دون غيره.

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦
محكمة الموضوع أن تأخذ بإعوارف متهم على متهم آخر متى إطمأن إليه، ولما أن تأخذ بما تظمن إليه من رواية التهم المعروفة دون أخرى .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢
للمحكمة أن تأخذ بإعوارف متهم على آخر وبعض إعوارفه دون البعض الآخر ما دامت قد وثقت بما أخذت به وإطمأن إلى صحته من غير أن تكون ملزمة بتأييد ما إلتصت به بأدلة أخرى.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦
من حق المحكمة أن تأخذ بإعوارف متهم في حق متهم دون آخر.

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعوارف التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢
من المقرر أن من حق المحكمة أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم آخر متى إطمأن إليها، وأن لها أن تأخذ بإعوارف التهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه، كما أن لها أن تجزئ أي دليل ولو كان إعوارفاً والأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما عداه.

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩
من المقرر أن الإعوارف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقبيلتها في الإثبات وأن للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ بإعوارف التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٤
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعوارف التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٣١
إن ما أشتهر من أن إعراف متهم آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلاً على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الإتيان على إطلاقها. لأن حجية هذا الإعراف مسألة تقديرية بحجة مروكة لرأى قاضى الموضوع وحده، فله أن يأخذ بإعراف متهم ضد آخر إذا اعتقد صدقه أو أن يستعده إذا لم يبق بصحته.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٥/١٥/١٩٣٣
إن أخذ محكمة الموضوع بإعراف متهم على متهم غيره لم عدم أخذها بإعراف ذلك المتهم نفسه على متهم آخر، مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها. وهى حرة لى تكوين إعتقادها بالنسبة لكل متهم على حدة. ولها فى سبيل ذلك حق تجزئة أقوال أى متهم أو شاهد دون أن يصير ذلك تناقضاً أو تعارضاً يوجب حكمها.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٤٩
إن خطأ المحكمة فى تسمية الأقوال التى يقرها متهم على غيره إعرافاً - ذلك لا يؤثر فى سلامة حكمها ما دامت هذه الأقوال مما يصح الاستدلال به وإثباته القضاء عليه .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١/٣/١٩٢٩
ما أشتهر من أن إعراف متهم على آخر لى حد ذاته لا يصح أن يكون دليلاً عليه ليس قاعدة قانونية واجبة الإتيان على إطلاقها. لأن حجية هذا الإعراف مسألة تقديرية بحجة مروكة لرأى قاضى الموضوع وحده، فله أن يأخذ بإعراف متهم ضد متهم آخر إذا اعتقد صدقه أو أن يستعده إذا لم يبق بصحته.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٢/١٤/١٩٢٩
إلتناع المحكمة بصحة إعراف متهم على آخر هو أمر موضوعى. فلها تمام الحرية فى توجيه تقديرها فى هذا الشأن أى توجيه نظمتهن إليه .

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٢/١٤/١٩٢٩
إنه وإن كان من المصطلح عليه عموماً أن إعراف متهم على متهم لا يصح لى حد ذاته أن يكون دليلاً يقضى بموجبه غير أن هذه القاعدة ليست فى الحقيقة قاعدة قانونية واجبة الإتيان على إطلاقها. وإنما حجية إعراف متهم على متهم هى فى الواقع مسألة تقديرية بحجة مروكة لرأى قاضى الموضوع وحده. للقاضى أن يأخذ بالإعراف الذى من هذا القبيل إذا اعتقد صدقه أو أن يستعده إذا لم يبق بصحته .

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣
للمحكمة الجنائية مطلق الحرية في تقدير الدليل الذي يقدم إليها. فإذا إطمأنت عند نظرها الموضوع إلى صحة إعراف متهم على آخر ورات الأخذ بذلك الإعراف فإن لما ذلك بغير مراء.

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. وكان الحكم المطعون فيه قد إتبع بما شهد به شهود الإلزامات وما تضمنته إعراف الطاعن الثالث الذي إطمأن إليه في ثبوت الواقعة - بناء على إستخلاص سائغ فإن ما يجره الطاعنان الأول والثاني من تشكيك في صحة إعراف الطاعن الثالث وتصوره في التذليل عل مقارفتها لما أدينا به لا يعمد أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر، وهي من بعد - غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يجرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم، فإن الطعن يتحلل إلى مجرد جدل موضوعي يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة في تدليل ستغ وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦
من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين.

* الموضوع القرعي : تقدير إكراه المتهم على الاعتراف :

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٧٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥
حكمته الموضوع أن تقرر الإعراف الذي يصدر من المتهم الذي تخذت حذره إجراءات قبض أو تفتيش باطله وتصل فيما إذا كان هذا الإعراف قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للإجراء الباطل، وتقدير المحكمة في ذلك، كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى، هو من المسائل الموضوعية التي لا تعف حكمها فيه.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢
إن تقدير عدم صحة ما يدعيه منهم من أن إعرافه نتيجة التعذيب والإكراه مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها ما دامت تلمحه على أسباب مائفة عقلاً.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
إن محكمة الموضوع أن تقدر الإعراف الذى يصدر من المتهم وتفصل فيما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أم أنه كان مشوباً بالإكراه، وتقديرها فى ذلك كما هو الشأن فى تقديرها لاسائر الأدلة الأخرى هو من المسائل الموضوعية التى لا معقب عليها ما دام يقوم على أسباب تبرره.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
إن قول الضابط إن المتهمه إعرافت له بإرتكاب الجريمة إثر إستدعاتها لمرورها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الإكراه ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة ويقصد إظهار الحقيقة.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٦
الإعراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً - ويعتبر الإعراف غير إختيارى وبالتالى غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف إنما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكفى التلوع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقرر من إقراره إذا كان القبض والحبس قد ولعا صحيحين وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٧
مضى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم إعراف لرجل البوليس الملكى لأحراره المخبر وإخفائه فى مكان خاص من جسمه، لإستصحابه باعتباره من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق .

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢
إن الإعراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادفاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالمتهم أن تتولى هى تحقيق دلاءه من أن الإعراف السند إليه فى التحقيقات والذى إستندت إليه المحكمة فى حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فإن هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الإدعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأدوال فإن حكمها يكون قاصراً متعنياً

نقضه، ولا يبنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة .

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠

الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فللقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المزور إليه إنزغ منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق من أن الإعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٥

من المقرر أن الإعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه. والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين إعتراف المتهم والإصابات القول بحصولها لإكراهه عليه ونفي قيامها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه. ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف إصابات الطاعنين نتيجة وثوب "الكلب البوليسي" عليهما وإعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى القصور منها وأطروحت الدفع بطلان إعترافه إستناداً إلى تفاهة الإصابة المتخلفة به وأن إعترافه جاء صادقاً ومطابقاً لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين إعترافه هو والطاعن الآخر وبين إصاباتهما، فإن حكمها يكون عندئذ قاصراً معيناً نقضه. ولا يبنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤

سلطان الوظيفة في ذاته بما يسهه على صاحبه من إختصاصات وإمكانيات لا يعد إكراهاً، ما دام هذا السلطان لم يستغل إلى التهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً. كما أن مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه البطل للإعتراف لا معنى ولا حكماً.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٠
الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير
صحتها وقيمتها في الإثبات. فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعزافه نتيجة إكراه، بغير
معقب، ما دامت تقيمه على أسباب صائفة.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧١
لا على الحكم أن يأخذ بإعزاف الطاعن في تحقيقات النيابة العامة لبرأته مما يشوبه من عيب الإكراه
وإطمئناناً من المحكمة إلى صحته، ولو عدل عنه التهم بعد ذلك .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٢
من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعزافه كان نتيجة
إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب صائفة. ولما كان الحكم الطعن فيه قد عرض للدفع
بأن إعزاف الطاعن كان وليد إكراه وأطرحة إستاداً منه إلى أنه قول مرسل وقد أثبت وكيل النيابة خلوه
"الطاعن" من أية إصابات لأن الإعزاف جاء صريحاً وواضحاً في وصف الحادث ومحدداً لعدد الضربات
والآلة المستعملة فيه وما يتفق مع ما ثبت من تقرير الصفة التشريعية. فإن ما يقره الطاعن في هذا الشأن لا
يكون له محل إذ هو لا يعمد أن يكون جديلاً موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١/٨/١٩٧٣
منى كان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الدفاع من أن الإعزاف المنسوب صدوره للطاعتين بالتحقيقات
كان وليد إكراه ورد عليه في قوله "وحيث إنه عن الدفع ببطان إعزافات المتهمين بقوله أنه صدر عن
إكراه فلم يجب للمحكمة أن شيئاً من الإكراه واقعاً على أي منهما ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع"
وكانت الطاعتان لا تزعمان بأنهما قد قدمت أي دليل على وقوع إكراه مادي أو معنوي عليهما وكانت
المحكمة قد إطمأت إلى إعزاف الطاعتين فإن لها أن تأخذ به لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع سلطة
مطلقة في الأخذ بإعزافهما في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدلا عنه بعد ذلك متى إطمأت إلى
صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعتان في هذا الخصوص لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٣
من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأت إلى عدله ومطابقته للحقيقة والواقع

كما أن لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف الموزع إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة. ولما كانت المحكمة قد خلصت في إستدلال سائق إلى سلامة الدليل المستمد من إعراف الطاعنين لما إرتأته من مطابقتها للحقيقة والواقع الذي إستظهرته من باقي عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عن الطاعنين طواعية وإختياراً فإن ما يشيروه الطاعنان من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي وسلطة المحكمة في تقدير الأدلة لما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥

من المقرر أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من إختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً وبمجرد الحثية منه لا يعد قرين الإكراه البطل للإعراف لا معنى ولا حكماً، فإن ما يشيروه الطاعنون في هذا الشأن من إعرافهم كان وليد إكراه حضور الضابط في مجلس التحقيق، يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١/٢٦/١٩٧٦

- من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات - ولما أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع - كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف الموزع إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة.

- الأصل أن سلطان الوظيفة في ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما تسببه على صاحبها من إختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستطل في الواقع بأذى مادياً كان أو معنوياً إلى المدلى بالأقوال أو بالإعراف، إذ أن الحثية في ذاتها مجردة لا تعد إكراهاً لا معنى ولا حكماً إلا إذا أثبت أنها قد أثرت فعلاً في إرادة المدلى لحملته على أن يدلي بما أدلى، وعلى المحكمة أن تعرض لما يشار من ذلك بالتمحيص إضفاء الوقوف على وجه الحق فيه. وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة. فإذا كان الدفاع عن الطاعن - على ما بين من محضرى جلستي المحاكمة - جاء مقصوداً على التمسك على الإعراف الصادر منه ومن المحكوم عليها بأنه نتيجة إكراه وقع على كليهما - دون إثارة واقعة حضور ضابط الشرطة التحقيق - وكان الحكم قد فد الدفاع المثار بأسباب سائفة، فليس للطاعن أن يعنى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يتر لديها

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

إن الإعراف في المسائل الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها - دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزوف إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، وطالما أن المحكمة قد تحققت من أن إعراف الطاعن سليم بما يشوبه وإطمأنات إلى مطابقته للحقيقة والواقع، فلها أن تأخذ به بما لا مغيب عليها وإن كان قد عدل عنه بعد ذلك.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

إن الإعراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها، لأن لما - دون غيرها - البحث في صحة ما إدعاه الطاعن من أن الإعراف المعزوف إليه محض جمع الاستدلالات قد إنتزع منه بطريق الإكراه، وما دامت هي قد تحققت - للأسباب الساتفة التي ضمنتها حكمها - من أن الإعراف سليم بما يشوبه وإطمأنات إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا مغيب عليها في إخذها به.

الطعن رقم ٥١٧٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعرافه نتيجة إكراه بغير مغيب عليها ما دامت تقبله على أسباب ساتفة، إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة - بما يسهه على صاحبه من إختصاصات وإمكانات لا يحد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى مادياً كان أو معنوياً إلى المدلى بالأقوال أو بالإعراف إذ الخشية في ذاتها مجردة لا تعد إكراهاً لا معنى ولا حكماً إلا إذا ثبت أنها قد أثرت فعلاً في إرادة المدلى فحملته على أن يدلي بما أدلى لعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتناء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاءها على أسباب ساتفة.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كالة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعن، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة ساتفة من شأنها أن تؤدي إلى ما ربه عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات وإعراف الطاعنين الثاني والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض للدفع المزس على أن إعراف الطاعنين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطره في قوله : ولا بغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن التهمين الثالث والرابع قد إعرولا نتيجة إكراه وتعذيب، وهذا القول

مردود بأن الثابت عند إستجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميعهم أدلوا بأقوالهم فى هدوء وطمانينة ووجود هذه الإصابات فيما بعد إنما قصد به خدمة القضية. وهذا الذى أوردته الحكم سائفاً وكالياً لرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الإعواف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعرافه جاء نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولا يغير من ذلك عدول الطاعنين الثانى والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بمجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم لما هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ بإعواف المتهم فى تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه وإطمئناناً من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠

من المقرر أن الإعواف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ بإعواف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته لحقيقة الواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المزور إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه المادى أو المعنوى بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

لما كان الحكم قد عرض لما أثير من صدور الإعواف من الطاعنين الثلاثة الأول تحت تأثير الإكراه الواقع عليهم من رجال المباحث، ورد عليه بقوله: ولا يغير من صحة هذه الإعوافات ما أشار إليه الدفاع من أن أحد المتهمين به سحج فى صدره قرر أن أحد رجال الشرطة قد أحدثه به للإدلاء بالأقوال التى أدلى بها ذلك أنه فضلاً من أنه ليس فى أوراق الدعوى ما يشير إلى أن إعرافات كل من الطاعنين الأول والثالث - قد أخذت تحت تأثير الإكراه لأن المحكمة لم تعول فى إرادتها على ما قرره المتهم الطاعن الثانى - فى محضر التحقيق المؤرخ ١٩٧٣/١١/٩ المعاصر لوقت إصابته وإنما عولت فى ذلك على أقواله اللاحقة وقد غلت الأوراق من أن أقوال هؤلاء المتهمين جميعاً قد أخذت تحت تأثير الإكراه" وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على ما أثير بشأن الإكراه سائفاً فى تقييده وفى نفى الصلة بين السحج المشاهد بصر الطاعن الثانى وبين الإعواف - الذى أدلى به فى التحقيق فى وقت لاحق غير معاصر لحدوث ذلك السحج - والذى إطمأن إليه الحكم دون سواء، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، فلها - بهذه المثابة

- أن تقرر عدم صحة ما يدعيه النهم من أن الإعراف المزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة. لأن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧

إن الإقرار في المسائل الجنائية بنوعيه - القضائي وغير القضائي - بوصفه طريقة من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها - دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه النهم من أن الإقرار المزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد تحققت من أن إقرار الطاعن لرئيس المباحث سليم بما يشوبه وإطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والوقائع فلا ترتب عليها إذ هي عولت عليه - بالإضافة إلى مسائر الأدلة والقرائن التي ساقته في حكمها وإن كان الطاعن قد عدل عنه بعد ذلك، ولا يقدر في سلامة الحكم خطأه في تسمية الإقرار إعرافاً طالما أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز بالي الأدلة والقرائن، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٨

من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصراً من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، لها - بهذه المثابة - أن تطرحه إذا لم تنتج بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة وأنه يكفى في المحكمة الجنائية أن تشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى النهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بهر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسيب، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطمئنانها في تقدير الأدلة. وإذا كانت المحكمة - بعد أن أحاطت بواقعة الدعوى وألّت بأدلة الفيوت فيها - قد ألصحت، على النحو المتقدم بيانه وفي حدود سلطتها التقديرية، عن عدم إطمئنانها إلى صحة إعراف المظهرين ضده - بضرهه الجني عليه بعضاً من السنتط وتركه في مكانه - لا كشفت عنه المعايبة من وجود دماء على بعد بضعة أمتار من مكان جثة الجني عليه، ولما أثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات الجني عليه التي أودت بحياته لا تنشأ من الإعتداء بعضاً من السنتط بل من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة ذات حالة حادة أو شبه ذلك. كما أنها إنتهت إلى أن التهمة محل شك لخلو الأوراق مما يفيد حصول تماسك بين الجني عليه والمظنون ضده يصح أن تتجم عنه السحجات الظرفية والمساهدة بيد الأخير، ولعدم معرفة لصيلة الدم الموجود على جلبابه، وخلو الساتطور المقول بضبطه في منزله من أى أثر لدماء. لما كان ذلك، وكانت هذه الأسباب - التي برزت بها محكمة الموضوع إطراحها إعراف المظنون

ضده وتشككها في صحة إسناد التهمة إليه من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، وكانت الطاعة لا تقار في أن الحكم قد إلتزم في تحصيله للوقائع - الحقائق الثابتة بالأوراق، فإن ما تعيه عليه الطاعة من فساد وقصور لا يعلو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها هي إليها كما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

الظعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١

من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ومعنى تحققت من أن الإعزاف سليم كما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها .

الظعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩

من المقرر أن الإعزاف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها - بهذه المثابة - أن تقرر عدم صحة ما يدعيه الطاعن من أن الإعزاف المعزى إليه قد أنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقم تقديرها على أسباب مسانعة فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

الظعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤

الإعزاف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومعنى تحققت من أن الإعزاف سليم كما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به كما لا معقب عليها.

الظعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦

الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الإعزاف أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقول بمصورها لإكراه الطاعن عليه، ونفي قيامها في استدلال مانع.

الظعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٥

الإعزاف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كانتا ما كان قدره، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين إعزاف التهمين والإصابات المقول بمصورها لإكراههم عليه ونفي

قيامها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بطلان الإعراف على النحو السابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة الخفق وجود إصابات ظاهرة بالمتهمين، لا ينفي وجود إصابات بهم، كما أن حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجريمه النيابة العامة لا ينفي وقوع التعذيب، وإذ ناظر القاضي الجزئي الطاعنين أثبت - حسبما سلف البيان - تعدد إصاباتهم وأنه نذب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هذه الإصابات، بيد أن قراره لم ينفذ، فإنه كان لزاماً على المحكمة - قبل أن تقطع برأى في سلامة الإعراف - أن تتولى بنفسها تحقيق ما أشاره الطاعنون في هذا الشأن وأن تبحث الصلة بين الإعراف وبين هذه الإصابات. أما وقد نكلت عن ذلك وعولت في إدانة الطاعنين على الدليل المستمد من إعرافهم، فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والفساد في الاستدلال فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع، ولا ينفي عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة في المراد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون غفيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي إنتهت المحكمة إليه.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١/٧

الإكراه البطل للإعراف هو ما يستعمل بالأذى مادياً كان أم معنوياً إلى المعارف في إرادته وبمحملة على الإدلاء بما أدلى به .

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتر شيناً مما أورده بوجه الطعن بشأن قالة مدور إعرافه تحت وطأة تهديد رجال الشرطة، وإنما لصارى ما أثبت بالحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن "أن الإعراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة وإعراافات تحت تأثيرات أخرى، ولا أريد أن أفوى على أحد في هذه التحقيقات" وإذ كانت عبارة "تحت تأثير رجال الشرطة" أو "تحت تأثيرات أخرى" هي من المبارات الرسالة ولا تحمل معنى الإكراه ولا التهديد المدعى بهما، فإنه لا يبلل من الطاعن أن يجرهما لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١

من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ولقيمتها في الإثبات، فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

٢٠٩ متى كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الحاضر مع الطاعن بعد أن أثار مسألة تلفيق التهمة وصدور أمر من النيابة بجس الطاعن في ٢٣/٤/١٩٧٨ في قضية أخرى أودف ذلك بقوله "وإن أمر الحبس مكان تنفيذ السجن ويبقى المتهم في حوزة المباحث لا هو مثبت بدفع القسم أو بدفع المباحث وقد طلبنا ضم هذه الدفاتر لإثبات أن المتهم قد ظل معه زوجته تحت التعذيب" مما مفاده أن المدافع عن الطاعن قد ركن إلى الدفع بأن الإعراف الذي تضمنه محضر الضبط المؤرخ ٢٩/٤/١٩٧٨ كان وليد إكراه. لما كان ذلك وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند في إدانة الطاعن - ضمن ما إستند إليه - إلى إعرافه، وكان الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه وكان من المقرر أن الدفع بظلال الإعراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الإعراف. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على إعرافه بغير أن يرد على ما أثير من دلائل جوهرى حوله ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب.

٣ الأدلة في المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تغير التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة .

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٢

لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وأن محكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت من أن الإعراف سلم لما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها.

الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢

الإعزاف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها ولميتها فى الإثبات، ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المزور إليه قد إنترع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت أن الإعزاف سليم لما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها.

الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

لما كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى فضائه بالإدانة - ضمن ما إستند إليه من أدلة - على الإعزاف المزور إلى المتهمين الأول والثانى والثالث فإنه يكون معياً بالقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال بما يطله. ولا يعصمه من هذا البطلان، ما قام عليه من أدلة أخرى، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها بجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تغرر التعرّف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها لفتت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢

من المقرر أن الإعزاف لا يحول عليه - ولو كان صادفًا - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره وإذا كان الأصل أنه يصح على المحكمة أن هى رأت التحويل على الدليل المستند من الإعزاف أن تحت الصلة بينه وبين الإكراه المقول بمحصوله وأن تنفى قيام الإكراه فى إستدلال مانع أطرح الدفع بطلان الإعزاف على السياق المتقدم بقالة أن المتهم الثالث إعرف أمام النيابة العامة دون أن يشو إلى أن تمه إكراه وقع عليه وإلى أنها ناظرته وأثبتت بمحضها خلوه من آثار تفيد التحقيق وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإستناذه إلى الدليل المستند من إعزاف الطاعن الثانى بتحقيق النيابة، ليس من شأنه أن يؤدى إلى إهدار ما دفع به الطاعنون من بطلان هذا الإعزاف لصدوره وليد إكراه وإطمئنانه إلى هذا الإعزاف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإعزاف أمامها أنه كان مكراً عليه، أو أنها ناظرته فلم تلحظ به آثار تفيد التحقيق ما دام أنه ينازع فى صحة ذلك الإعزاف أمام تلك الجهة، كما أن سكوت الطاعن المذكور عن الإفضاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما يذهب الحكم - ليس من شأنه أن يفتى حتماً وقوع الإكراه فى أية صورة من صوره مادية كانت أم أدبية، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه بالإدانة - ضمن ما إستند إليه من أدلة - إلى إعزاف المتهم الثالث "الطاعن الثانى" فإنه يكون معياً بالقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال بما يطله ولا

يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لا هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضئيلة متسندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها لطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان إعزافه للإكراه، وبعد أن أضح عن أن باقى الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى وحدها - حتى بغير الإستناد إلى هذا الإعزاف - لإقناع المحكمة بيقوت الإتهام قبل الطاعن، تصدى لهذا الدفع وأطرحه بأسباب سائفة تكفى لحمل النتيجة التى خلص إليها وما لا تنافى فيه وإذ كان الإعزاف فى المسائل الجنائية من عناصر الإسدال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف الموزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها - كالتشان فى الطعن المطروح - على أسباب سائفة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مجدياً.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨

الإعزاف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف الموزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت المحكمة من أن الإعزاف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه فبأن لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

لما كان ما يثيره الطاعن الرابع من تعويل الحكم على إعزافه الذى عدل عنه بالجلسة مردوداً بما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بإعزاف المتهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الرابع وإن أثار أمام هيئة سابقة بملسة ١٧ من يولييه سنة ١٩٨٣ دعوى الإكراه بالضرب ودفع المدافع عنه بتلك الجلسة ببطلان الإعزاف الموزو إليه للإكراه الواقع عليه، إلا أنه عاد بملسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ التى اختتمت بصذور الحكم المطعون فيه وقرر ما يفيد عدوله عن هذا الدفع بقوله أن بطلان الإعزاف مردده وجود الطاعن حين سزاله بإدارة المخدرات وهو مكان يوحى

بالتهديد والإرهاب ومن ثم يقدو متعصى الطاعن الرابع على الحكم بعدم التعرض لما أثاره من تعيب الإعزاف ولا محل له، لما هو مقرر من أن مجرد تواجد التهم أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الإكراه البطل لإعزافه لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل إليه بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤

إن الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المغزو إليه قد إنتزع بطريق الإكراه، ومتى تحقق أن الإعزاف سليم بما يشوبه وإطمأنت إليه نفسه، كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون عاصراً لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

متى كان الحكم قد إنتهى إلى أن إعزاف الطاعن الثاني خالص من كل شائبة وأنه صدر عنه طوعية واختياراً، ودلل على ذلك بما ينتجه وخاصة أن لم يدفع بأنه أكره عليه في المراحل السابقة التي مرت بها الدعوى وإنما ساق الدفع به قولاً مرسلأ عارياً عن دليله أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الأول الصادر بالإدانة، وكان هذا الرد يشمل دعوى الإكراه على أية صورة ممكنة وكانت العبارة المشار إليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على التهم المذكور وأمسك بتلابيه فقرر التهم أنه مسرور الحقيقة فأبعد الكلب عنه، ليست نصاً في أن الكلب أعمل في الطاعن الثاني أتيابه، أو أنشب أظفاره، أو أن ما رده من إعزاف أمام النيابة العامة كان وليد الإكراه أو الخوف من الكلب ولا تنفيده حتماً، وكان الحكم قد غلص - كما سبق - إلى أن الإعزاف برئ مما يقدح في سلامته وصحته وهو تقرير مستقل به قاضى الموضوع، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما يعميه.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢

الإعزاف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه التهم من أن الإعزاف المغزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، بغر معقب عليها، ما دامت تقيمه على أسباب سالفة.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

للمحكمة أن تأخذ بإعزاف التهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقتها للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب. وإذا كان البين من المفردات المضمومة إن كل

ما ضمنه الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية في أمر تعيب إعترافه هو ما سطره فيها من القول بأن: "إعتراف المتهم بحضور ضبط الواقعة قد أخذ عليه بالتهديد والحيلة لأنه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم في يوم من الأيام". وكان مجرد القول بأن الإعتراف ولید التهديد والحيلة لوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دليلاً بطلان الإعتراف لأن مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الإكراه البطل لإعترافه لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً - وهو ما يدعيه الطاعن في كافة مراحل الدعوى.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومنى تحققت بأن الإعتراف سليم لما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ بما لا يعقب عليها .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢

لما كان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الإعتراف في قوله: "وحيث إنه عن إعتراف المتهم وما أثاره الدلائل من أنه جاء ولید إكراه فهو دفاع خال من دليل عليه والحكمة تلتفت عنه خاصة أن المتهم مرد تفصيل الواقعة وهو بإرادة حرة وجاء تصويره لها بما يتفق وماديات الجريمة وما لا يخالف ما جاء على لسان المجني عليها وما جاء بظهير الطب الشرعي عن الإصابات التي لحقت بالمجني عليها، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن على سلامة إعتراف المتهم الذي جاء عن إرادة حرة وإعابة وجاء نصاً في إقرار الجريمة". ولما كان الإعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى سلامته ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقييم تقديرها على أسباب سائفة وكان الحكم المظنون فيه على ما سلف يات - قد خلص في منطق سائغ وتدلليل مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان إعتراف المحكوم عليه لصنوره تحت تأثير الإكراه وألصح عن إطمئنانه إلى صحة هذا الإعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أية شائبة في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة، وكان سلطان الوظيفة في ذاته يسفه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهها ما دام هذا السلطان لم يتصل إلى التهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ويجرد الخشية منه لا يعد من قرين الإكراه الميثل للإعواف لا معنى ولا حكماً.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعرافه ولید إكراه أو أنه صدر عن غير إرادة حرة منه ما دامت تقيمه على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٤٩٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢

الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادفاً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، وكان من المقرر أن الدلع بطلان الإعراف لصوره تحت تأثير الإكراه هو دلع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، يسعى في ذلك أن يكون التهم المعروف هو الذى دلع بالطلان أو أن يكون منهم غيره هو الذى دلع له ما دام الحكم قد عول في إدانة الأخير على ذلك الإعراف وكان المدافع عن الطاعة قد تمسك بأن الإعراف المعزو إلى غيرها من التهمات قد صدر ولید إكراه وقع عليهن، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعة وباقي المحكوم عليهم على إعراف هؤلاء دون أن يعرض لدفاعهما الجوهري ويقول كلمته فيه، فإنه يكون معيأ بالقصور في التسبب ولا يمنع من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجموعة تتكون عقيدة القاضي بمحض إذا سقط أحدها أو استبعد تملز التعرف على مبلغ الأثر الذي كان له في الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق أن الإعراف سليم ما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما

لا معقب عليها كما أن لها أن تعول في تكوين معتقدها على قول منهم على آخر متى إطمأنت إليها وأن لها أن تأخذ بإعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

لما كان من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، وفي الأخذ بالإعتراف في حق المتهم وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق، ولو عدل عنه بعد ذلك، ولما دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المزور إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق أن الإعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت المحكمة إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها فيه.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٠

من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المزور إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها - كالشأن في الطعن المطروح - على أسباب سائفة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مجدياً .

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨

من المقرر أن الدفع بطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أو أن يكون منهم آخر في الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإقرار. لما كان ذلك، وكان البين لما سلف أن المدافع عن الطاعن الرابع والمتهمة السبعة قد دفع أمام المحكمة الإستئنافية بطلان إعتراف الأعيرة والتي كانت قد عزت هذا الإعتراف إلى الإعتداء عليها بالضرب من رجال الشرطة، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله أقوال الأعيرة في هذا الخصوص إلا أنه عول على إعترافها ضمن ما عول عليه في إدانتها والطاعن الرابع دون أن يعرض إلى ماثير في صدد هذا الإعتراف ويقول كلمته فيه، فإنه يكون قاصر التسبب، يطله ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الرابع. ولا يغير من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى لأن الأدلة في السواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة

تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعلم التعرف على الآخر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٨
من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأعواراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وأن محكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواراف المزمور إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الإعواراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١١/٩/١٩٨٨
من المقرر أن الإعواراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ولجمتها في الإلزامات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواراف المزمور إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت أن الإعواراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها. ما دامت تقيم ذلك على أسباب سائفة.

° الموضوع القرعي : ماهية إعترااف المتهم :

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧
الإعواراف الذي يحول عليه هو ما كان نصاً في إقراف الجريمة.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٧
الإعواراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ولجمتها في الإلزامات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأعواراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صده ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى .

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧
الإعواراف يجب ألا يحول عليه - ولو كان صادفًا - متى كان وليد إكراه كائنًا ما كان قدره.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨
الإعواراف هو ما يكون نصاً في إقراف الجريمة.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢
الأصل أن الإعراف - الذى يعول عليه - يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً -
إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره .

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦
الأصل أن الإعراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً -
إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره .

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٥
الأصل فى الإعراف الذى يعول عليه أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر إثر
ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣
الأصل فى الإعراف الذى يعول عليه أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر إثر
ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره .

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦
من المقرر أن الإعراف الذى يعول عليه كدليل إثبات فى الدعوى يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة
حرة، فلا يصح التعويل على الإعراف - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/١
الإعراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر
إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٣١/١/٨
الإعراف المحير فى المواد الجنائية والذى يؤخذ به المتهم يجب أن يكون نصاً فى الإقرار الجرمية وأن يكون
من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويل. وأما سوق الأدلة على نفي مغفلة من أقوال المتهم فقلت
فى مناسبات ولعلل مختلفة، وجمعتها على أنها إعراف بالتهمة فلا يبعد إعرافاً إذا كانت حقيقته تحملاً
لألفاظ المتهم بما لم يقصده منها .

الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢
الأصل في الإعراف الذي يعول عليه أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر الأمر
حفظ أو إكراه كائناً ما كان قدره، وكان من المقرر أن الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه
هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة
على هذا الإعراف .

الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠
الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً
- إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠
ينبغي في الإعراف الذي يعول عليه أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك صادقاً إذا صدر تحت تأثير
الإكراه أو التهديد.

الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٤
من المقرر أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً
- إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد، أو ذلك الإكراه .

إفلاس

* الموضوع الفرعي : إشهار الإفلاس :

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢

من المقرر أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المثلث أهليته بل تظل له أهلية التقاضى كاملة، فله أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصياً، وإنما لا يكون للأحكام التى تصدر فى هذه الدعاوى أية حجية قبل التظلية حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر فى مواجهة وكيلهم.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧

إن تسجيل حكم إشهار الإفلاس وإن كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة فى المسائل المدنية التجارية على علم الكالسة به، وهى قرينة تقوم على الفروض من جانب الشارع إستقراً لحالة المعاملات، إلا أنها لا تصلح - وحدها - دليلاً على توفر العلم اليقضى بإشهار الإفلاس. والأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التثبت واليقين لا على القرض والإحتمال.

* الموضوع الفرعي : إفلاس بالتقصير :

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

- نص المشرع فى المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على أفعال التفالس بالتقصير الجوازى فأورد حالات معينة على سبيل الحصر إذا ما توافرت إحداها فى تاجر إعتبر مطالساً بالتقصير، وترك فيها للمحكمة حرية التقدير، فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى أو لا تمنعى بالعقوبة كما يروى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة وعدم إعلانته التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة.

- أفعال التفالس بالتقصير الجوازى الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العمدية التى لا يشترط فيها توافر القصد الجنائى لدى المتهم وإنما يقوم الركن المئوى فى الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ السبب للإخلال بالأحكام التى وضعها المشرع لضمان سير التظلية وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين. يضاف إلى ذلك أن المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه فى المادة ٣٣١ عقوبات غير أنه يجوز للمتهم أن ينفى وجود هذا الفعل. ولما كان الطاعن "المتهم" وهو يصدد تعيب الحكم بالخطأ فى القانون قد سلم فى طعنه بأنه لم يمسك دفاتر تجارية ولم يبادل

في أنه لم يعلن عن توقفه عن الدلع، فإن الحكم إذ دانه على سند من توافر هاتين الحالتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات أن يقترف المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذي يسرقه أو يخفيه أو يجنيه من الأموال التي يتعلق بها حق الدائنين أي أنه من أموال التغطية.

الإهمال الجسيم

• الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة الإهمال الجسيم :

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦
يجب أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه - فعلاً كان أو إمتناعاً.

الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠
إن المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن "كل موظف عام تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة إستعمال السلطة، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الإقتصادي أو بمصلحة قومية لها".
والجريمة المنصوص عليها في هذه المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أو كان ثلاثة هي خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بين ركني الخطأ والضرر الجسيم، وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث هي الإهمال في أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة إستعمال السلطة والخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيلة التي تقضي بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلوك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمسئول. والسلوك المقول المعادي للموظف تحكمه الحياة الإجتماعية والبيئة والعرف ومآلوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها. أما الضرر فهو الأثر الخارجي للإهمال المعاقب عليه وشرطه في هذه الجريمة أن يكون جسيماً وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضي الموضوع لإختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لإعتبارات مادية عديدة. كما أنه يشترط في الضرر أن يكون محققاً وأن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها إلى تلك الجهة وأما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلاً كان أو إمتناعاً.

• الموضوع الفرعي : ركن الخطأ في جريمة الإهمال الجسيم :

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

- تدل المراحل التشريعية التي مر بها نص المادة ١١٦ مكرر "ب" من قانون العقوبات المستعجلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأعماله التحضيرية على أن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة - هي : خطأ جسيم، وضرر جسيم، ورابطة سببية بين ركني الخطأ الجسيم والضرر الجسيم.

- حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها - الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة. والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه - فقامه تصرف إرادي خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة تولمها الفاعل أو كان عليه أن يتولمها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها. والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها، فإن تعد عن بذل القدر الذي يمثله أكثر الناس تهاوياً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً. ورتباً على ذلك فإن الإهمال الذي يستوجب عادة الإكفاء بمزاخنة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذي عناه الشارع في نص المادة ١١٦ مكرر "ب" من قانون العقوبات. وقد أوصفت المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من أن "بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة التزام الحيلة والحرص على هذه الأموال والمصالح العامة حرصه على ماله ومصلحته الشخصية". ذلك أن عدم حرص الموظف على مصلحته الشخصية لا شك مما يلام عليه وينبى عما يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادي الملتزم لثبوته.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

- يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم والفسح - إذ أن كلا منهما يغل وجهاً مائراً للإجرام يختلف عن الآخر - وإن جاز إعتبار الخطأ الجسيم والفسح صنفين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية. يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرر "ب" عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدثت به جريمة الإهمال الجسيم، لإستنزاف الفسح ركباً معنوياً في الجريمة الأولى، وإكتفى بالخطأ الجسيم ركباً في الثانية.

- لا يشترط أن يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد - بل قد يتحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة.

- الخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوالت متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية. وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجة مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

حدد المشرع للخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرراً ب صوراً ثلاث هي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ومن المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد عمداً في الجرائم غير العمدية يتوالت متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجة مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينسب عن إنحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعتول للموظف العادى في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادى خاطئ يؤدى إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها. ولكنه لم يقبل إحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والرف ومألوف الناس في أفعالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها - فإن تعد عن بذل القدر الذى يبذل أكثر الناس نهائياً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً - وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن من الواقع الذى إستان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه أهمل إهمالاً جسيماً في أداء أعمال وظيفته وأغفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكثر فرع من فروع الشركة من حذر وحيطة ودلل على ذلك بقوله المتعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارهما المالى شيئاً دون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على عملهما أو أن يطلع على سجلهما التجارى وإكفى بعضان آخرهما على الرغم من تحذير زميل له فى العمل وفى حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العمل الضامن سبق إشهار إفلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن فى خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ ج و٨٨٧ م فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويستقيم به لضاؤه وتدفيع به دعوى الفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٣

لما كان القصد الجنائى فى جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات والتي أصيحت برقم ١١٦ مكرراً بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥. هو إجماع إرادة

الموظف الجاني إلى الإضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال والخطأ في جريمة الإهمال - المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً "ب" من قانون العقوبات - والتي أصبح رقمها ١١٦ مكرراً بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - قوامه تصريف إرادى خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها، والخطأ الجسيم والعش كلاً منهما يمثل وجهاً للإجرام يختلف عن الآخر اختلافاً تاماً ويتألفه لالخطأ هو جوهر الإهمال والعش هو محور العمد، وإن جاز إعتبارهما صنفين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية يؤكد ذلك أن الشارع أدخل المادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم لاستلزام العش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى وإكتفى بالخطأ الجسيم ركناً في الجريمة الثانية. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنجز هذا النظر، فإنه يكون قد إلتون بالصواب فيما أورده عن الركن المعنوي لجريمة الإضرار العمدى ولم يخطئ في شئ.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩
الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً "ب" قوامه، تصريف إرادى خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل، أو كان عليه أن يتوقعها، ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها.

• الموضوع الفرعى : ركن الضرر في جريمة الإهمال الجسيم :

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٦٦
الضرر في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً "ب" من قانون العقوبات هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعالاب عليه، وشرطه - أن يكون جسيماً بدوره. وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لإعتبارات مادية عديدة. كما يشترط في الضرر أن يكون محققاً، ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤزم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة لافقداً. كذلك فإنه يشترط أن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته، أو أموال أو مصالح الأفراد المعهود بها إلى تلك الجهة - والمراد بالصلحة فى هذا المقام - الصلحة المادية - أى المنفعة التى يمكن تقويمها بالمال. ذلك أن الشارع لم يتجه إلى إدخال المصالح الأدبية للأفراد فى نطاق الحماية المقررة فى هذه المادة وهى رعى أساساً الأموال العامة والمصالح القومية والإقتصادية للبلاد - سعيًا وراء بناء مجتمع جديد - أما إنعطاف محتايته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية المعهود بها إلى جهة عامة لذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الإقتصادية

والتنظيم الجديد للمجتمع. وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر إنتقاص مال أو منفعة أو تضییع ربح
عققی.

التربيع

* الموضوع الفرعي : الإيجار بالنفوذ - فركان الجريمة :

الطعن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان يكفي لقيام جريمة الإيجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية تندرجه بنفوذه الحقيقي أو المزعوم بفرض الحصول أو محاولة الحصول على مزية للغير من أمة سلطنة عامة، وبذلك تتحقق المساءلة ولو كان النفوذ مزعوماً، والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراف إخوانه بعناصر أخرى أو وسائل إحيائية، فإن كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا ولعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات، وإذا التزم الحكم هذا النظر واعتبر ما وقع من الطاعن - وهو موظف عام - من طلب نفوذ من الجاني عليه بزعم العمل على إستهتار حكم لصالحه محققاً لجناية الإيجار بالنفوذ فإنه يكون قد أعمال القانون على وجهه الصحيح ويكون النسي في هذا الصدد غير سديد .

* الموضوع الفرعي : قرينة نفق التربيع :

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧

- يصح اتخاذ عجز الموظف عن إثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفة هي بذاتها من نوع الوظائف التي تنبئ هذا الاستغلال .
- متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم، وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله فقد انتفت القرينة التي إفروها الشارع ولم يحز من بعد إعتباره عاجزاً عن إثبات مصدره .
- متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروفاً كان أو غير مشروفاً فلا يصح إسنادها بمقتضى القرينة العامة إلى الوظيفة .

التماس إعادة النظر

* الموضوع الفرعي : حالات التماس إعادة النظر :

الطعن رقم ٤٠٥٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٢

المبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بغاير إحدى حالاته وقت تقديمه. فإذا كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلباً إلى النائب العام بإعادة النظر وأساء على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان مما استند إليه في الإيداع بتزوير تقريره غير البصمات ولما أصدر النائب العام قراراً برفض الطلب طعن في قراره أمام غرفة الاتهام لم طعن في قرار الغرفة أمام محكمة النقض، وقبل أن تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمداً إلى تقديم طلب جديداً أساء على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استناداً إلى حصول ذلك التزوير المدعى به، وطالب في هذه المرة عرضه وجوباً على محكمة النقض عملاً بمحكم المادة ٤٤٢ من القانون رغم أن حكماً لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب - وهو ما تشوّه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١. ومن ثم فإن الطلب المطروح يكون - في حقيقته - لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل، وهو بهذا الوصف يتدرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة كما لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجهاً لذلك على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣. وهذا الذي أقدم عليه الطالبان لا يبدو أن يكون محاولة لإظهار الطلب في إطار جديد لا يظم في الحقيقة غير ذات الواقعة وهي بعد محاولة يراود بها - المختاتاً على الأوجاع المقررة في القانون - أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوباً ومباشرة وبغير الطريق السوي. وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثل من هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٢

مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده" وإذا كان الشارع قد أورد ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن" فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى، وهي حالات تبدو فيها جديرة الطلب لما تدل عليه من غطاء الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي

أو تأميسه على حكم أُلقي، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الواضح يمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يتحول حتى طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده، وهو لم يكن بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٣ ٤ وجعل قرارها نهائياً وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قراراً يصدره النائب العام .

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣

— بين من نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر ومما ورد بذكرتها الإيضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة المشار إليها، وهي حالات منضبطة بجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن ينشأ عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتلته حياً أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهما، وإما أن ينشأ عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالمقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم. والملاحظ أن القانون المصري كان في صدد تجديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشدداً من القانون الفرنسي إذ ينص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على "وجوب وجود المدعى قتلته حياً" إعتباره وجهاً لإعادة النظر، يخصص القانون الفرنسي ليكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الأمارات الكافية على وجوده حياً. وقد كان النص الفرنسي أمام الشارع المصري وقت وضع قانون الإجراءات الجنائية ومع ذلك فقد أثر إحكاماً حجية الأحكام الجنائية ألا يكفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتلته حياً بل أوجب وجوده بالفعل حياً، مما يؤكد أنه يتطلب الدليل الجاسم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على إدانته. ولما كان من غير القبول — على هدى ما تقدم — أن تشدد الشارع في الحالات الأربع لإعادة المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب بعمومها ما تقدمها وإنما قصد بها في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكورة الإيضاحية والتي تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التهمة الجنائية، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها في الفقرات

السابقة عليها - أن تكون نصاً إجبارياً ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتعذر فيها إقامة الدليل على الوجه المطلوب قانوناً، كوفاء الشاهد أو عهته أو تقادم الدعوى الجنائية قبله أو لغير ذلك من حالات شبيهة لما لازمة عدم الإكفاء فيها بعدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا إفراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يظيره المساس من غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائياً وهي من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي تقضى بوضع حد لتزاع فصل فيه القضاء نهائياً وهو ما سجلته المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة، فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها لما لا يصح معه التبل منها بمجرد دعوى غير حاسمة، كما أنه لا يجوز أن تكون عملاً للمساومة بين الأفراد. والقول بغير ذلك مضية لوقت القضاء وحيثه ومجملته لتناقض أحكامه ما بقي الأمر معلقاً بمشينة المحكوم عليهم كلما حلا لم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء.

- الأصل أنه لا يكفى إعادة النظر في الدعوى الإدعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت غفظة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

- بين من نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر وما ورد بمذكرتها الإيضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسى المستمدة من أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة المشار إليها هي حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتلته حياً أو بقيام التناقص بين حكمين بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهم، وإما أن يبنى عليها إيهام أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة لدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم. ونلاحظ أن القانون المصرى كان في صدد تجديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشدداً من القانون الفرنسى إذ ينص تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على "وجوب وجود المدعى قتلته حياً" لإعتباره وجهاً لإعادة النظر برخص القانون الفرنسى فيكفى بظهور أوراق من شأنها إيهام الأمارات الكافية على

وجوده حياً. وقد كان النص الفرنسي أمام الشارع المصري وقت وضع قانون الإجراءات ومع ذلك فقد أثار إحكاماً لحجية الأحكام الجنائية ألا يكفي يتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حياً بل أوجب وجوده بالفعل حياً، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل، بل إنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على إدانته.

- الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن جاء نصها عاماً فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون جاء بها تعليق على هذه الفقرة أنه: "نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قُدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه. ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على المتهم أنه كان مصاباً بالعمالة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجبوراً في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى الجاني عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة". وقد استمد الشارع حكم المادة مسالفة البيان من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار موضوعها المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون رقم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومن غير المقبول أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تسرع بصومها ما تقدمها وإنما قصد بها - في ضوء الأمثلة التي ضمنتها المذكرة الإيضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التهمة الجنائية. فالغاية التي تغياها الشارع من إضافة هذه الفقرة في قانون الإجراءات الجنائية إلى حالات الإلتباس الواردة في الفقرات السابقة عليها أن تكون نصاً احتياطياً ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تفك عنها والتي قد يتعذر فيها إقامة الدليل على الوجه المطلوب قانوناً، مما لا زمة عدم الإكتفاء فيها بحدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أمام محكمة أخرى ما لم يصاحب هذا القول أو ذلك العلول ما لم يحسم بذاته الأمر ويقطع بربط اثره في ثبوت براءة المحكوم عليه، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا لإلزامها أو تفریط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يضطره المساس في غير سبب جازم بقوة الشيء المقضي فيه جنائياً وهي من حالات النظام العام التي لمس مصلحة المجتمع وتلحق بوضع حد لتزاع فصل فيه القضاء نهائياً، الأمر الذي سجلته المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه: "لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة". فأصبح

بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها، مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة، كما لا يجوز أن تكون عملاً للمساومة بين الأفراد. والقول بغير ذلك مضيق لوقت القضاء وهيئة ومجلة لتناقض أحكامه ما بقي الأمر معلقاً بمشينة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء.

- إشرط القانون في الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سبباً للإلتماس أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معاً إبان المحاكمة. ولما كان الثابت بالأوراق أن واقعة بطلان إجراءات القبض والتفتيش التي يستند إليها طالب إعادة النظر لم تكن مجهولة منه أثناء محاكمته بجرمى إحراز السلاح الناري والخدعة بدون ترخيص فقد دلح في محضر التحقيق - قبل محاكمته - ببطلان القبض عليه وتفتيشه، وطلب محاميه - تحقيقاً لهذا الدلح - سؤال شرطى المرور في ساعة ضبط السيارة التي كان يستغلها المتهم، ومع ذلك فلم ير أى منهما أمر ذلك البطلان بجلسة المحكمة المشار إليها، وقد قرر الشرطى سالف البيان صراحة في محضر التحقيق أنه لا يعلم من أمر ضبط المتهم وملابساته شيئاً، فإذا عدل عن أقواله أمام محكمة الجنايات عند نظرها قضية المخدرات، أو جاء زميله بقول مرسل مؤداه عدم مشاهدته واقعة الضبط إبان توبته، فإن هذه الأقوال - بفرض اعتبارها واقعة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة لا تعدو أن تكون مجرد دليل إحصائى لا ينهض بذاته وجهاً لطلب إعادة النظر ما دام لم يصحبه ما يحسم الأمر ويقطع في ترتيب أثره في إهدار الحقيقة التي سجلها الحكم البات وخاصة أن بطلان إجراءات قبض والتفتيش ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى ثبوت براءة المحكوم عليه ولا يلزم عنه في كل الأحوال سقوط الدليل على إدانته.

- تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية - فضلاً عن صدور حكمين نهائين متتالين عن واقعة واحدة - أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين. أما إذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمت تناقض في تفسير الوقائع يوفر الإلتماس إعادة النظر. وإن شاب الحكم الثاني عندئذ خطأ في تطبيق القانون لإخلاله بمجبة الشئ، محكوم فيه جنائياً كان ذلك موجباً للتقضى. وإذا ما كان الحكمان موضوع دعوى الإلتماس الطروحة صادرين في حق الطالب وحده فإن التناقض بينهما - بفرض وقوعه - لا يصلح سبباً لإعادة النظر.

- إستقرت المادة ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب إعادة النظر المبني على الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون سالف الذكر أن يودع الطالب غرامة المحكمة مبلغ حصة جنيتها كغرامة ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية. ولما كان الطالب قد إستند في الوجه الأول من وجهى الإلتماس إلى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة ثنائية من المادة ٤٤١ دون أن يقوم

بسداد الكفالة المنصوص عليها في القانون أو يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول هذا الوجه.

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٦

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق وما تم في شأن الطلب من تحقيقات أنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ تردد الطالب على العيادة النفسية بمستشفى أحمد ماهر وأدخل مستشفى الأمراض العقلية بالختكة بعد تشخيص حالته بجنون الصرع، ثم عاد للزود على العيادة يوم ٩ مارس سنة ١٩٧١ ودخل دار الإستشفاء للصحة النفسية بالعاصمة في يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧١ مصاباً باضطراب عقلي إلى أن غادرها في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١. وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة القاهرة للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٩ ب كلى الزيتون بتوليح الحجر عليه للجنون وما زال محبوساً عليه. وإذ أمر ائامى العام الأول - تحقيقاً للطلب المائل - بإيداع الطالب دار الإستشفاء للصحة النفسية بالعاصمة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٤ لمدة خمسة عشر يوماً ليبان مدى مسؤوليته عن أفعاله وقت إزاله جريمة الشروع في السرقة في ٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ أورد التقرير الفني أنه يعاني من الإضطراب العقلي "الفصام" ويعتبر غير مسئول عن تلك الجريمة. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر قد نصت بصدد بيان الحالة الأخيرة من الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمقوبة من مواد الجنايات والجناح - على أن ذلك الطلب جائز "إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة. وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه". وكانت تلك الفقرة وأن ما جاء نصها عاماً فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين، إلا أن المذكورة الإيضاحية للقانون علفت على هذه الفقرة بأنه تنص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة، وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه. ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصاباً بالعمالة في عقله وقت إرتكابها أو أنه كان محبوساً في هذا الوقت أو عثر على الشئ المسروق لدى إجنبي عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة، وقد تنبأ الشارع من إحالة الفقرة الخامسة إلى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكورة الإيضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على إدانته أو على تحمل التهمة الجنائية. لما كان ما تقدم، وكان ما ظهر من الوقائع

والأوراق من أن المحكوم عليه - طالب إعادة النظر - كان مصاباً بعمالة في العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع في السرقة تحول دون عقابه عنها طبقاً للمادة ٦٢ من قانون العقوبات، وإذا كانت هذه العلة على ما بين من ظروف الحال ومن الأوراق ومن محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع في درجتي التقاضي - مجهولة من المحكمة والمحكوم عليه معاً إيان المحاكمة ولا يغير من جهالة المحكوم عليه بها ما ورد على لسانه عرضاً في التحقيقات من إشارة إليها، فذلك لا ينهض دليلاً على علمه اليقيني بإصابته بها وقت إقراره الجريمة خاصة بعد الإذن له بمغادرة دار الإستشفاء قبل ذلك مما وقر في نفسه براءته من علمه، فضلاً عن أن هذا العلم لا يمكن الإعتداد به من كان سقيم العقل لا يقيم القانون وزناً لتصرفاته ولا يسأله عن أفعاله وكانت تلك العلة قد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب في الدعوى، وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الأمر وتقطع بترتيب أثرها في ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة وإعفائه من العقاب لأن طلب إعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته بما يتعين معه قبوله والقضاء بإلغاء الحكم الصادر في الجلسة رقم ٦٤٢٠ سنة ١٩٧١ إستئناف وسط القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها.

الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠

لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن "يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجرح في الأحوال الآتية: "أولاً"..... "ثانياً" إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما، "ثالثاً"..... "رابعاً"..... "خامساً" إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم ولتاع، أو إذا قدمت أوراق لم تكن معروفة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه. لما كان ذلك، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين نهائين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة، وأن يكون بين هذين الحكمين تناقض يستتج منه براءة أحدهما، ومفاد ذلك أن يكون هذان الحكمان قد صدرا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في متطوقهما. لما كان ذلك، وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدانته وقضى الآخر ببراءة المتهم، فإن طلب إعادة النظر لا يندرج تحت الحالة الثانية والمنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله، وتبريم الطالب حصة جنهات عملاً بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه: "في الحالة الخامسة من

المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اصحاب الشأن، وإذا رأى له عللاً يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعيين كلاً منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها، ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الإطلاع على الأوراق، وإستيفاء ما تراه من التحقيق، وتأمراً بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله. ولا يقبل الطعن بأي وجه في قرار اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله، وكان مفاد هذا النص أن مناط قبول طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، رهن بعرضه على النائب العام وحده دون سواء، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وقبول اللجنة هذا الطلب، وإذا كان ذلك، وكان النائب العام على ما يبين من الأوراق - لم يرفع الطلب على الوجه المقدم إلى اللجنة المشار إليها، فإن محكمة النقض لا تتصل بطلب إعادة النظر في هذه الحالة، ويكون الطلب في هذا الخصوص غير مقبول.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٤

لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت في خمس فقرات منها حالات طلب إعادة النظر بنصها على أنه "يُجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال الآتية: "أولاً" ... "ثانياً" ... "ثالثاً" إذا حكم على أحد الشهود أو الخيرة بالعقوبة لشهادة الزور وفقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم. "رابعاً" ... "خامساً" ... لما كان ذلك، وكانت العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه، وكانت الطالبة تستند إلى الحالة الثالثة من المادة سالفة البيان. وكان نص الفقرة الثالثة من هذه المادة يشترط لقبول الطلب أن تكون الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى يبنى عليها إنحصار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم، وكان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم موضوع الطلب استند في إدانة الطالبة بجرعة الضرب البسيط إلى أقوال الجنى عليها التي اطمأن إليها المحكمة من أن الطالبة هي التي أحدثت إصابته، وكان من حق المحكمة أن تستبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع من أن تأخذ بأقوال الجنى عليها وحدها متى اطمأن إليها ووجدت فيها ما يقنعها بإرتكاب التهمة للجرعة ما دام أن تقدير أقوال الشاهد هو مما تستغل به

محكمة الموضوع وهي غير ملزمة من بعد بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وإذا كان البين من الحكم أنه لم يشر إلى التقرير الطبي في مدوناته ولم يستند إليه من بين الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة ومن ثم فإن الحكم بتزوير هذا التقرير ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى ثبوت براءة الطالبة ولا يلزم عنه سقوط الدليل على إدانتها أو تحميلها النجبة الجنائية ما دام أنه لم يكن له تأثير في الحكم وبالتالي فإنه لا ينهض بذاته وجهها لطلب إعادة النظر .

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

أضافت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلى حالات طلب إعادة النظر حالة مستعجلة رؤى بها أن تكون سبباً احتياطياً لتعاكس ما عساه أن يفتت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الجائز إعادة النظر فيها ولا تفك عنها، الأمر الذي دلت عليه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية. وقد أجاز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالمعقوبة في مواد الجنايات والجنح . "إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المتهم عليه".

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣

يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب إتمام النظر صدور حكمين نهائين ضد شخصين مختلفين عن الواقعة واحدة وأن تكون هذان الحكمان كلاهما قد صدرا بالإدانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب، وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة فإن ذلك لم يكن متأتياً لأن المضبوطات كانت قد صدرت فعلاً قبل ذلك تنفيذاً لما قضى به الحكم الآخر، مما يرتفع به التناقض بينهما. لما كان ذلك، وكان طلب إتمام النظر لا يتدرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يكون على غير أساس من القانون.

الرقابة على المصنفات

• الموضوع الفرعي : الإعتداء على حق المؤلف :

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠

لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر وله وحده الحق فى إستغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الإستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى سابق منه أو ممن يخلفه. كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه "للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الإستغلال المنصوص عليها فى المواد ٥ "فقرة ١"، ٦، ٧ "فقرة ١" من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يوتب عليه مباشرة حق آخر - ويشروط لتمام التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالطصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الإستغلال ومكانه". فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وإستغلاله بأية طريقة، وعلى ألا يكون لغيره مباشرة حقه فى الإستغلال على أية صورة دون الحصول على إذن كتابى سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته، وتعالق المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن "يعتبر مكوناً لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من إرتكب أحد الأفعال الآتية : الآتية "أولاً" من إعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المواد ٥، ٦، ٧ فقرة أولى وثالثة من هذا القانون. "ثانياً" من باع مصنف مقلد... إلخ "ثالثاً" من قلّد فى مصر مصنفات... إلخ.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٥

إن قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى لحماية الصالح مؤلفى "المصنفات المجتكرة فى الآداب والفنون والعلوم" وينص فى البند "ثانياً" من المادة السادسة منه على أن حق المؤلف فى إستغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقه غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور وحجم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو السب أو قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى فى السيمافى، كما ينص فى البند "ثانياً" من المادة ٤٧ منه على أن يعتبر مكوناً لجريمة التقليد بيع المصنف المقلد، ولئن كانت جريمة التقليد، تناول مجرد بيع المصنف الذى يعتبر

نشره اعتداء على حق المؤلف دون إشراط مشاركة البائع في التقليد، إلا أن القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف وهي جريمة عمدية يقتضى علم الجنائي وقت ارتكاب الجريمة علماً يقينياً بتوافر أركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف.

*** الموضوع الفرعي : حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب :**

الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٨٧

نص المادة ١/١٧٨ من قانون العقوبات بخصوص حيازة شرائط فيديو مخلة الآداب متى أغل الحكم الطاعن بها لا تسوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الإتيان أو الإتيان لحسب، بل يكفي ذلك أن تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره.

الشروع

• الموضوع الفرعي : الشروع في الجريمة :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ١ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٣٠
من الجرائم ما لا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا تامة، وليس من هذا القبيل جنابة القبض المقرون بالتهديد بالقتل، إذ هي تتكون من عدة أعمال تنتهي بإتمامها، فإذا ما وقع عمل من الأعمال التي تعتبر بدءاً في تنفيذها لم أوقف تمامها أو خاب أثرها لأسباب لا تدخل لإرادة التفاعل فيها وقعت جريمة الشروع في هذه الجنابة.

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٥
لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة، بل يكفي لإعتبار الشروع قائماً وفقاً لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجنائي بتنفيذ فعل ما سبق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالاً ومباشرة.

الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٧
تحضير الأدوات والوسائل اللازمة للتزيف وإسعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتمام تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال المشرع العقاب عليه قانوناً إذ أن التهمين بهذا قد تعديا مرحلة التفكير والتحضير وانتظلا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لامت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة.

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ١٣ مجموعة- عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢١
إن المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه "البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها". وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب، لتحقيق الشروع، أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضي أن يكون الفعل الذي بدأ في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة. وإذن فإن إعداد المنهم للمادة السامة، وذهابها بها إلى حظيرة المواشي التي قصد سبها، ثم محاولته فتح باب الحظيرة، ذلك لا يمكن اعتباره شروعا في قتل تلك المواشي لأنه لا يؤدي فوراً ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يعدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية التهم فيها.

القصد الجنائي

• الموضوع الفرعي : إستهلاك القصد الجنائي :

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥١

إن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم هو انتواؤه بالإعتداء على المجني عليه إزهاقاً لروحه. فإذا لم تقوم المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى المتهم كان حكمها قاصراً متعياً بنقضه.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٧

تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر مقرب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٦٨

- القصد الجنائي أمر باطن يضره الجنائي وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه، والعبرة في ذلك بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه. ونية تدخل الطاعنين في إقوال جريمة القتل عقيباً للقصد المبرر قد تستفاد من نوع الصلة بينهم والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد، وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المتدنى عليه.

- متى كان الحكم قد دلت على توافر نية القتل بالأخذ بالشار وتعدد الإصابات وتعديها في المقاتل وباستعمال آلات حادة وراضعة تحدث القتل وأن الجناة لم يركبوا فرستهم إلا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسب الدلائل على قيام تلك النية كما هي معرفة في القانون.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٤/١٣/١٩٧٠

من المقرر قانوناً أن توافر ركن القصد الجنائي، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض، متى كان إستخلاصها سليماً مستنداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٠/١٧/١٩٧٦

لما كان الحكم قد أمتظهر نية القتل في قوله "وحيث إنه عن نية القتل العمد ثابتة في حق المتهم - الطاعن - من إستعماله سلاحين "خنجر وطوبخة" من شأنهما إحداث الموت وطلعتا للمجنى عليه بأحدهما وهو الخنجر في مواضع متعددة في جسمه وفي رأسه ووجهه وظهره عدة طعنات وكانت إصابة

الظهر في مقتل كما هو ثابت من تقرير الصفة التشريحية وقد ولى المتهم كبل الطعنات للمجنى عليه بهذا الحنجر حتى انتفى مرتين ولم يردده ذلك عن الكف على الاعتداء بل واصل اعتدائه بقطعة حجر كبيرة أجهز بها على ابنتي عليه بضربة في الجانب الخلفي الأيسر من فروة الرأس، الأمر الذي تستظهر منه المحكمة بيقين ثابت أن المتهم إنشوى إزهاق روح ابنتي عليه وكان ما يتحدى به الطاعن من أن إصابة الرأس وحدها هي التي تنمى إليها الوفاة - فضلاً عن منقوض بما نقله الحكم عن تقدير الصفة التشريحية بشأن ما ساهمت به باقي الإصابات في الوفاة من نزيف وصدمة عصبية - فهو مردود بأن قصد قتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالطروفي الخفية بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه. ومن ثم فإن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى عمكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

لما كان الحكم قد عرض لقصد الإتهام في المختبر فأطرحه بقوله "أن الأوراق خللت من دليل تطعن إليه المحكمة على أن التهمين قصداً بما كانا يحرزانه من مواد مخدرة الإتهام بها بل أن أقوال الشهود تؤكد أنهما ناقلين لها وبالتالي تستبعد المحكمة هذا الشك من وصف الإتهام" - لا كان ذلك، وكان يبين من المقررات المضمومة - تحقيقاً للطعن - أن الرائد "....." يقسم مكافحة المخدرات حرر محضراً مؤرخاً ١٥/٨/١٩٧٤ بأن التحريات السرية التي قام بها بالإشتراك مع الرائد "....." دللت على أن تاجر المخدرات المسجل بالقسم إجرامياً "المطعون ضده الأول" يتجر بالمواد المخدرة ويروجها بدائرة بعض أقسام شرق الإسكندرية وأن المطعون ضده الثاني وهو لبناني الجنسية بصدد تسليم الأول كمية من المخدرات هي لديه حالياً وذلك بشرق الإسكندرية، وإذا صدر إذن من النيابة بناء على محضر التحريات مائل الذكر بضبط المطعون ضدهما وتفتيشهما، فقد إنتقلت مجموعة من رجال مكتب مكافحة المخدرات حيث تم ضبط المطعون ضدهما، وحرر الرائد "....." محضراً أثبت فيه إجراءات الضبط والتفتيش وأنه بمواجهة المطعون ضده الأول بالمخدر المضبوط أعترف له بأن المضبوطات تخص المطعون ضده الثاني الذي جلبها من لبنان وأنهما كانا قد سافرا سوياً إلى هناك وعادا معاً إلى القاهرة وأن الناحد صنعت بيروت وأن الثاني هو الذي أحضر المواد المخدرة داخل الناحد بوسائله الخاصة. وفي التحقيقات أكد رجلا مكتب مكافحة المخدرات ما نعى إلى علمهما من تحريات وما أسفرت عنه إجراءات الضبط والتفتيش. لما كان ذلك، وكان قصد الإتهام المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستغل محكمة الموضوع بتقديرها بغير مقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها

سائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان ما استخلصه الحكم من نفي قصد الإلحاق لدى المظنون ضدهما لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره الحريات وأقوال ضابطي مكتب مكافحة المخدرات، كما أن ما ذهب إليه الحكم من أن أقوال الشهود تؤكد أن المظنون ضدهما ناقلين لها ليس له أصل في الأوراق وكان له أثره في منطق الحكم وإستدلاله بما يعينه بالقصور والفساد في الإستدلال ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

ممن المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجاني قد إتصرت - بعقبة خاصة - إلى إلحاق روح المجنى عليه، والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يطنه الجاني ويضمه في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الإشارات والمظاهر الخارجية التي يشتملها الحكم. ولئن كان هذا الإستخلاص من شئون محكمة الموضوع، إلا أنه يمتنع أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الإشارات والمظاهر كافياً بذاته للكشف عن قيام تلك النية. وإذا كان ما أثبتته الحكم المظنون فيه من إستعمال الطاعن سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه إياه على المجنى عليه - في خلفية لخبذه - من مسافة قريبة، بعد إقلاعه عن السرقة وفي غضون مطاردته، ثم إسراع الطاعن في العودة إلى حديقته بعد ذلك - لإخفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله - كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية القتل في حق الطاعن، حتى لو كان قد تعمد إصابة المجنى عليه بالبار، ما دام الحكم لم يدلل على إتصاف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلاً ذلك بأنه يصح في العقل أن يطلق الجنائي السلاح الناري على غريمه من قرب - متعمداً إصابته بالفعل - وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به، دون إلحاق ووجه، ومن ثم فلا حجة - من بعد - فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب إستظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السالف بيانه. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

• الموضوع الفرعي : الباعث على الجريمة :

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥

المصلحة في الجريمة لا تعدل أن تكون الباعث عليها.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٦
إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركباً من أركانها، فمتى توافرت أركان الجريمة وجب العقاب ولو لم
يتكشف الباعث الذي دفع الجاني إلى مقارنتها.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠
الباعث على الجرائم ليس ركباً فيها، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه، أو إيتاؤه على الظن، أو إغفاله
جمله.

• الموضوع الفرعي : التردد - تحققة :

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣
يكفى لتحقق ظرف الوجد مجرد ترهب الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من مكان
يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الوجد بغير
إستغفاء.

• الموضوع الفرعي : التردد - ماهيته :

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩
الوجد ظرف عيني مشدد، وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٨
الوجد هو ترهب الجاني للمجنى عليه فترة من الزمن طال أو قصرت في مكان يتوقع لدومه إليه
ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الوجد بغير إستغفاء. ولما كان
ما أورده الحكم المطعون فيه من ترهب الطاعنين للتفصيل في طريق مروره اليومى لا يستقيم مع القول بأنهم
تبره مسافة طويلة قبل إلقاءهم على قفله، لأن هذا التبع يرشح إلى القول بوقوع التفصيل بغير مفاجأة أو
غفر وهما من عناصر الوجد. ومن ثم يكون الحكم معيباً بالفساد في إستدلاله على ظرف الوجد.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩
يكفى لتحقق ظرف الوجد مجرد ترهب الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من مكان
يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه.

*** الموضوع الفرعي : القصد الإحتمالي :**

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٥

علالة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قاربه الجاني، ويرتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً. ولثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعين وإحداث إصابات برأس الجاني عليه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه. فإنه لا يقبل من الطاعين المتجدة في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩

يتحقق القصد الإحتمالي في صورة ما إذا وضع شخص النار عمداً في قطن بداخل غرفة لإحراقه لاحرق الفرفة وما جاورها. لأن وضع النار لإحراق القطن الذي بالفرفة يوجب عليه غالباً إحراق نفس الفرفة وما جاورها من الأماكن. وإذن فإن المادة ٢١٧ عقوبات يجب تطبيقها في مثل هذه الصورة.

الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٣٠

القصد الإحتمالي يقرر مقام القصد الأصيل في تكوين ركن العمد. وهو لا يمكن تعريفه إلا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تخلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن قد يتعدى فعله الغرض المتوى عليه بالذات إلى غرض آخر لم يتوه من قبل أصلاً ليمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض الغير المقصود. ومقتضى وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه. والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون جامعاً لكل الصور التي تشملها تلك النية مائلاً من دخول صور أخرى لا نية فيها داعياً إلى الإحساس من الخلط بين العمد والخطأ. والضابط العملي الذي يعرف به وجود القصد الإحتمالي أو عدم وجوده هو وضع السؤال الآتي والإجابة عليه: "هل كان الجاني عند ارتكابه لفعله المقصود بالذات مريئاً بتفليدها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الإجرامي الآخر الذي وقع فضلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل أم لا ؟ " فإن كان الجواب بالإيجاب تحقق وجود القصد الإحتمالي، أما إن كان بالسلب فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أو لا يعاقب بحسب تولد شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها. ثم إن الإجابة على هذا السؤال تبني طبعاً على أدلة الواقع من إعراف أو بينات أو قرائن. وعليه فالقصد الإحتمالي لا يتحقق في صورة ما إذا قصد المتهم قتل زيد فوضع له مادة سامة في قطعة حلوى وأعطاهم له ليأكلها فاستبقى زيد هذه القطعة وجاء بكر فوجدتها فأكل منها لمات

فإن التهم في هذه الحالة يعالَب بتهمة الشروع في قتل زيد فقط ولا تجوز معاقبته بتهمة قتل بكر بإدعاء أن القصد الإحتمالي قد تحقق. لأن النية الثانوية غير موجودة بل الموجودة بنية مژكرة منصبة كلها على الغرض الأصلي المقصور بالذات مقصورة عليه وغير متجاوزة له إلى أى غرض إجرامى آخر.

• الموضوع الفرعى : تعريف القصد الجنائى :

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠
القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء له فى تاريخ السحب، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على إسقلال عن هذا العلم لأنه من القصور الجنائية العامة - ما دام التهم لم يتنازع أمام محكمة الموضوع فى قيام هذا العلم - لديه - بل إنه يسلم فى طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٨
إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعى متعلق بالوقائع تفصل له محكمة الموضوع بمرء مقب عليها ما دام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون، وإذا ما كان الحكم قد إستخلص فى منطق سائغ أن جنابة قتل الجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنابة السرقة بإكراه التى كانت مقصودة بالإتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثانى - فى إرتكابها، وإستدل على ذلك بما أورده فى مدوناته وفى تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على ألى إستغاثتها حال إرتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - عشية إفصاح الأمر - إلى قتلها وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها، ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثانى بجنابة القتل على إعتبار إنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة بإكراه وفقاً للمجرى العادى للأسور، إذ أنه لما تقطعه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بإنكشاف أمره ومحاولة السير لعبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق إستعمال السلاح الذى يحمله، ومن ثم لأن مجادلة الطاعن الثانى فيما إستخلصه الحكم من إعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢
توالى القصد الجنائى فى الجريمة أو عدم توافره ما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لحكمة الموضوع والنسب تالى عن مراقبة محكمة النقض متى كان إستخلاصه سليماً مستمداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٣

إن النص الفرنسي للمادة ٤٧ المكرر لا يشمل إلا الإتفاق على ارتكاب الجنايات أو الجنح "بالجمع" مطلقاً أو الجنايات أو الجنح التي تكون من نوع خاص، سواء أكانت تلك الجنايات أو الجنح هي المقصودة بالذات من الإتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منه. ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسي لهذه المادة، لأن نصها العربي يدل على أن الإتفاق الجنائي يتم ولو كان المنفق عليه جنابة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها، قد تضافرت عن تأييده المذكورتان الإيضاحيتان الفرنسية والعربية، وفهمه مجلس شورى القوانين على هذا النحو، وأعرض على هذا المفهوم بإعراحات فنية دقيقة وأثبت الحكمة قول إعراضه، مما يدل على أن المراد بهذه المادة هو جعلها تنطبق بلا شك ولا ريب على الإتفاق الذي يحصل على ارتكاب جنابة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاءلت تلك الجنابة أو تلك الجنحة. ولئن كان هذا المعنى المحكوم الذي لا يحصى عنه نص المادة المذكورة يتصادم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٥٠ التي لا توجب عقاباً على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية، ومن جهة أخرى يخلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التي تجعل الإتفاق طريقة من طرق الإشواك في الجريمة التي ترتكب بناء عليه، فإن هذا الخلط وذلك الإصطدام يرجعان إلى إضطراب التشريع وعدم التدقيق فيه ولهم هذا التشريع على ما هو عليه يقتضى: "أولاً" - وجوب القول في الإتفاق الجنائي على ارتكاب جنابة بعينها أو جنحة بعينها، مهما تضاءلت تلك الجنابة أو تلك الجنحة، إنه في حالة عدم تنفيذ الإتفاق فيكون معاقباً عليه وحده بحسب المادة ٤٧ المكررة. أما إذا ارتكبت الجنابة أو الجنحة بناء على هذا الإتفاق كان هناك جرمين ناشتان من حيث الإتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الإتفاق الجنائي المستقل وجريمة الإشواك بالإتفاق، وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات تنطبق في هذه الحالة لبعاب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين. "ولانياً" إن مجرد الإتفاق على ارتكاب الجنابة أو الجنحة، ولو واحدة بعينها، كاف في ذاته لتكوين جريمة الإتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار، بل عبارات التنظيم والإستمرار هي عبارات إضطرت اغاكم للقول بها هرباً من طغيان هذه المادة. والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوين الجريمة هو أن يكون الإتفاق جدياً، فكلما ثبت ذلك للقاضي قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

- إن القانون يعاقب على الإتفاق الجنائي على ارتكاب جنابة أو جنات أو جنحة أو جنح، سواء أكانت معينة أو غير معينة. وهذا المعنى يظهر بوضوح من المذكرة التفسيرية للمادة ٤٧ المكررة من قانون

المقوبات القديم التي حلت محلها المادة ٤٨ من القانون الحالي إذ جاء فيها : "ويعتبر الإطفاق جنائياً سواء أكانت الجنابة أو الجنائيات أو الجنحة أو الجنح المقصودة منه معينة أم لا، كما لو أشير إلى استعمال القوة أو العنف أو المرفقات أو الأسلحة وهكذا للوصول إلى غرض جائز أم لا". وكذلك يكفى لتطبيق المادة ٤٨ أن يكون إ اتفاق المتهم مع أى واحد من تكون منهم الإطفاق، إذ الإطفاق يتكون قانوناً طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة كلما اتحد شخصان فأكبر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما... الخ.

- إنه لما كان الإطفاق الجنائى، طبقاً للتعريف الموضوع له، يوجد كلما اتحد شخصان فأكبر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو السهلة لارتكابها، فإنه لا يشترط فيه أن تقع الجنابة أو الجنحة المنطوق على ارتكابها، ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم بالعقوبة فيها. ومن ثم فالقيمة فى الإطفاق الجنائى هي بدوت والتمتع ذاتها بغض النظر عما تلاها من الواقع. فإذا كان الحكم قد استخلص تدخل المتهم فى إدارة الإطفاق الجنائى من أدلة تؤدى إليه عقلاً، فإنه لا يكون ثمة محل للظمن عليه.

*** الموضوع الفرعى : تقدير قيام القصد الجنئى :**

الظعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٨
إن مسألة توافر القصد الجنائى من المسائل التى يقدرها قاضى الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعوى.

الظعن رقم ٢٤٧١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٥
الوصد طرف مستقل، حكمه فى تشديد عقوبة القتل الممد حكم سبق الإصرار تماماً. فإذا أثبت الحكم توافر طرف الوصد، وقصر عن بيان توافر طرف سبق الإصرار، فلا يفيض. وذلك لأن القانون، إذ نص فى المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار أو الوصد، فقد غاير بين الطرفين وألغى أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الطرف الثانى وهو الوصد بل يكفى فى نظره ثبوت مجرد الوصد مادياً على من يقتل متعمداً، يقطع النظر عن كل اعتبار آخر.

الظعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩
النية هي ركن نفسانى داخلى متعلق بالواقع. ومعنى أثبت قاضى الموضوع وجوده من ظروف الواقعة فليس شكمة النقص أن تفصل فيما إذا كانت الأسباب التى إشتعل عليها الحكم فيما يتعلق به هي صحيحة كافية أم لا. لأنه لا سلطان لها على ما يقرره قاضى الموضوع فى هذا الشأن.

*** الموضوع الفرعي : سبق الإصرار - ماهيته :**

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠

إن ظرف الزمّد يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالربص له في مكان معين منه أو بالسر في بعض الطريق إنتظاراً لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجاني كان موقفاً في الطريق بجنبه للفتك به.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٥

إن العبرة في قيام الزمّد هي في تربيص الجاني وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن لقصرة أو طويلة في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الإعتداء عليه بالقتل أو الإيذاء، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الزمّد في مكان خاص بالجاني نفسه.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

متى كان الطاعن قد سلم في طعنهما بأنهما سارا إلى مكان الحادث متقنين على الإعتداء على المجنى عليه، لأن ذلك يكفى لمسألتهم عن الضرب الذي دنا بمساهمة كل منهما فيه وعن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها به تفليلاً لذلك الإلتحاق بينهما، ولا يكون لهما جدوى مما يثيرانه من الجدل في ظرف سبق الإصرار الذي أثبت عليهما الحكم، ذلك أن العقوبة الموقعة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الظرف.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع عارضة يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

إذا كان الحكم حين تمحدث عن ظرف سبق الإصرار قال "إن سبق الإصرار ثابت لدى المتهمين الأول والثاني من توجههما معاً إلى منزل المجنى عليه مسلحين أوهما بسكين حيلة وثانيهما بعضاً ومناذاتهما عليه حتى إذا خرج لهما اعتديا عليه مباشرة دون أن يسبق الإعتداء حديث أو مشادة الأمر الذي يدل على أنهما ذهبا لنزل المجنى عليه عاقلين العزم ومبينين التية على الإعتداء عليه تدفعهم إلى هذا الضئفة السابقة والتي يرجع تاريخها إلى شهر سابق وهي الخاصة بالإعتداء على قريبهم.... وإصابته بعاهة مستديدة وإتهام

الجنى عليه وآخرون من ذوى قرابته فى ذلك الاعتداء". لأن ما قائله المحكمة من ذلك يكون مسانفاً ومزدباً إلى ما إنتهت إليه من قيام ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧

إذا كان الحكم قد إستخلص توافر سبق الإصرار لما ذكره من قيام حفيظة بين الطاعن والجنى عليه نشأت إثر مشاجرة سابقة بسبب الرى - فإنه يكون قد دلت على توافر هذا الظرف تدليلاً مسانفاً.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩

إذا كان الحكم حين تعرض لظرف سبق الإصرار قال "إنه متوافر من ملاسبات الجريمة وطريقة مقارعتها والدفع إليها وكيف بدأت وإنتهت على ما كشفت عنه التحقيقات والمعاينة، فقد انقضت رواية نائب العمدة والدموى الزغبي على تحامل المتهمين وحقدهم على الجنى عليهما من حصة عشر يوماً قبل الحادث بسبب النزاع على الساقية والإعتداء على بعض المتهمين أثناءه، وثبت أن الاعتداء المزعوم على الحد الفاصل لا وجود له، فلم يكن هذا السبب الدافع إلى الاعتداء ولكن ذلك السبب القديم الذى دفع المتهمين إلى أن يحملوا هذه الأسلحة والآلات التى من شأنها إحداث القتل بعد أن إنشروه وصمموا عليه وأن يتجهوا إلى مكان الجنى عليهما ويقارلوا جريمتهم" - فإن ما لاله الحكم من ذلك للتدليل على سبق الإصرار يكون مسانفاً وصحيفاً فى القانون لما بين منه من أن الجريمة كانت وليدة روية وتدبير وتفكير دام أياماً كانت النفوس فيها على ما يقول الحكم لد هذات وبقيت حفيظة الطاعنين كاسنة. ولا يقدح فى توافر هذا الظرف وفى أن تكون الجريمة قد أرتكبت نتيجة تصميم سابق أن يقتل الجناة أو أحدهم سبباً لجانباً مزعوماً للتحرش بالجنى عليهما تبريراً للملوان الميت ولتهدئة لتنفيذ القصد المصمم عليه.

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣

إن الباحث على الجريمة ليس ركناً من أركانها وإخطأ فيه لا يقدح فى سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧

إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

إذا كان الحكم قد تحدث عن سبق الإصرار فى قوله "وحيث إن سبق الإصرار ثابت ومستطاد أيضاً مما شهد به الجنى عليه وأبده فيه [فلان] الذى أولده الجنى عليه إلى التهم لصحة بعدم التعرض له فى

زواجه [بفلانة] التي كان التهم قد خطبها لنفسه من قبل ورفض أبوها يده فتوعد المجنى عليه بالقتل -" لأن ما قاله الحكم من ذلك سائق في إستخلاص ظرف سبق الإصرار.

الظعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤
في ثبوت ظرف سبق الإصرار ما يفنى عن البحث في توافر ظرف الزود.

الظعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٧
إن القانون وقد غاير في نصه بين ظرفي سبق الإصرار والزود الحاد أنه لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقرباً بالآخر.

الظعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩
المبرة في قيام الزود هي بربص الجاني وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن طال أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليوسل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الزود في مكان خاص بالجاني نفسه.

الظعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٥
لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق التهم أن يكون قصده في الإيذاء معلقاً على حدوث عمانية من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلم به التهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلاً للضرب والإيذاء، لأن سبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل.

الظعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١
لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار، فقد يتوافر القصد مع إنتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص.

الظعن رقم ٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩
سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتسافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج، ويشترط لتوفره في حق الجاني أن يكون لدى حالة يمتنع له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهذوء. ولما كان ما أورده الحكم عن سبق الإصرار وإن توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الطرف كما هو معرف به في القانون، إلا أن ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسله ليس في حقيقته إلا ترديداً لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسطاً لعنى سبق الإصرار وشروطه. ولا يبدو أن يكون تعبيراً عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يصعب على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وإن تبين الوقائع والأمارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة أن توضح كيف إنتهت إلى ما قالته من أنه "قد سبقت الجريمة لقوة من التفكير منذ رأى الطاعن حلى الجنى عليها تروق في يديها لدير أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حلبيها في هدوء وروية". وذلك بعد أن غلت أدلة الدعوى المتصلة في إعتراف الطاعن وتحريات ضابط الباحث مما يدل على ذلك يقيناً. ولا يقدح فيما تقدم ما إعتقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن لكر في سرقة الحلبي وصرم على ذلك لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتماً إلى الإصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجرمين. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١

سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع، ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائلة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٨

سبق الإصرار بين المسامحين في الجريمة يستلزم ظاهلاً سابقاً بين إرادتهم يؤدي - بعد روية - إلى نكسهم على إقرارها.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣

تتوالى أركان جنابة العامة المستدعية في حق المتهم ما دام قد ثبت أنه تعمد الفعل المأس بسلامة الجنى عليه - بغض النظر عن الباعث الذي دلهه لذلك - لأنه غير مؤثر في توافر القصد الجنائي في الجريمة المذكورة.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

إذا كان ما أوردته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وفى رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة فى المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه إستقلالاً.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

متى كان الحكم قد أثبت مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف للقانون، فإن علمه بالغش الذى جرى يكون مفروضاً طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين الرقمين ٥، ٢ لسنة ١٩٥٥ و٨٠ لسنة ١٩٦١ بما لا تكون معه المخكمة فى حاجة إلى التحدث عنه.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢

١) الأصل أن الإعتراف - الذى يعول عليه - يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره.

٢) من المقرر أن الدفع بطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه، هو دفع جوهري، يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، يسعى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى دفعه بالبطلان أو أن يكون متعمداً آخر فى الدعوى قد تمسك به، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإعتراف.

٣) إن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تملر التعريف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المخكمة.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

- لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائى مع إنشاء الإصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الإعتداء على الأشخاص.

- من المقرر أن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. وما دام الحكم قد دلتل على قيام هذه النية تدليلاً مانعاً، فإن ما يشهده الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني، قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١

لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار للكلل مقوماته. فقد يتوالى القصد الجنائي في الوقت ذاته سبق الإصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الإعتداء على الأشخاص - وإذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفي سبق الإصرار لا ينفي نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة التي أولفها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون للجرعة التي دين بها فإن حالة التناقص تنحصر عن الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٩

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٩

لما كان حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الوعد وإثبات توأل أحداهما يفتنى عن إثبات توأل الآخر، فإنه لا يكون للطاعتين مصلحة فيما أتراه من تخلف ظرف الوعد.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضي مدى توأله ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً من هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إثبات تعمد القتل عند الجاني لا يكفى لإثبات سبق الإصرار. بل لابد من التليل على هذا الطرف الأخر تدليلاً واضحاً.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٦

لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات إذ نصت على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو الوعد، فقد غايرت بذلك بين الطرفين، ومن ثم فلا تبرير على الحكم إذا استبقى ظرف سبق الإصرار مع إستماد ظرف الوعد.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٧

- لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعن بالباعث على الجريمة وذلك بقوله "... وسبق الإصرار متوفر لديه من ثبوت إتهامه للمجنى عليه بسرقة الميسرات الحشرية من الجمعية الزراعية التي يعمل خفيراً بها لإبعاده عن عمله". وإذا كان الحكم قد إستقى هذا الباعث من أقوال ضابط المباحث وتحقيقاته، وكان البين من مراجعة المفردات أن ما أورده الحكم منها له معناه فى الأوراق - فقد إلتحست عنه قالة الخطأ فى الإستناد.

- لا جدوى للطاعن من التمسك بإتضاء سبق الإصرار - على فرض حصوله - ما دامت العقوبة المحكوم بها وهى الأفعال الشائكة المزمدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٧

- إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم فى نفس الجاني قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عفاً مع هذا الإستنتاج.

- ليست المرة فى توافر ظرف سبق الإصرار بمعنى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل المرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني إنتهى بتفكيره إلى غطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض.

- كفاية الإستدلال على سبق الإصرار من إستظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت فى نفس الطاعنين أثراً دلهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن إستخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً فى القانون.

- لا يتال من صحة إستخلاص المحكمة لتوافر سبق الإصرار الخطأ فى تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث، والباعثة على ارتكابه.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٧

لما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام بموجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج، وكان لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين من أنهم أرادوا النار للإعتداء الذي وقع صباح يوم الحادث من إبن عم الجاني عليه الأول على الطاعن الثاني فكبر ذلك عند الطاعنين وأعدوا الأسلحة النارية اللازمة لذلك وقصدوا إلى مكان جلوس الجاني عليه الأول وباتروا بإطلاق النار عليه وحضره بالعصا دون مقدمات وكان ما إستظهره الحكم للإمتدلال على ثبوت ظرف سبق الإصرار من وقائع وأمارات كشف عنه ولما ما أخذها من أوراق الدعوى هو لما يسوغ به هذا الإستخلاص، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن بقوله "وحيث إن ظرف سبق لإصرار قائم في حق المتهم بما سبق بيانه عند إستعراض الواقعة وأقوال الشهود من أن المتهم أعلن داخل السينما أنه سيقوم بإلقاء الجاني عليه وصحبه خارج السينما ثم سيقفهم إلى الطريق العام وانتظرهم في مكان الحادث وإتقضت مدة كالية للزوى والتصميم بهدوء على مقارفة الجريمة التي نفذها فعلاً بمجرد أن شاهد الجاني عليه ولرفيقه لدى خروجهم من السينما... وهو تدليل سائب وكاف - لأن معنى الطاعن يضحى غير سديد.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٨

- لما كان الحكم قد إستظهر ثبوت القتل في حق المحكوم عليهما وتوافر سبق الإصرار لديهما في قوله "إن نية القتل متوفرة في حقهما وثابتة لبلههما من استعمالهما مطرقة حديدية وموسى لأحداث لعلهما وإزهاق روح الجاني عليهما ذلك بأن توجه المتهمان إلى مسكن الجاني عليهما قاصدين القتل عمداً..... وأنهما ألقيتهما اللقي على رأس الجاني عليه الأول بالمطرقة بعنف على رأسه وهي مكان لقاتل بطبيعته ثم قام المتهم الأول، بإعمال موسى في رقبة الجاني عليه سالف الذكر ثم توجه المتهمان إلى مكان الجاني عليه الثاني

بالحمام وإنهال أيضاً المتهم الثاني بالطريقة على رأسه بعنف ثم قام المتهم الأول بإعمال موسى في رقبة الجنسى عليه ولم يترك الجنى عليهما إلا بعد أن قارفا الحياة وتنفذ جرميهما بإزهاق روح الجنى عليهما - وفي قوله "إن المتهمين إتفقا على إرتكاب الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبدأ إعدادهما لإرتكابها منذ هذا التاريخ بأن أعد كل منهما عدته لإرتكابها وأخذ للمتهم الأول في توثيق علاقة المتهم الثاني بالجنى عليه وتقديره له والنزود على مسكنه ومراقبة المنزل من الخارج أملاً بالإفراء بالجنى عليه الأول ثم عزمهما بعد ذلك على قتل الجنى عليه الأول وأبنة ثم توجها يوم الحادث إلى المسكن حيث أجهزا عليهما بالصورة سالفة البيان - مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا في جرميهما ثم صمما عليها وأقدها على إرتكابها وهما هادئى النفس مطمئنا البال متصوران من تأثير الانفصالات النفسية". لأن ما أورده الحكم يكفى لإستظهار نية القتل وتحقق به طرف سبق الإصرار حسبما هو معرف به في القانون.

- إن قصد القتل أمر غفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المغطاة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتبها الجانى ويتم عما يضره فى نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، كما أنه من المقرر أن البحث فى توافر طرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتألى عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

الظعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٦

من المقرر فى تفسير المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال، مما يقتضى المدوء والروية قبل إرتكابها، لا أن تكون ولادة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالإضطراب ومجح بها الغضب حتى مخرج صاحبها عن طوره، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح إفواضه، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف، بل ولو كانت نية القتل لدى الجانى غير محددة، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى لقده وهو ما ينفى المصادفة أو الإحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لإستخلاصه وجه مقبول - لما كان ذلك - وكان ما سالفه الحكم فيما تقدم يسوغ به ما إستنبطه من توافره، وكان القول بوجود إصابات رضية بالرفيقين أو الزعم بأن فريق الجنى عليه هم الذين بدأوا بإطلاق النار لا شأن له بنفوس المتهمين التى كانت مهياة من قبل للإعتداء بعدته وأدواته وسما إليه بجمعهم

واسلحتهم إلى حيث اتجنى عليهم بالحقول مكان الحادث، سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفصح لسبق الإصرار ولا تنفيه، هذا فضلاً عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للدليل على إتفاق المتهمين على القتل من معيّنهم في الزمان والمكان، ونوع الصلة بينهم وصنور الجريمة عن باحث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المتدنى عليه، ويصح من ثم طبعاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات باعتبارهم شاعلين أصليين في جناية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية عرف بمحدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩

تحقق قيام طرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى بإسهامهم في ارتكاب الفعل معه تضامناً في المسؤولية يسوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قاربه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المادية عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعداد على اتجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعن من النتيجة التي خلقت بالجنح عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي اتفاه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاته بناء على ما إقتضت به للأسباب الساتفة التي أوردها من أن تبرره قد أنتج النتيجة إلى قصد إحداثها وهي الوفاة فإن ما يقره الطاعن بشأن تعدد محدد إصابات الجنح عليه التي سببت الوفاة نظراً لتعددتها واختلافها شكلاً وسبباً يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٧

من المقرر أنه لا مانع قانوناً من إحصاء نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها.

الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩

معي كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد فرض نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعنين في قوله "وحيث إن قصد القتل لدى المتهمين أمر دلت على توافره الملبسات والظروف التي أحاطت بهما والأعمال المادية المحسوسة التي صدرت عنهما. فالصلة بين المتهمين والجمعة بينهم في الزمان والمكان وصنورهم في مقارفة الجريمة عن باحث واحد هو الإنتماء لإعتداء اتجنى عليه على..... الذي يمت لها بصلة النسب وبجمعه وإيماها إتنساب إلى أصل واحد باعتباره جميعاً من أهالي الصعيد واتجاه المتهمين وجهة واحدة في تنفيذ الجريمة واعتدالهما على اتجنى عليه بصورة وحشية سجلها تقرير الصلة النشروية

مستعملين آلات راضية وحادة من شأنها أن تحدث القتل غير تاركين لريستهما إلا بعد أن صار جثة هامة. كل ذلك يكشف في جلاء عن إنصراف قصد المتهمين لإزهاق روح الجاني عليه. وكان قصد القتل أمراً داخلياً يتعلق بالإدارة ويرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائفاً يكفى الإثبات توافر هذه النية وكان مساوياً لآرائهم. ومن ثم فإن معنى الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكانت العقوبة الواقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أي ظروف مشددة، فلا مصلحة لها فيما أثاره من قصور الحكم في إستظهار ظرف سبق الإصرار. ولما كان ما تقدم، فإن النعي يرمته يكون على غير أساسي معتباً رافضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

قصد القتل أمر غيبي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤

- قصد القتل أمر غيبي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ مطلقة على شرط أو ظرف، وهو وصف القصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الإعتداء على الجاني عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥

لا يعيب الحكم إن هو نسب إلى الطاعن مقارنته لهذه الجرائم مع غيره في حين أن وصف التهمة المرفوع بها الدعوى قد الردة بالإتهام دون لفت نظره إلى ذلك، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريائها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة للمادة المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم بها دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً. وإذا كان الحكم المنطوق به قد انتهى إلى اعتبار الطاعن لاعلاً مع غيره وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصبغ إجراءاته في الحكم دون تبيده للدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار للكل مقرراته، فقد يحوالر القصد الجنائي ويتنفي في الوقت ذاته سبق الإصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٩

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

من المقرر أن البحث فى توافر سبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع يستتجه من وقائع الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج، وإذ كان الحكم قد استدل على توافر ذلك الظرف فى حق الطاعنين من وجود خلافات سابقة بينهما وبين المجنى عليه وذلك لإعتقادهما أنه قد أبلغ ضدهما فى قضايا إحراز سلاح، فإن إستخلاصه لظروف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١

— من المقرر أن البحث فى توافر ظروف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.
— لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعنين مما يوجب فى صحيح القانون تضامناً بينهما فى المسؤولية الجنائية، فإن كلا منهما يكون مستولاً عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى وقعت تنليلاً لتقصدهما المشترك الذى بينا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

١) لما كان ما نص عليه المدعى فى المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً فيما يستتجه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص المدعى المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتفهد وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها فى تشريع وضعى.

٢) لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى احكامات الجنائية بدليل معين — إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة — وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له مأخذاً من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتفسير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مزوكة لتقدير محكمة الموضوع ومضى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تمويل الحكم المطعون

ليه على شهادة الجنبى عليه الثالث فى قضائه بالإدانة بعد أن أفصحتم المحكمة عن إطمئنائها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادته يكون ميراثاً من مخالفة القانون وينحل نعى الطاعنين فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستغل به محكمة الموضوع بغير معقب.

٣) لما كان بين من المقررات المضمومة تحقيقاً للظن أن ما أورده الحكم من أقوال الجنبى عليه الثالث له ماخذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا يتنازع فيه الطاعنين - وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائى وجلسة المحاكمة رغم خلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثانى تقدموا بهالين مرتدين زياً عسكرياً، إذ أن الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره فإن النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد يكون غير سديد.

٤) لما كان يتمين لقول وجه الظن أن يكون واضحاً محدداً شيئاً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلزم محكمة الموضوع بالنصدى إيراداً له ورداً عليه وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الظن عن أوجه التناقض بين أقوال الجنبى عليه الثالث والشاهد "..... والنضارب فيها بل ساقوا قولهم مرسلأ مجهلاً فضلاً عما هو مقرر من أنه لا يقدر فى سلامة الحكم عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل ألزامهم بما لا تتلفظ فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركز إليها فى تكوين عقيدته - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم فى هذا المقام فضلاً عن عدم قبوله يكون غير سديد.

٥) لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الذى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أعدت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الذى تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق، وكان الحكم الطعون فيه لم يحصل من أقوال الجنبى عليه الثالث أن الأرض مستعرة بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عمه الجنبى عليهما الأولين كانا جالسين "على مصطبة" بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأنشاء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن إلقوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية أصابت عمه كما أصابته إجهابها فى ساقه اليمنى فسارع بإهراق بينما إستمر الطاعنون فى إطلاق الأعيرة على عمه، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى المرفق عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية نشأ من عيار نارى معمر بمخلف مفرد يصعب تحديده نوعه لعدم إستقراره وأطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدودها وفق التصوير الوارد بأقواله وفى تاريخ ينفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسى المضبوطة وأى من الطلقات والمخلفين من عبارهما وأيضاً من أى من البندقيتين آلى أنفله المضبوطتين وكلا من أى الطلقات التشيكى والألمانى، وإذا كان ما أورده الحكم من أقوال الجنبى عليه

المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل القننى فيما تقدم فإن ما يشره الطاعون من قالة جمع الحكم بين دليلين متالفيين يكون على غير أساس.

٦) لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت الأقوال متفقة مع ما استند إليه الحكم منها. وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كان الطاعون لا يجادلون فى أن أقوال الشاهدين..... و..... متفقة فى مجملها مع ما استند إليه الحكم منها فى الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهى مشاهدتهما الطاعين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس الجنى عليهم ثم سماعتهما صوت الأعرىة النارية فلا يؤثر فى سلامة الحكم إختلاف الأقوال فى غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٧) لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذى يعتمد عليها الحكم بل يكفى أن يورد مضمونها ولا يقبل النعى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لا للمحكمة من حرية فى تجزئة الدليل والأخذ منه لما ترتاح إليه والإنصات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير تزعمها أو مسخها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينهه الطاعون على الحكم من إغفاله تحصيل بعض أقوال الشاهدين..... و..... فى شأن وصف الملابس التى كان يرتديها الطاعون وكيفية مشاهدة الشانى بعضهم لا يكون له محل.

٨) لما كان من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينسب كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة فى المواد الجنائية مستندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بمعينه لتأثيره على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ونتيجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يشره الطاعون فى شأن إستناد الحكم إلى أقوال شهود الإنبات رغم أن شهادة كل منهم لا تفيد بلباتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولاً.

٩٩) لما كان ما يثيره الطاعنون في شأن عدم إشتمال التبليغ عن الحادث على أسماء الحنطة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عورة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العورة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من التحقيقات لأن النقص على الحكم في هذا الخصوص ينحصر إلى جمل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لما في عقيدتها مما لا يجوز إلثاره أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١١) جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يهتد به قتلته يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقتل أم من إصابة وقتل في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل وإستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدوث الوفاة من الإصابات النارية فلا يصح عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وذلك الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين جميعاً دون غيرهم.

١٢) قول المجنى عليه الثالث بجملة المحاكمة أن الطاعنين إستهدفوا عمه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفى في التحقيقات قصد قتله - كما يثير الطاعنين في طعنهم - فإن هذا القول لا يهتد حريمة المحكمة في إستخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوثرها لدى الطاعنين بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليهما الأولين يتعطف حكمه بطريق الزمزم إلى جريمة الشروع في قتل المجنى عليه الثالث ومن ثم لأن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير سديد.

١٣) من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بهما مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية إستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الوحد مجرد تبرع الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من كان يتوقع لدوماً إليه أو وجوده به ليواصل بذلك إلى مفاجاته والإعتداء عليه، وكان البحث في توألف سبق الإصرار والوحد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

١٤) لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب

النتائج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توفر ظرفي سبق الإصرار والوصد في حق الطاعنين من علمهم باعتياد الجنى عليهم الجلوس في مكان الحادث وما يستورد إليه من أنهم جاؤا بجنى عليهم في هذا المكان باعتيادهم على القتل الأخذ بالتأثر بعد أن أعملوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له ما عده من أوراق الدعوى ومستعداً مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم فضلاً عن إستخلاص الحكم توافر هذين الطرفين من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها. وكن ما إستظهره الحكم للإستدلال على هذين الطرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو ما يسوغ به هذا الإستخلاص فإن ما يثبته الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل.

١٥) لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين - وهي الأخلال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأى من جنائى القتل العمد التي لا روقها مجردة من أى ظروف مشددة، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إتفاقهم على قتل الجنى عليهما الأولين وباخر كل منهم لعل القتل تنقيلاً لما إتفقوا عليه بما مقتضاه لأنوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابات القتالة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والوصد في حقهم أو عدم توافرها تكون متغفلة.

١٦) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على سباط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سافهاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

١٧) الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى إثنين إحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها.

١٨) تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن الجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عمه الجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها حوب مكان جلوس الجنى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد إرتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم

وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا الجنى عليهما الأولين صريعين والجنى عليه الثالث مصاباً على مسافة منهما.

١٩) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد إجراء طلب مناقشة الطب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما تقتضيه مما حواه تقرير الصفة التشريعية بما لا يتعارض مع ما قالة الجنى عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول الجنى عليهم طعام الإفطار فلا تشرب على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

١) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

٢) من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة.

٣) من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي إقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومعنى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

٤) متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وفعل التفريق الذي قارره الجناة ببلغ الجنى عليه في مياه الرعة بعد إحداث إصاباته والضبط على كفيه وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تغفقه الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث

الفرق وإن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الفرق الذى ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحسر عن الحكم ما يشيئه الطاعن من تصور فى هذا الصدد.

٥) الأصل أن حكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير فى تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندهما وأكدته لديها - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديداً.

٦) إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشواك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبيته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم قد أثبت تصميم التهمين على قتل الجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامناً فى المسؤولية يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارله كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه.

٧) لما كان ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثانى والثالث والتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل الجنى عليه من معيهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باحث واحد وإتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلاً منهم قد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة المعتدى عليه ومن لم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل العمد المقرون التى وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق.

٨) لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهى الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإشواك فى جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإن مجادلته فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلاً أصلياً ونعته على الحكم لعدم توافر ظرف الإقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرافقة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التى قارلها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تمنطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد.

٩) متى كان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعزاف الطاعنين الأول والثالث والتهمين الثانى والرابع والسادس المحكوم عليهم غيابياً له صده وأصله الثابت فى الأوراق فإن ما يتناه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ فى الاستناد لا يكون له محل بما تحل معه منازعتهما فى سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا يقبل إثباته أمام محكمة النقض.

١٠ من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه الثابتة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد إنتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لأن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

١١ لا يقدح في سلامة الحكم ما أوردته من أن المتهم المتوفى قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة في حين أن الثابت - على ما بين من المقررات أنه أصيب بالإغماء أمام رئيس المباحث عقب القبض عليه فقام بنقله إلى المستشفى وثبتت هذه الواقعة في محضره المؤرخ ٢٥-٥-١٩٨٠ وقام بعرضه على النيابة في ذات التاريخ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو لأنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي إلتصمت بها المحكمة وهي أن هذا المتهم قد أصيب بالإغماء ونقل إلى المستشفى وتوفى بها وفاة طبيعية نتيجة حالته المرضية يسرى في هذا المقام أن يكون قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة أو الضابط وأن يقوم هذا الأخير بنقله إلى المستشفى تلقائياً أو تنفيذاً لأمر النيابة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

١٢ من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

١٣ ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمعنى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني إنتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض.

١٤ إذا كان ما أوردته الحكم سائفاً وسليماً ويستقيم به الدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معرف به في القانون وهو ما يرب بينهما وبين من أسهموا في إرتكاب الفعل معهما تضامناً في المسؤولية يسرى في ذلك أن يكون الفعل الذي قاربه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ويعرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المئوية عليه إذ يكفى ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت إرتكابها وإسهامهم في الاعتداء على الجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالجنى عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي إنتويه دون تحديد لفعليهما ولعمل من كانوا

معهما ومحدث الإصابات وفعل التبريق الذى أدى إلى وفاته بناء على ما اقتضت به للأسباب السانفة التى أوردتها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التى قصدوا إحداثها وهى الوفاة لأن ما يفره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على الجنى عليه بالضرب وإغراقه فى المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أوفى فى هذه الأفعال يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٨٣

من المستقر عليه أن السكران معى كان فاقد الشعور أو الإختيار فى عمله لا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية فى ارتكاب جريمة ذات قصد خاص وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام المسكر قد أفقده شعوره وإختياره فمثل هذا الشخص لا يصح معاقبته عن تلك الجريمة إلا أن يكون قد إلتوى ارتكابها من قبل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جرمه، ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن السكران لا يعطى من العقاب إلا إذا كان قد أخذ المسكر بغير إرادته، ما دام القانون يوجب فى الجريمة التى تتطلب قصداً خاصاً أن يكون الجانى قد إلتوى ارتكابها وما دامت هذه النية باعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بها إلا إذا تحققت بالفعل.

الطعن رقم ٢٤٧١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٣٢

إن ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجانى من الفرصة ما يسمح له بالزوى والتفكير المتمعن فيما هو مقدم عليه، فمن أودى واحتيج ظلماً وطغياناً وأزعج من توقع تجديده إيقاع الأذى به، فإتجهت نفسه إلى قتل معذبه، فهو فيما إتجه إليه من هذا الغرض الإجرامى الذى يتخيله قاطعاً لشقائه يكون نائراً مندفعاً لا سبيل له إلى التصبر والزوى والأناة، فلا يعتبر ظرف سبق الإصرار متوفراً لديه إذا هو قارف القتل الذى إتجهت إليه إرادته.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١١/١٤/١٩٣٢

ثبت سبق الإصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات، بغير حاجة إلى إثباته بظرف الوبس، فإذا كان الحكم الذى طبق هذه المادة، به ما يفيد ثبوت سبق الإصرار فليس مما يعطى عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف الوبس لا سند لها فيه.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

لا تلزم بين الربص وبين اعتياد المرور من طريق ما، ولا بين سبق الإصرار وبين هذا الاعتياد، ولا تنافي بين أیهما وبين عدم الاعتیاد فسواء أكان المجنى علیه معتاداً سلوك هذه الطريق، أم كان غير معتاد سلوكها فلما ذلك بضار شيئاً لیهما یقوم من الأدلة على توافر أى من هذین الظرفین.

الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/٦/١٩

مضى أثبت الحکم على الطاعن ظرف الوجد لالكلام فی سبق الإصرار غیر منتج.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٣٤/٧/١٩

سبق الإصرار ظرف من الظروف المشددة التي تقاضى الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل. ومعنى لور أن هذا الطرف متوافر للأسباب التي بينها فی حکمه، فلا رقابة حکمة النقض علیه إلا إذا كانت المقدمات التي اثبتها الحکم لا تؤدي منطقياً إلى النتيجة التي وصل إليها. وللمحكمة أن تستتج سبق الإصرار من إختفاء المتهمین فی المهنتین المجاورتین لجانبی الطريق الذي كان المجنى علیه سائراً له عند عودته من محل عمله ومفاجاته بإطلاق الأعيرة علیه عند إقوابه من مكنهم، ومن وجود الباعث على الإنتقام وهو كبت وكبت.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٣

إستنتاج ظرف سبق الإصرار من الوقائع المعروضة أمر موضوعی من شأن محكمة الموضوع وحدها، ولا رقابة عليها فی ذلك حکمة النقض ما دامت الأدلة والقرائن التي إستندت هی إليها تنص عقلاً ما إستخلصته منها.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٢

ما دامت محكمة الموضوع قد إلتصمت بتوافر سبق الإصرار وأثبت ذلك فی حکمها بمباردة جلية ومغفولة لأنها تكون قد فصلت بذلك فی مسألة موضوعية ولا رقابة حکمة النقض عليها لیهما.

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢١

إن سبق الإصرار یستلزم طبیعه أن یكون الجانی قد فكر لیهما إعترمه وتدبر عواقبه وهو هادئ البال لولما كان لم یتسر له التدبر والتفكير، ولزتكب جرمته وهو تحت تأثير عامل من الغضب والهاج، فلا یكون سبق الإصرار متوافراً.

الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٨
إن العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار ليست بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير. فلما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٣٩
إن ظرف سبق الإصرار لا يتأثر توافره قانوناً بأن يكون الأذى الذي أوقع لعللاً كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٠
إن سبق الإصرار يكون متوافراً قانوناً في حق المتهم إذا كان قد تروى في جريمته ثم أقدم على مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه الزوى. فإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشيروته وإعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن سيوره مسافة كيلومترات حتى وصل مكان الحادثة. فلا تقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٠/٤/٢٨/١٩٤١
إن القانون في المادة ٢٣١ عقوبات بعد الجريمة واقعة بسبق إصرار ولو كان إرتكابها موقوفاً على حدوث أمر أو معلقاً على شرط. وإذن فإن إصرار المتهم على استعمال القوة مع الجنى عليهما إذا منعه عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق، ثم حضوره لعللاً إلى محل الحادث ومعه السلاح - ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون.

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٠/٥/١٨/١٩٤٢
- إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له، لمضى قام بتنفيذ الجريمة التي أصبر على إرتكابها فيعتبر هذا الظرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذي إرتكبه لم يقع على الشخص الذي يقصده بل وقع على غيره.

- إن القانون إذ نص في المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو العصد فقد غاير بين الظرفين وألاد أنه لا يشترط لوجود العصد أن يكون مقوفاً بسبق الإصرار بل يكفي بمجرد ترصد الجاني للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٢

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته اجنئ عليه ماراً بمنزله أخذ السكين، وتعبه إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم، وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين متراً، ثم انقض عليه وطعته بالسكين فبان هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والوقوف فيما أقدم عليه.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣

يكفى في بيان توالف ظرف التزدد، كما عرفه القانون، أن يثبت الحكم أن المتهمين إنتظروا الجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به. ولا تأثير لقصر مدة هذا الإنتظار، فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن "الوصد هو الرصد لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن، طويلة كانت أو قصيرة للوصول إلى قتله أو إلى إيذائه". وإذا كان الوصد ظرفاً مستقلاً حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الإصرار فبان قيامه وحده يكفى ولو لم يتوفر ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت على المتهم قيام المعداء بينه وبين الجنى عليه وتوقع هذا الأخير إنتقام المتهمة منه، قد إستخلصت من ذلك، ومن وجود المتهمة مخبئاً بسلحة بجوار تخيل في طريق الجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مسرور، أن هذا المتهمة لا بد كان يعلم بأن الجنى عليه سيمر من مكان الحادث - سواء أكان هذا المعلم عن طريق الرؤية أو السماع - وأنه إنتظره فيه ليفتك به، فهذا منها إستخلاص سائق تبرره المقدمات التي ذكرتها.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢/٦/١٩٤٦

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله أنه ثابت من الضماتين التي بين عاتلى الجنى عليه والمتهمة، فإنه يكون قاصر البيان مصحفاً لفظه، إذ الضماتين وحدها لا تكفى بذاتها للقول بنبوت سبق الإصرار.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٧

إذا كان كل ما لاقه الحكم في مدد سبق الإصرار هو "أن المتهمة بعد إنتفاض الشجار الأول بينه وبين الجنى عليه مشى بهريته وغاب نحو ربع ساعة ثم عاد ومعه رقية زجاجة وهوى بها على الجنى عليه وبهذا يكون قد إنتوى إيذاء الجنى عليه وفكر في تنفيذ ذلك فتسلل من عربته وأخذ آلة لم تكن معه أول الأمر وعاد بها إلى الجنى عليه حيث نفل ما إنتواه واعتزمه"، فذلك لا يبرر القول بقيام سبق الإصرار إذ هو، وإن كان يفيد أن المتهمة قد فكر في إيذاء الجنى عليه لم إنتوى ذلك قبل أن يعتدى عليه بمدة من الزمن

ليس فيه ما يفيد أنه كان في ذات الوقت قد هذا باله فرتب ما إنتواه وتدبر عواقبه مما يجب توافره في الإصرار السابق.

الطن رقم ١٩٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥
إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً وإذن لقول المحكمة إن الشهود شهدوا بسبق الإصرار لا يجدى في إثباته، كما لا يجدى في إثباته أن تعمد المحكمة على أن أحد المتهمين قرر "أن ثمة خصومة قائمة بينه هو وأهله وبين المجنى عليه وأهله، وأن هذه الخصومة ترجع إلى سنة قبل الحادث وسلم بمحصل المشاجرة التي حصل بسببها الإعتداء، وأن المجنى عليه شهد هو وأمه بسوء جوار المتهمين ورجعتهم للحدّة في إجلاله هو وأهله من منزله وبمحصل مشاجرة بينهم في أمسية يوم الحادث".

الطن رقم ١٩٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
سبق الإصرار من عناصر الجريمة التي لقاضى الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لفضائه معقب من رقابة محكمة النقض.

الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
البواحد والأسباب ليست من الأركان المكونة للجريمة. وإذن فإنها عبارة تشكيكية أو عدم بيانها بالمرّة لا يعطى في صحة الحكم.

الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٠
ليس من الضروري - عند تناول المحكمة بحث سبق الإصرار والزيص - أن تذكر توافره بلفظه في الحكم بل حسبها أن تسوق من العبارات ما يدل على قيامه عند التهم. فإذا قالت إن التهم دخل المسجد بسكين كانت معه وانتقل فيه من صف إلى آخر ثم تحرّ له موضعاً يقرب المجنى عليه وغالله أثناء الركوع وانخفاض الأصبار لطمعه بالسكين ثم حكمت عليه على إعتبار أن هناك سبق إصرار وترهباً كان حكمها صحيحاً.

الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
إذا أحالت المحكمة إلى أسباب الحكم قولها "أن هناك حزازات بين المتهمين لم يتوصل التحقيق لمعرفة سببها" فإن هذا لا ينفي وجود سبق الإصرار ما دامت المحكمة قد إستوفت البيان الدال عليه.

الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤
سبق الإصرار ليس له زمن خاص معين قانوناً. بل الأمر في وجوده وعدمه متعلق برأى قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٥

إذا طبقت المحكمة المادة ١٩٤ عقوبات على متهم ولم تبين بحكمها ركن سبق الإصرار بإنشاء والمبا بـ
إكتلت بإيراد عبارات تشكيكية لا تقطع بوجود سبق الإصرار لأن هذا الحكم يكون مشتملاً على خطأ في
التطبيق القانوني، وبمكة التفض تعديلها وتطبيق المادة ١/١٩٨ عقوبات بدل المادة ١٩٤.

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٢٩/٥/١٦

سبق الإصرار ظرف مشدد. والبحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع كمثل
العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماماً. وبما أنه من الأمور الفنية التي لا يظهر في الخارج أثر
مادى يدل عليها مباشرة للقاضي أن يستنتج ما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها. ومتى قال
بوجوده فلا رقابة عليه بمكة التفض. اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن لا تصلح عقلاً لهذا
الإستنتاج.

الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠

وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده هو أمر موضوعي متى أثبتت المحكمة فلا رقابة عليها لأحد. اللهم إلا
إذا كانت تستنتج من أمور لا وجه لإستنتاجه منها. وللمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من وجود
المتهمين ليلاً بلا سبب بالزرعة التي إعتاد الجاني عليه المرور عليها مع حملهم أسلحة نارية ووجود ضخمة
بين الجانيين والجاني عليه.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٦

إذا أثبتت محكمة الموضوع توفر سبق الإصرار واستنتجت وجوده من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير
تصف ولا تناقض فليس بمكة التفض حق مناقشتها فيما إستنتجت، لأن مسألة وجود سبق الإصرار
مسألة موضوعية وبمكة الموضوع السلطة التامة في تقرير ما تراه فيها.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥

- سبق الإصرار يستلزم حتماً أن يكون الجاني له أتم تفكيره وعزمه في هفوه يسمح بترديد الفكرتين
الإقدام والإحجام وترجيح أولهما على الآخر. فهو لا يعبر متوالياً في حالة ما إذا علم شخص أن مشاجرة
حصلت وأصيب فيها أحد أطرافه مثلاً فقام للفرار منهجاً وأخذ الفأس وذهب إلى مكان المشاجرة وهو
بذلك الحالة فوجد الجاني لضربه بالفأس ضربة قتلت عليه فيما بعد.

- ثبوت سبق الإصرار وعدمه وإن كان من الأمور التي يفصل فيها قاضي الموضوع إلا أن حكمة التقض حق مراقبته إذا خرج في حكمه عما يقتضيه تعريف سبق الإصرار قانوناً لاستنتاجه من الواقعة تتناظر مع مقتضى التعريف ولا تصلح وحدها لإستنتاجه منها.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

استقر قضاء محكمة التقض على أن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناظر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٩

إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناظر عقلاً مع هذا الإستنتاج. ومنى كان الحكم قد إستظهر ظرف سبق الإصرار في قوله: "أن العمد وسبق الإصرار معوفران في حق المتهمين من ذلك التدبير التخطيط وإحتساء الثاني والثالث للغمير حتى يفقدوا شعورهما ويقوى لقلابهما فلا تأخذهما بانجنى عليه خلقة ولا رحمة وإنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهوء وروية ولودة على ذلك النحو". لأن ذلك سائح ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٩

لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعين - وهو تدبير إرتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يحاطله اضطراب مشاعر ولا إتفعال نفسي - وبين ثبوت إتفاقهم على الإعتداء على الجنبى عليهم وظهورهم سوياً على مسرح الجريمة وقت إرتكابها وإسهامهم في الإعتداء على الجنبى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم، ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة إن هي أخذت الطاعين عن النتيجة التي لحقت بالجنبى عليهم تنفيذاً لهذا الإتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم بناء على ما إتصفت به للأسياب الساتفة التي أوردتها من أن إتفاقهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة، وبالتالي فقد إجمست عن الحكم دعوى التناقض أو الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٩

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناظر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، لما كان ذلك وكان يكفى لتحقيق ظرف الرصد مجرد تربية الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع لدومه إليه ليوصل بذلك إلى مفاجأته عليه، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الإستنتاج ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد في حق الطاعنين من أن مشاجرة حدثت في صباح يوم الحادث بين عمها وبين شقيق المجنى عليه واعتداء هذا الأخير على الأول بالسبب والتماكب مما أثار حفيظة الطاعنين فأعدا عصياً وكمنوا بجوار منزل المجنى عليه وما أن خرج منه حتى إتهالا عليه ضرباً دون أن يصدر منه أي استفزاز يدعوهما إلى ذلك، وكان لهذا الذي قاله الحكم ما أخذه الصحيح من أوراق الدعوى ومستنداً من شهادة الشاهدين التي لا يجادل الطاعنان في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم، وكان ما استظهره الحكم للإستدلال على ثبوت هذين الظرفين من وقائع وأمارات كشف عنهما هو مما يسوغ به هذا الإستخلاص لأن ما يشتره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٥

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً وكان يكفى لتحقيق ظرف الرصد مجرد تربية الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع لدومه إليه ليوصل بذلك إلى مفاجأته باعتداء عليه وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دامت موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

- من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الإصرار على القتل منصراً إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالت أو قصرت متى أقدم الفاعل عليه في رويه ومهوء.

- من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - هو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها - فضلاً عن أنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستلزم من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

أمن الدولة

• الموضوع الفرعي : الإضراب :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الخائي وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانوناً وإن لم يوجب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة. كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمناً من البيانات الواردة في الحكم .

الطعن رقم ٢١٨١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢٠

إن المادة ٣٢٧ ع المكررة تخطر على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على إمتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة وتفرض على هؤلاء المستخدمين والأجراء إذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بإجراءات خاصة في موعد معين، وذلك كله حرصاً على المنفعة العامة أن لا تتضرر بهذا التوقف. فمبدأ عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة السكة الحديدية وتفريقها إذا أعطيت بطريق الإمتياز للمقاول جاء بعملهم ليقوموا بها وتوقف هؤلاء العمال عن العمل كانوا هم ومن حرضوهم والعين تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٣٢٧ المكررة. ولا يحميمهم من ذلك كونهم تابعين للمقاول ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة، إذ هذه المادة إنما وضعت لمثل هذه الصورة وهي صورة تبعية العمال لمصلحة خاصة - كالمقاول مثلاً - حاصلة على إمتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة، وإلا فلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة السكة الحديدية لإطبقت عليهم المادة ١٠٨ ع المكررة، كما لا يحميمهم كونهم يتقاضون أجورهم يومياً، إذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعات في أى وقت بدون إخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل، ولا كونهم لم يقصدوا الإضرار مباشرة بالمصلحة العامة لذلك لا يهم ما داموا قد توقفوا فجأة عن علم وإرادة، وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تعطل.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٣٩/٢/١٣

إنه وإن كان يشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات أن يكون المستخدمون والأجراء التابعون لمصلحة من المصالح المذكورة قد توقفوا فعلاً عن العمل كلهم معاً أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة، إلا أن رفع الدعوى العمومية

على واحد من هؤلاء، لا يستلزم رفعها على الباقي من توقفوا معه عن العمل، كما أن معاقبة واحد منهم لا تستلزم وجود اتفاق أو تأمر سابق بينه وبين زملائه في الإضراب، إذ يكفي قانوناً مع توالف باقي أركان الجرمية أن يثبت حصول التوقف عن العمل من كل عمال المصلحة أو من جماعات منهم بما يعرقل سير العمل فيها .

• الموضوع الفرعي : الإضراب عن العمل :

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٦
- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الواردة بالبواب الخامس الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل. قد نصت على أنه "على العمال الإضراب أو الإمتناع عن العمل كلياً أو جزئياً إذا ما قدم طلب التوفيق المنصوص عليه في المادة ١٨٩ أو أثناء السير في إجراءاته أمام الجهة الإدارية المختصة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم" فإنها بذلك تكون قد دلت - وتعبرهم المخالفة - على أن جريمة الإضراب عن العمل لا تتحقق إذا ما وقع الإضراب دون أن يقدم طلب التوفيق.

- إن العبرة في الطلب الذي بدون تقديمه لا تتحقق جريمة الإضراب ليست بمطلق الشكاوى وإنما هي بطلب التوفيق الذي يقدم، من الأشخاص وبالأوضاع المبينة في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العمل السالف الإشارة إليه، إلى الجهة الإدارية المختصة للسعي في حل النزاع بالطرق الودية.

• الموضوع الفرعي : الإعتداء على رجال السلطة :

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١١/١/١٩٧٦
- إذ لم يتحقق الركن الأدبي في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أنه يستجيب لرغبة المعتدى ليمتنع أداء عمل كلف بأدائه.

- من المقرر أن يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان في غير أوقات العمل الرسمية، ومن ثم فإن القول بأن الشرطين ... و... و... كانوا في وقت الراحة مردود بأنهما كلهما بمرافقة النقيب ... أثناء قيامه بحبسط التهم الأول. ومن ثم فقد وقع الإعتداء عليهما أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها.

• الموضوع الفرعي : الترويج لتنظيم مناهض :

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١

- يكفى لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الصيغة القضائية قد علم بتحريراته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيش مسكنه. فإذا كان طلب الإذن مبنياً على وقوع جريمة الترويج للمذهب الشيوعي الذى من مقاصده قلب نظم الدولة والعنف والقوة فإن النيابة إذا أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت فى القانون.

- ما دام الحكم قد إستظهر أن الطاعن عضو عامل فى جمعية بالمملكة المصرية ترمى إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات وإلى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية، وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليح العمال والقيام بغررة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض غير المشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما يعاير فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنضمة إليها قد قامت فعلاً بشئ من ذلك بل يكفى فى القانون أن يكون إستعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى تحقيق تلك الأغراض.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤

- إذا كان الحكم قد إستخلص إستخلاصاً سائفاً من مطابقة بعض النشرات التى ضبطت مع الطاعن مع النشرات التى ضبطت عند المتهم الثانى، ومن إعراف التهم الثانى بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة، وما إنتهت إليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثانى الخطاب المتضمن نشرات بعنوان "المقاومة الشعبية" ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية، إستخلص أن الطاعن هو الذى أرسل للمتهم الثانى النشرات التى ضبطت عنده - فإن ما إنتهت إليه المحكمة فى هذا الشأن يعاير معه التحديد والترويج.

- إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جرمي الترويج والتحريض من الإكثفاء بمخاطبة شخص واحد أو فى جمعية خاصة أو فى مكان خاص.

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "يعال بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من انشا أو اسس أو نظم أو ادار جمعيات أو تنظيمات ترمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الإقتصادية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك" فقد إستهدف المشرع من وراء تأليهم الأفعال المشكلة لهذه الجريمة حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذى يرمى إلى المساس بالمبادئ الأساسية التى يقوم عليها. فسياسة التجريم التى عبر عنها المشرع فى تلك المادة تنصرف إلى حماية المصالح الأساسية للدولة التى تقوم عليها سيادتها الداخلية ضد نوع معين من الإعتداء هو التنظيم الهدام أو الترويج له. ولكى يعتبر التنظيم مناهضاً يجب توافر شرطين، الأول يتعلق بالهدف والثاني يتعلق بالوسيلة. فبالنسبة للهدف أن يرمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الإقتصادية أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الإجتماعية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له. وبوجه عام، فإن المشرع إنصرف مراده إلى حماية النظام الإجماعى والإقتصادى للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التى ترمى إلى بسط طبقة على أخرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. وغنى عن البيان، أن هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذى شرعه الدستور وتكمله القانون. وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية والإقتصادية وإنجماها ذوى الشأن فى حل مشكلات المجتمع فى حدود النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى إلى تحقيق أحد الأهداف التى أتمها القانون. وبالنسبة للوسيلة، أن يكون إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك. ولا يشترط لذلك أن يدعو التنظيم صراحة إلى إستعمالها، وإنما يكفى أن يفهم ضمناً أن برنامجه وخطته التى يرمى إلى تحقيقها تقضى بحكم اللزوم العقلى اللجوء إلى القوة أو إلى الإرهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة وأن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم، فإذا كانت من أراء أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لا يعتبر كافياً كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم فى إستعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة، بل يكفى التحقق من أن التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة واعتمد عليها فى تنفيذ أهدافه ولا يكفى لذلك أن يدعو التنظيم إلى أحداث تغيرات إجتماعية أو دسورية معينة ولو إستعان فى التدليل على قوة حجة ببعض تجارب الدول الأخرى أو إحدى النظريات ما لم يكن مفهوماً على سبيل اللزوم المنطقى أن تتحقق هذه الدعوة بسوقف حتماً على إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة. ولذلك

فقد قضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بأنه إذا لم يستظهر الحكم أن الإلجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظاً في تحقيقها. فإنه لا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة "الشيعية" إلى المتهم لأن ذكر هذا الإصطلاح - الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم يقرر له تعريفاً - لا يعنى عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي يستند إليها الحكم في الإدانة كما هي معرفة في القانون. ولهذا فإن تصريح المتهم بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سنداً للقول بأن مبداهم هو استعمال القوة والعنف للوصول إلى هدفهم وإنما يشير فقط إلى اتجاهاتهم السياسية والإقتصادية في علاج مشكلات البلاد الإقتصادية والسياسية. ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادي على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح. كما ينحقق الإرهاب بكافة وسائل الضغط الأدبي أو الإنلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق - ولا يشترط في الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل إلى حد الجريمة. ولا يطلب القانون أن تكون هذه الوسائل هي الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة الهدامة بل يكفي أن تكون من طرقها الأصلية أو الإجتماعية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إتبع هذا النظر. فإنه يكون له تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون التي بمخالفة القانون - في هذا الصدد - غير صحيح.

• الموضوع الفرعي : الجرائم العامة بلعن الدولة من الداخل :

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٣
إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهمين بجرمى الإنضمام إلى منظمة شيوعية ترمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمى إلى القضاء على طبقة إجتماعية ملحوظة في تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة، وجريمة التحريض والرويج لهذه المبادئ - إذ قال رداً على ما يثيره الدفاع في خصوص زوال الملكة المصرية والدمسور المصري اللذين كانا موجودين وقت الحادث "إن تغيير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغيير الدستور لا يلقى الجريمة التي لا زالت في نظر المشرع معاقبة عليها من وقت حصوله حتى الآن"، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون، وكفى الاستناد إليه في رفض ما يثيره الدفاع في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧
- إذا كان الحكم وإن أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المشدودة، فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف الموثقة في القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الإلجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظاً في تحقيقها الأمر الواجب توافره للمقابلة على جرمى الإنضمام إلى أى جمعية

ترمى إلى قلب نظم الدولة الأساسية والإجماعية والإقتصادية بالقوة، والزويج لأى مذهب يهدف إلى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن اللتان، ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الإصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً - لا يفتنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى إستند إليها الحكم فى الإدانة كما هى معرفة به فى القانون. ولما كان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذى لم يقدم أسباباً لظلمه، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

- إذا كان الحكم وإن أورد فى بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة، فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المزمعة فى القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى والقرال الشهود التى حصلها أن الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظاً فى تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرميتى الانضمام إلى أى جمعية ترمى إلى قلب نظم الدولة الأساسية والإجماعية والإقتصادية بالقوة، والزويج لأى مذهب يهدف إلى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن اللتان، ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الإصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً - لا يفتنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى إستند إليها الحكم فى الإدانة كما هى معرفة به فى القانون. ولما كان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذى لم يقدم أسباباً لظلمه، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* الموضوع الفرعى : العمل على قلب نظام الحكم :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٨
إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن "يعفى عفواً شاملاً عن الجنايات والجنح والشروع فيها التى أرتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد" وإذ أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون إلى الغرض منه فيما قاله من أن حكمه لا يتناول إلا ما له إتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد فإن هذا التحديد الذى نص عليه الشارع، ثم شفعه بإستثناء الجرائم الضرة بأمن الدولة من جهة الخارج، فيه تعيين لحدود الجريمة السياسية التى قصد شوغها بالعفو. فإذا كانت التهمة المسندة إلى الطاعن تتجاوز هذه الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب النظم الإجماعية والإقتصادية والقضاء على طبقة أو طبقات إجتماعية وتسويد طبقة على سائر الطبقات فإن قانون العفو لا يشملها .

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قلى ٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢١/٢/١٩٥٦

متى كان ما قاله الحكم وأسندته إلى وقائع إستخلصها إستخلاصاً سائفاً من الأوراق تنبئ في وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها أعضاء ولهم مندوبون وأن الصلة قد توثقت بين المتهمين في سبل قيامهم بعمل مشوك يقومون به وهم جمعاً على علم بحقيقة أمره، كما ينبئ أيضاً عن أن تلك المنظمة برنامجاً تبعه في مزاوله نشاطها، فإن ذلك يكون جرعة الإنضمام النسوة للمتهمين. ولفرق بين هذا الإنضمام وتواشج العلاقة بين المتهمين في داخل المنظمة وبين مجرد الإتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٤ وهو إتصال لا يبلغ لدرجة الإنضمام أو الإشتراك بل يكفي فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت .

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٥

- إن وصف الجريمة بالعقاب عليها بالمادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ لا يقتصر بحسب صيغة المادة الجديدة على من يجذب نفسه إستعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية، بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمي إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو بنفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها . ولا يكفي لتبرئة متهم في مثل هذه الحالة القول بأنه لم يشير باستعمال القوة ما دام المذهب الذي يجذبه في مشوره يقوم على أساس التلوع بالقوة والإرهاب.

- إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعدوا منشوراً، يستفاد من عباراته أنه يتضمن تحديداً لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحثاً للعمل على إعتناقه، ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره، فخرج هذا الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء يهون بها إلصاق تلك النسخ على الجدران، ولكن لعلهم أوقف لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها، وهى ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء، فإن ما وقع متهم إلى حين الضبط يحذر ولا شك شروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

* الموضوع الفرعي : العيب في الذات الملكية :

الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٣٩

إن الشارع إذ نص في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من عاب في حق الذات الملكية قد قصد أن يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس، تصريحاً أو تلميحاً، من قريب أو من بعيد، مباشرة أو غير مباشرة، بتلك الذات المصونة التي هى بحكم

كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من الشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما بعد بالنسبة لسانر الناس قذفاً أو سباً أو إهانة. فمضى وقع الفعل المكون للعب على أية صورة من تلك الصور، وكان الجاني قد قصد توجيهه، وهو عالم به، إلى شخص الملك فقد حق عليه العقاب.

* الموضوع الفرعي : إيذاء الأجنبي :

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠
يبين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب - المعدل بالقانون ٥٥/٢٧٤ أن الإلتزام المنصوص عليه فى المادة السابعة مستقل عن الإلتزام المنصوص عليه فى المادة الرابعة ولا تنافى بينهما، فلا يؤثر أحدهما فى الآخر من جهة وجوبه على صاحبة عند وجود سببه، فالإعطار المنصوص عليه فى المادة السابعة من المرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارع إليهم الخطاب فى المادة المذكورة، وكذلك الحال بالنسبة إلى حكم المادة الرابعة، وكل ذلك تحقيقاً للمحكمة التى توخاها الشارع من إزدواج التبليغ، وهى إحكام الرقابة على الأجنبى بعد دخوله الأراضى المصرية وأثناء إقامته بها تبعاً لما تقتضيه مصلحة الأمن العام، وهذه الرقابة لا تتوافر إلا بقيام المذوى بما فرضه عليه القانون من إلتزام بالتبليغ لرتأى الشارع لأهميته جعل العقوبة على مخالفته أشد وطأة من العقوبة التى تقع على الأجنبى إذا هو لم يقم بالإلتزام المفروض عليه فى المادة الرابعة .

* الموضوع الفرعي : تجمهر - إثبات الجريمة :

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦١
تدليل الحكم على توافر نية القتل فى حق أحد المشاركين فى التجمهر غير المشروع كما هى معرفة به فى القانون لما ينطف حكمه على كل من إشوك فى هذا التجمهر مع علمه بالفرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته - ما دام الحكم قد دلت تدليلاً سليماً على توافر أركان التجمهر فى حق المتجمهرين جميعاً .

* الموضوع الفرعي : تجمهر - أركان الجريمة :

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٣٠/١/١٩٥١
إذا قدم متهمون إلى المحكمة بتهمة الإشتراك فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب جرائم وبتهمة الشروع فى القتل فأدانتهم المحكمة فى هذه الجرائم جميعاً وطبقت عليهم المادة ٣٢ من

قانون العقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأولعت عليهم عقوبة الشروع في القتل فلا جدوى لهم من التمسك على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١

معي إستخلست المحكمة أن تجمهراً غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للإنتخاب، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالنار وإرتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانوا يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر إلتصقوا باب المدرسة بعد أن كسروه وإعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم إلتصقوا بحجرة الإنتخاب وقتلوا إثنين عليه ووقع هذا القتل تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر، فالجدل في كون التجمهر الجنائي متوافراً أم لا لا محل له.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٢

إذا كان الحكم قد أثبت وجود المتهمين جميعاً [وهم أكثر من خمسة] في مكان الحادث وإشراكهم في التجمهر أو العصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء، وتعدي بعضهم بالضرب على إثنين عليه بالعصى التي كانوا يحملونها فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم من إحدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على إثنين عليه .

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٢

إن التجمع - وإن كان بريئاً في بدء تكوينه - إلا أنه قد يقع فيه ما يجعله مهدداً للسلام العام فبأمر رجال السلطة بتفريقه، ففي هذه الحالة ينقلب إلى تجمع معاقب عليه ويكفي في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضاً من غير اتفاق سابق - وكل من بلغه الأمر من المتجمهرين بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يعمل به يكون مستحقاً للمعاقب.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣

مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائياً إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها .

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤

حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجمهر قانوناً لى أن يكون مؤلفاً من حسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن التجمهريين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض. وما دامت قد خلصت - فى حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر، وإستدلت فى ذلك إلى أن انجى عليه الأول أصيب قبل إكمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجمهر وأن من قدم بعد ذلك من الأهليين إنما كان مدفوعاً بعامل القصور وحسب الإستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقروناً بأى غرض غير مشروع لما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم التجمهريين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه، فإن ما إنتهى إليه الحكم فى هذا الصدد يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٠

يشترط لقيام جريمة التجمهر المزمع بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - إتجاه غرض التجمهريين الذين يزيد عددهم على حسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذاً لهذا الغرض، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفلوا غرضهم المذكور، وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة، ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهريين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير الطبيعى للأمر، وقد وقعت جميعها حال التجمهر. ولما كان الحكم المطعون ليه لم يبدل على توافر هذه العناصر الجوهرية لى حق الطاعتين، وكان ما أورده لى مجموعه لا يكشف عن توافرها، فإنه يكون مشوباً بالقصور، لما يعبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢

إن كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توافر خواطر أجندة على الإعتداء وإتجاه خاطر كل منهم إتباعاً ذاتياً إلى ما تتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى وفقاً لما عبرت عنه المذكورة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٣٧ .

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩

حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ لى شأن التجمهر شروط قيام التجمهر قانوناً لى أن يكون مؤلفاً من حسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو

تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعضائها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ومنط العقاب على التجمهر وشرط تصان التجمهريين في المسئولية عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للفرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الفرض. فيشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين السالفتي الذكر إتهام غرض التجمهريين الذي يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الفرض وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى تقلوا غرضهم المذكور، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهريين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأشور. وقد وقعت جميعها حال التجمهر .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

- يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إتهام غرض التجمهريين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الفرض، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى تقلوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهريين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأشور وقد وقعت جميعاً حال التجمهر.

- متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافق قصد التجمهر لدى المظعون ضددهم التعمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأى غرض غير مشروع وعللته بأدلة سائفة، فلا يكون للطاعين بعد ذلك أن يصادروا المحكمة في معتقدها.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ٩/١٠/١٩٧٢

حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجمهر - شرط لقيام التجمهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الفرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعضائها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ولما كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان إتهام غرض التجمهريين الذين يزيد عددهم عن خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الفرض وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى تقلوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهريين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأشور وقد وقعت جميعها

حال التجمهر، ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين إذ أن التجمع قد يبدأ بريئاً لم يطرأ عليه ما يجعله معالفاً عليه عندما تنجبه المشركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك. ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعين وكان ما أورده الحكم في مجموعة ينبيء بجلاء على ثبوتها في حقهم، وكانت دلالة ما إستظهره الحكم في مدوناته كالية لبيان أركان جريمة التجمهر على ما هي معرفة به في القانون، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء، وإذ كان ما أورده المحكمة في حكمها يستفاد منه الرد على ما أثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة في حق الطاعين، فإن النعي عليها بقالة القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

الطعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٠

متى كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض، وكان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان إنباه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون نية الإعتداء قد جمتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السور الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعين - وآخرين - وكان ما أورده الحكم في مجموعة ينبيء بجلاء عن ثبوتها في حقهم وكانت دلالة ما إستظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كالية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعين وإذ ما كانت جنابة السرقة يأكراه التي دانها الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد إعمالاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ولم تقع تنفيذاً لقصد سواه ولم يكن الإنجاء إليها بعدداً عن المألوف الذي يصح أن يفرض معه أن غيره من المشركين في التجمهر قد توقعوه

بحيث تسوغ بحاسنهم عليه باعتباره من المنتفع المحتملة من الإشراك في تجمهر محظور عن إرادة وعلم
بفرضه وكان لا تثريب على الحكم إن هو ربط جناية السرقة بإكراه تلك بالفرض الذي قام من أجله هذا
الحشد واجتمع المراده بتجمهرين لتنفيذ مقتضاه. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون له أصاب صحيح
القانون وما يشي به الطاعنان في هذا الصدد إنما يحل إلى منازعة موضوعية في العناصر الساتفة التي اشتملت
منها المحكمة معتقدة في الدعوى ويرتد في حقيقتها إلى جدل موضوعي في تقديرها للأدلة المقبولة التي
أوردتها ولي مبلغ إطمئنانها إليها وهو ما لا يجوز معاصرة المحكمة في عقيدتها بشأنه ولا الخوض فيه أمام
محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢٠

كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سي محظور بتقتضى المادة الأولى من
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه أن يهمل السلم العام في خطر. ويجب على التجمهرين
التفرق متى أمرهم البوليس بذلك، فإذا عصوا أمره بالتفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص
عليها في المادة الأولى من هذا القانون، فإذا ثبت أن المتهمين تجمهروا للإجرام فالمادة الثانية من ذلك
القانون تطبق هي أيضاً عليهم، ثم إذا ثبت كذلك أنهم تملأوا على رجال البوليس والتلقوا أموالاً تابعة أو
منقولة غير مملوكة لهم فهذا يهمل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٣١٦ و
عقوبات.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٣٤/٤/١٦

إن المادة ٢٠٧ عقوبات تعاقب كل من إشرك في التجمهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصياً
أى إعتداء على أحد من المجنبي عليهم. فمن الواجب إذن أن يندل الحكم على توافر جميع أركان هذه المادة،
كما تستطيع محكمة النقض أن تظمن إلى أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً. وإن لم يكن كذلك كان كل ما ثبت
بالحكم هو أن الذين إشركوا في التجمهر والإعتداء كانوا أربعة فقط، وأن ثلاثة منهم إشركوا فعلاً في
الضرب، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث لم يكن في الإمكان أن يناله الحكم
بمقاب لولا تطبيق المادة ٢٠٧ ع، فإن هذا البيان الذي لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يهمل
الحكم مسجوب النقض بالنسبة لجميع المتهمين عليهم، وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد
بالحكم دليل على إشراكه فعلاً في الضرب وكان هو وحده صاحب المصلحة الظاهرة في الطعن. ذلك
لأن ترابط الوقائع المكونة للحادثة، واتصال بعضها ببعض لما يستوجب عدم تجزئة الحكم، وخصوصاً أن

المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ التي تقتضي - لإمكان الحكم بها - توافر شروط خاصة من حيث عدد التهمين الخ .

الطعن رقم ٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٤

إن صدور الأمر من رجال الحفظ للمظاهرين بالفرق ليس بلامر إلا في حق من إشركوا في المظاهرة مجرد إشراك، أما من دعوا إليها أو قادوها فتحقق مسئوليتهم سواء أصغر أمر بالفرق أم لم يصغر. وذلك ما دامت المظاهرة ممنوعة في ذاتها أو بسبب عدم الإخطار عنها فإقارن الفقرة الأولى والثانية بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩. وعلى كل حال فإن ما يبيته الحكم من وقوع المظاهرة من عدة أشخاص ومن صدور أمر للمظاهرين بالفرق لا رقابة حكومية التقض عليه لأنه من المسائل الموضوعية التي يتحرى قاضي الموضوع قيامها ويستظهرها بسلطته التامة في لهم الواقع.

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥

إنه للمقابل بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إلحاح بالجمهور يكفى أن يكون التجمهر بقصد إرتكاب جريمة من الجرائم، وأن يكون المشركون فيه عالين بذلك، فلا يلزم إذن أن يكون التجمهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للمتجمهرين أمر بالفرق ولم يفرقوا.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٠/١١/١٨

إن قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستغاد منه أن يكون التجمهر موجهاً لشخصية الحكومة لمقاومتها أو للإحتجاج على أعمالها بصفة عامة أو للإخلال بالأمن، أو أن يكون من شأنها للبيها، بل إن المادة الأولى منه تنطبق على المتجمهرين كلما لم يدعوا للأمر الصادر لهم بالفرق من رجال السلطة على أساس ما يرونه من أن التجمهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر. وذلك حتى إذا لم يكن لدى المتجمهرين أى قصد إجرامى. كما أن المادة الثانية تعاقب على التجمهر الذى يحصل لأى غرض غير مشروع مما نص عليها فيها من إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح، أو إستعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في أعمالها، أو حرمان شخص من حرية العمل. فهذا القانون يعاقب على التجمهر إطلاقاً ولو لم يكن موجهاً ضد الحكومة. فيدخل تحت طائلة التجمهر الذى يحصل بغير مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها. وبناء على ذلك فإذا كان النابت بالحكم أن المتجمهرين لم ينصاعوا للأمر الصادر لهم من حكومات المديرية بالفرق، وأن نيتهم كانت مبيتة على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من تفتيش الرى بإيقاف طلعة وابور الرى المملوك لأحدهم، وأنهم في سبيل تنفيذ هذا

الغرض استعمالوا القوة والعنف مع مهملين الرى ليحولوا بينه وبين الوصول إلى الواوور للقيام بالمهمة التى كان مكلفاً بها، فإن معاليتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧

لا يجب للعقاب على التجمهر أن يكون حصوله فى طريق أو محل عام وإنما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن فى ذات الطريق أو المحل العام. فإذا حصل التجمهر فى حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضاً لأنظار المارة فقد حق العقاب على التجمهرين. والقول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنياً إن صح الأخذ به فى تخصيص النص الذى جاء فى القانون عاماً مطلقاً وعلى غرار القوانين الأجنبية التى أخذ عنها والنس لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القاتل به لصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع فى ذات الطريق أو المحل العام. وإنما القصد أن يحصل التجمع فى أى مكان يمكن الناس أن يروا التجمعين فيه فيزججوا. أو يمكن العامة بمجرد مشيئتهم أن يضموا إليهم فيزداد خطره على السلم العام، إذ الشخص فى زمرة التجمهرين، يختلف عنه خارج التجمهر، من حيث إستهواره بالمسئولة وإنقياده إلى أهواء الغور. أما القول بغير ذلك فإنه يزدى إلى تعطيل حكم القانون، إذ بناء عليه يمكن للإفلات من العقاب أن يعمل المتجمهرون على أن يكون تجمعهم فى غير الطريق العام ولو على قيد سحر منه، وهذا لا يمكن قبوله لا فى المقل ولا فى القانون.

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢

إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر قد نصت على أنه "إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور". فوجب لأخذ المشتركين فى التجمهر بهذه المادة، فضلاً عن ثبوت علمهم بالغرض الممنوع ووقوع الجريمة أثناء إشرؤكهم فى التجمهر، أن يثبت أن وقوعها كان بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر فإن كانت وقعت تنفيذاً لقصد آخر سواء أكان يته مقارن لها أم كان قد ثبت عند أحد التجمهرين لجأه فلا يسأل عنها بالى المشتركين فى التجمهر، كما لا يسألون عنها إذا ارتكبها مقارن لها بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر فى رأيه متى تبين أن الإلتجاء إليها لتنفيذ ذلك الغرض كان بعيداً عن المألوف الذى يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين فى التجمهر قد توقعوه بحيث تصح لذلك محاسبتهم عليه بإعتباره من النتائج المحتملة من الإشواك فى تجمعهم محظور عن إرادة وعلم يفرضه. فإذا كان الحكم قد البت أن الإحتشاد كان أول أمره مظاهرة سارت لمناسبة معينة "يوم الإضراب من أجل عرب للسلطين" تصدى لها البوليس بالطريق

والمطاردة فتحلف عليها من قبلت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفراد من بعض الشراذم بإتلاف مخلات أو حلاص ما فيها فلا تكون هذه الواقعة عملاً لتطبيق المادة ٣ من قانون التجمهر، إذ لا يمكن ربط هذه نشر دم المتفرقة بتلك المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف والسرقة بالفرض الذي قام من حده قبل تعريفها أو تشيئها. ولا يكفي لحاسبة التهم عن النهب أن يثبت أنه ارتكب إتلافاً هي أعقاب المظاهرة ما دام لم يثبت أنه كان ضمن شذمة معينة من تلك الشراذم التي إتخذت الإجراء السافر غرضاً لها وإذ ما حصل من الإتلاف والسرقة كان بقصد تنفيذ هذا الفرض الإجرامى .

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢١
القانون لا يشترط للمقالب في جريمة التجمهر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للمتجمهرين بالتفرق متى كان الفرض من التجمهر إرتكاب الجرائم .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤
- في جريمة التظاهر يجب أن يثبت بالحكم أن البوليس أمر المتظاهرين بالتفرق فلم يطيعوا، ولكن هذا يصدق فقط على من شذك في المظاهرة لا على من يتصلب لزعامتها أو يدعو إليها أو يقودها كما يتضح ذلك من مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بالفقرة التي تليها.
- إن جريمة الإشتراك في مظاهرة هي غير جريمة التجمهر، وهما معاقب عليهما بقانونين مختلفين. ومواءم كان التظاهر والتجمهر قد وقعاً في وقت واحد أم في أوقات متعاعدة ومواءم كان أحد المعلنين قد نشأ عن الآخر أم كانا لعلين مستقلين فهما على كل حال يكونان جرمين مختلفين يعاقب عليهما القانون بتصنيف مختلفين، على أنه إذا كانت أعمال المظاهرة هي نفسها أعمال التجمهر فإن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن تطبيق فقراتها الثلاث الأولى لا يحول دون تطبيق عقوبة أشد تكون مصحوبة عليها بقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، وإذا فلا يجوز لمتهم أن يشكو من تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة بتطبيقها قانون التجمهر ما دامت التهمة تنسج لتكون جرمين الإشتراك في المظاهرة والتجمهر

- إذا وقع من أحد المتجمهرين تعدد بالقوة والعنف على أحد رجال البوليس وهو يحاول تفريق التجمهر جاز تطبيق المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ولو أن هذا الفعل يصح أن يعتبر في ظروف أخرى تعدياً على موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته .

الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣

إن جرائم إحراز الأسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم التجهيز والتفيل التي وقعت بها الدعوى هي من الجرائم التي تخص بنظرها محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ بنص أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ولا يدخل أى منهما فى عداد الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، ومن ثم فلا حاجة فى أن محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج قد أصدرت الحكم المطعون فيه بوصفها من المحاكم المنصوص عليها بقانون الطوارئ، ولا يقدح فى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ اعتباراً من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ ما دام أن الدعوى كانت محالة إلى محكمة أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ قبل هذا التاريخ ومن ثم لأنها تظل مختصة بنظرها عملاً بنص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر أما ما تفرع به الطاعن من أى بيان إسم المحكمة لم يتضمن كلمة "طوارئ" أو إن المحكمة تساندت فى أسباب حكمها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى تنص على عدم قبول الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة بدلاً من المادة ١١ من قانون الطوارئ التى تنص على نفس هذا الحكم، فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل السهو والخطأ المادى الواضح.

• الموضوع الفرعى : تجمهر - الإشتراك فى الجريمة :

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

- لا يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين، ذلك أن التجمع وإن كان بريئاً فى بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقباً عليه عند ما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامى الذى يهدفون إليه مع علمهم بذلك .

- إذا دلى الحكم تدليلاً سليماً على إشراك التهمين فى التجمهر غير المشروع الذى يزيد أفراده على خمس أشخاص وإتجاه غرضهم إلى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذاً لهذا الغرض، وقد جمعتهم نية الإعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يزدى إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر، فإن هذا البيان تتراهر به جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ .

• الموضوع الفرعي : تجمهر - عقوبة الجريمة :

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩
مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية عن الجرائم التى وقعت تنفيذاً للعرض منه هو ثبوت علمهم بهذا العرض .

• الموضوع الفرعي : تخاير مع دولة أجنبية :

- الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٣
- (١) إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً فى جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها فى المادة ٧٨ مكرراً من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .
- (٢) يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشئ ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكلول إلى محكمة الموضوع فى كلا الأمرين ولهما فى سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الإستعانة به كما أن لها أن تأخذ براهيه أو لا تأخذ به دون مقب عليها ما دامت أحكامه أهابت فى حكمها الأساسيد التى إستندت إليها فى إستخلاص النتيجة التى إنتهت إليها فى طبيعة السر وفى علاقته بالدفاع عن البلاد وكان إستخلاصها لهذه النتيجة إستخلاصاً سالفاً يؤدى إليها .
- (٣) يعالَب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية فى حالة حرب مع مصر وكل ما إشتراطه النص أن تكون مصر نفسها فى حالة حرب تباشرها قواتها النظامية .
- (٤) إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل عل سر مادی وسلمه .
- (٥) إن المادة ٨٠ لم تفرق فى إستحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط فى توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .
- (٦) إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل عل ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها "إن المهم فى أمر هذه الجريمة هو العرض الذى يرمى إليه الجاني فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها

تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك. كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة "بأى وجه من الوجوه" يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص".

٧) إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شئ أن الأسرار التي أفضوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد.

٨) إن ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

٩) إنه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن لأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها.

١٠) القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمي من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنفذ بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

١١) للمحكمة الجنائية في تحديد معنى الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستنداً إلى أساس من الواقع الذي رآه في الدعوى وأقامت الدليل عليه.

١٢) إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً وإستد في ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إمتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام الحرب كإنشاء مجلس الغنائم ومن إعراف بعض الدول بإسرائيل كدولة لأن الحكم يكون قد إستد في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه ولأسانيد والإعتبارات الصحيحة التي ذكرها.

١٣) الهدنة لا تجيء إلا في أثناء حرب قائمة فعلاً وهي إتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير إستمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المهادنين أما الحرب فلا تنتهي إلا بإنهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين

أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائياً وإذن فلا يمس ما إستدل بالحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما أعرض به المتهمان من عقد إتفاقية الهدنة التى توقف بها القتال أو أن دولة "بريطانيا" التى سلمت الأسرار إلى عملاتها لم تكن تخارب مصر حين كان المتهمان يشاران نشاطهما .

١٤) إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثانى إنما يتسلمان منه فى زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة "بريطانيا" وأن هذا العمل فى ذاته يكشف عن قصد ذنك المتهمين الأخيرين من الإضرار بمركز مصر الحربى وأن المستندات التى تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثانى ناطقة فى إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما إشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيفاء بعض جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأمورى الدولة الأجنبية التى يعمل لمصلحتها بما يبدل عليه من تلقيه التعليمات والإستيضاحات فى شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوى بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربى لأن هذا التقرير يكفى فى توافر القصد الجنائى لدى كل من المتهمين الرابع والسابع فى جريمة الإشتراك فى جنائية التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٨ مكرراً "أ" التى دانتهمما بها المحكمة.

١٥) إذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعها من مكانها لأن ذلك يثبت عليه إخلاله بإواجبات هذه الوظيفة ومتى كان ماجوراً لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشياً فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون خالياً من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها.

١٦) إذا أثبت الحكم على المتهمين أنهما كان ينطلقان بنقل معلومات وبيانات هى بطبيعتها وفى الظروف التى أبهرت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية لأن الإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكمية المشار إليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل.

• الموضوع الفرعى : جرائم ميساسية :

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٢ مكتب قى ٥ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤

إن من عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض بإحدى طرق العلاتية المذكورة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات، وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جنائية أو جنحة بالفعل.

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١

إن القول بطلان الرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسة بالحريات التي كفلها الدستور لا وجه له، إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة، قد أعقبت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون، فإن حرية الإعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن لياقتها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود إحكام كل منهم للحريات غيره. وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات اعتداء على حريات الغير، وأحكام الرسوم سالف الذكر لا تحس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحرية غيره.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعمور عن الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسي، والمذكورة التفسيرية لهذا القانون قد أوضحت علته بقولها إن هذا النوع من الجرائم، الإجماع فيه نسي لم تلغ إليه أنانية ولم يحركه غرض شخصي. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بقبول المنظم وإدراج اسم المطعون ضده بكشف من شملهم الطور طبقاً للقانون السالف الذكر على ما جاء بحكم محكمة الجنايات العسكرية العليا الصادر ضده من أن الحادث الذي وقع من المنظم إنما كان رد فعل لما ارتكبته قوات الاحتلال في منطقة القتال في اليوم السابق مباشرة على اليوم الذي ارتكب فيه الحادث [إتلاف مخزن حور] من اعتداءات إستشهد من جرائمها كثير من جنود الأمن المصريين الذين كانوا يقومون بالدلاع عن النفس وعن أرض الوطن مما أثار سخط المصريين جميعاً، ولا شك أن هذا الباعث هو سياسي ولم يثبت أن المنظم كان يرضى شهوة في نفسه أو يرمى إلى منغم شخصي - لهذا الحكم يكون على صواب فيما قضى به من قبول المنظم.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العمور عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس و٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أن "يعنى عموراً شاملاً عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢". وبينت المذكرة الإيضاحية المقدم بها مشروع الرسوم بقانون المذكور ماهية الجرائم التي هدف هذا الرسوم بقانون إلى شمولها بالعمور فقالت "إنها

لا تتناول إلا ما له اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد، ويلاحظ أن هذا التحديد كان كافياً لإستبعاد الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج، إلا أنه مع ذلك نص عليها صراحة زيادة في الإيضاح".
وبين من هذا أن الشارع حدد معنى سياسية الجريمة التي قصد أن يمنح العفو لارتكابها، فقال إنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي، وقيلها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد. وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد قال إن جرائم الشيوعية "النسوبة إلى المنهم" لا تقتصر على الإعتداء على النظام السياسية للدولة، بل تتناول الأنظمة الإجتماعية ولها أهداف أخرى وأنها لذلك ليست من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ العفو عنها - فإنه يكون قد أصاب وجه السداد.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن "تأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى ولو إلتزمت بها أو تقدمتها أو تلتهها، وكان القصد منها التآهب لفعالها أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الفرار أو التخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة" فهي قد حددت أساس الإرتباط الذي يؤدي إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديداً لا يشمل التوسع ولا القياس. إذ أوجب أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها إما التمهيد لإرتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على إرتكابها أو مساعدة مرتكبها على الإخفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية. وإذن فإذا كانت الجريمة المسند إلى الطاعن إرتكابها "جريمة تعذيب الإخوان المسلمين" لا ترتبط بالجرائم السياسية التي إرتكبها أولئك المتهمون لا برابطة الزمنية ولا بالقصد من إرتكابها على ما حدده قانون العفو الشامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفقرة السابقة .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

إن المشرع قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شؤنها بالعفو فقال إنها التي تكون قد ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي. وإذن فمضى كان الحكم إذ دان المظعون حظه بجمعة القذف قد أثبت عليه أنه نشر بمجلة المرصاد الطيبة التي يرأس تحريرها صورة برقية كان قد بعث بها إلى رئيس مجلس الوزراء قذف فيها في حق وزير الصحة "وقنذ" ووكيل تلك الوزارة أسند إليهما فيها إرتكاب جرائم الرشوة وإتيان الفاحشة مع زوجات الأطباء من أجل ترقيةهم ونعتهم بأنهما مدندان هبطا بمسوى الأخلاق والنزاهة وصمة الحكم إلى الحضيض - فإنه لا يمكن عد هذه الجريمة من قبيل

الجرائم السياسية التي عاها ذلك المرسوم بقانون، لأنها تخرج عن الحدود التي وضعها لها، إذ أن القذف الموجه للوزير ووكيل الوزارة تضمن إساءة لرتكاب جرائم خلقية، ونعنا للمجنى عليهما بالهوط بمستوى الأخلاق، وما دام لا بين أن جريمة القذف قد ارتكبت في حقهما لسبب أو لغرض سياسي، ولا يكتفى لإعتبارها سياسة أن يكون المظنون ضده قد أشار في الرقية التي تضمنت عبارات القذف إلى مهمة الحكم ما دام الباعث عنده أو الغرض الذي رمى إليه مها لم يكن في ذاته سياسياً بالمعنى الذي قصد إليه قانون العفو. إذ ليس في ظروف الواقعة كما أنتها الحكم الموضوعي ما يدل على أن القذف وجه إلى الوزير السابق للتيل من مركزه السياسي أو أن المظنون ضده كان يسعى إلى هدف سياسي.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشارع قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنح العفو لرتكيبها بأنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وقبدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد. وذلك لعلة معينة رآها هي إسدال الستار على النطاق الداخلي والآراء باعتبار أن الإجماع في هذا النوع من الجرائم نسي لا يستهدف الجاني فيه إشباع غرض شخصي أو يتدخل إليه يباعث من الأمانة. وإذن لمعنى كان التابت أن الطاعن دهن بأنه : أولاً إنضم إلى جمعية بمصر ترمي إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غورها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة إجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك، ثانياً روح بالملكة المصرية لتفسير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك فإن الحكم المظنون فيه إذ قال إن هاتين الجريمةين ليستا من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٣ مكتب فتي ٤ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إذا كانت الجرائم التي أدين فيها الطاعن هي تخريب مرمى مستشفى قصر العيني ومستشفى لواء الأول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل في مصلحة ذات منفعة عامة وتخريبه هؤلاء المرححين على التجمهر في الطريق العام وعدم التفرق بناء على طلب رجال السلطة وولوج جرائم إبلاط وتعد نتيجة هذا التجمهر، وكانت قد وقعت بطريق التبعية لهذه الجرائم التي ليست لها صلة سياسية جريمة سب رئيس الوزراء - فإن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي نتحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون منطبقة على الواقعة .

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٥

إن التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥، قد غير حكم الفقرة الثانية منها تفسيراً جوهرياً، إذ فضلاً عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حددت من واسع مداها. فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرد "نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية" أصبح النشر وحده غير كاف لإيجاب العقاب إلا : "١" إذا تضمن تحميذاً أو ترويحاً، "٢" وكان الأمر اغتذاءً أو المروج مذهباً "٣" مجرد أفكار كما كان يقول النص "تقديم" "٣" وكان المذهب من المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية "لأنه يكفى فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم"، "٤" وأهم من كل ما تقدم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعى له هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإزهاق أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة "ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانية منه". وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصح فى التطبيق فى بعض الأحوال، لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصاً كان ينطبق عليهم النص القديم .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٠

إن الشارع إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يخرض بطريقة من طرق العلانية على "قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الإزدراء به" إنما عنى الطعن الذى يكون المقصود به تعريض الدستور، وكل ما كان الدستور مصدراً له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم فى البلاد وتحييدها وإدارتها. إلى ما أراد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كراهيتها أو الإزدراء بها. ولم يعن الطعن فى حكومة بعينها أو وزارة بذاتها، أو أحكام بأشخاصهم، إذ أن القانون قد قرر حماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة فى نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التى هى باعتبارها ذوات معنوية بحق تحتاج لحمايتها إلى نص خاص بها هو الذى وردت به المادة المذكورة، كما هو مدلول عليه بمعناها لغة ومعهومها لفهاً وبما هو مستفاد من مذكرتها الإيضاحية فى جعلها. وإذا كان القانون لا يتطلب فى عبارات التحريض على كراهية نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا بها فإنه لا نزاع فى أنه يجب على كل حال - لكى يتوافر فى الجريمة عنصرها المادى والأدىبى - أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض، وأن توجه نية من صلبت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها. ثم إنه إذا جاز أن يكون

الظن المعنى فى هذه المادة موجهاً فى الظاهر إلى هيئة معينة أو أشخاص معينين ومسنداً فى الواقع إلى ذات النظام للبلل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفاداً من العبارات فى ذاتها على حسب المقصود منها.

* الموضوع الفرعى : حرب - آثار قبلها :

الظن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٠ مكتب فى ١١ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠
يترتب على قيام حالة الحرب إنقطاع العلاقات السلمية بين الدول التجارية وإنقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التى تكون مرمية بينها، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها .

* الموضوع الفرعى : عقوبة الجرائم المهددة لأمن الدولة :

الظن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب فى ٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٣
١) إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً فى جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها فى المادة ٧٨ مكرراً ١ من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠.

٢) يشترط تطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بحماية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشئ ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع فى كلا الأمرين ولهما فى سبيل ذلك أن تسعين بمن ترى الإستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أبانت فى حكمها الأساسيات التى إستندت إليها فى إستخلاص النتيجة التى إنتهت إليها فى طبيعة السر وفى علاقته بالدفاع عن البلاد وكان إستخلاصها لهذه النتيجة إستخلاصاً سائفاً يؤول إلى إلها.

٣) يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية فى حالة حرب مع مصر وكل ما إضطره النص أن تكون مصر نفسها فى حالة حرب تباشرها قوانينها النظامية.

٤) إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسترلية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادى وسلمه.

٥) إن المادة ٨٠ لم تفرق في إستحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها.

٦) إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها "أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى إليه الجاني فغير ذى بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك. كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة "بأى وجه من الوجوه" يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر الشئ على وجه خاطئ أو ناقص".

٧) إن سكوت السلطات عن المتهمين قوة زمنية لا يعنى في شئ أن الأسرار التي افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد.

٨) إن تراسى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

٩) إنه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها.

١٠) القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة متصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

١١) للمحكمة الجنائية في تحديد معنى الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستنداً إلى أساس من الواقع الذي رآته في الدعوى وأقامت الدليل عليه.

١٢) إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً واستند في ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إمتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسدة على قيام الحرب كإنشاء مجلس لغنائم ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند

في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه ولأسانيد والإعبارات الصحيحة التي ذكرها.

١٣) الهدنة لا تحيى إلا في أثناء حرب قائمة فعلاً وهي تنفك بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي إلا بإنهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائياً وإذن فلا يسر ما يستدل بالحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما يعرض به التهمان من عقد إتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة "بريطانيا" التي سلمت الأسرار إلى عملاتها لم تكن تخارب مصر حين كان التهمان يباشران نشاطهما .

١٤) إذا قرر الحكم بالنسبة للتهمة الرابع أنه كان يعلم بأن التهمين الأول والثاني إنما يتسلطان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة "بريطانيا" وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذنك التهمين الآخرين من الإضرار بمركز مصر الحربي وأن المستندات التي تعامل بها التهم الرابع مع التهمين الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما إشمطت عليه من تعليق على المعلومات المسلحة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيفاء بعض جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للتهمة السابع أنه كان يعلم بتخابر التهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والإستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من التهمين الرابع والسابع في جريمة الإشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكرراً ١٠ التي دانتهما بها المحكمة.

١٥) إذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق التهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعهما من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومعنى كان مأجوراً للفعل ذلك من المخاضات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرجته له يكون مرتشياً فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون خالياً من عيب القصور في الدليل على الجريمة التي دان التهم بها.

١٦) إذا أثبت الحكم على التهمين أنهما كان ينظلمان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية فإن الإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكمية المشار إليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل.

*** الموضوع الفرعي : قطع المواصلات - أركان الجريمة :**

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٢
القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٦٤، ١٦٦ من قانون العقوبات توأمر أمرين : -
إنقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الإنقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه
حصوله.

*** الموضوع الفرعي : مظاهرات :**

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٢
التنبيه على المظاهرين بالتفرق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهري من أركان جريمة المظاهرة المخطورة
كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣. فإذا كانت الوقائع المثبتة
بالحكم الصادر بالإدانة لا تفيد حصول هذا التنبيه تعين نقض هذا الحكم وتبوة التهم .

انتهاك حرمة ملك الغير

• الموضوع الفرعي : إثبات جريمة انتهاك حرمة ملك الغير :

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه إنما لجأ الى القوة لرد الغنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لئله من الانتفاع بها وقد تم حكماً صادراً لصالح ولده بإعادة وضع يده عليها. فلا يكفى نسلوه على هذا الدلائل قول الحكم أن الطرفين يتنازعان وضع اليد على الأرض. وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها، حتى إذا كانت للمتهم وكان الغنى عليه هو الذي دخلها بقصد منع حيازة المتهم لها بالقوة فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات، ويكون للمتهم الحق في استعمال القوة اللازمة طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - فإذا هي لم تفعل ذلك يكون حكمها خاطئاً، ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر من جهة البوليس للطرفين - قيل الحادث - بعدم دخول الأرض، لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يغير مركز الخصوم في الدعوى ولأن العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الثابتة فعلاً لا بالإحتمال والفروض .

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٣

إذا كان الحكم قد أدين المتهم في جريمة دخوله عقاراً في حيازته. يره بقصد منع حيازته بالقوة، وأثبت أن العقار الذي دخله في حيازة ذلك الغير بطريق الإيجار. فلا يجدي المتهم صدور أحكام أخرى تضمنت أن الحيازة ليست لهذا الغير ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له.

• الموضوع الفرعي : أركان جريمة انتهاك حرمة ملك الغير :

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٦

المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزته بالقوة .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١/٥/١٩٥٦

إن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨

إذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير المسكونة وهي مكان إرتكاب الطاعن جريمة إختفائه عن أعين من لهم الحق فى إخراجها منها تعتبر مكاناً مسكوناً لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذى أبلغ القاطنون به قسم البوليس، واستخلص واقعة الإختفاء - وهى الركن المادى للجريمة - من إعتراف الطاعن والتهمة الثانية بالوقاع، ذلك الفعل الذى لا يتم إلا فى الخفاء - وهو إستتاج سليم - فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون ولا عيب فيه.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠

تسغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى - الحماية على حائز العقار الفعلى من اعتداء الغير على هذه الحيازة طالبت مدتها أو قصرت، ولا يشترط أن تكون قد إستعملت بالفعل قوة فى منع الحيازة - بل يكفى أن يكون التهم قد دخل العقار الذى فى حوزة الغير أو بقى فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ٢٩/١/١٩٦٣

حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها وبغير إذن من التباية أن يكون هذا الرضاء صريحاً حراً حاصلأً منهم قبل الدخول وبعد إلمامهم بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ يحول من يطلبه سلطة إجرائه، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل إلى الكشف الطبى إثر الإعتداء عليه من الضابط الذى أجرى التفتيش، وأنه ثبت من هذا الكشف إصابته بإشتباه فى كسر بالضلوع، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة إطلعت على التقرير الطبى المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها أحاطت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قد وجد من إصابات بالطاعن وبين الإعتداء الذى قرر بوقوعه عليه وبني عليه دفعه بإنعدام رضائه بالتفتيش وبأن توقيعه على الإقرار أخذ منه بطريق الإكراه، فإن الحكم يكون قاصراً بما يتعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣١

إن المقصود بعبارة "من لهم الحق فى إخراجها" الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات هو رب الدار الذى له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بالخروج من لا يرغب فى بقائه بمنزله. فدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفى لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار. فإذا وجد هذا الشخص محتجاً عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها بالمادة المذكورة.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٢٤

- إن حرمة المنزل وما أحاطها به الشارع من غاية تقتضي أن يكون دخولها برضا أصحابها، وأن يكون هذا الرضا صريحاً لا لئس فيه وحاصلاً قبل الدخول، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن، إذ من المأثور أن يكون هذا السكوت منعاً عن الخوف والإستسلام. لإستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمني لا يصح.

- إن نذب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة، فلا يكفي إذن أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر الفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك. وكل فتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة يمحى بموجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلاً ولا يصح الإعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه ولا على ما ألتصوه في محضرهم أثناء هذا الفتيش لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالف للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً بمقتضى المادة ١١٢ ع.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٦

(١) إن المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات تعاقب كل من يوجد في بيت مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في أحد الأماكن الأخرى المينة في المادة ٣٢٤ عقوبات مخطئاً عن أعين من لهم الحق في إخراجه. فإذا وجد المتهم مخطئاً في سطح المنزل الذي يسكنه انجنى عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى تلك المادة، لأن السطح إنما هو جزء من المسكن الذي لا يجوز الإغتطاء فيه. ولا أهمية لمعرفة الباعث الذي حمل المتهم على دخول المنزل ما دام قد إخطى عن أعين من لهم الحق في إخراجه .

(٢) لا إخلال بحق الدفاع إذا كانت المحكمة الإستئنافية لم تسب للمتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى، بل غيرت الوصف القانوني لتلك الواقعة. بعد أن طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن ترافع الدفاع على أساس الوصف الجديد .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١/١٠/١٩٤١

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه من يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه. فمجرد وجود شخص بالدور مخطفاً عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٥
يكفى في إثبات ركن القوة في هذه الجريمة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا الذي حال علة بالحيازة ولا بالخائز.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧
إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه بعد أن حرر عقد الإيجار الذي أجبر بموجبه زيد إلى بكر فداناً من الأطنان المزججة له من ملك خالد لإنشاء مصرف به عدل زيد عن إخلاله، وعمل على منع إقامة المصرف إلى أن يأذن خالد صاحب الشأن في إقامته، وأنه بعد أن قدم بكر شكواه إلى مأمور المركز عن إجتراء رجال زيد على هدم ما حفره من المصرف تنازل عن شكواه، فإنه إذا أمر بكر رجاله بالتقدم لدخول الأرض لكي يمسوا زيداً من حيازتها بالقوة لهذا يعد في القانون جريمة معاقباً عليها بالمادة ٣٦٩ ع بعض النظر عما إذا كان إسداد زيد الحيازة بعد التأجير صحيحاً أو غير صحيح. ولا يكون لبكر ورجاله أن يدعوا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عند إعتدائهم على رجال زيد

الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧
إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم بدخول أرض في حيازة غيره بقوة إستناداً إلى ما ثبت من وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها من أن الأرض لم تكن في حيازة غيره بل في حيازته هو بوصف كونه مستأجراً من البنك الذي كان قد تسلمها بمقتضى محضر تسليم رسمي عمل بحضور مدعى الحيازة لأنه لا يكون قد أخطأ. لأن محضر التسليم واجب إحواامه بوصف كونه عملاً رسمياً غرضاً بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم، وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلاً فعلياً.

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥
إن القانون إذ نص في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات على معاقبة كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر إنما قصد أن يحرم حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت مصرة قانوناً، فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن، طالت أو قصرت بحيث يصح في القانون عده أنه حلز العقار فإن حيازته تكون واجباً إحواامها، ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي. وإمتناع مثل هذا الخائز عن الخروج من العقار لا يصح في القانون إعتباره تعدياً على حيازة الغير. بل هو منه عدم تفریط في حيازته التي إكتسبها. وبناءً على ذلك فإنه إذا دخل شخص

منزلاً وبقي له شهوراً بحجة أنه يشواه لاستناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عه بأنه قصد به منع حيازة آخر. لأن الحيازة لم تكن لأخر بل هي له هو.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٦

إنه لما كان القانون يعاقب في المادة ٣٦٩ على النعدي على الحيازة الفعلية بعض النظر عن أحقية المتهم في أن يكون هو الحائز، وذلك على أساس أن الحائز القملي له الحق في أن يحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانوني، ولما كان لا يشترط في صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد في نيته استعمالها إذا إقتضت الحال ذلك، فإنه لا إغراض على الحكمة إذا هي استخلصت أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في التعرض من ذهابه بالشارع إلى الأرض التي يصنع الجني عليه يده عليها، وحرقه إياه وإتلافه زراعة الرسم التي كانت قائمة فيها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٢

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخول المقار هو منع الحيازة المقررة بالقوة. فإذا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للمقار من حيازته فلا جريمة، بل تكون الواقعة هي الواقعة تعرض مدني محض. ويعتبر نقصاً في البيان موجباً لنقض الحكم غلوه من ذكر أن منع الحيازة كان بطريق القوة أو أن التعرض كان مقولاً بقصد الاعتماد على القوة.

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠

إن البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في واضح عبارته، وصريح دلالته، وعنوان الباب الذي وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان "إتهانك حرمة ملك الغير" - وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له، أن "الدخول" المكون للركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ إصطلاحي يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير في حيازته للعقار وحيازة فعلية بنية الإفتات عليها بالقوة، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستتلة إلى سند صحيح أو لم تكن، وسواء كان الحائز مالكاً للمقار أو غير ذلك، تقديره من الشارع أن التعرض المادي إذا وقع لحائز المقار دون الإلتجاء إلى القضاء ولو إستناداً إلى حق مقرر يعتبر من الجاني إقامة للعدل بنفسه مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠

تسبغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى - الحماية على حائز العقار الفعلي من إعتداء الغير على هذه الحيازة طالمت مدتها أو قصرت، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة - بل يكفي أن يكون التهم قد دخل العقار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالاً مباشراً والمخصصة لمنافعه، فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٦

لما كان الحكم فيه ألام قضاءه ببراءة الطعون ضده على قوله "و حيث إن الثابت أن المدعى المدني يستاجر العين موضوع النزاع مفروشة الذي ينتهي الإيجار حسب المدة المحررة له ولا يمكن تجديده إلا بموافقة طرفي العقد، وخلو الأوراق من موافقة والد التهم بتجديده مدة جديدة ومن ثم فلا مجال لمسائلة التهم جنائياً ويعين القضاء بالفاء الحكم المستأنف وبراءة التهم ورفض الدعوى المدنية . "لم كان ذلك وكانت المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات التي طلبت النيابة العامة تطبيقها على واقعة الدعوى تقضى بمعاقبة من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة - وقد ورد نصها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان "إتهالك حرمة ملك الغير" . وجاءت تعليقات الحفائية أن الغرض من النص هو معاقبة من يتعرض بالقوة لواجبي اليد محافظة على النظام العام . والبين من هذا النص في واضح عبارته، وصريح دلالته وعنوان الباب الذي وضع فيه وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له أن "الدخول" المكون للركن المادى للجريمة لفظ إصطلاحي يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإلتئام عليها بالقوة، سواء أكانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن، وسواء أكان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك تقديراً من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الإلتئام إلى القضاء ولو إستناداً إلى حق مقرر يحتر من الجاني وإلزامه العدل بنفسه مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام، وإذا انحصر الحكم المطعون فيه - تبيراً لقضائه بالبراءة - على مجرد القول باستئجار اجنئ عليه لشقة النزاع بعقد إيجار مفروش إنتهت مدته فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة.

*** الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير :**

الطنن رقم ١١٣١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٠
لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل، بل يكفي أن يكون الحائى قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة. فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحائى عليه هو الحائز الفعلى للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل لزوجه الأول والثاني وشد الثالث أزرهما فى ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتآلوا عليه إلى درجة يخشى منها الإصطدام - فهذا يكفي.

الطنن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠
لنساء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به إتصلاً مباشراً والمخصصة لنافعه، فالدخول إليهما بقصد إرتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

الطنن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٦٣ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٢٩
إذا دخل رجل منزل امرأة بقصد إرتكاب جريمة فيه وحكمت المحكمة بإدانته فحسب المحكمة أن تذكر فى حكمها أن المتهم دخل منزل الحائى عليها بقصد إرتكاب جريمة فيه. ولا يصح الطعن فى هذا الحكم بزعم أن به قصوراً عن ذكر القصد الجنائى. لأن مثل هذه الجريمة لا يطلب لها تعمد أمر خاص.

*** الموضوع الفرعي : دخول المنزل لغير التفتيش :**

الطنن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢/٩/١٩٦٠
- دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلاً نفيذاً لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لإحضار زوجة المتهم لإجراء المعاينة بحضورها أمر إقتضاء التحقيق ولا شائبة فيه - فإذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعاً من غرفة بداخل المنزل ويتجه إلى حظيرة به وفى يده متدبيل ملفوف ألقى به فوق سقف الحظيرة وهو يعلم أنه ممن يتجرون بالمواد المخدرة، فإن هذه المظاهر هى دلائل كافية عن وقوع جريمة إحراز مخدر تحيز لهذا الضابط القبض على المتهم والإستعانة بزميله فى ضبط هذا المتدبيل، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد نجا صحيحين ويصح للمحكمة الإستناد إلى الدليل المستمد من هذا الضبط.
- نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص يجوز لأمر الضبط القضائى التفتيش فى كل الأحوال التى يجوز لها القبض على المتهم، وقد ورد هذا النص فى الفصل الرابع الذى عنوانه "فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص" ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزاً وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول إلى المنزل لم يكن مخالفاً

القانون وكان الغشيش لازماً بناء على دلائل صريحة وكافية لإتهام شخص بجرمة إحراز المخدر، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من إجازة الغشيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود في منزله على أنه يخفي معه أشياء تلبيد في كشف الحقيقة .

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الأمر الصادر إليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل، بدعوى التحفظ نطاق الأعمال المرخص بها قانوناً نظراً إلى مساسه بجرمة المنازل، مما يسم هذا الإجراء بالبطلان الذي يمتد أثره إلى ما أسفر عنه من ضبط .

* الموضوع الفرعي : دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه :

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٩

- إن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .

- إذا تبين أن دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧ من قانون العقوبات. ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٠

إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعالج كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه. وإذن لما دام الحكم قد بين أن المتهم قد قصد إلى ارتكاب جريمة في المنزل الذي دخله فلا جدوى من البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم .

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٢

إن تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومراعاتهم إلى التكتات التي إبتروا السرقة منها، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٧

إن مجرد ذهاب المتهم بجريمة دخول منزل بقصد جريمة فيه إلى منزل الجاني عليه على إثر بلاغ السرقة المقدم ضده من المتهم وفي حضور ضابط البوليس الذي إنتقل لإجراء التفتيش، لا يفيد وحده تواتر القصد الجنائي لدى المتهم كما أن مجرد وجود نزاع بين الطرفين لا يكفي وحده لإستخلاص هذا القصد .

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٣٤/١١/٥

إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بمنع غلب يعاقب إطلاقاً كل من سولت نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه. فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق بجعله يتناول حالات دون أخرى، لا سيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص، إذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتميز فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة، وهي تمييز الجاني الذي يشترع في ارتكاب جريمة معينة لا عقاب على الشرع فيها على الذي لم يكن قد بدأ في تعيد هذه الجريمة بالذات مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامى وكان أولهما أكثر إمعاناً في تنفيذ ما يتنوى من شر وأولى مجزأ القانون على فعلته. وإذن فالسادة ٣٢٤ عقوبات تطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلاً الجريمة التي كان الدخول في البيت سبباً لارتكابها أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشرع معاقباً عليه أم لا .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٧

سواء كانت نية التهم الإحرامية من الدخول في منزل غيره قد تعينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الرضا أم كانت لم تعين، فالعقاب واجب في الحالتين، لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معاً .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تنوارف فيها أو كان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معالجه بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه .

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٦

إن المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات تعاقب كل من يوجد في بيت مسكون أو معد للسكنى أو لى أحد ملحقاته أو لى أحد الأماكن الأخرى المبنية في المادة ٣٢٤ عقوبات مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجهم. فإذا وجد التهم مخفياً في سطح المنزل الذي يسكنه الجنى عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى تلك المادة، لأن السطح إنما هو جزء من المسكن الذي لا يجوز الإختفاء فيه. ولا أهمية لمرقة الباعث الذي حل التهم على دخول المنزل ما دام قد إختفى عن أعين من لهم الحق في إخراجهم .

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٣٠

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم ضبط مخفياً بمنزل الجنى عليه في منتصف الليل ليس في ذلك ما يفيد أن التهم دخل بقصد إجرامى مما نص عليه في المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ من قانون العقوبات كمنع حيازة الغير بالقوة أو ارتكاب جريمة. وإذن فهذه المادة لا تطبق على هذه الواقعة. وإنما المادة

المنطقة عليها هي المادة ٣٢٥ التي تعاقب على مجرد إغتفاء الشخص في المنزل عن أعين من لهم الحق في إخراجه دون إشراط توفر قصد آخر لديه .

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٧

إن القانون لم يشطط للعقاب على جريمة دخول العقارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد المنهم ارتكابها من نوع خاص، بل جاءت عبارته عامة في إيجاب العقاب كلما أمكن إثبات أن المنهم قصد مقارفة فعل جنائي، أي كان، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل. فإذا كان المنهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائماً ما دام لم ينفذ بالفعل. أما إذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا، فإن القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويغوص في عناصرها إلا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٦

إن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل هو ارتكاب جريمة فيه سواء اتعمت الجريمة التي كانت نيته منصرفة إلى مقارفتها أم لم تعين. فإذا كانت الجريمة قد تعينت فإنه لا يهم فيه أن تكون جريمة الزنا أم أية جريمة أخرى ما دامت لم ترتكب بالفعل. أما إذا كانت قد ارتكبت فإنها إن كانت زنا فيمنع فيها رفع الدعوى العمومية على المنهم بتهمة دخول المنزل، لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتماً الحقوس في بحث لفعل الزنا وهو ما لا يصح رفع الدعوى به إلا بناء على طلب الزوج .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٨

إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب إطلاقاً كل من سولت له نفسه دخول منزل ليرتكب جريمة فيه. وإذاً فإن القول بقصر تطبيق هذه المادة على الحالات التي لا تكون فيها الجريمة معينة يكون مخالفاً لصريح النص.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٨

إن جريمة دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو كانت الجريمة قد تعينت.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٤٢/١٠/١٩

إن القانون ليس فيه ما يدل على أن الشارع لفرض حكم المادة ٣٧٠ على الحالات التي تكون فيها الجريمة المقصود ارتكابها لم تعين، وهذه المادة إذا كان قد روعي عند وضعها الحالات التي تكون فيها الجريمة غير

معينة لأن تعيين الجريمة لا يصبح أن يكون سبباً للقول بعدم تطبيقها بل هو أولى بأن يكون قد أوجب للعقاب ما دامت المادة قد صيغت في عبارتها التي لا تحصر فيها.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨
القانون يعاقب على دخول المنزل ولو كان قصد المنهم من الدخول قد تعين .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٢
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المنهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناءً على اتفاق بين المنهم وبين زوجة المجنى عليه لإرتكاب جريمة الزنا، وأنه لما شعر بمحضور البوليس الذي استدعى بناءً على طلب آخرين إختفى في دولا، لهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المنهم حين دخل المنزل قد اتخذ أى احتياطات خاصة لإخفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة بل كان همه لإرتكاب فعلته التي إتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة، فهي لا تكون جريمة وجود المنهم ليلاً في منزل المجنى عليه مخفياً عن أهله من لهم الحق لى إخراجهم، ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لإرتكاب جريمة فيه، وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناءً على طلبه .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧
لا يصح الطعن في الحكم الصادر بالعقاب على الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ ع بقوله إن هذا الحكم لم يعين الجريمة التي دخل المنهم المنزل بقصد إرتكابها إذ القانون لم يشترط تعيينها، بل هو - على العكس - إنما أراد العقاب في الصورة التي تقوم فيها الدلائل على أن قصد الداخل إنما هو الإجرام ويكون مستحيلاً أو متعذراً أو متعذراً لتعيين الجريمة التي يعتزمها. ولما كان قصد الإجرام ركناً أساسياً من أركان هذه الجريمة كان الفصل في ثبوته وعدم ثبوته من اختصاص قاضي الموضوع وحده، فمتى قرر أنه ثبت لديه فلا تدخل محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧
من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشرط الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المكان بقصد إرتكاب جريمة فيه. فعلى محكمة الموضوع أن تبين بياناً واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها. ولا يكفي أن تذكر أن بين المنهم وصاحب المكان جهاتى بدون أن تبين ما هي ولا أن تبين أن قصد المنهم من دخوله إنما كان للإجرام. وهذا القصور يجب الحكم عليه جوهرياً يطله.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعالج كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فلا يجدي البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت في منطق سائق أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كانت ما كانت. ثم أن عقابه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - واجب سواء تعينت الجريمة التي يستهدفها من دخول المنزل أم لم تتعين لأن النص عام يشملهما معا.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لا تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا في حالة تمام الزنا. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه معانية محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودلّ تديلاً سائفاً على أن جريمة الزنا لا تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته في عناصر إطمئنانه ويكون الحكم بإدائته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقاً وصحيحاً القانون وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زواجه عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له ومعنى الطاعن بشقيه غير سليم.

* الموضوع الفرعي : دخول عقار بقصد منع حيّزته :

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكفي بأن يكون المتعرض لد قصد إستعمالها. فإذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض للمجنى عليه وشروعه في البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له، وتعرض الطاعن وأولاده له في الأرض وإلقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء وإستخلاص من ذلك ومن إصرار الطاعن في التحقيق على مسلكه لثبوت تهمة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة، فالطعن في هذا الحكم لا يكون له أساس .

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٠

إذا كان الحكم قد اجتزأ في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المتهم اللاتي منع حيازة المجنى عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض، فإن هذا القول على ما به من إهمال لا يكشف

عما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون إستعمالاً للقوة أو تنم بذاتها على أنهما قصداً إستعمالاً ومن ثم يكون الحكم معيباً بالتقصير بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢
لما كان محضر التسليم واجب إحرازه بوصف كونه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وحده بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلاً فعلياً. ولما كان الثابت بالحكم أن الأرض التي تعرض فيها الطاعن بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمي في ٢٩/٤/١٩٦٩ نفاذاً للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدني كلي اسوان ثم أعيد تسليمها بمعرفة رئيس القطة في ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة تنفيذاً للحكم المذكور كذلك نظراً لاستمرار تعرض الطاعن، وأن الطاعن إستولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ - حيث كانت الأرض في حيازة المجنى عليه الفعلية، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون إذ إنتهى إلى توافر جريمة دخول الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٥/٢/١٩٢٩
إن "القوة" في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٢
من المقرر في تطبيق المادة ٣٦٩/٢ من قانون العقوبات أنه يتعين اسباغ الحماية على حائز العقار الفعلي من إعتداء الغير على تلك الحيازة طالبت مدته أو قصرت. ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما أورده في مدوناته من قيام دعوى مدنية أمام القضاء لم يفصل فيها بعد بين الطاعن والمتهمين حول الطوار المتنازع عليه، أن الحيازة غير مستقرة له، ولما كانت الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية لا تنفي إذا تحققت للحائز غيرة منازعته بشأنها أمام القضاء - وكان الحكم المطعون فيه لم يوضح عن موضوع الدعوى المدنية التي أشار إليها ولم يبين كيف إستدل بها على إنتفاء حيازة الطاعن وسنده في هذا الإستدلال، كما لم يعرض الحكم في قضائه بالبراءة إلى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى والتي عول عليها الحكم المستأنف في التثبت من أن الحيازة الفعلية معقودة للطاعن وهي صدور حكم قضائي وقرار من النيابة العامة لصالحه بإستلام العقار المتنازع عليه ودخوله في حيازته، فإن ذلك ينسب عن أن المحكمة قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون

إحاطة كالية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها مما يصح به بالقصور ومن ثم يكون من المعين نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٣

من المقرر أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة. وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء، وإذا كان هذا الذي أجمله الحكم المطعون فيه ما تقدم، لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها وخلا من بيانات الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعتين للجريمة التى دانهما بها، كما لم يبين ما وقع من الطاعتين من أفعال يعدها القانون إستعمال للقوة أو تتم بذاتها عن إنتوالمها إستعمالها حين دخول العقار، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

الطعن رقم ٦٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٤

لما كان قانون العقوبات إذ نص في المادتين ٣٦٩، ٣٧٠ منه على معاقبة كل من دخل عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد إرتكاب جريمة فيه إنما قصد أن يحمي حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة. وكان الركن المادى لهذه الجريمة وهو "الدخول" يتم بكل فعل يعتبر تعريضاً مادياً للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها بالقوة سواء أكانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن وسواء أكان الحائز مالئاً وغير ذلك تقريراً من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الإنجاء إلى الجهات القضائية المختصة ولو إستناداً إلى حق مقرر يعبر من الجانبى إقامة العدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام.

الطعن رقم ٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٢١/٥/١٩٣١

إن المادة ٣٢٣ عقوبات لا تشترط إستعمال القوة فعلاً لمنع الحيازة، وإنما هى تشترط فقط دخول العقار بقصد منع الحيازة بالقوة. فمن يدخل عقاراً مهدداً بإستعمال القوة وقاصداً بذلك منع حائزه من الإستمرار في الحيازة كان مرتكباً للجريمة وإن لم يستعمل القوة فعلاً. فإذا كان الثابت بإحكام أن رجال أجنسى عليه قد توجهوا لحرث الأرض فتمنعهم التهمون وهددوهم لخالوا وتركوا الأرض فهذا السياق يدل على أن التهمين دخلوا الأرض حتى أمكنهم منع الحرث وأنهم هددوا رجال أجنسى عليه لخالوا وتركوا الأرض وهذه الماتى مما تصدى علىه عبارة المادة ٣٢٣ ع.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨

إن لفظ "الحيازة" الوارد بالمادة ٢٢٣ عقوبات إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد لعلياً فإن من يستلم عقاراً على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائي فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الإحرام قانوناً في حق خصمه المحكوم عليه. ومعارضة هذا المحكوم عليه بعد فترة الإستسلام وعدم تمكنه المحكوم له من الإستمرار في الحيازة ليس إلا ضرباً من المشاغبة والإغتصاب الذي لا تثبت به حيازة محرومة. فإذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فلا شك أن مقولها يكون مستحقاً لعقاب المادة ٢٢٣ عقوبات طالبت مدة الإغتصاب المستند إلى القوة أو قسرت .

الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٨

إذا كانت طبيعة العين أو الظروف المحيطة بطريقة إستغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد منقطع، فإن إقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الإستمرار كلما تهيأت أسبابها يكفى لتوفر الحيازة بركبتها المادية والأدبية. فإذا كانت محكمة الموضوع بعد إستعراضها وقائع الدعوى من الجانبين قد قررت - تطبيقاً لهذه القاعدة - أن المتهم بدخوله العقار على الصورة التي دخله بها يعتبر معتدياً على حيازة الجاني عليه وقاصداً منع حيازة الجاني عليه وقاصداً منع حيازته بالقوة فليس في وسع محكمة النقض أن تصرح بحكمها بحال.

الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤

يكفى في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح، ولا بهم أن يكون الخائن مالِكاً للعقار أو غير مالك .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٣

مضى كان الثابت بالحكم أن الأرض التي تعرض المتهم فيها بالقوة لم تكن في حيازته وإنما هي في حيازة غيره الذي باشر زرعها فعلاً، فالقانون يحمي هذه الحيازة من كل إعتداء يرمى إلى رفعها ولو كان أساسها محض تسليم مشروباً بما يظله .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٤١/١/١٣

إن المادة ١/٣٦١ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد إستعملت بالقوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد قصد المنع بالقوة. ولا يشترط في الحيازة أن تكون مبنية على سند صحيح بل يكفي أن تكون فعلية ولو لم يكن لها سند. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم يكن هو الخائن للعين المتنازع

عليها بل كانت الحيازة فيها للمدعى بالحق المدني، وأن المتهم حين تعرض له كان يقصد منع حيازته بالقوة فإن عناصر الجريمة تكون متحققة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٤
يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة. فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل القوة في منع الحيازة كان ملحوظاً لديه فلا جريمة، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني. وإذا كان ما أثبتته المحكمة هو أن المتهم بعد أن حكم بمنع تعرض زوجته للمدعى بالحق المدني في العقار، ثم برفض تثبيت ملكيتها له هدم جاني باب العقار ورفع وأخذ نفسه. وسد هذا الباب ببيتان جديد، فهذا كله لا يكفي في بيان توالي هذا الركن لأنه تضمن ما يدل على أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨
يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون المتهم قد دخل مسكناً في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه. فإذا لم يثبت أن الدخول كان لغرض من هذين فلا تطبيق للمادة. وإذا كان الحكم الابتدائي بعد أن استعرض وقائع الدعوى قد انتهى إلى القضاء ببراءة المتهم ورفيقه على أساس أنه دخل المنزل لمقابلة امرأة سالطة غير متزوجة لارتكاب معها الفحشاء، وهذا لا عقاب عليه قانوناً، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية لقمعت بإلغاء هذا الحكم وأدانت المتهمين دون أن تتناول في حكمها بحث الدفاع الذي تمسكا به وتناقص أسباب البراءة، مقتصرة على قولها إنه يؤخذ من ظروف الحادث ومن دخول المتهمين في ساعة متأخرة من الليل منزل الجاني عليها أنهما دخلاه بقصد ارتكاب جريمة فيه لم تعين ماهيتها، مع أن هذه الظروف كما تصلح أساساً لما قالت هي به تصلح كذلك لتأييد الدفاع، ومع أن الثابت أن المنزل لم يكن خاصاً بسكنى تلك الجاني عليها بل هو عمارة تجرى على عدة مساكن تسكن هي في الدور الرابع منها الأمر الذي كان يقتضي التعرض إلى حال باقي السكان في سبيل تمحيص أقوال المتهمين - فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي بنى عليها.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٠
إذا كان الظاهر مما أثبتته المحكمة أن المتهمين من وقت أن تعرضا لمورث المدعية بالحقوق المدنية ومنعاً المستأجرة من دخول المنزل موضوع النزاع، ذلك التعرض الذي عوقبا عليه جنائياً، قد ظلا شاغلين هذا المنزل حتى اليوم الذي أراد من المستأجرة من المدعية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فمنعه هذان المتهمان، مما مفاده أن المنزل كان في ذلك اليوم "وهو التاريخ المبين بوصف النعمة" في حيازة المتهمين لا

المدعية بالحقوق المدنية، فإنه لا تصح معالجهما على اعتبار أنهما دخلاً عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة. ولا يغير من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية هي الخاترة الشرعية للمنزل، لأن الغرض من العقاب في المادة ٣٧٠ ع - كما يؤخذ من تعليلات الحفائية على قانون العقوبات - هو حماية الحيازة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤

إن الشارع إنما أراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات العقاب على التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد. فما دامت هذه الحيازة ثابتة لزيد فإن بكرة يكون عليه إحزامها مهما كان حقه في وضع اليد. أما أن يدخل الأرض مع علمه بأنها بالفعل في حيازة زيد فأصداً منع هذه الحيازة بالقوة لهذا يقع تحت طائلة العقاب.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/١/٢٤

من يلقي بالورق غلسة في أرض مستجرة هيأها للزراعة مستاجرها الحائز لها لا يمكن إعتبره حائزاً بمجرد إلقائه البذور فيها. ولا يمكن إعتبر المستاجر معتدياً في دخوله هذه الأرض وإنما المعتدى هو الذي خالسه في إلقاء البذور.

الطعن رقم ٢٦٥٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/٥

القانون يعاقب على التعدي على مجرد الحيازة الفعلية بقطع النظر عما إذا كان سببها الملكية - مفرزة كانت أو شائعة - أم كان سببها أمراً آخر غير الملكية.

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٨

إن مناط التأنيب في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الإلتفات عليها ومنع حيازته بالقوة. لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملابساتها أسس براءة المظنون حده من التهمة المستندة إليه ورفضه الدعوى المدنية على علم إطمئنان المحكمة إلى توافر سوء القصد لديه ثبوت شرائه أرض النزاع بعقد بيع عرفي ما يصح معه أن يكون قد دخلها باعتقاداً منه بأنه أصبح مالكا لها، فإنه يكون سائماً.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩
من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول المقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥
- المراد بالحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الأحقية فى وضع اليد والملة فى ذلك ترجع إلى رغبة الشارع فى منع الإخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحقهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم .
- إن مناط التأثيم فى جريمة دخول المقار المنصوص عليها فى المادة السابقة هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لمقار حيازة فعلية بنية الإلتئآت عليها ومنع حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة فيه، وهذا هو القصد الجنائى فى الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الجنائى بأن المكان الذى يدخله فى الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما كما أن المقصود بالقوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧
من المقرر أن مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لمقار حيازة فعلية بنية الإلتئآت عليها ومنع حيازته لها بالقوة وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء.

الطعن رقم ٦٧٠٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩
- إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تتطلب الدخول أو البقاء فى المقار وأن يكون ذلك المقار فى حيازة شخص آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة فيه. والمراد بالدخول هنا، هو الدخول غير المشروع بأن يكون الجنائى قد دخل رغم إرادة الحائز أو بغير وجه قانونى ولم ينص القانون على ذلك صراحة ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الأولى للجريمة والصورة الثانية التى يقول فيها "أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه إلخ". كما أن المراد بالحيازة المنصوص عليها فى المادة السابقة هو حماية الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الأحقية فى وضع اليد والحكمة من ذلك ترجع إلى رغبة الشارع فى منع الإخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحقهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم.

- لما كان مناط التائيم فى جريمة دخول المقار المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض للمادى للغير فى حيازته لمقار حيازة فعلية بنية الإكتمال عليها ومع حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة لهما وهذا هو المقصد الجنائى فى الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الحائز إن المكان الذى يدخله فى الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما. وأن المقصود بالقوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء. وكان السات من مدونات الحكم المطعون فيه ومن تفسير محكمة الموضوع لنبود العقدين المؤرخين أن حيازة شقة النزاع كانت لمورث المطعون ضده حال حياته باعتباره مستأجراً لها لشخصه، وأن تلك الحيازة إستمرت لورثته من بعده ومنهم المطعون ضده عن نفسه وبصفته وكيلًا عن بعض الورثة. ومن ثم فإن دخول هذا الأخير لتلك الشقة يكون بوجه قانونى ليس إعتداء على حيازة الغير، وبالتالي لأن أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ساقطة الذكر تكون غير متوافرة فى حقه.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١

- من المقرر أن الفقرة الأولى ٣٦٩ من قانون العقوبات تسخ الحماية على حائز المقار الفعلى من إعتداء الغير على هذه الحيازة طالبت مدتها أو قصرت، ولا يشترط أن تكون قد إستعملت بالفعل "قوة" فى منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المقار الذى فى حوزته الغير أو بقى فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة.

- لا أثر للصالح فى توافر أركان جريمة الإتلاف ودخول بيت بقصد منع حيازته بالقوة ولا فى مسؤولية الطاعنين الجنائية.

الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٦

أن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتهما أنها قد علت من أى دواعى للطاعن فى شأن عدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات وكان هذا الدواعى يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥

- يجب لتوافر أركان جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد التهم من دخول المقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة، ولا يتوالى عنصر القوة إلا إذا كان واقعاً على الأشخاص لا على الأشياء، وإذا كان الحكم قد خلا من إستظهار توافر عنصر القوة بالفهم الذى عنه الشارع فى هذا الخصوص فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه

والإعادة فيما قضى به في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة وذلك لما للحكم الجنائي من أثر على عقيدة المحكمة في الإجراء الوقفي الذي إستنتجته الشارح وحوله للقاضي الجنائي بتأييد قرار القاضي الجزئي أو إلغائه.

- لما كانت المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات قد نصت على أن يجوز النيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر بإتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحيازة، على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال الستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم بمسبب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه، وذلك كله دون مساس بأصل الحق. ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وكان الشايت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بإعتبار قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات وكان الشارع قد رتب على عدم مراعاة هذه المواعيد إعتبار أمر النيابة العامة أو قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن، فإن تمسك به الطاعن في هذا الشأن يعتبر دافعاً جوهرياً لما له من أثر في مصير القرار الوقفي وإن لم يكن ذا أثر في الدعوى الجنائية، وإذا أغفلت المحكمة الرد على هذا الدافع فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه لهذا السبب أيضاً في خصوص ما قضى به من تأييد القرار الصادر من القاضي الجزئي.

الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧

لما كان مناط التأييم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات وهو ثبوت التعرض للمادى للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها ومنع حيازته له بالقوة وكان الحكم الابتدائي - المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن إستعرض ظروف الدعوى وملابساتها على نحو يبيّن عن أن المحكمة قد فطنت إليها، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولم تتجاهل الطاعنة في إنها تتردّد إلى أصولها الصحيحة بالأوراق، ثم عرض لدفاع الطاعنة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر - خلاف المجنى عليه - للعين المثار النزاع وإطراحه على سند مما ثبت للمحكمة من أن

واللغة تأجير الطاعة للمعين إلى ذلك الشخص الآخر تمت في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة، فإن معنى الطاعة على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

*** الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير :**

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٢ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥١/١/٨

إن العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات | على جريمة الدخول لى منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه | هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين. فالحكم بالغرامة عن هذه الجريمة يكون مخطئاً. وعكسمة النقض أن تصلح هذا الخطأ ونقضى بالحبس مدة تراها مناسبة.

إهانة

• الموضوع الفرعي : أركان جريمة الإهانة :

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢
- لا يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة قذفاً أو سباً أو إسناد أمر معين بسل يكفى أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الحط من الكرامة.

- من المقرر أنه يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ تعتمد توجيهه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها لمعى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة على حكمها على أن الجنائي قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٧
من المقرر أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ الإهانة هو بما تضمنت إليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك محكمة النقض ما دامت هي لم تخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.

• الموضوع الفرعي : إهانة الدولة :

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٢٩
- الخفاف علناً بمثل عبارة "تسقط الوزارة الخيانة" هو إهانة هيئة نظامية يحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بمقتضى المادة ١٦٠ عقوبات. ولا محل للقول بأن مثل هذه الألفاظ أصبحت بعد التطور السياسي مألوفة يجرى بها اللسان بدون قصد الإهانة وأنها بذلك لا تكون عملاً للعقاب لأن المصروف لم يح مدلول "السقوط" ولا مدلول "الخيانة". بل لا زال اللفظان على معناهما الوضعي يندشأن الإحساس وشعور الكرامة.

- لا يعد الخفاف علناً ضد الوزارة من قبيل الإغراب عن الرأي. ولا يعد كذلك من قبيل النقد المباح الذي يجوز توجيهه إلى الذين يتصلون للخدمة العامة. وإنما هو سب مجرد وواجب العقاب عليه.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠
المتاف علناً بمثل عبارة "تسقط الوزارة الحالية" وعارة "تسقط الوزارة المسببة" يعتبر إهانة هيئة نظامية
وعمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات.

*** الموضوع الفرعي : إهانة المحكمة :**

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦
المراد من لفظ "المحكمة" الوارد في المادة ١١٧ عقوبات هو هيئة المحكمة أي القضاة ومن يتصرفون جزءاً
متماً عنهم. ولا جدال في أن عضو النيابة تتمتع تلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسة الإحالة
للاعتداء عليه هو إعتداء موجه إلى المحكمة.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من حجرة القاضي الذي رفض المعارضة
المقدمة منه في أمر حبسه قاتل في ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضي "علشان خاطر" فلان "يجسرونا
ده ظلم دى خواطر"، فإستنتجت المحكمة من ذلك أنه قصد إهانة هيئة المحكمة التي أصدرت القرار
باستمرار حبسه، وطبقت عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات لأنها لا تكون مخطئة. ولا يقبل من المتهم
أن يتظلم من ذلك إلى محكمة النقض، لأن العبارة التي تقوله بها تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة منها بما لها
من السلطة الموضوعية. ولا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ١٨٤ التي طبقت عليه لا تحمي سوى الهيئات
التي تحدث عنها باعتبارها هيئات معنوية مسطلة عن الأشخاص الذين تتكون منهم فهي لا تنطبق على
العيب في محكمة معينة بسبب دعوى معينة، تلك الحالة التي لها حكم آخر منصوص عليه في المادة ١٨٦
وذلك لأن إهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التي تتألف منهم، وهذا لما يدخل في نص المادة
١٨٤ عقوبات. أما المادة ١٨٦ عقوبات فالقصد منها هو العقاب على مجرد الإخلال بهيئة المحاكم أو
سلطانها.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١٠
- إذ كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب الحكم في دعواه نطق قاتلاً "دا تحامل" موجهاً
الحطاب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص القاضي الذي أصدر الحكم، فهذه الواقعة تترافق فيها جميع
العناصر المكونة لجرمي إهانة المحكمة والإخلال بمقام القاضي المنصوص عليهما في المواد ١٧١/٢ و ١٧١/٣
و ١٨٦ من قانون العقوبات. وإذا كان هذا يمكن إعتباره تشريشاً في حكم المادة ٨٩ من قانون المرافعات

في المواد المدنية والتجارية، فإن ذلك لا يمنع من العقاب عليه بتلك المواد ما دام هو يكون في ذات الوقت الجرمين المنصوص عليهما فيها.

— إن قانون العقوبات إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ ع على أنه "إذا وقعت الإهانة على هيئة محكمة لقضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها، وكان ذلك أثناء إنشاء إنعقاد الجلسة، تكون العقوبة..... إلخ" بعد أن كان قد نص في الفقرة الأولى على إهانة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها، فهو إنما أراد النص العقاب على إهانة هيئة المحكمة أو أحد قضاتها في أثناء إنعقاد الجلسة ولو كانت ألفاظ الإهانة غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو متعلقة بشئون القاضى الخاصة. ذلك لأنه حال إنعقاد الجلسة تعتبر الإهانة واقعة دائماً أثناء تأدية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المساس بالوظيفة وبكرامتها.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٠
إن المادة ١١٧ من قانون العقوبات الأهلى التى تعاقب على إهانة القاضى أثناء تأديته وظيفته أو بسببها وعلى إهانة المحكمة التى يؤلفها هذا القاضى أثناء إنعقادها قد إستعملت كلمة "الإهانة" بمعناه العام الذى يشمل كل ما يوجه للموظف ماساً بشرفه أو كرامته أو إحساسه كذباً أو سباً أو غيرهما. وإذن فما يدخل فى معنى الإهانة التى تعاقب عليها هذه المادة إسناد الخطأ للمحكمة عقب إصدارها الحكم فى قضية ما ولو كانت مخطنة فى الواقع.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٢٩
إذ فاه شخص وقت إنعقاد الجلسة بألفاظ عدها القاضى إهانة له وحكم عليه بعقوبة وثبت بالحكم الابتدائى أن الألفاظ التى صدرت من التهم كانت بلهجة تدل على التهكم فإن هذا يكفى لإدانة التهم. لأن القاضى الذى وجهت إليه هذه الإهانة وسمع بأذنيه ورأى بعينه ما كان من لهجة التهم وحركاته هو وحده الذى يصح الرجوع إلى تقديره فى مثل هذه الحالة.

الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧
لما كان لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين ببل يكفى أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة، وإنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فيها تعمد توجيه أفعال أو ألفاظ تحمل بشأنها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها لمضى تبت المحكمة صدور الأفعال أو الألفاظ المهيئة فلا حاجة لها به ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجنائى قصد بها الإهانة أو الإساءة، وكانت الأفعال والعبارات التى أثبت الحكم صدورهما

من الطاعن لجنة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة تلعب بذاتها قصد الإهانة لأن هذه الجريمة تكون قد توافرت أركانها كأنها وقامت في حقه بصرف النظر عن نابعه على صدور تلك العبارات منه.

*** الموضوع الفرعي : إهانة موظف علم :**

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥
ما دام الحكم قد أورد ألفاظ الإهانة التي بدلت من التهم وبين أنها وجهت منه إلى المني عليه "موظف" في أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته لهذا يكفي في بيان الواقعة.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١
إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تحقق ولو كان من نفوه باللفظ الإهانة قد أوردتها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين ما دام أنه قد تم توجيهها إلى الموظف في محضره وعلى مسمع منه. وهذه المادة لا تعاقب على إهانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضاً على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤
يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها. لم يثبت للمحكمة صدور هذه الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قد قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١
إن جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارة أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المصدي عليه تحقق كذلك بواسطة التلفاز أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المشار إليها، ولا يشترط لتوفر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على لفظ أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفخر من الكرامة.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢

جرمة إهانة الموظف تتحقق بمجرد توجه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات - تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها، فمضى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٣

لما كان توأمة الموظف العام أو من في حكمه في الجنى عليه وتحقق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها من الأمور الموضوعية التي تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً مستنداً إلى أصل صحيح في الأوراق، وكان ما أورده الحكم له أصل صحيح من شهادة الجنى عليه بالجلسة فإن ما يثيره الطاعن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تنص على بيان حكم النقد المباح وإنما نصت على إعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طعنه موجهاً إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية وإستطاع أن يثبت صحة ما نسبته إلى الجنى عليه. والفرق بين الأمرين كبير، فالنقد المباح لا عقاب عليه أصلاً إذ المفهوم منه أن الناقد لم يخرج في نقده إلى حد القذف والسب. وأما الحالة التي تشر إليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - لظناً كان أو سباً - يعفى من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الأصل إذا توفرت الشروط السابق بيانها.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

لا مصلحة للطاعن في الطعن بأن جريمة الإهانة الواردة عليها حكم المادة ١٥٩ ع يسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع لأنه على فرض إنطباق التهمة المسندة إلى الطاعن على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع بدلاً من المادة ١٥٩ "التي طبقها المحكمة" فإنه يشترط لإعفاء القاذف من العقاب طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت للمحكمة صحة الوقائع

التي أسندها للموظف المقذوف وأن القذف كان مبنياً عن سلامة به أى أنه قد رمى به إلى تحقيق مصلحة عامة. ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من الحكم بالعلوية متى تبين أن القاذف كان يبغي التشهير والتجريح.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٥

- متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس، وتكون محكمة الجناح مختصة بالفصل فيه.
- إذا كانت وقائع القذف المسندة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي، بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فرداً، فلا يجوز قانوناً إثباتها.

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١

- إن مجرد الطوه بالألفاظ مقذفة في حق موظف عمومي أثناء تأديته عمله يحقق جريمة الإهانة المخصوص عنها بالمادة ١١٧ عقوبات. لم يمتد على المتهم صدور هذه الألفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة في الحكم على أنه قصد بها الإهانة.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٣

- إن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لا تعاقب على إهانة الموظفين أثناء تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضاً إذا كانت الإهانة قد وقعت بسبب تأدية الوظيفة. وإذاً فإذا كانت الإهانة لم تقع إلا بعد أن إنتهى الموظف من عمله بساعة عند مقابلة المتهم له في الشارع فإن ذلك لا يمنع من العقاب إذ أنه ليس فيه ما ينفي أن وقوع الإهانة كان بسبب تأدية الوظيفة.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨

- القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالكتابة المعاقب عليها بالمادتين ١/١٣٣ و ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متراً أولاً بمجرد تعمد توجيه العبارات المهينة إلى الجنى عليه مها كان الباعث على ذلك. ولا يشغ للمتهم أن يكون قد أرسل الكتاب المتضمن للإهانة إلى الجنى عليه في ظرف مغلقل، إذ أن الشارع قد منن المادة ١٣٤ السابق ذكرها خصيصاً للمعالجة على مجرد إهانة الموظف العمومي بالكتابة.
- إن القانون في المادتين ١/١٣٣ و ١٣٤ قد قصد المعاقبة على الإهانة بمعناها العام. فما يوجه إلى الموظف مما يسى شرله وكرامته معاقب عليه مهما سواء أكان من قبل القذف أم السب. إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لإثبات ما أسنده إلى الجنى عليه ما دام ذلك لم يقطع علناً ولم يكن القصد إذاعته بل مجرد توجيهه إلى الجنى عليه وحده.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٢٩

إذا حكمت المحكمة بمعالجة متهم لأنه أهان موظفاً وتعدى عليه بالقوة أثناء تأدية وظيفته واكتفت في إثبات التهمة بأن ذكرت "أن المتهم أهان فلاناً بالألفاظ" الواردة في الخبر وتعدى عليه بالقوة أثناء تأدية وظيفته لأن هذا يكون قصوراً في البيان موجهاً لنقض الحكم حيث لا يعلم من الحكم ما هي الألفاظ التي أعتبرت إهانة ولا ما هي الأفعال التي وصفت بأنها تعد بالقوة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة ما إذا كان القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً أم لم يطبق.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣١

الركن الأساسي لمجرمة إهانة الموظف المنصوص عليها بالمادة ١٥٩ ع هو وقوع الإهانة بسبب أمور تتعلق بوظيفة الموظف المتدعي عليه. ويجب للتحقق من توفر هذا الركن النظر في جميع أجزاء المطبوع. فإذا إتضح من الإطلاع على الصور والمقالات التي أشتملت عليها الصحيفة أنها كلها سلسلة واحدة يرمى بها التهم إلى الطعن في حق المجني عليهم بسبب أمور تتعلق بوظيفتهم تعين إعتبار ما وقع منه إهانة موظف بسبب أعمال تتعلق بأداء وظيفته تقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ ع.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٣١

لا يكفي في الحكم الصادر بحقوقية في تهمة إهانة موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أن تقول المحكمة "إن المتهم إعتدى على المجني بالألفاظ المينة بالمختصر" بدون أن تبين ما هي هذه الألفاظ ولا إن كانت هي الواردة بصيغة الإتهام المقدمة من النيابة أم هي ألفاظ أخرى، لأن بيان هذه الألفاظ ضروري حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت هي تعبر في الحقيقة مهينة أو لا. وقصور الحكم في هذا الصدد يبطل له.

بلاغ كاذب

• الموضوع الفرعي : إثبات جريمة البلاغ الكاذب :

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٤٥/١/٨

إن القول في جريمة البلاغ الكاذب بأن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلاً على كذبها ليس صحيحاً على إطلاقه. لأن التبليغ عن الجرائم من حقوق المخلو للأفراد بل هي من الواجبات المفروضة عليهم. وقد نصت المادة ٣٠٤ ع على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يتبر بالصدق وعدم القصد بالحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مسحوب لعقوبة فاعله. وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكول إليها إجراء التحقيقات الجنائية. وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه : "إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعلها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحلقة بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك ...". وتلك السلطة لها في سبيل التحقيق أن تفحص المنازل والأشخاص وأن تعين الأمكنة وتجميع الأدلة المادية، وتندب الخبراء، وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم، وتساؤل الشهود، سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم، إلى آخره، مما مفاده بالبداية أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وإن كان لا مانع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه حتى إذا قال بعدوله عنه أو إنه لا دليل لديه على صحته، فإن النهاية تسير في إجراءاتها وتحقق الأدلة التي يوقفها عملها هي إليها. فإن إنتهى تحقيقها إلى ثبوت صحة البلاغ فيها وإلا عدت الواقعة التي قدم البلاغ عنها غير ثابتة، لا على أساس أن المبلغ عجز عن إثبات بلاغه بل على أساس أنها هي لم توفق إلى الإثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها، ومنها ما أمكن المبلغ أن يتقدم به. ولذلك فإنه في الشرائع الأخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة المبلغ عنها. وهذا القرار أو الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه وإنما أساسه أن سلطة الاتهام لم تحصل إلى إثبات وقوع الواقعة من المتهم. وعلى هذا فإن لباس من يقدم البلاغ عن الجريمة إلى الحكام المختصين بالتحقيق على من يذلف علناً في حق الموظفين العموميين يكون قياساً مع الفارق. لأن القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر الطاعن أن يقيم الدليل على صحتها، وما ذلك إلا لا إرتاء الشارع، للفرض السامي الذي قصد إلى تحقيقه، من أن مصلحة الجماعة تقتضي بأن الطاعن لا يصح أن تساق علناً وجزالاً على موظفي الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده الدليل

على صحتها. وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم، فإن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ وثقاً من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه، إذ ذلك لو كان من قصده لكان من شأنه الإضرار بالمصلحة أى إضرار. وإذن فإن المحكمة إذا رأت من الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في حكمها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنها البلاغ، وأن عجز المبلغ عن إثباتها لا ينهض دليلاً على كذبها، وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب، فلا يصح أن ينعى عليها أى خطأ.

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر مزوّد بحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد إصّلت بالوقائع النسوب إلى التهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكّر في حكمها الأمر المبلغ عنه .

* الموضوع الفرعى : أركان جريمة البلاغ الكاذب :

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٩

— إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال غيرها إلى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد إتهامه بالباطل .
— إن المحكمة في نظرها دعوى البلاغ الكاذب لا تنفد بأمر اخفض الصادر لعدم معرفة القاعل بل أن عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠

يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذباً وأن يكون ناشره عالماً بهذا الكذب ومتعمداً نشر ما هو مكذوب. فإذا كان الحكم لم يورد شيئاً عن كذب الخبر في ذاته ولا عن علم الطاعن بكذبه فإنه يكون قاصراً لعدم إستظهاره عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها .

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤

إن تشكك المحكمة في تهمة السرعة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤
لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالبلغ ضده .

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤
- إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كان المبلغ قد افصح أمام السلطة التي قدم إليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده .
- إن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمر موكول إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها .

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١
يلزم لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ وأن يكون المبلغ عالماً بكذبه ومتعمداً ومتعمداً السوء والإضرار بالجنى عليه .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢
يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متعمداً الكيد للمبلغ ضده .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٠
القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة، بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاهة في أثناء التحقيق معه ما دام الإدلاء به قد حصل عن محض إرادته ومن تلقاء نفسه .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧
إن القانون يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها، وأن يكون الجنائي عالماً بكذبه ومتعمداً السوء والإضرار بالجنى عليه .

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩
يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف في القانون متى كان المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متعمداً الكيد والإضرار بالبلغ ضده .

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٧
يشترط لتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها متنبهاً للكيد للمبلغ حده.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٨
تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر موكك بحكمة الموضوع التى تنظر فى دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع النسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها، وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التى يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذباً أم لا .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٥/١٩/١٩٥٩
لا يتطلب القانون فى البلاغ الكاذب إلا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ، يستوى فى ذلك أن يكون قد تقدم خصيصاً للإدلاء به، أو أن يكون قد أدلى به فى أثناء تحقيق أجرى معه فى أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ - فإذا كان بين من الأوراق أن المتهم ذكر ذكرأ مفصلاً الوقائع التى أوردتها الحكم الابتدائي المؤيد إستتالياً لأسبابه، وأنه وإن كان قد قدم بلاغه الأصلي متظلماً من نقله من عمله إلى عمل آخر لم يرقه، إلا أنه أدلى فى هذا التحقيق بأمر ثبت كذبها أسندها إلى الدعى بالحقوق المدنية وهى مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه - ولم يكن عندما مثل أمام المحقق متهمأ يدافع عن نفسه، وإنما كان متظلمأ يشرح ظلامته، لأن ما إنتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحاً من ناحية القانون .

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٣
يشترط فى القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركبتين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتنبهاً بالسوء والإضرار بالجنبي عليه. و لا كان بين من الحكم المظعون ليه أنه أورد الأدلة التى إستند إليها فى ثبوت كذب البلاغ، وإذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أصر على إتهام المدعية بالحق المدني كذباً مع سوء القصد بسرقة. وهذا القول لا يدل فى الفعل والمتعلق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والإضرار بها. لا كان ذلك، لأن الحكم يكون قد قصر فى إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهمين الآخرين اللتين لم تطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٥ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٤

لا يشترط في جريمة البلاغ الكذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن نشوء فيه الخلف أو تخس فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالنسج صده ومن ثم فإن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المظنون ضدهما قبل الطعن لم يكن مكنوياً من أساسه بدلالة الحكم بإدارة المظنون ضدهما الثانية ينطوي على تقرير قانوني خاطيء لما يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قضى ١٧ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٦

من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتعمداً بالسوء والإضرار بالمعنى عليه، وأن يكون الأمر المنعبر به لما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به .

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ مكتب قضى ١٨ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢١/٧/١٩٦٧

— من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التليغ من كذبة وتوافر القصد الختائي أمر مذكور في حكمة الموضوع، ولما مطلق الحرية في تكوين إلتعاه من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .

— لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه إلى المبلغ ضده على سبيل التوكيد، بل إنها تقوم ولو كان قد أسنده إليه على سبيل الإشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الإحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧

لم يرسم القانون في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتحرير الأحكام شكلاً خاصاً يتبنى البطلان على مخالفته. ولما كان ما أثبتته الحكم في مساقه واستدلالة واضح الدلالة بينها على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب كما هي معرفة في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات من كذب بلاغ الطاعن في حق المظنون ضده من أنه يجوز تخميراً، وعلمه بكذبته وإتوانه السوء والإضرار بالمبلغ ضده إذ هو الذى دس عليه المخدر وأرشد عن مكانه وكون الأمر المبلغ به لما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به، لأن النسي على الحكم بالقصور في التسيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٨

إذا كان ما أثبتته الحكم توافر به العناصر لجريمة القذف كما هي معرفة في القانون لأنه لا محل لما يصره التهم بشأن إدانته عنها على الرغم من تواتره من جريمة البلاغ الكاذب بإختلاف أركان كل من الجريمتين.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥

من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبره به .

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨

- إن جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات التى يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى .
- من المقرر أن التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافراً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد إتهامه بالباطل، ولا يؤثر فى ذلك أنه، إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه الحق، ما دام هو قصد أن يبي التبليغ على هذه الصورة.

- لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ إلى الموظف المختص مباشرة، بل يكفى لإعتبار البلاغ مقدماً لجهة مختصة، أن يكون من أرسل إليه البلاغ مكلفاً عادة بإيصاله إلى الجهة المختصة.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

- إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون، هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والإضرار بالمبلغ ضده .

- تتحقق جريمة البلاغ الكاذب ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوعه بقصد إيصال خبرها إلى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد إتهامه بالباطل .

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً يقيناً لا بداعله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها . كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقضى وأن تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلاً .

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

من المقرر إنه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متوياً بالسوء والإضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه

أن يعنى الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة بين هذا القصد مصره. ولما كان الحكم المعلوم فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعين إقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعين وعلمهما بهذا الكذب وهو ما لا يكفى للتدليل على أنهما كانا يتوهمان السوء بالمبلغ فى حقه والإضرار به فإنه يكون قد قصر فى إثبات القصد الجنائى فى الجريمة التى دان الطاعين بها.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الواقع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوهماً السوء والإضرار بالشخص عليه.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢

إن القضاء بالبراءة فى تهمة التبييد لنشكك المحكمة فى أدلة البصوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه، ولذا فإنه لا يمنع الشككة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد، ومن ثم فلا محل للنقض على الحكم المعلوم فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى لقى ببراءة الطاعين من تهمة التبييد طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المعلوم ضدها.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣

الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ متوهماً السوء والإضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد مصره لما كان ذلك، وكان الحكم المعلوم فيه قد إقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعين وعلمهم بهذا الكذب دون أن يدل على توافر هذا العلم ويظهر قصد الإضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتج عنه عفاً فإنه يكون - فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشوباً بالقصور فى البيان بما يحميه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

إن التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متواتراً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هب المظاهر التى تدل على وقوع جريمة تعمد إيهال خبرها إلى السلطة العامة لتهتم أمامها من أراد إتهامه بالباطل ولا يؤثر فى ذلك أنه إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه اشقق ما دام هو تعمد أن يمنح التبليغ على هذه الصورة وفاد ذلك أنه يشترط لتوافر الجريمة أن يقوم التهم بعد إخبار السلطة المختصة بتوجيه الإتهام لمن أراد إتهامه، ولما كانت الطاعنة لا تتجادل فيما أورده الحكم المعلوم فيه من أن

المطعون ضدها الأولى لم تسأل بالتحقيقات وبالتالي لم توجه إليها اتهاماً فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص يكون صحيحاً في القانون .

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٢

لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ، ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذباً، إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع. وكان الأمر الذي تصدره الجهة الإدارية بحفظ بلاغ قدم إليها أو بحفظ التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه لا ينهض دليلاً على عدم صحة الوقائع التي إنطوى البلاغ عليها، ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها في تحييص الوقائع المبلغ عنها لتقدير بنفسها مدى صحتها أو كذبها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إثبات كذب الوقائع المبلغ عنها إلا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها وأن الجهة الإدارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم إليها في شأنها، فإنه يكون معيياً بالقصور المبطل له.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٣٥

ذكر الجهة التي قدم إليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذي يعاقب عليها، فإذا أغفل الحكم ذكره كان معيياً.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٩

نشر الأخبار الكاذبة في الدعايات الانتخابية معاقب عليه دائماً بالمادة ٦٨ السابقة الذكر متى كان من شأنها والقصد منها التأثير في نتيجة الانتخاب .

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٩

لا يشترط للمقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون كل ما جاء في البلاغ من وقائع كاذباً، بل يكفي أن تكون هذه الوقائع قد مسخت كلها أو بعضها مسخاً من شأنه الإيقاع بالمبلغ ضده .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٠

إذا كان البلاغ الذي قلعه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغاً من أحد المحامين لحفظ جنابته إعتلاصاً مباشر تحقيقها فهذا البلاغ فيه إسناد واقعة رشوة للمجتني عليه، لأنه وإن كان لا يملك إصدار الأمر بالحفظ في الجنابة إلا أن له باعتباره محققاً لها رأياً في التصرف الذي يتنهى فيها. على أنه لا يشترط للمقاب

على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذى تنضمه البلاغ المتقدم فى حق أحد الموظفين ماعاقب عليه جنائياً بل يكفى أن يكون مستوحاً لعقوبة تأديبية.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣١

البلاغ الكاذب يكون متحققاً إذا اتى المتهم فعلاً فى ظروف تدل على أنه قصد إيصال عمرة إلى السلطة المختصة لكى يتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل، ولو لم يكن ذلك إلا بناء على سؤال من المحقق. وإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم بعد أن هب المظاهر لجرمة، وإصطنع آثاماً لها، ودير أدلة عليها، عمل ببعض إختباره على إيصال عمرها لرجال الحفظ ونائب العمدة بأن إستغاث حتى إذا هرع الناس إليه لنجدته أذاع عمرها بينهم، ولما سألته شيخ الحفراء أصر على إبداء أقواله أمام النيابة، ولما وصل وكيل النيابة إدعى أمامه وقوع الجريمة عليه من إتهمه فيها. ففي ذلك ما يتوافر به التليغ منه فى حق عمره عن الجريمة التى صورها.

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٤١/١١/٣

إن القانون لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التليغ بالكتابة بل كل ما يتطلبه هو أن يكون قد حصل من تلقاء نفس المبلغ. يستوى فى ذلك أن يكون قد تقدم خصيصاً للإدلاء به، أو أن يكون قد ادلى به أثناء التحقيق معه فى أمر لا علاقة به بموضوع البلاغ. فإذا كان المتهم عن سؤاله أمام ضيق لى دعوى مشاجرة قد أقدم فى أقواله أن المدعى بالحق المدنى سب الحكومة ورئيسها وعمدة البلد، ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق، ثم ثبت أنه كان كاذباً فى هذا القول فأصداً الإضرار بالمدعى لضيق بينهما، فإن معالته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٤

الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد متهم لا تنقذ به المحكمة عند نظرها لى جريمة التليغ كذباً لى حق هذا المتهم. وذلك لأن القانون يوجب على المحكمة فى هذه الجريمة أن تبحث الوقائع المتبعة لكذب البلاغ وتقدر كتابتها فى الإثبات. وإذا كان كانت المحكمة لم تعتمد فى قضائها بكذب البلاغ إلا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً فإن حكمها يكون معياً لقصوره فى بيان الأسباب التى أقبل عليها.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٥

لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مصرحاً فيه بإسم المبلغ جنده بل يكفى أن يكون ما فيه من البيان معياً بأية صورة، للشخص الذى قصد المبلغ. وإذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ أبلغ

جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها واتهم فيها إنساناً ذكر عنه ما لا يصدق إلا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية في نفسه، وكان ذلك منه بقصد الإيقاع به، فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوفرة في حقه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٤

— لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على مسيل الناكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه، بل يصح العقاب ولو كان الأمر المذكور قد أسند إلى المبلغ ضده في صيغة الإشاعة أو عن طريق الرواية عن الغير.

- إن جريمة البلاغ الكاذب تتم بتقديم بلاغ أو إخبار إلى الحكام القضائيين أو الإداريين عن أمر مستوجب للعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأن المبلغ سعى القصد. ولا عبرة بما يديه المبلغ في بلاغه عن الإجراءات التي يرى إتخاذها ضد المبلغ في حقه، لأن هذه الإجراءات لا شأن فيها لإرادة المبلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية تتخذ ما تراه فيها ولو لم يطلب المبلغ في بلاغه إتخاذها.

١٠ - إن القانون لا يشرط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوباً، فعقاب المبلغ سواء أحصل التبع منه شفاهاً أو بالكتابة. وإذا تقدم التهم إلى مخفر البوليس وأُخبر الضابط بما أثبتته في مذكرة الأحوال فهذا بلاغ بالمعنى الذى يقصده القانون. إذ البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقى البلاغات عن الوقائع الجنائية.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٨

إن جرعة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجرعة.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٦

إن ثبوت كذبة الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ. وإذا لم يثبت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحاً فإن حكمها بالبراءة يكون صحيحاً. ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذباً، إذا العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقعة، والأحكام الجنائية إنما تنبئ على «خفايا» على الاعتبارات المجردة.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٥

إن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنهى على أن من أخير بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم يدعى بما أخير به. وهذا مفاده أن المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا توقف على إتخاذ أى

إجراء قضائي بشأن الأمر المبلغ عنه ليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكمه نهائياً. براءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظ. بل تكون الدعوى مقبولة ويحكم فيها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائي بشأن الأمر المبلغ عنه.

الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١١/٨/١٩٤٨
التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة، فلا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقروناً بالكذب وسوء النية، أو إذا كان المقصود منه جعله علنياً مجرد التشهير بالمبلغ في حقه. فإذا كان الحكم لدأوان التهم بالكذب في حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب إليه فيه أنه يدير منزلاً للدعارة السرية وأن زوجته مشبوهة، مستنداً في ذلك إلى أن الشاهد الذي مثل بالبوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه لحفظ البلاغ، وإلى أن التحقيق الذي يحصل أمام البوليس وتسمع فيه شهود يعتبر علنياً، فإنه يكون قاصراً لعدم استظهاره أن التهم إنما كان يقصد ببلاغه مجرد التشهير بالمبلغ في حقه.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٣/٢١/١٩٢٩
مجرد إحالة الحكم الصادر بالقوة في تهمة بلاغ كاذب على المراجعة التي قدمها المبلغ لا يعتبر بياناً لحقيقة الواقعة المبلغ بها يمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا كان القانون طبق تطبيقاً صحيحاً أم لم يطبق.

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٥/٣٠/١٩٢٩
يجب حتماً على قاضي جنحة البلاغ الكاذب أن يستمع لدفاع التهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقاً يقتضيه هو معه بكذب البلاغ في الواقع أو عدم كذبه. ولا يمنعه من ذلك إحترام مبدأ فصل السلطات وأن قاضي الجنح ليس له نظر الجنابات والتقارير بصحة وقائدها أو كذبها. فإذا حكمت محكمة الجنح بالإستئنائية بعدم قبول الدعوى العمومية لأن البلاغ الكاذب كان عن جريمة هي جنابة لا شأن لقاضي الجنح بها كان حكمها باطلاً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١/٩/١٩٣٠
من شروط جريمة البلاغ الكاذب أن يكون إخبار الجهة الحكومية عن الأمر العالقب عليه حاصلًا بمحض إختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة. فمضى تحقق هذا الإختيار انحصار لهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الإخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر، إذ أن القانون لا يشترط أن يكون الإخبار حاصلًا عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩
لا يشترط للفصل في دعوى البلاغ الكاذب أن تكون الجريمة المبلغ عنها قد صدر بشأنها حكم نهائي يدل على كذب البلاغ .

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٠
في مسائل القذف والبلاغ الكاذب يتعين على المبلغ - لكي ينجو من العقاب - أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى غيره لا أن يقتصر على تأكيده. فيكون باطلاً بطلاناً جوهرياً بالحكم الذي يصدر ببراءة المبلغ - الذي عجز عن إثبات ما بلغ به - بحجة أن المبلغ ضده لم يقم من جانبه بإثبات عدم صحة التهمة المنسوبة إليه لمخالفة هذا القول لكل المبادئ المقررة في مسائل الإثبات وعلى الأخص المبادئ المسلم بها دائماً في مسائل القذف والبلاغ الكاذب .

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٣٠/٥/٢٢
يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم المبلغ بمحض إرادة المبلغ. فلا عقاب على المبلغ إذا كان ما بلغ به قد حصل منه أثناء إستجوابه في تحقيق مادة سبق من أجلها إلى مركز البوليس وبسمت أقواله فيها كمجنى عليه .

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٥
القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يعرّف بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وإتوالاته الكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية في إستظهارها من الوقائع المطروحة عليها، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله "وحيث أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلاً عن القصد العام أن يكون الجنائي قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه برئ مما نسب إليه ويشترط القانون أيضاً لقصد خاصاً وهو أن يكون المبلغ قد أقدم على الإبلاغ بنية الإضرار بمن أبلغ ضده وإذا كان الثابت من مطالعة الشكوى المسار إليها سلفاً أن التهمة وهي شقيقة المدعى بالحق المدني أبلغت ضده لتزاع بسبب الحلف على الميراث وأنها كانت تبغى ألا ينازعها في الشقة التي تقيم بها ويرد إليها نفودها دون أن تنصرف لبيتها إلى الإضرار به والزج به في جريمة، ومن ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الأركان في حقها ويتعين القضاء ببراءتها منها، كما أن ركن العلانية في جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن إعتباره متوافراً لأنها لم تقصد إذاعة ما أبلغت به ضد شقيقها أو التشهير به بل كل ما رمت إليه هو إبلاغ جهة الشرطة للعمل على إسترداد نفودها وحتى لا ينازعها الإقامة أو يطردها

من الشقة ويوقف باعتدائه عليها، لما كان ذلك فإن ما نسب إلى التهمة يكون غير متكامل الأركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه ... " ثم عرض الحكم للدعوى المدنية وأسس قضاءه برفضها على قوله " وحيث إن الدعوى المدنية تتحد في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضى ببراءة التهمة فيها، ومن ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى غير متكاملة الأركان ويتعين القضاء برفضها". فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن ولا محل له.

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

- إن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يصير معارفاً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة العامة المختصة ليهب أمامها من أراد إتهامه بالباطل .

- إن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف به في القانون هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متعمداً الكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وكان تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية في إستظهاره من الوقائع المروجة عليها .

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

من المقرر أن التّقدم المسقط في دعوى البلاغ الكاذب يبدأ من اليوم التالي للإبلاغ الكاذب ويوقف سريان هذا التّقدم إذا أوقف نظر دعوى البلاغ الكاذب لقيام دعوى بشأن صحة الواقعة موضوع البلاغ ويستمر وقف التّقدم خلال مدة الإيقاف.

الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد بالحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه وكان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر في الجلسة رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٧٩ مستعجل حلوان - على عملاف ما ذهب إليه الطاعن في وجهه التمس - أنه أسس براءة الطاعن على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليه، بما لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب أن تبحث هذه التهمة بطبيق من كل قيد، ومن ثم فلا محل للتمس على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة خلو الرجل طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ الطعون ضده

الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١
مناطق العقاب في جريمة البلاغ الكاذب الماعب عليها نص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات أن تكون الواقعة أو الوقائع المبلغ عنها كاذبة كلها أو بعضها وأن يعلم الجاني كذبها ويقدم على الإبلاغ بها متوياً السوء والإضرار بالجاني عليه، فإن إنضى الإسناد الكاذب أو سوء القصد أحدهما أو كلاهما، إنتظت الجريمة.

الطعن رقم ٤٧٨٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤
البحث في كذب البلاغ أو صحته أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها .

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤
من المقرر أنه ينبغي لتوالم أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علمياً يقينياً لا يداعله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأن يقدم على تقديم البلاغ متوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه لما يتعين معه أن يعنى بإستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية. أن يدل على توالم علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار .

° الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة البلاغ الكاذب :

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١
سواء أكان التهم شريكاً بالتحرير في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ، فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه. وإذن يكفى لتكوين جريمة الإشتراك أن يكون التهم مقتصراً عليه دون سواه مما تلاه من الأقوال في التحقيق.

الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٤١/٦/٩
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين "عمدة وإبنه" صوروا وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب، ونسبوا زوراً ووقعوا إلى المبلغ ضده قاصدين الإيقاع به، فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلاً أصلياً. ولا يصح اعتبار العمدة مجرد شريك بمجة أن مباشرة إرسال البلاغ إلى المركز بعد أن قدمه إليه إبنه لم تكن إلا بحكم وظيفته ما دام هو في الواقع المدير للملأ بإتفاق مع إبنه.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٦

مضى تقدم شخص لأداء شهادة تعزيزاً لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر، وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكاً بالإتفاق والمساعدة فى جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التى إرتكبها المبلغ.

• الموضوع الفرعى : الشكوى فى جريمة البلاغ الكاذب :

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤١/٤/١٤

التبليغ عن الجرائم من حق كل إنسان، فالمبلغ لا يسأل عن التعويض بمجرد كذب بلاغه وحقوق ضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضاً إن لم يكن يعلم كذب بلاغه أن يكون تقديمه يباه عن رعونته وعدم ترو.

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٢١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠

— المادة ٢٦٤ عقوبات تنص على أن الإخبار بأمر كاذب يستوجب عقاب المغير "ولو لم تقدم دعوى بما أخبر به". وإقامة الدعوى فى هذه المبرة ليس معناها تقديم الدعوى لملاً شكمة الموضوع ولكن معناها إتخاذ الإجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه. فهى تشمل التحقيق الذى تجر به النيابة وإجراءات لاضى الإحالة إن كانت كما تشمل تقديم الدعوى لملاً ونظرها بمعرفة محكمة الموضوع. ومن هذا يعلم أن دعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ.

— لم تشترط الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات لقرارات الحفظ فى الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه. ولم تشترط لها القاطة خاصة تؤدى بها كما لم تشترط أن تكون مسببة. فإذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه على أوراق تحقيق برلع دعوى البلاغ الكاذب فإن معنى هذا هو أنه قد رأى أن التهمة المبلغ عنها فوق كونها غير صحيحة فإن المبلغ مستحق للعقاب على كذبه. وهذا يكفى ليعتبر تصرفاً فى التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لإصدار أمر بالحفظ كتابة.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢

يجب أن يبين الحكم الصادر بالمعقوبة فى جريمة البلاغ الكاذب الجهة التى قدم إليها البلاغ وإلا كان باطلاً واجباً نقضه .

• الموضوع الفرعي . القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠

لا يكفي لتوالم القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ قاصداً الإضرار بمن بلغ في حقه. فإذا كان كل ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائي لدى التهم هو قوله "إن سوء القصد ونية الإضرار متوافران لدى التهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبته الخ". فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشرطيه ويتعين نقضه.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦

بشروط قيام ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التهم عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متوياً الإضرار بمن بلغ في حقه. فإذا كان التهم قد دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التي أبلغ بها على أنه شاهدها بنفسه، بل على أنها منقولة إليه من أولاده الصغار، وطلب إلى المحكمة تحقيق ذلك باستدعاء أولاده وسؤالهم، فأدانت المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في قيام الجريمة التي دانت بها، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتزاعه السوء بالجنى عليه والإضرار به. فإذا لم يمت الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يمت الدليل عليه فإنه يكون قاصراً متعباً نقضه.

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١

يكفي لبيان ثبوت القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الحكم قد قال "وسوء قصد التهم الأول وعلمه بكذب بلاغه ثابتان ثبوتاً لا شك فيه من القضايا الجزئية القائمة بين العائلتين والتي ألبست المحكمة عنصر التالفق لهما من جانب عائلة التهم الأول وبالأخص الجنتحة التي أشار إليها هذا التهم في بلاغه ضد المدعين ومن إتفاق المتهمين على الكيد للمدعين" فإن ما قاله الحكم من ذلك صريح في أن الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة وأنه إنتوى الكيد لهما .

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤

مضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه يدل على كذب ولغة السرقة التى ضمنها الطاعن بلاغه ضد الجنى عليه، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالجنى عليها توطئاً إلى إدانتها، وهو تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى تولى القصد الجنائى كما هو معروف به قانوناً، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور غير سديد .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ فى حقه برئ مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإضرار به، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف به فى القانون أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب، أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة، وأن الشخص المبلغ عنه برئ مما أسند إليه، وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده، وثبوت توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى استظهاره من الوقائع المطروحة عليها، كما أن البحث فى كذب البلاغ أو صحته أمر موكول إليها تفصل فيه حسبما يتكون به إلتئاعها .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧

يتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وإتوالة الكيد والأضرار بالمبلغ ضده، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهارها من الوقائع المطروحة عليها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله إن التحقيقات لا تبين منها أن إلتئاع العلاقة الزوجية بين إبتة الطاعن وبين المطعون ضده كان لها أثرها فى دفع الأخير إلى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن "المدعى بالحقوق المدنية" قد أخفق ذكر بعض ممتلكاته فى إلتراو اللغة المالية،

وأن الأوراق لا تحتوي على ما يقطع وتطمئن إليه المحكمة بأن المظنون ضده إنتوى ببلاغه سوء القصد والكيده للمدعى بالحقوق المدنية "الطاعن"، وإذ كان يكفى فى المخالفة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر أن المخكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة، فإن كل ما يشيروه الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستباط معضدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

من المقرر أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل إنسان بل هو واجب مفروض عليه، فلا تصح معاقبته عليه وإقتضاء التعويض منه إذ كان قد تعمد الكذب فيه، أما إقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراءته فى هذه الجريمة فلا يكون مجرد كذب بلاغه وحق الضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على التبليغ عن رعونة وعدم ترو دون أن يكون لذلك من مبرر. لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد قضى ببراءة المظنون ضدها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيساً على أن الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأنفة فى القضية بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بإدانة الطاعن فى تهمة السرقة المستندة إليه قد قام على الشك فى الدليل المستند من أقوال الجنب عليها "المظنون ضدها" والشهود وأنه ما دام هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فإنه لا يعد دليلاً على كذب ما أبلغت به المظنون ضدها وخاصة أن الحكم المستأنف قد قضى بإدانة الطاعن عما أسندته إليه "المظنون ضدها، وكان يبين من مدونات هذا الحكم "المشار إليه" أنه بعد أن عرض للأدلة القائمة فى الدعوى على الإتهام المسند إلى المتهمين وملاحظاته على تلك الأدلة إنتهى إلى عدم الإطمئنان إليها لأنها لا تبلغ فى وجدانه الدليل المقنع الكافى على إقراف المتهمين "والطاعن أحدهما" للجريمة المستندة إليهما وأنه إزاء هذا الشك فى أدلة ثبوت الجريمة فإنه لا يكون هناك محل للحكم بالتعويض فإنه يفر الطاعن أن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨

يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائى عائلاً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متنبهاً بالسوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه، مما يعين معه أن يعنى الحكم القاضى فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بتعصيه. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه إذ نتحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعة قد إقتصر على قوله "إن مجرد العلم بكذب بعض ما أبلغت عنه الطاعة يكفى لتوافر القصد الجنائى لدى المبلغ أى يكفى القصد العام"

فإن هذا الحكم الذى أورده الحكم لا يكفى للتدليل على أن الطاعة كانت تعلم علماً يقيناً لا بداعله أى شك أن الواقعة التى أبلغت بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأنها إنبوت السوء والإضرار به، ويكون الحكم بذلك قد قصر فى إثبات القصد الجنائى فى الجريمة التى دان الطاعة بها بما يعنيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

من المقرر أن تقدير توافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بقوله: "إن السات من التحقيقات ومن أقوال المتهم التى تتسم بروح التحدى والعداء الذى ليس له ما يبرره أنه كان يعلم بكذبه عندما أبلغ السيد وزير العدل أنه ... ومن هذا يظهر بوضوح وببىء بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم تعتمد الإساءة إلى شخص اغنى عليه، فإن هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بمنصربه لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع ولقد الإساءة إلى اغنى عليه.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨

ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقيناً لا بداعله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأن يقدم على تقديم البلاغ متنبهاً بالسوء والإضرار بمن المبلغ فى حقه بما يتعين منه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر إتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وأنه أصر على إتهامه لما دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار بالمبلغ فى حقهما بدليل ينتجه عقلاً، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون، مشوباً بالقصور فى البيان.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٩

لما كان يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائى عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متنبهاً بالسوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه بما يتعين منه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بمنصربه وكان الحكم الابتدائى المألف لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد إقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر ببراءة المدعى بالحق المدنى من تهمة الرشوة والتى تقوم على الشك فى الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصد الإضرار بالمدعى بالحق المدنى بدليل ينتجه عقلاً، فإن الحكم يكون - فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون - مشوباً بالقصور فى البيان بما يعنيه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن.

الظعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

لما كان من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالماً يقيناً لا يداخله أى شك في أن الواقعة التي تُبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ متنبئاً بالسوء والإصرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره.

الظعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي يبلغ عنها مكلوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برىء مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده. وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في إظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الظعن رقم ٣٦٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣

لا يكفى في معرض التدليل على سوء قصد المبلغ أن يذكر أخكم أن سوء القصد ثابت "من الضغائن الموف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه"، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضغائن ودلائلها على توفر سوء القصد لدى المبلغ .

الظعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٦

يكفى في بيان القصد الجنائي لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر الحكم أن سوء القصد مستفاد من التبليغ على الصورة التي قدم بها البلاغ، ومن طلب المبلغ تنقيش المبلغ ضده وإصراره على هذا التنقيش مع علمه بأن لا سرقة، [وهي موضوع البلاغ] ومع علمه بالدعوى المدنية التي كانت منظورة في ذلك الوقت بشأن الأشياء المدعاة سرقته، ومع علمه بأن تلك الأشياء حتى لو أسفر التحقيق عن وجودها لدى المبلغ ضده فإنها إنما سلمت إليه نتيجة إتفاق بينهما .

الظعن رقم ٢٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥

إذا كانت محكمة الموضوع بعد أن أسعرت الواقعة في دعوى البلاغ الكاذب قد انتهت إلى الإقتناع بكذب البلاغ ولكنها رأت أن سوء القصد لدى المتهم يعوزه الدليل لأن الظروف المحيطة بالواقعة تكفى لإثارة الشبهة في التصرف الواقع من المبلغ ضده فبرأت المتهم ومع ذلك قضت للمبلغ ضده بالعويض لما

أصابه في سمعته من ضرر بسبب إقدام المبلغ على التبليغ في حقه دون أن يجرى التحقيق. فالطعن في هذا الحكم يزعم أنه لم يبين وجه الخطأ المستوجب للتوبيخ غير صحيح .

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٦

إن نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المصالحين للمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالي صريح في أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني مسمى القصد عالمًا بكذب الوقائع التي بلغ عنها. وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ متعمداً السوء والإضرار بمن بلغ عنه. ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصره المذكورين وبإيراد الوقائع التي يستخلص منها توافره. فإذا قصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ بها، وعلى ذكر ما يفيد علم المبلغ بكذب إحداهما، فهذا لا يكفي وحده لإثبات توافر القصد الجنائي كما عرفه القانون، بل يجب أن يعرض الحكم أيضاً لعنصر هام من عناصر هذا القصد وهو إثبات الغرض السيئ الذي رمى المبلغ إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه. وفي إغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٣٩/٥/١

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتزاعه الإضرار بمن بلغ في حقه. وليس في قيام أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتماً. فإذا اكتفى الحكم بإثبات توافر الإضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في إثبات قيام القصد الجنائي لديه، بل لا بد من أن يعنى الحكم أيضاً بإثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما يشمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور ووجب نقضه .

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٤٠/١/٨

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ وقت التبليغ عالمًا بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولقاصداً الإضرار بمن بلغ في حقه. فإن إنعدام أحد هذين الشقين فلا جريمة. وإذا كان الحكم الصادر بالإدانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه مسوجب لنقضه.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أسندتها في بلاغه إلى المبلغ ضده، وأن يكون قد قصد ببلاغه الإضرار به. فإذا كان الحكم قد ذكر أن التهم إنما قصد الإساءة إلى الجني عليه بتفليق التهمة ضده كى ينال عقابه، فإن ذلك يكون كافياً في بيان هذا القصد.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٤

إن الحكم لا يعيب بما يستوجب نقضه عدم تحمله صراحة عن توافر سوء قصد التهم في جريمة البلاغ الكاذب إذا كانت الوقائع التي أثبتتها تفيد ذلك.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٤

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين : علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه، وتعمد إحقاق الضرر بالمبلغ ضده.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين : هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها، واتوآؤه الإضرار بمن بلغ في حقه. فإذا كان الحكم قد استخلص توافر هذا القصد من إرسال التهم المرائض السابقة الإشارة إليها إلى عدة جهات قاتلاً إنه لو لم تكن لديه نية الإضرار به لسلكت الطريق التي رسمها القانون لرد القضاة، فإنه يكون قد استخلصه استخلاصاً سافهاً من وقائع مؤدية إليه.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٨

إنه، طبقاً لصريح القانون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ع، يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها، وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ متوآءاً السوء والإضرار بمن بلغ في حقه. ولذلك فإنه يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره. فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد، مع كفايته في بيان أن التهم كان يعلم بكذب البلاغ، ليس كافياً في بيان أنه كان ينوى السوء بالمبلغ في حقه والإضرار به إذ لم تؤكد فيه المحكمة بوث ذلك، ولم تثبت فيه على القول الذي يحققه، كما هو معروف به في القانون فإن هذا الحكم يكون قد قصر في إثبات توافر هذا العنصر. وبذلك لا يكون القصد الجنائي متوافراً لإثبات في الحكم.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٨

إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلاً عن علم المبلغ بكذب ما يبلغ عنه، أن يكون له أقدم على التبليغ متنبهاً بالسوء والإضرار من بلغ في حقه. لأنه يجب أن يبين الحكم بالإدانة في هذه الجريمة توافر القصد بعنصره على هذا النحو. وإذن فلا يكفي في بيان هذا القصد قول الحكم "إنه تبين لنا تقدم أن المتهم. رغم عيشه عتيقة نواقة التي أبلغ بها المدعيان البوليس. عمد بسوء قصد منه مرجعه النزاع الشرعي والأهلي بينهما. إلى رفع الحجة المباشرة ضدهما. ومن ثم فالتهمة قبله ثابتة".

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١/٢٤/١٩٢٩

الحكم الصادر بالعقوبة على بلاغ كاذب يجب أن يدلل فيه على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب فإن قصر في شيء من ذلك كان باطلاً.

الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب هو إرادة إيقاع القاب بالمبلغ في حقه. وعلى ذلك فلا قبل الطعن من بلغ كذباً بأنه لم يكن يقصد من بلاغه إلا تأييد حقوقه في دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه. لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمقتربات. والباعث على العمل الجنائي لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها.

الطعن رقم ٢٦٦٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٥/١٢/١٩٢٩

لا يكفي في إثبات جريمة البلاغ الكاذب أن تقتصر المحكمة في حكمها على قولها "إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة". لأن هذا السبب في غاية القصور والإيهام إذ لم تذكر فيه المحكمة شيئاً من تفصيل تلك التحقيقات أو شهادة الشهود يفتح المطلع بأن البلاغ كاذب. وعلى المخاض كفاية هذا البيان لإلادة كذب البلاغ فإن مجرد الكذب لا يستلزم حتماً سوء القصد بل لابد من إقامة دليل خاص يدل عليه ما دام أنه وكن أصيل من أركان الجريمة.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ٧/٤/١٩٦٩

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متنبهاً بالكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة. وعلى كان الحكم قد عرض لقصد الطاعين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يملفوا ضد الطعون ضده إلا بقصد الإيقاع به جتاً والإضرار بمصلحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وإصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في

مواجهتهم، وكان هذا الذى خلص إليه الحكم فى صدد تقدير سوء نية الطاعنين هو بما يكفى ويسوغ به الإستدلال عليها. فإن الطعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩
من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر موكوك محكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد إتصلت بالوقائع النسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٥
إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلىغ عنها وباتوأنه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى إستظهارها من الوقائع المطروحة عليها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نلى بتبرير صائب توافر القصد الجنائى لدى الطعون ضده إستناداً إلى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٧٩ جنح السويس قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة ضرب الملعون ضده لعدم إطمئنان المحكمة لأقوال هذا الأخير دون كذب الإتهام أو عدم صحته - وهو يتفق وما يثبت من مطالعة ذلك الحكم وبغاير ما ذهب إليه الطاعن فى هذا الصدد - وينبى عن إلمام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة، فإن ما يشتره الطاعن فى هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط مطلقها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨
لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مألقة مردودة إلى أصلها الصحيح فى الأوراق وتؤدى إلى ما رتبته عليها. وذلك فى قوله: "وحيث إنه عن الدعوى المباشرة الفرعية ولما كان الثابت مما إنتهت إليه المحكمة على النحو متقدم الذكر أن المدعى المدنى فى الدعوى الطاعن قد نسب إلى المتهم فى تلك الدعوى - وهو المدعى المدنى فى الدعوى الفرعية - بواسطة إحدى الطرق المينة فى المادة ١٧١ عقوبات وذلك بأن سطر صحيفة الدعوى المباشرة وتداولتها الأيدى وجاء بها على خلاف الحقيقة التى يلمصح عنها الإبصال سند الدعوى ويختلف ما جاء فيه عما ورد بصحيفة الإدعاء المباشر ولا يهن أن المتهم قد إقررف جريمة التهديد النسوبة إليه وهو على إختلاف جدرى واضح للوهلة الأولى فليس فى الإبصال ما يعنى أن المتهم تسلم من المدعو ذلك المبلغ على سبيل الأمانة لتوصيله إلى المدعى المدنى كما جاء بصحيفة الإدعاء المباشر فمن ثم تكون أركان الجريمة المؤثرة بالمادة ٣٠٧ عقوبات قد قاست إذ أن ما نسبته المدعى

المدنى إلى المنهم لو كان صادراً لوجب عقاب الأخير طبقاً للمادة ٣٤١ عقوبات، كما وأن أركان جريمة البلاغ الكاذب قائمة باعتبار أن ما أبلغ به المدعى المدنى أمر ثبت كذبه على النحو المتقدم البيان، كما ثبت مما تقدم أن المدعى المدنى لابد وأن يعلم من الوهلة الأولى أن ما يسطره يخالف الحقيقة ولا يمكن أن يكون ما سطره على النحو الموضح فيه عدم الصدق إلا أن يكون قد قصد به إلحاق الضرر بالمتهم ٤. وإذا كان هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بتضرره لدى الطاعن - بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب - وهو العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه. فضلاً عن توافر أركان جريمة القذف بكافة عناصرها وأركانها .

*** الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة البلاغ الكاذب :**

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٤
من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ حده على سبيل التأكيد، بل يعالِب المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ حده على سبيل الإشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال.

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٣٦/٦/١٥
لا يشترط لتوقيع العقاب فى جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع الوقائع التى تضمنها البلاغ مكنوبة برمتها، بل يكفى أن يكون المبلغ قد كذب فى بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف إليها أموراً صيغتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمورهم ذكرها. فإذا ادعى المبلغ فى بلاغه أن المدعى بالحق المدنى سرقوا منه ثمانية جنيهات بالإكراه فى الطريق العام، وأن الإكراه ترك أثر جروح به، ثم ثبت أن الواقعة السرقة بالإكراه مكنوبة برمتها، وأن الواقعة لم تكن إلا ... بالضرر، عد البلاغ كاذباً واستحق المبلغ العقاب .

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩
إن المادة ٣٠٥ ع التى تعاقب البلاغ الكاذب ظاهر من عبرتها ومن عبارة المادة ٣٠٤ المعطوفة هى عليها أن العقوبة المعنية فيها هى العقوبة البينة فى المادة ٣٠٣. وهذه العقوبة هى الحبس الذى لا تتجاوز مدته سنتين والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. وإذا فمعاقبة المتهم فى تهمة البلاغ الكاذب بتفريمه مائتى قرش تكون خطأ.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إذا كانت المحكمة حين قصت يرفض طلب التعويض عن البلاغ الكاذب قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم، وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر، فإن أياً من هذين الأسامين يكفى لتبرير قضائها. لأن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم فلا تصح معاقبتهم عليه واقتضاء تعويض منهم عنه إلا إذا كانوا قد تعاملوا بالكذب فيه. أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في هذه الجريمة فلا يكون إلا على أساس الإقدام على التبليغ بآتهام الأبرياء عن تسرع وعدم تدرو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩

إذا حكمت المحكمة بإدانة عمدة لتبليغه كذباً وبسوء قصد مأمور المركز بلاغاً ضد شخص نسب إليه فيه أنه سى السلوك فلا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أن ما بلغ به لا يقتضى معاقبة المبلغ في حقه. إذ من شأن هذا البلاغ - لو صح - أن يعرض المبلغ في حقه إلى الإنذار كمشتببه فيه. والإنذار عقوبة إدارية مأمور بها بقانون التشردين والمشتبه في أحوالهم. ومثل هذه العقوبة كاف لتحقيق غرض القانون من إضطرار كون الأمر المبلغ به مستوجباً عقاب المبلغ في حقه.

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/١١

إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة بلاغ كاذب مهماً لا يعرف منه ما تاريخ التبليغ ولا من هو الشخص الذى صار التبليغ عنه ولا ما هي الجهة التى قدم إليها البلاغ لئان هذا الإتهام موجب لنقض الحكم وإعادة المحاكمة حتى يعلم بصفة جلية أن قدم البلاغ وما تاريخ تقديمه وما مضمونه وفى حق من بالذات حصل تقديمه وما هي الإجراءات التى إتخذت في تحقيقه ومن الذى أجراها وما دليل كذبه وغير ذلك مما تظههم منه الحقيقة التى يتيسر معها معرفة ما إذا كان هناك جريمة تبليغ كاذب مسعولة الأركان أم لا.

بنسأء

• الموضوع الفرعى : أجرة البناء :

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١

- عرف القانون المبنى الإيجار فى المادة ٥٥٨ منه بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الإنتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم . لهو عقد ثنائى تبادلئ يقوم له إلتزام المؤجر بتمكن المستأجر من الإنتفاع بالعين مقابل إلتزام المستأجر بدفع الأجرة المسماة فى العقد أو المقررة بالفعل وكل تغيير فى مدى إلتزام أحدهما يقابله حتماً تغيير مقابل فى مدى إلتزام الطرف الآخر تحقيقاً للتوازن فى هذا النوع من العقود بين عقائدها . ولم تغير قوانين الإيجارات المتعاقبة من طبيعة عقد الإيجار هذه - وإن كانت قد تدخلت فى تعديل آثاره من جهة مقدار الأجرة التى يلتزم بها مستأجر المبنى الجديدة وذلك حماية للمستأجرين من مغالة المجرىين فى زيادة الأجرة إساءة لإستعمال حقوقهم التى رتها لهم القانون المبنى وعلى ذلك فإذا كان المؤجر أجرى إستحداثاً فى مبنى قديم حتى يمكن إستغلاله للسكنى دون زيادة فى الأجرة القديمة التى كانت مقررة أصلاً للبناء قبل إستحداث ما حد فيه إستحال فى نظر القبل والعدل القول بمخالفته للقانون حيث يخرج فعله حتماً عن نطاق التأميم لأن القانون يفرض فى صريح نصوصه ومدلول أعماله التحضيرية أن المؤجر الذى ينشئ بناء أو يستحدث إنشاء إنما يتمسك بمجدة البناء وزيادة تكاليف إنشائه لتبرير الزيادة فى أجرة الإنتفاع به فبدخل القانون حينئذ حماية للمستأجر من المغالة فى الزيادة . ولا حق للمستأجر فى المطالبة بخفض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه فى زيادتها على أساس إستحداثه للبناء لأن ثمة مقابلة بين الحقين لا يتصور أولهما إلا فى مواجهة ثانيهما لأنه لا تخفيض إلا من زيادة . ولا كان لا يوجد مانع فى القانون أو فى الواقع من إقامة إنشاءات جديدة فى مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذى يخضع له المبنى القديم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات مادية جوهرية فى الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلى، ولا بدخل فى هذا الباب التعديلات والتحسينات التى يجريها المالك لتسهيل إستغلال مبناء القديم بما لا تصعبه تغييرات فى أجزائه الأساسية . ولما كان التحدى بإحداث تغييرات أساسية فى مبنى قديم لا يكون إلا بمن أحدثها بنفسه أو بواسطة سلفه لاحتل من قيد الأجرة القديمة المقررة للمبنى فإن كان هذا لا يرى أن يعتبرها أساسية ولا يرى أنها تستوجب زيادة أجرة المبنى - لهذا حقه ولا يجوز للمستأجر أن يصادر حريته فيما يرى من ذلك، وحسب المستأجر إذا ما إدعى المالك بقصد التحلل من قيد الأجرة السابقة أنه أحدث تغييرات أساسية أنجحت مبنى جديداً أن ينزع فى ذلك ويثبت عدم صحة إدعائه .

- إن دعوى الطاعن بأنه أجرى في بنائه القديم تعديلاً لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء الجديد، إنما هي دعوى يجهل مركب من جهله بقاعدة قانونية مقررة في القانون المدني والواقع في وقت واحد، مما يجب قانوناً في المسائل الجنائية اعتباره في مجلته جهلاً بالواقع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لدلالة دفاع الطاعن - في هذا الشأن - على انتفاء قصده الجنائي يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٤

المادة الخامسة مكرراً " ٤ " من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة إليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي يسرى مفعولها اعتباراً من ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ - إذ نصت على أنه " ... ولا يسرى التخفيض المشار إليه فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتي : " أولاً " المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون ... " فقد دلت ومفهوم المخالفة على أن مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ وسواء أعدت للسكنى قبل هذا التاريخ أو بعده ولما كان من المسلم به بين الطرفين أن العقار قد أنشئ قبل التاريخ المذكور، فإنه حتى بفرض صحة ما يشيروه الطاعن من أنه لم يعد للسكنى إلا بعد هذا التاريخ فإن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الذي يحكم الواقعة، وما دام قد أجرى التخفيض على مقتضاه فلا محل لإعمال الترخيص المنصوص عليه بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ لا يختلف نسبة التخفيض ولا أجر الأساس في كلا القانونين طالما أن الأجرة لم تتغير.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧

إذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه قد راعى نسبة تخفيض الإيجار المنصوص عليها في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عند تقدير أجور الأمكنة موضوع النزاع التي أجرت بعد العمل بهذا القانون وأنه قد نص على ذلك في عقود الإيجار الخاصة بهذه الأمكنة، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنصرف في أطراح هذا الدفاع على إثبات أن الأمكنة المذكورة قد أعدت للسكنى بعد صدور هذا القانون، ولم يعتد بما تضمنته عقود الإيجار خاصة بمراعاة تخفيض الأجرة عملاً بهذا القانون، قولاً بأن ذلك لا يملو أن يكون تحملاً على القانون، دون أن تجري المحكمة تحقيقاً في هذا الشأن تستظهر به عدم حصول هذا التخفيض على هدى من أجرة المثل على الرغم مما لذلك من أثر على توافر القصد الجنائي لجريمة الإمتناع عن تخفيض الأجرة طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ التي دان الطاعن بها - يكون معيباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦
لا حدود من المي على حكم - حفظ في طبق لقانون باعماله حكاه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١
دون القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ م دامت بسبب التخفيض واحة الأساس متحدثين في كليهما، وما
دام الحكم لم يستظهر أن المطعون ضده م يسبق له أن خفض الأجرة طبقاً للقانون
* الموضوع الفرعي : أعمال الترميم والتدعيم :

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٤
يتضح من إسماعيل نص المادتين الأولى والثالثة عشر من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن
تنظيم المباني - أن أعمال البناء والتعليق والتدعيم تستلزم الحصول على ترخيص لإحرازها، وهي محظورة
من وقت اعتماد خط التنظيم في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا أعمال الترميم لإزالة الخلل
وأعمال البياض

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٩
إذا كان صاحب البناء مع إعلائته بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجئ، لم أهمل في صيانته
حتى سقط على من فيه، فلا ينبغي مسئولته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً إلى عيب في السفل العبر
المملوك له . لأنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن مكانه
يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم
إحتياظه وتزمره تبعته.

* الموضوع الفرعي : البناء بدون ترخيص :

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢
إن المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو
خاص أو داخل الأرض أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم كما
تقتضي المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحة التنفيذية يعاقب
عليها بالفرامة من مائة إلى ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة
حسب الأحوال . وإذا كان الحكم قد قضى بالفرامة والإزالة في جريمة إقامة بناء دون الحصول على
رخصة من مصلحة التنظيم، وكان الثابت منه أن التهمة لم تخالف أحكام القانون سالف الذكر من ناحية

المسافات أو الأبعاد أو غيرها. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، إذ القانون لا يميز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٥٢

إن القانون لا يميز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . وإذا كان الحكم قد قضى بالفراغة والإزالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان الثابت أن المتهم لم يخالف أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها، فهذا الحكم يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويعين نقضه فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٣

إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل في مبانى العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية. فإذا هو أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستعرباً للشروط والإجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر هدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التى يضعها له المجلس في المواعيد التى يحددها له، فإذا كان الحكم الذى أدان الطاعن فى جريمة إحداث تعديل فى مبانى عزبة بغير ترخيص من مجلس المديرية تطبيقاً للمادة السابقة الذكر، وعاقبه من أجل ذلك بالفراغة وإزالة الأعمال المخالفة فى ظرف سنة، وذلك دون أن يبين هذه الأعمال المخالفة التى قضى عليه بإزالتها ووجه مخالفتها للشروط والإجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون وهل يتخذ مجلس المديرية قراراً فى هذا الشأن حسب القانون ووضع الشروط اللازمة وحدد ميعاداً لتنفيذها فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥٤

لما كانت المحكمة مقيدة فى حكمها فى تطبيق القانون بثلاثة التى ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقضى به المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت النيابة لم تطرح على محكمة الموضوع أن الأرض المقام عليها البناء هى مما ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بل قصرت التهمة على أن المتهم أقام بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالسنتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ لم تقض على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

مضى كان الحكم قد أثبت على النهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذى يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التى أوجبها القانون -- فإنه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٧

نظم القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني فى المادة ٩١ منه طريق النظم من القرارات التى تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم، ومن ثم فإنه لا يقبل من النهم أن يعطل إقامته بناء قبل الحصول على ترخيص بحوقف البلدية منه مهما إنطوى عليه هذا الموقف من خطأ.

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

نظمت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني - طريقة إستصدار الترخيص بإنشاء بناء أو إقامة أعمال بما نصت عليه المادة الأولى من القانون، ومؤدى هذا النص أن الترخيص لا يمد بمنحاً للطلاب بمقتضى القانون إلا إذا مضى على تقديم الطلب ومرفقاته ثلاثون يوماً متوالية أو مجزأة على فترتين فى حالة إعطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم للطلاب بما يعين لها من تعديلات أو تصحيحات فى الرسوم المقدمة وإعادة هذه الرسوم إليها وبشرط أن يمضى عشرة أيام من تاريخ إعلان الإنذار إليها من الطالب على يد محضر.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

لما كانت جريمة إقامة بناء دون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو " إقامة البناء " سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص. وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى للواقعة والتى تباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج مولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٧

إذا كان النهم قد دلح التهمة المسندة إليه - وهى أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفاً بذلك أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم -- بأن المبني خرب وآيل للسقوط، ودعم دفاعه بالاستخراج الرسمى الذى قدمه، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحصى هذا الدلاع الجوهري وأن تبخطه للحيث من أن بيانات ذلك المستخرج الرسمى تتعلق

بالمبنى موضوع الاتهام ومن أن هذا البنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط، حتى كان يمكن ضخمة النقص أن ترأب صحة تطبيق القانون. فإذا كان الحكم الابتدائي لم يشر إلى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستئنائي المطعون فيه برد، فإنه يكون قاصراً البيان بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة التهم عن تهمة إقامة بناء الدورين " الرابع والخامس " بدون ترخيص، على أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم عليه من أجله، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى يتصل من قبل صدور الحكم فى الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٦

المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا غناء عنها ببناء مستوف للشرائط المطلوبة، فضلاً عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات. وقد تغنى المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي إلى إلزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم لها تلك الرسومات أو أن تقوم هى إن تخلف عن ذلك بإعدادها بمصاريف ترجع بها عليه. وهدف بذلك ألا يكون المخالف فى مركز أفضل ممن يتيح حكم القانون تقديم الرسومات منذ البداية ولما كان ما طلبته جهة التنظيم فى محضر ضبط الواقعة من إلزام المطعون عندها بالحصول على رخصة فضلاً عن الفرامة ورسوم الترخيص - لا يبدو أن يكون فى فعواه مطالبة بالزامها بتقديم الرسومات الهندسية اللازمة أصلاً للترخيص والتي لم يقصد القانون أو لائحته التنفيذية رسومات غيرها. فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم الطلب على هذا الأساس واستجاب له يكون قد صادف صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨

الواضح من نصوص المواد ١١، ١٣، ١٦، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم البانى والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذاً للقانون المذكور أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة فى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهى تصحيح أو إكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الفرامة.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦
مضى كانت المخالفة قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعاً على جانب طريق عام أو خاص، مما يطبق على المواد ١، ١١، ١٦، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزارة الإسكان والمرافق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٢، فإنه يتعين إلزام الطاعن - بالإحالة إلى الغرامة - سداد ضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص عملاً بما تقتضيه المادة ١٦ من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧
إذا كان الفعل المادى المكون لجريمة البناء بغير ترخيص هو بذاته الفعل المكون لجريمة إقامة البناء على أرض غير مقسمة، فإنه يتعين عند القضاء بالإدانة اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد - وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧
إن تعدد الحصول على ترخيص بإقامة البناء لكونه لا يجوز الرخيص بإقامته لا يصلح مسوغاً لإنشائه فضلاً قبل الحصول على الرخيص بل يتعين على من يريد إنشاء بناء أن يتحرى موافقة لعله لأحكام القانون.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١
مضى كان الحكم المطعون فيه قد بين والتمه الدخوى بما مؤداه أن المطعون ضده أقام بناء حجرين وصالة يارتفاع غير قانوني وبغير الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على شؤون التنظيم ولقضى بالحكم العائلي الاستئنافي المزيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بالغرامة والإزالة. وإذا كان الحكم قد قضى بعقوبة الإزالة في غير حالاتها، وكان يتعين عليه القضاء بصحيح الأعمال المخالفة، وكانت العقوبة المقررة بها بهذا الحكم لا تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص وفقاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١
من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة الماعذ، تمكناً بحكمة التقاضي من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم. ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء تنص على عقاب من يقيم بناء تزيد

تكاليفه على ألف جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم بغرامة تعادل تكاليف البناء، فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن طلب ندم خبير لمعاينة البناء وتقدير القيمة الحقيقية لتكاليفه، كما يبين من مطالعة الحكمين الابتدائي والإستئنافي أن كلاهما قد خلا من بيان مؤدى الدليل الذي عول عليه في أن قيمة البناء هي بالقدر الذي حكم به، على الرغم من أن هذه القيمة هي ركن من أركان الجريمة. ومن ثم فإنه كان على المحكمة أن تجيب الطاعن إلى طلب تعيين خبير حتى تنف على حقيقة الأمر في شأن تكاليف البناء تحقيقاً لهذا الدفاع الجوهرى في خصوصية هذه الدعوى، أو ترد عليه بما يفنده، أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦

- إنه وإن كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر منحاً إذا لم يصدر خلال هذه المدة، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أن يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة مئونة إذا لم تصدر خلال مدة معينة.

- إن إقامة بناء على طريق قائمة لا يؤثر في تهمة إقامة بناء على أرض مقسمة قبل صدور الموافقة على قرار التقسيم. ذلك أن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء قد نصت على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور "الرسوم" المشار إليه في الفقرة الأولى، ونصت المادة العشرين منه على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بالفرامة المنصوص عليها فيها.

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

لم تجز المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم المباني إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل الموافقة على التقسيم كما نصت المادة ٣٠ من ذلك القانون على معاقبة من يخالف أحكامه ومنها حكم المادة العاشرة بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٦، ١٢، ١٣.

وذلك بغر أن تص على إزالة التفسيم ذاته. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قصى بتفريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمتين المستدتين إليه" إنشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم " بالتطبيق لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات كما قضى بإزالة البناء الذى أقامته التهمة الثانية بالمخالفة لأحكام قانوني التقسيم والبنائى " ٥٣ لسنة ١٩٤٠، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ". فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لى النتيجة التى خلص إليها ويكون ما تعاه الطاعة من أنه أغفل القضاء بإزالة التقسيم فى غير محله، مما يعين معه رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

— جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم — وإن كانت كل منهما تتميز بعناصر مختلفة إلا أن قوام الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون.

— إذا كانت الواقعة المادية التى رفعت عنها الدعوى الجنائية على الطاعن لد ترتب عنها جريمة هدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة لشئون التنظيم. وكان من توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى — طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ قيام الجريمة الثانية، فإن على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون وليس فى هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المنخضة أساساً لهاتين الجريمتين هى بذاتها التى أقيمت بها الدعوى. وبغرض أن الوصف الذى أعطته النيابة للأوراق لم يتضمن سوى تهمة الهدم بغير ترخيص، فإن الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائى الصادر بإدانته عن الجريمتين على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة — يكون على علم بهذا التعديل ويكون إستئناف الحكم الابتدائى منصباً على هذا التعديل الوارد به ولا وجه من بعد لإخطار الدلائل به ما دام أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨

نص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني فى المادة ١٦ منه على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنهماً ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة فيما لم يصدر فى شأنه قرار من اللجنة المحلية المشار إليها فى المادة ١٤ — كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الرخص

في الأحوال التي يكون موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص " بما مؤداه أن القانون قد فرض عقوبة الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن إقامة البناء بدون ترخيص، أما عقوبة التصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة فقد رصدتها لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة هدم الأعمال المخالفة في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص التي دان المطعون ضده بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما لقضى به من عقوبة هدم الأعمال المخالفة.

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٩

إن جريمة إقامة بناء بغر ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم في أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها ناتج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون. ولا كانت واقعة إقامة بناء الدور الأول العلوى وإن كانت لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء لأنه مقصور - بالنسبة إلى المباني - على تلك التي تقام على الأرض ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضي ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها، إلا أنه لما كان ذلك الفعل المادى ذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وهي قائمة على ذات الفعل الذي كان محلاً للإتهام بذلك الوصف الآخر فقد كان يتعين على المحكمة قياماً بواجبها في فحص الواقعة بكافة كيولها وأوصافها أن تضي على الواقعة الوصف الصحيح وهو إقامة البناء بغر ترخيص أما وأنها لم تفعل ولقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠

إن إقامة مدفن خاص - في غير الجبلانات العامة - بغر ترخيص هو فصل معاقب عليه تطبيقاً للمادتين ٣ و ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦، ولو لم يتم الدفن فيه بالفعل. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى هذا النظر ودان الطاعن عملاً بأحكام هاتين المادتين، فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون، ولا يضيره - من بعد - كونه قد أسبغ على البناء الذي أقامه الطاعن وصف

الجبانة، في حين أنه - في حقيقته - مدفن خاص أقيم في غير الجبانات العامة، ومن لم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢١

(١) إن المفهوم الواضح للقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بمنع إحراز السلاح وحمله هو أن هذا القانون لم يتعرض لرجال القوة العمومية لا بمنع ولا بترخيص. بل إنه إستثناء من متناول المنع إستثناءً مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما يخص إحراز السلاح وحمله إلى اللوائح الحارّية بها العمل في تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص.

(٢) إن عبارة " رجال القوة العمومية " الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ هي من صيغ العموم فهي تشمل كل رجال القوة العمومية بلا تفریق بين من كان منهم يؤدون عملهم على الدوام ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع إستعدادهم لأدائه في أي وقت حسب الإقتضاء فشيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحمل محل العمدة في عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيساً للدورية السيارة له حق حمل السلاح بإعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو لجزء منها في قرينته وعلى ذلك فلا يجوز - تطبيقاً لهذا القانون - الحكم بتفريم شيخ بلدة حمله سلاحاً نارياً في غير أوقات العمل المسموح له بها ومصادرة بندقيته لأن حالته ليست مما يعاقب عليه بالقانون غمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب ليكون بمقتضى اللوائح الإدارية الأخرى دون سواها.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٢٧/١١/٦

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبه أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفاها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجبائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجرّبه بالجلسة وكل ما تلزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - ولما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى، غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء لم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص. فالواقعة المادية التي

تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف، وإلغى عن الوصف الآخر للواقعة المطروحة وهو إقامة البناء بغير ترخيص ولم يقل كلمته فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه. ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر إلى التهم حتى يتسنى له تقديم دفاعه، فإن هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٧

إن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتابعة للأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن إقوف في أزمته متوالية إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد والإعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصال هذا الإنصاف الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٨

من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة للأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن إقوف في أزمته متوالية - إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد، والإعتداء فيها مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصال هذا الإنصاف الذى جعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون، بمعنى إنه إذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨١

متى كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى، إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء، سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص فالواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها يسوغ وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً

للقانون. ولما كانت واقعة بناء الدور الثاني العلوى لا تطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء، لأنه مقصور - بالنسبة إلى السنى - على تلك التى تقام على الأرض ومن ثم فهو رهى بإقامة الطابق الأرضى. ولا شأن له بالطوائف التالية غير المنصّلة بها - كما هو الحال لدى الدعوى المطروحة - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المحكوم عليه بحرمة إقامة البناء على أرض غير مقسمة ورفض بعقوبة الإزالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه، يكون قد خالف القانون ولما كانت المخالفة قد إحصرت فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم، وكان بين من الرجوع إلى الفردات المضمومة أن البناء فى حد ذاته لم يخالف فيه الإرتفاعات والأبعاد وغير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢، وكانت العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المذكور فى الأحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص، هى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فإنه لا موجب من ثم للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على التهم المحكوم عليه. بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٢

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر، إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٠ منه عن أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه" وفى المادة ٩٧ منه على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ١/٦٠، ٦٤ من هذا القانون، فإذا ترتب على عدم تنفيذ مالك قرار صادر بالهدم الكلى أو الجزئى سقوط المبنى، كانت العقوبة الحبس" فإنه يكون قد فرض عقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين على حسب الأحوال - عن جريمة عدم تنفيذ القرار الهندسى الصادر من اللجنة أو المحكمة فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة فى المدة المحددة لتنفيذه، ولم يتضمن الإلزام بتنفيذ القرار الهندسى خلال مدة معينة، وقد خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٧٩ المشار إليه وجرى فى فضائه بإلزام المطعون ضده بتنفيذ القرار الهندسى خلال شهر وعلى نفقته، فإنه يكون معيماً بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من هذا الإلزام.

الطعن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

لما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لزم لقياس كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتغير في إحداها عن الأخرى إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو قيم بدون ترخيص، ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتي تبين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون. لما كان ذلك، وكانت واقعة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المطعون ضده تأسيساً على أن تلك الأرض مما لا ينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة، إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهي قائمة على ذات الفعل الذى كان محلاً للإتهام بذلك الوصف الآخر، فقد كان يتعين على المحكمة إنتماً بما يجب عليها من تحييص الواقعة بكافة كيرلها وأوصافها أن تضى على الواقعة الوصف الصحيح وهو إقامة البناء بغير ترخيص، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - إذ نص في المادة ٢٢ منه - على أن " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ٢٠ من هذا القانون، كما يعاقب كل من يخالف أحكام لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وبجوب الحكم فضلاً عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو إسكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون وللائحه التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار نهائى من اللجنة المختصة. فإذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالأعمال بدون ترخيص ولم يقرر إلزائها فيحكم على المخالف بضعف الرسوم المقررة " - قد لرض عقوبات الحبس أو الغرامة وسداد رسوم الترخيص عن إقامة البناء دون ترخيص على أن لا يقضى بالعقوبة الأخيرة إذا ما قضى بعقوبة الإزالة لمخالفة البناء لأحكام القانون، لما كان ذلك، لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص رغم قضائه بعقوبة الإزالة لمخالفة

البناء لأحكام القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة سداد ضعف رسوم الرخيص عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٢

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه " فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام يحظر في أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجرائها تزيد على خمسة آلاف جنيه، إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والهيئات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والصمر وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص "، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ منه على أنه " ويجوز تحقيقاً لمصلحة عامة أو لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران إعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق أحكام الباب الثاني وفي جميع الأحوال يكون النظر في الإعفاء بناء على إقراح المجلس الأعلى "، كما تنص المادة ٣٠ من ذات القانون على أن " تحصى بنظر طلبات الإعفاء وفقاً لأحكام المادة السابقة ووضع الشروط البديلة التي تحقق الصالح العام في حالة الموافقة على طلب الإعفاء وتعرض قرارات اللجنة على وزير الإسكان والصمر وله التصديق عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب، وفي حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الإعفاء يصدر الوزير قرار بالإعفاء يتضمن الشروط البديلة "، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بما انتهى إليه من أن قيام المطعون ضده بتعليق مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للإرتفاعات القانونية لا يكون مخالفاً للقانون بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الإعفاءات على ذلك يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٢

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار إلى المستندات المقدمة من الطاعن التي تمسك بدلائلها على إنشاء الجريمة المسندة إليه إلا أنه انفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دواع الطاعن ولو أنه عني ببحثها ومعرض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى لأنه يكون مشوباً بالتقصير والإخلال بحق الدواع بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨

لما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامته بدون موافقة اللجنة المختصة إنما تقومان على فعل مادي واحد هو إقامة البناء، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تبين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، غير أنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون، وكان الحكم المطعون فيه، قد أخطأ في القانون، إذ قضى بعقوبتين مختلفتين عن الجريمتين سالفتي الذكر مع وجوب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة والحكم بالعقوبة الأشد، وكانت جريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فإن نقض الحكم بالنسبة لتهمة إقامة البناء بدون موافقة اللجنة المختصة على السياق المتقدم - يوجب نقضه بالنسبة لتهمة إقامته بدون ترخيص.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧

لما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة، إنما تقومان على فعل مادي واحد، هو إقامة البناء فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تبين صورها بتنوع وجه مخالفة القانون، غير أنها كلها متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ قضى بعقوبتين مختلفتين عن الجريمتين سالفتي الذكر مع وجوب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأشد وكانت جريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فإن نقض الحكم بالنسبة لتهمة إقامة البناء بدون - موافقة اللجنة - على السياق المتقدم يوجب نقضه بالنسبة لتهمة إقامته بدون ترخيص.

الطعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتابعة للأعمال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن أقوف في أزمته متوالية إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانقصاص هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية لى نظر القانون، بمعنى أنه إذا صدر الحكم في أى منها يكون جزءا لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٤٧

إذا كان النهم بإجراء عملية بناء قبل الحصول على رخصة في ذلك وتجاوزه الإرتفاع المسموح به قانوناً لم تحسك بأن المنزل محل المخالفة غير مملوك له، لأداته المحكمة قولاً منها بأنه وإن ثبت من عقد البيع المقدم منه أن المقار مملوك لإبنه إلا أنها مع ذلك تدبته لأن العمل المخالف المتألب عليه قد وقع منه هو وإن حكمها بذلك يكون معيّناً معيّناً نقضه، إذ أن ما قلته في عدد ملكية الغير للمنزل يتخلى مع لقائها في مواجعة هذا النهم وحده بتصحيح الأعمال المخالفة لما قد يقتضي هدماً في البناء.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٧٥ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٤/٢١/١٩٦٩

نص كل من القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم الماني ٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء على أن الركن المادي في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وعلى غير المواصفات المطلوبة وبدون موافقة اللجنة الإدارية المختصة، هو إنشاء البناء أو إجراء العمل. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان هذا الركن من أو كان الجريمة بإساده إلى مقارفة مدلولاً عليه بما يشبه في حقه طبقاً لما أوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها بمن نسبت إليه، فإنه يكون حكماً قاصراً البيان واجب النقص.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

فرض القانون عقوبة الغرامة وصداد رسوم الترخيص عند إقامة البناء دون ترخيص، أما عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدتها لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة الإزالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص التي دان المظنون ضده بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الإزالة بالنسبة إلى المظنون ضده الأول وإلى المظنون ضده الثاني الذي جاء طعن النيابة العامة بالنسبة إليه بعد الإبعاد، لإتصال وجه الطعن به إعمالاً لقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القضي.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٠

جريمة البناء بغير ترخيص تعبر جريمة متابعة الأفعال مع كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية، إذ هي حينئذ تقوم على شاطئ - وإن اقترب في أزمنة متوالية - إلا أنه يقع تهيئاً لمشروع إجرامي واحد والإعتداء فيه مسلط على حق واحد، وأن تتكرر هذه الأعمال مع تقارب أزمتهات وتعايقها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانقسام هذا الإتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ومعنى تقرر ذلك فإن كل

فترة من الفترات الزمنية المشار إليها تستقل بنفسها ويستحق لفاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم من أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

نظمت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني - طريقة إستصدار الترخيص بإنشاء بناء أو إقامة أعمال مما نصت عليه المادة الأولى من القانون، ومزودى هذا النص أن الترخيص لا يعد منوَحاً للطالب بمقتضى القانون إلا إذا مضى على تقديم الطلب ومرفقاته ثلاثون يوماً متوالية أو مجزأة على فترتين فى حالة إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم للطلاب بما يمن لها من تعديلات أو تصحيحات فى الرسوم المقدمة وإعادة هذه الرسوم إليها وبشرط أن يمضى عشرة أيام من تاريخ إعلان الإنذار إليها من الطالب على يد محضر.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

لما كانت جريمة إقامة بناء دون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو " إقامة البناء " سواء تم على أرض غير مقسمة أم القيم عليها بدون ترخيص، وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى للواقعة والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧

لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٧ قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الإجراءات التى اتخذت أو تتخذ حذوه، وأناطت تلك المادة أمر بحث موضوع المخالفة إلى لجنة خاصة مع وقف الإجراءات حتى تصدر قرارها وفقاً لأحكامها. كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة سائلة الذكر على سريان الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ووقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائياً فى الدعوى بجلسة ١٩٨٣/٦/٨ وكان

هذا القانون قد أوجب على القاضي وقف نظر الدعوى بحكم القانون لمدة ستة أشهر ورغبة من المشروع في منح المخالف فرصة التقدم بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة لإعادة النظر في أمر المخالفة على ضوء الأحكام الجديدة التي جاء بها هذا القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد تردى في خطأ قانوني في تقدير صحة الإجراء الواجب إتباعه والمتعلق بوجود وقف الدعوى خلال الفترة المحددة قانوناً، بما يوجب نقضه.

* الموضوع الفرعي : البناء على أرض زراعية :

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠

إذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه أحدث زريبة في الأراضي الزراعية دون تصريح من المديرية، وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشاً، والإزالة على نفقته تطبيقاً للمادتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٨، فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد أعطى في تطبيق القانون ذلك بأن القرار المشار إليه ينص في مادته الأولى على أنه "منوع إحداث الزرائب إلا بتصريح محض من المديرية" وفي مادته الثالثة على أن "كل مخالفة لأحكامه يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشاً، ويأمر القاضي بإزالة الزريبة". ولما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك، ونص في مادته العشرين على أن "لوزير الداخلية أن يأمر بهدم كل بناء يقام خارج حدود القرية لإيواء المواشي إذا ثبت أن في إقامته تهديداً للأمن العام" فإن قرار مديرية البحيرة، يكون قد نلغى ضمناً فيما تضمنه من النص على الإزالة، ينتقال الحق في الأمر بالهدم إلى وزير الداخلية.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

- لما كانت المادة ١٠٧ مكرراً من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي حصلت الواقعة محل الإتهام في ظله - تنص على أنه : "يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويسقط من هذا الحظر الأراضي التي تنوع ملكيتها للمصلحة العامة أو الأراضي التي يقيم عليها المشروعات التي تستخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز للمالك الأرض في القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يحددها قرار من وزير الزراعة". وقد أصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة السكن الخاص بأكثر الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور في ١١ من يولييه سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية بما جمعه أنه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو لأحد أفراد أسرته في القرية

والأزيد المساحة التي سيقام عليها السكن عن خمسة في المائة من حيازة المالك وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازي لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض بإخطار تفتيش الزراعة المختصة بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط وإلا تمخّلت ضده الإجراءات المقررة قانوناً. ولما كان مؤدى ذلك أن إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكناً خاصاً له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفه الذكر لم يعد يستوجب إصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلاً غير مؤتم إذا توافرت الشروط المقررة قانوناً، وإذا كان مناط التائيم في حق الطاعن يقتضى إظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يحصيه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - لو صح - من تبير وجه الرأي في الدعوى، أما وهو لم يفعل بل دان الطاعن بجرمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن ما يسوغ به أطراح ذلك الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب.

- المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجة للقبولة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة الآتية إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيه بالقصور الذي له الصدارة ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٣ *

لما كانت المادة ١٠٧ مكرراً من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٨/١٠/١٢ تنص ... يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الخطر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقيم عليها المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض في القرى إقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة". وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض

بالقرية أو ما يخلد أرضه بدون ترخيص ونص على أنه يشوب لإقامة السكن الخاص شالك الأرض بالقرية أو ما يخلد أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآتية : أ - عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددت والأولاد - ب - ألا تزيد المساحة التي سيقام عليها المسكن عن ٥٪ من حيازة مالك الأرض ويحد أقصى قيراطين - ج - إستقرار الوضع الحيازة بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٤

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن تمسك بأن الأرض المقام عليها البناء هي أرض بور غير صالحة للزراعة وداخل الكردون، وكان الثابت فوق ذلك أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - قد أورد في تلويحاته أن المدافع عن الطاعن قدم حافظة مستندات تحوى على شهادتين من المجلس المحلي إحداهما تفيد أنه ليس لديه سكن وأن البنى سكن خاص له والأخرى تفيد أن المبنى داخل كردون القرية كما قدم شهادة بتوصيل الكهرباء والعداد، ثم لم يتناول الحكم دلالة مستندات الطاعن بالرد سوى بقوله أنها لا تنال من ثبوت الإتهام قبله. ولما كان الحكم المطعون فيه بدوره قد اقتصر في الرد على تمسك الطاعن بالإستثناء المطلق الوارد بالنص آنف الذكر - قبل تعديله بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - على مجرد القول بأن هذا الإستثناء لا ينطبق على حالة الطاعن المطروحة. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعرض عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الطاعن في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ولم يلفت إلى دفاع الطاعن بما يقتضيه ولم يقطعه حقه ويعين بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون ممياً بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث بالي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٤

لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد صدر بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية. ويستثنى من هذا الخطر: "أ" الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١. "ب" الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير، "ج" "د" "هـ" فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمدة حتى

١٩٨١/١٢/١ أو إقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير العمير، تضمني غير مؤتمة في هذا النطاق، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بهذه المثابة أصلح للمتهم من هذه الناحية، متى ثبت أن البناء محل الإتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل نطاق الحيز العمراني للقرية على ما سلف بيانه، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن. ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات ويكون تحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تحوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٤

لما كانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص، وإقامته بدون ترخيص من الجهة القائمة على شئون التنظيم، وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها، إنما تقوم على فعل مادي واحد، هو إقامة البناء فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء، هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطي لها، والتي تتباين صورها بتنوع مخالفة القانون، غير أنها كلها متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون، وكانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فلأن نقض الحكم بالنسبة لها - على نحو ما سلف - يوجب نقضه لتهمتي إقامته بدون ترخيص من الجهة القائمة على شئون التنظيم وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها، وذلك بدون حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن في طعنه.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٩

لما كان البين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعم أن الطاعن أثار دليلاً مؤداه إنتفاء الجريمة المسندة إليه لأن الأرض التي أقيمت عليها قمينه الطوب ليست أرضاً زراعية بل هي أرض بناء وكان مقاماً عليها من قبل مسكناً له ودلل على ذلك بصورة طبق الأصل من قرار صادر من الوحدة المحلية لمدينة سوس الليان في بإزالة منزله إلى سطح الأرض في أسبوع. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة. تنص على أن يحظر إقامة وقامت طوب في الأرض الزراعية، كما نصت المادة ١٥٧ من ذات القانون على أن يعاقب على مخالفة المادة ١٥٣ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بإزالة القمينه على نفقة المخالف وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية في إقامة

قيمة طوب أن تكون الأرض المقامة عليها من الأراضي الزراعية، فإن يحسرها هذا الوصف كان الفعل غير مؤتم. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن على ما سبق بيانه - يعد في خصوص هذه الدعوى هاماً وجوهياً - لا يوجب على ثبوت صحة من يحسرها التأكي من فعله فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع والمستندات السالف بيانها - أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما ينفعه إن رأت الإثبات عنه، أما وهي لم تفعل، فقد أضحت حكمها مشوباً بالقصور في التسبب متيناً بقضه والإعادة.

الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٩

لما كانت المادة ١٥٣ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن "يحظر إقامة مصانع أو قمار طوب في الأراضي الزراعية، ويمنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمار الطوب القائمة الإستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون، كما تنص المادة ١/١٥٧ من ذات القانون " يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه، مع الحكم بإزالة المصنع أو القيمة على نفقة المخالف وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ". لما كان ذلك، وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية في إقامة مصنع أو قمار طوب، أن تكون الأرض المقام عليها المصنع أو القيمة من الأراضي الزراعية، فإن يحسرها هذا الوصف كان الفعل غير مؤتم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التي أحاطت بها، وإكتفى في بيان الدليل على ثبوتها في حق الطاعن بالإحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ودون أن يستظهر في مدوناته طبيعة الأرض التي أقيمت عليها قيمة الطوب، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب.

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه، قد إكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها إلى ما أثبتته محضر المحضر وما أقر به المتهم من إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص، دون أن يبين ما إذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلباتها في الحكم وإعلان كلمتها فيما يثريه الطاعن بوجه

طعنه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيّناً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون، وهو ما يتسع له وجه الطعن.

الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨

لما كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر: (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المحددة حتى ١٩٨١/١٢/١. (ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قراو من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير. (ج) .. (د) .. (هـ) .. فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر بتحديد قراو من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير، تضحى غير مؤثرة في هذا النطاق، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بهذه المثابة أصحح للمتهم من هذه الناحية. متى ثبت أن البناء محل الإتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمراني للقرية، على ما سلف بيانه، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد، لم يفصل فيها بحكم بات، ويكون محكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تجوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨

- لما كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن بوصفه أصحح له - يقتضى إستظهار أن البناء محل الإتهام يقع داخل كردون المدينة أو في نطاق الحيز العمراني للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً على إستظهار ذلك فإنه يتعين أن يكون مع النقض إعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء.

- لما كانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها إنما تقوم على فعل مادي واحد، هو إقامة البناء، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كالة الأوصاف التي يمكن أن تعطى لها، والتي تبيان صورها بتنوع مخالفة القانون وكانت جريمة

إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فإن نقض الحكم بالنسبة لها - على نحو ما سلف - يوجب نقضه لثبته على أرض لم يحصل قرار بتقسيمها.

الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٧ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦

لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المطعون فيه تساهبه قد اكتفى في بيانه للواقعة بقوله " وحيث إن الواقعة تخلص كما قرره محرر المحضر المشرف الزراعي بالناحية من أن المتهم أقام منشأة صناعية طوب موضوعه المعالم، والحدود المينة بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة ". لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والتي وقعت الجريمة في ظله - تنص على أن يحظر إقامة مصانع أو قمارن " " طوب في الأراضي الزراعية ويمنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمارن الصوب القائمة الإستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون " وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لم يستظهر أن القيمة أقيمت على أرض زراعية باعتبار أن ذلك هو مناط التأييم في التهمة التي دان الطاعن بها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يطله.

* الموضوع الفرعي : المنشآت الآيلة للسقوط :

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣١ مكتب قضى ١٢ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥

- لا يبين من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له أن القاضي ملزم بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة - كما أن ذكر عبارة " المدة التي تحدد لهذا الغرض " في الفقرة الثانية من تلك المادة تؤكد مراد الشارع من إنفاذ تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لإتصال هذا الأمر بالتنفيذ، وهي مرحلة تأتي بعد الحكم، كما أنها من صميم اختصاص جهة الإدارة الأدنى على تحديد الموعد المناسب لكل حالة على حدة.

- لا يبين من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له أن القاضي ملزم بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة - كما أن ذكر عبارة " المدة التي تحدد لهذا الغرض " في الفقرة الثانية من تلك المادة تؤكد مراد الشارع من إنفاذ تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لإتصال هذا الأمر بالتنفيذ، وهي مرحلة تأتي بعد الحكم، كما أنها من صميم اختصاص جهة الإدارة الأدنى على تحديد الموعد المناسب لكل حالة على حدة.

*** الموضوع الفرعي : ترخيص المياني :**

الطنن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢

إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إنما تمنع إنشاء البناء إلا بعد الحصول على رخصة به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم. وإذن لمتى كان الواضح من واقعة الدعوى أن البناء الذى أقامه المتهم لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التى صدر المرسوم بشأنها ولكنه فى مقابل الإمتداد المزمع ل تلك الطريق، فإن المتهم لا يكون قد خالف الأمر العالى الخاص بالتنظيم ما دامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد إعتداد خط التنظيم تحرب آثاره التى نصت عليها المادتان ١، ١١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يتوقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية.

الطنن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٣

إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إذ نص فى المادة ٢١ منه على أنه " لا يطبق هذا القانون ولا تسرى أحكامه إلا فى المدن التى تطبق فيها أحكام التنظيم ". فإنه قد أفاد بذلك أن أحكامه لا تسرى على القرى ولو كانت خاضعة للاتحة التنظيم. ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقرية قد عرف القرية فى المادة ٢١ منه بقوله " تعتبر قرية فى حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يتبعها من مجموع وكفور وعزب فيما عدا العزب الزراعية ". كما نص فى المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بحكم وظيفته عضواً فى المجلس القسوى. ثم نص فى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع فى المادة الأولى منه على أن " يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية فى أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقراً غائظة أو قاعدة لمركز أو لبلند ذى نظام إدارى خاص ". لما كان ذلك، وكانت بهجوره - التى دين المتهم لإقامته بناء بها دون الحصول على رخصة - ليست مقراً غائظة ولا قاعدة لمركز أو لبلند، فإنها بحسب أحكام القوانين السالفة الإشارة إليها لا تعدو أن تكون قرية، وليس فيما قاله الحكم المطعون فيه من أن لها مجلساً قروياً وأن بها نقطة بوليس، مما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨.

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥

إن صدور مرسوم يعتمد خط التنظيم توتب عليه - طبقاً لما إستقر عليه قضاء محكمة القضي - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل، أما إذا كان خط التنظيم معتمداً لإنشاء طريق غير موجود من قبل، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المباني المقررة إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتهم. وإذن لمعتى كان الحكم قد قضى بالبراءة تأسيساً على أنه لم يصدر مرسوم بنزع الملكية دون أن يحصر الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام، فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦

إن صدور مرسوم يعتمد خط التنظيم توتب عليه - على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل، إلا بعد الحصول على رخصة. أما إذا كان خط التنظيم معتمداً لإنشاء طريق غير موجود من قبل فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المباني المقرر إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتها.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١

إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ يتطلب رخصة خاصة بخلاف الرخصة المقررة في لائحة التنظيم.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٧

لاحظ المشرع أنه طبقاً للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تصبح التقسيمات السابقة على صدوره بمثابة عن أحكامه نص في المادة ١/٢٤ منه على جواز تطبيق بعض أحكامه على التقسيمات السابقة على أن يكون ذلك بمرسوم، ولم يصدر المرسوم المشار إليه في هذه المادة بتطبيق بعض أحكامه على التقسيمات التي لم تبح قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل به، وفاد ذلك أن جميع التقسيمات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون إشراط صدور مرسوم بالواقعة على التقسيم.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧
لا عبرة بما يشيروه الطاعن من أنه تقدم بطلب الحصول على الرخصة في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ما دام هذا الترخيص لم يمنح له.

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١
لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مسجلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص، وكان من واجب المحكمة أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبولها وأوصالها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنتها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة أن التهمة "المطعون ضدها" لم تنشأ التقسيم الذي أقيم عليه البناء، يكون مختطفاً في تطبيق القانون مصعباً لقضه. ولما كانت المحكمة لم تتعرض لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون من عدمه فإنه يصح مع نقض الحكم الإحالة.

الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩
- يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين: الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنافع بالحكر. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بإلغاء الهدم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للفرامة مع إلزام المتهم بأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون.

- ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنه "لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم" إنما قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم بإجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالذكر في الإيضاحية للقانون، وأما عدم اتباع هذا الإجراء قبل الشروع في البناء فإنه لا يترتب عليه الحكم بالإزالة. ولما كانت المخالفة قد انحصرت على ما أثبتته الحكم في إقامة البناء قبل الحصول على

ترخيص من السلطة القائمة على أعمال تنظيم مما يطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن بناء في ذاته قد حوت فيه التواضعات التي فرضها هذا القانون لأن ما تثيره الطاعة - من أن إقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يعد مخالفاً لحكم المادة السابعة من القانون المشار إليه ويستوجب الحكم بالإزالة - لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعلاء مادتين ٧.٥ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن غرامة وقبضها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً وإيقاف التنفيذ. وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سلف الذكر، كما ألغى بجنس مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة. ولما كان شكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على الواقعة الدعوى، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصحح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصححه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠

- لا تجيز المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - الذي أقيم البناء في ظله - إقامة أي بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء واردة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار، وتوجب المادة ٣٠ من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلاً عن الغرامة بتصحیح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتصحیح الأعمال المخالفة، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء واردة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد ألقى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤، إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى إستمرت مؤتمّة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١

يبين من إستعراض نصوص المواد ١ و٢ و٥ و٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني، ١ و٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أن القانون حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصاً بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة - وأوجبت توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٥

إن تعلق الحصول على ترخيص بالبناء لكونه لا يجوز الترخيص بالأمته لا يصلح مسوغاً لإقامته فعلاً قبل الحصول على الترخيص. بل يتعين على من يريد إنشاء بناء أن يتحرى موافقة فعله لأحكام القانون.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١١

- بين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء أن المشرع قد قصد بإصداره الإشراف على نشاط أعمال التشييد والبناء في البلاد ومراقبة إستعمال المواد الخلية والمستوردة بما يتفق مع الصالح العام وما تتخذه الحكومة في سبيل تصنيع البلاد وتوجيه الإستثمارات إلى المشروعات الإنتاجية، وأن القانون قد رأى عدم التعرض للمباني والمنشآت أو التعديلات أو الترميمات التي لا تزيد عن ألف جنيه نظراً لقلة إستخدام مثل هذه الأعمال لمواد البناء الأساسية ذات الأهمية في مشروعات النهضة الإنتاجية كما أنها تمس عدداً كبيراً من الأفراد ذوي الدخل المحدود الذين تسمى الحكومة جامدة في تحسين مستوى معيشتهم ورفع قدرتهم الإنتاجية

- المستعاد من حظر المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ منح تراخيص للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة وما تجرى عليه الدولة في تحديد قيمة ما يصرح بإقامته من أبنية عاماً بعد عام لتزيد تلك القيمة تسارة وتقصها تارة أخرى وفقاً لإحتياجات المشروعات الإنتاجية من مواد البناء - أن التشريع لا يؤثم فعل من تقتصر موارده فستقبل مدة إقامته للبناء دون تحايل على القانون، بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة الواحدة على ألف جنيه ومن ثم فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه حقق واقعة الدعوى لخلص إلى أن قيمة البناء الذي أقامه المتهم منذ صدور رخصة البناء من الجهة القائمة على أعمال التنظيم في ١٩٦٥/٣/٢٢ حتى تاريخ معاينة المبنى في سنة ١٩٦٧ لم تبلغ ألف جنيه، فإنه إنتهى على الرغم من ذلك إلى إدانته بكونه قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٥
مضى كان الحكم المطعون فيه قد ألام لفضائه على أن الطريق الذي وقعت فيه المخالفة كان مستطرفاً وأضيف إلى المنفعة العامة، اعتماداً على ما جاء بمذكرة مجلس المدينة، وكان أمر الإسطراق وإكساب صفة المنفعة العامة لا يحول لهما - عند المنازعة - إلا على الواقع، ومرسوم نزاع الملكية، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم لفضاؤها فيما إنتهت إليه من أبهولة المكان إلى المنفعة العامة، أن تقول كلمتها في دواعي التهم الجوهرى " بأن البناء القيم في مدخل مشترك مع الجار غير مستطرق وليس من المنافع العامة " وفى عقد البيع الذى قدم إليها، وقد خلت الأوراق من مرسوم نزاع الملكية، أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والفساد في الاستدلال متعباً نقضه.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢
يبين من نصوص المواد ١٣ و ١٦ و ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة فى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهى تصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الغرامة.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥
يبين من إستعراض نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة والسابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ شأن تنظيم هدم المباني، ومن نصى المادتين الأولى والسادسة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني أن القانون قد حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة

تنظيم أعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الإدارية المختصة لشئون التنظيم، كما حظر على السلطة الأخيرة أن لا تصدر ترخيصها بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون الأول، وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني المشار إليه.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٣

إذا كانت الواقعة الثانية بالحقم هي أن المهم عدل في بناء منزله دون الحصول على رخصة فذلك ليس فيه إلا مخالفة للمادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠. ولا مخالفة له للمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه، فإن هذه المواد لم تنص إلا على الأمور الخاصة بتحديد إرتفاعات المباني. وتلك المخالفة لا يعاقب عليها إلا بالفرامة فقط طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون. فالحكم فيها بالإزالة يكون خاطئاً.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٥

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني إذ نصت على أنه " يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق ألا يزيد إرتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق ... إلخ " فقد أادت أن حكمها هذا يجرى على غرف السطوح إطلاقاً ولو كانت غير واقعة على الطريق ما دام المنزل قائماً على جانبيه.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٤٥

إن المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني التي تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية الجارية إنشاؤها في تاريخ العمل به إنما تشير إلى المباني الجارية إنشاؤها في تاريخ بدء العمل بهذا القانون. فإذا كانت الواقعة الثانية بالحقم تدل على أن صاحب البناء كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم إستحدث بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه الدعوى من أجله، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في أخذه بهذا القانون، بل هي تكون قد طبقته على الواقعة تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٤٥

إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه "يجب في جميع المنشآت ألا يقل الإرتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢/٧٠ متراً للبدوم على ألا يقل إرتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣/٦٠ متراً للدرج الأرضي ٣/٤٠ متراً لكل دور من الأدوار العلوية" ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد الأدنى لإرتفاع كل دور، وكان الغرض من هذا النص على ما

جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون - هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني وكان عمل "قاطوع" مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للإرتفاع فيه تقويت هذا الغرض مهما كان جزء البناء الذي فيه ذلك، فإنه يعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الإرتفاع الذي حدده القانون في جميع المنشآت.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١
إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التي رسمها الدستور. فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق. ولا يمكن أن يعطل هذه الأحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التي نص في على إصدارها ما دام تنفيذها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات. فإذا كانت واللغة الدعوى هي أن المتهم أجرى بناء منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقضي به المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠، فلا تصح تيرته على أساس أن اللوائح والقرارات المشار إليها في هذا القانون لما تصدر ما دام القانون ذاته قد بين شروطاً أساسية واجبة مراعاتها في الأبنية التي تطبق عليها أحكامه، مما يستوجب سبق الحصول على الرخصة بعد أن تبين السلطة القائمة على أعمال التنظيم من الرسم الذي يقدم إليها عن البناء المزمع إنشاؤه مطابقته لتلك الشروط.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٠
إن عدم إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ليس من شأنه أن يعطل أحكامه الممكن إعمالها، فإن القوانين يجب - طبقاً لأحكام الدستور - العمل بها عند صدورهما ونشرها.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٤٧/١/٦
إن مخالفة عدم الحصول على رخصة الوارد ذكرها في المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني معاقب عليها، بمقتضى الشق الأول من المادة ١٨، بالفراغة فقط. أما الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة أو هدمها فلا يصح، بمقتضى الشق الثاني من المادة المذكورة، إلا في حالة مخالفة أحكام المواد من ٣ إلى ١٠ من القانون المذكور. وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بتصحيح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك، فإنه يكون معيياً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١
إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أجرى بناء ثلاث فيلات على أرض غير مقسمة مخالفاً في ذلك أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فقضت المحكمة ببراءته بمقتضى إن القانون المشار إليه، وإن نهى عن بعض الأعمال، لم يبين شروط هذا النهي بل أرجأها إلى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه، فإنها تكون قد أخطأت إذ

أن أحكام القانون التي أسند إلى التهم مخالفتها والنصوص عنها بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ يمكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية المشار إليها، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام إعماله لا يتوقف على شرط.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠

- يتضح من إستعراض نص المادتين الأولى والثالثة عشرين من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني - أن أعمال البناء والتعليق والتدعيم تستلزم الحصول على ترخيص لإجرائها، وهى معطوبة من وقت اعتماد خط التنظيم فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا أعمال الرميم لإزالة الخلل وأعمال اليباس.

- إعمال الرميم فى حكم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا يتجاوز ما يرد على المبني من إصلاحات تقتضيها الضرورة لإزالة ما يصوره من خلل - وهى لا تمنى القيام بإنشاءات جديدة - كما أنها تختلف عن أعمال التدعيم التى يقصد بها تقوية البناء - لأن الشارع أراد بقاء المباني الواقعة خارج خطوط التنظيم على حالها حتى تزول، فلا يجوز تقويتها أو تعليقها أو إعادة بنائها حتى لا تزيد قيمتها لتضار الحزينة العامة تبعاً لهذه الزيادة - فإذا كان مفاد ما أثبتته مهندس التنظيم فى محضره أن ما قام به التهم لم يكن ترميماً لإزالة خلل يواجهه مبنى بارز عن خط التنظيم وإنما كان هدماً وإعادة بناء مما يدخل فى نطاق الأعمال المعطوبة طبقاً لنص المادتين الأولى والثالثة عشر من قانون تنظيم المباني، فإن الحكم إذ قضى باعتبار هذه الأعمال من أعمال الرميم المباح للقيام بها يكون مخالفاً فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يمتنع معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة لعقوبة الهدم.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

إن المادة ٥٦ من القانون ٤٩ سنة ٧٧ قد نصت على أن تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم إتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى ونصت المادة ٥٧ منه على أن تشكل فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص .. تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار إليها وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة ثم أوردت المادة ٦٠ منه على أنه يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط أو الرميم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه وللجنة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى حالة امتناع ذوى الشأن عن

تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة حسب الأحوال في المدة المحددة لذلك أن تقوم بتنفيذه على نفقة .. صاحب الشأن كما نصت المادة ٦٤ من ذات القانون على أنه على شاعلي العين الصادر قرار أو حكم نهائي يهدمها أن يبادروا إلى إخلاتها في المدة المحددة في الحكم أو القرار فإذا امتنعوا عن الإخلاء كان للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إخلاتهم بالطريق الإداري وعلى نفقتهم دون أية إجراءات وكان البين من هذه النصوص أنها أتاأت بالجهة الإدارية معارضة ولحص المباتي الأيلة للسقوط وإصدار قرارات بشأنها تخضع للطعن فيه أمام المحكمة المختصة عملاً بالمادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

• الموضوع الفرعي : تقسيم الأراضي :

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٦

إن صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه المصادرة عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله بل يظل هذا المرسوم يعتمد خط التنظيم قائماً إلى أن يمدل بآخر، أما صدور المرسوم بنزع الملكية فليس إلا نفاذاً له. إذ أن الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذاً له بقرار من وزير الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان في أنه بمجرد الإقرار على رسم غط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عالي [مرسوم] يعتمداده يسوغ للحكومة أن تنزع شيئاً لشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي المبينة بالرسم، ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً، وتنص المواد ١ و٢ و٣ و٤ و٦ و١٠ منه على أوامر ونواهد صريحة غير معلقة على شرط يحكم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها، وتنص المادة ٢٥ على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذ كل فيما يخصه، وإذ خولتهم إصدار قرارات باللوائح التنفيذية له وأجازت فيها إضافة شروط على الشروط الواردة فيه [المادتان ٢ و١٢] أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأشخاص من المدن فيما يتعلق بعرض الطرق [المادة ٤] لم ترتب على الواضي في إصدار اللوائح التنفيذية تعطيل النصوص الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع تنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجه القانون دون أن يفيد ذلك أنه

إذا لم تصدر لائحة تنفيذية إمتنع تنفيذ القانون. وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى براءة المتهمين تأسيساً على أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لم تصدر بعد لائحته التنفيذية كما يجعل أحكامه مبهمة وغير واضحة - يكون مبنياً على خطأ في تفسير القانون.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٤

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً، وقد نصت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه المرفوعة بها الدعوى على أوامر ونواه صريحة غير معلقة على شرط ويحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها القانون، كما نصت المادة ٢٥ على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذه كل فيما يخصه وخولتهم إصدار قرارات باللوائح التنفيذية له، وأن نصوم القانون إذ أجازت عند إصدار هذه اللوائح إضافة شروط على الشروط الواردة فيه أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأحياء من المدن فيما يتعلق بعرض الطرق - لم ترتب على الرضاخ في إصدار هذه اللوائح تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها، وإذ نصت المادة السابعة من القانون على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إغما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه الم قانون دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر اللائحة التنفيذية إمتنع تنفيذ القانون، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالبراءة على عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تفسير القانون.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٤

إن صدور مرسوم ملكي بتقسيم الأرض المعدة للبناء لا يفي صاحبها من القيام بالإلتزامات التي تفرضها عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٦

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن هذا كما يستوجب القضاء بالهدم.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٨

دل الشارع بما نص عليه في المواد ٢، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد

أمرين أولهما أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها فيه.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٥٨

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء إذ نصت على أن " للسلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأرض المقسمة بمياه الشرب والإسالة وتصريف المياه والمواد القنوة ويصدر بهذا الإلزام قرار من وزارة الأشغال العمومية، وإذا كان التقسيم واقعاً من جهة تتوالى لها تلك المرافق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمرافق العامة "، قد أطلعت أن الشارع عاجل حالتين مختلفتين تماماً - الأولى - وهى تلك الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة لجعل إنشاءها والإلتزام بها فى الأرض المقسمة مرهوناً بصدور قرار من وزارة الأشغال، والثانية وهى تلك التقسيمات التى تجرى فى الجهات التى تتوالى فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للمجارى العامة، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانوناً يقع على عاتق المقسم بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدور أمر من وزارة الأشغال، هذا ما يفيد النص وما يظهر من روح التشريع والمناقشات التى جرت لدى لجنة الأشغال بمجلس النواب، وهو المعنى الذى كان مثلاً فى ذهن الشارع عند إقراح اللجنة المذكورة تعديل نص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى المشروع المقدم من الحكومة.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٩

المستفاد من مجموع نصوص المواد ٢، ٥، ٧، ٨، ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء، ومن المذكرة الإيضاحية للقانون أنه يجب على طالب التقسيم لكى يحصل على الإذن الخاص بإنشاء التقسيم، أو تعديله، أو لكى يعتبر طلبه مقبولاً بعد إنقضاء الأجل الذى حدده القانون أن يقدم مشروعه للسلطة المختصة متضمناً بيان التقسيم، وبرنامجه يحدد كيفية تنفيذ المرافق فيه وتقدير تكاليف العمل، وكذلك قائمة الشروط التى يرى المقسم فرجها على المشترين، وأن يرفق بطلبه المستندات التى بينها المادة السابعة من القانون، وذلك حتى يحسن للسلطة القائمة على التنظيم أن تجرى ما تراه من تصحيح أو تعديل فى الرسم أو فى قائمة الشروط المقدمة إليها لكى تطابق بينها وبين أحكام القانون واللاحقة التنفيذية، لتحقيق بذلك ما يهدف إليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٥ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٤

بمجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء بحسب ما يشير إليه عنوانه وذات نصوصه فاصراً - بالنسبة للمباني - على المباني التى تلام على الأرض - أى حين إقامة

الطابق الأول الأرضى - فلا ينطبق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحكمة فيها قاصر على مبان بعيدة عن الطابق الأرضى وفى دور تال له.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٧

يشترط لصحة الحكم بالإزالة فى تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : " الأول " أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المواد ٢، ٣، ٤، ٦ من القانون المشار إليه. " والثانى " عدم قيامه بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٦، ١٣ من ذلك القانون وهى تتعلق بالنسبة إلى أولى المادتين بالأعمال والإلتزامات التى تقع على عاتق المقيم وحده، ومفاد نصها أن الشارع عالج حالتين مختلفتين تماماً - الأولى - وهى تلك الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة لجعل إنشاءها والإلتزام بها فى الأرض المقسمة مرهوناً بصدور قرار من وزير الشئون البلدية والقروية - والثانية هى تلك التقسيمات التى تجرى فى الجهات التى تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للمجارى العامة، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانوناً يقع على عاتق المقيم بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدور أمر من وزارة الشئون البلدية والقروية - فى حين أنها تتعلق بالنسبة إلى المادة الثالثة عشرة بالإلتزام المقروض على كل من المقيم والمشتري والمساجر والنضع بالحكم بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذى تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيصال المثبت لأداء المبالغ التى تخص تلك القطعة فى قيمة تلك الأعمال. ولما كان يبين من الرجوع إلى المقررات أن البناء فى ذاته لم يخالف فيه الإرتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس هو المنشئ للتقسيم وأن البناء يقع فى منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يسرد بمحضر ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بمحكمة أول درجة ما يفيد الإلتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها الجنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة، فإنه لا موجب للحكم بقوة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده لما يبين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً فيما تقضى به من عقوبة الإزالة وتصحيحه بإلغاء هذه العقوبة.

الطنن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٦

- عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء التقسيم بأنه : " كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتكسب لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ". ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوفر ثلاثة شروط هي : " أولاً " تجزئة الأرض إلى عدة قطع. "ثانياً" أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة في هذه المادة وبغرض إنشاء مبان عليها. " ثالثاً " أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم.

- جرى قضاء محكمة القضاء على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالتخالف لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم بإستظهار العناصر التى أوردتها المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء وأن يثبت توافرها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتصق فى مبان واقعة الدعوى على ترديد ما ورد بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهم " المطعون ضده " أقام مبانى على أرض تقسيم لا تطل على طريق قائم وقبل صدور مرسوم بتقسيمها والحصول على رخصة من الجهة المختصة، ثم إنتهى من ذلك إلى إلغاء عقوبة الهدم المقتضى بها من محكمة أول درجة وتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى عقوبتي الغرامة وخفض الرسوم المستحقة على الراعى المحكوم بهما ضد المتهم وذلك تأسيساً على أنه لم ينسب إلى المتهم أنه أخل بالتزام من الإلتزامات التى تفرضها المادتان ١٢، ١٣ من القانون المذكور، دون أن يستظهر ببداءة ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون المشار إليه وصلة المطعون ضده به، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إلتجأ به والتقرير برأى فى شأن ما أثارته النيابة العامة فى طعنها من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون.

- القصور الذى يتسب له وجه الطعن له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطنن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦

إن مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء مقصور بالنسبة إلى المباني - على المباني التى تقام على الأرض - ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضى المتصل بالأرض ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والمهدم أنه لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحیح الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين أرقام ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء و٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني و٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور. ولم يستثن من حكم الفقرة السابقة سوى حالات ثلاث نصت عليها الفقرة الثانية من المادة سالفه البيان وهى المباني والمنشآت القائمة على أرض مملوكة للدولة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها، والمباني والمنشآت التى أقيمت بارزة على خطوط التنظيم المعمدة، والمباني والمنشآت التى تقتضى ضرورات التخطيط والتنظيم العمرانى إزالتها.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٣

تعلم الحصول على ترخيص البناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء لا يعفى من تبعه عدم إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء تنص على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم " على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق عام " وكانت الطاعنة " النيابة العامة " تسلم بأسباب الطعن أن أوراق الدعوى إشتملت على أن البناء أقيم على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام طبقاً لما شهد به مهندس التنظيم بمحضر جلسة المحاكمة فإنه يفترض أن الموافق العامة التى فرض القانون على التقسيم إنشاءها، موجودة فعلاً، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور، تعليقاً على المادة سالفه الذكر، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الإزالة يكون سليماً فى النتيجة التى خلص إليها وأصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦

إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني على أنه : " لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو ... إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم

قد جاء نصها عاماً وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالخصوص على الترخيص عن الأمانة التي تقام على الأرض المخصصة طبقاً لأحكام هذا القانون دون غيرها بل إن الترخيص بصرف - كما نصت على ذلك المادة الثالثة من القانون السالف الذكر - متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها مطابقة للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له ومن ثم فإن تعلق الحصول على ترخيص البناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لا يفي من تبعه إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٢

- تقوم كل من جرمي إقامة بناء بغير ترخيص وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص. فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطي لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج معرولة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون. مما كان يصح معه على المحكمة المطعون على حكمها، وقد طعت النيابة بالإستئناف على الحكم الابتدائي الخطأ في تطبيق القانون أن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصالها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً سليماً وأن تضيف إلى الوصف المسند إلي التهم - وهو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - تهمة إقامة البناء بغير ترخيص.

- ترتبط جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ارتباطاً لا يقل التجزئة بالمعنى المفهوم من الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب القضاء بعقوبة الجريمة الأخذ وحدها وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص. وإذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وضمعت الرسوم المستحقة على الترخيص عملاً بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني فقد كان على المحكمة أن تقضى بتعديل الحكم المستأنف وأن تنزل العقوبة في حدود النص المشار إليه طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على الإستئناف المرفوع من النيابة العامة مما يميز لها تشديد العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٩

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء عرفت التقسيم بأنه "كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحرير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن توافر شروط هى أولاً : " تجزئة الأرض إلى عدة قطع ثانياً : أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة فى هذه المادة وبغرض إنشاء مبان عليها ثالثاً : أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم.

الطعن رقم ٣٣٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه " كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحرير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن توافر ثلاثة شروط هى " أولاً " : - تجزئة الأرض إلى عدة قطع - " ثانياً " : - أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة فى هذه المادة وبغرض إنشاء مبان عليها. " ثالثاً " : - أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إنشاء تقسيم المخالفة لأحكام القانون أو إلزامه ببناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التى أوردتها المادة الأولى مخالفة الذكر وأن يثبت توافرها. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على النحو المار بيانه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشمول المحضر الهندسى الذى عول عليه فى قضائه بإدانة الطاعن بما يفسح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية إجرائها وتقدير قيمتها ودون أن يستظهر ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون وصلة الطاعن به وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها ويبان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إلتصت بها المحكمة فإن الحكم إذ لم يورد الواقعة وأدلة البوت التى يقوم عليها قضاؤها ومؤدى كل منها فى بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يسعوج نقضه والإحالة.

• الموضوع الفرعي : جريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة :

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٠

- إقامة بناء على أرض غير مقسمة طبقاً للقانون تعد جريمة قائمة بذاتها ورد النص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ وقررت لها المادة العشرين منه عقوبة الغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش، وهي لا تتطلب لقيامها أن يكون من إقام البناء هو منشئ التقسيم أو أن يخلل أداء الأعمال والالتزامات التي فرضها القانون على التقسيم والمشترى والمستاجر والمنفع بالحكر، لأن إشراط ذلك مقصور على صحة الحكم بالإزالة إلى جانب العقوبة المقررة أصلاً للجريمة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والمهم. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها على الرغم مما انتهى إليه من ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقه أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون، يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

- من واجب محكمة الموضوع أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصالها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجر به بالجلسة وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بال حضور. ولما كانت إقامة البناء بغير ترخيص وإقامته على أرض غير مقسمة طبقاً للقانون تجمعهما واقعة مادية واحدة هي فعل البناء، فإنه كان من المتيقن على المحكمة أن تصدى لجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - التي تحملها الواقعة الجنائية المرفوعة عنها الدعوى كما وردت بأمر الإحالة، ولا بغير من ذلك أن يكون الوصف الذي أعطته النيابة العامة للأوراق لم يتضمن تهمة إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها.

- جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني عاماً وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص على الأبنية التي تقام على الأراضي المقسمة طبقاً لأحكام القانون دون غيرها، بل إن الرخص يصرف - كما نصت المادة الثالثة من القانون مالف الذكر : " متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعميمها مطابقة للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له ". ومن ثم فإن تصدر الحصول على ترخيص بالبناء

إقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا يعفى من تبعة إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧

لم تجز المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم المباني - إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضى المقسمة قبل الموافقة على التقسيم. ونصت المادة العشرين على معاملة من يخالف أحكامه - ومنها حكم المادة العاشرة - بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش. وهذه العقوبة يجب توقيعها على من يقيم البناء سواء كان ما هو منشئ التقسيم أو غيره، أما إشراط أن يكون المخالف هو منشئ التقسيم فلا يسار إليه إلا عند توابع عقوبة الإزالة، إلا أن يكون البناء نفسه قد خولفت فيه الإشرطات التى يتطلبها قانون التقسيم فى المادتين ١٢، ١٣ منه فيعين الحكم بالإزالة فى جميع الأحوال.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧

إن مناط الخطر الذى يفرضه الشارع بعدم البناء فى أرض غير مقسمة طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم المباني، وكذلك الإلتزام بالحصول على ترخيص بالبناء رهن بإقامته لا بملكيته بحسب صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إنشاء تقسيم وإقامة بناء بدون ترخيص تأسيساً على أنه ليس مالكا للأرض أو البناء دون أن يتطى فعل البناء عنه، فإن الحكم يكون معيباً واجب النقض.

* الموضوع الفرعى : عقوبة مخالفت أعمال البناء :

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٥٨

إن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء إنما وضع - كما يدل على ذلك عنوانه والمذكرة الإيضاحية ومفاد نصوصه لمعالجة المباني والأعمال التى تمت فعلاً بالمخالفة لأحكام هذه القوانين ومؤدى هذا أن الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيرها من القوانين المشار إليها ما زالت قائمة ولم تتأثر بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من هذه النصوص الاستثنائية الواردة فيه إلا حماية المباني التى أقيمت فعلاً بالمخالفة لأحكام هذه القوانين من طريق قصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة المشار إليها على الغرامات والمصاريف والرسوم المقضى بها - وهى بحسب الترتيب الطبعى للأمور تأتى فى الخطوة التالية لإتمام تنفيذ الأعمال المخالفة لهذه

القوانين، فإذا لم يكن هناك ثمة تنفيذ إطلاقاً من جانب القسم ولم تحدد على الطبيعة الشوارع والميادين بإقامة مباني عليها، فلا يكون محل تطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ويكون للمحكمة أن تعامل القسم بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٣

لما كانت عقوبة مداد حذف ورسوم الوخيش المنصوص عليها في المادة ٢/١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، وكانت المادة السادسة من هذا القانون تنص على أن "يجد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الوخيش بشرط ألا يتجاوز مائة جنيه ويصدر في هذا الشأن قرار من المحافظ المختص" مما مفاده أن المشرع قد حدد مقدار الرسم المستحق عن منح الوخيش بما لا يجاوز المائة جنيه وترك لمجلس المحافظة المختص سلطة تقدير الرسم في حدود هذا المبلغ بما لا يجال بعمده للمنازعة في مقداره، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بقيمة هذا الرسم مضاعفاً يكون قد حكم بعقوبة مقبرة في القانون.

الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشارع قد دل بما نص عليه في المواد ٢ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين "أولهما" أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون "وثانيهما" عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها القسم، والمشترى، والمستأجر، والمتنفع بالحكر وكان مفاد ما تقدم أن يعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء محتماً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته، فإن الحكم المطعون فيه وقد إنطت عن هذا النظر يكون قد أعطى تطبيق القانون خطأً يبيح ويسوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في شأن ما نسب إلى المطعون ضده من عدم القيام بالأعمال التي فرضها عليه القانون، فإنه يبين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ٦/٧/١٩٨١

لما كان مودى أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المطبق على والمة الدعوى أن أعمال إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة

المختصة قد أصبحت في ظله العملاً غير مؤثرة، وأن هذا الحكم يمسى عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز حصة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور وإذ كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعنين يقتضى إستهلاك قيمة أعمال البناء على الإنهائهم وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة لدى الدعوى وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ أن المدافع عن الطاعنين طلب تدب غير لتقدير قيمة المبنى ولإثبات أن عملية البناء تمت على مرحلتين وقد استغرقت حوالي ثلاث سنوات، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين عن إقامتهما لبناء تزيد قيمته عن حصة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة - ولم يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاليه بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ذلك بأن لو صح أن قيمة المبنى تقل عن حصة آلاف جنيه أو أن القيمة الكلية للأعمال لم تتجاوز الخمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى على الواقعة، وإذ إلغيت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يمن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨١

لما كان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص إذ هما قرينتان متلازمان لفعل البناء ومتدخلان في وصفه القانوني، مما يصنع معه على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحملة من الكويف والأوصاف، وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً وإذ كان البين من محضر ضبط الواقعة اغرور لدى ١٦/١٢/١٩٧٥ بمعرفة مهندس تنظيم رأس البر أن المطعون حنده أقام بناء مخالفاً لقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القرار ٣٩٧ لسنة ١٩٦٤ بإعلاء مدينة رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - لزيادة المسطح الذى يشغله البناء عن المساحة المسموح بها مما يحق معه الحكم بالإزالة طبقاً للمادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وإذ حاد الحكم المطعون فيه عن هذا النظر وإكفى بالقضاء بالفرامة وصداد ضعف رسم الزخيش فإنه يكون مختطفاً في تطبيق القانون ولما كان هذا العوار قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى بوصفها القانوني الصحيح فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٥٠٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صلحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

لما كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتطعيم أعمال البناء قد صدر في ١٩٨٤/٤/٣ ونشر في الجريدة الرسمية وعمل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١٣ قد نص في مادته الأولى على أنه "يجوز لكل من يرتكب مخالفة لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة حلال مهلة تنتهي في ١٩٥٨/٦/٧ لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده. وفي هذه الحالة تقف هذه الإجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المصنوع عليها في المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهراً. فإذا تبين أنها تشكل خطراً على الأرواح والممتلكات أو تضمن خروجاً على عظم التنظيم أو لقيود الإرتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ لإصدار قرار بالإزالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون - وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدّد على الوجه التالي: ١٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠ ألف جنيه - ٢٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت المخالفة لا تجاوز ٥٠ ألف جنيه - ٥٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت لا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه - ٧٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة لما زاد على ذلك. وتطلى جميع الأعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة. وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المطروحة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية.

الطعن رقم ٣٦٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف التنفيذ بالنسبة لجزاء الإزالة مخالفاً بذلك ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالخس أو الغرامة إنما عنت العقوبات بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بمحة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة فهو إذن لا يجوز في الصيغيات ولا في سائر أحوال الرد بجميع صوره لم يشرع للعقاب أو الزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة.

- لما كانت لزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة أثر المخالفة فإن الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفاً للقانون.

— أن البين من نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي وقعت الجريمة في ظلّه وكذلك من نص المادة ٢٢ مكرراً منه والمضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي صدر بعد وقوعها، أن المشرع فرض عقوبة الحبس والغرامة أو إحداهما عند إقامة البناء على خلاف أحكام القانون.

* الموضوع الفرعي : قانون المباني :

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً، وقد نصت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه على أوامر ونواه صريحة غير معلقة على شرط يحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها القانون، كما نصت المادة ٢٥ منه على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذ كل فيما يخصه وخولهم إصدار القرارات باللوائح التنفيذية له، وإذا أجازت نصوص القانون عند إصدار هذه اللوائح إضافة شروط على الشروط الواردة فيه [المادتان ٢ و ١٢] أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأحوال في المدن فيما يتعلق بعرض الطرق، إذا أجازت نصوص القانون ذلك فإنها لم ترتب على التراخي في إصدار هذه اللوائح تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها، كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إذا أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون، دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية إمتنع تنفيذ القانون، وإذا فالحكم الذي يقضى براءة التهم من تهمة إنشاء بناء على أرض قابلة للتقسيم استناداً إلى أن عدم صدور اللائحة التنفيذية قد جعل نصوص القانون مهمة وغير واضحة بحيث لا يمكن تحديد المخالفة تحديداً صريحاً يسوغ مساءلة التهم جنائياً هذا الحكم يكون مبنيّاً على خطأ في تفسير القانون بما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

المستفاد من نصوص المواد الأولى والثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الملحق بالقرارين ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤ أن يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه مقبولاً بعد إنقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقاً به المستندات والرسومات التي بينها المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق المنوه عنه آنفاً. وذلك حتى

ينسب للسلطة المختصة بشئون التنظيم أن تجري ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة إليها لكي تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية فتتحقق بذلك ما يهدف إليه المشروع من كفاءة الصعة والنظام. ولما كان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طلب الحصول على الوخيص للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وانقضاء أكثر من أربعين يوماً على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لإعطاء الطلب مقبولا، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الوخيص وفقاً لأحكامها وهي توجب إعطاء الطلب حقيقياً بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي بينها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب الوخيص بعد انقضاء أربعين يوماً على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب.

• الموضوع الفرعي : مسئولية صاحب البناء :

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٨
الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصبب الناس من الأضرار بسبب عدم إتخاذ الاحتياطات المتوقعة التي عليهم ذلك إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشراله الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مغاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه.

• الموضوع الفرعي : هم البناء بدون ترخيص :

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢
مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضي المدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء وأقدم أنه لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو تصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧

- بين من إستعراض نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة والسابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني، ومن نص المادتين الأولى والسادسة عشرة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني الذى حل محل القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - أن القانون قد حظر هدم المباني غير الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم، كما حظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصها بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار إليها فى المادة الثانية من القانون الأول، وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها فى قانون تنظيم هدم المباني المشار إليه.

- جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم، وجريمة هدمه بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وإن كانت كل منهما تتميز بعناصر مختلفة، إلا أن قوام الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون. وإذ كانت الواقعة المادية التى رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمة هدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم، وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم. وكان فى توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - قيام الجريمة الثانية فإنه كان من المعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون. وليس فى هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لها بين الجريمتين هى - كما تقدم القول - بذاتها التى أقيمت بها الدعوى، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنضت عن جريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما ينعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

إن الأصل المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الإحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظاته وإشرافه الخاص فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مغاول مختص يقوم بعمل هذا العمل عادة تحت مسؤولية، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صلحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠

المراد بالبنى فى خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبنى يكون عملاً للإنتفاع والإستغلال أيًا كان نوعه والقصور بالهدم لإزالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء المهدوم غير صالح للإستعمال فيما أهد له. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداية ما إذا كان هناك مبنى بالبنى الذى عناه القانون بالدور الثانى وما إذا كان الطاعن أزاله كله أو بعضه، وكان هدم السور وبعض الخواطر لا يتحقق به هذا البنى، فإنه يكون معيياً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان لما يحجز بحكمة النقص عن مراعاة صحة تطبيق القانون على والفة الدعوى كما صار إثباتها فيه بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمتهم الأول الذى لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صلحة رقم ١٠١١ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل والفة الدعوى بما مفاده أن المهنسى ... حرر محضراً أثبت فيه أن مالك العقار رقم ٤ شارع عبد السميع عبد القادر لم يقيم بتنفيذ قرار التكميس رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ الفاضى بتكميس المقار تكميئاً شاملاً رغم مضى الميعاد المحدد وإعلان المالك " الطاعن " بالقرار وبعد أن أورد دفاع الطاعن بشأن بطلان القرار لعدم إعلانه به إعلاتاً صحيحاً رد عليه بقوله " أنه يصعد إعلان القرار موضوع التهمة للمتهم فقد شهد محرر المحضر بأنه تم إعلان التهمة بالقرار بالتصق على العقار وبلوحة الإعلانات بالقسم وتسليم صورة من القرار " للسكان " لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حدثت فى ظله الواقعة - والملقى بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ الذى أبقي على الجريمة موضوع الطعن ووضع لها عقوبة أشد من العقوبة التى نص عليها القانون الملغى الواجب التطبيق - قد نصت على أنه : " تشكل لى كل مدينة أو قرية بها مجلس محلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار إليها فى المادة ٣٠ وإصدار قرارات فى شأنها ... " ونص المادة ٣٠ على المباني والمنشآت التى يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها أو إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها وللحفاظ عليها فى حالة جيدة وكما تنص المادة ٣٣ " يعلن قرار اللجنة بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى المقار وأصحاب الحقوق وتماد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم شيمة منقطعة أو لعدم الإستدلال على محال إقامتهم أو لإمتناعهم عن تسليم الإعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الإعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة أو فى مقر نقطة الناحية أو

لوحة الإعلانات في مقر المجلس الأعلى المختص بحسب الأحوال. وتبعية الطريقة ذاتها في إعلان القرارات الخاصة بالمنشأة التي لم يستدل على ذوى الشأن فيها ... وأعطت المادة ٣٤ ذوى الشأن المنصوص عليهم في المادة السابقة - حتى الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها المقار في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار، وأوجب المادة ٣٥ على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة عند ما يصبح نهائياً في المدة المحددة لتنفيذه، لما كان ذلك وكان مفاد هذه النصوص أن - الأصل هو إعلان قرار اللجنة لذوى الشأن، وأن اللصق على المقار وبلوحة الإعلانات في مقر الشرطة لا يكون إلى في حالة عدم تيسر إعلان ذوى الشأن بسبب غيبتهم أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لإمتناعهم عن تسلم الإعلان، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قرار اللجنة أعلن للطاعن بطريق اللصق على المقار وبلوحة الإعلانات بمقر الشرطة ، وكان من غير الجائز على ما هو مستفاد من نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السالف الإشارة إليه، اللجوء لإعلان الطاعن بقرار اللجنة على النحو الذي تم به إلا عند عدم تيسر إعلانه بسبب غيبتهم أو عدم الاستدلال على محل إقامته أو لإمتناعه عن تسلم الإعلان وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه، حتى يمكن الوقوف على مدى صحة إعلان الطاعن بالقرار - لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد شاب عيب القصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما سار إثباتها في الحكم بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صلحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

إن المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد جرى نصها على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون " ونصت المادة ٦٠ من ذات القانون على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر في شأن المنشأة الآيلة للسقوط والرميم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك في المدة المحددة لتنفيذه ."

تأمين

• الموضوع الفرعي : التأمين الإجباري على السيارات :

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صلحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠

إن المستفاد من عبارة المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - لى وضوح وجلاء - أن مناط مسؤولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون آنف البيان هو " إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة " مما مفاده أن المسؤولية هنا مسؤولية شخصية وليست مسؤولية مفروضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعالد الذي يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازاه صراحة أو ضمناً، ومن لم لا يكون مسؤولاً عن تعالده غيره من الوكلاء أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون.

تبديد المحجوزات

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة تبديد المحجوزات :

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٦٨ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٥
القانون لا يوجب على المصراف أو مندوب البيع أن يحرر محضراً خاصاً بوقوع جريمة التبديد التي لا تخضع لقواعد خاصة في الإثبات وإنما يجوز إثباتها بكافة الطرق.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٥٧
يشترط للعقاب على جريمة إختلاس المالك للأشياء المحجوزة عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨، ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالماً بالحجز. فإذا نازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها تعين عليها إثبات العلم عليه بأدلة سائفة مؤدية إلى إدانته.

الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٨
يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع لم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يمينه.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ٨/٦/١٩٥٩
لا يشترط في إثبات جريمة إختلاس المحجوز أن يحرر المحضر أو المصراف محضراً يثبت فيه واقعة الإختلاس في يوم حصولها، بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة ببيوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مفارقتة لجريمة التبديد، وأنه قد قطع الرسم المحجوز عليه أكثر من مرة، وذكرت الأدلة التي إستخلصت منها ذلك - وهي أدلة يستقيم معها ما إنتهت إليه من إدانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبديد، أو عدم ذكر مكان الحجز في محضر التأجيل لا يجدي المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٢
ما يبرره المتهم "الطاعن" بشأن عدم بيان حدود الأطميان التي توقع الحجز على زراعتها، وما رتبته على ذلك من عدم الإطمئنان إلى انتقال مندوب الحجز إلى مكان الحجز، إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مظهر أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٠
من المقرر أنه لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يمرر المحضّر أو يمرر المحضّر أو الصراف محضراً يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة ببيوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩
لا يشترط في إثبات جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها أن يمرر مندوب المحجز محضراً يثبت فيه واقعة التهديد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة ببيوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها. لم يتم إثبات على المتهم مقارنته جريمة التهديد وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك وكانت أدلة سافعة تؤدي إلى ما انتهت إليه، كما هو الشأن في الدعوى الثالثة، فإن عدم تحرير محضر بالتهديد لا يجدي الطاعن ولا يقدر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧
لا يشترط في إثبات جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها أن يمرر مندوب المحجز محضراً يثبت به واقعة التهديد يوم حصولها بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة ببيوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦
لا يتال من سلامة الحكم أنه لم يبين مكان توقيع المحجز لا هو مقرر من أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الحكم بالإدانة في جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٣١
حارس الأشياء المحجوزة غير مكلف قانوناً بنقلها إلى المكان المحدد ليحميها بل كل ما عليه من واجبات هو أن يحافظ على الشيء المحجوز ويقدمه بمحل وجوده إلى المأمور المختص في اليوم المحدد للبيع. وإذا لم يمكن إيعار الحارس ممثلاً عن تقديم الأشياء المحجوزة إلا إذا طُلب بتقديم تلك الأشياء في مكان المحجز نفسه فإمتنع عن تقديمها فيه. والتقصير الذي ينطوي عليه هذا الإمتناع هو الذي يصلح لأن يستند إليه في ثبوت جريمة الاختلاس.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١
لا حرج على المحكمة في أن تستند في إدانة المتهم باختلاس إحصائيات المحجوزة إدراياً إلى أقوال الصراف في التحقيق، وما شهد به في الجلسة، من أنه أجرى معاينة المحجوزات يوم البيع فلم يجدها ولو لم يعمل محضر بهذه المعاينة، وذلك لأنه يكفي أن تقتنع هي بمحصل المعاينة بالفعل، ولا شأن بحكمة التقض بها في ذلك.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ٩/١١/١٩٤٢
لا يلزم في جريمة اختلاس المحجوز أن تثبت واقعة القفل المكون لها بمحضر يحرره موظف معين، بل إن إثبات هذه الواقعة حاضج للقواعد العامة، فيجوز للمحكمة أن تعتمد في ثبوتها على أي دليل أو قرينة. وإذن لمعي أثبتت المحكمة وقوع الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى على المتهم لأنها لا تكون ملزمة بأن ترد في حكمها على ما دفع به هذا المتهم من أن محضر التهديد باطل لأنه لم يحرر بمعرفة موظف له صفة الضبطية القضائية..

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٢
لا يشترط في إثبات جريمة الاختلاس المحجوز أن يحرر المحضر أو الصراف محضراً ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة بما يقدم إليها في الدعوى. فما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته للواقعة الجنائية التي أذنته من أجلها، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك، فإن عدم تحرر محضر عن التهديد لا يجديه.

الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٢
إذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع الدعوى بأن الحجز إنما كان وهمياً، وأنه وقع على محضر الحجز بالإكراه وقدم شكوى عن ذلك عمل فيها تحقيق وسمع شهود أجمعوا على أن هذا الحجز وهمي، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى، وصرحت بضم هذه الشكوى، ولكن حدث أن المتهم قبض عليه في اليوم الثالث لصدور هذا القرار، وأودع السجن تنفيذاً لحكم جنائي، فلم يستطع لذلك أن يرشد عن الشكوى التي طلب حسمها تأييداً لدفاعه فأذنته الحكم بمقولة إنه لا يقدم الدليل على دعواه فإن هذا الحكم يكون غير سديد ما دام الثابت قطعاً أن المتهم لم يكن ليستطيع بسبب حسمه أن يرشد عن الشكوى.

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إنه لا كانت المحكمة في المواد الجنائية لها - بحسب الأصل - أن تستخلص جميع الحقائق القانونية من أي دليل تظمن إليه، ولما كان القانون ليس فيه من نص يقتضي الخروج على هذه القاعدة في حدد إثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة، فإنه يصح للمحكمة أن تستند إلى أقوال الحارس في هذا العلم. ولا يجوز القول بأن إثباته لا يكون إلا بالكتابة.

* الموضوع الفرعي : لركن جريمة تهديد المحجوزات :

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢١

يشترط للمقاب على جريمة تهديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ. ومن فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع بعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستتبعه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم فوته، ويعين على المحكمة أن تتناوله بالرد، وإلا كان حكمها قاصراً.

الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٤

الحراسة في الحجز إنما تنتهي بإنهاء الحجز لأي سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الإزداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسرد، أو بحكم قاضي محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدعى لأسباب توجب ذلك طبقاً للمادة ١٥٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأي سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يوجب عليه إنهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لكل ذلك فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لإعباره مبدأً.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٤

من المقرر أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون حريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، وإعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخاً للجريمة محله إلا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها. وإذا كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر تحقيقاً في هذا

الشأن حتى يبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٧ التي وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدفع - في خصوصية هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البان عملاً بحق الدافع مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧١

إن توقيع الحجز يقتضى إحزامه قانوناً، ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه. ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٧٨٠٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٧

من المقرر أن الحجز قضائياً أو إدارياً ما دام قد وقع فإنه يكون مستحقاً للأحوام ويظل منتجاً لآثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشوباً بالبطلان طالما لم يصدر الحكم ببطلانه من جهة الاختصاص.

الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧

من المقرر قانوناً أن جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من فى عهده إلى المكلف بيئها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الإمتناع يتطوى على الإضرار بالبدان الحاجز وعلى الإخلال بواجب الأحوال لأوامر السلطة التى أوقعت وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للمحجز أو لبيع المحجوزات إذ أن ذلك كله لا يبيح إختلاس المحجوز بل الواجب دائماً إحوام الحجز ولو كان مشوباً بما يطله ما دام يقتضى بطلانه وكان ما يبره الطاعن بشأن عدم علمه بالمحجز مردوداً بأن الحكم أثبت فى حقه أنه كان حاضراً وقت وقع الحجز مما يدل على علمه به فضلاً عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يحمله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تهدد وهو ما لم يبره الطاعن أمام محكمة الموضوع التى إطمأنت لما أوردته من عناصر مائلة إلى عدم وجودها فلا يابل مصادرتها فى عقبتها فى هذا الخصوص.

الموضوع الفرعى : الإشتراك فى جريمة تهديد المحجوزات :

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣٤

إذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المين حارساً على الأشياء المحجوزة ومن عدم معارضته لأخيه فى التصرف فى تلك الأشياء أن هناك اتفاقاً بين الآخرين على تهديدها، فهذا الإستنتاج، فضلاً عن كونه مما

يدخل في سلطة قاضي الموضوع، فإنه لا غبار عليه، لأن الاتفاق لا يستلزم حتماً عملاً إيجابياً من جانب الشريك، بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موثقاً سلبياً كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣١
إذا عرّبت مالك الأشياء المحجوزة بتهمة إشراكه مع الحارس في تبديد هذه الأشياء وكان قسمة طعن على صحة قيام الحراسة، فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا الطعن، لأن الذي له مصلحة في إثارة هو الحارس وحده. على أنه حتى مع الإلزام الجدل بأن هناك محلاً للشك في مسئولية المالك طبقاً للمواد ٢٩٦ و ٤٠١ و ٤١٠ عقوبات فهو مسئول على كل حال وفقاً للمادة ٢٨٠ عقوبات، ولا مصلحة له في الطعن.

* الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة تبديد المحجوزات :

الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٥
إذا كانت المحكمة لم تأخذ بالخصم الذي قدمه التهم لإثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه لكون هذا المقدار أقل من التقدير الوارد بمحضر الحجز الإداري، وأدانت التهم في اختلاس الفرق بين المقدارين دون أن تبين الأدلة المثبتة لهذا الاختلاس اكفاءً بقولها إن هذا الخصم قد أصطحب لخدمة الدعوى، فإن حكمها يكون لاصراً.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٧
إن مجرد كون المتهم مالكاً للشيء المحجوز ومديناً ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ثبوت إشراكه في جريمة التبديد بالاتفاق والمساعدة، فإذا استند الحكم إلى ذلك وحده في إثبات الإشراك كان لاصراً قصوراً يعبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٨
الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على مدلوله العرفي في جريمة السرقة أي إنتزاع الحيازة، بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ. فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم في اختلاس أشياء محجوزة - في بيانه واقعة الدعوى وفي إيراد أسباب الإدانة - لم يبين كيف كان الفعل الذي وقع من المتهم معرقلاً لتنفيذ مقتضى الحجز فإنه يكون لاصراً قصوراً يعبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٧
من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ حتى إذا جاء المخضر يوم البيع لم يجد فيه لا ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن

مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز وللسلطة التى أوقعت، وإذن فمضى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من محل الذى حجزت به إلى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يخضره بهذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكن الدائن من بيع المحجوزات - فإنه لا يبدى المتهم ما يبرره من جدل حول عدم وصول إخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذى حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة، وبصد وجود الأشياء، لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥١

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هى فى عهده للمكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ. فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم عين حارساً على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها، وبدلاً من أن يرقب حضور المضر فى ذلك اليوم ليقدمها له تعمد الغياب فى يوم البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها فهذا يكفى سلامة حكمها بالإدانة.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٢

إن الحارس غير مكلف قانوناً أن ينقل المحجوز من محل الحجز إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيع فيه مما يلزم عنه أن مجرد عدم قيامه بالنقل لا يصلح عده امتناعاً عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكوناً للركن المادى لجريمة الاختلاس.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٣

إن الحجز لا يلزم الحارس قانوناً بنقل المحجوز من مكان الحجز إلى مكان آخر لبيع فيه. وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة تهديد المحجوزات مجرد عدم نقلها إلى السوق فى اليوم المحدد للبيع، وكان حكمها بذلك خالياً مما ثبت تصرف الحارس فى الأشياء المحجوزة مما لا يمكن منه عده مرتكباً لجريمة الاختلاس وكان الثابت أيضاً أن المتهم أولى بالدائن المحجوز من أجله - فهذا الحكم يكون خاطئاً ويعين نقضه وتيرة الطعن.

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢/٩/١٩٥٤

إن المادة ٣٣٨ من قانون المرافعات تنص على شروط لدعوى الإسرداد وتحتم قبلها قبل الجلسة بوقت معين وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالإستمرار فى التنفيذ، وإذن فمضى كان المتهم بإختلاس المحجوزات لم يقدم شكمة الموضوع إلا الصحيفة التى أعلن بها دعوى الإسرداد، ولم يذكر أنه قد

الدعوى وأنها إستقرت باقي الشروط، فإن ما يتناه على الحكم لعدم إعتداده بذلك الدعوى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣
إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها من في عهده للمكلف بيومها في اليوم المحدد للبيع، بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤
إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم المحجوزات من هي في عهده للمكلف بيومها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٦
غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز حذره بقيام الحجز قد حصل بإعلان رسمي، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٣٨١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨
مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون، وهذا الحجز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محسباً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون، ولا يعتد حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإداري الذي تنظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً لإنفاذ الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنفذ لهلته بمجرد تنصيه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة لأن الحجز الإداري لا يتخذ ويكون الميب الذي يلحق محضره في هذه الصوره هو عيب جوهري يطلعه، مما لا عمل معه لتطبيق أي من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥
تقدير علز الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع أمر يخضع لسلطة قاضي الموضوع دون معقب إلا إذا كانت الأسباب التي يدهها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في الطل والمنطق.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

لا يجدي في دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التي أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الأداء فوراً ما دام الحجز قائماً وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الإداري الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٠.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٣٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١

تم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها إضراراً بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠

أوجب الشارع دائماً لإنقاذ الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة للتنقل إلى عهده بمجرد تنصيه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز، ولا يسوغ في تقرير المسئولية الجنائية الأخل بتصوص قانون المرافعات التي تقتضي باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو مبدأ الحراسة المفروضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لإنقاذ الحجز الإداري عناصر وشروطاً غلصوصه منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة.

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبديد السندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك - وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة - فإنه يكون قد أعطى، ذلك أن مثل هذا العهد - إن صح - لا يملو أن يكون إخلالاً بإتفاق لا يوجب فرضه القانون فلا يكون عدم إحوامه مكوناً لجريمة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢

إن جريمة إختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما ألصق عنه، فيكون معنى السرقة فيها حكماً لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله، وترتباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد النصوص عليه في المادة ٣/٢٦ القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وإلحاحاً بإحراز السلاج.

الطنع رقم ١١٨١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٥٨

عدم إخبار الطاعة الأولى - وهي زوجة الطاعن الثاني - المخطور الذى يباشر إجراءات المزايد الذى رسا عليها بأن ثمة حيزين آخرين أولقهما المدعى المدنى على الأشياء نفسها التى تناولها البيع، لا يزدى فى ذاته إلى أنها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساعدت معه فى التواطؤ على تسخيرها لإعاقة التنفيذ فى شكل إجراءات ضرورية.

الطنع رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٩

لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع فى محل حجزها.

الطنع رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٩

لا يشترط ذكر تاريخ الحجز فى الحكم الصادر بالقوة ما دام تاريخ التبديد المذكور فيه، وما دام المتهم لم يعرض لدى المحكمة الإستئنائية على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأكيده فى القضاء بالإدانة أو البراءة.

الطنع رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٩

الطعان طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه فى التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو إذا رد على الإجراءات بما يبدل على أنه اعتبرها صحيحة عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فإذا تضمنت المخالفة - المقدمة من المتهم - قوله إستمرروا الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذى كان قد اكتسب الحق فيه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات، كما أن فى إجابة المتهم بالإعسار على إجراءات التنفيذ ما يبدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائماً ومنتجاً لآثاره.

الطنع رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٠

لا يبدى المتهم عسكه بما ذهب إليه الحكم فى حساب الحد الذى تنتهى به مدة الستة الأشهر، ذلك بأن الواقع من الأمر أن الفترة الداخلة بين تاريخ إضفاء الطرلين على وقف البيع وبين اليوم الذى تمحدد لإيقاع البيع فيه - هذه الفترة لا تتجاوز المبدأ الذى نصت عليه المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية محسوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه، فيكون ما وقع فيه الحكم من خطأ حساب المدة غير مؤثر لى سلامة النتيجة التى إنتهى إليها ولا فيما رتبته الحكم من آثار قانونية.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥

لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يندمها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز - فإذا أثبت الحكم أن المرافع إنتقل إلى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشدها عنها، لأن هذا يكفى لإعتباره مبدداً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع المرافع إلى سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ مكتب قضى ١١ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١

تم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من ملى لى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز، ومن مخالفة لواجب الإحرام لأوامر السلطة التى أوقفه - ولا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لما لكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجز.

الطعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ مكتب قضى ١٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٨

تقضى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على الموقوفات سبق حجزها لا يجرى بالإجراءات المعتادة فى الحجز وإنما يكون مجرد الأشياء السابق حجزها. فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشرك فيه سائر الدائنين الحاجزين، ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة فى رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه، فلا ترفع عنه ويظل مكلفاً بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء، ويمتنع عليه التصرف فى المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون. ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثانى كانت فى مواجهة المطعون ضده حيث عين حارساً فى كلا الحجزين، وهو إذ تصرف فى المحجوزات بتسليمها إلى وكيل الحاجز الأول يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يترافق معه القصد الجنائى لديه فى جريمة التبيد.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٦ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣٠

نعت المادة ٩١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإدارى على أنه "يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة عليها. ويجوز تعيين المدين أو الخائن حارساً، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الخائن حاضراً

كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إيّاها، أما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين". ولما كان الثابت من محضر الحجر أن الطاعن كان حاضراً وقت توقيع الحجر. وقد قامه الصراف حارساً بوصفه حائزاً للمحجوزات. ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه باحطاً في التطبيق إذ عول في قضائه على محضر الحجر مع غلوه من إقامته أو غير حارساً على المحجوزات - يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٠

مفاد نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة. ولما كان نص المادة سائلة الذكر يؤدي إلى أن جريمة اختلاس المحجوزات، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أُلصق عنه، فيكون معنى السرقة فيها حكماً لا يجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله. وترتباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة، ذلك أن الشارع نصه على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة يكون قد ألصق عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظروف المشددة في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

من المقرر قانوناً أن جريمة تهديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد إخفاء الثغولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك الثغولات إذا حكم له بأحقها.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

إن مژدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، أنه يشترط لإنفاذ الحجر وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف الحراسة، فلا يعتد برفضه إيّاها. وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم، وقد خلا الحكم من بيان سنده في إعتبار هذا المتهم حارساً رغم قوله الحراسة، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يحجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الدعوى، مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٠

متى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن فى جريمة التبيد إستناداً إلى ما أثبتته المحضر فى محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التى كان يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الجديد - والذى عين حارساً بدلاً من الطاعن - وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التى كان يدبرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحاً أم غير صحيح رغم جوهريته، إذ من شأنه لو صح أن يؤسر فى مسئولية الطاعن وبغير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يجعل حكمها المظنون فيه معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧١

من المقرر قانوناً أن جريمة تبيد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هم فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧١

متى كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن قرر أنه يطعن بالتزوير على محضر الحجز لأن ما ثبت به من أنه كان موجوداً وقت الحجز غير صحيح، كما بين من الحكم المظنون فيه أنه أبد الحكم الإحتياطى لأسبابه دون أن يتناول دفاع الطاعن المشار إليه. ولما كان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهري، إذ يقصد به نفي الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمخالطة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع، وكان الحكم المظنون فيه قد أخل بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلفت إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتاً له أو رداً عليه، يكون مشوباً بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧١

من المقرر أن الحارس ملزم قانوناً بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز، ولما كان الأمر الصادر للطاعن بعدم الحصول لم يصرح له بأن يودع بمنزله الحطب الناتج من زراعة القطن المحجوز عليها وكان البين من محضر التبيد أنه لم يرشد المحضر إلى مكان وجود الحطب بمنزله كما يدعى، بل إن المحضر قد أثبت أنه بحث عن الحطب بمحل الحجز فلم يجده وطالب به الطاعن فعجز عن تقديمه. ومن ثم فإن ما ساقه الحكم فى خصوص تبيد الحطب يكون سديداً.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحضاره قانوناً ويطل منجأً لآثاره ولو كان مشوباً بالاطلاق ما دام لم يثبت صدور حكم بطلانه من جهة الاختصاص، لأن الشارع إنما قصد من التصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جرمة من نوع خاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التي أولعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب إحضار أوامر السلطة المذكور. ومن ثم فإن مجرد معارضة الطاعن في الحكم النهائي الذي وقع الحجز تنفيذاً له لا تبرر له الإعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلاً من إتخاذ الطرق القانونية في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح، ويكون ما ينماه الطاعن في هذا الشأن من قالة القصور في السبب والخطأ في تطبيق القانون على غير سداد.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

نصت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على أنه يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدلين أو الحائز حارساً وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدلين أو الحائز حاضراً كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها أما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين. وإذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز خاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدلين وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المخضر إلى أن الطاعن يتمتع عن الحراسة فوكها مندوب الحجز في حراسته ومن ثم فإن ما ينماه الطاعن على الحكم من أنه عول في لقضائه على محضر الحجز مع أنه لم يكن حاضراً وقت إجرائه ولم يوقع على محضره باعتباره حارساً يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء عن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحرام لأوامر السلطة التي أولعته.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٠

مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، أنه يشترط لإنقاذ الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة، إلا إذا كان المدلين أو الحائز حاضراً كلف الحراسة، ولا يعتد برفضه إياها، ومقتضى ذلك أن مناط الإنترام بالحراسة في

حالة ولها ان يكون من نطت به مديناً أو حائزاً. لما كان ذلك. وكان الطاعن قد تمسك حتى آخر جلسة من جلسات الرافعة بإنكار صفته كمدين أو حائز، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وله ما يستأنده من الشهاداتين المرفقتين بالمفردات، فإن الحكم المطعون فيه، وقد سكت عن هذا الدفاع إيراداً له أو ردأً عليه وخلا من بيان سندته من إعتبار التهم حارساً رغم عدم قبوله الحراسة فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز بحكمة التقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى، مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٥

إن نص المادة ٩١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإدارى قد جرى نصها بأن "عين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارساً، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضراً كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها. أما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين". لما كان ذلك، وكان بين من المفردات أنه قد يبدأ فى محضر الحجز حضور الطاعن وتعيينه حارساً وإمتناعه عن التوقيع، وكان الحكم قد أقام مسئولية الطاعن عن الحراسة دون إعتداد برفضه إياها بالإستناد إلى نص المادة سائفة الذكر بعد أن دلل تدليلاً سائفاً على أنه كان حائزاً للأشياء التى تم الحجز عليها "لكونه شريكاً لشقيقه المدين فى اهل الذى وقع فيه الحجز" وكان حاضراً عند توقيع الحجز وعينه مندوب الحجز حارساً بما يدل على علمه اليقنى بالحجز، وكان ما أورده الحكم سنداً لقضائه فى هذا الشأن صحيحاً فى القانون فإن متى الطاعن بدعوى قصور الحكم فى هذا الخصوص وعطته فى تطبيق القانون لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٥

من المقرر أن الحارس على المحجوزات غير مكلف قانوناً بنقل الأشياء المحجوزة إلى أى مكان آخر يكون قد عين ليها، وإذا كان ما تقدم كذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن - بعدم التزامه بنقل المحجوزات إلى المكان الذى عين ليها فيه - وهو دفاع جوهرى يؤتب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأى فى الحكم، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يحىبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٤/٢/١٩٧٥

تم جريمة إحتلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده إلى المكلف بيها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، وذلك لا ينطوى عليه هذا الفعل من الإحضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحترام لأوامر السلطة التى أوقفه.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦
من المقرر أن جريمة تهديد الأحياء المحجوز عليها تحقق بإختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أو بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٨
الإختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلاً مماثلاً للسرقة، والإختلاس الواقع من المالك الحارس فعلاً مماثلاً لحيانة الأمانة. إذ لولا هذا لإكفى الشارع عمادة واحدة تعالج على جريمة إختلاس المحجوزات.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦
لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة وانحكمة الإستئنافية أن الطاعن دفع بأنه لم يعلم بالحجز وأنه كان مريضاً يوم توليه وأن ثمة خصومة بينه وبين شاهدي محضر الحجز ولم مستندات تبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقياً للطعن أنها شهادة طيبة تفيد مرضه وملازمته الفراض في المدة التي توقع خلالها الحجز وصورة رسمية من تحقيقات إدارية لاهت لها وجود خصومة بينه وبين العمدة وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر الحجز الذي خلا من توقيع الطاعن، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه. لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن بهدد محضر الحجز هو دفاع جوهري إذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت إلى هذا الدفاع فلم يحصل إنباتاً له أو رداً عليه، لأنه يكون مشوباً بمبغ القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١
إذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما مزاده أنه توقع حجز إداري لصالح الأموال المقررة ضد "التهم" وتعين حارساً على ما حجز عليه وفي اليوم المحدد للبيع إنتقل مندوب الحجز فلم يجد المحجوزات بما توافر كالة العناصر القانونية لجريمة التهديد التي دان بها الطاعن ثم غلبت إلى معالته بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات لأن الحكم يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما يشتره الطاعن في صدد تطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات إذ أنها خاصة

باعتلاص المحجوزات الذي يقع من غير الحارس يستوى في ذلك أن يكون الحجز قضائياً أو إدارياً ومن ثم يضمن نفي الطاعن في هذا الخصوص على غير سند.

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، أنه يجب لإنقاذ الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف الحراسة، ولا يحد برفضه إياها، ومقتضى ذلك أن مناط الإلتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نطقت به مديناً أو حائزاً فإن الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة ياتكاد صفة كمدن أو حائز يبدو دافعاً جوهرياً يوجب عليه لو صح أن يظهر وجه الرأى فى الدعوى بما كان ينبغي معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنده، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فرق إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى لما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى إبداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الأولى، لأنه وقد أثبت فى مذكرة دفاعه المقدمة لما فقد أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية عند نظر إستئنافه وهو ما يوجب عليها إبداء الرأى بشأنه، وإن لم يعاود المستأنف إثارة بحسبانه مقصوداً به نفي الركن الممنوع لجرمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى وصفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٣١/١١/٣٠

إن من واجب الحارس أن يقدم الشئ المحجوز إلى المخصر يوم البيع، فإذا كان هذا الشئ قد نقل من مكان الحجز لملء من العلل وجب على الحارس أن يرشد المخصر إلى مكان وجوده إن لم يستطع إحضاره إلى المكان الذى كان فيه. وليس على المخصر أن يبحث عن الشئ المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لكل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس. فإمتناعه عن تقديم الشئ يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لإعتباره مبدعاً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الفرض منه وضع العراقيل فى سبيل التنفيذ على الشئ المحجوز عليه بأخذ حكم التبديد سواء بسواء.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤

لا يجوز أن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه محمولات تلك العين مباشرة، بل الواجب فى هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما

للمدين لدى الغير "saisie arret" وإذا كان الحارس قد تصرف في غن الخصولات في الوجوه التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية جنائية، لا سيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا التمن ديناً ممتازاً على الأرض، وهو مال الحكومة، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحاجز.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٢٨

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانوناً بعد تقديم تلك الأشياء في اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائي، فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع في دار المدين ووقع حجزاً جديداً عليها فلا تأثير لذلك في الجريمة التي تمت أركانها، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد يدد الأشياء المحجوزة فعلاً كما أنه لا شك في حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملاً مما يضطره إلى إعادة الحجز.

الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤

الحارس على أشياء محجوز عليها من القضاء الأهلي "مواش" إذا امتنع عن تقديمها إلى المحضر في اليوم المحدد لبيعها بحجة أن هذه المراضى تابعة لأرض محجوز عليها حجزاً عقارياً من المحكمة المختلطة وتعين هو أيضاً من قبل المحكمة المختلطة حارساً على تلك الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من مواش وآلات زراعية إلى غير ذلك من النقولات المعدة لخدمة الأرض الزراعية مما يعده القانون عقاراً بالتخصيص لا يمكن بيع شيء منه منفصلاً عن الأرض - هذا الحارس يعتبر مبدئاً في هذه الصورة. ولا يترجح عنه هذه الجريمة احتجابه بمسئوليته عن تلك الأشياء أمام القضاء المختلط لأن واجبه - بصفته حارساً قضائياً مسئولاً أمام الدائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته - ينتهي عند إبلاغ المحضر الأهلي أن الأشياء المطلوب منه بيعها لمقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الإشكال إلى الجهة المختصة بالفصل فيه لوى فيه رأياً وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسئوليته.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

الحارس على أشياء محجوزة عليها علوكة له يعتبر مبدئاً، متى ثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن في منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد له، وأنه تمتد عدم تقديمها للبيع.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

أدانت المحكمة متهماً في جريمة تبديد أشياء محجوزة، وعاقبه عليها تطبيقاً للمادتين ٢٩٦، ٢٩٧ من قانون العقوبات، وحجزت تلك الأشياء بمكان، وتحدد في محضر الحجز ليها مكان آخر هو سوق عمومي. ولم تبين المحكمة في هذا الحكم ما إذا كان قوفاً بالتبديد هو لأن الأشياء المحجوزة لم توجد بالسوق، أم لأنها لم توجد بالحل الذي حجزت فيه، وإذا كان مرادها أن هذه الأشياء لم توجد بالسوق فلم تبين ما الذي يلزم التهم قانوناً بنقلها إليه. وقد رأت محكمة النقض أن قصور الحكم في ذكر هذه البيانات يعيبه عيباً جوهرياً يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

الحكم الذي يعاقب على التبديد، تطبيقاً للمادتين ٢٩٦، ٢٩٧ من قانون العقوبات، يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز، وصلة الزراعة المحجوز عليها إن كانت محصورة أو هي قائمة غير محصورة، ويوم البيع أو اليوم الذي يكون تأجيل له البيع، والدليل على علم المتهم به، ذلك الذي لا يصح أن يؤخذ إلا من أوراق الحجز الرسمية نفسها، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزراعة بددت، هل إنتقل إليها وعابنها إن كانت زرعاً قائماً غير محصور أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم عن ذلك تبين نقضه.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين، فعدم تقديمه الأشياء المحجوزة كاف لإثبات قيام نية التبديد عنده، مادام هو لم يدع سبباً مقبولاً، كحادث قهري مثلاً. أما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المسئولية.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

الحكم الصادر بالعقوبة، تطبيقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات، يجب أن يكون مستوفياً للبيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز، وتاريخ حصوله، واليوم الذي حدد للبيع، والجهة التي نية على المتهم بنقل الأشياء المحجوزة إليها وهل هذه عارضة عن الجهل الذي أوقع الحجز فيه أو لا، وعن كانت عارضة عنه فما الذي على المتهم نقل الأشياء إلى محل الذي عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه، حتى إذا توجد به عد مبدداً، فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيباً عيباً جوهرياً يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٣٠

إذا عني الحكم الذي يعاقب على جريمة التبديد بذكر التاريخ الجوهري في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد لأن محله من تاريخ توقيع الحجز وإسم المحكمة التي أولعت لا يظن في صحته، وإن كان الأصوب

على كل حال أن معنى الحكم بذكر هذه البيانات إستكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات، إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو بتاريخ وقوعه.

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٤

إن الحارس على الأشياء المحجوزة غير مكلف قانوناً على هذه الأشياء من محلها إلى السوق أو إلى محل أصلح ليومها فيه، بل كل ما عليه هو تقديم الأشياء للمحضر بحمل حجزها في اليوم المحدد ليومها. فإذا قرر الحارس أن الأشياء المحجوزة موجودة ولكنه امتنع عن نقلها من محلها آخر إجابة لطلب المحضر فهذا الإمتناع لا يمكن اعتباره تبديداً، إذ لا إختلاس فيه ما دامت الأشياء موجودة، ولا عرقلة للتنفيذ لأن إمتناعه عن نقل تلك الأشياء من حقه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٧

إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم، وهو المالك للأشياء المحجوزة، قد بددها بعد أن تسلمها بورقة رسمية من الحارس لتفديتها للمحضر يوم البيع، فهذه الواقعة يتناولها نص المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات على أساس أن الأشياء المحجوزة لم تسلم لملكها من الحارس إلا على سبيل الوديعة. ومن الخطأ في القانون تطبيق المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ على هذه الواقعة. لكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها داخلة في نطاق المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ المنطقتين عليها.

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٥

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد العمل على منع التنفيذ على تلك الأشياء أو وضع العوائق في سبيلها، ولو كان ذلك في شكل إجراء صوري لم يتخذ صفة الحجز القضائي إلا ليسترد وراء القانون. فإذا تخامل صاحب الأشياء المحجوزة، بإتفاقه مع آخرين على إخفائها عن الحاجز برقع دعوى صورية عنها أمام المحكمة المختلطة، وبيعت تلك الأشياء في غيبة الحاجز تنفيذاً للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية، ولبت أن هذا أتيح وإن حصل علناً في الظاهر وعلى يد محضر إلا أنه كان في الواقع بيعاً صورياً حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الغرض منه إلا ضياع حقه بتبديد الأشياء المحجوزة لمصلحته فذلك توافر به أو كان جريمة الإختلاس.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٠

إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح إختلاس هذه المحجوزات بل الواجب دائماً إحكام الحجز ولو كان قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٤

يكفى قانوناً في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يتعمد الجاني تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز ليومه. فإذا كان المتهم مع علمه بالحجز وباليوم المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز ليومه فاصداً عدم تنفيذ مقتضى الحجز فقد ثبتت عليه الجريمة وحق العقاب. ولا يخلص المتهم من ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يتعمد عرقله التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع، بل عليه أن يحرم المحجز، وله أن يرفع إشكالاً في التنفيذ لدى المحضر المكلف بالبيع ليأخذ طريقه القانوني.

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢١

- إن النصوص التي أوردتها قانون العقوبات للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة صريحة في أخذها بالجزاء على السواء المختلس المالك وغير المالك للأمتعة المحجوزة، وهي غير مقصورة على وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على أتمته فقط. كما يستفاد ذلك بوضوح من المذكرة الإيضاحية التي وضعتها وزارة الحفانية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ [مادة ٢٨٠] التي يظهر منها أن الشارع قصد إلى أن يجمل من جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة من نوع خاص قوامها في كل الأحوال الاعتداء على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية. والغرض من العقاب لها هو إيجاب إحرام أوامر السلطة المذكورة. ومن ثم يتحتم القول بوجود عقاب من يختلس مناعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على شخص آخر متى كان علاناً بوقوع الحجز. ولا يمكن أن يشفع له أنه لم يرد بعمله هذا مساعدة المدين المحجوز على ماله، وأنه أراد إسترداد ملكه، أو أنه لا ضرر على الدائن من هذا العمل لعدم تعلق حقه بغير مال مدبته - ذلك لأن في أخذ ذلك حقه بنفسه، وفي إختلاسه مناعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الإحرام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهراً على السلطة التي أوقعت. ولا يقلل من قدر هذه المخالفة وهذا الاعتداء القول بانتفاء الضرر عن الدائن لأن العقاب لم يشرع في الواقع لحماية أو حاية حقوقه، بل إنه إنما شرع لحماية الحجز من حيث هو إحراماً للجهة العامة التي أجزته ليكون ملزماً للكافة في شأن الأموال المحجوزة.

- إن القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يدهها انهم أو يتصرف فيها، بل يكفي أن يثبت أنه سلبها أو نقلها أو أخفاها لمرقلة التنفيذ ولم يقدمها للمأمور المكلف ببيعاً بعد حجزها.

الطنن رقم ٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٣٨
إن القانون لا يبيح للمدين المحجوز عليه إدارياً نظراً الأموال الأميرية التصرف في المحجوزات لسداد هذه الأموال إلا إذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية.

الطنن رقم ١٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٣٨
إذا وقعت عدة حجوز على شئ واحد وأقيم حارس لكل حجز لكل حجز من هذه الحجوز يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للامور المكلف ببيعه ما دام من واجب هذا المأمور إجراء البيع وإيداع الثمن بالحزاة على ذمة جميع أصحاب الحق فيه من الحاجزين. وإذا فلا يجوز للحراس ألا يقدموا الشئ المحجوز عليه للمحضر لبيعه تنفيذاً لأى حجز من الحجوز المختلفة الموقعة عليه وإلا صحت إدانتهم فى جريمة الإختلاس إذا ثبت على أنهم إتفقوا فيما بينهم على عرقلة التنفيذ.

الطنن رقم ٥٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨
سواء أكان المتهم مالكا أم غير مالك للأشياء المحجوزة فهو مستحق للعقاب متى كان الثابت فى الحكم أنه إختلسها مع علمه بتوقيع الحجز عليها.

الطنن رقم ١٦٩٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٣٩
إذا أوقع المجر حجزاً تحفظياً على زراعة المستاجر ولاء لما هو مستحق له من الأجرة وكلالة الحضور أمام المحكمة لسمع الحكم بإثامه بدفع الأجرة وتثبيت الحجز، ثم تخلف الحاجز عن الحضور، لطلب المحجوز عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك، ثم جدد الحاجز دعواه لحكمت له المحكمة بإلزام المدعى بالأجرة وتثبيت الحجز التحفظى وجعله حجزاً تنفيذاً، فإن تصرف المدعى عليه بعد ذلك فى الشئ المحجوز بعد إختلاسه له. والقول بأن جريمة الإختلاس لا تقوم لها لى فى هذه الحالة لأن الحكم الذى صدر بإبطال المرافعة ينسحب على الحجز ليهده قول غير صحيح. إذ بطلان المرافعة مقصور أثره على دعوى صحة الحجز وصحتها ولا يمتدّها إلى محضر الحجز. وكل ما كان للمدعى عليه أن يمسك به هو أن الدعوى تثبت الحجز. قد جددت بعد الميعاد المحدد لرفعها فى القانون "المادة ٦٧٦ من المرافعات" ولو أن ذلك سببه الدعوى التى إنتهت بالحكم بإبطال المرافعة. ولكن هذا الدلع يجب أن يكون إيدأوه فى الدعوى المدنية المجددة، فإذا هو لم يبد فيها وإنتهت بالحكم بصحة الحجز قبل وقوع الإختلاس فإنه لا محل للمسك به بعد ذلك.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٠

إن الحق المتوخل بمقتضى المادة الثانية من الدكرتو الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ للمحجوز على ماله فى أن يبيع الحاصلات المحجوزة بالشروط التى يبتها هذه المادة إنما هو خاص بالمولين المتأخرين فى دفع الأموال المستحقة على أطيانهم. وإذن فالمدينون لبنك التسليف الزراعى لاحق لهم فى ذلك. خصوصاً وأن الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص لبنك التسليف الزراعى، فضلاً عن أنه لم يرد فيه ما يفيد تحويل هذا الحق للمدين المتأخر، لأن المادة الرابعة منه أباحت تحصيل الأموال المطلوبة له بطريق المحجز الإدارى طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ دون إشارة إلى دكرتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المذكور.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٩/١/١٩٤٠

إن المحجز قضائياً كان أو إدارياً، على إعتبار أنه حرس ما فى حوزة الشخص من المال بوضعه تحت السلطة العامة التى خولها القانون الأمر به، لا يكون له أثر فى الوجود إلا عند نقل المال المراد حجزه من يد حازته وتسليمه إلى جهة الإختصاص فى شخص من ينصبه المأمور المكلف بالمحجز حارساً ليعض هو يده عليه ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى المحجز فيه. فإذا لم يعين حارس، وكانت الإجراءات فى المحجز قد وقعت عند ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارساً عليه، فإن صاحب المال لا يمكن فى هذه الحالة مساءلته جنائياً إذا ما تصرف فيه أو عبث به، لأنه إنما يكون قد تصرف فى ماله الخاص له الذى لم تحبس يده عنه، فهو بذلك لا يكون معتدلاً على حجز قائم، وبالتالي لا يكون معتدلاً على السلطة العامة المختصة بتوقيع المحجز.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٠

إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التى ألفت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ كانت تنص على أنه: "إذا إختلس المدين المحجوز على أمته أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً مجازى جزاء السارق". فكانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التى أوقعت المحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدى إلى تحقيق هذه الغاية التى رعى إليها. يسعى فى ذلك أن يكون المال مسلماً لغيره فعلاً بمقتضى المحجز، أو باقياً تحت يده إما بصفته حارساً عليه معيماً من مندوب المحجز أو بإعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسئوليته، أو بأية صفة أو إعتبار آخر والشارع إذ إستبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالى لم يقصد - كما هو ظاهر من المذكرة الإيضاحية - أن يضيق دائرة نطاق الأفعال

المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أوردتها، والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذي له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاءه، متفقة متسقة مع المبادئ التي جرى عليها فقه القانون، وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المقتبس، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذي يحتسب ماله المحجوز. وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات يتناول المالك الذي يحتسب ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأي سبب من الأسباب. أما ما جاء بهذه المادة من قولها "المالك المعين حارساً" فإنه لا يقصد به - كما هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية - سوى أن يكون المحجوز موضوعاً تحت يد التهم بأية طريقة من طرق الإتيان التي تخول حيازته مع مراعاة مقتضى الحيز المرقع عليه. فالمالك الذي يتسلم ماله المحجوز عليه من الحارس ويتصرف فيه يتصرف مختصاً، ويعن عليه العقاب بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤١
المالك المعين حارساً على الأشياء المحجوز عليها إدارياً أو قضائياً ملزم بمقتضى واجبه أن يقدم الأشياء للمأمور المختص بالبيع في اليوم المحدد لذلك. فإذا هو تعمد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها للتنفيذ عليها سواء أكان ذلك بإغفاله إياها في هذا اليوم أم بتصرفه فيها من قبل صبح يتأخذ هذا وحده دليلاً على إدانته في جريمة الاختلاس لتعمده به عرقلة التنفيذ أو منعه. وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة بأية ولم تبدد بالفعل.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٤١
إن الحجز متى أوقفه موظف مختص فإنه يكون مستحقاً للإحكام الذي يقتضيه القانون بنصه على معاقبة كل من يتجارى على اختلاس أشياء محجوزة، وذلك على الإطلاق ولو كان الحجز مشوباً بما يظنه ما دام لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص. فإذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحاجز، فإن ذلك لا يبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلاً من إتخاذ الطرق القانونية في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٩/٢/١٩٤١
يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة محجوزة. ولا يكون للعجز وجود، إلا إذا كان من بشاره قد وضع الأشياء تحت يد حارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها للتنفيذ عليها،

إذ هذه الحراسة هي أساس الحجز ومظهره الخارجى. فتوقيع الحجز من غير تعيين حارس على المحجزات لا يوقع مالكيها إذا ما تصرف فيها تحت طائلة العقاب.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٩

- إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها من هي في عهده للمكلف ببيعها لى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها. ذلك ولو كانت الأشياء موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها. لما دام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يقدم المحجزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه لهذا يكفى لتبرير الحكم بإدانته، ولا تكون المحكمة ملزمة بالتحديث عما يدعيه من أن الأشياء المحجوزة لا زالت موجودة عنده.

- لا يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً أن يقع الحجز صحيحاً مستوفياً لكل الشروط القانونية، بل يصح العقاب عليها ولو كان الحجز مشوباً بما يطله ما دام لم يقض بإطلاقه قبل وقوع الاختلاس. فيقع تحت طائلة العقاب من يحتل متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره. ولا يشفع له أنه إنما أراد إسداد ماله المحجوز عليه، فإن أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز وأعد المالك متاعه، مع علمه بتوقيع الحجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الإحرام الذى يقتضيه الحجز وإعتداء ظاهر على السلطة التى أوقعتها.

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٩

إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التى ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ والتى كانت تنص على أنه "إذا اختلس المدين المحجوز على أمته أو غيره شيئاً من الأمته المحجوزة قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق" كانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التى أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بإرتكابه أى فعل يؤدى إلى تحقيق هذه الغاية التى رعى إليها. يسرى فى ذلك أن يكون المال مسلماً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز أو باقياً تحت يده، إما بعفته حارساً عليه معيناً من مندوب الحجز وإما باعتباره أميناً عليه عتراً من قبل الحارس وتحت مسئوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر. والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٢٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالى لم يقصد - كما هو ظاهر من مذكرته الإيضاحية - أن يضيق دائرة نطاق الأعمال المستوجبة للعقاب فى هذا الخصوص. وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التى أوردها والتي أوجبتها طيبة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الأصل أن يتصرف فى ماله كى يتصرف يشاؤه - أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة متسقة مع المبادئ التى جرى عليها الفقه، وهى: اعتبار فعل الاختلاس

خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيهم للغير، وأن يعاقب، على مقتضى هذا الأساس، كل مالك يختلس ماله المحجوز. وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذي يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأى سبب من الأسباب. أما ما جاء بهذه المادة من قولها "المالك المعين حارساً" فإنه لا يقصد به - كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية - سوى أن يكون المحجوز موضوعاً فعلاً تحت يد التهم بأية طريقة من طرق الإلتزام التى تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى المحجوز الموقوع عليه. وإذن فالمالك الذى يتسلم ماله المحجوز من الحارس على سبيل الأمانة تجب معاقبته كمتعامل أصلى بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٧ عقوبات.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧
ليس صحيحاً أن الحجز الإدارى لا يجوز توقيعه إلا لتحويل الضرائب فقط فإن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف يقضى فى المادة السابعة منه بأن تحصيل البالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الحجز الإدارى طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ كما أنه قد صدرت قوانين أخرى بتحصيل بعض الديون بهذا الطريق. وإذن فإن إختلاس الأشياء التى يحجز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف تتحقق به أركان جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١
إنه لا كان الحارس غير مكلف قانوناً بأن ينقل المحجوزات من محل حجزها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه، فإن الحكم إذا أدين المتهم غير مستند فى ذلك إلا إلى أنه لم يقدم المحجوزات لى السوق المعين لبيعها فيه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه، ويكون بالتالى مخالفاً من بيان الأسباب التى أقيم عليها.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨
إن عدم ملزومية الحارس بنقل المحجوز إلى السوق ليست علة تجنب مصاريف نقل المحجوز فقط، فإن مطالبته بأن يذهب بالمحجوز إلى جهة أخرى غير التى حصل فيها الحجز تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل لى ذلك، فضلاً عن المصاريف، عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها. وإذن فالحكم الذى يؤسس إدانة المتهم على عدم نقله المحجوزات إلى السوق، ولا يأخذ بما دفع به من أنه ليس مكلفاً بذلك فالتأني أن محل هذا الدلع هو أن يكون نقل المحجوز مما يكلف الحارس مصاريف نقل يكون حكماً عاقباً معصياً بقضه.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٥

إن الحارس غير ملزم قانوناً بنقل المحجوز من محل الحجز إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعته فيه. وإذا لم يقدّم لبيعته بالنقل لا يصح عده امتناعاً عن تقديم المحجوز للتفويض عليه مكوناً للركن المادى لجرعة إختلاس الأشياء المحجوزة. ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز لأن مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون إعتبار عدم إحرازه مكوناً لجرعة، لأنه إخلال باتفاق لا يوجب فرضه القانون.

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٤

ما دام الحكم قد أقام إدانة المتهم على أساس أنه تصرف فى القطن المحجوز فلا يجدى هذا المتهم تمسكه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المحجوزة إلى السوق، لأن هذا الدلع محله أن يكون الشيء المحجوز موجوداً ولكنه لم يقدم للمحضر فى اليوم المحدد لبيعته.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧

إن وجود المحجوز بالياً دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفى نية الإختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التفويض، وأن المتهم بحث عنه فى محل الحجز فلم يجده. لأن ذلك مما يتوالت به لعل الإختلاس.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٩

إن الشارع فى صدد العقاب على جريمة إختلاس المحجوزات أورد نصين : أحدهما فى باب السرقة وهو المادة ٣٢٣ التى تنص على أن "إختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصله من ماله". والآخر فى باب عمالة الأمانة وهو المادة ٣٤٢ التى تنص على أنه : "يحكم بالعقوبات الواردة فى المادة السالفة "الحفاصة بجريمة خيانة الأمانة" على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا إعتلى شيئاً منها". وما ذلك إلا لأنه يعد الإختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلاً مماثلاً للسرقة، والإختلاس الواقع من المالك الحارس فعلاً مماثلاً لخيانة الأمانة، إذ لولا هذا لإكتفى بمادة واحدة تعاقب على جريمة إختلاس المحجوزات.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن مسألة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها فى نفس اليوم الذى وقع فيه الحجز عليها تقتضى - بحسبها عن المألوف عرفاً والمقرر قانوناً - أن يبين الحكم فى وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز نهائياً بحيث لم تعد تحت بصره ولا فى متناول يده. فإذا كان الحكم، رغم تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات، قد أدانته إستناداً إلى ما قاله من

١٩٤٠ : أن التهمة ثابتة لبل المتهم من محضرى الحجز والتبديد الثابت بهما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجز إدارى على زراعة ذرة مخلوكة للمتهم وفاة لسداد الأموال الأميرية وعين المتهم حارساً عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر ولى هذا التاريخ لم يقدمها للبيع إلخ، فإنه لا يكون قد عنى بذلك البيان ويكون قاصراً متنبهاً نقضه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥
إن جريمة إختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع المواقف فى سبيله ولو كان ذلك فى شكله حجز قضائى، متى كان هذا الحجز قد وقع صورياً لمنع بيع المحجوزات تنفيذاً لقتضى الحجز. فإذا كان الثابت أن المتهم سخر زوجته للحجز على النقولات موضوع الإختلاس وبمكثها من بيعها فى غيبة الحاجزة الأولى وبغير علمها، وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقه التنفيذ، فإن إعتباره محتسماً لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٢
إذا أدانت المحكمة مالك الأشياء المحجوزة إدارياً والمسلمة إليه من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها فى إختلاس هذه الأشياء إضراراً بالحارس وبالتدائن مع تمسك الدفاع عنه فى الجلسة بأنه ولى بالدين المحجوز من أجله قبل أن يتسلم المحجوزات من الحارس، وطلبه ضم قضية مدنية لإثبات صحة قوله، وذلك دون أن تحقق هذا الدفاع خصوصاً بالإطلاع على القضية المدنية، لأنها تكون قد أعطت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه. إذ هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يهدم التهمة من أساسها. فإن الحجز يكون قد إنقضى بالوفاء ويصير المال المحجوز خالصاً للمالك يتصرف فيه كيف شاء.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣
إن تقديم المحجوزات لتدويع البيع فى اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذاً لقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلاً على إختلاسها إلا بالنسبة إلى الحارس وحده. وعدم وجود المحجوزات فى منزل المدين لا يصح الإستدلال به عليه فى إشواكه فى الإختلاس ولا على وقوع الإختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها حارساً تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع، مما مفاده أن وجودها إنما يكون عنده لا عند المدين. وإذاً فإن إدانة المدين بالإشواكه مع الحارس فى إختلاس المحجوز تأسيساً على أنهما لم يقدمها المحجوز يوم البيع وعلى أن المحضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده - ذلك يكون قصوراً فى بيان واقعة الإشواكه بالنسبة إلى المدين وفى التدليل على بؤتها فى حقه.

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٧
إنه لما كان الخاروس غير مكلف قانوناً بنقل المحجوزات المسلمة إليه من مكان الحجز عليها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لتابع فيه كان لا يصح فى القانون الإستدلال على الخاروس فى جريمة إختلاس المحجوزات بعدم تقديمها إلا إذا كانت قد طلبت منه فى مكان وجودها ولت توفيق الحجز عليها. وإذن فإن المحكمة إذا أدانت المتهم على أساس أنه لم يقدم المحجوزات للمحضر فى اليوم المحدد لبيعها فيه دون أن ترد على ما دلف به من أن الحجز قد وقع فى بلد يبعد عدة كيلو مترات عن المكان الذى عين لحصول البيع فيه كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٨
إن المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة مطلقة على أن إختلاس الأشياء المحجوزة يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكمها. ومقتضى هذا أن تعد الواقعة جنحة سرقة أو جنابة سرقة تبعاً للظروف التى وقعت فيها. فإذا كان المتهمون قد شرعوا أثناء الليل فى إختلاس محصول القطن المملوك لأحدهم والمحجوز لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً لأن فعلتهم تكون جنابة معاقبة عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح الطعن عليها على أساس أنها جنحة.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٩
مندوب وزارة الأوقاف لا صفة له بمقتضى القانون فى مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو فى المطالبة بالمحجوز لبيعها تفليلاً للحجز. وإذن فإذا أقامت المحكمة قضاءها بإدانة المتهم بالإختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لندوب الأوقاف لأنها تكون قد أقامت الإدانة على غير أساس.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ٧/٢/١٩٢٩
إذا أنهم شخص بتبديد ثمن أشياء محجوزة بملكها ومعين هو حارساً عليها ومكلف ببيعها وإيداع ثمنها بالخزينة وذكرت المحكمة فى حكمها عليه أن التهمة ثابتة قبله بما يأتى : "إن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات. ولإداع المبلغ بالخزينة" لا يخلو من المسئولية الجنائية. وعقابه على ذلك يقع تحت نعر المادة ٢٩٦ "عقوبات" كان ذلك غير كاف. بل يجب على المحكمة أن تبين لم كان هذا الإيداع لا يخلو من المسئولية هل كان يجب عليه إيداع الثمن بالخزينة فى معاد خاص ؟ ومتى أودعه بها بالفعل ؟ وهل طوّل به لتأخر أم لا ؟ إذ كل ذلك ضرورى والقصور فى بيانه يوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٢٩

لا يجوز لنهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء معجوزة أن يطعن في الحكم بزعم عدم حصول ضرر للمعنى عليه لوجود الأشياء المعجوزة. إذ الضرر قد يحصل من مجرد إخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع. بل إن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ثم التاعير الذي لا يمر له والذي يوجب على عدم بيع الشيء المعجوز عليه وتحقيق قيمته نقداً - كل هذا كاف ب ذاته لتكوين الضرر. ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على تولف الضرر في مسائل التبديد ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه ضمناً. ومسألة تولف حسن النية لدى التهم بالتبديد هي مسألة موضوعية مسووك تقديرها لقاضي الموضوع ما لم يكن هناك تضارب صريح بين الوقائع الثابتة في الحكم والنتائج التي استخلصتها المحكمة منها.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٢٩

يعتبر الحارس مختلساً للأشياء المعجوزة عليها متى تأخر عن تقديمها للمحضر يوم البيع.

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩

الشيء المعجوز يستمر مملوكاً لمصاحبه المدين المعجوز عليه إلى أن يباع. فإذا كان المالك هو الحارس لإختلاسه لهذا الشيء الإختلاس المبالغ عليه بالمادة ٢٨٠ عقوبات ليس معناه الإستحواذ على ذلك الشيء خفية بنية إمتلاكه بل معناه إزالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المعجوز الموضوع تحت حراسته. وذلك بإخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر يوم البيع. وكلما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله إلى حقه. وعلى المالك الحارس إن إدعى سلامة النية أن يثبتها. وسلامة النية هذه تتحقق في صورة ما إذا يتفق الدائن الحاجز مع المدين المعجوز ضده على تأجيل يوم البيع فلم يقدم هذا الشيء المعجوز إلى المحضر. وفي هذه الصورة لا يجوز عقاب المعجوز ضده. ولحكمة النقص في حالة توقيع العقاب أن تلتفي الحكم الصادر بالمعقوبة وتقضى بالبراءة إذا تبين لها من الأوراق الرسمية أن هذا الإتفاق قد تم فعلاً بين الدائن والمدين.

الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٢٩

توقيع الحجز يجعل الأشياء المعجوزة عليها تحت يد السلطة العامة ويجعل من واجب الحارس تقديمها لما عند الإقتضاء بمجرد الطلب. لإمتناعه عن ذلك فيه تغير فعلي لصفته ورفع ليد السلطة العامة. وهذا المعنى يتحقق به الإختلاس إلا إذا ثبت أن الأشياء موجودة فعلاً وشاهدتها المحضر فعلاً ولكن الحارس إمتنع لعله ما عن تسليمها له ليبيعها. ففي هذه الصورة ينتش الإختلاس.

الطعن رقم ٢٦٣٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٢٩
لا يعاقب المالك للأشياء المحجوزة إذا لم يقدمها في اليوم المحدد ليحبها قضائياً ما دام أنه لم يكن حارساً عليها. لأن الحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذي في حراسته للبيع دون المالك.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٣٠
إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات إنما وضعت لحماية المحجوز القضائية والإدارية. وقد احتيط في وضع نصها تمام الإحباط حتى يكون عاماً شاملاً لكل صور الإختلاس مهما تكن صفة المختلس، فهى من جهة تقرير في الفقرة الأولى منها إعتبار إختلاس الأشياء المحجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك، وذلك إستدراكاً على حكم المادة ٢٦٨ التى تشترط أن يكون المسروق مملوكاً للغير ومن جهة أخرى تأمر في فقرتها الثانية بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة في دعاوى إختلاس الأشياء المحجوزة أمراً عاماً مطلقاً لا قيد فيه ولا تخصيص. فإذا إختلس ابن جاموسة لوالده حيزت عليها والدته لدن نفقة لها على زوجها "والد النهم" فلا وجه لإعفاء النهم من العقوبة بمقولة إنه ابن الدائنة الخارجة، وإن كل ما أضاءه على والدته هو قيمة دين النفقة الذى لفته عليها بسبب سرقة للجاموسة المحجوزة، وإنه في حل من ذلك بموجب المادة ٢٦٩ ما دام هو ابنها.

الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١/٢٥/١٩٣١
وجود الحارس لا يمنع من عقاب المالك بمقتضى المادة ٢٨٠ ع إذا كان هو الذى تصرف في الأشياء المحجوزة رغم وجود الحارس ولم يقدمها يوم البيع.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١
إذا تواطأ المالك مع الحارس على إختلاس الأشياء المحجوز عليها فإن الواقعة تنطبق على المواد ٢٩٦ و ٤٠١ و عقوبات بالنسبة للمالك الذى يعتبر شريكاً للحارس في إختلاس الأشياء التى سمحت إليه على سبيل الودعة.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٣١
لا يكفى لإدانة شخص مالك في تهمة إختلاس بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات الإعتماد على عدم تقديمه الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع، لأنه ما دام الواقع أن هذا المالك للنهم لم يكن حارساً على الأشياء المحجوزة فلا يمكن أن يكون مطالباً بتقديمها إلى المحضر يوم البيع بحيث يعد عدم تقديمها من جانب إختلاساً لها. إذ الأصل أنها في حيازة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع. بل إن هذا المالك لا يمكن أن يراخض بمقتضى المادة المذكورة إلا إذا ثبت عليه أنه تصرف في الشيء المحجوز أو أخفاه بقصد منع

التفويض عليه. والسكوت عن بيان هذا الركن الجوهري في جريمة الاختلاس يعيب الحكم عيباً لاشتباه يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

العقوبة المقررة بها عن جريمة التهديد طبقاً للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات لا توفر الظروف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل، لأنه لا محل لإعتبار الاختلاس المنصوص عليه فيها في حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة في المادة ٧قرة ج من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام هذا الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها - بطريق القياس - ولا محل أيضاً لإعتبار هذه الجريمة من جرائم الإعتداء على المال في حكم المادتين ٧/ب و ٣/٢٦ من القانون المذكور، ذلك أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها المؤثرة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات، هي من جرائم الإعتداء على أوامر السلطات بالمصلحة المعتبرة عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الإستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء بمن هي في عهده إلى المكلف بسحبها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحرام لأوامر السلطة التي أوقعت، ولا يعفى الحارس من العقاب إستجابه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يتنصع عن تسليمه لالئكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٩

إن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد عول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارساً، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة، فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الإعتداد برفضه إياها، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما أثبت في محضر الحجز على ما يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة من أن المظنون حده كان حاضراً وقت توقيع الحجز وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها

والمر ذلك في توافر أركان الجريمة المسندة إليه فإنه يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩

من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهدها إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الإمتناع ينطوي على الإضرار بالدادائن الحاجز وعلى الإخلال بواجب الإحرام لأوامر السلطة التي أوقعتها، وكان لا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعتها أو العمل على عرقلة التنفيذ، إذ توقيع الحجز يقتضي إحرامه قانوناً ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بإطلاقه، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن. لما كان ذلك وكان لا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأن محمول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يتنح عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز، وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بغرض حصوله - لا يؤثر في قيامها، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويصير رقبته موضوعاً.

الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي إحرامه قانوناً ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان، ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بإطلاقه.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

يبين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع في خلال الميعاد لا شأن لأيهما في إنقطاع المدة - وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلاً في خلال الستة الأشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجز إلى تمام البيع اللهم إلا أن تقف الإجراءات لسبب من الأسباب التي أشار إليها النص.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٦

إنفاق النهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الاحرام - فيكون الحجز قائماً قانوناً لا ينفيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانات للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥

لا يشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إجرائياً بالدائن الحاجز - فإذا ألت الحكم أن الصراف إنتقل إلى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها، فإن هذا يكفى لإعتباره مبدأً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون المرفوض منه وضع الرمال في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التلبيد سواء بسواء.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١

تم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهدها إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإصرار بمصلحة الدائن الحاجز، ومن مخالفة لواجب الإحواام لأوامر السلطة التي أوكله - ولا يفي الحارس من العقاب إحتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لملكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بالأداء المحجز.

* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات :

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥

إذا كان الحكم الابتدائي الذى أدان المتهم في جريمة التبديد يلهم من أسبابه أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد بمحضر الحجز، وكان المتهم قد دفع أمام المحكمة الإستئنافية بعدم علمه يوم البيع، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على ما دفع به المتهم من عدم علمه باليوم الذى حدد للبيع مع أن هذا العلم عنصر جوهري في هذه الجريمة - كابن حكمها قاصراً قصوراً بعبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥

إذا كان المتهم بإختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع وكانت المحكمة قد إكتفت في قولها بجسوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر في محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد إستوفيت قانوناً ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً بعبه بما يستوجب نقضه، إذ يشترط للعقاب على جريمة إختلاس المحجوز أن يكون المتهم علماً علماً حقيقةً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم.

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٧

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتحقق إلا باحتلاس هذه الأشياء أو بالنصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع. فإذا كان الظاهر من الحكم الطعن فيه أنه لم تتدخل إجراءات لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأساً إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات محررة بإسم الطاعن مناولة أولئك المستأجرين وهو ما لا يكون إلا إلقاء إستيلائهم على محصولاتهم المحجوزة، فإن الحكم إذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تنفي عنه لأنه عين حارساً على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد المدون عنها أو الميث بها، وذلك دون أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المحجوز - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٤١٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٨

متى كان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة المتهم على أن الصرفاء قد بحث عن الأشياء المحجوزة في محل الحجز فلم يجدها، فإنه لا يكون له جدوى ما يشي به في طعنه من أن المحكمة دانته رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع، ما دام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات، وكان الدفع بعدم العلم بيوم البيع عمله أن تكون الأشياء المحجوزة ما زالت موجودة وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٢٤٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٥

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً باليوم المحدد للبيع، وأن يعتمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١

إن القصد الجنائي في جريمة إحتلاس أشياء محجوزة يتحقق بمجرد إخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها للصراف في اليوم المحدد ليبيها بقصد منع التنفيذ عليها، ولا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا القصد إستقلالاً إذا كان ما دون فيه لاطعاً في ثبوته.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٤

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً باليوم المحدد للبيع ويعتمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات للشخص المكلف بالبيع.

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤
جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان النهم لم يتصرف فيها بالفعل.

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠
يتطلب القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات لوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ، ومن ثم فإن مطالبة النهم بتقديم المحجوزات للبيع في يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها في ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائي كما يتطلبه القانون ولا يدل بذاته على إنصراف نية النهم إلى عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤
مضى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن النهم لم يقدم الطعن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالمحجوز. فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث إستقلالاً عن هذه النية.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٤
إن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تحقق بإختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالإبراء لعدم علم النهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع إعراله بتصرفه فيها فإنه يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٦
إن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المخصر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانته في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب إعلانها إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من الأقارب أو أصدقاءه فإذا لم يجد منهم أحداً أو إمتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته، كما أوجبت على المخصر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يتجوه فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضاً أن يبين كل ذلك في حنيه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته، وإذا كان الحكم - في جريمة إختلاس أشياء محجوز عليها قضائياً - قد خلا بما يفيد أن هذه الإجراءات قد أتت، فإن المحكمة إذ عدت الإعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحاً وأست عليه ثبوت علم النهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو فى خصوص الدعوى - خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد إلتفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائى لديه لأنه حين تصرف لى المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلقاء أمر الأداء الذى وقع الحجز نفاذاً له - وهو دفاع جوهري - فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٠

ما دفع به المتهم من عدم مسئولية عن تبديد المحجوزات إستناداً إلى أن الدائرة قد إستولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع - لو صح - لإمتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ، ولما كان ما ذكره الحكم لا يصلح رداً على هذا الدفع فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الموجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٠

إستناد الحكم إلى إعلان المتهم بالحجز فى مواجهة كاتب دالترته بغير الدائرة دون الدليل على ثبوت علم المتهم بمحصل الحجز عن طريق اليقين يعيب إستدلال الحكم بالفساد، إذ مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مواضعه بمقتضاها.

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٢

يجوز لمتدوب الحجز - عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الخائن الحاضر ولا يعتد برفضه إياها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضراً وقت توقيع الحجز وأن متدوب الحجز عنه حارساً بعد أن خاطبه شخصياً لإمتنع، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات فى حراسته - كما أثبت الحكم فى حقه أنه إمتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وقصد عرقلة التنفيذ، فإنه يكون صحيحاً لما إنتهى إليه من إدانته بجرمة التبديد .

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٢

لم يشترط القانون فى إختلاس الأشياء المحجوزة أن يدها الحارس، بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن

بجرمة اختلاس أشياء محجوزة إستناداً إلى ما خُصص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ. فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧
جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقيع العقاب في جرمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت على المتهم بقيام الحجز، غير أنه لا يثبت أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمي، بل يكفي لبوت حصوله بأية طريقة من الطرق.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٨
إسخر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جرمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع لم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧١
من المقرر أن جرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو الصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز، أو عدم الإرشاد عنها بنية الفش أي بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز. ولما كان يبين من مطالعة المبررات أن أمر الضم قد أوجب إيداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز السوق التعاوني حتى ينتهي النزاع بين طرفي الخصومة، فإن الطاعن بإبداعه إياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بحصص منه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما إستبدل بهذا الإخلال على توالر القصد الجنائي لدى الطاعن يكون إستدلالاً كالتالي وسائفاً.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٢
المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في جرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام ليما أوردته من وقائع ما يكفي لإستظهاره كما هو معرف به في القانون. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد الطاعن في الإضرار بالطعون ضدهما من عدم مخالفته على الحصول المحجوز عليه والمعين حارساً عليه وعدم تقديمه للبيع في اليوم المحدد لذلك، ملتبساً عن دفاعه بطلب الحصول بإطراحه الشهادة الإدارية لعدم إطمئنائه إليها وإستخلص سوء نية الطاعن من قوله عند حد إستصدار الأمر القضائي بحبس الحصول وقيامه بتجنيبه دون إستصناعه مع إمكانه القيام بذلك في المصنع الذي يديره ويستأجره من المستول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز عليه - للمحاطة عليه وإنتهى في إستخلاص مبالغ إلى مساءلته عن

عرقلة تنفيذ البيع فإن ما اتخذه الحكم كاف في الرد على دواع الطاعن بتلف الحصول وفي إستظهار القصد الجنائي في جريمة التبيد.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

من المقرر أنه يلزم مساءلة المتهم عن جريمة التبيد أن يكون عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع وتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ. ومتى كان الثابت أنه كان قد حدد لإجراء البيع يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩، وأن القائم على التنفيذ إنتقل لمباشرة يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٩ وأثبت وقوع التبيد إستناداً إلى أنه لم يجد الطاعن الحارس ولا المحجوزات، فإن الحكم يكون قد أخطأ - بقضائه بالإدانة - في تطبيق القانون، نظراً لإنتقال القائم بالتنفيذ لمباشرة في غير اليوم المحدد له والذي ما كان يعلم به الطاعن من قبل.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

لما كان القانون لا يشترط في إختلاس الأشياء المحجوزة أن يدها الحارس بل يكفي أن يمنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

لا يشترط قانون تجارة جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨

- من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، ولما كان بين من مطّعة تهردت المنظمة أنها حوت صورة خطاب موجه من البنك الحاجز إلى المطعون ضده يخاطره فيه بأن البيع تأجل ليوم محدد وخلت أوراق الدعوى مما يشير إلى إستلام المطعون ضده لهذا الخطاب أو علمه به، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على عدم توافر علمه بيوم البيع، ويكون التي في هذا الخصوص غير سديد.

- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للمقابلة بياناً تتحقق به أو كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي

استخلصت منها المحكمة الإدانة، وكانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لا تصحقي بدون علم المتهم يوم البيع، فإنه يكون لزماً على المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهرى فيها وتورد الدليل على توافره إن هي قضت بالإدانة، فإن هي استظهرت بخلاف هذا العلم فى حق المتهم، فإنه لا تغريب عليها إن هي لغضت بالبراءة، ما دام الدليل لم يقم لديها على أن المتهم قد تصرف فى المحجوزات.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣

من المقرر أنه يشترط للمقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع لم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ. ولا يكفى فى إثبات العلم يوم البيع إستناد الحكم إلى إعلان المتهم فى مواجهة تابع له دون الدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها، لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد إستدل على توافر علم الطاعن باليوم الذى تأجل إليه البيع بما هو ثابت فى محضر تأجيل البيع من أن مندوب المحجز مخاطب فى محل المحجوزات مع عامل اغل بصفته تابعاً للطاعن، ومن إعتراف الأخير فى المذكرة المقدمة بدفاعه بجمية هذا العامل له ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يدلل على علم الطاعن علماً يقيناً بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مسلم الإعلان بإختيار الطاعن به. فإن الحكم الطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

يعتبر ركن القصد الجنائى فى جريمة التبيد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦

من المقرر أنه يشترط للمقاب عل جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع لم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ - لما كان ذلك، وكان الحكم قد إقتصر فى أطراح دفاع الطاعة بعدم علمها يوم البيع على أن إعلاتها به قد سلم لجهة الإدارة للفق مسكها دون أن يجرى تحقيقاً للثبوت من قيام الطاعة باستلام الأخطار الذى أرسله إليها المحضر بطريق البريد فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحديث إستقلاً عن القصد الجنائي لى جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام أن فيما أوردته من وقائع ما يكتفى لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون. ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستخلص لقصد الطاعن لى الأضرار بالدائنة الحاجزة مما أوردته لى مدوناته من أن "التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله لما ثبت من محضر الحجز التنفيذى ومما أثبتته المحضر بمحضر التبديد من أنه إنتقل لى اليوم المحدد لإجراء بيع المحجوز عليه فلم يجدّه بمكان الحجز الأمر المعاقب عليه عملاً بمادة الإتهام" مما مفاده أن الحكم قد خلص إلى أن الطاعن لم يقدم المحجوز عليه للبيع عن عمد بقصد عرقلة التنفيذ والإضرار بالدائنة الحاجزة فإن ما يشوه الطاعن لى شأن خلو مدونات الحكم من التذليل على تورط القصد الجنائي لديه يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨

أنهم شخص بتبديد ذرة محجوزة وحكمت المحكمة الابتدائية بإدائته وأيدت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم آخذة بأسبابه ولم يذكر بهذا الحكم من الأسباب إلا "أن التهم أعزف بالتهمة على محضر الحجز بأنه مدد المطلوب وإستلم الليرة المحجوزة عليها". وبحكمة النقض رأت أن الحكم معيب عيباً جوهرياً مبطلاً لأن أسلوبه مبهم لا يعلم كيف يستنتج منه الإعراف بالتهمة.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

من المقرر أن عمل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦

إن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس فلا عقاب على من يبدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعيب بملكية المال الذى يقع الإعتداء عليه من غير صاحبه، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة إختلاس المال المحجوز عليه من مالكه، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات، وهو إستثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص فى القانون.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

إذ كان بين من مطالعة المقررات التى أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً فى اليوم المحدد لبيع المحجوزات وإستدل على ذلك بالشهادة الطبية التى قدمها والثابت بها أنه مصاب بإنزلاق غضروفي بالقرقرات القطنية تسبب عنه شلل

بالبالين، وكان الثابت أيضاً من محضر التبديد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فإن دفاع الطاعن سالف الذكر إنما هو دفاع جدي يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى يبنى عليه إن صح تغير وجه الرأى فى الدعوى لإنتفاء قصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى فى الجريمة المسندة إليه لما كان يتبين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم قصوره فى إظهار دفاع الطاعن المشار إليه إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٣١
قول المحضر للمحضر "إن الشئ المحجوز لا يمكن بيعه وإنه لا يسلم فى بيع الشئ المحجوز مهما كان" - هذا القول يهدف لتوفر القصد الجنائى فى جريمة التبديد لأن فيه معنى الإمتناع عن تقدير الشئ المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٤/٣٠/١٩٣٤
إن من المتفق عليه أنه يكفى لإعتبار الشخص مذنّباً أو مغلّطاً فى حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أن يكون قد أخفى الشئ المحجوز عليه أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إلغائه العوائق فى سبيل ذلك التنفيذ. وإستظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع، إذ ما دامت هى المطالبة بالحكم فى الدعوى على أساس الوقائع المكونة لها والأدلة القائمة فيها فإن لها ولا شك أن تستظهر ما بطن من غوافها بحسب ما يؤدى إليه تقديرها، وتستنتج الرأى الذى تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب إعتقادها.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٤/١٦/١٩٣٤
إن ركن القصد الجنائى فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يعبر متواتراً متى نقل الشئ المحجوز عليه من مكانه بنية إخطاله عمن تعلق حقهم به من الدائنين.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٤/٢/١٩٣٤
لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها، بل يكفى أن يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى. فإذا قصر الحكم فى هذا الصدد على قوله "إن المتهم إمتنع عن تقديم الشئ المحجوز عليه للمحضر يوم البيع دون إيداء أى عذر" فهذا كافى فى إثبات توفر القصد الجنائى لأن

الإمتناع على هذه الصورة يحمل فى ثباته سوء النية، ويسدل على رغبة المحجوز عليه فى عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز والحصول على حقه.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/١٠
تم جريمة الإختلاس إذا إمتنع المحجوز عليه عن تقديم المحجوزات للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها. والفصل فى توالم هذا القصد من الأمور الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدى إليه.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٧
إذا دلع الحارس المتهم بإختلاس محجوز بأن مستأجر الأطنان التى تقوم عليها الزراعة المحجوزة هو الذى حصدها ونقل المحصول على غير إرادته ورضائه، وأنه شكك هذا الأمر للبليس، وطلب إليه أن يسلمه المحصول ليتمكن من تقديمه إلى الصراف فى اليوم المحدد للبيع، فلم يجب إلى طلبه، ولم تستمع المحكمة إلى هذا الدلع، ولم تحققه، بل إعتبرت الحارس مختلساً لأن المحصول لم يؤخذ منه كرهاً أو غيلة، لذلك إعلال بحق الدلاع يستوجب نقض الحكم. وكان الواجب على المحكمة أن تحقق هذا الدلاع، فإذا صح لديها ارتفعت عن الحارس مسئولية الجنائية لعدم توافر عناصر جريمة الإختلاس، شأن هذه الحالة شأن حالتى أعخذ المحجوز كرهاً أو غيلة من الحارس.

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢١
إنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لا يصح أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى، بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥
إن المادة الثانية من دكرى ٤ نولمبر سنة ١٨٨٥ تجيز للمدين أن يتصرف فى الحاصلات الزراعية المحجوزة لیسدد الأموال الأميرية المتوقفة من أجلها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين فى ظرف الأربعين يوماً التالية لتاريخ الحجز. فإذا تمسك المتهم بأنه سدد الأموال المحجوز من أجلها من ضمن الحاصلات المحجوزة وأن هذا ينفى عنه نية التبيد، وثبت لدى المحكمة أنه سدد الأموال فضلاً، ومع ذلك حكمت بإدائته دون أن تعرض فى حكمها لبحث التاريخ الذى بيع فيه المحصول فإن هذا يكون فيه إخلال بحق الدلاع موجب لنقض الحكم.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٤١

يشترط في جريمة اختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المتهم بال حجز وبال يوم المحدد للبيع ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والإسروض. لهذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحث فإنه يكون قاصراً، إذا مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مواضعه بمقتضاها.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٤٣

إذا كان المتهم في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة قد تمسك في دفاعه بأنه لم يقدم المحجوز لأنه لم يكن يعلم بيوم البيع، فإنه يتعين على المحكمة - إذا ما وأت إدانته - أن تحقق هذا الدفاع وترد عليه بما يفنده. وإذا كان الحكم لم يقل في إدانته إلا أن الجريمة النسوبة قد توافرت أركانها وقام الدليل عليها من عدم تقديم الأشياء المحجوزة للبيع في اليوم المحدد لذلك، فإن هذا لا يكتفى لأن نظام عليه الإدانة إلا إذا كان المتهم عالماً بيوم البيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات فيه.

الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٤

إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بمقولة إن هذه الجريمة وقعت منه، مجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر في يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه في دفاعه، فإن ذلك منها يكون قصوراً بحسب حكمها. وهذا القصور بحسب الحكم أيضاً فيما يتعلق بشريك الحارس ما دامت والعة الاختلاس التي قصر الحكم في بيانها مشتركة بين الإثنين.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٤٦

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في اختلاس القصب المملوك له والمحجوز عليه إدارياً نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الأوقاف مستفاداً منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر، وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة اختلاس القصب المحجوز وغير ثابت من عبارته أن أحداً غير الحاجة قد استولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يصح لعدم إمكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة مع تبينها أن المحصولات المحجوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم في جريمة اختلاس هذه المحصولات، على أساس أنه لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارساً عليها. فإنها تكون قد أخطأت. إذ أنه كان يتعين لكى تسوغ إدانته على هذا الأساس أن تبين

المحكمة في حكمها توفر علمه باليوم المحدد للبيع أو أنه طوّل بتقديم المحجوزات في ذلك اليوم فلم يقدمها. فإذا كان حكمها بالإدانة خالياً من هذا البيان فإنه يكون قاصراً متعباً نقضه.

الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦
لا تصح إدانة المتهم في الإشتراك في جريمة اختلاس محجوزات بناءً على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة في الاختلاس إذ أن ذلك ليس من شأنه بلذاته أن يؤدي إلى ثبوت الجريمة التي تمت بتصرف الخارس وحده ببيع المحجوز.

الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠
الظاهر من نصوص الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإداري أن واضع اليد على العقار أو المطلوب منه المال قد لا يكون موجوداً وقت الحجز، وقد يسلم محضر الحجز إلى من ينوب عنه أو من يوجد بالعقار ممن قد لا تربطه به رابطة، وأنه في كل الصور التي يكون الشخص المطلوب الحجز عليه موجوداً، فإنه قد لا يعلم بوقوع الحجز علماً حقيقياً، وإنما يستوجب القانون إعلانه على الوجه الذي رسمه ليحصل العلم القرصي لكلي يتم الحجز. ومن ذلك يبين أن الإعلان القانوني بمحصل الحجز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به وأن أوراق الحجز لم تصل إليه على الرغم من إعلانها على الصورة التي يقتضيها القانون. كما أن عدم إعلانه بالأوراق لا يدل بذاته على أنه لا يعلم بالحجز. والذي يتخلص من ذلك أن القانون حين استوجب إعلان من ذكرهم ممن يتوبون عن واضع اليد على العقار أو من يكونون موجودين به إنما أراد أن يستكمل شكل الحجز ولو عن طريق مظنة قانونية بإعلان أصحاب الشأن فيه، ولكن هذه المظنة لا تغني - إذا لم يكف بها القاضي - عن وجوب إقامة الدليل على العلم بالحجز، كما أنه لا ينبغي قبول إنكار صاحب الشأن علمه بالحجز مجرد عدم إعلانه به، بل يصح أن يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الإعلان. فإذا كانت المحكمة قد ألحقت الدليل على أن المتهم كان يعلم في الواقع بالحجز واستولى على المحجوز لإخلائه فلا يجديده قوله إنه قد أدب على أساس علمه بالحجز دون أن تقيم المحكمة الدليل على ذلك من واقع أوراق رسمية تشهد به.

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١
إن مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على توفر نية التهديد لدى المدين متى كان هو له أعد المبلغ الواقع من أجله الحجز وسدده من قبل للدائن أو لودعه على ذمته بمجزئة المحكمة.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٠
يشترط للعقاب على إختلاس الأشياء المحجوزة بلوان الفعل بنية الإختلاس. ولا يمكن أن تستفاد هذه النبة من مجرد عدم حضور الحارس في اليوم المحدد للبيع لتقديم الأشياء المحجوزة ما دام أنه لم يعلن بهذا اليوم ولا يصح الإستناد في إثبات علم الحارس بهذا اليوم إلى رفعة دعوى إسروداد عن الأشياء المحجوزة.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٣٠
يجب على محكمة الموضوع عند الحكم في تهمة إختلاس زراعة محجوز عليها إدارياً ولقاء للأموال الأميرية أن تبين في حكمها متى كان الحجز ومن الذي أوقفه وما علاقة التهم به وهل أعلن إليه أم لا ومتى كان إعلانه وما دليل هذا الإعلان وأن يكون بيان كل ذلك أعلاً من الأوراق الرسمية المحررة بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من دكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجوز الإدارية، لأن هذه البيانات ضرورية كيما تستطيع محكمة النقض أن تعلم أن هناك حجراً رسمياً يعلمه التهم وقد ارتكب جريمة غير مكوث به أو أنه لا يوجد حجز رسمي مطلقاً، أو يوجد حجز رسمي ولكنه لم يعلن للمتهم الواضع اليد على العقار طبقاً للمادة الخامسة من الدكرتو المذكور ليكون في حل من أجل زراعته من الأرض وعدم الإعتداد بأى تبييه شفهي من العمدة أو الصراف أو غيرهما لأنه ليس مكلفاً بالإنبعاث لغل هذه التبييات الشفهية في موطن لا تنفع فيه إلا الرسميات.

الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩
الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد، وهو ما يفره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي إطمأنت لما أوردته من عناصر سائلة إلى عدم وجود المحجوزات، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٩
يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون التهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يصمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بتعذر عرقلة التضييد. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصّر في إطراره دافع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به في ذات العنوان الذي أعلن فيه بالحكم المنفصل دون أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن إعلان يوم البيع قد سلم لجهة الإدارة، وما قرره صهر الطاعن للمحضر في يوم البيع من أن الطاعن لا يقيم معه في ذلك العنوان ودون أن يجري تحقيقاً للتثبت من قيام الطاعن بإستلام الإخطار الذي أرسله إليه انحضر بطريق البريد، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

إن ما يثيره الطاعن من خطأ في القانون - إذ أداته رغم عدم ثبوت علمه بالحجز وتعيينه حارساً - مردود بأنه بين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة وإذا مثل أمام محكمة ثاني درجة لم يبد ثمة دفاعاً مما يثيره بهذا الخصوص بل إقتصروا على طلب البراءة وإذا لم يتمسك أمام المحكمتين بعدم علمه بالحجز كما أنه لم ينازع في صحته فلا يسوغ له المجادلة لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير محل.

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

جرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمه يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية الفش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن في شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع ورد عليه في قوله "إن تعتمد المتهم إستصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له على الطبيعة وإعلان الجني عليه يقطع بذاته بتوافر قصد عرقلة التنفيذ في حقه - وكان ما ذهب إليه الحكم صحيح في القانون إذ أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التي دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل إجراء قضائي لم يتخله المدين المحجوز عليه ليتسبب وراء القانون في إلزام جرمته إذ إستصدر الطاعن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات إلى منزله وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الإعلان الذي أجراه المحضر في يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بشأن العنوان - الذي نقلت إليه المحجوزات - لا وجود له على الطبيعة فإن تحايل الطاعن باقتداء هذا الإجراء لم يكن الغرض منه إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضاع حق الدائن الحاجز ويكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سليم.

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتي التقاضي أن المدافع عن الطاعن طلب الحكم ببراءته دفع بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحارس للمحجوزات غير مكلف قانوناً بنقل الأشياء المحجوزة إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وهو دفاع جوهري يوجب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأي في الحكم لأنه يكون فضلاً عما شابه من قصور في التسبب متطوياً على إخلال بحق الدفاع بما يبيحه.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٧

ما دفع به المتهم من عدم مسئولية عن تبديد المحجوزات إستناداً إلى أن الدائرة قد إسوت عليها بغو علم منه أنه رضى هو دفع - لو صح - لإمتنع به القول بأن المتهم قصد عرلة التفتيد، ولما كان ما ذكره الحكم لا يصلح رداً على هذا الدفع فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الموجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤

- إستناد الحكم إلى إعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دالته بمقرر الدائرة دون التذليل على ثبوت علم المتهم بحصول الحجز عن طريق اليقين يجب إستدلال الحكم بالفساد، إذ مثل هذه الإعبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها.

- إستخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل إبلاغه بالحجز أو بعده، غير سائق ولا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه.

* الموضوع الفرعي : إتقضاء جريمة تبديد المحجوزات :

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣

إن المادة ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون المقارية قد نصت على أن "للجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرر أن الطلب رطلب التسوية [جائز القبول وتنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويؤتب على هذا النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب". ومؤدى هذا النص أن الدائن، ولو أن له يوقع الحجز على أموال مدينه الذي قبل طلب تسوية ديونه شكلاً وفاء لدينه، تنوع من إجراء بيع الأموال المحجوزة. وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن لجنة تسوية الديون المقارية قد قررت قبول طلب التسوية المقدم من المحجوز عليه من جهة الشكل وأن هذا القرار قد نشر بالوقائع الرسمية قبل المحجز، فإنه لا تصح إدانة المتهم في جريمة اختلاس هذا المحجوز إلا على أساس ثبوت التبديد القطعي بتصرفه في المحجوز مع قيام الحجز.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٤

لا تقوم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ولما كانت إدانة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به إبراء ذمته من الإلتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المتخذ بها قبل ثبوت التبديد، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصاً لملكه يتصرف فيه كيف

شاء، ويكون الحكم حين دان المتهم بجرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائياً قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لإنتفاء المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨

إن جريمة إختلاس المحجوزات، كسائر الجرائم، تتم بوقوع الفعل المكون لها، فنصرف الحارس في المحجوز لمنع التنفيذ عليه تقع به هذه الجريمة، ويجب إعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية. أما المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيه من المطالب بتقديمه فذلك لا يصح عده مبدأ للسقوط ما دام المحجوز معنياً بالذات وليس من الملتيات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي توضع على أن إختلاسها يتم بالمعز عن ردها عند المطالبة بها.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٧

إن إختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقعية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فصل الإختلاس. ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الإختلاس، إذ علم المجنى عليه ليس شرطاً في تحقق الجرائم ووقوعها. وإعتبار يوم ظهور الإختلاس تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق. ولا شك أن تعيين يوم وقوع الجريمة من شأن قاضي الموضوع، إلا أنه إذا كان قضاؤه في ذلك غير مستمد من الواقع الثابت في الدعوى بل مبنياً على إعتبارات قانونية صرفة فإن حكمه يكون خاطئاً لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٠

لا تسرى على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٢ الخاصة بالإعفاء من العقوبة.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤

لا يصح إعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخاً للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها. فإنه ليس بمفهوم عقلاً أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلي منه عن تقديمها. بل إن هذا المعنى الذي تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزماني ومنقطع عنه تمام الإنقطاع. فلا بد لتحققه في الواقع وإمكان تقرير القاضي له من دليل خاص يدل عليه.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٠

لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ولما كانت إقالة المتهم من الرقابة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به إبراء ذمته من الإلتزام بالوفاء بمبلغ الرقابة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصاً مآلكه يتصرف فيه كيف شاء، ويكون الحكم حين دأن المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائياً قد مخالف التطبيق السليم للقانون وذلك لإنقضاء المسؤولية الجنائية.

* الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة :

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩

مضى كان الشيء المحجوز قد سلم إلى الحارس لأنه يصين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من الممتلكات أو كانت له نظائر لدى الحارس، فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالة وعدم تحيزه. وإذن لإدعاء التهم بأن محضر الحجز جاء خالياً من البيانات الدالة على المحجوز وأن عنده نظائر لهذا الشيء فلم يعرفه من غيره - ذلك لا يعد به.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥١

إن تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبديد أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع أيهما من قيام الجريمة.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٣

إن وجود الشيء المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي جريمة الاختلاس، ما دام الحكم ألت أنه لم يقدم في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٣

إن منازعة الطاعن في أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثر لها في مسؤوليته المادية على توقيع الحجز الذي دين بالإشراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١/١١/١٩٥٥

سداد التهم للمبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٣٦٨ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٥
الحجز قضائياً كان أو إدارياً واجب الإحزام حتى يقضى من جهة القضاء بطلانه، فإذا وقع التبديد على مال محجوز حجوزاً باطلاً قبل أن يقضى بطلانه حق العقاب.

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٥٦
السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوفوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٦
إن دفع التهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجوز عليه.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١١/١٧/١٩٥٨
إن الحجز التحفظي الذي توقع صحيحاً واجب الإحزام ولو لم يحكم بتبديده أو لم يعلن به ذوو الشأن في اليماد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه.

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٩
الدفع بأن الحجز شكلي وصوري لا يبرر الاعتداء على الحجز ما دام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه.

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٩
من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي إحرامه قانوناً ويظل منتجاً آثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص، فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٠
من المقرر قانوناً أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية يتعدم بالحجز على ذات المحصول حجوزاً قضائياً، ذلك لأن هذا الحجز الأخير يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحجوز إجراماً لأمر القضاء - ليكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع التهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يفي به من السولية الجنائية صحيح في القانون.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠

- إتفاق التهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على المحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الإحرام - فيكون المحجز قائماً قانوناً لا ينهيه تصريح الدائن للمدين بيع المحجوزات على أن يقدم ضماناً للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله.

- البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام، وعلى ذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه بعد إكسابه طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فإذا كان المتهم يسلم في أوجه طعنه بأن الحكم ببطلان المحجز قد استؤنف وإنتهى الاستئناف صلحاً وقبل التهم تبيت المحجزين، فإن ذلك يلزم عنه صحة الإجراءات وإستمرار المحجز.

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١/٩/١٩٦٢

إذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه - حين دان المتهم بجرمة اختلاس الأشياء المحجوزة وألقى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة - قد انصرف على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة، دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن المحجز، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقاً على اليوم المحدد للبيع أو لاحقاً له، فإن خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر إنما يصمه بالتقصير والغموض اللذين لا يستطعن معهما محكمة القضا أن ترأب صحة تطبيق القانون على الواقعة، مما يعيه بما يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١/٨/١٩٦٣

توقيع المحجز يقتضي إحرامه قانوناً وبطل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان، ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص. كما أن من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٤

- من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها لا يؤثر في قيامها.

- توقيع المحجز يقتضي إحرامه قانوناً وبطل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان، ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤
من المقرر قانوناً أن توقيع الحجز يقتضى إحرامه ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه - وهذا فإن كون الطاعن ليس مدينأ للجهة الحاجزة لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥
من المقرر أن الحجز قضائياً أو إدارياً ما دام قد وقع فإنه يكون مستحقاً للإحرام ويظل منتجاً لآثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشوباً بالبطلان طالما لم يصدر حكم يبطلانه من جهة الاختصاص. ولما كانت الطاعة لا تنزع فيما أثبت في محضرى الحجز والتبديد اللذين عول الحكم فى إدانتها على ما ورد بهما وكان دفاعهما قد تأسس على أنها ألأمت دعوى إسرداد للمنفقات المحجوزة قضي فيها لصالحها، وكان الثابت أن الحكم فى دعوى الإسرداد المشار إليها بإلغاء الحجز الواقع قد صدر بعد وقوع الجريمة التى دبت الطاعة بها، فإنه لا يجدى الطاعة منازعتها فى أحقية الجهة الحاجزة فى توقيع الحجز على منقولاتها إستناداً إلى أنها ليست مدينة لها، ولا يشفع لها أنه حكم من بعد وقوع الجريمة، بأحقيتها للأشياء المحجوزة.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠
السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٤
من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠
من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحرامه قانوناً، ويظل منتجاً لآثاره، ولا يعفى الحارس من العقاب . إحتجابه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧
- من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحرامه ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة.
لا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأن حصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق الصاوى -
إذ كان يجب عليه، بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦
إن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على إنقضاء
القصد الجنائي.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١/١٧/١٩٧٧
السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٧
- لا يعنى الحارس من المقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لأن
ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ إذ أن توليع الحجز
يقتضى إحواؤه قانوناً ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطالان ما دام لم يصدر حكم من جهة
الاختصاص ببطلانه، لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم ببطلان اللصق قد صدر
بعد وقوع الجريمة التي دين الطاعن بها فإنه لا يجدى الطاعن منازعته في صحة إجراءات البيع ولا يشفع له
أنه حكم، من بعد وقوع الجريمة، ببطلان تلك الإجراءات.

- السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق على وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٨
لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن الطاعن لم يشر أي
مناعة في شأن الحجز أو سداد الدين المحجوز من أجله من قبل توليع الحجز وكان من المقرر أنه لا يقبل من
الطاعن التبعي على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما يتصاه الطاعن على
الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد - هذا فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن عن السداد
اللاحق فهو مردود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها
لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٧٨
إن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على إنقضاء
القصد الجنائي، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠
من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٥
السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨
من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها. بفرض حصوله. لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣
من المقرر أيضاً أن توقيع الحجز يقتضى إحرازه قانوناً، ويقتل منتجاً لآثاره، ولو كان مشوباً بالبطالان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه، ولا يعفى الخارس من العقاب إحتجابه بأنه غير مدين بالبلغ المحجوز من أجله، أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أولفته أو العمل على التنفيذ.

الطعن رقم ٧٤٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١
من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحرازه ويقتل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطالان ما دام لم يصدر حكم بطلانه من الجهة المختصة فإن ما يفرضه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥
إن المنشور القاضي بإلغاء المحجوز الإدارية الصادرة في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ من إدارة الأموال المقررة، بناء على قرار وزارة المالية الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٣١ بتسقيط السلفيات الزراعية ليس له بطبيعته من القوة القانونية ما يحجر جريمة تهديد تحققت بجميع أركانها القانونية من قبل صدره.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤
لا إعتداد بذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بقوة التبديد ما دام تاريخ التبديد مذكوراً فيه، وما دام الطاعن لم يعرض لدى المحكمة الإستئنائية على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في إدانته وعدمها.

الطعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤

إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين، لم تسديد باقي الدين بعد ذلك لا يفي نية التبيد الذي وقع فعلاً قبل تسديد كامل الدين، ولا يخلى التهم من المسؤولية الجنائية التي توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع.

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢١

لا يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأموال المحجوزة قضائياً أو إدارياً أن يقع المحجز صحيحاً مسوفاً لكل الشرائط القانونية، بل يصح العقاب عليها ولو كان المحجز مشوباً بما يبطله ما دام لم يقض بطلانه قبل ونوع الإختلاس.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

إن توقيع المحجز الإداري بصورة مخالفة لتعليمات إدارية لا يتنافى مع وقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لأن المحجز يجب دائماً إحواامه ما دام قائماً ولم يقض بطلانه.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢٢

المحجز متى كان قد أوقفه موظف مختص فإنه - ولو كان باطلاً - يكون واجباً إحواامه حتى يقضى بطلانه. وإذا لم يحتس المحجز يكون مستحقاً للعقاب ولو كان المحجز باطلاً لعدم أهلية أحد شهوده.

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٦

إن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن يفي توافر نية الإختلاس لدى التهم.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٣/١/٤

إذا كان التهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته يدعى أنها مملوكة له، فإن تصرفه بعد خيانة أمانة معاقباً عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ولا يمنع من ذلك أن المحجز كان صورياً بطريق الواطل بين الحاجزة وبينه، وأن الحاجزة قد تخلصت بدنيها عليه وتنازلت له عن المحجز، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الإعتداء على المحجز على أساس أن التصرف في المحجز كان بعد إنقضاء المحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يلزم في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية. وعطأ الحكم في وصف الواقعة بأنها إعتداء على حجز

مع أنها في حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير له في سلامته، لأن العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة هذه الجريمة.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١

إن القانون يوجب إحزام الحجز ما دام قائماً ولم يصدر حكم بإطلاقه. ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز، قضائية كانت أو إدارية. والغرض من العقاب عليها هو إيجاب إحزام أوامر السلطة المذكورة. ومن ثم يتعين معاقبة من يخلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله. لأن في أخذ المالك حقه بنفسه وفي إختلاسه متاعه مع علمه بتوليح الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الإحزام الذي يقتضيه الحجز وإعتداء ظاهراً على السلطة التي أوقعت. فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين، مع علمهم بالحجز وباليوم اتحدوا للبيع، قد تعمدوا تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الأشياء المحجوزة لبيعها، وأورد الأدلة التي إحتد عليها في ذلك، فإنه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بإدانتهم. فإن هذا الإعتقاد لا يسوغ لهم الإعتداء على الحجز. والممسك به لا يلزم الحكمة بأن تحققه ما دام التعارض قبل توليع الحجز ليس من شأنه أن ينفي جريمة الإختلاس.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إن الإدعاء بطلان الحجز الموقوع على المزدوعات لتوقيمه عليها قبل الأوان لا يبرر الإعتداء على الحجز. فكل حجز واجب الإحزام ولو كان باطلاً مادام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١

إن العقاب في جريمة إختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الإختلاس من المدين المحجوز على ماله بل يتناول جميع حالات الإعتداء على الحجز مع العلم به ولو وقع ذلك ممن يتبين أن الحجز على أمواله كان بلا حق. ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة إنما هو إيجاب إحزام السلطة التي أوقعت الحجز، قضائية كانت أو إدارية. وفي إختلاس المالك متاعه، مع علمه بتوليح الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الإحزام الذي يقتضيه الحجز وإعتداء على السلطة التي أوقعت. ويكون العقاب واجباً ولو كان الحجز تحفظياً لم يحكم بشيئه في اليماد المقرر في القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه. ثم إن وفاء الدين بعد تمام الإختلاس لا ينفي الجريمة ولا يخلو المختلس من العقاب.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩/٣/١٩٣١
لا يشترط توقيع عقوبة إختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان مشرباً بالبطان ما دام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الإختلاس، ويكفي أن يثبت أن مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩
إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح إختلاس المحجوزات، بل دائماً إحرام الحجز ولو كان مشرباً بما يطله ما دام لم يقض بطلانه.

الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩
من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر على قيامها ولا يعفى من المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٠
لا يجدى التهم تمسكه بما ذهب إليه الحكم في حساب الحد الذى تنتهى به مدة الستة الأشهر، ذلك بأن الواقع من الأمر أن القوة الداخلة بين تاريخ إتفاق الطرفين على وقف البيع وبين اليوم الذى تمخذه لإيقاع البيع فيه - هذه القوة لا تتجاوز الميعاد الذى نصت عليه المادة ١٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية محسوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه، ليكون ما وقع فيه الحكم من خطأ حساب المدة غير مؤثر فى سلامة النتيجة التى إنتهى إليها ولا فيما رتبته الحكم من آثار قانونية.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠
البطلان المشار إليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٩٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدعى ولا يتعلق بالنظام العام، وعلى ذلك يسقط حق المدعى فى الدلع به إذا نزل عنه بعد إكتسابه طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فإذا كان التهم يسلم لى أوجه طعنه بأن الحكم ببطلان الحجز قد إستؤنف وإنتهى الإستئناف صلحاً وقبل التهم تثبيت الحجزين، فإن ذلك يلزم عنه صحة الإجراءات واستمرار الحجز.

الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٥
إن السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - وكون التهمة طاعنة فى السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة.

تعريف الأرض الزراعية

• الموضوع الفرعي : أركان جريمة تجريف الأرض الزراعية :

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣

- من المقرر أن القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتبني المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة، وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً أو بإتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويتصرف مدلوله إليه. وإذا كان الثابت بحضور جلسة المحكمة الإستئنائية أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة من إتلاف عمد إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص لتكون المحكمة قد قامت بإتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم ينحسر عن الحكم دعوى الإخلال بحق الدفاع.

- لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها الطاعن المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن فقدان الواحد أو كسر الفدان التي تنص فيها المخالفة ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائتي جنيه في حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- لما كان بالي ما يثيره الطاعن في طعنه يتصرف إلى جريمة الإتلاف التي لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجنائي الفعل - وهو إزالة الأثرية من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرراً من القانون مالف الذكر عن إرادة وعن علم، ولا نلزم المحكمة بأن تتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستطاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يرتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالي يقدر بقيمة معينة لما يضحى منه النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

- لما كان بالي ما يثيره الطاعن في طعنه يتصرف إلى جريمة الإتلاف التي لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص. وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجنائي الفعل - وهو إزالة الأثرية من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرراً من القانون مالف الذكر عن إرادة وعن علم،

ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث إستقلالاً عن المقصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا المقصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يثبت على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدّر بقيمة معينة مما يرضى منه النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ نصت في فقرتها الأولى على أنه : يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري وكان منطوق النأيم وفقاً لهذا النص أن تكون الأرض التي يجري تجريفها أو نقل الأتربة منها أرضاً زراعية لحسب، وإذا كان الطاعن لا يجارى في أن الأرض التي دين بتجريفها هي أرض زراعية فإنه لا يقبل منه ما يجويه في شأن نوع الزراعة القائمة بها أو درجة خصوبتها أو خروجها عن الدورة الزراعية.

الطعن رقم ٦٣٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

لما كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - والذي وقعت المخالفة في ظله - قد نص في المادة ٧١ مكرراً منه على أنه " يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري " وكانت المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون قد نصت على أنه " كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكرراً أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالسجن أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور الفدان التي تصم فيها المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة " وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس والغرامة معاً على خلاف ما نصت عليه المادة ١٠٦ مكرراً السالف بيانها من وجوب القضاء بعقوبة واحدة منها فقط فإنه يكون معيأً بالخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك وكان ما يقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة إتصلاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث بالي أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليه.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

مضى كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ٧١ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه : " يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري. ويصدر وزير الزراعة قراراً يحدده فيه شروط منع الرعي والمناطق الجائز منحها لها والأغراض المحظورة على سبيل الحصر بما يتفق مع العرف الزراعي ". وكانت المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون قد نصت على أن " كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكرراً أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن فقدان الواحد أو كسر فقدان التي تتم فيها المخالفة، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ". فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يعيه ويسرّج نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨

- إن جريمة تجريف الأرض الزراعية لتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية لإستعماله في غير أغراض الزراعة بغض النظر عن عمق التجريف ما دام إنه لم يكن لأغراض تحسين الأرض زراعياً أو المحافظة على خصوبتها.

- إن عمق التجريف ليس ركناً من أركان الجريمة.

الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٠

لما كان الثابت من مطالعة الأوراق والفردات المضمومة أن دفاع الطاعن إنحصر في أنه لا يجوز أرضاً زراعية وأن أرض النزاع عبارة عن حجر رمال مصرح لوالده بنقل الرمال منها وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه كما طالب ندب غيره لتحقيقه. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعدل دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها، ذلك أنه لو صح أن الأرض ليست أرضاً زراعية وإنما عبارة عن حجر رمال مصرح لوالده الطاعن بنقل الرمال منها فإن أحكام القانون المطبق لا يسرى عليه، وإذ ألغت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسله حقه ولم يعن بتصحيحه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٥

لما كان مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة تجريف الأرض الزراعية لا تستلزم قصداً خاصاً بل تنوّلها أو كائنها بتعلق الفعل المادى والقصد الجنائي المأم وهو إنصراف قصد الجاني إلى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وكان تحقق قيام هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير مقبض وكان الحكم قد أثبت - على ما تقدم ذكره - أن الطاعة جرفت الأرض - الزراعية بعمق ١٦٠ سم ولجم عن ذلك ضعف خصوبتها فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائلاً لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعة في الجريمة التي دانها بها.

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة جبع العياط الجزئية قد قضت بحبس الطاعن ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه، لإستأنف الطاعن ذلك الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت في هذا الإستئناف حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وعلى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشر آلاف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات، تأسيساً على أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣، رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان كل من يجرف أرض زراعية كما حظر على القاضى إيقاف تنفيذ العقوبة بشقيها، لم يصلح القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائى في الواقعة - أفراد من عقوبة الغرامة إلى حد أدنى عشرة آلاف جنيه وحظر إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنها تنظر بمحكومة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الأصلح للطاعن، كما أن الطاعن يفيد ما أجازاه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات وكان الحكم المطعون فيه قد زاد من عقوبة الغرامة لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، لما كان ذلك وكان الميب الذى شاب الحكم مقصوداً على الخطأ في تطبيق القانون لأنه يصحح حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القضاء أن تصحح هذه المحكمة الخطأ

وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقتضى بها حسماته جنية عن مساحة الأرض موضوع للجريمة والى نقل عن القدان وانحوم بها عليه ابتدائياً، وحتى لا يضار الطاعن باستئنافه وتأييده فيما عدا ذلك.

الطعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣

لما كانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه " يحظر تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة فى نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإدارى وتودع المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة. ويعتبر تجريفاً فى تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل التربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى ". مما مفاده أن تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ولا يقضى ترخيصاً على ما نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣. كما أن تجريف الأرض ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه، بما يطق والعرف الزراعى يضحى كذلك غير مؤثم فى هذا النطاق. لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه إنه جاء قاصراً فى إستظهار أى تجريف محل الإتهام كان لإستعمال الأتربة فى غير أغراض الزراعة أو تحسين الأرض الزراعية أو المحافظة على خصوبتها - على النحو المتقدم كما يبين من صفة الطاعن وصلته بالأتربة المضبوطة فإنه يكون معيياً بالقصور فى السبب.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩

- نصت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ - الصادر تنفيذاً لهذا القانون على أن " يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفاً إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض ولا يعتبر تجريفاً قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أية أتربة منها " ومفاد ذلك جواز تسوية الأرض دون نقل أية أتربة منها دون حاجة إلى تصريح بذلك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، عندما إستلزم ترخيصاً لتسوية الأرض الزراعية، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله.

- لما كان ما وقع فيه الحكم من خطأ قد حجب عمكة الموضوع عن تحقيق ما أثاره الطاعن من أنه لم يقم بتجريف الأرض بل قام بتسويتها - بدليل الشهادة التى قدمها - وهو دفاع يمد فى خصوصية هذه

الدعوى المطروحة هاهنا ومؤثراً في مصيرها، مما كان يقتضي من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته. اما وأنها لم تفعل. فإن حكمها يكون فوق خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في التسيب مطروباً على إخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

تحقيق

• الموضوع الفرعي : إجراءات الاستدلال :

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤
إن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق ليس مقصوراً على رجال الضبطية القضائية بل إن القانون يحول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣
إن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعزوه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع، ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا إلا أنه لم يوجب البطلان على إغفال ذلك.

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٩
إن القانون لا يحتم على الضابط الذى أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨
منى كانت المحكمة قد اعتمدت فى إدانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التى أدلى بها أمامها فى جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التى أوردتها فى حكمها ومن بينها إعراف المتهمين فى تحقيق النيابة وإعراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم. فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق فى القضية ودون أن يصلو من وكيل النيابة المحقق أمراً بنده لإجراء تحقيق معين.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣
لا يوجب البطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه فى الدعوى من إستدلالات، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم أو الإرشاد.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨
بمجرد إسنياف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل بحرفوا عن خط سيرهم العادى
بمجرد رؤية أفراد الدورية وظهروا أمامهم بمظهر الرية كما يستوجب الإيقاف للتحرى عن أمرهم، لا يعد
قبضاً.

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٨
القهى من ائحال العامة المفتوحة للجمهور والذى من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية
القضائية أن يدخلوه لتنفيذ القوانين واللوائح.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١/١٢/١٩٥٨
إن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا يقدح فى صحة هذا الإجراء أن
يكون التفتيش قد حصل فى غيبة الطاعن

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٩
إذا إستظهر الحكم أن الطاعن شوهد فى منتصف الليل يحمل شيئاً وما أن رأى سيارة البوليس تهدى من
سرعتها حتى قلل راجعاً يعدو، وأنه خلع حذاءه ليهل له الجرى، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التى
تبرر القبض عليه طبقاً للقانون.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٠
قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى لقود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى
الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية -
وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى لتحقق النيابة ما
ترى وجوب تحقيقه منها، وللمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد فى هذه المحاضر ما دامت قد
عرضت مع بالى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٧
المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تتحيز من إجراءات الخصومة
الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى تولفها على الطلب أو الإذن
رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريماً للمقصود فى خطاب الشارع وتحديداً بمعنى الدعوى الجنائية

على الوجه الصحيح دون ما سبقها من الإجراءات الممهدة لتشونها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨
من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيًا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما سبقها من الإجراءات الممهدة لتشونها، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢
لا يشترط في مواد الجنب والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدلالات على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة بالجلسة وذلك بغض النظر عما إذا كان محررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن.

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٦
لما كانت الطاعة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بطلان محضر الضبط فإن هذا الوجه من النعي يكون غير مقبول لما هو مقرر من أن الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا فضلاً عن أنه ليس في إغفال إثبات محرر محضر الضبط ببعض بيانات البطاقة الخاصة بالشاهد ما يعيب محضر. ومن ثم فإن ما تنهه الطاعة في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦
من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات من مواجهة التهم بغيره من التهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه، ومن ثم فإن الحكم إذ إلتزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضي معه تعييبه فيما إشتملت عليه أسبابه من تزيد في هذا الصدد غير مجد.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٦
إن القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرلاً مخصصة للإستدلال لا بد منها، فلم يوجب عليها تعيين خبراء
لكشف أمور هي في ذاتها واضحة بلزكها القاضي وغير القاضي، بل جعل القاضي مطلق الحرية لى أن
يقدر بنفسه الحقيقة التى يقتنع بها بمشاهدته الحسية.

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢
إن خطأ المحكمة فى نقطة من أهم نقط الإستدلال، وإستادها إلى دليل يقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق
لما يجب حكمها ويوجب بطلانته.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٤
محكمة الموضوع كامل الحرية لى أن تستمد إقتناعها من أى مصدر فى الدعوى تراه جديراً بالصدق. ولها
فى سبيل ذلك أن تأخذ بقول منهم على منهم آخر ما دامت مقتنعة بصحته.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٢٧
إذا قرر الطبيب أن بيد القهم إصابة وإستنتج أن هذه الإصابة تمتعه عن مباشرة أى عمل ولكن الشهود
شهدوا بأنهم رأوا هذا التهم المصاب وهو يطلق المعيار التارى بيده وأخذت المحكمة بشهادتهم دون تقرير
الطبيب فلا حرج على المحكمة فى ذلك لدعوله لى سلطة محكمة الموضوع بغير رقابة.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٤
إذا أخذت المحكمة بإعتراف المتهم الذى أدلى به لرجال البوليس واعتبرته حجة عليه فى إرتكاب الجريمة فلا
حرج عليها فى ذلك إذ هى حرة فى إسقاء الدليل من مثل هذا الإعتراف ولو لم يحصل بمجلس القضاء.

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٩
لا مابة محكمة النقض على ما هو داخل لاثناً تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق الإثبات وتهدبر
الأدلة.

الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢
من المقرر أنه لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس
بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يشاروها لا تعتبر من
إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها والتى لا يرد
عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريماً للمقصود لى

خطاب الشارع بالإستثناء وتحديداً لمنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات المهدة لنشوتها، ولا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها، وإذا كانت المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص عل أنه " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المنسوبة بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ويجوز فى هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة " فإن دلالة هذا النص أنه فى الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المنسوبة بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب فإنه يجوز لرجال الضبط القبض على المتهم واتخاذ كافي إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الإذن أو الطلب.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

— ن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت فى فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التى تتمخض عنها الوصف أو التكيف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعبر الجنائى كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

— إن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكالمة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى الجلب المخاض لإختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة. — ولو فى نطاق ذلك الجلب — على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها لإشروط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يسمح إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصص، وبالطريقة التى رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل مجله فى عمله، وإجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسليم إذن

المسحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادةه إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإلليم الجمركى، الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المجاورة، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تممر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تمحدد بقرار منته، وهو ما يتأدى إلى أن تغطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير إستيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها مسحة، يعد جلياً مخطوفاً.

— إن النص فى المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المتنوعة " يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع متنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما يشترط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المتنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

— لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ نص على أن " يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه <أ> كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ " وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مالف البيان، أن الجواهر المخدرة هى من البضائع المتنوعة، لأن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص مالف الذكر، يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جرمته جليها المؤثرة بالمادة ٣٣ آتفة البيان وتهريبها المؤثرة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعداد فحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد — وهى جريمة جلب الجواهر المخدرة والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المصدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره — أصلية كانت أم تكميلية.

— لما كان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهى اللغة العربية — ما لم يتصلر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها

المتهم ذلك ويكون عليه خاضعاً لتقديرها، فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية لم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بطرُوف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يذهب في وجه النعي إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإستعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الخصرص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراده، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يبدو أن يكون تعميماً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة.

- إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسرّسّلت بنقلها فيها بالنسبة إلى المتهم ولم تمنعن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لنهم آخر دون أن بعد هذا تناقضاً يعيب حكمهما ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهها قد وقع عليه من ممالك الباغرة، وهو في حقيقته دفع بامتناع المستولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة في قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة " وهو رد سديد وكاف في إطرارح الدفع، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحرّيات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمسّاكها عن الرد على دفاع لم يثّر أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدّد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوى على التسليم بأنها قد تناولته.

- لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب لتحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذي ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يثّره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- لما كان من المقرر في أصول الإمتداد أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمئنتها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن معنى الطاعن على الحكم إغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه - وهي بعد ولاتع ثابته بريد الطاعن لها معنى لم تسيره فيه المحكمة فأطرحتها - لا يكون له محل.

- لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند > ثانياً < على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تحت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبته في حق الطاعن عن أنه قد توافقت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إلتون بالصواب وبضحى النسي عليه في هذا المقام غير سديد.

- من المقرر أن تقدير جدية التهربات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع لمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان ما ألبه الحكم من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تحليه عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نفذ الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

- لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة فساد الحكم في الرد على الدلع الذي أبداه الطاعن الأول بطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

- من المقرر أن حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.
- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.
- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.
- لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن، بغير صحتة، يتمخض جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.
- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجنائي بأن ما يحوزه أو يحوزة هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه، وأن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بالقتناع القاضي وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بسأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرته في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.
- لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا " مثقلين " لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد عطاء ماذى وزلة قلم لا تنهى.
- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمها جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجرمة الجلب باعتبارها الجرمة ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجرمة التهريب الجرمي. أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم

عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي، لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٨

إن إجراءات الاستدلال أياً كان من يشارها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً لحكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود من عتاب الشارع بالإستاء وتحديداً لحضي الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشولها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها ولما كانت الإجراءات التي قام بها ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالإكثورية قد تمت لدى حالة الصامل بالنقد الأجبي، على ما أثبتته الحكم في مدوناته، فإنها تكون قد حصلت إستناداً إلى الحق المحول أصلاً لرجال الضبط القضائي مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب، وكان الطاعن لا يجادل في أن النيابة العامة لم تجر أية تحقيقات في الدعوى سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي وأن رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة كان بعد صدور الطلب النصوص عليه في القانون فإن ما ينادي الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

• الموضوع الفرعي : إجراءات التحقيق :

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٠

إن عملية عرض المتهم على شهود الإلزام ليست لها إجراءات معينة يوجب القانون مراعاتها.

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٠

إن نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سبباً لعلان المحاكمة ما دام الأمر فيه مطروحاً للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يدعى لها دفاعه في صده. وإذا فُتحت الحق بتمكينه الجني عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للإستيذان من صدق قوله إنه تبيته وقت الواقعة وتعرف على شخصيته، ذلك لا يجمع المحكمة من أن تأخذ بأقوال الجني عليه وتعرفه، إذ الأمر متعلق ببلوغ إطمئنانها إلى صحة الدليل.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٠

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تؤسس على التحقيق الشفوى الذى تجربيه المحكمة بنفسها وتسمع فيه الشهود فى مواجهة المتهم متى كان ذلك مستطاعاً. فإذا كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المعلنون فيه أن الطاعن طلب إلى المحكمة سماع شهود الدعوى ولكنها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون إجابته إلى هذا الطلب وردت على طلبه بقولها إنها سبق أن أجبته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود. وكان الظاهر من الإطلاع على مفردات الدعوى أن أحداً من شهودها لم يعلن إعلاناً قانونياً وكل ما هنالك أنه أجب عن أحدهم بأنه تولى، كما أعلن ورقة المدعى بالحق المدنى فى شخص وكيل محاميه لبعض الجلسات التى نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة، فإن إجراءات المحكمة تكون مشوبة بالبطالان ويكون الحكم إذن معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجربها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً، وإذن فالحكم الذى يبنى على التحقيقات الأولية دون أن تسمع المحكمة شهود الإثبات يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى ولت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومزود ذلك أن مأمور الضبط القضائى هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحضره وما دام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان له حرر المحضر بيده أو إستعان فى تحريره بغيره.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩

المعانة التى تجربها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطالان بسبب غياب المتهم وقت إجرائها، إذ المعانة ليست إلا إجراء من إجراءات التطبيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجباً. وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعانة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى تقدير سائر الأدلة. فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشئ فى صدد المعانة بل ترفع فى الدعوى على أساسها فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هى أخذت بها واستندت إليها فى حكمها.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦

الجاويز من مرؤوسى مأمورى الضبطية القضائية يساعدهم فى أداء ما يدخل فى نطاق وظيفتهم، فيما دام قد كلف بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة فإنه يكون له الحق فى تحرير محضر بما أجراه فى هذا الشأن عملاً بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

إن ما أوجهه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تخليف الشهود مبنياً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق، وإن كان هو الأصل الواجب الإتيان إلا أنه لا يترتب على عدم إتيانه بطلان ما يتخذ وكيل النيابة من إجراءات فى حالة الإستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما غوله القانون لساير رجال الضبطية القضائية فى المادتين ٢٤، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل أن هذا هو الواجب الذى يعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرؤوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

مضى كان قرار المحكمة بنذب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبى على الجنى عليه لم يصدر بنذبه باسمه بل بمنصبه، فقام بهذه المأمورية مساعده ولم يعرض الطاعن على ذلك - فإنه لا جناح على المحكمة إذا هى اعتمدت فى حكمها على تقرير المساعد.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٤

إن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً فى مواد الجنب بل هو يميز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بغير تحقيق سابق. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعرض على ضبطها، ولا ينازع الطاعن فى صدورها من محله، فإن ما يثيره فى طعنه فى شأن صحة محرر المحضر لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

إن قضاء محكمة القضاء مسطر على أن تغشى المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصححت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هنالك من الدلائل ما يكفى لإلتحاح مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرمة القانون على رجال السلطة دعوله إلى لدى أحوال خاصة، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خارج لرقابة محكمة

الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المرور لإجرائه أصبح عملاً مجرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه يارتكاب جريمة أو جنحة أو يشترك في ارتكابها. وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فإنما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة ولم يشترط للتحقيق المقصود الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرًا معينًا من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه لما تتأثر به مصلحة الجماعة، التي تسمو على مصلحة الفرد. وإذا فمتى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويقه إنقاذ هذا الإجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحاً إذ قضى برفض الدفع بطلان التفتيش.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفي لإهدار حرمة مسكنه التي كفلها القانون وأن تقدير كتابة تلك الدلائل موكلو سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع التي لا تعتمد نتيجة هذا الإجراء إن وجدت أنه لم يكن له ما يبرره، وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية بنص المادة ٩١ توكيداً لهذا المبدأ أو: شرط ألا يتخذ هذا الإجراء إلا في تحقيق مفتوح وهو التحقيق الذي تجر به سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تدبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون له وصل إلى علمها عن وقوع جريمة أو جنحة، ولم يشترط الشارع لهذا التحقيق المقصود أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة. وإذا فمتى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة لم يصدر أمره بتفتيش منزل المتهم إلا بناء على تحقيق أجراه أحد رجال الضبط القضائي الذي ندبه النيابة لإجرائه، ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الإجراء، وبنت في حكمها العناصر التي رأت منها قيام المرور لإتخاذها، فإن ما يبره الطاعن من بطلان التفتيش وبطلان الأمر الصادر بإجرائه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٣

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة نفسها فى الجلسة، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، وإذن لمعى كان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة تأجيل نظر الدعوى لسماع شهادة الشاهد، ولكن المحكمة لم تستجب له، ولضت يادانته دون أن تسمع شهوداً، أو تجرى تحقيقاً، وكذلك فعلت المحكمة الاستئنائية فرفضت فى الدعوى بتأييد الحكم المستأنف، دون أن تسمع من الأخرى شهوداً، فإن الحكم يكون معيماً واحياً بقضه.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٣

إن إيراد أدلة الإثبات وتعويل الحكم عليها لإطمتنان المحكمة إلى صحتها يفيد دلالة أن المحكمة قد أطرحت أقوال شهود النفى التى أبديت فى التحقيق الابتدائى.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ٥/٤/١٩٥٤

لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً فى مواد الخنج، وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمرفعتها فى الجلسة ثم قالت إنها تؤسس حكمها على هذا التحقيق - فإن النعى على الحكم بالقصور لعدم رده على المطاعن التى وجهها اليهم إلى التحقيق الابتدائى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٤

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يشترط للتحقيق المفتح الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو إستظهر قدراً معيماً من أدلة الإثبات وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء غل يلها إحتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التى تسمو على مصلحة الفرد. وإذن لمعى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل الطاعن بناء على التحقيق الذى أجراه والمرفته محكمة الموضوع على كفاية هذا التحقيق لتسوية إجراء التفتيش وإن ألدفع بطلان أمر التفتيش لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٨

إن ما قام به رجال المجانة من إقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب رابين منها يحملان سلاحاً نارياً فى وقت متأخر من الليل لا يصلو أن يكون صورة من صور الإستيقاف لقتضه بادئ الأمر ملابس جديده هى سرة السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة التفتيش.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١

لا جدوى للنهزم لما يشهده في خصوص بطلان الإجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي، لأن الذي أجراه معاون نيابة من غير إنداب خاص. إذا كان الثابت أن محامياً حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من مبدئه وحصل الإجراء بحضوره بدون إعراض منه، الأمر الذي يوجب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق وتقديم لبيان هذه الحالة موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٨

إن طلب المعانة هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها ما دامت هي لم تر محلاً لذلك إكتفاء بالأدلة التي أعادت بها في إدانة المتهم.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠

لا يشترط في التحقيق الذي تجر به النيابة أن يسفر عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٤

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكتابتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكتابتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معطب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦

لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق قد أتم ما بدأه منها قبل إنتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانوناً.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥

المكان الذي يختاره المحقق لإجراء التحقيق يترك لتقديره وحسن إختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١/٢١/١٩٥٧

لم يشوِّط الشارع في التحقيق المقترح في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يصبه السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أرواه الإذن.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٧

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلاً. ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٧

متى كانت القضية التي ندب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجره معاونو النيابة عند نذيرهم لإجرائه صلة التحقيق القضائي، فلا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجره غيروه من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم، فإن الدفع بطلان محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ٤/٩/١٩٥٧

تعيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثر له على سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١/٢٧/١٩٥٨

إن استدعاء النيابة العلييب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة لتلغوية تعيد إعتدائه عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد التهم، ليس فيه ما يشوب الإجراءات في شيء.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٦/١٦/١٩٥٨

إن الحماية من إجراءات التحقيق التي يترك أمر تقدير لزوم القيام بها إلى السلطة التي تباشره.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١/٢٢/١٩٥٨

التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذير ذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينصه عنه إن أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة

بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه، وفيما عدا ما تقدم للمأموري الضبط القضائي كما جرى عليه قضاء محكمة النقض، إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخللوا لتنفيذ ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون لى إجراءاتهم على القانون.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قسى ١٠ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧
تنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن مأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصراً بهذه المادة ومنها الجنائيات ومؤدى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبساً بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على إتهامه.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قسى ١٠ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣
تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق الذى يوجب القانون لها شكلاً خاصاً.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قسى ١٢ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٣
لم يتطلب القانون أن يكون إرسال أوراق الإنابة بعد تنفيذها بطريق معين، وإن جرى العرف على أن يكون ذلك عن طريق وزارة الخارجية. وليس فى تسليم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضى العسكرية بسوريا مباشرة دون وساطة وزارتي العدل والخارجية مساس بحق من حقوق المتهم.

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ مكتب قسى ١٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠
يشروط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التى تباشره إستصحاب كاتب لدوينه - فإذا كان المخضر الذى حرره مأمور الضبط القضائي بإنتداب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط اللازم لإعتبار ما يجريه تحقيقاً - إلا أن هذا المخضر لا يفقد كل قيمة له في الإستدلال. وإنما يؤول أمره إلى إعتباره محضر جمع إستدلالات. ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للإذن بالتفتيش لأن يكون مسبوقاً بتحقيق باشره سلطة التحقيق بل يصح الإستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الإستدلالات، فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن بطلان المخضر الذى حرره الضابط المنتدب للتحقيق.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٧٠

يجوز النيابة أن تقوم بالإطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجباً ولا يظل غياب المتهم هذا الإجراء، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدمه المحكمة وهي على بينة من أمره - كما هو الشأن في سائر الأدلة.

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

ليس في حضور الضابط إستجواب النيابة للمتهم ما يجب هذا الإجراء أو يطله في وقت كان مكشولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٨

مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق، هو أن المحاضر التي نعتت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مدل بمساع الشهود وإجراء الماينات وإستجواب المتهمين دون أوامر التفيش التي يصدرها المحقق، ذلك لأن أمر التفيش وإن كان يعتبر إجراء متعلقاً بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩

تكليف وكيل النيابة عند إنقاله التحقيق لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تحليفه اليمين إستثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية، أمر جائز قانوناً ما دام ما إتخذه وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين مناهة ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق، ولا يغير من الأمر شيئاً عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق إلى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٦

مضى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلال أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين ولدت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق - فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها، علوًلاً له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفيش مسكن المتهم، دون تولف على إتخاذ أى إجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح

التحقيق بتفتيش منزل المتهم، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانوناً أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو من تدينه لذلك من مأموري الضبط القضائي.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٤
الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة، إنما يتعلق بحالة قيامه بإنشاء ضبط الجريمة المتلبس بها - فإذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما، فإن للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أعطرت بالواقعة وبأشرت التحقيق - أن تسمع من يرى لزوماً لسماعهم من الشهود، كما أنه لا أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة، فإذا لم يفعل فلا شيء يجب الحكم.

الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤
لم يرتب المشرع الإعلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية في شأن تمييز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم ما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبط القضائي، ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمخبر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التمييز فإن النقص ببطان الإجراءات يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦
من المقرر أن التحقيق الذي تلتزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقاً بالدعوى ومتصلاً بها ومنتجاً فيها. ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة إيطاوية لا تتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجاً منها، فإنه لا تشرب على المحكمة إن إمتنت عن توجيهها.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٣
تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً، فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى سلامة الدليل المستند من عملية الإسعاف فإنه لا يجوز مصادرتها في إعتمادها

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠
الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حده إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لصلة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي وردت في

الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور - تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكمة من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جبراً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها، فإذا كانت الجرائم من إختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة. ومتى كانت دائرة المستشار الفردي المختصة قانوناً بنظر جنائية إحرار السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى بالنسبة إلى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة، فإن الدفع بعدم إختصاص محكمة الجنابات المشكلة من مستشار فردي بنظر الدعوى لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣
تعرف كلب الشرطة على التهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلاً خاصاً. ولما كانت المحكمة قد استندت إلى إستراف الكلب كقرينة تعزز بها أدلة البوث التي أوردتها ولم تعبر هذا الإستراف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين، فإن إستنادها إلى هذه القرينة لا يجب الإستدلال.

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٤
ليس في المواد من ١٣٤ إلى ١٤٣ الواردة في الفصل التاسع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا في القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون أو في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون ما يوجب تنفيذ أمر الحبس الإحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد. ومن ثم فلا محل لما أثير من بطلان عزل الطاعن الأول عن زميله عند حبسهم إحتياطياً.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١
لا يوجب القانون سماع أقوال التهم أو إستجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي إلا إذا كان مقروضاً عليه نفاذاً لأمر من مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق، أو قبل إصدار أمر بحبسه إحتياطياً، أو قبل النظر في مد هذا الحبس.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩
إن النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذي يقضي بأنه يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تبشره السلطات المدنية مع رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربي في جميع الأحوال - لا يخاطب النيابة ولا يضمن أي قيد على حقها في مباشرة سلطاتها التي لا يحكمها إلا قانون

الإجراءات الجنائية - وهو لا يعدو أن يكون إجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية في حالات التحقيق التي تباشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة - بناء على نذب المحكمة إياها في أثناء سير المحاكمة - باطلاً وهو يطلان متعلق بالنظام العام لمساره بالتنظيم القضائي ولا يصححه رجاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١١/١٣/١٩٦٧

إذن النيابة لأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعاً عليه بإمضاء من أصدره لأنه وفقاً للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة بمعامل الموظفين - الأمرون منهم والمؤثرون - بمقتضاها، ولتكون أساساً صالحاً لما ينشئ عليها من نتائج. ولا يكفي فيه التوقيع الشفوي بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره إقراراً بما حصل منه - وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً ويضحي عارياً بما يفصح عن شخص مصدره. ذلك أن ورقة الإذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن مصدرت عنه على الوجه المصير قانوناً. ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأي طريق من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا ينشئ عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الآذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بوثيقة صدور الإذن باسم مصدره بل بالشكل الذي ألغى فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٨

ليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي التحقيق ما يعيب إجراءاته.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٧٠

من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته، إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسهه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهها ما دام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً. كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبط للإعتراف لا معنى ولا حكماً.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨

لا يوجب القانون في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنائيات. كما أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة، فإنه ما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى واستمعت إلى أقوال الشهود فيها وبتت قضاءها على روايتهم إلى جانب حقها في إستناط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها التحقيقات الإدارية فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير صديد.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥

— مفاد نص المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحقق هو الذى يثبت من شخصية المتهم، ولم يوجب القانون واجباً على المحقق أن يبين المتهم عن شخصيته، كما لم يوجب بطلاناً لإغفاله ذلك، طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص، وهو ما لا يمارى له الطاعن.

— إن إختيار المحقق لمكان التحقيق يترك لتقديره، حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥

الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمات الجنائية يجب أن تنبى على التحقيق الشفوي الذى تجرته المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ولا يجوز لالفتات على هذا الأصل الذى إلوضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

مضى كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في باب — التحقيق بمعرفة النيابة العامة المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ أجازت للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزلاً غير منزله متى إتضح من إشارات قوية أنه حائز أشياء تتعلق بالجريمة، وإذا أجازت لها أن تراقب المحادثات السلوكية واللاسلكية متى كانت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة، قد إشرطت لإتخاذ أى من هذه الإجراءات الحصول مقدماً على إذن بذلك من القاضي الجزئي الذى يصدر الإذن بعد إطلاعها على الأوراق وسماعه إن رأى لزوماً لذلك، أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو مراقبة المحادثات المتصلة به — فإن مفاد ذلك أن الإذن الذى يصدره القاضي يشي من ذلك إنما هو من إجراءات التحقيق. وأن للقاضي مطلق الحرية في الإذن أو الرفض، فإذا صدر الإذن من القاضي فإنه يتطوى على إظهار رأيه بأنه إقتنع بمجدية وقوع الجريمة ومن ثم يعارض مع ما يتطلب في القاضي من غلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج

المحسوم وزناً مجرداً وتتوافر به الحكمة التي تنهاها الشارع من حره شبهة تأثر القاضي برأى سبق أن أبداه
لى الدعوى صوتاً لكأنه القضاء وعلو كلمته بين الناس.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٢

- إن الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله
ومناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرًا للثمة أو يعترف بها إن شاء الإعتراف. وإذ كان يبين من
الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائى لى محضر ضبط الواقعة من أقوال
التهمة بما فيها الطاعة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلًا لما أبدته أمامه وإعتراف من إعترفت منهن لى
حقها وحق غيرها من التهمات لى نطاق إدلائها بأقوالها لا يعد إستجواباً ولا يخرج عن حدود ما نيط
بأمور الضبط القضائى فإن ما يثوره الطاعة فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

- إن غلو التحقيق الابتدائى من مواجهة الطاعة بالشاهد وبالقوى التهمات لا يوجب عليه بطلانه، بل
يكون لها أن تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة
وهى على بينة من أمره، كما هو الشأن فى سائر الدعوى. ولما كانت الطاعة قد انصرفت على الدلع
بطلان التحقيق الابتدائى دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها بالقوى التهمات أو بشاهد الإلبات وكان ما
إنهى إله الحكم المطعون ليه من رفض الدلع سديداً فى القانون، فإن ما يثوره فى هذا الصدد لا يكون له
محل.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤

تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه
أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه. ولم يشترط القانون
شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى
بتنفيذ الإذن الصادر من القاضي الجزئى. بمراقبة الأحداث التليفونية، كما أنه لا يلزم أن يعين فى هذا الأمر
إسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الإذن. وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصغر الأمر
مخصصاً بإصداره وأن يكون المندوب لتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين. ولما كان النائب من
مدونات الحكم أن أحد جهات مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات من نشاط
الطاعة فى تسهيل دعاة الأخريات وأنها تسعين بذلك بالتليفون الموجود بمسكنها، وقد عرض هذا
المحضر على وكيل النيابة المختص لإستئذان القاضي الجزئى فى مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه
من محادثات المخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قمر وكيل النيابة يعرض المحضر على القاضي الجزئى

المختص لإصدار الإذن بمراقبة تليفون الطاعة فاذن بذلك فأشور وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الإذن الصادر من القاضي، وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الأدب - وهو من مأموري الضبط القضائي المختصين - بمراقبة تليفون الطاعة وتسجيل المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على إذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعة ومسكها. وإذا كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار إليها تنصب على تنفيذ الإذن الصادر من القاضي الجزئي وتنصرف عبارتها إلى أن يقوم بهذا الإجراء أى من مأموري الضبط القضائي المختصين، فإنه لا يجب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه إسم المأمور المتدرب لإجراء المراقبة ولا يقدح في صحة الإجراء أن يفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يعين مأموراً بعينه. ومن ثم يكون الحكم إذ أطرح الدفع البدعي من الطاعة قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠

من المقرر أن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو لهما مباشرة من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق وما يصدره من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون إذ أن الحكم هو قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً في موضوع دعوى رفعت إليها وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في حين أن أوامر مستشار الإحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءاً من قضاء الحكم، ومن ثم فإنه لا محل لإعتصام هذه الأوامر لا يجرى على الأحكام من قواعد البطلان. ولما كان القانون. قد حلا من وجوب إشتغال قرارات مستشار الإحالة على إسم من أصلوها فلا وجه للقول ببطلانها لإقتال هذا البيان في ديارها - هذا فضلاً عن أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إبتصافها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٦

التي على التحقيقات الأولية بالقصور مردود بأنه لا يعدو أن يكون تعيياً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٦

لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق الدفاع الذي يتمسك به ليس له من بعد التمسك عليها إلتفاتاً عن هذا الأمر الذي لم يطلبه.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٥

إن ما يثيره الطاعن الأول في خصوص لعود النيابة العامة عن إجابة طلبه وإجراء معانة الحجره التي كانت بها المضبوطات لإثبات عدم صله بها لا يعدو أن يكون تضييماً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لما لا يصح سبياً للتعلي على الحكم وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطاعن قد طلب إلى المحكمة إجراء معانة لمكان الضبط أو سماع شهود معينين، فليس له من بعد أن ينعي عليها لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١/٢٦/١٩٧٦

من المقرر أنه متى واجهت محكمة الموضوع مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٣/١٤/١٩٧٦

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يندهم في مذكرته المقدمة بعد حجب الدعوى للحكم - سواء بتصريح منها أو بغير تصريح - ما دام قد سبقها دفاعه الشفوي بجلسته المرافعة ولم يتمسك فيه بهذا الطلب.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧٧

- إختيار مكان التحقيق أمر موزك لتقدير المحقق حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة.
- إن مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يوجب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسيغه على صاحبه من إختصاصات وإمكانات لا يعدو إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستغل على التهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكماً.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٢/٢١/١٩٧٧

إن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجري في دار الشرطة لمرودود عليه بأن إختيار المحقق لمكان التحقيق موزك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧
إن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لحلوله من مواجعتها بباقي التهمين مردود بأن الواجبة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المخطوطة قانوناً على مأمور الضبط القضائي إتخاذها.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣
أنه وإذا كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يديه التهم من أوجه دلائل وتحقيقاته، إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض عن ذلك، بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحميل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٩
العبرة في المحاكمة الجنائية بإقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبة بالأعذار بدليل دون غيره، وكان من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراها رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في الظل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣
لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/٦، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعنين أن جرمهم قد لا تتسع لكمية المخدر الكبيرة المضبوطة مع كل منهم، ونفى على النيابة لمرددها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نفى بقيد منه التهمون، دون أن يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يبدو أن يكون تمييزاً للتحقيق الذي في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦
إن وجود نفى في بعض نقاط التحقيق - بغرض وجوده - لا يبدو أن يكون تمييزاً لتحقيق النيابة ما دامت الطاعة قد تنازلت ضمنياً عن طلبها في هذا الشأن وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلاً لإجراء تحقيق تكميلي إكتفاء بما هو معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكلول لتقديره ومخاضه لسلطانه دون معقب لأنه لا يقبل من الطاعة التمس على الأمر في هذا الصدد.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

لما كان البين من محضر تحقيق النيابة أنه تم تحريز المضبوطات وقدمت لها مع محضر ضبط الواقعة وأثبتت الإطلاع عليها وقامت بفضها بعد أن تأكدت من سلامة أختامها فإن ما يثيره الطاعان فى هذا الشأن لا يمدو لى حقيقة أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسألة واقعة مستقل قاضى الموضوع بحجة التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها مما يضى مع النعى على الحكم فى هذا الوجه من الطعن فى غير محله.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٨

مضى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت والقول بغير ذلك يؤدى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على كل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عنها، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية عس إلتزام الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها وبالتالي فإن الطلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيولها القانونية الممكنة كما ينسبط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العينى للطلب وقوة الأثر القانونى للإرتباط ما دام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده. أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضاً لتخصيص بغير تخصص والزمام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر، الأمر الذى تأذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

لما كان ما سطره الحكم بشأن الخلاف بين تحريز زجاجة متحصلات المدة والمطروف المحصى عليها إما بنين فى ذات الوقت عن أنه خلاف ظاهرى ما دام المطروف المحصى على ذات الزجاجة محضوم بخاتم نفس الضابط بما يحتمل القول أنه قصد إلى تحريز الزجاجة بكتامه على هذه الصورة، وهو ما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقاً فى شأن هذا الخلاف الظاهرى تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى القول

بالشكل في الدليل المستند من نسبة متحصلات المدة المرسلة للطلب الشرعي إلى المظنون ضده وما كان لها أن تستيق الرأي قبل أن تستوي من صحتة عن طريق تحقيقه، أما وقد تعدت عن ذلك فإن حكمها يكون معيباً، فضلاً عن فساد إسنادها بالقصور.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

لما كان النمي بخطأ الحكم في الإسناد حين رد على الدفاع بطلان الإعوان لصدوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالأوراق، مردوداً بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويجب أن يقرره في المحضر " ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرب القانون واجباً على المحقق أن يبين المتهم عن شخصيته كما لم يرب بطلاناً لإغفاله ذلك، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يخفى فيه الطاعن، ومن ثم فلا يجدي روى الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا المقام إذ أن من المقرر أنه لا يجب الحكم بالخطأ في الإسناد - بفرض صحتة - طالما أنه لا أثر له في منطوق ولا في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٧ منه على أن " لكل من يدعي حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمقتضى مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي. وفي هذه الحالة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحوره وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة " . ونص في المادة ٢٨ منه على أن " الشكوى التي لا يدعي فيها مقدمها بمقتضى مدنية تعد من قبيل التبليغات. ولا يعتبر الشاكي مدعياً بمقتضى مدنية إلا إذا صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب في إحداها تعويضاً، وواضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الإدعاء بالحقوق المدنية في مرحلة الإسناد والإسناد والتحقق أن يكون بطلب صريح سواء في الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو أثناء سير التحقيق. لما كان ذلك، وكان بين من المقررات المضمومة أن حماس الطاعن قدم أثناء سير التحقيق مذكرة بصفته مدعياً بمقتضى مدنية ضمنها طلب سماع بعض الشهود أشر عليها وكيل النيابة المحقق بما يفيد إرفاقها بالتحقيق. كما إشتملت الأوراق على ما يفيد قيام الطاعن بسداد رسوم الإدعاء المدني بقرش صاغ واحد ضد المظنون ضدهما، ومن ثم فقد إنتقلت للإدعاء بالحق المدني مقومات الطلب الصريح ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠
نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم إستجابتها لطلب سماع أقوال باقي مستأجرى العقار لا يعدو أن يكون نصيباً لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب إستكماله وهو ما لا يصح سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤
من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما عوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية لدى الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الإستدلالات من الإستماع بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهيّاً أو بالكتابة بغير حلف معين.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦
"لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقع بإعتباره متدبياً من النائب العام وهو ما لا يجارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان متدبياً ممن يملك نديه قانوناً" وكان يكفى في أمر التدب للتحقيق أن يثبت حصول هذا التدب من أوراق الدعوى فإن ما ألبسه الحكم يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى بطلان إذن التفتيش.

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨
لما كان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ، فلا يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر لها لأن له في نطاق حجته المرفقة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤
- من المقرر أنه لا يقدر في إستدلال الحكم إنتاؤه على أدلة لا يجمعها التاسق التام ما دام قد إستخلص الإدانة منها بما لا تتألف فيه.
- من المقرر أن شكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

- لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه يستخلص أقوال الشاهدين كما أدليا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم إلا في أحدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل - بفرض وقوعه - لا يضيغ أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق.

- لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يؤثر في النظر إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن حكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها.

- لما كان عامي الطاعن لم يعرض على سماع أقوال الشاهد بغير عيّن وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من بعد - إذا هو يعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت الشهادة لا تكامل عناصرها قانوناً إلا بخلف اليمين إلا أن ذلك لا ينسب عن الأقوال التي يدل بها الشاهد بغير حلف عيّن أنها شهادة، فالشاهد من إطلع على الشيء عياناً وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن - يحلفها ولا كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال والد المجنى عليها التي أهداها بجلسة المحاكمة بغير حلف عيّن فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها.

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان.

- من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القننى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القننى تالفاً يستصمى على الملازمة والتوفيق.

- محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها وما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك.

- التناقض الذي يطل بالحكم هو الذي يكون واقعاً في الدليل الذي تأخذ به المحكمة لجعله متهدماً متناقضاً لا شيء منه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً نتيجة سليمة يصح منه الإعتماد عليها والأخذ بها.

- من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة الجزم فيما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له.

- أبعاد الحكم بدليل إجمالي غير قاطع فيه ما دام قد أسس الإدانة على اليقين.

- إذا كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجع بين آراء الخبراء المتعارضة.

- إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب.

- من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

- إذ بين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى من جانبها لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما أثاره الطاعن من إستماع وكيل النيابة المحقق للشهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه، وكان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح هؤلاء بالإطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات، وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الإطلاع على أقوال الشهود التي يقول أنهم أدلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة - فإن ما أثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطالان، ولا على المحكمة إن ألغيت عنه ولم ترد عليه، فضلاً من أن ما ينهيه الطاعن من ذلك لا يبدو أن يكون تضييماً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

وإذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يور ما ينهيه من إعراض النيابة العامة عن سماع شهود النفي، ولم يطلب من المحكمة إجراء هذا الخصوص، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، ولم ترى هي حاجة لإجرائه بعد أن إطمأنت من عناصر

الدعوى المطروحة أمامها إلى صحة الواقعة. ولا يعدو معاه أن يكون تعيباً للتحقيق الذى تم فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ مكتب قس ٣٢ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

— الأصل فى الإجراءات الصحية ويجوز فى حالة الضرورة مدب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق، وغلو محضر التحقيق من بيان الظروف التى دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفى قيام الضرورة إلى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكلو سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد فى محضر التحقيق يخالف الحقيقة، وكان معاه عدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف أمين الشرطة المنتدب اليمين غير مانع ذلك أن تحرير هذا المحضر يقتضى وجود كاتب لتدوينه والقرض أن هذا الكاتب غير موجود للعلو الذى دعا إلى ندب غيره وصلاحة أمين الشرطة ككاتب لمن تلحقه إلا بعد حلف اليمين، ومن ثم فإن الإشارة اللاحقة لواقعة الحلف فى محضر التحقيق وهو ما يقر به الطاعن — هى السبل لإثبات حصول هذا الإجراء.

— ليس فى حضور ضابط الشرطة التحقيق بما يجب إجراءاته لأن سلطان الوظيفة فى ذاته وما يسببه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراهاً ما دام لم يستطل إلى التهم بالأذى مادياً أو معنوياً إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبط للإعزاف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها تأثر إرادة انهم من ذلك حين أدلى بإعترافه ومرجع الأمر فى ذلك لمحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قس ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

قضاء محكمة النقض قد إستقر على إعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن المحكمة هى جهة التحقيق النهائية ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دلائله بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان قرار الإحالة ولا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إنصافها بالمحاكمة وهو غير جائز.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ مكتب قس ٣٢ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى لم إسعجت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التى بدأتها سلطة مختصة بكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب التهم وأن يتابع التحقيق فى مكان آخر غير الذى بدأه فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى وكان الثابت أصلاً

بالمقررات المضمومة تحقياً لوجه الطعن - أن وكيل نيابة مركز إدفو تولى إجراءات التحقيق بدائرة إخصاصه المكاني في الواقعة موضوع الدعوى المطعون في حكمها ثم إستوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة فأصدر إذناً بتفتيش مساكن الطاعين الكائنة بدائرة مركز إدفو فإن هذا الإذن يكون قد صدر ممن يملكه ويتنجم أثره القانوني مما لا محل معه لما يشير الطاعون في هذا الصدد.

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١

لما كان ما نصت عليه مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسؤول - وذلك في حالة فقد أو تلف أصناف من عهده - هو من قبيل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع إلى مراعاتها قدر الإمكان دون أن يترتب جزاء على عدم إتزامها فإن تشكيل لجنة الجرد التي قامت بمجرد عهدة الطاعن ممن يتولون الإشراف على عمله - بفرض صحته لا يترتب عليه بطلان أعمال تلك اللجنة، ويكون حكمه الموضوع مطلق السلطة في تقدير القوة التديلية لتقرير تلك اللجنة بمثابة دليلاً من أدلة الدعوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معقب عليها ومتى أخذت به فإن ذلك يلبد إتمامها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨١

- لما كان منى الطاعين على محضر الضبط خلوه من بيان إسم محرره لا يعيه ولا يمنع المحكمة من التعويل في قضائها بالإدانة على ما دون فيه طالما أن الطاعين لا ينازعون في أن محرره هو رئيس مكتب محذرات أسوط.

- سلامة إجراءات الضبط والتحريز من مسائل الواقع التي يستغل بتقديرها قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨١

عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون إستجواب المتهم بل يجوز رفعها في مواد الجلب والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٣

لما كان البين أن إجراءات تحقيق التزوير التي باشرتها النيابة خلال فترة الوقف إتصبت على ذات الأسند موضوع جرمي السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى، ومن ثم لأنها تقطع مدة التقادم بالنسبة لهاتين الجرمين لما هو مقرر من أن إجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التي يجري التحقيق فيها بل يمتد أثر الإنقطاع إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما هو الحال

فى الدعوى المطروحة. ولما كانت الضميمة لا يارض فى أن مدة التقاضى لم تكتمل منذ إنتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاودة المحكمة الإستئنافية نظر الدعوى وكان من المقرر عملاً بأشادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق تنقطع المقام ولو تمت فى غيبة المتهم لأن الحكم المعلن فيه إذ قضى برفض الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية معنى المدة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨

إختيار المحقق لمكان التحقيق موزكاً لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازها.

الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

— الإستجواب المظور قانوناً على غير سلطة التحقيق هو مواجهة التهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان مكرراً للتهمة أو يعزف بها إذا شاء الإعراف.

— من المقرر أن المواجهة كالإستجواب تعد من إجراءات التحقيق المظور على مأثور الضبط القضائى إتخاذها.

الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق فى غيبة المصوم مع السماح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق الملية لهذه الإجراءات وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الإطلاع على ما ألبه المحقق فى التحقيقات بشأن إجراءات وزن المخدر لأن ما أثاره فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون دافعاً قانونياً ظاهر البطالان فلا تلزم المحكمة فى الأصل بالرد عليه. فضلاً عن أن ما ينمى الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون تعبيراً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٠

مضى كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين فليس له من بعد التمسى على المحكمة لقودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

لما كان ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة مردوداً بأن إختيار المحقق لمكان التحقيق موزكاً لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازها.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤

لما كان إختيار الحقن لمكان التحقيق مبروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازها - وإذا كانت المحكمة فيما أوردته فيما سلف - قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أن إعراف المتهم إنما كان طوعية وإختيار ولم يكن نتيجة إكراه أدبي أو سادى، وإقتضت بصحته فإن ود - الحكم على ما دفع به المدافع فى هذا الشأن يكون كافياً وسافلاً بما لا شائبة فيه تشويه.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٣١

كل ما يكون من الخلل فى إجراءات التحقيق الإبتدائى مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع. والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم فى الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلتى التحقيق وتعبد القضية لسلطة التحقيق ثانياً

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٣٢

المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لها الحرية المطلقة فى تقدير ظروف الدعوى المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤول إليه إعتقادها. وإذا فرضت النيابة الرأى للمحكمة وصدر الحكم خالياً من الإشارة إلى هذا التوبيض فلا يصح أن يتخذ ذلك سبباً لنقضه، لأنه مهما يقال من أنه يحسن أن يكون الحكم مشتملاً على بيان كل مجريات الدعوى وما يقع فيها من تطورات فإن إغفال مثل هذا التوبيض الذى لا ترتبط به المحكمة أى إرتباط ولا شأن له بمجرى الحكم لا يبيح.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٣

- إن المواد ١٣٤ و ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات و ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بوجود حضور المتهم فى جميع أدوار التحقيق أمام المحكمة وبدعم جواز إبعاده عنها إلا فى الأحوال التى ينص عليها القانون، وذلك ليتمكن المتهم من مراقبة سير التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه إلى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله. فإذا أبعدت المحكمة متهماً، وسألت المدعى بالحق المدنى فى غيبته، ولم يكن إبعاده تشويش جسيم منه، طبقاً للمادة ٤١ "تشكيل"، أو غشبة تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى بالحق المدنى. طبقاً للمادة ١٣٦ "تحقيق"، فإنها تكون قد خالفت القانون فى ذلك. ولكن ما دام لم يثبت على تلك المخالفة مساس بمصلحة المتهم، وكانت الواقعة التى سئل عنها المدعى بالحق المدنى فى غيبة المتهم لا علاقة لها بالتهمة الموجهة إلى هذا الأخير فلا مصلحة له فى التمسك بهذه المخالفة.

- إذا قدم متهم في قضية مطروحة أمام المحكمة بلاغاً إلى البوليس يتهم فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعى في تلفيق شهادات ضدّه، وحقق البوليس هذا البلاغ، ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد تحقيقات البوليس، بعلّة أنه ليس لأية سلطة أن تباشر أى إجراء في الدعوى بغير إذن خاص من المحكمة ما دامت القضية مطروحة أمامها، فإن المحكمة تكون معقّنة في ذلك. لأن التحقيقات التى يستبعدتها خاصة بجرمة الإنفاق على تلفيق شهادة في القضية. وهذا الإنفاق ليس تحقيقه من إجراءات القضية التى لا يجوز لأحد التدخل فيها ما دامت منظورة أمام المحكمة، وإنّما هو خاص بجرمة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة، فللنيابة وللپوليس التصانّى حق تحقيق مثل هذه الجريمة. وللنيابة ولكل ذى شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتحدّى به لدى المحكمة، والمحكمة حرة في تقديره والأخذ به أو إطرأحه. ولكن إذا كان هذا الاستبعاد لم يضّر المتهم في شيء ما، لأن المحكمة تولت بنفسها إعادة التحقيق، وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذى استعدته. وباء على ذلك نذت شهادة هؤلاء الشهود. فلا مصلحة للمتهم في إثارة هذا الطعن.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٣٤

لا يجوز الدلع بطلان إجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم المطعون فيه بنى على تلك الإجراءات المقول بطلانها، أو كان لها أثر فيه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه. أما إذا كانت الإجراءات المدعى بطلانها ليس لها أية علاقة أو أثر بالحكم، ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه أمام المحكمة فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض، لإنشاء الصلحة من البحث فيها.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١١/١/١٩٣٤

الجرمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات. ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الختامى لتحقيق لوجودها في حق جميع مرتكبيها، فاعلين ومشركين. وكذلك كان أى إجراء يوقظ الدعوى العمومية بعد نومهها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم، ولو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم. وهذا هو المعنى الذى تصرّح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات في نعتها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص. من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها.

و إذن فالحكم الذى يعتبر الحكم النهائي الذى صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له، ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه في القضية عنها

من رفع إستئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض عن الحكم الإستئنافي، ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك التهم الممار من الإجراءات التي يترتب عليها إنقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له - ذلك الحكم يعتبر مغلطاً ومعيناً نقضه، لأن الصحيح قانوناً هو وجوب إعتبار ما رُفِعَ التهم الذي لم يهرب من طعون، وما صدر ضده من أحكام، قاطعاً لحضي المدة بالنسبة للمتهم الممار أيضاً وإعتبار إجراءات تسليم التهم الممار قاطعة للتقادم أيضاً، لأن هذه الإجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بضبط هذا التهم وإحضاره، لما لا يدع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٤
حق النيابة العامة في منع وكيل التهم عن الحضور وقت إستجوابها إياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر مائع قانوناً ولا يصح نقدها عليه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٢/٣/١٩٣٦
لِلنيابة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطراً أثناء سير الدعوى بما فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة، وللمحكمة أن تضم تلك التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٣٦
ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة الدفاع إلى طلبه الإنتقال محل الواقعة إذا كانت هي ترى أن هذا الإنتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه. فإذا طلب التهم إلى المحكمة أن تنتقل هي نفسها إلى محل الواقعة لمعاينته وإجراء تجربة فيه لإكتفت هي بتدب مهندس التنظيم لعمل رسم كروكي مفصل محل الحادثة بحضور النيابة ومحامي التهم واستدعت أصحاب الدكاكين المجاورة وصحبت أقوالهم وأطلعت على الرسم وصحبت أقوال المهندس الذي أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على ما حصلت من ذلك كله فلا تغريب عليها في شيء من ذلك.

الطعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٨/٦/١٩٣٦
لا مانع قانونياً بمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أدلى بها لجأه وعلى غير إنتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الإدلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي المبادرة إلى إلباتها، ولم تكن تسمح للضابط بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رُفْعَها في الأمر. وهذا المحضر يعتبر رسمياً لصدوره من موظف مختص بتحريره. فإذا وجد ضابط بوليس في مستشفى، وطلب إليه مقابلة أحد المرضى " وهو

منهم في جريمة " فادلي إليه بأقوال عن هذه الجريمة، وأيده في هذه الأقوال منهم آخر كان مريضاً بالمستشفى، فدون الضابط هذه الأقوال في محضر حرره خصيصاً لذلك، فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رصياً، واعتمدت على ما أثبت فيه من الأقوال. فليس في ذلك مخالفة للقانون في شيء.

الظعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٦
مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد ابتداءً من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجراء التحقيق. فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني، وإنما هو جمع إستدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات.

الظعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٣٦
إذا طلب الدفاع عن المتهم من المحكم إبعاد بعض شهود الإثبات عن لاعة الجلسة ربما يسمع شهود النفي، غشية التأثير عليهم، ولغرض الرأي للمحكمة في ذلك، ثم عارضت النيابة في هذا الطلب فلم تجبه المحكمة، فهذا من حقها ولا تترتب عليها فيه، حتى ولو كانت لم تنشر إليه في حكمها لتعلقه بإجراءات التحقيق بالجلسة التي تفصل فيها المحكمة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم فيها.

الظعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١١/٩/١٩٣٦
إن عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن المخالفات التي تبليغ إليه، كمقتضى المادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات، لا يوجب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى، بل كل ما فيه أنه يعرض الموظف للمسئولية الإدارية عن إهماله.

الظعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٢/٧/١٩٣٦
إن حق النيابة العمومية في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الحصول ليس مطلقاً، بل يشترط له أن يكون ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة. ومع ذلك إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها ما يستفاد منه أن حق النيابة هذا مطلق من كل قيد فلا مصلحة للمتهم في الظعن على حكمها لهذا النظر الخاطئ ما دامت هي لم تنزل في الحكم إلا على التحقيق الحاصل أمامها.

الظعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١/٤/١٩٣٧
الظعن في إجراءات التحقيق الحاصل بواسطة ضابط البوليس المحقق للجنة يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع حتى تقدر هذا التحقيق بما يستحقه. فإذا لم يبد لها فلا يجوز إبداءه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٧/١/٤

إن المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث عن غير قصد ولا تعمد كما لو أصاب قائد سيارة شخصاً بسبب مسيره بسيارته على اليسار أو بسرعة تتجاوز المقرر باللوائح. أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هي التي تنطبق عليه. فالجرح الذي يحدثه حلاق بجفن الجنى عليه بإجرائه له عملية إزالة الشفرة غير المرخص له بإجرائها يكون جريمة الجرح العمد. ولا ينفي قيام القصد الجنائي رضاء الجنى عليه بإجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفاءه، فإن ذلك متعلق بالبواحد التي لا تأثير لها في القصد الجنائي الذي يتحقق بمجرد تعمد إحداث الجرح.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٣

إنه من الواجبات المفروضة قانوناً على رجال الضبطة القضائية وعلى مرؤوسيه أن يحصلوا على جميع الإيضاحات وأن يجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع. وقيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي لعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها. وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها. وللمحكمة أن تستد في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمنها بالجلسة.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٣

المعيرة في إقتناع المحاكم الجنائية هي بما يتضح لها مما تجريه بنفسها من التحقيق الشفهي ومما يطرح على بساط البحث أمامها من عناصر الإثبات الأخرى. لمحض التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة وكل ما تخويه هذه المحاضر من إقرارات المتهمين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود، لا تعدو أن تكون من العناصر المذكورة، إذ هي في الواقع لم تحرر إلا تمهيداً لتحقيقها شفهاً بالجلسة، وهي بهذا الاعتبار خاضعة في كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود أمام المحكمة، فلأطراف الخصومة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير، وللمحكمة القول الفصل في تقديرها، فلها ألا تصدقها أو أن تدول عليها حسبما يهdy إليه إقتناعها. ولأصل في ذلك كله الحرية المخولة للمحاكمة الجنائية في تكوين عقيدتها والحكم فيما يطرح عليها لما يقوم بوجدانها. ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما إستثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص معين، كمحضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون

تحقيق الجنايات على إعتقاد ما دون لها إلى أن يثبت ما يفهم، لما يقتضى - خروجاً على الأصل - تقييد الشككة فى هذه الحالة بالأخذ بما يثبتته الحقائق فى هذه الخاصر كما يقع تحت سمعه وبصره وما لم يثبت التهم بأى طريق من الطرق القانونية ما يفهم.

الظعن رقم ١٢١٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢
إن عدم سؤال المتهم سواء فى تحقيق البوليس أو النيابة فى مواد الجنحة والمخالفات لا يعيب إجراءات المحاكمة لأن التحقيق الابتدائى ليس شرطاً لازماً لصحة المحاكمة إلا فى مواد الجنابات.

الظعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٤
إن عدم سؤال المتهم فى التحقيقات الأولية لا تأثير له فى صحتها ولا فى المحاكمة التى تبس عليها. وهذا فى مواد الجنب والمخالفات على الأصص لأن القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبقة بأى تحقيق.

الظعن رقم ٨٦٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥
- إنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجرىه النيابة فى التهمة الموجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق فى غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه. على أن الأصل أن العبرة عند المحاكمة هى بالتحقيق الذى تجرىه المحكمة بنفسها، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها. وفى هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالفاً للقانون. وهذه الصورة وحدها هى التى يصح فيها التمسك بطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية.

- إن المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق ليجوز للنيابة أن تقوم بمعاينة محل الحادث فى غيبة المتهم وله هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بيته من أمرها كما هو الشأن فى تقدير شهادة الشهود.

الظعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٨
إذا كانت التهم المقدم بها المتهم للمحاكمة أساسها كلها والقمة واحدة، وكان الحكم القباى قد قضى فى بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى، فإن الممول عليه فى ابتداء معاد الظعن بطريق التلص لهما يتعلق بالتهم جميعاً، سواء بالنسبة للنيابة عما قضى فيه بالبراءة أو بعدم القبول أو بالنسبة للمتهم عما حكم عليه فيه، يكون هو التاريخ الذى يصبح فيه الحكم القباى غير جائزة المعارضة فيه من التهم ولو أن هذه المعارضة لا يتعدى أثرها التهم المحكوم فيها بالإدانة. وذلك لما بين جميع التهم من الارتباط لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩
إن القانون لا يشترط أن يفرد للفتيش محضر خاص به، ليكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٤١/٦/٢
إن مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لإستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقاً مما يتمتع عليها إجراؤه في أثناء المحاكمة. إذ هي في هذه الحالة لم تقم إلا بتنفيذ قرار المحكمة بإعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانوناً.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٥
ما دام القانون لا يشترط في مواد الجنب والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة فإنه يجوز للقاضي أن يأخذ بما هو مدون في محاضر البوليس على إعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتي يتناولها الدلائل وتدور عليها المناقشة في الجلسة. وذلك بغض النظر عما إذا كان الذي حررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن. وإذا كان الدلائل لم يتناول بالبحث ما دون في تلك الأوراق ولم يطلب سماع الشهود الذين مثلوا لها مكتفياً بالظن عليها من جهة الشكل فقط، فإن ذلك يصح إعتباره تسليماً منه بصحة ما ورد فيها، ويبرر إستناد الحكم إليها.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٥
ليس للنيابة بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن تجرى تحقيقاً فيها سواء بنفسها أو بواسطة البوليس، بل إن التحقيق بعد ذلك لا يكون إلا للمحكمة وحدها تجر به بنفسها أو بواسطة من تدبه من أعضائها أو من الخبراء.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٧
كما يدخل في إعتصاص مأموري الضبطية القضائية أن يتخلوا ما يلزم من الإحتياطات لإكتشاف الجرائم وحبط المتهمين فيها. لأن عليهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات " أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل الوقائع التي يصير تبليغها إليهم... وعليهم أيضاً أن يتخلوا جميع الوسائل التحفظية للتمسك من ثبوت الوقائع الجناية... إلخ ". فإذا كانت واقعة الدعوى أن أحد المتهمين القيم في بيروت إتفق مع أحد جنود السلاح الطلي الإنجليزي على أن ينقل له مخدرات إلى القطر المصري نظير مبلغ معين، فتظاهر هذا الجندي بالقبول ولكنه أبلغ الأمر إلى البوليس الحربي الإنجليزي بقسم التحقيقات، ثم ذهب ومعه جنديان من هذا القسم إلى منزل المتهم، فسلمه هذا حقية فيها المخدر

وثلاثة خطابات، وعندئذ قبض الجنديان على المتهم ومن معه وعلى الجندي ثم الفرج عن الجندي ليعم التنفيذ حسب الاتفاق لإستقل سيارة تابعة للجيش الإنجليزي إلى القاهرة، ولما وصلها أرسلته السلطة الإنجليزية إلى مفتش مكعب المخدرات العام فأبلغه بتفصيل الأمر وعرض عليه الخطابات، فقبضها وأخذ صورها الفوتوغرافية ثم أعاد إلقائها وسلمها إليه، وكان ذلك بحضور ضابط من بوليس المخدرات بدأ في التحقيق وأثبت ملخص أقوال الجندي البريطاني وصور الخطابات في محضره وإستولى على الحقيبة وأودعها خزانته وأتفق مع الجندي على أن يعود إليه ليستلم الحقيبة وسلمها للمرسل إليه، ثم عرض المحضر على نيابة المخدرات فأذنت في تفتيش المتهمين ونازلهم، ثم إستقل الجندي سيارة من اغلظة وسلم الحقيبة والخطابات إلى هؤلاء المتهمين، وإذ ذاك هجم رجال البوليس الذين كانوا متوقين الأمر على المنزل لضبطها ثم لفشوا منازل المتهمين - ففى هذه الواقعة لا إعراض على ما يتخلله البوليس من الإجراءات لضبط المتهمين ما دامت هذه الإجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لإكتشافها. وكذلك لا إعراض على إستصدار إذن النيابة بالتفتيش مع وجود الحقيبة مودعة فى اغلظة لأن الإذن بهذا التفتيش له ما يوجه إذ هو لم يكن مقصوراً على الحقيبة، وقد يسفر التفتيش عن وجود مواد مخدرة أخرى غير ما فى الحقيبة أو عن وجود أوراق أو غيرها تساعد على ظهور الحقيقة.

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٤

إن قوام المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذى تجريه المحكمة بنفسها والذى تديره وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة. أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيداً لذلك التحقيق وهي، بهذا الاعتبار، تكون من عناصر الإثبات المروجة على المحكمة لتأخذ بها إذا إطمأنت إليها وتطرحها إذا لم تصدقها. على أن التحقيق الابتدائي ولو أنه شرط لازم لصحة المحاكمة فى مواد الجنائيات إلا أنه إذا فقد الملف المشتمل على محاضرته، فإنه يجوز للمحكمة أن ترجع إلى صورته التى تضمّن إلى مطابقتها للأصل.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٤

إن عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يوجب عليه بطلان الإجراءات، إذ لا مانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون إستجواب المتهم، بل يجوز رفعها فى مواد الجنب والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما.

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٤٤

إنه لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في الجريمة المسندة إليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود فذلك منها يكون خطأ. ولا يشفع لها في هذا الخطأ قولها إن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى فإن تمسكه أو عدم تمسكه لا تأثير له فيما هو واجب عليها إجراؤه من التحقيق.

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٥

إن خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي يمكنه الجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين للإستيئان من صدق قوله بأنه تينبه وقت الواقعة وتعرف على شخصه - ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية، أى من حيث طريقة السبر فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية. وإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال الجنى عليه فلا تجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بهما، لأنه معروف ومعلوم وهو إطمئنانها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي أحاطت به، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١/٢١/١٩٤٦

لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات في عملهم، ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية. فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان في الواقعة جريمة - أن يلجئوا إلى المختصين بالتحقيق لاستصدار إذن من النيابة في إجراء التفتيش، إلا إذا هم شاهدوا جريمة في حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض لحرية الشخصية أو حرمة مسكنه رضاء صحيحاً، ففي الحالة الأولى يكون لم ككل فرد من أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما يجدهونه مما له علاقة بالجريمة طبقاً للقانون، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء صحيحاً لرضاء المتهم.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٤٦

إن عملية التعرض لشهود المتهم ليست لها أحكام مقرر في القانون تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلاً، بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن مذكور التقدير فيها للمحكمة.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩

التحقيق الابتدائي ليس شرطاً لازماً لصحة المحاكمة في مواد الحطب والمخالفات إذ يجوز رفع الدعوى فيها إلى المحكمة بناء على تكليف المتهم بالحضور أمامها من قبل النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية دون إجراء أى تحقيق فيها. وإذن فإذا كانت الجريمة التي حوكم المتهم من أجلها حجة فبان ما يقع في إجراءات تحقيقها من بطلان لا يؤثر في إجراءات المحاكمة. إذ العبرة هي بالتحقيق الذي تجريبه المحكمة بنفسها في الجلسة.

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٦

ليس للمحاكم أن تبحث في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا شأسة بحث الدليل المقدم إليها والنظر في قوله في الإثبات أمامها. فإذا كان الحكم لم يستند في إدانة المتهم إلى دليل مستمد من استجواب المتهم في التحقيقات - ذلك الاستجواب الذي يعيه الدفاع، فلا محل للتعرض لهذا الاستجواب من حيث صحته أو علمها.

الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٤

التبليغ عن الجرائم ليس حقاً مقصوداً على من تقع عليه الجريمة وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كالة القيام به في مصلحة الجماعة.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢

إذا كان لم يمض بين يوم وقوع الواقعة وبين الحكم النهائي الصادر على المتهم وزميلة المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية، كما لم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في معارضة المتهم ولا بين الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم القاضي ببراءته إستناداً إلى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله بمضى المدة، فإن هذا الحكم يكون مخطئاً. إذ أن جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات إنقطاع المدة بالنسبة إلى جميع الشوكين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات. والحكم النهائي هو من قبيل تلك الإجراءات. وإذن فالدعوى العمومية في هذه الصورة لا تكون قد إنتقضت الحق في إقامتها.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٤

إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن إجراءات التحقيق يترتب عليها إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى جميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة.

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٨
إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لفرض رقابة فعلية على الوضعين تحت الرقابة كيلا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل. فإذا كان الطابت أن المراقب إنما ترك بلده مؤقتاً لمدر طوارئ ثابت ثم ذهب إلى مخفر البوليس في الجهة التي قصدها وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وبقي فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب البوليس بواقع الحال، فإن إدانته على اعتبار أنه خالف حكم تلك المادة لا تكون متفقة والفرض الذي من أجله لفرض العقاب، والحكم الذي يقضى بالإدانة يكون عطفاً.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٤٨
إن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترب عليه أى بطلان.

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٨
الأصل لى محاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة، والقانون لا يوجب لى مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي، فما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وصحت أقوال الشهود فيها وبنت لضاءها على رواياتهم، فلا يهم أن يكون الذى باشر التحقيق الأول لى الواقعة " واقعة الإمتناع عن بيع لأكهة بالسمر المحدد " هو وكيل النيابة الذى كانت عادمته هى التى أودت الشراء لحسابه.

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨
إن تعرف الشهود على التهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون لها شكلاً خاصاً، فإذا كان وجه الطعن يرمى إلى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه لى فإنه لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٤٩
إن القانون وإن كان يوجب أن يجرر مأمور الطبعية القضائية محضراً بكل ما يجره لى الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إيجابه ذلك ليس إلا لفرض تنظيم العمل وحسن سيره، فلا بطلان إذا لم يجرر محضر.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨

- عدم حضور المحامي لتحقيق النيابة لا يوجب عليه بطلان الحكم. لأن المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تجيز لها - من جهة - التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه ولا تحتم - من جهة أخرى - حضور المحامي وإلا كان العمل باطلاً.

- الأصل أن المحكمة الإستئنائية تحكم في الدعوى بطر إجراء أى تحقيق فيها. وما جاءت المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات إلا لتسوغ لها الأمر بما ترى لزومه من إستيفاء تحقيق أو سماع شهود. فهي في ذلك لا تصدر إلا عما تراه. وإذن فلا يطل حكمها إذا هي لم تجب المتهم إلى ما طلبه منها من المعاينات أو المضاهاة أو بيعة النفي لدخول كل ذلك تحت سلطة تقديرها هي.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩

لا يوجد مانع قانوني يمنع القاضي التحقيق في المواد المدنية - إذا سأل أحد الخصوم أو الشهود فيها - من نظر قضية جنائية يتهم فيها هذا الشخص المسئول وتكون مرتبطة كثيراً أو قليلاً بالقضية المدنية. ولو كان القاضي أثناء نظر القضية المدنية - المستقلة عن القضية الجنائية رغمًا من ارتباط موضوعهما - قد أبدى شعوراً شخصياً لا يبلغ درجة الرأي الصريح لأن هذا وحده لا يغير سبباً للرد.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

إن مراد القانون بعبارة " بيان الواقعة " الواردة بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما عرج عن هذه الأركان مما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كتاريخ الواقعة ومحل حدوثها ومآخذ الظروف المشددة للعقاب. فإن أعمل قاضي الموضوع ذكر شيء من ذلك محل بركن من الأركان التي لا تقوم الجريمة إلا على توارها جميعاً أو ما لا يسوغ زيادة المقوية التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفته للقانون. أما تقدير الأدلة التي توصل بها إلى تكوين عقيدته وإثباتها في الحكم ذلك الإثبات الذي هو مراد القانون من عبارة " بيان الواقعة " فأمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه. إذ هذا التقدير أمر نفسي يخفوت فيه القضية كما يخفوت في مثله كل الناس. بل قد يختلفون لدرجة التضاد ويستحيل أن يدعى أحد أن تقدير قاضي في هذا الصدد هو الحق دون تقدير قاضي آخر. وإذا كان لابد لعدم تأييد القضايا من الاعتماد نهائياً في هذا التقدير على رأى قاضي معين فقد اعتمد الشارع في كل ذلك على رأى قاضي الموضوع.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
إذا تراءت النيابة العامة والمدعى بالحق المدني بعد سماع شهادة الشهود فلا مانع في القانون بمنع من ذلك وإنما المنوع أن لا يكون النهم آخر من يتكلم.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧
عدم تصديق القاضي على شهادة الشهود - كموجب المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات - ليس من الإجراءات التي يوجب عليها بطلان الحكم. ويكفي لتأدية غرض القانون أن يوقع القاضي بآخر محضر الجلسة الذي يشمل شهادة الشهود وغيرها.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
جرى عرف أغلب الدول المتعدنية بالتعاون بينها على إجراءات التحقيق والقبض والتفويض بنبذ السلطة المختصة في دولة ما السلطة المائلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الإجراءات وإعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحاً تعتمد عليه الجهة التي نديتها إعتادها على ما تقوم هي به من ذلك. على أن هذا الذي أطرد عليه العرف الدولي ممكناً إستفادته أيضاً من نص المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات " أي قد يكون من الضرورات لإمكان العمل بهما ". وإذن فالتحقيق الذي يجريه قاض أجنبي بناء على نذبه من النيابة المصرية لتحقيق جريمة وقعت من مصرى في بلد هذا القاضي صحيح وبصح للمحاكم المصرية الأخذ به.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧
عدم إستيفاء النيابة كل التحقيقات لا يعنى المحكمة الإستئناف ما دامت هي قد إكتفت بتحقيقات محكمة أول درجة وأخذت بما جاء فيها.

الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩
محكمة الموضوع أن تقلد التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تمتد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالإدانة أو التبرئة. وإنما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعاً للوقائع وانتزاعاً لها من الخيال، وهو ما لا يسوغ له إتيانه إذ هو مكلف بتسبب حكمه تسيباً يبنى من جهة الوقائع على أدلة تنجها ومن جهة القانون على نصوص تقتضى الإدانة في تلك الوقائع الثابتة. على أنه إذا أتى في الحكم من الوقائع ما يكون مظهره أنه متزع من الخيال فإن هذا الحكم لا يسقط إذا

كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفي لنسيبه. إذ العمل الفاسد لا يطلل لصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر.

الطعن رقم ٢٦٤١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢٨
لا يصح الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان إجراءات التحقيق الابتدائي الحاصل أمام النيابة ما دام الطاعن لم يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة أول درجة لئلا يسمع شهادة الشهود بخلصة لأن تركه إياه مسقط لحقه فيه.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٦
يعين نقض الحكم إذا كان من مقوماته والمة جوهرية إعترتها المحكمة صحيحة لآئمة وهي لا وجود لها.
الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٣٠/٢/١٣
لقد كتاب المحكمة يعتبر أنه أحد الأماكن العمومية المعدة لحفظ الأوراق. وليس من الضروري أن يكون مكان الحفظ مخزناً عمومياً.

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣
إذا كان قانون تحقيق الجنايات قد أوجب مصاحبة الكاتب للمحقق في جميع إجراءات التحقيق من سماع شهود وتفتيش وغير ذلك فهو إنما أوجبه متى كان التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق "مادة ٦٣". أما إذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة فالمادة "٣٢" لا توجب حضور الكاتب إلا لتحرير محاضر شهادة الشهود.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣
ليس من شأن محكمة النقض البحث في خطأ الإجراءات السابقة على جلسة المحكمة التي تولت نظر الموضوع وفصلت فيه ما دام التهم لم يطن في هذه الإجراءات أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١
تأشير النيابة على أوراق مادة تزوير بحفظها وتفهيم الشاكي بالطعن بالتزوير أمام المحكمة المختصة لا يمكن إعتباره حفظًا بالمعنى القانوني الوارد بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات، إذ الحفظ المقصود بهذه المادة هو الذي يكون بعد أن تفحص النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة ليها وتزجج بعد ذلك أن الدعوى بالخالة التي هي عليها ليست صالحة لأن ترفع إلى المحكمة الجنائية.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٣٠
الإعراضات على إجراءات التحقيق يجب توجيهها بحكمة الموضوع طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات ولا سقط حق الطعن فيها وانتع عليه النظم منها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٣١
إذا كان التحقيق هو مجرد إستدلالات جمعها البوليس لا تحقيقاً أصولياً حصل بناء على أمر النيابة أو بانتداب منها وكانت النيابة قد اعتبرت تحقيقاً إدارياً وحفظته حفظاً إدارياً، فمثل هذا التحقيق لا قيمة له في قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
لم ينص القانون فيما يتعلق بالحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتابع في شأن القضاة، كما أن القانون الأهلي لم يأخذ بنظام الشهود. فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بينه وبين الشاهد لا يستدعي بطلان إجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد، بل الأمر في ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع. لم يأت رأت - بفرض وجود هذه الخصومة - أن تأخذ بتحقيقات الحقن أو بشهادة الشاهد كان لما ذلك، ولا يكون في توصلها على إجراءات التحقيق وشهادة الشهود في هذه الحالة ما يستوجب بطلان الإجراءات أو الحكم.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
إن القانون لم ينص فيما يتعلق بالحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتابع في شأن القضاة، كما أن القانون الأهلي لم يأخذ بنظام رد الشهود. فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بين المتهم والشاهد لا يستدعي بطلان إجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد، بل الأمر مرجعه في كل الأحوال إلى تقدير محكمة الموضوع وعليها يقع عبء وزن هذه التحقيقات والشهادات وإعطائها قيمتها القانونية بعد مراعاة كافة الظروف والإعتبارات المحيطة بالدعوى، فإذا رأت في النهاية أن الخصومة المزعومة - على فرض صحتها - لا تنبع من الأخذ بتحقيقات الحقن أو شهادة الشاهد كان لما ذلك بحكم ما تملك من سلطة التقدير المطلقة ولا يكون في توصلها على إجراءات التحقيق وشهادة الشهود في هذه الحالة ما يستوجب بطلان الإجراءات أو الحكم.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٣١
مجرد نظر القاضي في طلب الإفراج عن متهم لا يعتبر إبداء لرايه في موضوع الدعوى. إذ كل ما يبحث فيه القاضي الذي ينظر في مثل هذا الطلب هو ما إذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الأحوط بقاء

الطالب محبوساً أم لا. أما كون الطالب مجرمًا في الواقع أو غير مجرم ثابتة أو غير ثابتة لهذا ليس من اختصاص القاضي ولا من شأنه التعرض له. وإذا فرقتك لطلب الإفراج ليس معناه أنه يرى أن المتهم مذبذب.

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
البلغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أي إنسان كد. ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده إلا في جريمة الزنا فقط. فلا يجوز الطعن في حكم بأن تقديم البلاغ في الحادثة التي قضى فيها هذا الحكم كان من غير المجنى عليه فيها.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩
- إن القانون لا يرتب الإعلان إلا على قبة الخفق في حياة مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يقع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامي المتهم للحضور إن جدد والسماح له بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر الخفق غير ذلك.

- من المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يوجب عليه بطلانه، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره. ومتى كان الطاعن قد انتصر على الدلع بإعلان التحقيق دون أن يطلب من المحكمة مواجهته بالشاهد وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدًا في القانون، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩
إذا كان الطاعن لم يفر لدى محكمة الموضوع سائر ما سأل به بأسباب طعنه في شأن خلو إذن التفتيش من صفة ومحل إقامة المأذون بفتيشه أو في شأن بطلان التفتيش لأن أحد رجال الشرطة السريين أمسك بالطاعن ليقوم بالضابط بفتيشه، أو عدم تحليل حافظة النقود التي عثر على المغدورات فيها وكذلك المواد 'مضبوطة. مما يطوى على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة - ولم يطلب إلى تلك المحكمة تحقيقاً معنياً في هذا السيل، فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠
لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التى ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها فى محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مقتضاً للتحقيق.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
الأصل فى الإجراءات الصحية، ومن ثم فإن خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التى دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفى قيام الضرورة إلى ندب غيره.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢
لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب إستدعاء وكاب السيارتين لمناقشتهم فليس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨
لما كان ما يثيره الطاعن الأول من تعيب لتحقيق النيابة بدعوى أنها لم توجه إليه تهمة القتل إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً فى هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل من 'طاعن' إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤
لئن كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور فيها، فإكفى بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات بموافقة الدفاع دون سماعهم، إلا أنه لما كان الطاعن لا يجازى فى أن ما أثبتته المحكم من أقوال الشهود الذين إعتد عليهم له أصله فى التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل، فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ فى قوله أن المحكمة إستخلصت الواقعة من مجموع التحقيقات التى تمت بمعرفة الشرطة والنيابة العامة وما أجرته من تحقيق بالجلسة فى حين أن المحكمة فى الواقع لم تسمع الشهود بنفسها إنما تليت عليهم أقوالهم، لذلك خطأ مادى لا يعد به ما دام ما أسنده الحكم إلى الشهود من أقوال... ثابت فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

إن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يظل إذا لم يتم عليها. ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم تجر عرضه في جمع من أشباهه، ما دامت لد إطمأنت إليه، إذ العوة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١١

— لا كان الطاعن لا يزعم أنه عين محامياً عنه وقت إستجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقرر المحضور معه وقت هذا الإستجواب لأن ما ينداه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

— لا كان الطاعن الثالث لا يتنازع في أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق فلا بهم بعد ذلك المكان الذى اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك حق إختياره لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

ليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الإحالة أو حتى في عدم إعلانه - بفرض حصوله - ما يجب إجراءات الإحالة التى لا تعدو أن تكون من مراحل للتحقيق التى لم يستوجب القانون حضوره فيها كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائية، يبرز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإيداء دفاعه بشأنه أمامها. لا كان ما تقدم، فإن الدلع بعدم قبول الدعوى الذى أناره الطاعن أمام محكمة الجنايات يكون من قيل الدلع طاهرة البطلان ولم يكن الحكم المظن له في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراد ومن ثم فلا يعيب الحكم ما أوردته من تقارير قانونية خاطئة رداً على هذا الدلع ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٤

الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجريه النيابة في تهمة موجه إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة إستثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجباً لهذا أجرت النيابة تحقيقاً ما في غيبة المتهم ليكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه، وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدمها وهي على بينة من أمرها.

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

- إن إستصدار النيابة العامة لإجراء تسجيل المخالفات التي تجرى في مكان خاص، إذناً من القاضي الجزئى بعد أن كانت قد إتصلت بمحضر الجريات وقدوت كفايتها لتسوية الإجراء، ذلك، هو عمل من أعمال التحقيق، وتنفيذ ذلك الإذن عمل من أعمال التحقيق بدوره، يتعين أن تقوم به النيابة العامة بنفسها أو بمن تنديه لذلك من مأمورى الضبط القضائي المختصين.

- من المقرر أن تسجيل المخالفات التي تجرى في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق.

- إن المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى من مأمورى الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه.

الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً في شأن إختصاص النيابة العامة بإتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيادة لإنه لا يقبل منه إثارة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يصح أن يكون سبباً للتعن على الحكم لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

لما كان ما أثاره الطاعن نعيّاً على الحكم وما شاب إجراء تحرير محضر ضبط الواقعة من تعيب فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

- إن الشارع يتطلب لتوافر جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجاني موظفاً عاماً.

- إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل ذاته في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغلته منصباً يدخل في تنظيم الإدارى لذلك المرفق.

- لكن كانت المادتان ١١، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قد نصتا على إعتبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى إعتبار القائمين على شئون الأحزاب والعاملين بها في حكم الموظفين العموميين في صدد تطبيق أحكام قانون العقوبات، إلا أنه لم يرد بأى من ذينك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا في نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة

الصحافة ولا في أى قانون آخر، أى نص على اعتبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من حكمهم.

- الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الختامية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتبادى مع صريح نص القانون.

- لما كان ما تثيره الطاعة من إنطباق المادة ١١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مردوداً بأن هذه المادة إنما وردت في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو الذى أفسده الشارع لجرائم إعتلاس المال العام والإعتداء عليه والفساد، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجرائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه معنى الباب العامة الضعفة في هذا الخصوص غير سديد.

- من المقرر أنه متى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف بها عن طريق التفسير أو التأويل.

- إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للمرتشى قد أطلق لفظ " الوسيط " بما يتعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط في 'رشوة سواء أكان يعمل من جانب الراشى أم من جانب المرتشى، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير تخصيص وتقيد له بغير مقيد، وهو ما لا يصح في أصول التفسير أو التأويل.

- لا يتقدم في سلامة الحكم بالقاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته لأسدة ما دأه قد أقيم على دعامات أخرى تكفى وحدها لحمل لقضائه.

- لما كان الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص لحنى معين وجب صوله هذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه، وكان يلزم من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً وما كشف عنه الأعمال التشريعية لها، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - هو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحددة بالمادة ١٠٩ مكرراً ثانياً آتفة الذكر ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، إذ تعبا الشارع من الجريمة المستحددة تجريم الأفعال التى لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الإشواك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤمنها نص المادة ١٠٩ مكرراً أو أى نص آخر، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعائها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة " فإنه لا يلزم لهذه الجريمة المستحددة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان لى جريمة من جرائم الرشوة التى ينظمها وحدها

عناصرها ومقوماتها ذلك الباب ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تجريد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات. لما كان ذلك، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجاني لعله في المهد الأول للرشوة، وهو عليهم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ - لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم في ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد إنجذبت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض أو قبول الوساطة في رشوة، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة، على غرار نهجه في المادة ١٠٤ مكرراً من قانون العقوبات من تأييمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لأنه في مجال التائيم محظور.

- لما كان النص في المادة ٤١ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفسد وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع. ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون... " وفي المادة ٤٤ منه على أنه " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون " وفي المادة ٤٥ منه على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمخابرات التليفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة، وصريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر قضائى مسبب ولعدة محددة وفقاً لأحكام القانون ". وفي المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو بإشراكه في ارتكابه أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ونفوضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه يستعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يلحق في كشف الحقيقة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ". وفي المادة ٩٤ منه على أن " قاضى التحقيق أن يفتش التهم، وله أن يفتش غير المتهم إذا تبضح من أمارات قوية أنه يجهى أشياء تفيد في كشف الحقيقة، ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ ". وفي المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن " قاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والبرقيات والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المخابرات السليكية واللاسلكية أو

إجراء تسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص متى كان ذلك قائمة في ظهور الحقيقة في جنابة أو جنة معاقب عليها بالخس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولادة لا تزيد على ثلاثين يوماً قبلية للتحديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة. وفي المادة ٢٠٦ منه على أنه "لا يجوز للنيابة العامة تفحيش غير المتهم أو منزل غير منزلة إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ويجوز لها أن تنصت لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود، ولدى مكاتب البرق جميع التلقيات وأن ترالب الأحداث السلوكية واللامسلكية وأن تقوم بتسجيلات أحداث جرت في مكان خاص متى كان لذلك لائحة في ظهور الحقيقة في جنابة أو جنة معاقب عليها بالخس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. ويشترط لإتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي المخزن بعد إطلاعه على الأوراق. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضي الجزئي أن يمدد هذا الأمر مدة أو مدداً أخرى مماثلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المراسلة إليه وتدوين ملاحظاتهم عليها. ولها حسب ما يظهر من التفتيش أن تسامر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسلة إليه". وكانت المادة ١٩٩ من القانون ذاته إذ نصت على أن تبشر النيابة العامة التحقيق طبقاً لأحكام المقررة لقاضي التحقيق. قد خلت مما يعنى النيابة العامة بما فرضه القانون على لاضي التحقيق من صواب ولسود، كل ذلك يدل على أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بصدد جريمة - جنابة أو جنة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى منهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي حرمة مسكه أو حرمة حياته الخاصة أو حرمة الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره في النصوص أنفس الذكر، يسعى في ذلك أن تكون هذه الدلائل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضائي فأسست عليها الإذن أو تكشف لديها بعد قطعها شوطاً في التحقيق، وإذ كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسوية إصدار الإذن موكولاً ببدء لسلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يخضع - في كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع، ومن ثم فإن ما تنهت إليه الطاعة من إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن قطعت شوطاً في التحقيق هو أمر من إطلاقتها يكون بعيداً عن محجة الصواب.

- إن محكمة الموضوع لا تنترم في حالة قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام أنها قد رجحت دلائع المتهم أو داخلتها الرية والشك في عناصر الإثبات، لأن في إغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها لم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم فأطرحتها.

- لما كان ما نشره الطاعة في شأن الحكم ببطال الأذون الصادرة في ٢٧، ٣٠ من أغسطس و٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ يدعو أن التحريات التي بنيت عليها قد نصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على المحكمة، مردوداً بأنه - بفرض صحته - لا يعدو أن يكون تزييداً لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي إنتهى إليها، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة عما تزد فيه من أسباب ورد عليها النعي ويستقيم الحكم بدونها.

- لما كان الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر فلا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر واقع، فإن أطراح الحكم الدلج بيطان إذون الخيشي الخمسة الصادرة من النيابة العامة تأسياً على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق - وقت إصدارها - من وقوع جناية مما يخص به محكمة أمن الدولة العليا، لا يعارض مع ما تتهي إليه بعد تحقيق الدعوى وتحصيلها من إستبعاد تلك الجناية.

- لما كان من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الإدانة أن يكون مشروعاً، إذ لا يجوز أن تبنى إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأصل على مقتضى المادة ٦٧ من الدستور والمبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدائته بحكم بات، وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسطه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية، وقد قدم على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدماً يعلو على حقوق الهيئة الإجتماعية التي لا يضيرها تبرة مذنب بقدر ما يؤذيها ويلوذى العدالة معها، إدانة برئ، هذا إلى ما هو مقرر من أن القانون، فيما عدا ما إستلزمه من وسائل خاصة للإثبات، فتح باباً أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة ويوزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدللية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة بإشراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الإدانة.

- لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوباً على وجه الوجوب، تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ الإتحاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو خطئه في

تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون أثر فيه، وكانت الطائفة لم تكشف في أسباب طعنها عن موطن مخالفة الحكم فيما يستخلصه من التحقيقات للثابت بمحاضر تقريرها وإذ جاءت عبارتها في هذا الوجه مرسلة عملة فإنه يكون غير مقبول.

— لما كان الحكم في معرض نفيه جريمة الرشوة عن المطعون ضده الأول — قد أورد أنه " بالنسبة لعنصر أخذ مبلغ الرشوة فإن الثابت من الأوراق أن المتهم... رفض إستلام هذا المبلغ أثناء تواجده بفندق شيرد ورفض أيضاً التوجه مع... وإلى فندق ماريوت كما رفض إستلام الحقيبة المضمونة التي بها مبلغ الرشوة من... أثناء مقابله في شارع قصر النيل ولم يعمل على إستلامها منه أبداً بل إن المتهم... هو الذي ألقي بها داخل السيارة وفي نفس اللحظة تم القبض على المتهم... ويؤكد ذلك ما تبينه المحكمة عند مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهم... بشارع قصر النيل أن المتهم... الذي كان واقفاً تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان بمنزل... وإستلامه الحقيبة إلى أن تقابل مع... بشارع قصر النيل أن الأخير رفض إستلامها منه عند مقابله له رغم إصرار... على ذلك وعندما هم... بركوب السيارة سارع... بإلقاء الحقيبة المضبوطة في السيارة وفي نفس اللحظة داهمه رجال الضبط الأمر الذي ترى معه المحكمة أن واقعة إلقاء الحقيبة داخل السيارة بهذه الصورة التي تمت بها لا يعد أبداً تسليماً إرادياً أو فعلياً أو حقيقياً. " وكان حكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وناثر العناصر المروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق، وإذ كانت النياية العامة لا تزعم أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق، فإن ما تشيروه بدعوى عدم نطق الحكم إلى دلالة تنايع الأحداث منذ لقاء المطعون ضدهم بالمبلغ بفندق شيرد وحتى أن تم ضبط الحقيبة بسيارة أولهم يكون غير سديد إذ ينحل في الواقع من أمره إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض في شأنه لدى محكمة النقض.

— لما كان مناط تحقق جريمة المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجاني على المجني عليه أي فعل بقصد تخويله أو ترويعه بما يجعله على أن يسلم بغير حق، مبلغاً من المال أو أي شيء آخر، وكان تقدير توالر أركان هذه الجريمة من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بلا رقابة عليه من محكمة النقض ما دام تقديره سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السانقة التي أوردها إلى تبرئة المطعون ضده الأول من تهمة الشروع في الحصول على مال بطريق التهديد

تأسيساً على إتهام صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلغ، فإن ما تثيره الطاعنة من جدل فى هذا الخصوص يكون غير مقبول.

- لما كان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تظمن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن المحكمة قد ألتمت بظروف الدعوى ومحض أدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها على نحو يبنى عن أنها ظلمت إليها وقامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث ثم أفصحت - من بعد - عن عدم إطمئنانها إليها فإن هذا حسيها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يظمن إليه، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

لما كان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النيابة العامة عن سؤال الضباط عن سيق معرفتهم للطاعن وعدم إجراء معانة لكان الضبط لإنبات إمكان حصول الضبط فى الظروف التى تم فيها لا يعدو أن يكون تعميماً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للنمى على الحكم.

الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤

من المقرر أن المعانة التى تجرئها النيابة العامة غل الحادث لا يلحقها البطالان بسبب غياب المتهم، إذ أن تلك المعانة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنهابة العامة أن تقوم به فى غيبة المتهم إذ هى رأت لذلك موجباً وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعانة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الأدلة فإن ما ينمى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

- لما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن إعراف الطاعن الثالث فى التحقيقات سليم مما يشوبه، فإنها تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها، ولو صح ما يثيره هذا الطاعن من أن إستجوابه قد تم لى حضرة أحد الضباط لأن مجرد حضوره والخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل لإعراف الطاعن لا معنى ولا حكماً ما دام لا يدعى أن سلطان الضابط إمتد إليه بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

- لما كان الشارع بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أوجب على اعتراف أن يثبت من شخصية المتهم عد حصوره لأول مرة في التحقيق. ولم يلزم اعتراف بأن يثبت هو شخصيته للمتهم أو يرتب البطلان على إغفاله ذلك طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن، وبالتالي فإن النعي على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل.

انطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش محصور المتهم أو من ينيه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون محصور شاهدين. هو عد دخول مأمرى الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجوز له فيها القانون ذلك، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢، ٩٩، ٢٠٠ من القانون ذلك الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش محصور المتهم أو من ينيه عنه إن أمكن ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم أو التفتيش الذى أسفر عن ضبط المحدث وقد أجراه مأمر الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق فيكون له سلطة تحقيق فيكون له سلطة من ندهم - وبعد محضره محضر تحقيق وسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٧ من القانون آف الذكر لا المادة ٥١ منه إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما تسرى في غير أحوال النذب.

انطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من المقرر أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنائيات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، قد إستثنت من ذلك حالات التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذا كان تقدير هذه السرعة مملوكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع لما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب الساتفة التي أوردتها - على النحو المتقدم ودلت بها على توالى الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعتين - من بعد - مصادرتها في عقبتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، هذا فضلاً - عما ذهب إليه الحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أسماء محامهم كانت قد أعلنت بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سائفة الذكر - سواء بتقرير في قلم كساب المحكمة أو إلى مأمر السجن - وهو مناط الإستفادة من حكمها.

الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩

لما كان ما يشهده الطاعن من نفي بشأن عدم ضبط آلات الاعتداء، وعرضها على المجنى عليهم لا يعدو أن يكون تعبيراً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٩

— لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة إستدعاء الرائد..... لناقشته فى الأمر فليس لهما من بعد — النعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

— لما كان الطاعنان السادس عشر..... وشهرته..... والسابعة عشر..... وإن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

— لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤثرة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون المقربات هى من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى معقوداً بحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم إرتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى. وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة — مما لا يجرى فيه الطاعن الأول — فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو دياجعة الحكم من أنهم صادران من محكمة جنابات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلطاته.

— من المقرر أن واجب النحاشى يقضى عليه بالإستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تلعب النحاشى بإختياره لأى سبب كان عن الخطور مع النهم فللمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه.

— من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستوراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحة وتداوله بين الناس سواء كان الجالب له إستورده حساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية ليهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى

ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الحائز حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة العمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة العمال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحظتها تنفذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الحائز نية التدخل لتحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة الميعة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها.

- لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد..... إلى قيامه ببعض التسجيلات إلى كان الشاهد الأول.... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد..... نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التالف في السبب.

- لما كان الطاعن لا يدعي أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد..... لتأنيته في الأمر ليس لهما من بعد - النعي عليها لقودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

- من المقرر أنه لا صفة لغرم من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستطيع منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

- لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض وشوة وتهريب مخربي والإشراك في اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسبب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركي. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغرم العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

- لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريب من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما اتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام

هذا الإشراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعين بالشاهد السالف لحساب الطاعين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في دليل ستغ وفرع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشراك، وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإنفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم بإيراده أقوالاً متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتقنها بما لا تناقض فيه.

- من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداها.

- من المقرر أن الإشراك في الجريمة بطريق الإنفاق يتحقق بإتخاذ نية إرتكابه على إرتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الإنفاق.

- من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقنها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في دعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إلتاعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأن إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

- ما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصور فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع التهم بقيته قصد التعاضل لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

- من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعادات التهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها

للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيمته - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطعن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موثقاً إليها وحدها وما دام يصح لي القبل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

- لما كانت المحكمة لا تلتزم بمنفعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وليس كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة.

- من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يعتبر على محام واحد أن يواقع عنهما معاً، أما إذا ألزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الاتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم.

- من المقرر أن الإعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، لأن ما يشهده الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستغل به ولا يجوز معارضة التصدي له أمام محكمة النقض.

- الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطات التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالوجهة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها.

- من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يمدو أن يكون قراراً محضياً لا تولد عنه حقوق للمصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صواباً هذه الحقوق.

- من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٩٠ الذي تنطبق به حكمه التشريع هو تعدد المسجونين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

- لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبر " وكان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موطناً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بتقضي وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة

الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تجزه، ومن ثم فإن المخدرات التي قدمها الطاعن العاشر سواء محكمة الموضوع أو لهذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والمسوب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسؤولين بالخارجية اللبنانية التى مهرت بها هذه المخدرات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو ينفى صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

- الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر والع.

- لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بمحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها "، والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوالى فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل تجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الإرباط.

- من المقرر أنه يمين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يفصحاً عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدى الإثبات التى عول الحكم عليها فى إدانتها، فإن ما يثيرانه فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية مقولة منى تبنت صحتها وإتتمت بصورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد.

- من المقرر أنه لا يشترط لتكون جريمة الإغراق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإغراق أو لم تقع.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

استحدث الشارع فيما أورده في الفقرة ثلثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لإختيارات تتعلق بالأمن والنظام العام إستثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكماً آخر - فأجاز للنهابة العامة رفع الجنائيات المنصوص عليها في هذه المادة وعمما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنائيات رأساً.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

فتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لناسبة حرمة - جنابة أو حنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو حرمة مسكنه - ذلك هو حكم الفتحش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط التقضائي ولمس عولهم سلطة التحقيق حق مباشرته في حدود القانون، والفتحش بهذا المعنى القانوني هو طبيعة الحال غير الفتحش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الإتهام بمجازة شيء حيازة إجرامية غير مشروعة، فهو ليس فتحشاً يتنزل منزلة فتحش الذي خاطب الشارع المخفق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والإستقصاء أو هو نوع من التقيب عن الأشياء الخاصة بمجرمة تحقق وقوعها، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح إستناد لقضاء الإتهام وقضاء الحكم إليه على السواء، فإذا ثبت محكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التقيب كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى.

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٠

كتابة أمر التدب على ذات إشارة الحادث ليه الدلالة الكافية على إصراره إلى تحقيق الحادث المتهم ليه الطاعن والنسوب إليه ليه تهمة إحرار المخدر.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠

من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه لم إستوجب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة لأن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ ليه - ولو تجاوز دائرة الإختصاص المكاني.

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

يشترط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التى تبشره إستصحاب كاتب لتدوينه - فإذا كان المحضر الذى حرره مأمور الضبط القضائى بإنتداب من النيابة العامة - يتقصه هذا الشرط اللازم لإعتبار ما يجريه تحقيقاً - إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له فى الإستدلال. وإنما يزول أمره إلى إعتباره محضر جمع إستدلالات. ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للإذن بالتفتيش لأن يكون مسبوقاً بتحقيق بأمرته سلطة التحقيق بل يصح الإستناد فى إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الإستدلالات، فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن بطلان المحضر الذى حرره الضابط المتدب للتحقيق.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

يجوز للنيابة أن تقدم بالإطلاع على الأوراق فى مرحلة التحقيق فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجباً ولا يطل غياب المتهم هذا الإجراء، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من أمره - كما هو الشأن فى سائر الأدلة.

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

ليس فى حضور الضابط إستجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الإجراء أو يطله فى وقت كان مكفولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٨

مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتى وردت فى الفصل الثانى من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق، هو أن المحاضر التى نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هى تلك الخاصة بالتحقيقات التى يأجرها قاضى التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات وإستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التى يصدرها المحقق، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يحتر إجراء متعلقاً بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التى أشارت إليها تلك المادة.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩

تكليف وكيل النيابة عند إنتقاله التحقيق لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تخليفه اليمين إستثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية، أمر جائز قانوناً ما دام ما إتخذه وكيل النيابة من تدب وتخليف اليمين معنا لثبوت حالة الضرورة لتدب كاتب غير كاتب التحقيق، ولا يغير من الأمر شيئاً عدم بيان طرف الضرورة الذى حدا بالمحقق إلى تدب كاتب آخر غير كاتب المحكمة.

- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عالج في المادة ٢٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بثقات أو بالواسطة منحوتاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الخبل قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الحركي قصداً من الشارع إلى إقصاء على إبتسار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجرمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المخلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع التهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فروق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستتبع في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل كما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه.

- إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد حددت الأمور المحظورة على الأشخاص إثركتابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبديل والتنازل بأي صفة كانت والتدخل بصفته وسبقاً في شيء من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينهما وبين الحالات الأخرى عبثاً ينتزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات المحظور التي حددتها تلك المادة والجرمة قانوناً لا يعدو في حقيقته مساهمة في إرتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بانفعال الإجماعي فيها ونتيجته برابطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها.

- مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية.

- لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاص لإختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون وإذا كان ذلك وكان ما أورده الحكم كائناً على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة

أصلاً بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب فإن ما نراه الطاعن في هذا الخصوصي يكون على غير أساس.

- لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع وإذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبماشرت التحقيق بوصف إنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون ٦٦ سنة ٦٣ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتولف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى.

- لا يعبأ بالحكم المطعون عليه ما أستطرد إليه من تقرير قانونى خاطئ ياستاد إلى خطاب مدير الجمارك اللاحق لإجراءات تحريك الدعوى.

- من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد ولعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون الجنى عليه جاداً فى قبولها إذ يكفى لقيامها مجرد عرض الشتم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلاً لموظف عمومى أو من فى حكمه.

- من المقرر أنه ليس من الضروري فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراضى قد أتمر معه على هذا الأساس.

- لا مصلحة للطاعن لما ينهأه على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة ما دام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانه بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة.

- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد إلتصت بمجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن الفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن إصداره إذن النيابة بالفتيش ثم بعد أن دلت التحريات على أن المتهمين شحنتوا

كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإلزامية فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنتها لا لضبط جريمة مستتيلة أو محتملة.

— لما كان بين من الإطّلاع على عنصر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع بطلان الإذن لصدوره من السيد الخامي العام إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المتازعة في وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يلتصق تحقّقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون معه في هذا الصدد غير مقبول.

— من المقرر أن كل ما يشترط لأذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون محل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه.

— لأن كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يحلفوا عيماً أمام سلطة التحقيق إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف عيّن فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بشهادة الوزن على إنها ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة واعتصماً من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها الدفاع بالمتأنسة.

— من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا يتال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما إنه الشخص المقصود بالإذن.

— لما كان ذلك وكان من المقرر أن إنقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصبح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة عليه بصدد تجديد مفعول جازة ما دامت منصبه على ما لم يؤثر فيه إنقضاء أجل المذكور وإصدار — النيابة إذناً بالتفتيش حدده لتفليذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد إنقضائه صدر إذن آخر يامتداد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً.

— من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا يتال من شرعيته أو يحس ذاتيته ولا يترتب بطلانه.

- من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالة بها وسلامة مأخذها ولم يوسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه حكم بيان الواقعة.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فعوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما استندت إلى هذه التسجيلات كتقنية تعزز بها أدلة البتوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعززاً للأدلة الأخرى التي أعتمد عليها في قضائه ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام قبل التهمين.

- من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تزود إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائق تجربته محكمة الموضوع بتلازم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ولا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بمبحث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها منتجة في إقناع المحكمة وإطمتنها.

- لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث إستقلالاً عن العلم بظهور المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف كائناً في الدلالة على توافره وكذا ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كائناً في الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والإطارات فإن الحكم يكون قد رد معنى الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه ما داه هذا الذي إستخلصته الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي ويكون معنى الطاعنين في هذا خصوص غير سديد.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩

من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق - بفرض صحة ذلك - ما يعيب إجراءاته، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يمسبه على صاحبه من إختصاصات وسلطان لا يعد إكراهاً ما دام لم يستغل إلى المهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه البطل للإعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها نثر لإرادة المهم من ذلك السلطان حين أدلى بأعذاره ومرجع الأمر في ذلك بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٥

لا يجدي الطاعة ما تمسكت به بطلان تخفيض عليها واستجوابها معروفة رجال الشرطة ما دامت لا تنازع في سلامة الوالها في تحقيقات النيابة التي أسندت إليها الحكم في قضائه دون أقوالها في محضر استدلالات الشرطة.

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٨٥

لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق التي لم تتم في الدعوى بمعرفة السلطة المتوط بها القيام بها تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية سواء أجزيت في مواجهة المتهم أو في غيبته، وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن النيابة العامة بعد أن أجزت سؤال شقيق الجني عليه في التحقيقات بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ قررت طلب الجني عليه نفسه في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨١ لم أمرت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ بهضبه وإحضاره لإرساله للطبيب الشرعي وهو إجراء من إجراءات التحقيق القاطعة للتقادم - وذلك قبل أن تندب الطبيب الاستشاري لمصلحة الطب الشرعي لتوليع الكشف على الجني عليه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية لم تقض بمعنى المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون مما يصح معه نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١/١/١٩٨٦

لما كان من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغي على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال من خصائصه فلا يجوز من ثم - ندب غير مأموري الضبط القضائي لتسجيل تلك المحادثات، كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الذي ندبته النيابة العامة - من باب أولى أن يتدب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً في التدب - شخصاً من غير مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً لإجرائه، وإلا كان التسجيل باطلاً.

الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٣

لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يطل بها إذا لم يتم عليها، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد إطمأنت إليه إذ العبرة هي بإطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه فلا على المحكمة أن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجني عليه على الطاعنة ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة.

الطعن رقم ٥٩٦٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

من المقرر من أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يحوله قانون الإجراءات لسائر رجال الضبطية في الفصلين الأول والثاني منه بما في ذلك ما تجبزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الإسمانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣

من المقرر أن أعضاء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع الخاضع العام الأول مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة محكمة الاستئناف التي هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من الخاضع العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي إستند عليه العمل في حكم المفروض، ولذلك لم يجد الشارح حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنسب عليه، ومن ثم فإن أذن الضعيف الصادر في هذه الدعوى بإعتباره عملاً من أعمال التحقيق يكون قد صدر من يملك إصداره صحيحاً غير مخالف للقانون.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

لما كان تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصبح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة أو المدافع عنها قد أثار أيهما شيئاً عن أفراد صورة من أوراق الدعوى لواقعة تعدى المجني عليها على الطاعنة، فإنه لا يكون لها أن تثير هذا القول من بعد لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنة وأن أشار إلى أن أقوال الشهود سمعت في غيبة التهمة ولم تواجه بهم، إلا أنه لم يطلب من المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص، فإن ما أثارته

الطاعة بوجه طمئنها لا يعدو أن يكون تمهياً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ولا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، لما هو مقرر من أن تعيب التحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق الابتدائي، لا تأثير له على سلامة الحكم فإذا أجرت النيابة تحقيقاً في غيبة المتهم، فذلك من حقها ولا بطلان فيه، والأصل أن العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها، وما دام لم يطلب الدفاع منها إستكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب. وليس له أن يتخذ من ذلك سبباً لطلب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

— لما كان الثابت من تقرير اللجنة المذكورة أنها شكلت بناء على ندب وكيل أول النيابة العامة، وأن عمل تلك اللجنة — سواء بوصفه عملاً من أعمال التحقيق أو عملاً من أعمال الإستدلال — إنما تم بناء على ندب النيابة العامة لأعضائها، فلا يوجب البطلان على إجراءاته في الغيبة سواء كان الندب من النيابة العامة بوصفها سلطة التحقيق أم ضمنية بوصفها رئيسة الضبطية القضائية، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقلده المحكمة وهي على بينة من الأمر.

— لما كان الثابت من تقرير اللجنة المذكورة أنها شكلت بناء على ندب وكيل أول النيابة العامة، وأن عمل تلك اللجنة — سواء بوصفه عملاً من أعمال التحقيق أو عملاً من أعمال الإستدلال — إنما تم بناء على ندب النيابة العامة لأعضائها، فلا يوجب البطلان على إجراءاته في الغيبة سواء كان الندب من النيابة العامة بوصفها سلطة التحقيق أم ضمنية بوصفها رئيسة الضبطية القضائية، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقلده المحكمة وهي على بينة من الأمر.

الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٦

لما كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يملقوا بميثاق أمام سلطة التحقيق بأن يدعوا رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقريرهم كتابة، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية من الإختصاص ما غوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجوز به المادة ٢٩ من هذا القانون إنشاء جمع الإستدلالات من الإستماع بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف بمين.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١

من المقرر أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " عند حضور المتهم الأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ثم يحمله علماً بالهمة المنسوبة إليه ويثبت

أقوله في المحضر " ومقاد ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرب القانون واجباً على المحقق أن ينسب المتهم عن شخصيته كما لم يرب بطلاناً لإغفاله ذلك، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن، كما أن الأخير لم يزعم أنه عين محامياً عنه وقت استجوابه أو أن محامياً تقدم للتحقيق مقرر المحضر معه وقت الاستجواب.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١
من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينسب على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٣
- لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عما يدعيه من أن لجنة الجرد باشرت عملها في غير حضوره، فإنه لا يحيل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يصدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن.
- من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا عينا أمام سلطة التحقيق بأد يدعوا رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقاريرهم كتابة، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الإسماعنة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف عيّن.

الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩
لما كان البين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أو الدفاع عنه لم يثر ما ينهه من إغفال محضر الشرطة ضبط وسؤال شخص كان معارداً في المسكن عند الضبط ولم يطلب من المحكمة إجراء في هذا الخصوص ليس له من بعد أن ينسب على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة لإجرائه بعد أن إطمأنت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها إلى صحة الواقعة ولا يبعد منهاه أن يكون تعيباً لإجراءات الضبط لما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨٨

إن المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ تنظم التعامل بالقد الأحمى إذ نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى المرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو إتخاذ إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة ٢٠٢ " إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه " وكان الخطاب لى هذه المادة وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة موحهاً من الشاروع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال التى يصح لها قانوناً إتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً.

الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١/٧/١٩٨٨

من المقرر أن طلب إستجواب التهم أمام المحكمة موكل إليه شخصياً ولا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه فى الجلسة بعد تقديره لوقفه وما تقتضيه مصلحته لأنه صاحب الشأن الأول فى الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة أما مهمة المحامى عنه فهى معاونته فى الدلائع بتقديم الأوجه التى يراها لى مصلحته ما تعلق منها بالموضوع أم بالقانون وكان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب بنفسه إعادة إستجوابه أمامها فإن ذلك يدل على أنه وجد أن مصلحته فى عدم إستجوابه ولا على المحكمة إن لم تجب المدافع عنه إلى هذا الطلب.

الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١/١٩/١٩٨٨

لما كان ما ينهه الطاعن على تصرف النيابة من عدم سماعها لأقوال الشهود أو إجرائها لمعاملة طلبها منها فهو لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم فإن منعه لى هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٨

من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما يحوله قانون الإجراءات الجنائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما لى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الإستدلالات من الإستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شلهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين فإن ما يشوه الطاعن لى هذا الصدد يكون غير مبد.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨

من المقرر أن إجراءات التحرير النصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إطمأنت إلى أن أوراق العملة المقلدة التى ضبطت مع الطاعن هى بذاتها التى سلمت إلى النيابة وأرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وتم فحصها ووثقت بسلامة إجراءات التحرير، فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٨

- من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.
- إن المادة ١٢٤ التى أحالت إليها المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم إستجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنايات - إلا بعد دعوة محميه للحضور إن وجد فقد إستنت من ذلك حالى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة موزوناً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع لما دامت هى قد أقرته عليه للأسباب السانفة التى أوردها على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن الأول من بعد مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٨

- لما كان ما يشير به الطاعن بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة مردوداً بأن إختيار المحقق لمكان التحقيق موزون لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازه.
- لما كان البين من محاور جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عما ينهه فى أسباب طعنه من بطلان تحقيقات النيابة لعدم تضمنها بيانات معينة فليس له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم.

الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٨

لما كان الشارع قد حدد فى المادتين ١٦٠، ٢/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية البيانات التى يتمتعين أن يشتمل عليها أمر الإحالة فصر فى المادة ١٦٠ على أنه " تشتمل الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق طبقاً للمواد ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨ على إسم ولقب ومن التهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانونى". كما نص فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ على أنه: " ترفع

الدعوى فى مواد الجنائيات بإحالتها من المخاصى العام أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنائيات بتقرير إتهام تبين فيه الجريمة المسندة إلى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها * . وقد إستهدف الشارع من ذلك تحديد شخصية المتهم والتهمة الموجهة له.

* الموضوع الفرعى : إعادة فتح التحقيق :

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٠
قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لإقامتها، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير مسر له من قبل - إما إخفاء الدليل نفسه أو فقدان أحد العناصر التى تعجز المحقق عن إستيفائه.

* الموضوع الفرعى : الإختصاص المكافى بإجراء التحقيق :

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠
من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه لم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإنا هذه الإجراءات التى بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تحير للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق فى أى مكان آخر غير الذى بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الإختصاص المكافى.

* الموضوع الفرعى : الإستجواب :

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ٧/١١/١٩٥١
إن القانون وإن كان قد حظر إستجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو، فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه وإما بعدم إعراضه على الإستجواب والإجابة على الأسئلة التى توجهها إليه. وقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا ما أجاب بمحض إختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعرض المدافع عنه لذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالإستجواب، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان فى الإجراءات. وإذا كان محضر الجلسة لم يثبت به أن المتهم أو المدافع عنه قد أعرض على الإستجواب بل كان الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعرض على الإستجواب، فلا يقبل من هذا التهم أن يطن على الحكم فى خصوص ذلك.

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣

يستقر لئلاء هذه المحكمة على أن المتهم عندما يجب بمحض إختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعرض المدافع عنه، فإن ذلك يدل على أن مصلحة لم تضار بالإستجواب، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان فى الإجراءات.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩

إذا كان المتهم لا يزعم أنه عين محامياً عنه وقت إستجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقرأً لحضور معه وقت هذا الإستجواب، فإن ما إنتهت إليه المحكمة من رفض الدفع ببطلان التحقيق يكون سديداً فى القانون.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

الإستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها. والذين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها إنما سألته عن صلة المتهم الثانى فى الدعوى بالمخبر، وهل هو مدير له أو كاتب فيه، ولم تصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة المسندة إليه. ومن ثم فإن هذه المناقشة لا تمتد فى صحيح القانون إستجواباً ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج إلى إقرار أو سكوتى فى قبولها أو إعراض على إجرائها.

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٨

- مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات أن المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل منهم فى جنابة، هى وجوب دعوة محاميه لحضور الإستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التليس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وذلك تطميناً للمتهم وصوناً لحرية الدفاع عن نفسه.

- الدفع ببطلان إستجواب المتهم فى جنابة وإعتزله المستند منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم نازله عن هذه الدعوة صراحة - هو دفع جوهرى لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التى كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم لما يقتضى من المحكمة أن معنى بالرد عليه بما يفنده فإن هى أغفلت ذلك، فإن حكمها يكون معيماً بالتقصير فى التسيب.

- تقتضى دعوة محامى المتهم فى جنابة لحضور الإستجواب أو المواجهة أن يعلن المتهم إسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان.

- لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور إستجواب المتهم فى جنابة أو مواجهته شكلاً معيناً فقد تصم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ مكتب ثنى ٢٧ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٦

إن المادة ١٢٤ - التي أحالت إليها المادة ١١١ - من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - في الجنات - إلا بعد دعوة محاميه للمحضور إن وحده. قد إستنت من ذلك حالى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة مؤزكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع لما دامت هى قد أقرته عليه للأسباب السانفة التى أوردها ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن - من بعد - مصادرتهأ فى عقيدتها أو مجادلتهأ فيما إنتهت إليه.

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٣٣

إن القانون المصرى يحظر على القاضى إستجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك. وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمة إجرائاً، فإذا أعرف بها وأقنع هو بصحة إعرافه أخذ به. أما إن أنكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدونه طلب منه فإذا ظهر للقاضى أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لإستجلاء الحقيقة ليلفت نظره إليها ويرخص له فى تقديم تلك الإيضاحات إذا أراد. تلك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة. وأساسها أنه لا يجوز أن يطلب من متهم. وهو فى موقف دفاع، أن يبدى إجابات ربما أخذ منها ما يفيد إدانته، مع أن سلطة الإتهام هى المكلفة قانوناً بإقامة الدليل التفصيلى على صحة التهمة. لذلك كان لمنهم الحق فى الإمتناع عن الإجابة عن الأسئلة التى توجه إليه بلا طلب منه. دون أن يؤول ذلك لغير مصلحته. أو أن يتخذ أساساً لأية قرينة أو أى دليل لمصلحة الإتهام، لأنه فى إمتناعه عن الإجابة إنما يستعمل حقاً خوله له القانون. غير أنه نظراً إلى أن تلك القاعدة إنما وضعت لمصلحة المتهم وحده أنه أن يتنازل عنها؛ إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة فى القانون، وإما بعدم إعرافه على الإستجواب والإجابة على الأسئلة التى توجهها إليه، إذا رأى هو والدفاع أنه من مصلحته الإجابة عليها لظهور الحقيقة. على أنه لا يجوز مطلقاً أن يستحيل الإستجواب إلى تحقيق مطول على الشكل الذى تجر به النيابة العمومية أو قاضى التحقيق، ولا أن يكون الغرض منه إستجواب المتهم إلى الإعراف أو تقرير أقوال تزيد الإتهام. فإذا كان الإستجواب حصل بموافقة الدفاع وقبول التهمين بإجابهته على الأسئلة التى وجهتها إليهم طاعتين مختارين، ولم يكن الغرض منه إستجوابهم إلى إبداء الأقوال فى غير مصلحتهم، كما أنه لم يكن له أى تأثير فى مركزهم فى الدعوى، فلا عيب فيه.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٩

إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه لإعزف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في إعزافه فأجابها على ما وجهت إليه من الأسئلة ولم يعرض الدفاع على ذلك، فلا مخالفة للقانون فيما فعلت، بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سزال المتهم عن تهمة إجمالاً ويحولها الحق إلى الأخذ بإعزافه إذا اقتضت به، ولا يتم ذلك إلا باستيضاح التهم عما غمض في إعزافه.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٣

لا نزاع في أنه لا يجوز للمحاكم إستجواب التهم إلا إذا طلب هو هذا الإستجواب. فكل ما لها هو أن توجه إليه التهمة، فإن إعزاف بها وصح إعزافه لديها تحكم عليه طبقاً للقانون، وإن أنكر فليس لها إلا أن تلفته إلى الوقائع التي ترى لزوم إستجالاتها لظهور الحقيقة، وترخص له في تقديم ما يريد من الإيضاحات. غير أن تحريم الإستجواب لم يقرر إلا لمصلحة المتهم، فله أن يتنازل عنه ويطلب إستجوابه إذا رأى هو أن في إستجوابه مصلحة له، وإذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضياً مختاراً ولم يعرض الدفاع على ذلك عد متنازلاً عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن. ولا يستطيع بعد ذلك أن يدفع بطلان الإجراءات.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٣

إن تجريم إستجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه فله أن يتنازل عنه بطلب إستجوابه أو بإجابته إختياراً عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة، كما أن له الحق إذا شاء في أن يتنع عن الإجابة أو عن الإستمرار فيها، ولا يعد قانوناً هذا الإمتناع قريبة منه فإذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم إمتناعاً عن الإجابة، ولم تجد من جانب الدفاع عنه إعراضاً على مناقشته فاستوضحته عن بعض نقط في الدعوى، فأجاب عنها راضياً مختاراً فليس له بعد ذلك أن ينهى على المحكمة إستجوابها له.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٧

ما دام التهم قد أجاب المحكمة بمحض رضائه على ما وجه إليه من إستجواب قصد الإستفسار منه عما غمض من أقواله التي أدلى بها مختاراً، ولم يعرض لمحاميه على هذا فلا مخالفة للقانون في ذلك.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٠
إن عدم استجواب المتهم لم يقر إلا رعاية مصلحته. فإذا كان التهم بمحض إختياره قد رد على ما وجهته
الحكمة إليه من الأسئلة، ولم يعرض المدافع عنه، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالإستجواب
ولا يجوز له إذن فيما بعد أن يدعى بالظلم في الإجراءات.

الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٠
إذا كان أحد المتهمين قد إستجوبته المحكمة في الجلسة فلا يجوز لقوة من المتهمين معه أن يظعن لى الحكم
إستناداً إلى ذلك فإن هذا من شأن التهم الذى أستجوب وحده.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٢
إن التهم إذا إستأنف الحكم فذلك مقتضاه أن يبدى هو وجه إستأنفه أو أن تتوضحه المحكمة عن ذلك
وإذن فإذا إستمرت المحكمة من التهم عن بعض ما يقول، أو نهته إلى ما ثبت عليه أو إلى ما قبل ضده في
أوراق التحقيق، أو لى شهادة الشهود ليدفع عن نفسه، فهذا منها لا يصح عده إستجواباً بالمعنى المخطور.
على أن القانون لم يحظر الإستجواب إلا على محكمة الدرجة الأولى، أما المحكمة الإستئنافية لغير محظور
عليها إستجواب المستأنف.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٥/٤/١٩٤٣
إن حظر إستجواب التهم مقرر لمصلحته وحده، لئلا أن يقبل الإستجواب ولو ضمناً. ولذلك فلا بطلان إلا
إذا حصل الإستجواب بعد إعرض التهم أو محاميه. وإذن فإذا كان الشايت بمحضر الجلسة أنه عند ما
إحتج إتهامى عن التهم على إستجوابه لم تترسل المحكمة في مناقشته فلا تترتب على المحكمة.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٩
تنص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأولى أنه " لا يجوز إستجواب التهم إلا إذا قبل
ذلك " بما مفاده أن الإستجواب بما يعنيه من مناقشة التهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى
إلياً أو نفياً أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لما له من
خطورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب التهم نفسه بيديه فى الجلسة بعد تقديره لوقفه وما تقضييه
مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلى فى الإدلاء به لدى المحكمة - وإذا كان ذلك وكان الطاعن لم
يطلب إلى المحكمة إستجوابه فيما نسب إليه بل التصر على إنكار التهمة عند سؤاله عنها وهو لا يدعى لى
طعنه بأن المحكمة منعت من إبداء ما يوم من أقوال أو دلائل، فإن ما يتناه على الحكم من إخلال بحق الدفاع
بقالة أن المحكمة لم تفهم من تلقاء نفسها إستجوابه فى التهمة المسندة إليه - يكون غير مديد.

الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥

لما كانت المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت فى فقرتها الأولى على أن " لا يجوز إستجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك " فقد اُخذت بأن الإستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى إثباتاً أو نفيّاً أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم - لما له من عظورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي فى الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٧

من المقرر أن الأمور الضبط القضائية عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الإستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمًا بها أو دحضًا لها.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٨

إن المادة ١٢٤ التى أحالت إليها المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم إستجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنايات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد لقد إستثنت من ذلك حائتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة موزناً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هى قد أقرته عليه للأسباب السانقة نرى أوردتها على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن الأول من عد مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه.

*** الموضوع الفرعى : الإستجواب المحظور :**

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥١

إن حظر الإستجواب إنما قرر لصلحة المتهم. فللمتهم أن يقبل إستجوابه ولو ضمنياً، ولا بطلان إلا إذا حصل الإستجواب بعد إعراض المتهم أو إعراض محاميه. واذن فإذا كان الشاى بمحضر الجلسة أن المتهمين قد ظلا يبييان على أسئلة المحكمة دون إعراض منهما أو من الحاضرين عنهما وأنه عندما إعرض الدفاع على الإستجواب لم تسرسل المحكمة فيه - فلا تريب على المحكمة فى ذلك.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه التهم بأدلة الاتهام التى تساق دليلاً ليقول كلمته لها تسليماً بها أو دحضاً لها. ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها سألته عن صلته بالشخص الذى يدعى الطاعن أنه ترك بجواره المرافقة وعن إسمه ذلك الشخص ولم تصل هذه المناقشة بمركز طاعن فى التهمة المستندة إليه، فإن هذه المناقشة لا تعد فى صحيح القانون إستجواباً ولا يرد عليها المخطور ولا تحتاج إلى إقرار سكونى فى قبولها أو إعراض على إجرائها.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنابات وإن كان تقضى بأنه لا يجوز إستجواب التهم إلا إذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك الإستجواب الدقيق المنطوق الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على التهم فى القضية ويناقشه فيها مناقشة دقيقة من شأنها أن تترك التهم وربما إستدرجته إلى قول ما ليس من صالحه.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥

إستجواب التهم الذى يحظره القانون هو مناقشة التهم مناقشة تفصيلية فى أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجاوبتها بما قام عليه من الأدلة ومناقشته فى أجوبته مناقشة يراد بها إستخلاص الحقيقة التى يكون كافاً لها. أما مجرد توجيه سؤال على سبيل الإستعلام البسيط أو لفت النظر إلى ما يقوم الشاهد فليس له أدنى خروج على محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

من المقرر أن الإستجواب الذى يحظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة التهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكراً أو يعرف بها إن شاء الإعواف.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٥

لما كان الإستجواب المخطور قانوناً فى طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة التهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى إثباتاً ونفيّاً فى أثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لم له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح إلا بناء على طلب من التهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره لوقفه وما تقتضيه مصلحة - أما مجرد الإستيضاح كما هو واقع الحال فى الدعوى - حين إستفسرت المحكمة من الطاعن دوره فى ارتكاب الجريمة المستندة إليه - فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع - ومع ذلك فإن هذا المخطور إنما قصد

به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً أما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم إعراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وإجابته على الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة. ولما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه قد إعترض على هذا الإجراء، فإن ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الإجراءات.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠

لما كان من المسلمات القانونية أن الاستجواب المحظور على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلاً كما يفندها أو يعترف إن شاء الإعتراف، وإذا كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة إن ما أثبتته العقيدة..... بمحضر ضبط الواقعة من أقوال للمتهم لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما أبداه أمامه وزميليه في حق نفسه وغیره من التهمين في نطاق إدلائه بأقواله، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا الإجراء قد أورد عند قوله إنه " بأن للمحكمة من معاملة المحضر المتقدم أن مشموله لا يعدو أن يكون إثباتاً للإجراءات التي اتخذت نفاذاً لأمر ضبط وإحضار المتهم - الطاعن الصادر من النيابة العامة لإتباعه بقتل الجنى عليه الوارد اسمه بذلك المحضر، ومناقشته التهم دون أن يتضمن إستجواباً له في مدلول الاستجواب قانوناً، بتوجيه أسئلة تفصيلية وإجابات تفصيلية ". فإن في ذلك ما يكفى ردأً على هذا الدلع بما يجعله على غير سند من القانون، متعين الرفض.

*** الموضوع الفرعي : التحقيق الإداري :**

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٣

إنه لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات الخاصة بعملهم ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية. فإذا اقتضى السير في التحقيق التعرض للحرية الشخصية أو حرمة المسكن، كان عليهم عندئذ أن يلجأوا إلى رجال الضبطية القضائية لإستصدار إذن من النيابة، ما لم تكن الجريمة متلبساً بها أو كان صاحب الشأن قد رضی بالتعرض لحرته وحرمة مسكنه رضاه صحيحاً. فإنهم في الحالة الأولى يكون لهم قانوناً، كما لساير الأفراد، أن يقيظوا على الجاني ويضبطوا معه كل ما يجدرونه متعلقاً بالجريمة. وفي الحالة الثانية يكون الإجراء مبرراً بالرضاء به. وإذا كان التهم قد رضی بالتفتيش فإن إستخلاص المحكمة بطلان التفتيش الذي وقع على شخصه وفي مسكنه من كون مفتش مصلحة البريد الذين أجروه ليسوا من رجال الضبطية القضائية لا يكون سديداً، بل هذا التفتيش يكون صحيحاً. وإذا كان قد عفر

أنشاء التفتيش على محذر فإن التهم يكون في حالة تلبس بالإحراز، ويصح بناء على ذلك تقبض عليه بشرط إذن من جهة التحقيق. ولا يكفي في الطعن على الرضاء بالتفتيش كونه حصل لرضاء التهم، ما دام يصح عقلاً أن يكون الرضاء للرضاء عن طوعية واختيار.

* الموضوع الفرعي : التحقيق التكميلي :

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧
من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تجل الدعوى إلى النيابة العامة - بعد أن دخلت في حوزتها، بل لها إذا تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضياً آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ذلك لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على لقضاء المحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت ولفرغ اختصاصها.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٠
و كبل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادية الأمر في مقر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه إستكمال أن ينتقل إلى مكان آخر في بلد آخر، فإن هذا الإنتقال من حقه بصلته مباشرة لسلطة التحقيق مهيمناً على مصلحته.

* الموضوع الفرعي : التحقيق السابق على المحاكمة :

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١/٢/١٩٦٣
ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قيام المحقق بإرسال المصمى المضبوطة للتحليل، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تسيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة، بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة. ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل تلك المصمى فلا وجه له في التمس عليها بإبلاغها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه.

* الموضوع الفرعي : التحقيق بمعرفة المحكمة :

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٠
متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن إستجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون إغراض منه فليس له أن ينعي عليها من بعد أنها إستجوبته، هذا إلى أن حقه في الدفع بطلان الإجراءات المبني على هذا

السبب قد سقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون إغراض منه عليه.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧٣
لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن المحكمة الإستئنافية - تحقيقاً للدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نذبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها والدفاتر موضوع الاتهام لبيان حالة الدفاتر والمستندات وما يكون قد أجرى فيها من تزوير أو حصول إختلاس والمستول عن ذلك. وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره تقدم الطاعن بتقرير إستشارى ثم طلب فى مذكرته المصرح له بتدعيمها بإعادة الأمور إلى مكتب الخبراء لتنفيذ الأمور على ضوء الملاحظات الواردة بالتقرير الإستشارى. لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يشير كلية إلى تقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى فلم يورد فحواها ولم يعرض لما إنتهت إليه من نتائج، فإن ذلك لما ينبى بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفسح عن إنها فطنت لها ووازنت بينها. ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء إكتفاء بالأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل يعينه لواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعته إلى أن تعود فتنظر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق أما وهى لم تفعل ولم تكن بتحقيق دفاع الطاعن بعد أن قلمت جديته - ولم تقصف حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، وهو دفاع يعد - فى خصوص هذه الدعوى - جوهرياً ومؤثراً فى مصيرها بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه فإن ذلك مما يجب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢
إن القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه التهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرعه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة التهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الإستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى، وكان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقسم التهم بإعلانهم لأنهم لا يحضرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم إعلانهم، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير

الذى يمين أن يتفصح لتحقيق الواقعة وتخصيها على الوجه الصحيح غير مقبلة لدى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا إنتفت الجدية في المحكمة وانتقل باب الدفاع في وجه طارئة بغر حق، وهو ما تأباه العدالة أشد الأباء، ولما كانت الواقعة تسمى طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين عنها متصلة بواقعة الدعوى طارئة التعلق بموضوعها وكان مدعها لازماً للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير مانع وفي إحلال حق تدافع لما يطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لإحتمال أن تحيى هذه الشهادة التى تسمها ويجاب للدفاع ما قضتها بما يقنعها بما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٧

من المقرر إنه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها، بل لما إذا تعذر تحقيق دليل أمامها أن تدب أحد أعضائها أو قاصياً آخر لتحقيقه على ما جرى به نهر المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت ولفرغ اختصاصها ومن لم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة العامة بناء على نذب المحكمة إياها فى أثناء المحاكمة باطلاً، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالنظام القضائى لا يصححه رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء وكانت المحكمة قد إستجابت لطلب المدعى بالحقوق المدنية إجراء تحقيق واقعة تزوير الشيك موضوع الطعن ونذبت النيابة العامة لإجرائه مما يبين منه أنها قدردت جدية الطلب، فإنه كان يمين عليها أن تقوم بهذا الإجراء بنفسها أو بمن تدبه من أعضائها، فإذا كانت قد تقاعست عن إتخاذ هذا الإجراء على الوجه القانونى، فإن الحكم الابتدائى إذ إستند فى قضائه إلى ذلك الدليل الباطل يكون باطلاً.

• الموضوع الفرعى : التحقيق بمعرفة النيابة :

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٠

– تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف. وتنص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف فى كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين العنيين لدور من أدوار إتقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يتدبه رئيس محكمة الإستئناف ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية

الكاتبة بالجهة التي تتخذ بها محكمة الجنايات أو كليهما ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين. ومضى ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. ولما كان ما يبين من الحكم المظنون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف القاهرة، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تخصص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بتحكيم الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يرتب البطلان على مخالفته، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون.

- متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن إستجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون إعراض منه فليس له أن ينعي عليها من بعد أنها إستجوبته، هذا إلى أن حقه في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون إعراض منه عليه.

- العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر. ومتى إقتنع القاضي من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التي إرتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى إرتكاب المتهم إيها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقاً للقانون بمعنى أنه يكون في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون مخالفاً للحقيقة، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للظن فيها لمحلله الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها.

- لا تغرب على المحكمة إن هي عولت على الإستدلالات التي أجراها الضابط متى إطمأنت إليها وأطرحت أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه دفء الأحوال.

- ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيتات دفء الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه.

- لا جناح على المحكمة إن هي أمرت باستدعاء الضابط الشاهد واستوضحته فيما رأت لزوماً لإستيضاحه فيه ما دام الثابت من محضر جلسة المحكمة أن هذا الإجراء تم في حضور الطاعن ومحاميه.

- لا تلزم المحكمة بأن تبين التهمة في منحي دفاعه المختلفة الرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة البينة المستعانة التي أوردتها المحكمة.

- لا تبرئ على المحكمة إذا هي لم تحقق دفاع غير المتبني في الدعوى أو أغفلت الرد عليه.

- محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان إعرافاً والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عد بيانه ثبوتاً الدعوى أن الطعن يستعمل سلاحه الأميري بل إقتصر على أنه قتل الجنى عليها ببطئجة أعدها لذلك وعندما أورد إعراف الطاعن ذكر أنه أقر بأنه أطلق على الجنى عليها العار من مسدس الأميري المسلم إليه ثم أخذ بما إطمأن إليه من إعراف الطاعن في شأن مقارنته للقتل وإطراح ما عداه في شأن السلاح المستعمل، لأن ما ينص الحكم من دعوى التناقض في السبب في هذا الشأن لا يكون لها محل.

- الإعراف في المسائل الجنائية من العصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه. ومتى تحققت أن الإعراف سليم مما يشوبه وإطمأن إليه كان لها أن تأخذ بما لا يعقب عليه.

- لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان إعرافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالهتبه بغسوس داخل السجن ولا يوجب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مطة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع.

- إن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضغط المتضالي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقن النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها.

- محكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تنقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يناهضها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سابقاً مستمداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٠

— من المقرر أن ضابط الشرطة أثناء التحقيق الذى تجرّبه النيابة لا يجب إجراءاته ولا يزيل الأثر القانونى المرب على ما ثبت فيه متى إطمأنت المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع.

— قيام النيابة العام بإجراء التحقيق بنفسها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يقتضى لعود مأمورى الضبط القضائى من القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجبهم الذى فرض الشارع عليهم أداءها بقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وكل ما فى الأمر أن المخاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريكها بما يصل إليه بجهتهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصراً عن عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ويكون للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد بهذه المخاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق لئلا يفتقرها بالجلسة.

* الموضوع الفرعى : المختصون بإجراء التحقيق :

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٩

من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى، ثم إسعجت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة، فإن هذه الإجراءات منه، أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان ليه — فإذا كانت محاولة التهمين الحرب — بما معهما من المواد المخدرة — بعد صدور إذن النيابة بقبضهما وتفتيشهما — هى التى أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكانى للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة التهمين وقبضهما، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش.

* الموضوع الفرعى : بطلان التحقيق :

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩

المعانة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غية التهم إذا لم يتيسر حضوره — وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون لى المعانة من نقص أو عيب، فيقع تقدير ذلك فى سلطة المحكمة بوصف المعانة دليلاً من أدلة الدعوى التى تستقل المحكمة بتقديره، وبمجرد غياب المتهم عند إجراء المعانة ليس من شأنه أن يطلها.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩
الطعن المشار إليه في المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا يلحق إلا بالإجراء بطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من إجراءات تمت صحيحة، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار إحالة القضية على محكمة الجنايات.

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٤
نصت المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " لا يجوز لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالحبوس داخل السجن إلا بأذن كذسي من النجاة العامة " والمخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بأنهم داخل السجن، ولا يوجب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات، وكل ما يلحقه هو مطنة التأخير على منهم.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٩
من المقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة، لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلين الصوريين اللذين عول عليهما ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن، فإنه لا يقبل منه أن يشي أمر ببطلانتهما أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٧
إن بطلان التحقيق الذي يتأثر به الحكم هو الذي يلحق التحقيق الحاصل أمام المحكمة، إذ هو - بحسب الأصل - الأساس الذي تكون منه المحكمة عقيدتها. أما التحقيقات الأولية فإن ما يشوبها من العيوب لا يؤثر في الحكم. وذلك ما لم تكن المحكمة قد إستندت فيه إليها.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩
الطعن المشار إليه في المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا يلحق إلا بالإجراء بطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من إجراءات تمت صحيحة، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار إحالة القضية على محكمة الجنايات.

• الموضوع الفرعي : تحريز مضبوطات الجريمة :

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩
مضى كانت إجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان سارياً وقت حصولها فإنه يتعين اعتبارها كذلك بغض النظر عما إستحدثه قانون الإجراءات الجنائية من نصوص فى شأنها.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨
إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها [فى خصوص المضبوطات المتصلة بالجريمة] مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى إتخذها مأمور الضبطية القضائية.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها [فى شأن تحريز المضبوطات] مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى إتخذها مأمور الضبط القضائي.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٨
محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير سلامة إجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنياً على إستدلال سائق - فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفى فى جملته لأن يستخلص منه أن حوز العينة التى أخذت هو بعينه الحوز الذى أرسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لإختلاف وزنيهما ووصفهما إختلافاً يبنياً لا يكفى فى تبريره الفواض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تنسب على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال لأن الحكم يكون ممياً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥
إجراءات التحريز بما فيها الإجراءات المصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان، وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها

البحث. وما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسانعة، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير
في هذا الصدد إذ لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢

من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب
القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل. وإذا كان مفاد
ما أورده الحكم هو أن المحكمة إطمأنت إلى أن المخدر المضبوط لم يمتد إليه يد العتث فإنه لا يقبل من
الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٧٣

من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و٥٦ و٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا
بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لأمر الضبط القضائي
والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ٦/٢٥/١٩٧٣

من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و٥٦ و٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية
قصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذه
الخصوصية يكون غير قوي.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٣

استقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تحريز المضبوطات وفقاً لما نص عليه في المواد ٥٥ و٥٦
و٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصد بها تنظيم العمل ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان
وترك الأمر فيها إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها عتث ولا تريب
على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دواع الطاعن في هذا الصدد ما دام أنه دفاع طاهر البطلان
وبعيد عن حجة الصواب.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١/١/١٩٨١

قضاء محكمة النقض قد استقر على أن إجراءات تحريز المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها
من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة
إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها العتث.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وإن نصت على وجوب أخذ جس عينات، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لا عسى أن - تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب تى بطلان على عدم إتباعه ومرجع الأمر فى ذلك التقدير إلى محكمة الموضوع، فمضى إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تشرب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

- لقضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن المحكمة هى جهة التحقيق النهائية ويموز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشاور الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دلاعه بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان قرار الإحالة وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو غير جائز.

- لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " لمحكمة الجنائيات فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المخبوس احتياطياً. فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه.

- لما كانت ديباجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة " وبمجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً حضر الجلسة " إلا أنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة، ولا يعلو ما ورد من خطأ فى ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى سلامته.

- لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تنقح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها فصلها فى الأوراق.

- للمحكمة كامل الحرية فى أن تستمد إقتناعها بشيوت الحرمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له ما يؤيده الصحيح من الأوراق.

- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله النزلة التي يراها وتقديره التقدير الذي تظمن إليه.

- تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سافهاً لا تناقضاً فيه.

- محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها.

- من المقرر أنه ليس بلامزم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ما دام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلزم بمناخبة المتهم في منسج دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستند من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه البنية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الاحتامية.

- إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل عشية توينه ولم يرب القانون على مخالفتها بطلاناً. بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

- إذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به إطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للحرمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلزم بإجابته.

الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٤

من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل عشية توينه، ولم يرب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل. وإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة إطمأت إلى أن المخدر المضبوط لم تمتد إليه يد البعث، فإنه لا يقبل من الطاعن معاده على الحكم في هذا الشأن.

الطعن رقم ٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢

إن القانون حين أوجب المبادأة إلى وضع المضبوطات في أحرار مغلفة إنما قصد تنظيم العمل والحفاظ على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات، ولكنه لم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أي البطالان. وإذن لباذا كان التهم قد دلف أمام المحكمة بأن الخلق قد ترك المخدر المضبوط أياً وأجرى وزنه في غيبته، فلم تغفل المحكمة بما دلف به من ذلك لتحققها من أن المخدر الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان محل التهمة فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدافع.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

من المقرر أن الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على التهم راجع إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالاً أن المشرع لم يرتب البطالان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية. ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى عدم حصول عبث بالتلف المضبوط، وإلى سلامة إجراءات التحريز. فإن النعي ببطالان الإجراءات يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١١

لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع. وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إطمأنت إلى أن المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت إلى النيابة العامة وتم تحليلها ووقفت بسلامة إجراءات التحريز فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جسد موضوعي لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١

من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً. بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيّاً كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥، ٥٦، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يوجب القانون على مخالفتها عقوباتاً بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

* الموضوع الفرعي : سرية التحقيق :

الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٩

مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز لمن أشار إليهم النص إفشاءها.

* الموضوع الفرعي : شفوية التحقيق :

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

من المقرر أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة، وأن الأولوية السابقة على المحاكمة لا تعبر إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوي وأنها بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي، يأخذ بها إذا إطمأن إليها وطرحها إذا لم يصدقها.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تنسحب على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه أمامها أو إذا قبل المدّعي عنه ذلك ومعنى كان ذلك، وكان الغائب من مذكرات أسباب الطعن وما ورد بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يستدل على محل إقامة الشاهد الذي طلب سماع أقواله فقد بات سماع شهادته أمراً مصلواً ولا على المحكمة إن لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ذلك أن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلب النهم

أو المدافع عنه ذلك. وهو ما عثت محاضر جلسات المحاكمة من إثبات الأمر الذى يتغنى من وجه الطعن على الحكم فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

إن القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرعه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم ممكناً لم يجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٠

من المقرر أن القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرعه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم ممكناً.

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٢

لما كان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات اأدنية - أن الأصل فى المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرعه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبول صريحاً أو ضمنياً - وإذ كذا ذلك، وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم - بخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحاً، فإن نزول المدافع عن الطاعن - بادية الأمر - عن سماع الضابط، بمثابة أحد شهود لإثبات، وإسبابه فى المرافعة لا يحرمه من العلول عن هذا النزول، ولا يسلبه حقه فى العودة إلى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد. لما كان ذلك، وكان ما إحتج به المدافع عن الطاعن مراعاة عن طلبه أصلياً القضاء ببراءته وإحتياطياً استدعاء الضابط لسماع شهادته بعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم لتلزم المحكمة بإجابه عند الإنجاء إلى القضاء بغير البراءة - فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن إكتفاء باستاده إلى أقوال الضابط فى التحقيقات وما أثبتته بمحضه دون الإستجابة إلى طلب سماعه - يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع، ولا يغير من ذلك أنه قد إنضم تمدافع عن الطاعن محام آخر - وأن هذا

الأخير لم يتمسك بسماع شهادة الضبط فيما أبداه من أوجه دفاع - ذلك أن إتضاعه إلى زميله يتضمن معنى الإقرار بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه كما يفنيه عن تكرارها، مما يكون معه الحكم معيباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٣

لما كان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه التهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنائيات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة جلسة المحكمة في مواجهة التهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكناً ثم تجميع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى، فقد كان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقسم التهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفسخ لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح أفقر مقيدة في ذلك يتصرف التهمة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الإثبات أو تقسطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا إنتفت الحدية في المحاكمة وانتقل باب الدفاع إلى وجه طارقه بغير حق، وهو ما تأباه العدالة أشد الإبهاء، لما كان ذلك وكانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع الشهود عنها متصلة بالواقعة الدعوى ظاهرة التعاليل بموضوعها، وكان سماعهم لازماً للفصل فيها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون الإستجابة إلى طلب سماع المزارعين الذين نسب إليهم تزوير توقيعاتهم يكون قد أحل محل الطاعن في الدفاع.

*** الموضوع الفرعي : طلب إجراء التحقيق :**

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٦١

بإستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تنبع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت. فإذا كان ما أورده الحكم قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهداً في سبل تحقيق دفاع التهم وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشك في حوزة التهم الذي أبى تقديمه، ومن ثم فقد أصبح إطلاع المحكمة عليه متعزراً، فإنه لا يجب الحكم أن يدين التهم إستناداً إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به إستيفاء الشك كافة شروطه الشكلية والموضوعية.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

لما كان البين من الحكم أن المحكمة نذبت غيراً في الدعوى ولم يباشر الخبير المأمورية لعدم حضور الطاعن، مما تنفى به دعوى الإخلال بحق الدفاع، هذا فضلاً عن أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه المتهم في مذكرته التي قدمت في فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦١

إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت. فإذا كان ما أورده الحكم قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهداً في سبيل تحقيق دفاع المتهم وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشك في حوزة المتهم الذي أبى تقديعه، ومن ثم فقد أصبح إطلاع المحكمة عليه معلوماً، فإنه لا يجب الحكم أن يدين المتهم إستناداً إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها عنصر ضبط الواقعة الذي ثبت لما ورد به إستيفاء الشيك كافة شروطه الشكلية والموضوعية.

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإجراءات المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والإستيراد والتي يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة التي تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون - مما يتعين الأخذ في تفسيرها بتنسيق، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل، وإذن فعلى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها، وصحة الإجراءات بالنسبة إلى كالة ما قد تصنف به من أوصاف قانونية ما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إسمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها، وبالتالي فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفية القانونية الممكنة، كما ينسب على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عن أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلياً في مضمون

ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده، وإذا كانت الجريمة التي أثبتها الحكم في حق الطاعنين هي جريمة إستراتيجية لا يمارى أهمي في صدور طلب كتابي من يملكه قانوناً ١١، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمركي لا يكون له محل.

- لما كان تقدير النسخ من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة التي حصلت إليها، وإذا كان الحكم المنطوق فيه نفي في دليل سائق - له سند من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعنين وبين وزارة التجارة في شأن جرمي الإستيراد التي دانهم بهما، فإن منعي الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سليم.

- إن المستفاد من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام - وتحديد محل إقامتهم وندهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة إختصاصهم والواردة في الفصل الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذي تم قرار النذب للتحقيق في طلبه - أن القانون قد منح النائب العام في المادة ١٢١ منه كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعلمون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو ياحدى نيابات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته ١٠ ولو لم يكن دافعاً بحسب التحدد التركي أو الجغرافي في إختصاص ذلك العضو.

- من المقرر أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر واقع وإذا كان عدم إختصاص نيابة الشئون المالية لم يتضح إلا بعد أن صدر حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن الإجراءات التي يتخذها هذه النيابة تكون قد بنيت على إختصاص إنعقدت له بحسب الظاهر - حال إتخاذها - مقومات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا ما إسببان إنقضاء هذا الإختصاص وأن تراخي كشفه.

- إن الفقرة " ج " من المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة ولحص الشكوى والتحقيق تخصص الرقابة الإدارية بالآتي..... " ج " الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها وكما تخصص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين، والتي تستهدف المساس بسلامة أداء وحيات الوظيفة أو الخدمات العامة. وذلك بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة قبل إتخاذ الإجراء وللرقابة الإدارية في سبيل ممارسة الإختصاصات سالف الذكر الإستعانة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الأحوال.

- لما كان من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإمتدال أياً كان من يشارها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكرة الرقابة الإدارية كما سطرها الحكم المطعون فيه مما تثير شبهة إختصاصها لتعلق الأمر بموافقات صدرت من موظفين عموميين على خلاف القانون، فإن الإجراءات التى إتخذت من بعد ذلك لا تبطل نزولاً على ما يتكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل فى هذا الخصوص إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة سلامة الإجراءات فى الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كانت المادة الثانية من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ التى يستند إليها الطاعنون فى إستيراد سياراتهم من الخارج قد جرى نصها على أنه: "يسمح وبدون ترخيص بإستيراد السلع المينة بالفقرات التالية وفقاً للشروط والأحكام الواردة بكل منها..... ٣ - السلع التى يسورها المواطنون عند عودتهم النهائية من الخارج وفقاً للشروط الآتية " أ " أن تكون هذه السلع آلات فى أجهزة أو معدات أو قطع الغيار الخاصة بها. " ب " أن تكون هذه السلع وأودة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية " ج " أن يكون المالك قد مضى فى الخارج منه على الأقل " د " أن يوافق القطاع المختص على إستيرادها " هـ " ويجوز أن تكون السلع مستعملة إذا تضمنت موافقة القطاع المختص ذلك وكان المستاد من صريح النص أنه خاص بالآلات أو الأجهزة أو المعدات أو قطع الغيار الخاصة بها دون سيارات النقل والتى تخضع فى إستيرادها إلى قرار وزير النقل رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧١ والذى يشترط أن تكون السيارات من ماركات معينة إذا كانت للأفراد أو القطاع الخاص، فضلاً عن مواصفات أخرى خاصة بالحمولة والحرك وأن يكون إستيرادها بفرض الإنتفاع بها أو للإستغلال فى النقل للغير بأجر وليس بفرض الإنجاز، وكذلك إلى قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذى يشترط فوق ذلك ألا تزيد مدة إستخدام السيارة النقل عن خمس سنوات بما فى ذلك سنة الإنتاج وأن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد إلى جانب قطع غيار جديدة لإستخدامها للسيارة بما لا يقل قيمته عن خمائة جنيه مصرى بالأسعار الرسمية -- ومن ثم فإن إستناد الطاعنين إلى القرار رقم ١٩٧٣/٤٧٨ فى شأن إدخالهم سيارات النقل لا أساس له من القانون لما كان ذلك، وكانت موافقة القطاع المختص على إستيراد السلع المينة فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون شرطاً يجب توافره مع باقى الشروط التى تنطبقها الفقرة المذكورة والتى أناط القرار فى المادة الرابعة منه بوكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الجمارك مراقبتها ثم حل محله وزير التجارة الخارجية بموجب القرار الصادر منه برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بعد أن نظمته وزارة التجارة

الخارجية بالقرار الجمهوري رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ١٩٧٤/٧/٧ وكان من أهم ما
إشروطه هذه الفقرة أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المتعمدة
بالجمهورية بما مقتضاه أو ترد هذه السلع برسم مشروع معين لائم أو آخر معين معتمد داخل الجمهورية
مزعم تنفيذه وهو ما لا يمارى الطاعنون في عدم إستيفائه ومن ثم فإن القول بحقوقهم على موافقة وزارة
الإسكان لا يكفي بذاته لإدخال باقي السلع بما فيها السيارات انقلاب.

- إن الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الرقعية ليست لها إلا حجية مؤقتة على أطرافها لحسب ولا
تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو اصل الحق وبالتالي ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام
المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون
الإجراءات الجنائية فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر في الواقعة المعروضة عليها بحرية كاملة، وتغفل على
شئ ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من
شئ الأدلة والتاخر دون أن تقلد بالأحكام المينة التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما سوف يصدر من
أحكام - هذا فضلاً عن أن تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة النوط به مراقبة توافر شروط
القرار ١٩٧٣/٤٧٨ سالف الذكر إذ لم يكن طرفاً في أي منها.

- من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقتون
ولفهمه على وجه الصحيح أمر مفروض في الناس كافة، وإن كان هذا الإفراض يخالف الواقع في بعض
الاحيان - بيد أنه إفراض تخليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة
على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين النطاقية المكمل له مفروض في حق الكافة، ومن ثم فلا يقبل الدفع
بالجهل أو الغلط فيه كدريعة لنفي قصد الجنائي.

- لما كان الزعم بوجود فراغ تشريعي فيما بين ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة
١٩٧٥ والنص فيه على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٩٧٦/١/١٤ تاريخ صدور اللائحة
التنفيذية للقانون الجديد - وهي الفقرة التي صدرت فيها الموافقة إلى الطاعنين الأول والثاني - قولاً غير
يحيد ما دام أن الأشياء المستوردة لم تدخل فعلاً داخل البلاد وإنتهت إجراءاتها في أثناء تلك الفترة وهو ما
يصدق رداً على قول الطاعن السابع أنه حصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة
١٩٧٥ - متى كانت السيارة التي أحضرها لم تدخل فعلاً قبل صدوره - بما يجعل دفع في هذا الصدد
دفعاً قانونياً ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه.

- لما كان الثابت أن الطاعنين - حسبما بين من محاضر جلسات المرافعة أمام دوجي النقاضي - لم يطلبوا
من محكمة الموضوع تدب غير لتقدير عمر السيارات موضوع الإتهام فليس لهم من بعد أن ينموا عليها

لمودها عن قيام بإجراء لم يطلب منها، ولا يحل لهم من بعد - وقد قعدوا عن المنازعة فى مدى خضوعها للقواعد الخاصة بذلك أن يثيروا هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يبدو أن يكون دفاعاً موضوعياً كان يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.

- لما كانت العمرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى اقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الأولى أو فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره فى شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ولا كان الخطاب الذى يعتمد عليه الحكم - فضلاً عن ذلك هو صورة من خطاب صادر من وزير التجارة إلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة وليس منه وخاص بتفسير بعض القرارات الوزارية فى شأن السلع والسيارات موضوع الدعوى - ومن ثم فلا على المحكمة أن تأخذ بالتفسير الوارد به متى إرتاحت إليه ولا عليها كذلك إن لم ترد على الدفاع فى شأنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بأن تستقب التهم فى كل جزئية من مناحي دفاعه لأن مفاد إلتفاتها عنها هو إطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها وإطراحها جميع الإعتبارات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

- لما كان ما زعمه الطاعن الخامس من أنه تمسك بدفاع حاصله أن يتفرد بموقف خاص فى الإتهام دون غيره من المتهمين فإنه مردود بأنه - وعلى ما بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية وعلى فرض أنه أبدى هذا الطلب بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم - فلا تترتب على المحكمة إذا هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه.

- لما كانت العقوبة المقررة فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الإستيراد والتصدير للجريمتين اللتين دين بهما الطاعنون أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ذلك بأنها فى المادة السابعة من القانون المطبق - إنما هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعريض يعادل مئلى رسوم الإستيراد المقررة بحكم به طريق التضامن على التاعلين الأصليين وعلى الشركاء، وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعريض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هى فى المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة لحسب لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة. ومن ثم فإن القانون الجديد يعد من هذه الوجهة قانوناً أصح للطاعنين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق هذا القانون فى هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى بالنسبة للوقائع التى أوقعت قبله - - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس لدى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥
إن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طامساً أن صاحب المرافعة ما زال ملتمحاً.

* الموضوع الفرعي : محضر التحقيق :

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥
إن العبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً.

* الموضوع الفرعي : معاقبة :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥١
يجوز للمحكمة بدلاً من أن تستغل بكامل هيئتها لمعينة محل المخادعة أن تأمر بذلك واحداً من قضاتها من كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى ولا تريب على المحكمة إن قام من انتدب من الأعضاء لهذا الإنفصال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة إذ أن هذا الحكم قد صدر من هيئة لا تملكه ولا حرج في نفاذه ومن جهة أخرى فإنه وهو جزء من التحقيق الذي أجرى في الدعوى قد تم بحضور طرفي الخصوم، وكان مطروحاً على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية، ولم يعرض أحد عليه بشئ ومن ثم لانه لا يقبل إثارة البطلان في شأنه لأول مرة أمام محكمة التقض.

* الموضوع الفرعي : ولاية قاضي التحقيق :

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٩
- صدور قرار قاضي التحقيق بإحالة المرافعة إلى غرفة الاتهام باعتبارها من الجناح التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس - وإن جاء على خلاف ما تقتضي به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة إلى محكمة الجنايات مباشرة - إلا أنه يعد مع ذلك قراراً نهائياً لا يقل بطبيعته الإستئناف سواء من النيابة العامة، أو غيرها من الخصوم. ولا يحمل للتحدى بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تتيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر

التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب الخصوم، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور، لأنه بحكم إحالة الدعوى على غرفة الإتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لأنها الجهة التي تتولى الفصل في إستئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذي يجب أن يتتبعه عن هذا اللغو.

- قرار قاضي التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الإتهام مفروض فيه أنه صدر بعد تمحيص الواقعة والتصدى لأدلتها، وأنها في نظر القاضي لا تقتضى إصدار أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى طبقاً للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الحق المخول للنائب العام بـ"طعن في أوامر الإحالة الصادرة من غرفة الإتهام مقصور على الأوامر التي تصدر منها بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية، أو بأن الواقعة جنته أو مخالفة، أما الأمر الصادر منها بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الطعن فيه غير جائز.

- الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية [in rem] ، فليس له أن يباشر التحقيق إلا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يصدى ذلك إلى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المتروط به تحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد إنتهى - للأسباب السائفة التي أوردتها - إلى قيام هذا الإرتباط، فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها.

١ إحتلاس

- ١ * الموضوع الفرعى : إثبات جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٣ * الموضوع الفرعى : إحتلاس الشيء الضعيف
- ٣ * الموضوع الفرعى : تركب المادى جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٤٧ * الموضوع الفرعى : تركب المادى جريمة إحتلاس المستندات
- ٤٤ * الموضوع الفرعى : المشروع فى جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٤٤ * الموضوع الفرعى : الفاعل لأصل فى جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٤٥ * الموضوع الفرعى : لقصد الجنائى فى جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٥٣ * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة إحتلاس لأموال ناعمة
- ٧١ * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة إحتلاس لمستندات

٧٢ إخفاء أشياء مسروقة

- ٧٢ * الموضوع الفرعى : إثبات جريمة إخفاء أشياء مسروقة
- ٧٢ * الموضوع الفرعى : أركان جريمة إخفاء أشياء متحصنة من جريمة
- ٧٢ * الموضوع الفرعى : أركان جريمة إخفاء أشياء مسروقة
- ٩٠ * الموضوع الفرعى : الإلتجار فى الشيء المسروق
- ٩١ * الموضوع الفرعى : لإشتراك فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة
- ٩١ * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة إخفاء أشياء مسروقة

٩٣ إرتباط

- ٩٣ * الموضوع الفرعى : إرتباط المهرتم
- ١٤٤ * الموضوع الفرعى : سطة محكمة الموضوع فى تقدير قيام حالة الإرتباط
- ١٤٥ * الموضوع الفرعى : شرط القول بوحدة السبب والعرض
- ١٤٦ * الموضوع الفرعى : شروط إرتباط المهرتم
- ١٥٠ * الموضوع الفرعى : عقوبة تخريم المرتبطة
- ١٨١ * الموضوع الفرعى : نفي تخريم المرتبطة

١٨٤ إستئناف

الموضوع الفرعي : إستئناف الأحكام	١٨٤
الموضوع الفرعي : إستئناف الدعوى المدنية	١٩٣
الموضوع الفرعي : إستئناف النيابة العامة	٢٠٤
الموضوع الفرعي : التقرير بالإستئناف	٢٢٣
الموضوع الفرعي : الفصل في الإستئناف	٢٢٨
الموضوع الفرعي : تسبيب الحكم الإستئنافي	٢٣٨
الموضوع الفرعي : تقرير التلخيص	٢٤٢
الموضوع الفرعي : سقوط الإستئناف	٢٤٤
الموضوع الفرعي : قبول الإستئناف شكلاً	٢٥٠
الموضوع الفرعي : ميعاد الإستئناف	٢٥٧
الموضوع الفرعي : نطاق الإستئناف	٢٩١
الموضوع الفرعي : نظر الإستئناف	٣٠٩

إشـتـبـاه

الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الإشتباه	٣١٠
الموضوع الفرعي : أركان جريمة الإشتباه	٣١١
الموضوع الفرعي : العود إلى الإشتباه	٣١٣
الموضوع الفرعي : إنتذار الإشتباه	٣٢٩
الموضوع الفرعي : عقوبة الإشتباه	٣٣٣
الموضوع الفرعي : ساهبة الإشتباه	٣٣٨

إشـتـراك

الموضوع الفرعي : إثبات قيام الإشتراك	٣٤٢
الموضوع الفرعي : أركان الإشتراك في الجريمة	٣٤٤
الموضوع الفرعي : الإشتراك باتفاق	٣٥٠
الموضوع الفرعي : الإشتراك بطريق الإستتاج	٣٨٠
الموضوع الفرعي : الإشتراك في الإتفاق جنائى	٣٨١
الموضوع الفرعي : التمييز بين الفاعل الأصلي وشريك	٣٨١
الموضوع الفرعي : شريك في الجريمة	٣٨٣

- الموضوع الفرعي : ناعى : لأصلى فى خربة ٢٨٤
- الموضوع الفرعي : تقصد الخلى فى لإشرك ٤٠٢
- الموضوع الفرعي : شروط لإشرك فى خربة ٤٠٥
- الموضوع الفرعي : صور لإشرك فى خربة ٤٠٦
- الموضوع الفرعي : عقوبة لإشرك فى خربة ٤١٦
- الموضوع الفرعي : مستوبة لشرك ٤١٩
- الموضوع الفرعي : ماط لإشرك فى خربة ٤١٩

أشخاص إعبارية ٤٢١

- الموضوع الفرعي : لشركات شعبية ٤٢١
- الموضوع الفرعي : لشركات حصة ٤٢١
- الموضوع الفرعي : هيئة لعامة لإصلاح زرعى ٤٢٢
- الموضوع الفرعي : لجنة لقومية للويد ٤٢٢
- الموضوع الفرعي : شركات لقطاع العام ٤٢٢
- الموضوع الفرعي : مرفق السكك الخفية ٤٢٣
- الموضوع الفرعي : مرفق شى لعاد ٤٢٣

إصابة خطأ ٤٢٥

- الموضوع الفرعي : رابطة لسية فى جريمة : لإصابة خطأ ٤٢٥
- الموضوع الفرعي : وكن : خطأ فى جريمة : لإصابة خطأ ٤٢٨

إضرار بحيوان ٤٣١

- الموضوع الفرعي : أركان جريمة لإضرار بالحيوان ٤٣١

إعتراف ٤٣٤

- الموضوع الفرعي : أثر : اعترف لتهم ٤٣٤
- الموضوع الفرعي : ضلال : اعترف لتهم ٤٤٨
- الموضوع الفرعي : تجزئة : اعترف لتهم ٤٥٢
- الموضوع الفرعي : تقدير : اعترف لتهم ٤٥٨

الموضوع الفرعي : تقدير إعراف المتهم على آخر	١٩٠
الموضوع الفرعي : تقدير إكرام المتهم على الإعراف	١٩٤
الموضوع الفرعي : ملهة إعراف المتهم	٥١١
إفلاس	٥١٤
الموضوع الفرعي : إشهار الإفلاس	٥١٤
الموضوع الفرعي : إفلاس بالتقصير	٥١٤
الإهمال الجسيم	٥١٦
الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة الإهمال الجسيم	٥١٦
الموضوع الفرعي : ركن الخطأ في جريمة الإهمال الجسيم	٥١٧
الموضوع الفرعي : ركن الضرر في جريمة الإهمال الجسيم	٥١٩
التربيع	٥٢١
الموضوع الفرعي : الإجماع بالقبول - أركان الجريمة	٥٢١
الموضوع الفرعي : قرينة نفى التوقيع	٥٢١
إلتماس إعادة النظر	٥٢٢
الموضوع الفرعي : حالات إلتماس إعادة النظر	٥٢٢
الرقابة على المصنفات	٥٣١
الموضوع الفرعي : الإعتداء على حق المؤلف	٥٣١
الموضوع الفرعي : حيازة شرائط فيديو مغللة بالأدب	٥٣٢
الشروع	٥٣٣
الموضوع الفرعي : الشروع في الجريمة	٥٣٣
القصد الجنائي	٥٣٤
الموضوع الفرعي : إظهار القصد الجنائي	٥٣٤

- الموضوع الفرعي : الباعث على الجريمة ٥٣٦
- الموضوع الفرعي : الرصد - تحقيقه ٥٣٧
- الموضوع الفرعي : الرصد - ماهيته ٥٣٧
- الموضوع الفرعي : المقصد الإجمالي ٥٣٨
- الموضوع الفرعي : تعريف المقصد الجنائي ٥٣٩
- الموضوع الفرعي : تقدير قيام المقصد الجنائي ٥٤١
- موضوع فرعي : سن لإضرار - ماهيته ٥٤٢

٥٧١ أمن الدولة

- الموضوع الفرعي : لإضرار ٥٧١
- موضوع فرعي : لإضرار عن فعل ٥٧٢
- موضوع فرعي : الإعتداء على رجال السلطة ٥٧٢
- موضوع فرعي : للزواج لتنظيم مناهض ٥٧٣
- الموضوع الفرعي : المزاكم الخاصة بأمن الدولة من الداخل ٥٧٥
- الموضوع الفرعي : العمل على قلب نظام الحكم ٥٧٦
- موضوع فرعي : العيب في لذت منكية ٥٧٧
- الموضوع الفرعي : لجوء الأجنبي ٥٧٨
- موضوع فرعي : تمهيد - إثبات الجريمة ٥٧٨
- الموضوع الفرعي : تمهيد - أركان الجريمة ٥٧٨
- الموضوع الفرعي : تمهيد - الإشراك في الجريمة ٥٨٧
- الموضوع الفرعي : تمهيد - عقوبة الجريمة ٥٨٨
- الموضوع الفرعي : تتأخر مع دولة أجنبية ٥٨٨
- موضوع فرعي : جرائم سياسية ٥٩٠
- موضوع فرعي : حرب - آثار قيامها ٥٩٥
- موضوع فرعي : عقوبة المزاكم المهددة لأمن الدولة ٥٩٥
- الموضوع الفرعي : قطع المواصلات - أركان الجريمة ٥٩٨
- موضوع فرعي : مضاعفات ٥٩٨

٥٩٩ انتهاك حرمة ملك الغير

- * الموضوع الفرعى : إثبات جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير ٥٩٩
- * الموضوع الفرعى : أركان جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير ٥٩٩
- * الموضوع الفرعى : المقصد الجنائى فى جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير ٦٠٥
- * الموضوع الفرعى : دخول المنزل لغير التفتيش ٦٠٥
- * الموضوع الفرعى : دخول عقار بقصد إرتكاب جريمة فيه ٦٠٦
- * الموضوع الفرعى : دخول عقار بقصد منع حيازته ٦١٠
- * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير ٦١٩

٦٢٠ إهانة

- * الموضوع الفرعى : أركان جريمة الإهانة ٦٢٠
- * الموضوع الفرعى : إهانة الدولة ٦٢٠
- * الموضوع الفرعى : إهانة المحكمة ٦٢١
- * الموضوع الفرعى : إهانة موظف عام ٦٢٣

٦٢٧ بلاغ كاذب

- * الموضوع الفرعى : بٌت جريمة بلاغ كاذب ٦٢٧
- * الموضوع الفرعى : أركان جريمة البلاغ الكاذب ٦٢٨
- * الموضوع الفرعى : الإشواك فى جريمة البلاغ الكاذب ٦٤٠
- * الموضوع الفرعى : الشكوى فى جريمة البلاغ الكاذب ٦٤١
- * الموضوع الفرعى : المقصد الجنائى فى جريمة بلاغ كاذب ٦٤٢
- * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة البلاغ الكاذب ٦٥١

٦٥٣ بناء

- * الموضوع الفرعى : أجرة البناء ٦٥٣
- * الموضوع الفرعى : أعمال الزمى والتدعيم ٦٥٥
- * الموضوع الفرعى : البناء بدون ترخيص ٦٥٥
- * الموضوع الفرعى : البناء على أرض زراعية ٦٧١
- * الموضوع الفرعى : المنشآت الآيلة للفسوط ٦٧٧
- * الموضوع الفرعى : ترخيص المباني ٦٧٨

- الموضوع الفرعي : تقسيم الأرضى ٦٨٧
- الموضوع الفرعى : حرمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة ٦٩٥
- الموضوع الفرعى : عقوبة مخلفات أعمال بناء ٦٩٦
- الموضوع الفرعى : قانون المائى ٧٠٠
- الموضوع الفرعى : مسئولية صاحب بناء ٧٠١
- الموضوع الفرعى : هدم بناء بدون ترخيص ٧٠١

٧٠٥ تأمين

- الموضوع الفرعى : التأمين الإلجبارى على السيارات ٧٠٥

٧٠٦ تدمير المحجوزات

- الموضوع الفرعى : إثبات حرمة تدمير المحجوزات ٧٠٦
- الموضوع الفرعى : أركان جريمة تدمير المحجوزات ٧٠٩
- الموضوع الفرعى : الإثبات فى جريمة تدمير محجوزات ٧١٠
- الموضوع الفرعى : أركان المادى لجريمة تدمير محجوزات ٧١١
- الموضوع الفرعى : نقصه حدى فى جريمة تدمير محجوزات ٧٣٩
- الموضوع الفرعى : إخفاء جريمة تدمير محجوزات ٧٥٣
- الموضوع الفرعى : ما لا يؤثر فى قيام جريمة ٧٥٥

٧٦٤ تجريف الأرض الزراعية

- الموضوع الفرعى : أركان جريمة تجريف الأرض الزراعية ٧٦٤

٧٧٠ تحقيق

- الموضوع الفرعى : إجراءات لإستدلال ٧٧٠
- الموضوع الفرعى : إجراءات تحقيق ٧٧٩
- الموضوع الفرعى : إعادة فتح تحقيق ٨٤٧
- الموضوع الفرعى : إحتصاص المكانى بإجراء تحقيق ٨٤٧
- الموضوع الفرعى : إستحواب ٨٤٧
- الموضوع الفرعى : إستحواب لظهور ٨٥٦

الموضوع الفرعي : التحقيق الإداري	٨٥٤
الموضوع الفرعي : التحقيق تكميلي	٨٥٥
الموضوع الفرعي : التحقيق لسان عن المحاكمة	٨٥٥
الموضوع الفرعي : التحقيق بمعرفة المحكمة	٨٥٥
الموضوع الفرعي : التحقيق بمعرفة النيابة	٨٥٧
الموضوع الفرعي : المختصون بإجراء التحقيق	٨٦٠
الموضوع الفرعي : بطلان التحقيق	٨٦٠
الموضوع الفرعي : تمييز مضبوطات تحريرية	٨٦١
الموضوع الفرعي : سرية التحقيق	٨٦٧
الموضوع الفرعي : شفوية التحقيق	٨٦٧
الموضوع الفرعي : طلب إجراء التحقيق	٨٦٩
الموضوع الفرعي : حضر التحقيق	٨٧٥
الموضوع الفرعي : معاينة	٨٧٥
الموضوع الفرعي : ولاية قاضي التحقيق	٨٧٥

